كتاب

حاشية الدسوقي

لمحمد بن عرفة الدسوقي

على مختصر السعد

لسعد الدين التفتازاني ت ٧٩٢هـ

شرح تلخيص مفتاح العلوم

لجلال الدين القزويني

تحقيق

أ.د/ عبد الحميد هنداوي

الجزء الثالث





شركة أبناء شريف الأنصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

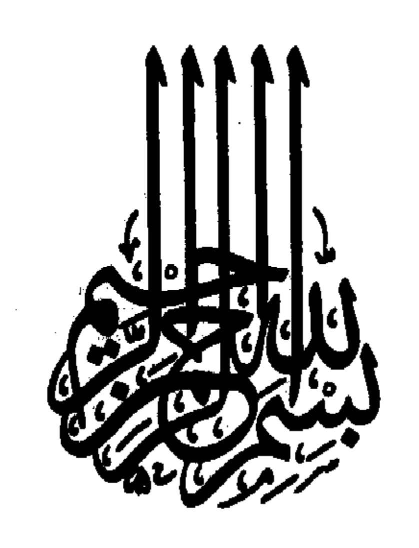
• المطبعة العصرية
بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا - لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت
www.almaktaba-alassrya.com


ISBN- 9953-34-744-1


بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثانى
علم البيان

الفن الثانى

علم البيان

تعريف علم البيان:

قدمه على البديع للاحتياج إليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بـالتوابع، (وهو علم)..

الفن الثانى علم البيان

الفن عبارة عن الألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قـول المصـنف أول الكتـاب ورتبته على مقدمة إلخ، فإن جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج لتقـدير مضـاف أى: مدلول الفن الثانى علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان، وإن جعل علم البيـان عبارة عن الملكة أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. (قوله: قدمـه علـى البديع) أى: أتى به مقدمًا عليه لا أنه كان مؤخرًا عنه ثم قدمه، وتقـدم فى أول الفـن الأول وجه تقديمه على البيان، وحاصله أنه قدم المعانى على البيان لكونه منـه بمنـزلة المفرد من المركب؛ لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التى هى مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شىء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة (قولـه: للاحتيـاج إليه فى نفس البلاغة) الأنسب بما بعده أن يقول: لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعهـا وإنما كان علم البيان محتاجًا إليه فى نفس البلاغة؛ لأنه يحترز به عن التعقيد المعنوى كمـا سبق وهو شرط فى الفصاحة وهى شرط فى البلاغة وشرط الشرط شرط، والحاصـل أن الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ فى مفهومها بواسطة أخذ الفصاحة فيه والاحتـراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء إلا بهذا العلم، فما قاله بعضهم من أن علم البيـان يحتاج إليه فى نفس البلاغة فى الجملة لا أنه لا تتم بلاغة كلام بدون أعمال علم البيـان، إذ الكلام المركب من الدلالة المطابقية لا يحتاج فى تحصيل بلاغته إلا إلى علـم المعـانى، إذ لا حاجة إلى علم البيان فى الدلالة المطابقية كمـا سـتعرف فلـيس بشـىء؛ لأن المقصود احتياج بلاغة الكلام إلى علم البيان لا إلى أعمالـه، ولا شـك أن الاحتـراز عن التعقيد المعنوى لا يمكن إلا بعلم البيان (قوله: وتعلق البديع بالتوابع) أى: توابع البلاغة؛

أي: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو أصول وقواعد معلومة...........

وذلك لأن البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة كما يأتي، فلا جرم أنه لا تعلق له بالبلاغة، وإنما يفيد حسنًا عرضيًّا للكلام البليغ، وكلام الشارح المذكور يشير إلى أن البديع من توابع البلاغة وهو ما جزم به بعضهم خلافًا لمن قال: إنه من تتمة علم المعانى، ولمن قال: إنه قال من تتمة علم البيان.

(قوله: أى ملكة) هى كيفية راسخة فى النفس حاصلة من كثرة ممارسة قواعد الفن (قوله: يقتدر بها إلخ) الإتيان بهذا نظرًا لشأن الملكة فى ذاتها وإن كان متروكًا فى الملكة الواقعة فى التعريف؛ لئلا يلزم التكرار مع قوله: يعرف به إلخ (قوله: أو أصول وقواعد معلومة) عطف على ملكة إشارة إلى أن المراد بالعلم هنا إما الملكة أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة؛ لأن بها يعرف إيراد المعانى بطرق مختلفة فى الوضوح والخفاء وإنما قيد القواعد بالمعلومة؛ لأنه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل وإنما كان المراد بالعلم هنا أحد الأمرين المذكورين؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين فيجوز إرادة كل منهما، ولا يقال: يلزم على ذلك استعمال المشترك فى التعريف بلا قرينة معينة وذلك لا يجوز؛ لأنا نقول: محل منع استعمال المشترك فى التعريف إذا أريد أحد معنييه أو معانيه فقط، وأما إذا صح أن يراد به كل معنى فإنه يجوز كما هنا فإنه يجوز إرادة كل من الملكة والأصول كما أشار إليه الشارح؛ لأن علة المنع الوقوع فى الحيرة من جهة أنه لا يدرى المعنى المراد من المشترك، وهذا ينافى الغرض من التعريف من البيان والكشف على أن محل منع استعمال المشترك فى التعريف إذا لم يكن بين المعنيين مثلاً استلزام، وأما إذا كان بينهما ذلك فإنه يجوز كما هنا؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر؛ لأن الملكة كيفية راسخة فى النفس يقتدر بها على إدراكات جزئية والإدراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات، والقاعدة قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها فقد استلزم كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد، فالمقصود حينئذ بالتعريف الذى يؤتى به لبيان الحقيقة واحد فكأنه لا اشتراك

وحصل المقصود من التعريف؛ لأن المقصود منه حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد، ثم إن الشارح سوى بين إرادة المعنيين وإن رجح إرادة المعنى الأول فى الفن الأول، لكن الأرجح المعنى الثانى؛ لأن الكتاب فى بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزئى منه فإن قلت: إن العلم كما يطلق على الملكة والقواعد يطلق على الإدراك فلم لم يذكره الشارح؟ قلت: لاحتياج الكلام معه إلى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية إلى تقدير ذلك ولكن الذى اختاره العلامة السيد أن المراد بالعلم هنا الإدراك والتزم التقدير المذكور؛ لأن الإدراك هو المعنى الأصلى للعلم؛ لأنه مصدر واستعمال العلم فى المعانى الأخر إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور. قال العلامة عبد الحكيم: العلم حقيقة هو الإدراك، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازًا مشهورًا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له فى الحصول ووسيلة إليه فى البقاء وهو الملكة كذلك، ثم المراد الإدراك الحاصل عن الدلائل، والمسائل المعلومة من الدلائل والملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدًا لا علمًا، ولا يصح أن يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن؛ لأن مجرد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات ما لم تحصل الملكة.

(قوله: يعرف به إيراد المعنى الواحد) أى: كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم، فاللام للاستغراق العرفى، والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته؛ لأنه إذا لم يراع لا يعرف إيراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم بطرق مختلفة، وخرج بتقييد المعنى بالواحد إيراد المعانى المتعددة بطرق موزعة على تلك المعانى مختلفة فى الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلاً فى معناه أوضح من الطريق الآخر فى معناه فلا تكون معرفة إيرادها كذلك من علم البيان، واعلم أن الغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ فى تأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية، أو أوضح عند اقتضائه دلالة متوسطة فى الوضوح والخفاء، أو متوسطة عند اقتضائه أوضح أو أخفى

أى: المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (**بطرق**) وتراكيب (**مختلفة فى وضوح الدلالة عليه**) أى: على ذلك المعنى؛...........................

(قوله: أى المدلول عليه إلخ) قيد بهذا إشارة إلى أن اعتبار علم البيان إنما هو بعد اعتبار علم المعانى، وأن هذا من ذاك بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن علم المعانى علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة، مثلاً إذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضيافًا، فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية أو أخفى، نحو: إن زيدًا لمضياف، أو لكثير الرماد، أو لمهزول الفصيل، أو لجبان الكلب، فإفادتها لذلك المعنى بدلالة المطابقة كالمثال الأول من وظيفة علم المعانى وإفادتها له بغيرها من وظيفة علم البيان (قوله: بطرق إلخ) يستفاد منه أنه لا بد فى البيان بالنسبة لكل معنى من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمع ولا بعد فيه؛ لأن المعنى الواحد الذى نحن بصدده له مسند ومسند إليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز، فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة، واختلاف الطرق فى الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها، فتقييد إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة له . ا هـ. أطول.

(قوله: وتراكيب) عطف تفسير (قوله: مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى: سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه، فمثال إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح من الكناية أن يقال فى وصف زيد مثلاً بالجود: زيد مهزول الفصيل، وزيد جبان الكلب، وزيد كثير الرماد، فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود من طريق الكناية؛ لأن هزال الفصيل إنما يكون بإعطاء لبن أمه للضيفان، وجبن الكلب لإلفه للواردين عليه من الأضياف بكثرة فلا يعادى أحدًا، وكثرة الرماد من كثرة إحراق الحطب للطبخ من أجل كثرة الضيفان، وهذه الطرق مختلفة فى الوضوح، فكثرة الرماد أوضحها فيخاطب به عند المناسبة كأن يكون المخاطب لا يفهم بغير ذلك، ومثال

بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح، والواضح خفى بالنسبة إلى الأوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء..........................

إيراده بطرق مختلفة الوضوح من الاستعارة أن يقال فى وصفه مثلاً به: رأيت بحرًا فى الدار فى الاستعارة التحقيقية، وطم زيد بإنعامه جميع الأنام فى الاستعارة المكنية؛ لأن الطموم وهو الغمر بالماء من أوصاف البحر، فدل ذلك على أنه أضمر تشبيهه بالبحر فى النفس وهو الاستعارة بالكناية على ما يأتى، ولجة زيد تتلاطم بالأمواج؛ لأن اللجة والتلاطم بالأمواج من لوازم البحر، وذلك مما يدل على إضمار تشبيهه به فى النفس أيضًا، وأوضح هذه الطرق الأول، وأخفاها الوسط ومثال إيراده بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه: زيد كالبحر فى السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر، وأظهرها ما صرح فيه بوجه الشبه كالأول، وأخفاها ما حذف فيه الوجه والأدلة معًا كالأخير فيخاطب بكل من هذه الأوجه الكائنة من هذه الأبواب بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء.

بقي شيء آخر وهو أن قول المصنف: مختلفة فى وضوح الدلالة عليه، فيه إشكال وهو أن الدلالة -كما يأتى- كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء، وأجيب عن ذلك بأجوبة، منها: أن وصف ذلك الكون بهما من وصف الشىء بما لمتعلقه، والمراد وضوح المدلول أو خفاؤه بأن يكون قريبًا بحيث يفهم بسرعة أو لا يفهم بسرعة وكأنه قيل: بطرق مختلفة الدلالة الواضح مدلولها أو الخفي مدلولها. ومنها: أن وصف الكون بذلك باعتبار أن ثبوت ذلك الكون للفظ معلوم بسرعة أو بدون سرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ إلى المدلول أو بطؤه.

(قوله: بأن يكون إلخ) يحتمل أن تكون الباء للسببية ويحتمل أنها للتصوير أى: واختلاف تلك الطرق فى وضوح الدلالة بسبب كون بعض تلك الطرق أوضح أو مصور بكون بعض تلك الطرق أوضح (قوله: فلا حاجة إلخ) أى: وإذا علمت أن المراد باختلاف الطرق فى وضوح الدلالة ما ذكرناه بقولنا: بأن يكون إلخ، تعلم أنه لا حاجة إلى ما قاله الخلخالى حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف: فى وضوح الدلالة عليه، فقال: وخفائها،

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة، واللام فى "المعنى الواحد" للاستغراق العرفى،....................

وحاصل ما رد به الشارح عليه أنه لا حاجة لقوله: وخفائها؛ وذلك لأن الاختلاف فى الوضوح يقتضى أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح فى كل، ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفى، فالاختلاف فى الوضوح يستلزم الاختلاف فى الخفاء، وحينئذ فلا حاجة لذكر الخفاء. على أن إسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهى الإشارة إلى أن الخفاء الحقيقى- أعنى: الخفاء فى نفس الأمر وهو الذى ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق- لا بد من انتفائه عن تلك الطرق، وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد، والخفاء الموجود فيها إنما هو بحسب إضافة بعضها إلى بعض فكلها واضحة والتفاوت إنما هو فى شدة الوضوح وضعفه.

(قوله: وتقييد) مبتدأ، وقوله: "ليخرج" خبر (قوله: ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد) أى: ليخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءًا من مسماه، وإلا فالمعرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلاً؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعانى الداخلة تحت القصد والإرادة (قوله: إيراد المعنى الواحد) أى: ككرم زيد وكالحيوان المفترس، وقوله: "بطرق مختلفة" فى اللفظ والعبارة أى: مع كونها متماثلة فى الوضوح، وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقولنا: زيد كريم وزيد جواد، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغضنفر، فمعرفة إيراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان فى شيء، وعطف العبارة على اللفظ من عطف المرادف، وحاصل ما ذكره الشارح أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة مخرج لمعرفة إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة فى اللفظ متماثلة فى الوضوح، وذلك بأن يكون اختلافها بألفاظ مترادفة، إذ التفاوت فى الوضوح لا يتصور فى الألفاظ المترادفة؛ لأن الدلالة فيها وضعية فإن عرف المخاطب وضعها تماثلت وإلا لم يعرف منها أو من بعضها شيئًا والتوقف فى تصور معنى بعضها ليس اختلافًا فى الوضوح؛ إذ لا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفته ضرورة أن المخاطب لا يدرك شيئًا حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا تفاوت (قوله: للاستغراق العرفى)

أى: كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا: زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالمًا بالبيان، ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً للوضوح والخفاء، أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة، وتعيين ما هو المقصود هنا فقال:..

أى: لا الحقيقى؛ لأن القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعانى؛ لأنها لا تتناهى ولا يصح جعلها للعهد؛ إذ لا عهد ولا للجنس للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة إيراد معنى واحد فى تراكيب مختلفة فى الوضوح عالمًا بالبيان، ولا يقال جعلها للاستغراق العرفى يقتضى أن كل من عرف علم البيان يتمكن من إيراد أى معنى أراده بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع أنه ممتنع فيما ليس له لازم بين أوله لازم واحد؛ لأنا نقول: هذا لا يرد إلا إذا أريد باللازم ما يمتنع انفكاكه كما هو مصطلح المناطقة، وسيأتى أن المراد أعم من ذلك ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الأعم ممنوع (قوله: أى كل معنى إلخ) فإن قلت: المعانى التى يقصدها المتكلم غير متناهية عرفًا، وكما أن الإحاطة بما لا يتناهى عقلاً محال كذلك الإحاطة بما لا يتناهى عرفًا، فكيف يقدر بعلم البيان على إحاطتها. قلت: لا استحالة فى الإحاطة بما لا يتناهى إجمالاً كما فى سائر العلوم (قوله: فلو عرف إلخ) تفريع على كون اللام للاستغراق، وقوله: "فلو عرف أحد" أى: ممن ليس له تلك الملكة.

(قوله: بمجرد ذلك) أى: بل لا بد من معرفة إيراد كل معنى دخل تحت قصده وإرادته (قوله: قابلاً) فى نسخة: قابلة للوضوح والخفاء أى: بل منها ما لا يكون إلا واضحًا كالوضعية، ومنها ما يكون قابلاً للوضوح والخفاء وهو العقلية، وقد علمت أن وصف الدلالة بهما إما بحسب المدلول أو بحسب سرعة الانتقال من اللفظ وعدمه، فعلى الأول يكون وصف الدلالة بهما مجازًا وعلى الثانى يكون وصفها بهما حقيقة (قوله: أراد أن يشير إلخ) أراد بالإشارة الذكر أى: أراد أن يذكر تقسيم الدلالة والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل إلى بيان المقصود، فقوله: "وتعيين" عطف على "أن يشير" أو على "تقسيم" عطف مسبب على سبب (قوله: ما هو المقصود هنا) أى: فى هذا الفن وهو قوله الآتى: والإيراد المذكور إلخ.

(**ودلالة اللفظ**) يعنى: دلالته الوضعية؛ وذلك لأن الدلالة هى كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر،..............................

(قوله: ودلالة اللفظ) احترز بإضافة الدلالة إلى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية، سواء كانت عقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه، أو وضعية كدلالة الإشارة على معنى نعم، أو طبيعية كدلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الوجل، والنبات على المطر، فإنها لا تنقسم إلى الأقسام الآتية، ثم إنه لما كان المتبادر من المصنف أن مراده بدلالة اللفظ هنا الدلالة المفهومة من قوله السابق فى وضوح الدلالة وهى اللفظية العقلية دفع الشارح ذلك بقوله: يعنى دلالته الوضعية، فخرج دلالة اللفظ العقلية كدلالة الكلام على حياة المتكلم، واللفظية الطبيعية كدلالة "أح" على وجع الصدر، فلا ينقسم شيء منهما إلى الأقسام الآتية، وظهر لك من هذا أن فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر الدلالة أولاً بمعنى، ثم ذكرها ثانيًا بمعنى آخر، واعترض على الشارح بأن الدلالة اللفظية الوضعية خاصة بالمطابقة فى اصطلاح البيانيين، وحينئذ فيلزم على تقسيمها للأقسام الآتية تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره لكون المقسم أخص من الأقسام، وأجيب بأن المراد بالوضعية ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع كافيا فيها لكونه سببًا تامًّا كما فى المطابقية، أو لا بد معه من انتقال عقلى كما فى التضمنية والالتزامية، وهذا وجه جعل المناطقة الدلالات الثلاث وضعيات، كذا قرر شيخنا العدوى. (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: بيان تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود منها هنا.

(قوله: لأن الدلالة) أى: من حيث هى لا خصوص دلالة اللفظ (قوله: كون الشيء) ليس المراد بالشيء خصوص الموجود كما هو اصطلاح المتكلمين، بل مطلق الأمر الأعم من ذلك كما أنه ليس المراد بالعلم ما قابل الظن وهو الجزم، بل مطلق الإدراك والحصول فى الذهن الأعم من ذلك (قوله: بحيث) أى: بحالة والباء للملابسة وإضافة حيث لما بعدها بيانية أى: كون الشيء ملتبسًا بحالة هى أنها يلزم إلخ، والضمير فى "به" للشيء على حذف مضاف أى: يلزم من العلم بحاله مثلاً اللفظ الموضوع دال على

والأول: الدال، والثانى: المدلول، ثم الدال إن كان لفظًا فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقد والإشارات والنُّصَب، ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع مدخل فيها، أو لا؛..........................

معناه ودلالته كونه ملتبسًا بحالة وهى أن يلزم من العلم بوضعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى، وكذلك تغير العالم فإنه دال على حدوثه ودلالته كونه[1] ملتبسًا بحالة وهى أن يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحدوثه، وقوله: "يلزم إلخ" أى: سواء كان اللزوم بواسطة أو لا (قوله: والأول) أى: الشيء الأول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وأما الشيء الثانى فهو ما يلزم من العلم بشيء آخر العلم به (قوله: فالدلالة لفظية) أى: وهى ثلاثة أقسام؛ لأنها إما عقلية بألا يمكن تغيرها كدلالة اللفظ على وجود لافظه، وإما طبيعية بأن يكون الربط بين اللفظ والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة "أح" على الوجع، فإن طبع اللافظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجع، وإما وضعية بأن يكون الربط بين اللفظ الدال والمدلول بالوضع كدلالة الأسد على الحيوان المفترس (قوله: وإلا فغير لفظية) أى: وإلا يكن الدال لفظًا، فالدلالة غير لفظية، وهى ثلاثة أقسام أيضا؛ لأنها إما عقلية لا يمكن تغيرها كدلالة التغير على الحدوث، وإما طبيعية بأن يكون الربط بين الدال والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل أى: الخوف، وإما وضعية بأن يكون الربط بين الدال والمدلول بالوضع كدلالة الإشارة المخصوصة مثلا على معنى "نعم" أو على معنى "لا" (قوله: كدلالة الخطوط والعقد والإشارات والنصب) أمثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية، وأدخل بالكاف أمثلة العقلية والطبيعية الغير اللفظيتين كما تقدم، والمراد بالخطوط الكتابة أو الخطوط الهندسية كالمثلث والمربع، والنُّصَب جمع نُصْبَة كغُرَف جمع غُرْفَة، وهى العلامة المنصوبة على الشيء كالعلامة المنصوبة على محل الطهارة من النجاسة (قوله: إما أن يكون للوضع مدخل فيها) وهى اللفظية الوضعية كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، وقوله: "إما أن يكون للوضع مدخل فيها" أى: دخول، بأن كان سببا تامًا فيها كما فى المطابقية أو جزء سبب كما فى التضمنية والالتزامية (قوله: أو لا) بأن كانت باقتضاء العقل وهى اللفظية

---

(١) فى النسخة المطبوعة: كون.

فالأولى: هى المقصودة بالنظر هاهنا؛ وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه، وهذه الدلالة........................

العقلية أو باقتضاء الطبع وهى اللفظية الطبيعية كدلالة اللفظ على وجود لافظه ودلالة "أح" على الوجع (قوله: المقصود بالنظر هاهنا) أى: من حيث تقسيمها إلى مطابقية وتضمنية والتزامية -كما يأتي- وهذا لا ينافى أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوضعية كما يأتى فى قول المصنف، والإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعية؛ لأن السامع إلخ، ومن هذا تعلم أن المراد بالدلالة السابقة فى التعريف الدلالة العقلية (قوله: وهى) أى: الدلالة اللفظية التى للوضع فيها مدخل (قوله: كون اللفظ إلخ) جنس فى التعريف خرج عنه الدلالة الغير اللفظية بأقسامها الثلاثة، وقوله: "بحيث" أى: ملتبسا بحالة هى أن يفهم منه المعنى أى: المطابقى أو التضمنى أو الالتزامى، وقوله: "عند الإطلاق" أى: إطلاق اللفظ عن القرائن وتجرده عنها، وقوله: "بالنسبة إلخ" متعلق بـ "يفهم" وخرج به اللفظية العقلية، وكذلك اللفظية الطبيعية فإنهما يحصلان للعالم بوضع اللفظ ولغيره، لعدم توقفهما على العلم بوضعه، ولا يقال: إن توقفهما على العلم بالوضع وإن كان منتفيًا عنهما إلا أنهما لا ينافيانه؛ إذ كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع أو لم يوجد، وحينئذ فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد؛ لأنا نقول: المتبادر من قول الشارح بالنسبة إلى العالم بوضعه الحصر والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب أن تحمل على المتبادر منها مهما أمكن، فلهذا صح الاحتراز عن الطبيعية والعقلية اللفظيتين بهذا القيد، كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: وهذه الدلالة) أى: اللفظية التى للوضع مدخل فيها إما على تمام إلخ، إن قلت: هذا الكلام يقتضى حصر الدلالة المذكورة فى هذه الأقسام الثلاثة، وفيه نظر؛ لأن دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الأقسام المذكورة؛ لأن فصاحة المتكلم ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر، وليست جزءًا من الموضوع له، وليست خارجة عنه، بل هى فرد من أفراد الفصاحة التى هى جزء الفصيح الذى هو جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخلية الوضع فيها. قلت: لا مدخلية للوضع

(إما على تمام ما وضع) اللفظ **(له)** كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق **(أو على جزئه)** كدلالة الإنسان على الحيوان، أو الناطق **(أو على خارج عنه)**.........

فيها؛ لأن المراد بمدخلية الوضع أن يوضع اللفظ لنفس المعنى كما فى الدلالة الوضعية، أو لما يتعلق بذلك المعنى من الكل والملزوم كما فى دلالة التضمن والالتزام، واللفظ المذكور لم يوضع لفصاحة المتكلم ولا لكله ولا لملزومه، بل وضع لمركب فصاحة المتكلم فرد من جزء جزئه، فخروجها من الأقسام لعدم وجود المقسم فيها، والظاهر أنها من قبيل الدلالة العقلية؛ لأنه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة المتكلم فتكون كدلالة اللفظ على حياة اللافظ.

(قوله: على تمام إلخ) أى: على مجموع ما وضع له، والمراد بالمجموع ما قابل الجزء فدخل فى ذلك المعنى البسيط والمركب، فاندفع ما يقال: الأولى حذف تمام؛ لأنه يخرج دلالة اللفظ على الماهية البسيطة الموضوع هو لها، فإن قلت: هلا حذف قوله: "تمام"، واكتفى بقوله: "إما على ما وضع له" وهو شامل للمعنى البسيط والمركب، قلت: ذكر لفظة "تمام" لأجل حسن مقابلته بالجزء، وقد تبين لك مما قلناه أن "تمام" لا محترز له، وما قيل من أنه احترز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو: زيد ثلاثى ففيه نظر؛ وذلك لأنه على مذهب الشارح من أن دلالة اللفظ على نفسه وضعية وضعًا نوعيًّا ويكتفى بالمغايرة بين الدال والمدلول بالاعتبار، تكون تلك الدلالة مطابقية، فلم يكن "تمام" احترازًا عن شىء، وعلى أن تلك الدلالة عقلية -كما اختاره العلامة السيد- كانت خارجة عن المقسم وهو دلالة اللفظ الوضعية وحيث كانت خارجة عن المقسم فلا يكون تمام احترازًا عنها لعدم دخولها (قوله: ما) أى: المعنى الذى وضع أو معنى وضع، و"اللفظ" نائب فاعل وضع، وجملة "وضع" صفة، أو صلة جرت على غير من هى له، لأن الموصوف بالوضع اللفظ لا المعنى وكان الواجب إبراز الضمير، ولعل المصنف ترك الإبراز جريًا على المذهب الكوفى الذى يرى عدم وجوب الإبراز عند أمن اللبس كما هنا (قوله: الناطق) الأولى: والناطق بالعطف (قوله: أو على جزئه) أى: جزء ما وضع له (قوله: على الحيوان) أى: فقط أو الناطق فقط، إذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله: أو على خارج عنه)

كدلالة الإنسان على الضاحك. **(وتسمى الأولى)** أى: الدلالة على تمام ما وضع له **(وضعية)** لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى **(و)** يسمى **(كل من الأخيرتين)** أى: الدلالة على الجزء والخارج **(عقلية)** لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هى من جهة حكم العقل..............................

أى: عن تمام ما وضع له اللفظ (قوله: كدلالة الإنسان على الضاحك) أى: وكدلالة السقف على الحائط (قوله: أى الدلالة على تمام ما وضع له) أى: الدلالة على تمام المعنى الذى وضع اللفظ له (قوله: وضعية) مفعول ثان لتسمى (قوله: لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى) أى: لا لجزئه ولا للازمه، وحينئذ فالسبب فى حصولها عند سماع اللفظ أو تذكره هو معرفة الوضع فقط دون حاجة لشيء آخر، بخلاف الأخيرتين فإنه انضم فيهما للوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم (قوله: وكل من الأخيرتين عقلية) لتوقف كل منهما على أمر عقلى زائد على الوضع.

(قوله: إنما هى من جهة حكم العقل إلخ) هذا الحصر يقتضى أن الوضع لا مدخل له فيهما وليس كذلك إذ هو جزء سبب؛ لأن كلاًّ من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين: إحداهما وضعية والأخرى عقلية، وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه، ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه، والمقدمة الأولى متوقفه على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لذلك المعنى، والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء من الملزوم إلى اللازم بواسطة حكم أنه كلما وجد الكل وجد جزؤه وكلما وجد الملزوم وجد لازمه، فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمى التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمناطقة، ومن نظر للثانية سماها عقليتين كالبيانيين، وأجيب بأن هذا حصر إضافى أى: إنما هى من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده للجزء أو اللازم، فلا ينافى أنه من جهة العقل والوضع معًا، وإنما اقتصر على العقل فى بيان التسمية؛ لأنه سبب قريب بخلاف الوضع فإنه سبب بعيد وهو غير ملتفت إليه عند أهل هذا الفن، قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى.

بأن حصول الكل، أو الملزوم يستلزم حصول الجزء، أو اللازم. والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار **(وتقيد الأولى)** من الدلالات الثلاث **(بالمطابقة)**..

وقوله من جهة حكم العقل أى: من جهة هى منشأ حكم العقل المصور بأن.. إلخ سواء تحقق الحكم بالفعل أوْ لا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله: بأن حصول الكل) أى: وهو المعنى المطابقى، والمراد حصوله فى الذهن أو فى الخارج (قوله: يستلزم حصول الجزء) هذا راجع للكل، وقوله: أو اللازم يرجع إلى الملزوم (قوله: والمنطقيون) أى: أكثرهم وإلا فبعضهم كأثير الدين الأبهرى يسمى الأخيرتين عقليتين كالبيانيين، واختار الآمدى وابن الحاجب أن التضمنية وضعية كالمطابقية وأن الالتزامية عقلية. قال سم: والظاهر أن كلا من الدلالتين الأخيرتين سواء قلنا إنها لفظية أو عقلية لا يصدق عليها أنها مجاز، إذ ليس اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له العلاقة مع قرينة (قوله: باعتبار أن للوضع مدخلا فيها)أى: سواء كان دخوله قريبا كما فى المطابقية؛ لأنه سبب تام فيها إذ لا سبب لها سوى العلم به أو كان بعيدا كما فى الأخيرتين؛ لأنه جزء سبب فيهما؛ وذلك لأن كل واحدة منهما متوقفة على أمرين، فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من الكل للجزء، والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم، وعلى انتقال العقل من الملزوم للازم فقد اعتبروا فى تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخلية الوضع (قوله: ويخصون العقلية) أى: سواء كانت لفظية أوْ لا، وكذا يقال فى الاثنين بعدها (قوله: بما يقابل الوضعية والطبيعية) أى: فتكون الدلالة عندهم ثلاثة أقسام: عقلية كدلالة الدخان على النار، ووضعية كالدلالات الثلاث، وطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل. فقوله كدلالة الدخان مثال للعقلية، وقوله ويخصون.. إلخ أى: بخلاف البيانيين فإن العقلية عندهم لا تقابل الوضعية، إذ الوضعية قد تكون عقلية -فتأمل (قوله: وتقيد الأولى) أى: تقييدا إضافيًّا لا وصفيًّا فيقال دلالة مطابقة بالإضافة لا دلالة مطابقة بالوصف، وكذا يقال فى التضمن والالتزام

لتطابق اللفظ والمعنى **(والثانية بالتضمن)** لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له **(والثالثة بالالتزام)** لكون الخارج لازما للموضوع له،........................

- كذا نقل الحفيد عن الشارح فى حواشى المطول، وذكر العلامة يس: أن المراد بالتقييد ما يشمل تقييد الإضافة كأن يقال: دلالة المطابقة وتقييد الصفة كما يقع فى عباراتهم من قولهم الدلالة المطابقية، ولا ينافى ذلك قول المصنف بالمطابقة؛ لأن المراد بهذه المادة فيشمل نحو المطابقية لا بهذا اللفظ، وفى بعض النسخ وتختص الأولى وهى بمعنى النسخة الأولى؛ لأن تختص من الخصوص لا من الاختصاص، وحينئذ فالمعنى تختص الأولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله: الأولى) أى: وهى الدلالة على تمام ما وضع له اللفظ (قوله: لتطابق اللفظ والمعنى) أى: توافقهما بمعنى أن اللفظ انحصرت داليته على هذا المعنى ولم يزد بالدلالة على غيره، كما أن المعنى انحصرت مدلوليته لهذا اللفظ فلا يكون مدلولا لغيره (قوله: والثانية) أى: وهى الدلالة على جزء ما وضع له اللفظ (قوله: لكون الجزء) أى: المفهوم من اللفظ وذلك كالحيوان، وقوله فى ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الناطق، وحيث كان الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عند فهمه، وكلام الشارح هذا يشير إلى أن دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل، ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد.

يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة وبالقياس إلى جزئه تضمنا فيكون اللفظ مستعملا فى الكل أعنى بمجموع الجزأين مثلا، وأما إذا استعمل اللفظ فى الجزء مجازا كان فهمه منه مطابقة؛ لأنه تمام ما عنى به بالوضع الثانوى المجازى، وقال بعضهم: إن التضمن فهم الجزء من اللفظ مطلقا سواء استعمل اللفظ فيه أو فى الكل، واختاره العلامة السيد ضرورة أنك إذا استعملته فى الجزء فلعلاقة الجزئية فمازالت الجزئية ملاحظة، واعلم أن هذا الخلاف جار فى دلالة الالتزام أيضا، فقيل أنها فهم اللازم فى ضمن الملزوم، وقيل فهم اللازم مطلقا، وقد تعلمت ما يترتب على الخلاف، فإن قلت: إن الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة التضمنية والالتزامية وصف اللفظ الدال، فكيف تعرف دلالة

فإن قيل: إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك -مثلا- بين الجرم والشعاع ومجموعهما، فإذا أطلق على المجموع مطابقة، واعتبر دلالته على الجرم تضمنا، والشعاع التزاما..........................

التضمن بفهم الجزء فى تضمن الكل أو بفهم الجزء مطلقا، وتعرف الالتزامية بفهم اللازم فى ضمن الملزوم أو بفهم اللازم مطلقا، وهذا تعريف للشيء بما يغايره؟ قلت: المراد بالفهم الانفهام، أو هو مصدر المبنى للمفعول، فالمراد انفهام الجزء أو اللازم فى ضمن الكل أو الملزوم أو انفهامهما مطلقًا أو كون الجزء أو اللازم فهم فى ضمن الكل أو الملزوم أو مطلقا، أو يقال: إن الدلالة وإن كانت حالة للفظ لكن لما كان سببها يفهم الجزء فى ضمن الكل أو مطلقا أو ينتقل من الملزوم للازم تسمحوا فى التعبير عنهما بما ذكر؛ تنبيها على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم والانتقال – فتأمل (قوله: فإن قيل.. إلخ) الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعاريف الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بأنها غير مانعة؛ وذلك لأنه يستفاد منه أن المطابقة تعرف بأنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له والتضمن دلالته على جزء ما وضع له، والالتزام دلالته على الخارج عن معناه لازم له فيرد على كل تعريف منها أنه فاسد الطرد لدخول فرد من أفراد كل منها فى الآخر فقول الشارح، فإن قيل أى: بسبب تعريف الدلالات بما استفيد مما تقدم (قوله: كلفظ الشمس) فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه، إذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم، وأجيب بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا – قاله سم.

ومبنى هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع وهو غير متعين، إذ يصح رجوعه للجزء وعليه فلا إشكال – اهـ.

(قوله: المشترك) أى: اشتراكا لفظيا (قوله: بين الجرم) أى: القرص، وقوله الشعاع أى: الضوء. أى: إن فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع وللقرص الذى هو أحد الجزأين بوضع وللشعاع الذى هو أحد الجزأين ولازم للقرص بوضع.

(قوله: فإذا أطلق) جواب إذا وضمير أطلق راجع للفظ شمس (قوله: والشعاع التزاما) أى: لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع، إذ هو باعتباره جزء لا لازم،

فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له، أو لازمه،..

بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط فقوله: واعتبر دلالته على الجرم تضمنا أى: باعتبار الوضع للمجموع، وقوله: وعلى الشعاع التزاما أى: باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عبارة الشارح وإن كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح؛ لما فيه من الخروج عن الموضوع وهو إطلاق الشمس على المجموع (قوله: فقد صدق.. إلخ) جواب إذا الثانية، وقوله: صدق أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أى: وإن كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدته أى: وإذا صدق على هذا التضمن والالتزام أنه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقة منتقضا منعا لدخول فردين من أفراد التضمنية والالتزامية فيه، وهاتان صورتان (قوله: وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة) عطف على قوله: فإذا أطلق على المجموع (قوله: صدق عليها) أى: على دلالة الشمس على الجرم مطابقة، أو على الشعاع مطابقة (قوله: أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له) أى: نظرًا لوضع الشمس للمجموع.

(قوله: أو لازمه) أى: بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده أى: وحيث صدق على دلالة الشمس على الجرم أو الشعاع مطابقة أنها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له أو لازمه، فتكون المطابقة داخلة فى تعريف كل من التضمن والالتزام، فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة فيه وهاتان صورتان أيضا، فجملة ما ذكره الشارح من الصور أربعة وهى: انتقاض المطابقة بكل من التضمن والالتزام، وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقة، وبقى على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه، فكان عليه أن يقول زيادة على ما تقدم: وإذا أطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضعه للجرم وحده فقد صدق عليه أنها دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فيكون الالتزام داخلا فى تعريف التضمن، وإذا أطلق

وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخريين؛ فالجواب:.........

الشمس على الشعاع تضمنا بالنظر لوضع الشمس للمجموع، فقد صدق عليها أنها دلالة اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده فيكون التضمن داخلا فى تعريف الالتزام، وبهذا تمت الصور الست (قوله: وحينئذ) أى: وحين إذ صدق ما ذكر على ما ذكره ينتقض.. إلخ، وفيه أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفريع، والذى يتفرع على ما ذكره إنما هو انتقاض المطابقة بكل من الأخيرتين وانتقاض كل من الأخيرتين بالأولى فقط إلا أن يقال: إنه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقة تضمنا والتزاما، فمن أجل أنها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالأخرى (قوله: ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) أى: الحاصل من التقسيم (قوله: بالأخريين) أى: بالدلالتين الأخريين لا بتعريفهما كما قد يتبادر من العبارة. أى: وإذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث منقوضا بما ذكر فيكون غير مانع، وسكت الشارح عن انتقاض تعاريف الثلاثة بعدم جمعها مع أنه ممكن بأن يقال: إذا أطلق لفظ شمس على الجرم مطابقة لا يشمله تعريف المطابقة؛ لكونها دلالة اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع للمجموع، وكذا يقال فى الباقى، ويجاب عن هذا أيضا باعتبار قيد الحيثية فى التعريف، فإن اعتبرت الدلالة على الجرم من حيث الوضع له فهى المطابقة لا غير وإن اعتبرت الدلالة عليه من حيث إنه جزء المعنى الموضوع له فهى التضمنية لا غير، وكذا يقال فى الباقى. قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى.

(قوله: بالأخريين) بضم الهمزة مفرده أخرى -بضم الهمزة- أنثى آخر -بفتح الخاء- أفعل تفضيل، إذ أصله "أأخر" همزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا ومعناه مغاير، وأفعل التفضيل إذا كان بأل طابق موصوفه وهنا الأخريين موصوفه مقدر مؤنث وهو الدلالتان، فلذلك طابق فكان مضموم الهمزة مفرده أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء، وأما لو كان الموصوف مذكرا بأن يقدر بالأمرين الآخرين لكانت الهمزة مفتوحة؛ لأن مفرده آخر -بفتح الهمزة- ومثناه آخرين -بفتحها أيضا- ولا يصح أن يكون الأخريين هنا مثنى أخرى -بالضم- بمعنى آخِرة -بكسر الخاء-؛ لأنه كذلك بمعنى مقابل الأول فيصير المعنى

أن قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الأمور التى تختلف باعتبار الإضافات، حتى إن المطابقة هى الدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له، والالتزام الدلالة على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له، وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك، وانسياق الذهن إليه.

حينئذ وينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاثة بالمتأخرين منها وهو فاسد كما لا يخفى- اهـ يس.

(قوله: أن قيد الحيثية) الإضافة بيانية (قوله: مأخوذ) أى: معتبر وملاحظ (قوله: الأمور التى تختلف) أى: تتغاير وتتباين باعتبار الإضافات أى: النسب، وذلك كالدلالات الثلاث فإنها تختلف بالنسبة والإضافة للكل أو الجزء أو اللازم، فدلالة الشمس على الشعاع يقال لها مطابقية وتضمنية والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو لجزئه أو لازمه، واحترز بقوله: التى تختلف باعتبار الإضافات عن الأمور المختلفة المتباينة لذواتها لأمور لا تجتمع، كالإنسان مع الفرس؛ فإنهما لا يتصادقان لاختصاص الأول بالناطقية المباينة لذاتها للصاهلية المختصة بالثانى، فلا يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثية فى تعاريفها لكفاية تلك المباينات عن رعاية الحيثية فى تعاريفها (قوله: حتى إن.. إلخ) حتى تفريعية أى: وحيث كان قيد الحيثية معتبرا فى تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلالات فتعرف المطابقية بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام الموضوع له أى: لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها، وتعرف التضمنية بأنها الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له أى: لا من حيث إنه تمام المعنى الموضوع له أو لازمه فلا تدخل المطابقية والالتزامية فيها بسبب اعتبار قيد الحيثية، وتعرف الالتزامية بأنها الدلالة على لازم الموضوع له من حيث إنه لازم لا من حيث إنه تمام الموضوع له أو جزؤه فلا تدخل المطابقية والتضمنية فيها بسبب اعتباره قيد الحيثية.

(قوله: وانسياق الذهن إليه) أى: انقياده واهتدائه إليه، وقوله: كثيرا ما يتركون هذا القيد أى: من التعريف المذكور قصدا أو من التقسيم المشعر بالتعريف. فإن قلت:

كلام الشارح فى المطول يدل على أنه يجوز ترك بعض القيود من التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز ذلك فى التعريف، بل لا بد فيه من المبالغة فى رعاية القيود وكلامه هنا فى المختصر يخالف ذلك.

قلت: لعل ما ذكره فى المطول بالنظر إلى مطلق القيد وما ذكره فى المختصر بالنظر إلى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما – كذا فى عبد الحكيم.

(قوله: أى الالتزام) أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير فى شرطه لتذكير لفظ الالتزام وإن كان معناه مؤنثا أى: الدلالة ولا يقال شأن الشرط أن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، والأمر هنا ليس كذلك إذ متى تحقق اللزوم الذهنى تحققت دلالة الالتزام؛ لأنا نقول لا نسلم ذلك، إذ قد يوجد اللزوم الذهنى فى نفسه من غير لفظ يدل عليه فلم يلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام؛ لأنها لفظية كما مر (قوله: اللزوم الذهنى) اعلم أن اللزوم إما ذهنى وخارجى كلزوم الزوجية للأربعة، أو ذهنى فقط كلزوم البصر للعمى، أو خارجى فقط كلزوم السواد للغراب. والمعتبر فى دلالة الالتزام باتفاق البيانيين والمناطقة اللزوم الذهنى صاحبه لزوم خارجى أو لا، ولذا قال المصنف: وشرطه اللزوم الذهنى أى: وأما الخارجى فليس بشرط لكن ليس المراد شرط انتفائه، بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد أو لا فوجوده غير مضر، والمراد باللزوم الذهنى عند البيانيين ما يشمل اللزوم غير البين وهو ما لا يكفى فى جزم العقل به تصور اللازم والملزوم، بل يتوقف على وسائط كلزوم كثرة الرماد للكرم وما يشمل اللزوم البين بقسميه أعنى البين بالمعنى الأخص: وهو ما يكفى فى جزم العقل به تصور الملزوم وذلك كلزوم البصر للعمى، والبين بالمعنى الأعم: وهو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم والملزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الأمرين كلزوم الزوجية للأربعة أو كان تصور الملزوم وحده كافيا، وأما المناطقة فقد اختلفوا فى المراد باللزوم الذهنى المعتبر فى دلالة الالتزام فالمحققون منهم على أن المراد به خصوص البين بالمعنى الأخص، وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم (قوله: الخارجى)

بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه؛ إما على الفور، أو بعد التأمل فى القرائن والأمارات، وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى فى الذهن أصلا؛ أعنى: اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين، وإلا لخرج كثير من معانى المجازات، والكنايات عن أن تكون مدلولات التزامية،

أى: المنسوب إلى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئي إلى الكلي لا إلى الخارج بمعنى الواقع ونفس الأمر؛ لأن اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى وبقولنا: من نسبة الجزئى.. إلخ يندفع ما يقال: إن المعنى إذا لم يكن مدلولا للفظ ولا جزءًا لمدلوله كان خارجا عن مدلوله فجعله خارجيا نسبة للخارج يلزم عليه اتحاد المنسوب والمنسوب إليه (قوله: بحيث يلزم) أى: ملتبسا بحالة هي أن يلزم من حصول.. إلخ، فلزوم الضحك للإنسان عبارة عن كون الضحك ملتبسا بحالة هي أن يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له وهو حيوان ناطق فى الذهن حصوله فيه (قوله: إما على الفور) أى: فور حصول الملزوم فى الذهن وذلك فى اللزوم البين بقسميه (قوله: أو بعد التأمل فى القرائن) أى: الوسائط وذلك فى اللزوم الغير البين كلزوم كثرة الرماد للكرم ولزوم الحدوث للعالم؛ لأنك إذا تصورت العالم لا يجزم عقلك، ولا يحصل فيه حدوثه إلا بعد التأمل فى القرائن كالتغير وعطف الأمارات على القرائن عطف تفسير.

(قوله: وليس المراد باللزوم) أى: الذهنى المعتبر فى دلالة الالتزام عند البيانيين عدم انفكاك.. إلخ أى: ليس المراد ذلك فقط، بل المراد ما هو أعم من ذلك (قوله: عدم انفكاك.. إلخ) أى: سواء كفى فى جزم العقل باللزوم تصور الملزوم أو توقف على تصور اللازم أيضا (قوله: أعنى) أى: بهذا اللزوم المنفى إراداته وحده عند البيانيين (قوله: اللزوم البين) أى: سواء كان بينا بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم خلافا لمن قصره على الأول؛ لأن اللازم على جعله بينا بالمعنى الأخص وهو ما ذكره الشارح من الخروج-لازم على جعله بينا بالمعنى الأعم، وحينئذ فلا وجه لقصره على ما ذكر (قوله: المعتبر) أى: فى دلالة الالتزام وهذا نعت للزوم البين، وقوله: عند المنطقيين أى: عند بعضهم كما تقدم (قوله: وإلا لخرج.. إلخ) أى: وإلا بأن كان المراد باللزوم المعتبر فى دلالة الالتزام

عدم انفكاك.. إلخ يعنى اللزوم البين بقسميه فقط لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن كونها مدلولات التزامية، لكن القوم جعلوها مدلولات التزامية، وحينئذ فاللازم باطل فكذلك الملزوم وثبت المدعى، والمراد بذلك الكثير من معانى المجاز ماعدا الجزء واللازم البين بالمعنى الأخص، والمراد بالكثير من معانى الكناية ما كان مفتقرا إلى مطلق التأمل فى القرائن وهى التى لا يحكم بالربط بين طرفيها عقلا بعد تصورها، وبيان خروج ما ذكر أن الدال إن كان لفظ اللازم، فانفكاك المعانى المجازية والكنائية عنه فى غاية الظهور وإن كان لفظ الملزوم مع القرينة فلا انفكاك، ولكن المجموع لم يوضع للمعنى الملزوم الذى لزمه تلك المعانى، بل الموضوع لذلك المعنى الملزوم اللفظ بدون القرينة فلا يكون من دلالة الالتزام؛ لأنه يجب فيها أن يكون الدال على اللازم موضوعا للملزوم ولم يوجد، فإن كان الدال لفظا لملزوم بشرط القرينة فيمكن انفكاك المعانى المجازية والكنائية عن ذلك الملزوم مع القرينة المانعة.

بقى شيء آخر وهو أن كلام الشارح يقتضى دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به هو فى شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازى بالمطابقة، وأن المراد بالوضع فى تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى يدخل المجاز والمركبات- اهـ يس.

وقد يجاب: بأن المراد بقوله عن أن تكون مدلولات التزامية أى: بحسب الوضع الأصلى فلا ينافى أنها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقية وإنما قال الشارح كثير؛ لأن اللزوم البين المعتبر عند المناطقة قد يكون فى بعضها (قوله: ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام) وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك كان كل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر فى الوضوح والخفاء؛ لأن كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهذا المعنى- اهـ سم، وقوله أيضا: أى كما لم يتأت الاختلاف المذكور فى الدلالة المطابقية، لكن عدم الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام باطل فبطل الملزوم وهو كون المراد باللزوم المعتبر

إشارة إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى؛ فإنه يدل على البصر التزاما؛ لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا.........................

هنا اللزوم البين، فقوله: ولما تأتى عطف على قوله لخرج.. إلخ، واعترض على الشارح بأنا لا نسلم الشرطية القائلة: لو كان المراد باللزوم المعتبر عدم الانفكاك لما تأتى الاختلاف فى دلالة الالتزام بالوضوح؛ لأن دلالة اللفظ على لازمه أوضح من دلالته على لازم لازمه؛ لأن الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ إلى ملاحظة الملزوم أولا، ومن ملاحظة الملزوم إلى ملاحظة اللازم ثانيا، ومن ملاحظة اللازم إلى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب هذه الملاحظة يتأتى الاختلاف المذكور، وأجيب بأن مراد الشارح بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من الملزوم إلى اللازم فى بعض الصور أطول من زمن الانتقال فى بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بأن يوجد انتقالان فأكثر والتفاوت فى دلالة اللفظ على لازمه ودلالته على لازم لازمه من قبيل الثانى؛ لأن فى دلالة اللفظ على لازم معناه انتقالين، وفى دلالته على لازم لازمه ثلاثة كما علمت، وهذا التفاوت لا يعتد به عندهم، وحينئذ فلا إيراد، واعترض هذا الجواب بأن الدلالة التضمنية المعتبر فيها تفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان فإنه ينتقل من اللفظ إلى الكل أولا ومن الكل إلى جزئه ثانيا ومن الجزء إلى جزء جزئه ثالثا، ففى دلالة اللفظ على جزء المعنى انتقالان وعلى جزء جزئه ثلاثة، وهذا التفاوت معتبر عند القوم، والتفرقة بين دلالة الالتزام ودلالة التضمن تفرقة من غير فارق فتأمل.

(قوله: إشارة.. إلخ) ولو أطلق اللزوم ولم يقيده بالذهنى لانتفت الإشارة المذكورة وصار صادقا باشتراط الخارجى وعدم اشتراطه لصيرورة اللزوم حينئذ مطلقا أعم من الذهنى والخارجى (قوله: لا يشترط اللزوم الخارجى) هو كون المعنى الالتزامى بحيث متى يحصل المسمى فى الخارج حصل هو فى الخارج، والمراد لا يشترط اللزوم الخارجى أى: لا استقلالا ولا منضمًّا للذهنى (قوله: كالعمى) مثال للنفى (قوله: لأنه عدم البصر.. إلخ) أى: فهو عدم مقيد بالإضافة للبصر لا أن البصر جزء من مفهومه حتى

مع التنافى بينهما فى الخارج، ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين؛ بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى.

والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله: **(ولو لاعتقاد المخاطب بعرف)** أى: ولو كان ذلك اللزوم......

تكون دلالته على البصر تضمنية (قوله: مع التنافى) أى: التعاند والتضاد بينهما فى الخارج، فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجى لخرج هذا عن كونه مدلولا التزاميا مع أن القصد دخوله (قوله: ومن نازع) هو العلامة ابن الحاجب حيث قال فى مختصره الأصولى: ودلالته الوضعية على كمال معناه مطابقية وعلى جزئه تضمنية وغير الوضعية التزام، وقيل: إن كان اللازم ذهنيا فظاهره حيث قدم الأول أنه لا يشترط فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى (قوله: فكأنه أراد) أى: فأظن أنه أراد؛ إذ من معانى كأن: الظن، وحاصله: أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهنى المنفى اشتراطه فى دلالة الالتزام على القول الأول فى كلامه خصوص الذهنى البين بالمعنى الأخص، وهذا لا ينافى اشتراط اللزوم الذهنى مطلقا، ومحصله: أن القول الأول فى كلام ابن الحاجب يقول باعتبار اللزوم الذهنى مطلقا ولا يشترط خصوص اللزوم الذهنى البيّن بالمعنى الأخص، والقول الثانى يقول لا بد من اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص، فاللزوم الذهنى لا بد منه بلا نزاع، وإنما الخلاف فى النوع المعتبر منه، وعلى هذا فالقول الأول فى كلام ابن الحاجب هو عين ما قاله المصنف، وعلى كل حال فاللزوم الخارجى غير معتبر - كذا قرر شيخنا العلامة العدوى، ويدل عليه كلام حواشى المطول (قوله: اللزوم البين) أى: بالمعنى الأخص (قوله: والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين) أى: فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين (قوله: ولو لاعتقاد المخاطب) أى: هذا إذا كان اللزوم الذهنى عقليا بأن كان لا يمكن انفكاكه، بل ولو كان ذلك اللزوم لأجل اعتقاد المخاطب إياه بسبب عرف عام أو غيره، وذلك بأن يفهم المخاطب من اللفظ بواسطة عرف عام أو خاص أن بين معناه وبين معنى آخر لزوما بحيث صار استحضار أحدهما فى الذهن مستلزما لاستحضار الآخر فيه، فهذا كاف فى اللزوم الذهنى، فمثال اللزوم

باعتقاد المخاطب بواسطة العرف العام: الأسد مثلا أهل العرف قاطبة يفهمون من معناه لازما هو الجراءة والشجاعة، وإن كان لا لزوم عقلا بين تلك الجثة والجراءة، فإذا قيل هل زيد شجاع؟ فأجبت بقولك: هو أسد. فهم المخاطب منه أنه شجاع، وكما فى طنين الأذن إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام أن صاحب ذلك الطنين مذكور، فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك: إن لفلان طنينا فى إذنه ليفهم منه أنه مذكور، وكاختلاج العين إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام لقاء الحبيب، فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك: اختلجت عين فلان؛ ليفهم منه أنه لقي حبيبه، وكما إذا اعتقد إنسان بسبب العرف العام أن من لم يتزوج فهو عنين، فيجوز أن يقال له: فلان غير متزوج؛ ليفهم منه أنه عنين بسبب اعتقاده اللزوم بينهما بواسطة العرف العام وإن كان اللزوم العقلى منتفيا، وظهر مما قررنا أن إضافة اعتقاد للمخاطب فى كلام المصنف من إضافة المصدر لفاعله وأن المفعول محذوف وأن المعتبر فى تحقيق اللزوم ما عند المخاطب من الربط؛ لأن الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المخاطب أمرا لازما عند المتكلم وإلا لربما خلا الخطاب عن الفائدة، ولذا قال المصنف: ولو لاعتقاد المخاطب ولم يقل: ولو لاعتقاد المتكلم (قوله: مما يثبته اعتقاد المخاطب) اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له، والمثبت له إنما هو ذهن المخاطب وعقله فأولا يثبته بعقله ثم بعد ذلك يعتقده، فكان الأولى أن يقول: مما يثبته ذهن المخاطب، وأجيب بأن الاعتقاد فى كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل أى: مما يثبته معتقد المخاطب وهو ذهنه، أو يقال: إن المراد بالإثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم؛ لأن تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته فى الذهن بالوجود الظنى أى: يجعله ثابتا فيه على وجه الظن.

(قوله: بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به؛ لأنه إن أريد به ما اتفق عليه جميع أهل العلم أو جميع العوام كما هو المتبادر منه ففيه بعد؛ لأنه يبعد اتفاق جميع أهل العلم أو العوام على شيء، وأجيب بأن المراد به ما لم يتعين واضعه كأهل

إذ هو المفهوم من إطلاق العرف **(أو غيره)** يعنى: العرف الخاص؛ كالشرع، واصطلاحات أرباب الصناعات، وغير ذلك **(والإيراد المذكور)** أى: إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح **(لا يتأتى بالوضعية)** أى: بالدلالات المطابقية

الشرع أو النحاة أو المتكلمين وحينئذ فلا يراد (قوله: إذ هو المفهوم من إطلاق العرف) علة لمحذوف أى: وإنما قيدنا العرف بالعام ولم نجعله شاملا للخاص؛ لأنه المفهوم.. إلخ فالعرف العام كاللزوم الذى بين الأسد والجراءة كما مر، والعرف الخاص كاللزوم الذى بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبول النجاسة، فإن هذا اللزوم عند أهل الشرع خاصة، فإذا قيل: هل ينجس هذا الماء إذا وقع فيه نجاسة و لم تغيره؟ فأجبت بقولك هذا الماء بلغ قلتين. فهم المخاطب منه - إذا كان من أهل الشرع- عدم قبوله للنجاسة، وكاللزوم الذى بين التسلسل والبطلان، فإن هذا اللزوم عند أهل الكلام؛ لأنهم يقولون: إن التسلسل يستلزم البطلان، فإذا قلت لإنسان يلزم على كلامك الدور أو التسلسل وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل، وكلزوم الرفع للفاعل فإنه خاص بالنحاة، فإذا قال إنسان: جاء زيدًا بالنصب، فقلت له: زيد فاعل فهم منه - إذا كان نحويا- أنه مرفوع (قوله: واصطلاحات.. إلخ) عطف على الشرع؛ لأن اصطلاح أرباب كل صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كلزوم القدوم للنجار؛ فإنه خاص بالنجارين فيجوز أن يقال: هذا قدوم زيد ليفهم المخاطب أن زيدا نجار، وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطلان للتسلسل، فإن الأول خاص باصطلاح أهل صنعة النحو، والثانى خاص باصطلاح أهل صنعة الكلام (قوله: وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقرائن الأحوال كما إذا كان المقام مقام ذم إنسان بالبخل، فإن من لوازم استحضار البخل استحضار الكرم فإذا قلت: إنه كريم. فهم المخاطب بخله وكالتعريض كقولك: أما أنا فلست بزان وتريد أن مخاطبك زان لقرينة (قوله: أى بالدلالات المطابقية) عبر بالجمع؛ لأن الاختلاف فى الوضوح إنما يتأتى فيه، وفسر الوضعية بالمطابقية لئلا يتوهم أن المراد الوضعية بالمعنى الذى جعله مقسما للدلالات الثلاث فيما تقدم، أعنى ما للوضع فيها مدخل فتدخل العقلية الآتية وهو فاسد، واعلم أن المطابقية يندرج

(لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ) لذلك المعنى **(لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وإلا)** أى: وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ **(لم يكن كل واحد)** من الألفاظ **(دالا عليه)**..................................

فيها دلالة سائر المجازات مرسلة كانت أو لا؛ لأنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقة أعم من الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسية حيث قال: لا نسلم أن دلالة المجاز على معناه تضمن أو التزام بل مطابقة، إذ المراد بالوضع فى الدلالات الثلاث أعم من الجزئى الشخصى كما فى المفردات والكلى النوعى كما فى المركبات، وإلا لبقيت دلالة المركبات خارجة عن الأقسام، والمجاز موضوع بازاء معناه بالنوع كما تقرر فى موضعه- انتهى.

وإذ قد علمت أن سائر المجازات دلالتها بالمطابقة وأنها وضعية فكيف يتأتى قول المصنف تبعا لغيره من أهل هذا الفن أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية - اللهم إلا أن يراد بالوضعية والمطابقية ما كان بطريق الحقيقة فقط؟، أو يقال: إن أهل هذا الفن يمنعون أن دلالة المجاز وضعية، ويدل لهذا كلام السيرامى عند تعريف الدلالة ونصه الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أو نوعيا تعيين اللفظ نفسه بلا واسطة قرينة بإزاء المعنى لا تعيينه مطلقا بإزائه، وصرح بذلك الشارح أيضًا فى التلويح فانتفى الوضع مطلقا فى المجاز، فدلالته تضمنية أو التزامية نظرًا إلى تحقق الفهم ضمنا فتكون عقلية كدلالة المركبات على مدلولها والقياس على النتيجة- اهـ يس.

(قوله: لأن السامع.. إلخ) إنما خصه بالذكر؛ لأنه الذى يعتبر نسبة الخفاء والوضوح إليه غالبا (قوله: إن كان عالما بوضع الألفاظ) أى: بوضع كل واحد منها (قوله: لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض) أى: بل هى مستوية فى الدلالة عليه ضرورة تساويها فى العلم بالوضع المقتضى لفهم المعنى عند سماع الموضوع، وإذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف فى دلالتها وضوحا وخفاء.

(قوله: أى وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ) أى: بوضع جميعها وهذا صادق بأن لا يعلم شيئا منها أصلا، أو يعلم البعض دون البعض (قوله: لم يكن كل واحد دالاً عليه)

لتوقف الفهم على العلم بالوضع-مثلا-إذا قلنا: خده يشبه الورد؛ فالسامع إن كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح، أو أخفى؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم،.........................

أى: وما انتفت دلالته منها على ذلك المعنى لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها (قوله: لتوقف الفهم) أى: فهم المعنى على العلم بالوضع، أورد عليه أن الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى، وهذه الحيثية ثابتة للفظ بعد العلم بوضعه وقبله، ولا تكون منتفية على تقدير انتفاء العلم بالوضع، وحينئذ فلا يلزم من نفى الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفى الدلالة فبطل ما ذكره من التعليل، وأجيب بأن المراد بالدلالة فى قول المصنف: وإلا لم يكن كل واحد دالاً عليه فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى، وحينئذ فالمعنى وإلا لم يكن كل واحد من الألفاظ مفهما له، ويدل لهذا قول الشارح الآتى، وإلا لم يتحقق الفهم أى: وإن لم يكن عالما بالوضع لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المرادفات، فقول الشارح هنا لتوقف الفهم أى: المعبر عنه فى كلام المصنف هنا بالدلالة، وقوله على العلم بالوضع أى: فيلزم من نفى العلم بالوضع نفى الدلالة؛ لأن المتوقف على الشىء ينتفى بانتفاء المتوقف عليه (قوله: إن كان عالما بوضع المفردات) بأن علم أن الخد موضوع للوجنة والورد موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه يماثل (قوله: والهيئة التركيبية) أى: وعالما بهيئته التركيبية وهى إسناد يشبه إلى الخد أى: وعالما بمدلولها وهو ثبوت شبه الخد للورد بناء على أن هيئته التركيبية موضوعة (قوله: امتنع أن يكون) جواب "إن" و"كلام" اسم "يكون" وجملة "يؤدى" خبرها أى: امتنع أن يوجد كلام مؤديا هذا المعنى بدلالة المطابقة وقوله دلالة منصوب على المصدرية، وقوله أوضح أو أخفى صفة لدلالة أى: أوضح من خده يشبه الورد أو أخفى منه، فقد حذف المفضل عليه (قوله: لأنه... إلخ) علة لقوله امتنع... إلخ (قوله: ما يرادفه) أى: كأن يقال: وجنته تماثل الورد (قوله: إن علم الوضع) أى: وضع هذه المرادفات (قوله: فلا تفاوت فى الفهم)

وإلا لم يتحقق الفهم.

وإنما قال: لم يكن كل واحد؛ لأن قولنا: هو عالم بوضع الألفاظ معناه: أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار إليه بقوله: وإلا يكون سلبا جزئيا؛ أى: إن لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض، ولقائل أن يقول:.......

أى: بل يكون فهمه من الكلام الثانى كفهمه من الكلام الأول، والمراد بالفهم الدلالة كما مر (قوله: وإلا لم يتحقق الفهم) أى: وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديدة المرادفة للألفاظ الأولى موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا، فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت فى الدلالة وضوحا وخفاء، ومثل ما ذكره الشارح من المثال إذا قلنا: فلان يشبه البحر فى السخاء وبدلنا كل لفظ برديفه، فإن كان مساويا له فى العلم بالوضع لم يختلف الفهم، وإن كان غير مساو لم يتحقق الفهم بخلاف ما إذا دللنا على معنى الكرم مثلا بمستلزمه: كفلان مهزول الفصيل، وجبان الكلب، وكثير الرماد وأنه يجوز أنه يكون استلزام بعض هذه المعانى لمعنى الكرم أوضح من بعض فتختلف الدلالة وضوحا وخفاء كما يأتى فى الدلالة العقلية.

(قوله: وإنما قال لم يكن كل واحد) يعنى مما يدل على السلب الجزئى دون أن يقول لم يكن واحد منها مما يدل على السلب الكلى، وإنما كان الأول سلبا جزئيًّا؛ لوقوع كل فى حيز النفى المفيد لسلب العموم وهو سلب جزئى، وإنما كان الثانى سلبا كليا؛ لأن واحد نكرة واقعة فى سياق النفى فتعم عموما شموليا فيكون المراد عموم السلب وهو سلب كلي.

(قوله: لأن قولنا) الأولى أن يقول: لأن قوله بضمير الغيبة العائدة على المصنف، إلا أن يقال: إنه لما ذكر عبارة المصنف بالمعنى لم ينسبها له (قوله: معناه أنه عالم بوضع كل لفظ) أى: فيكون إيجابا كليا، وقوله معناه خبر أن (قوله: فنقيضه) مبتدأ، و قوله يكون أى: ذلك النقيض، وقوله سلبا جزئيا خبر يكون، وجملة يكون خبر المبتدأ، وإنما كان نقيضه ما ذكر لما تقرر فى المنطق من أن الإيجاب الكلى إنما يناقضه

لا نسلم عدم التفاوت فى الفهم على تقدير العلم بالوضع، بل يجوز أن يحضر فى العقل معانى بعض الألفاظ المخزونة فى الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة، وقرب العهد بها بخلاف البعض فإنه يحتاج إلى التفات أكثر..........

السلب الجزئى لا الكلى، ولذا لم يقل لم يكن أحد منها دالا الذى هو سلب كلى، ثم إن من المعلوم أن السلب الجزئى أعم من السلب الكلى؛ وذلك لتحقق السلب الجزئى عند انتفاء الحكم عن كل الأفراد الذى هو السلب الكلي وعند انتفائه عن بعض الأفراد، ولذا قال الشارح فى بيان معنى قول المصنف وإلا لم يكن كل واحد دالاً عليه أى: وإن لم يكن عالما بوضع كل لفظ، فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه، وهذا اللازم أعنى: عدم دلالة كل لفظ عليه صادق بألا يكون للفظ منها دلالة أصلا وصادق بأن يكون لبعض منها دلالة. فقول الشارح: ويحتمل.. إلخ، الأولى أن يقول فيحتمل عدم كون كل واحد منها دالا، ويحتمل إلخ، كما قلنا، واعلم أن ما ذكره الشارح من توجيه تعبير المصنف بقوله لم يكن كل واحد دون لم يكن واحد إنما يتم على مذهب من يقول: إن المسند إليه المسور بكل إذا أخر عن أداة السلب يفيد سلب العموم، وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه إذا أخر عن أداه النفي وما فى معناها يفيد النفى عن الكل مع بقاء أصل الفعل فلا يتم وهو ظاهر – كذا قرر شيخنا العدوى (قوله: لا نسلم.. إلخ) هذا وارد على قول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض (قوله: بعض الألفاظ المخزونة) مثل ليث وأسد وسبع وغضنفر، وقوله بأدنى التفات: متعلق بـ يحضر (قوله: لكثرة الممارسة) أى: ممارسة استعماله فى معناه وهو متعلق بيحضر، ففهم المعنى من أسد أو سبع أقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربعة؛ وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين فى المعنى الموضوع له دون الآخرين (قوله:وقرب العهد بها) أى: بالألفاظ أى: باستعمالها فى معناها أو بالعلم بوضعها، وقوله والمؤانسة: عطف لازم على ملزوم، وكذا قوله: وقرب العهد بها (قوله:فإنه يحتاج.. إلخ) أى: وحينئذ فقد وجد الوضوح والخفاء فى دلالة المطابقة مع العلم بالوضع فقول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالما

ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة، والسامع عالما بالوضع، وهذا مما نجده من أنفسنا، والجواب: أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الوضع، وبعد تحقق العلم بالوضع، وحصوله بالفعل؛ فالفهم ضرورى..............................

بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لا يسلم (قوله: ومراجعة أطول) مرادف لما قبله (قوله: أن التوقف) أى: والمراجعة (قوله: من جهة تذكر الوضع) أى: المنسى أى: وليس التوقف والمراجعة لخفاء الدلالة بعد العلم بالوضع، وحاصله: أن المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر لنفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك؛ لأنها من حيث إنها دلالة التزام قد تكون واضحة كما فى اللوازم القريبة، وقد تكون خفية كما فى اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة، فإن فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع، والتفاوت فى سرعة الحضور وبطئه إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه، ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات.

(قوله: وبعد تحقق.. إلخ) الأوضح وبعد تذكر الوضع المنسى تعلم المعنى من غير توقف؛ لأن الفرض أنه عالم بالوضع لكنه غفل عنه إلا أن يقال: إنه أراد بالعلم بالوضع تذكره، وقوله وحصوله تفسير لتحققه، وأورد على كلام المصنف أيضا أن التركيب الذى فيه التعقيد اللفظى بسبب تقديم بعض المعمولات على بعض لا يفهم معناه إلا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع ألفاظه، فإذا أبدلت ألفاظه بما يرادفه من غير اشتمال على ذلك التعقيد بأن قدم فى أحد التركيبين ما أخر فى الآخر وذكر فى أحدهما ما حذف فى الأخر فقد تصور الوضوح والخفاء فى دلالة الألفاظ الوضعية بعد العلم بوضعها من غير طلب تذكر الوضع، وأجيب بأن الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة؛ لأن لها دخلا فى الفهم الوضعى على أن المراد أنه لا يتأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء فى الدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام، وأورد عليه أيضا اختلاف الحد والمحدود فى الدلالة، فإن كلا منهما يدل على الماهية مع العلم بالوضع فى الكل وكون الدلالة فى الكل مطابقة مع اختلافهما فى الدلالة عليها وضوحا وخفاء، فإن دلالة الحد أخفى لاحتياجها إلى استخراج الأجزاء وتمييز ألفاظها الدالة عليها تفصيلا، وأجيب بأن الكلام

(ويتأتى) الإيراد المذكور (**بالعقلية**) من الدلالات (**لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح**) أى: مراتب لزوم الأجزاء للكل فى التضمن، ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام؛..

عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى إلا نفس الدلالة والحد والمحدود معناهما مختلف بالإجمال والتفصيل؛ لأن الحد معناه الماهية المفصلة والمحدود معناه الماهية المجملة، وحينئذ فالأوضحية باعتبار التفصيل، فرجع الاختلاف فى المدلول دون الدلالة، وأورد عليه أيضا أن الوضع لا يشترط فيه القطع، بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف فيتأتى الاختلاف فى الوضعية باعتبار ذلك، وأجيب بأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة باعتبار ظنون المخاطب مما لا ينضبط ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوع له اللفظ يحصل مع كل ظن ولو كان ضعيفا، فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفاء، وإنما اختلف فى كون ما فهم هل هو ذلك فى الوضع أو لا؟ والكلام فى تصور المعنى لا فى تحقق كون ما تصور منه هو الموضوع له أو لا؟ فتأمل (قوله: ويتأتى بالعقلية) المراد بهاما تقدم وهى دلالة التضمن والالتزام فأل عهدية.

(قوله: مراتب اللزوم) أراد باللزوم ما يشمل لزوم الجزء للكل فى التضمن ولزوم اللازم للملزوم فى الالتزام، ولهذا لم يقل مراتب اللازم لئلا يكون قاصرا على دلالة الالتزام (قوله: أى مراتب) لزوم الأجزاء للكل كالحيوان والجسم النامى والجسم المطلق والجوهر، فهذه كلها أجزاء للإنسان، لكن بعضها بواسطة فأكثر وبعضها بلا واسطة، فالربط بين المنتقل منه الذى هو الكل وبين المنتقل إليه الذى هو الجزء قد يكون خفيا؛ لوجود الواسطة فتختفى دلالة لفظ المنتقل منه على الجزء المنتقل إليه، وقد يكون الربط المذكور واضحا لعدم الواسطة فتظهر تلك الدلالة.

(قوله: ومراتب لزوم اللوازم) أى: التى هى المدلول الالتزامى لما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم: كالوصف بكثرة الضيفان وبكثرة الرماد والوصف بجبن الكلب والوصف بهزال الفصيل، وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفى، فإذا كان الربط بين الملزوم المنتقل منه وبين ذلك اللازم

وهذا فى الالتزام ظاهر؛ فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض، وأسرع انتقالا منه إليه لقلة الوسائط، فيمكن تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء،.....................

المنتقل إليه خفيا كانت دلالة لفظ المنتقل منه على ذلك المنتقل إليه خفية، وإن كان الربط بينهما واضحا كانت تلك الدلالة واضحة، والسبب فى الوضوح فى دلالة الالتزام إما كون اللزوم ذهنيا بيّنًا تستوى فيه العقول وإما قلة الوسائط مع ضميمة الاستعمال العربى أو مع ضميمة ظهور القرينة جدا حتى كأنها المشهود، وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسائط عند ضميمة كثرة الاستعمال، والسبب فى الخفاء فيها كثرة الوسائط المحوجة لمزيد التأمل وذلك لقلة الاستعمال (قوله: وهذا) أى: اختلاف مراتب اللزوم فى الوضوح (قوله: للشيء) أى: الذى هو الملزوم كالكرم (قوله: لوازم متعددة) ككثرة الضيفان وكثرة إحراق الحطب وكثرة الرماد (قوله: بعضها) أى: بعض تلك اللوازم ككثرة الضيفان (قوله: أقرب إليه) أى: إلى ذلك الشيء (قوله: منه) أى: من ذلك الشيء (قوله: إليه) أى: إلى ذلك البعض (قوله: لقلة الوسائط) أراد بالقلة: ما يشمل العدم بالنظر للبعض (قوله: فيمكن تأدية الملزوم) أى: المعنى الملزوم كالكرم بالألفاظ.. إلخ بأن يقال: زيد كثير الضيفان، أو كثير إحراق الحطب، أو كثير الرماد، ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان للكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحراق الحطب للكرم لعدم الواسطة بينهما، وانتقاله من كثرة إحراق الحطب للكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماد للكرم؛ لأن بين الكرم وكثرة إحراق الحطب واسطة وبينه وبين كثرة الرماد واسطتان، وقوله لقلة الوسائط أى: أو كثرة الاستعمال كالكرم فإن له لوازم: ككثرة الرماد وهزال الفصيل وجبن الكلب فتمكن تأدية الكرم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم بأن يقال: زيد كثير الرماد أو هزيل الفصيل أو جبان الكلب، ولا شك أن هذه اللوازم مختلفة فى الدلالة على الكرم من جهة الوضوح والخفاء، إذ ليس الانتقال من هذه اللوازم إلى الكرم مستويا فإن الانتقال من كثرة الرماد إليه أسرعها لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائطه، واعترض على الشارح بأن الكلام فى دلالة الالتزام

وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات لزومها لبعضها أوضح منه للبعض الآخر، فيمكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء، وأما فى التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء، وجزء الجزء من شيء آخر،

وهى مؤدية للازم بلفظ الملزوم لا العكس فكيف يقول الشارح فيمكن تأدية.. إلخ؟ وأجيب بأنه أراد باللازم هنا التابع وبالملزوم المتبوع معتبرا فى كل منهما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم هذا، وذكر بعضهم: أن هذا الكلام من الشارح إشارة إلى مذهب السكاكي فى الكناية، فإن الانتقال فيها عنده من اللازم إلى الملزوم بعكس المجاز. (قوله: وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات.. إلخ) هذا إذا استعمل لفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللازم كما فى المجاز وكما فى الكناية على مذهب المصنف، وقوله: أن يكون للازم ملزومات كالحرارة، فإن لها ملزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة، ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه الملزومات: كالنار أوضح من لزومها للبعض الآخر وهو الشمس والحركة، وقوله فيمكن.. إلخ أى: بأن يقال: زيد أحرقته النار أو الشمس أو فى جسمه نار أو شمس أو حركة قوية، ومثل الحرارة -فيما قلنا- الكرم فإنه يصح جعله لازما وملزوماته: كثرة الضيفان وكثرة إحراق الحطب وكثرة الطبخ وكثرة الرماد، ولزوم الكرم لبعض هذه الملزومات وهو كثرة الضيفان أوضح من لزومه للبعض الآخر، فيمكن تأدية ذلك اللازم بالألفاظ الموضوعة لتلك الملزومات بأن يقال: زيد كثير الضيفان أو كثير الرماد أو كثير الطبخ أو كثير إحراق الحطب (قوله: أوضح منه) أى: من اللزوم (قوله: المختلفة وضوحا وخفاء) لا حاجة إلى ذكر الخفاء كما يعلم من كلام الشارح سابقا ويوجد فى بعض النسخ إسقاطها (قوله: وأما فى التضمن) أى: وأما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا فى التضمن، وجواب أما محذوف أى: فغير ظاهر ويحتاج للبيان فنقول: لأنه.. إلخ، فظهرت معادلة قوله: وأما فى التضمن.. إلخ، لقوله سابقا: وهذا فى الالتزام ظاهر (قوله: فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءًا من شيء) أى كالجسم مثلا بالنسبة للحيوان فإنه جزء منه (قوله: وجزء الجزء.. إلخ) أى: ويجوز أن يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزء الجزء من شيء

فدلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلا: دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه، فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ ....

آخر كالجسم فإنه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان (قوله: فدلالة الشيء) هو على حذف مضاف أى: فدلالة دال الشيء أعنى لفظ حيوان وإنما احتجنا لذلك؛ لأن الدال هو اللفظ لا المعنى (قوله: ذلك المعنى) أى: كالجسم، وقوله: جزء منه أى: من ذلك الشيء كالحيوان، وقوله: على ذلك المعنى أى: كالجسم (قوله: أوضح من دلالة الشيء) أى: كالإنسان، وقوله: الذى ذلك المعنى وهو الجسم، وقوله من جزئه أى: كالحيوان، وفى الكلام حذف والأصل أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى (قوله: دلالة الحيوان على الجسم أوضح) وذلك لأن دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة؛ لأن الجسم جزء من الحيوان؛ لأن حقيقة الحيوان جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة، ودلالة الإنسان على الجسم بواسطة الحيوان؛ لأن الحيوان جزء من الإنسان والجسم جزء من الحيوان، فالجسم بالنسبة إلى الحيوان جزء وإلى الإنسان جزء الجزء، وحينئذ فالإنسان يدل على الحيوان ابتداء وعلى الجسم ثانيا، بخلاف الحيوان فإنه يدل ابتداء على الجسم فكانت دلالته عليه أوضح من دلالة الإنسان، فكما أن مراتب لزوم اللوازم للملزوم متفاوتة فى الوضوح كذلك مراتب لزوم الأجزاء للكل متفاوتة فيه (قوله: ودلالة الجدار على التراب أوضح) وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت، فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه؛ لأن دلالة الأول بلا واسطة ودلالة الثانى بواسطة. ومثل بمثالين إشارة إلى أن كون دلالة اللفظ على جزء المعنى أوضح من دلالته على جزء جزئه لا فرق فيه بين أن يكون الجزء معقولا أو محسوسا (قوله: فإن قلت.. إلخ) هذا وارد على قوله: فدلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه.. إلخ، وحاصله: أن ما ذكره من أن دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك

المعنى ممنوع، بل الأمر بالعكس: وهو أن دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه عليه- اهـ سم.

فدلالة إنسان على الجسم أوضح من دلالة حيوان عليه عكس ما ذكرتم من أن دلالة حيوان عليه أوضح (قوله: فإن فهم الجزء) أى: من اللفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل أى: وما كان أسبق فى الفهم فهو أوضح، وإنما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكل؛ لأن الشخص إذا طلب فهم مدلول اللفظ الذى سمعه وكان كلا وجب فهم أجزائه أولا، فإذا سمع لفظ الكل -كالإنسان مثلا- وتوجه عقله إلى فهم المراد منه فهم أولا الأجزاء الأصلية ومنها الجسمية، ثم ينتقل إلى ما يجمع الجسمية مع غيرها وهو ما تكون الجسمية جزءًا له كالحيوانية، ثم ينتقل إلى ما يجمع تلك الحيوانية مع غيرها وهو ما تكون الحيوانية جزءًا له وهو الإنسانية، واعترض على الشارح بأن هذا الدليل مخالف للمدعى من وجهين: الأول: أنه إنما يفيد أن دلالة اللفظ الذى ذلك المعنى جزؤه أوضح من دلالة ذلك اللفظ على الكل كدلالة الإنسان على الحيوانية فإنها أوضح من دلالته على الإنسانية، فاللفظ الدال ثانيا فى هذا الدليل هو عين الدال أولا وهذا خلاف العكس المدعى أوضحيته، فإنه قد اعتبر فيه أن اللفظ الدال ثانيا مغاير للدال أولا. الأمر الثانى: أن المدعى أوضحيته الدلالة على جزء الجزء من الدلالة على الجزء والدليل إنما يفيد أوضحية الدلالة على الجزء من الدلالة على الكل، فلو قال الشارح: لأن فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لسلم من هذا الأخير، وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله: بل الأمر بالعكس أى: بعكس ما يفهم لزوما مما سبق، وتوضيح ذلك: أنه يفهم مما سبق أن دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة شيء آخر على جزء جزئه لوجود الواسطة كدلالة الحيوان على الجسم فإنها أوضح من دلالة الإنسان عليه؛ لعدم الواسطة فى الأول ووجودها فى الثانى، ويلزم هذا الذى قد فهم أن تكون دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة ذلك الشيء على جزء جزئه كدلالة الإنسان على الحيوان فإنها أوضح من دلالة الإنسان على الجسم؛ لأن كلا منهما دلالة الشيء على

جزئه والمساوى للأوضح أوضح، فيقال هذا اللازم لما فهم مما سبق الأمر بعكسه وهو أن دلالة الشيء على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه؛ لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل، وأجيب عن الثانى بأن فى الكلام حذفا والأصل لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل أى: وحينئذ فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة إلى جزء الجزء، أو أن مراد الشارح بالجزء جزء الجزء وبالكل الجزء من كل آخر كالجسم فإنه بالنسبة للإنسان جزء جزئه وبالنسبة للحيوان جزؤه، وكالحيوان فإنه بالنسبة للإنسان جزء وبالنسبة للجسم كل- فتأمل.

(قوله: نعم) أى: الأمر بالعكس من أن دلالة الشيء على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه كما ذكرتم لما تقرر أن الجزء سابق على الكل فى الوجود، وإلا لبطلت الجزئية، لكن الذى حملنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة فى الوجود، فيكون المقصود فى دلالة التضمن انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته على حدة بعد فهم الكل، فالإنسان إذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه وفاهما لجميع أجزاء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ إجمالا، ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حدة إن كان له جزء، ثم إن كان لذلك الجزء جزء انتقل إليه على حدة وهلم جرا، فيرتكب التدلى فصح ما ذكرناه من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء لتأخره عن فهم الجزء، وما فى السؤال من أن الأمر بالعكس فهو منظور فيه لجهة أخرى وهى جهة قصد فهم ما يراد من اللفظ فيرتكب فى تلك الجهة الترقى، والحاصل: أنه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراعى جهة الترقى فى التركيب بأن يفهم أولا جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل، وهذا ملحظ السائل، وأما إذا كان المخاطب فاهما لجميع أجزاء الموضوع له فيراعى جهة التدلى والتحليل بأن يفهم معنى اللفظ الموضوع له إجمالا ثم ينتقل لجزئه على حدة لا فى ضمن الكل ثم ينتقل لجزء جزئه على حدة لا فى ضمن الجزء، وهذا ملحظ ما ذكرناه سابقا من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء.

ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل، وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء؛ كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء: أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.

(قوله: ولكن المراد هنا) أى: لكن المراد بالتضمن هنا أى: فى مقام بيان تأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية (قوله: انتقال الذهن إلى الجزء) أى: المراد من اللفظ أى: على حدة لا فى ضمن الكل أى: وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره فى البيان السابق، وقوله وملاحظته: عطف على انتقال مفسر له، وقوله بعد فهم الكل أى: لا على أنه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم أولا فى ضمن الكل؟ وأى ثمرة لذلك؟؛ لأنا نقول يظهر هذا عند قصد إحضار الجزء على حدة لغرض من الأغراض، فإن فهم الشىء على حدة خلاف فهمه مع الغير (قوله: وكثيرا.. إلخ) أى: على أن كثيرا.. إلخ وهذا جواب بالمنع والأول بالتسليم، وحاصله: أنا لا نسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقا على فهم الكل، إذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه أصلا، وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقًا على فهم الكل فتم ما ذكره سابقا من البيان -كذا قرر شيخنا العدوى، وفى سم أن قوله وكثيرا.. إلخ: دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته سابقة دائما (قوله: أن يخطر النوع بالبال) أى: على سبيل الإجمال لا التفصيلى، إذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال- اهـ فنرى. وقوله: وكثيرا ما يفهم الكل أى: ما يفهم الشىء الذى يصدق عليه أنه كل فى نفسه من غير ملاحظة أنه كل وإلا لزم تقدم معرفة أجزائه عليه (قوله: أن يخطر النوع) أى: كالإنسان، وقوله بالبال أى: بالذهن (قوله: إلى الجنس) أى: الذى هو جزء من النوع كالحيوان، وفى تعبيره أولا بالبال وبالذهن ثانيا تفنن، واعترض هذا الجواب بأنه يلزم عليه أن دلالة التضمن لا تلزم فى الألفاظ الموضوعة للمركبات ضرورة عدم لزوم الالتفات إلى جزء من الأجزاء على حدة لصحة الغفلة عن ذلك الجزء، وقد نصوا على أن التضمن فى المركبات لازم للمطابقة، وقد يجاب عن هذا بأن المراد بلزوم التضمن للمطابقة فى المركبات

[أبواب علم البيان]:

(ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخلا كما فى التضمن، أو خارجا كما فى الالتزام...

صلاحية اللزوم بمعنى أنه يمكن اللزوم بالالتفات إلى الأجزاء على حدة، فكل لفظ دل على معنى مركب بالمطابقة فهو صالح لأن يدل على جزء ذلك المعنى بالتضمن ولابد، وليس المراد باللزوم المذكور عدم الانفكاك حتى يرد الإشكال.

(قوله: ثم اللفظ.. إلخ) كلمة ثم للانتقال من كلام إلى كلام آخر فإن ما سبق كان فى تعريف العلم وما يتعلق به، وهذا فى بيان ما يبحث عنه فيه (قوله: المراد به لازم ما وضع له) أى: لازم المعنى الذى وضع ذلك اللفظ له. فما واقعة على المعنى وضمير وضع المستتر فيه للفظ وليس عائدا على ما، وحينئذ فالجملة صفة أو صلة جرت على غير من هى له فكان الواجب إبراز الضمير على مذهب البصريين والضمير المجرور باللازم راجع لما، وفى كلامه إشارة إلى أنه لا بد فى المجاز والكناية من قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار كون القرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له فى المجاز دون الكناية، وفيه إشارة أيضا إلى أن دلالة التضمن فى هذا الفن ودلالة الالتزام يتعين أن تكون كل منهما مقصودة من اللفظ، أما فى المجاز فيتعين أن يراد باللفظ نفس الجزء أو اللازم فقط بأن توجد القرينة الصارفة عن إرادة المعنى المطابقى وأما فى الكناية فيتعين أن يراد باللفظ نفس اللازم أو الجزء، لكن مع صحة إرادة المعنى المطابقى لكون القرينة لا تمنع من إرادته، وأما إذا أطلق لفظ الكل أو الملزوم على معنى كل منهما واتفق أنه فهم من الأول جزؤه ومن الثانى لازمه فليس من المجاز ولا من الكناية المبنيين على التضمن والالتزام هنا، ولا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد فى هذا الفن وإنما يكون كذلك عند المناطقة كما صرح بذلك العلامة اليعقوبى (قوله: المراد به لازم ما وضع له) أى: إرادة جارية على قانون اللغة، وإلا فما كل لازم يراد باللفظ، إذ لا يصلح إطلاق لفظ الأب على الابن والعكس - كذا فى يس.

(قوله: سواء كان.. إلخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف باللازم هنا ما يلزم من وجود المعنى الموضوع له وجوده فيشمل الجزء؛ لأنه لازم للكل وغير الجزء وهو اللازم

(إن قامت قرينة على عدم إرادته) أى: إرادة ما وضع له (فمجاز،...........

الخارج عن المعنى. (قوله: إن قامت قرينة) أى: دلت (قوله: على عدم إرادته) أى: من ذلك اللفظ (قوله: فمجاز) أى: فيسمى ذلك اللفظ مجازا مرسلا وغير مرسل، وذلك كقولك: رأيت أسدًا بيده سيف أو يتكلم؛ فإن قولك يتكلم أو بيده سيف قرينة دالة على أن الأسد لم يرد به ما وضع له وإنما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع، واعترض على المصنف بأن ظاهره أن المجاز مراد به لازم ما وضع له دائما؛ وذلك لأنه قسم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إلى مجاز وكناية ومعلوم أن القسم أخص من المقسم فيفيد أن المجاز بجميع أنواعه من أفراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له والأمر ليس كذلك؛ لأن المجاز قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل وقد يكون غير ذلك، وبالجملة فكون الواجب فى المجاز أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم لا يصح، إلا فى قليل من أقسامه وهو المجاز المرسل الذى علاقته الملزومية ولا يظهر فى غيره من الأقسام، وقد يجاب بأن المصنف إنما أفاد أن اللفظ المراد منه لازم ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية، وهذا ليس نصًّا فى أن كل مجاز يكون المراد منه لازم ما وضع له لجواز أن يكون اللفظ مجازا انتقل فيه من اللازم إلى الملزوم مثلا ولا ضرر فى كون قسم الشيء أعم منه عموما وجهيا كما اختاره العلامة الشارح، أو يقال: إن المجاز لا بد فى جميع أقسامه من العلاقة المصححة للانتقال ومرجع العلاقة اللزوم وإن كان اللزوم قد يذكر فى بعض الأوقات علاقة، وإنما كان مرجع العلاقة اللزوم؛ لأن مرجع المجازات لدلالة التضمن والالتزام وكل منهما انتقال من الملزوم إلى اللازم- ألا ترى أن مجازى الاستعارة التحقيقية والمكنية يردان إلى اللازم وإن كان بتكلف، فإن الأسد أريد الرجل الشجاع والمنية فى قول القائل: أنشبَت المنيةُ أظفارَها بفلان أريد بها الأسد ادعاء وليس الرجل الشجاع لازما للأسد الحقيقى ولا الأسد الادعائى لازما لمدلول المنية، وإنما يردان إلى اللازم باعتبار مطلق الجراءة فى الأول ومطلق اغتيال النفوس فى الثانى، ولا شك أن هذا تكلف مخرج للكلام عما تحقق فيه وتقرر من أن كلا من اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف كما يأتى- فتأمل.

وإلا فكناية) فعند المصنف الانتقال فى المجاز والكناية كليهما من الملزوم إلى اللازم إذ لا دلالة للازم من حيث إنه لازم على الملزوم إلا أن إرادة الموضوع له جائزة فى الكناية دون المجاز..

(قوله: وإلا) أى: وإن لم تقم قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللازم، وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على إرادة اللازم، إلا أنها لم تمنع من إرادة الملزوم وهو المعنى الموضوع له، وليس المراد عدم وجود القرينة أصلا وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن الكناية لا بد فيها من قرينة (قوله: فكناية) أى: فذلك اللفظ المراد به اللازم مع صحة إرادة الملزوم الذى وضع له اللفظ يسمى كناية مأخوذ من كنى عنه بكذا إذا لم يصرح باسمه؛ لأنه لم يصرح باسم اللازم مع إرادته وذلك كقولك: زيد طويل النجاد مريدا به طويل القامة فإنه كناية، إذ لا قرينة تمنع من إرادة طول النجاد مع طول القامة.

(قوله: فعند المصنف.. إلخ) أى: وأما عند السكاكى فالانتقال فى الكناية من اللازم إلى الملزوم، والمصنف رأى أن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى الملزوم، إذ لا إشعار للأعم بالأخص، والجواب عن السكاكى أن اللازم إنما ينتقل عنه لا من حيث إنه لازم بل من حيث إنه ملزوم، وإنما سماه لازما من حيث إنه تابع مستند للغير وإلا فهو ملزوم من جهة المعنى، وبهذا تعلم أن الخلف بينهما لفظى (قوله: الانتقال فى المجاز والكناية.. إلخ) أى: والفرق بينهما عنده وجود القرينة الصارفة من إرادة الملزوم فى المجاز وعدم وجودها فى الكناية (قوله: إذ لا دلالة.. إلخ) علّة لمحذوف أى: لا من اللازم إلى الملزوم كما يقول السكاكى، إذ لا دلالة.. إلخ ووجه نفى دلالة اللازم على الملزوم ما تقدم من أن اللازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم، والعام لا إشعار له بأخص معين فكيف ينتقل منه إليه؟ (قوله: من حيث إنه لازم)حيثية تقييد أى: وأما دلالة اللازم على الملزوم فيما إذا كان مساويا فهو من حيث إنه لازم؛ لأنه مع التساوى يكون لازما وملزوما (قوله: إلا أن إرادة الموضوع له جائزة فى الكناية) فإن قلت: أى فرق بين الكناية وبين اللفظ الذى أريد به معناه الأصلى مع لازمه تضمنا أو

(**وقدم**) المجاز (**عليها**) أى: على الكناية (**لأن معناه**) أى: المجاز (**كجزء معناها**) أى: الكناية؛ لأن معنى المجاز هو اللازم فقط، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا، والجزء مقدم على الكل طبعا؛.....................

التزاما فإنه حقيقة قطعا، والكناية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازا مع أن كلا منهما على هذا قد أريد به اللازم والملزوم معا؟ قلت: إن المقصود الأصلى فى الحقيقة هو الملزوم واللازم مقصود بالتبعية، والمقصود الأصلى فى الكناية هو اللازم والملزوم مقصود تبعا لقول الشارح: إلا أن إرادة الموضوع له.. إلخ أى: بالتبع لا بالذات، وقرينة الكناية وإن لم تناف الملزوم لكنها ترجح اللازم عليه - كذا أجاب العلامة القاسمى، إذا علمت هذا، فقول الشارح: إلا أن إرادة الموضوع له.. إلخ أى: بالتبع لا بالذات، ومثال الحقيقة التى أريد منها اللازم، والملزوم قولك: فلان وجهه كالبدر مثلا فمدلوله المطابقى شبه وجه فلان بالبدر فى الاستدارة والاستنارة وهو مراد مع إرادة لازمه وهو أنه نهاية فى الحسن وليس هذا من الكناية فى شيء ولصحة أن يراد فى التشبيه المعنى المطابقى وهو اتصاف المشبه بوجه الشبه على وجه الكمال أو لازمه فقط صح وجود الخفاء والوضوح فيه مع أنه ليس من الكناية ولا من المجاز، بل من المطابقة اتفاقا، وهذا مما يقدح فى حصر المصنف سابقا وجود الخفاء والوضوح فى دلالتى التضمن والالتزام اللتين هما العقليتان وأصل للمجاز والكناية دون المطابقة - فتأمل- اهـ يعقوبى.

(قوله: وقدم المجاز عليها) أى: فى الوضع أعنى فى البحث والتبويب، وهذا جواب عما يقال: إن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح الذى هو مرجع هذا الفن إنما يتأتى بالدلالة العقلية وهى منحصرة هنا فى المجاز والكناية فيكون المقصود من الفن منحصرا فيهما، وحينئذ فهما مستويان فى المقصودية من الفن فلأى شيء قدم المجاز عليها فى الوضع وهلا عكس الأمر.

(قوله: يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا) أى: وإن كان القصد الأصلى منها إلى اللازم كما مر (قوله: مقدم على الكل طبعا) لتوقف الكل على الجزء فى الوجود بمعنى أنه لا يوجد الكل إلا مع وجود طبيعة الجزء لتركبه من حقيقة الجزء

فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا، وإنما قال: كجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة؛ فإن معنى الكناية ليس هو بمجموع اللازم والملزوم، بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم.

(ثم منه) أى: من المجاز (**ما ينبنى على التشبيه**) وهو الاستعارة التى كان أصلها التشبيه...

وطبيعته لا لكون الجزء علّة تامّة للكلّ، إذ لو كان كذلك لكان كلّما وجد الجزء وجد الكلّ وهو باطل لجواز أن يوجد الجزء ولا يوجد الكلّ لصحة كونه أعمَّ منه ولما توقف الكلّ على الجزء من الجهة المذكورة حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن يتقدم فى نفس الأمر على الكلّ، وذلك هو معنى التقدم الطبيعي أى: المنسوب للطبيعة والحقيقة لتركُّب الكلّ من طبيعة الجزء وحقيقته (قوله: فيقدم إلخ) أى: فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا لأجل محاكاة وموافقة الوضع للطبع (قوله: وإنما قال كجزء معناها) أى: و لم يقل: لأن معناه جزء معناها جزما (قوله: فإن معنى الكناية) أى: معناها الذى لا بد من إرادته منها فلا منافاة بين ما هنا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز إلخ (قوله: ليس هو بمجموع اللازم والملزوم) أى: على وجه الجزم (قوله: بل هو اللازم مع جواز إلخ) أى: فالمجزوم به فيها إنما هو إرادة اللازم، وأما الملزوم فيجوز أن يراد وألاّ يراد لا أنه قطعًا، وإنّما لم يعتبر وقوع هذا الجائز فى بعض الأحيان حتى يكون معنى المجاز جزء حقيقة من معناها؛ لأن الكناية من حيث هى كناية لا تقتضى إرادتهما فلم يعتبر ما يعرض من وقوع ذلك الجائز.

(قوله: ثم منه ما ينبنى على التشبيه) أى: ومنه ما لا ينبنى عليه، وهو المجاز المرسل (قوله: وهو الاستعارة) وجه بنائها على التشبيه أن استعارة اللفظ إنما تكون بعد المبالغة فى التشبيه، وإدخال المشبه فى جنس المشبه به ادعاءً، فإذا قلنا: "رأيت أسدًا فى الحمام"، فأولاً شبهنا الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وبالغنا فى التشبيه حتّى ادَّعينا أنه فرد من أفراده، ثم استعرنا له اسمه، فالتشبيه سابق على الاستعارة فهو أصل لها، ثم إنه فى حالة استعارة اللفظ يتناسى التشبيه، ومراد الشارح بالاستعارة التى كان أصلها التشبيه:

(فتعين التعرض له) أى للتشبيه – أيضا– قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه، ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة، وفوائد جمَّة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، بل جعل مقصدًا برأسه (فانحصر) المقصود من علم البيان..

التصريحية التحقيقية والمكنى عنها على مذهب الجمهور، بل وكذلك التخييلية على مذهب السكاكى؛ لأن كلاً منهما مبنىٌّ على التشبيه، والتشبيه أصل له (قوله: فتعين التعرض له) هذا يقتضى أن التعرض للتشبيه لا لذاته، بل لبناء الاستعارة عليه، فينافى ما سيأتى من جعله مقصدًا لذاته؛ لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمَّة؛ لأنه يقتضى أن التعرض له لذاته، وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر، ولغيره من حيث توقفه عليه (قوله: أيضًا) أى: مثل التعرض للمجاز والكناية، وقد اشتمل كلامه على أمرين بيان ذكر التشبيه من أصله فى الفن، وبيان كونه مقدمًا فى الذكر على المجاز، وكل منهما مفهوم من قول المتن، ثم منه ما ينبنى على التشبيه؛ فإن المبنى يستلزم مبنيًّا عليه وكونه متقدمًا كما هو ظاهر.

(قوله: أقسامه) أى: المجاز (قوله: ولما كان إلخ) هذا جواب عما يقال قضية كون التشبيه ينبنى عليه أحد أقسام المجاز ألاَّ يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عد بابًا من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز (قوله: لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل إلخ) أى: فجعله بابا تشبيهًا له بالمقصد من حيث كثرة الأبحاث، وإن كان هو مقدمة فى المعنى، ويمكن أن يقال: إنه بابٌ مستقل لذاته؛ لأن الاختلاف فى وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه كما تقدم، فهو من هذا الفن قصدًا وإن توقف عليه بعض أبوابه؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن: (قوله: فانحصر المقصود إلخ) المراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالمجاز والكناية وما يشمل المقصود بالتبع كالتشبيه قال العلامة عبد الحكيم: لما كان ضميرُ "ينحصر" راجعًا لعلم البيان – المحمول على الفن من الكتاب، وكان مشتملاً على أمور سوى

(فى الثلاثة) التشبيه، والمجاز، والكناية.

التشبيه:

أى: هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعارة (**التشـــبيه**) أى: مطلق التشبيه...

تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه وضبط أبوابه إلى غــير ذلــك – قــال: وينحصر المقصود من علم البيان فى التشبيه والمجاز والكناية (قوله: فى الثلاثة) أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف؛ فإنها لا تدخل فى المراد بالتشـــبيه هنا وليست مجازًا ولا كناية، وقول بعضهم: إنها داخلة فى التشبيه وإن أفردهـــا عنـــه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق، يرده قول المصنف فيمـــا يـــأتى والمراد بالتشبيه هنا إلخ (قوله: والمجاز) "أل" للعهد الذكرى، والمجاز المعهود فى الذكر هو المرسل والاستعارة التى تنبنى على التشبيه، والله أعلم.

التشبيه

(قوله: أى هذا باب التشبيه) أشار الشارح إلى أن الترجمة خبر لمبتدأ محـــذوف على حذف مضاف، وأشار الشارح بقوله: "الاصطلاحى" إلى أن "أل" فى التشبيه للعهد الذكرى؛ لأنه تقدم له ذكر، والمراد بالتشبيه الاصطلاحى الذى هو أحد أقسام المقصـــود الثلاثة ما كان خاليًا عن الاستعارة والتجريد بأن كان مشتملاً على الطرفين والأداة لفظًا أو تقديرًا (قوله: المبنى عليه الاستعارة) الضمير المجرور عائد على "أل"، أى: الذى تـــبنى عليه الاستعارة؛ وذلك لأن استعارة اللفظ إنما تكون بعد المبالغة فى التشـــبيه وإدخـــال المشبه فى جنس المشبه به كما مر، واعلم أن البحث عن التشبيه الاصـــطلاحى فى هـــذا الباب من جهة طرفيه وهما المشبه والمشبه به، ومن جهة أداته وهى الكاف وشبهها، ومن جهة وجهه، وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما، ومن جهة الغرض منـــه وهـــو الأمر الحامل على إيجاده، ومن جهة أقسامه، وسيأتى تحقيق ذلك فى محالـــه إن شـــاء الله تعالى، (قوله: أى مطلق التشبيه) أى: وأل فى التشبيه هنا للجـــنس، إذ هـــو المناســـب لمقام التعريف، ومطلق التشبيه: هو التشبيه اللغوى، وحينئذ ففى كلام المصـــنف شـــبه استخدام حيث ذكر التشبيـــه أولاً بمعنى، ثم ذكره ثانيًا بمعنى آخر، وإنما تعرض لتعريف

أعم من أن يكون على وجه الاستعارة، أو على وجه تنبني عليه الاستعارة، أو غير ذلك. فلم يأت بالضمير؛ لئلا يعود إلى التشبيه المذكور الذى هو أخص،.........

مطلق التشبيه الذى هو التشبيه اللغوى مع أن الذى من مقاصد علم البيان إنما هو الاصطلاحى، لينجر الكلام منه إلى تحقيق المصطلح عليه فتتم الفائدة بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما.

(قوله: أعم من أن يكون على وجه الاستعارة) أى: بالفعل بأن حذفت منه الأداة والمشبه، كما فى قولك: "رأيت أسدًا فى الحمام، أو رأيت أسدًا يرمى" (قوله: أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة) أى: بالقوة وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والأداة، نحو: "زيد كالأسد، وكأن زيدًا أسد"، وهذا هو المقصود، ووجه بنائها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداة التشبيه، وأقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل، فظهر لك أن هذا مغاير لما قبله كما قاله السيرامى، خلافًا لما قاله سم، من أن هذا تنويع فى التعبير وأن المعنى واحد يعبر عنه بهاتين العبارتين، (قوله: أو غير ذلك) بأن كان التشبيه ضمنيًّا كما فى بعض صور التجريد، نحو: "لقيت من زيد أسدًا"، فأنت فى الأصل شبهت زيدًا بالأسد، ثم بالغت فى زيد حتى انتزعت منه الأسد، وإنما كان هنا تشبيه ضمنىٌّ لذكر الطرفين فى هذا الكلام فيمكن التحويل فى الطرفين إلى هيئة التشبيه الحقيقى.

(قوله: لئلا يعود إلخ) إن كان المراد لئلا يلزم العود إلخ، فهو ممنوع؛ إذ الضمير قد يعود إلى بعض أفراد العام، وقد يعود إلى المطلق فى ضمن المقيد، وفى باب الاستخدام يعود إلى أحد المعنيين، وإن أراد بقوله: "لئلا يعود" أى: على وجه الظهور والتبادر فإعادة المعرف كذلك؛ فلا فرق بينهما، ويمكن أن يقال: مراده لئلا يعود إلى ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر، وعوده إلى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الأصل، والحاصل أنه لو أتى بالضمير لكان المتبادر التشبيه المبوب له بخلاف الإظهار؛ فإنه فى صحة إرادة خلاف المتقدم أقوى من الإضمار، وإن كان يصح فى الإضمار إرادة الخلاف -أيضًا- بأن يكون على طريق الاستخدام، ويصح فى الإظهار إرادة نفس المتقدم، لكن إرادة الخلاف فى الإظهار أقوى من إرادته فى الإضمار، (قوله: الذى هو الأخص) أى: مطلق التشبيه وهو

وما يقال: إن المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأول فليس على إطلاقه؛ يعنى: أن

اللغوى، ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحى من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربى من حيث وضوح الدلالة يقتضى أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين فى معنى الذى هو مدلول الكلام، أو الكلام الدال على اشتراك شيئين فى معنى، والتشبيه اللغوى كما يأتى عبارة عن فعل المتكلم؛ فبينهما مباينة، فأين الأخصية؟ وقد يجاب بأن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحى -أيضًا- بفعل المتكلم - حيث جعل جنسه التشبيه اللغوى- كان أخص منه، وحينئذ فمعنى كونه من مقاصد علم البيان، أن البحث عمَّا يتعلق به من الطرفين - ووجه الشبه، وأداته، والغرض منه - من مقاصده، وإنما فسره بفعل المتكلم؛ لأنه المعنى الحقيقى عندهم، وإن كان التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركة، وإنما كان فعل المتكلم معنى حقيقيًّا لهذا اللفظ؛ لإطلاقه عليه إطلاقًا شائعًا، ويشتقون منه المشبه لفاعله والمشبه والمشبه به للطرفين ووجه شبه والغرض منه وأداته، ولا يصح شيء من ذلك إذا أريد به الكلام الدال، (قوله: وما يقال... إلخ) هذا جواب عن سؤال تقديره: إن الظاهر كالضمير فى العود إلى المذكور؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة؛ كانت عين الأولى، وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه، فقول الشارح: "وما يقال" أى: اعتراضًا على ما تقدم، (قوله: إذا أعيدت معرفة) أى: بلفظها الأول قال يس، وانظر هل الإعادة بالمرادف كذلك، (قوله: فليس على إطلاقه) أى: وكذا ما يقال: إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [1] مع امتناع المغايرة هاهنا، وقوله: (فليس على إطلاقه) أى: بل أكثرى لا كلى؛ وذلك لأنه مقيد بما إذا لم تقم قرينة على المغايرة كما هنا، فإن القرينة هنا على المغايرة، قوله: والمراد إلخ، ثم إن ظاهره أن عود الضمير إلى ما قبله كلىٌّ وفيه بحث؛ لأنه يمكن حمل الضمير على الاستخدام، نعم الغالب فى المضمر إرادة المعنى الأول؛ فاستوى مع إعادة الظاهر -فتأمل اهـ يس.

---

(١) الزخرف : ٨٤ .

معنى التشبيه فى اللغة (**الدلالة**) هو مصدر قولك: "دللت فلانًا على كذا" إذا هديته له (**على مشاركة أمر لأمر فى معنى**) وهذا شامل لمثل: "قاتل زيد عمرًا، وجاءنى زيد وعمرو" (**والمراد**) بالتشبيه...

(قوله: معنى التشبيه) أى: الذى هو مصدر شبه، بدليل تفسير الشارح الدلالة بما ذكر، (قوله: مصدر... إلخ) أفاد الشارح أن الدلالة المرادة هنا صفة للمتكلم، كما أن التشبيه كذلك، إذ المعنى التشبيه هو أن يدل المتكلم على مشاركة إلخ لا صفة الدال أعنى انفهام المعنى منه إذ لا يصح حملها بهذا المعنى على التشبيه الذى هو فعل المتكلم، وسيأتى أن التشبيه قد يطلق وصفًا للكلام، ولو أراد المصنف ذلك لقال: هو مجموع الطرفين والأداة والمعنى، وبما ذكره الشارح من أن الدلالة هنا مصدر دللت.. إلخ، المفيد أنها صفة للمتكلم يندفع ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو وصف له، والدلالة وصف للدال، وحينئذ فلا يصح حملها عليه (قوله: على مشاركة) أى: اشتراك، فالمفاعلة بمعنى الفعل: كسافرت وواعدت بمعنى سفرت ووعدت، والمراد بالأمر الأول: المشبه، وبالثانى: المشبه به (قوله: فى معنى) أى: فى وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما، وأما الدال والمشبه بالكسر فهو المتكلم، واحترز بقوله: فى معنى، عن المشاركة فى عين نحو: "شارك زيد عمرًا فى الدار"؛ فلا يسمى تشبيهًا.

(قوله: وهذا) أى: تعريف التشبيه اللغوى أى: مما ذكر شامل لمثل: "قاتل زيد عمرًا"؛ فإنه يدل على مشاركة زيد لعمرو فى المقاتلة، و"جاءنى زيد وعمرو" فإنه يدل على مشاركتهما فى المجىء، ومثلهما: "زيد أفضل من عمرو"؛ فإنه يدل على اشتراكهما فى الفضل، أى: مع أن هذا كله ليس تشبيهًا لغويًا، فكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوها لفظًا أو تقديرًا لإخراج مثل هذا، وإدخال "زيد أسد ونحوه"، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى، كما هو مفاد كلام العلامة السيد، خلافًا لما قاله بعضهم: من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف، وقد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعمّ، وهو شائع عند أهل اللغة، أو يقال: مراد المصنف الدلالة الصريحة فخرج ما ذكر؛ فإن الدلالة فيهما على المشاركة

المصطلح عليه **(هاهنا)** أى: فى علم البيان **(ما لم تكن)** أى: الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى بحيث لا تكون **(على وجه الاستعارة التحقيقية)** نحو: رأيت أسدًا فى الحمام، **(و)** لا على وجه **(الاستعارة بالكناية)** نحو: أنشبت المنية أظفارها،

غير صريحة؛ وذلك لأن مدلول الأول صراحة وجود المقاتلة من زيد وتعلقها بعمرو، ويلزم ذلك مشاركتهما فيها، ومدلول الثانى صراحة ثبوت المجيء لزيد، ووجوده لعمرو، ويلزم ذلك -أيضًا- مشاركتهما فيه، ومن البين أنه قد يقصد وقوع المقاتلة من زيد وتعلقها بعمرو غافلاً عن مشاركتهما فيها، وقد يقصد المجيء من كل واحد منهما غافلاً عن المشاركة فيه أيضًا، ولو كانت المشاركة لازمة لكل من مدلولى التركيبين، فباشتراط كون الدلالة صريحة لا يشملها التعريف، وبالجملة فمنشأ الاعتراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه، والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان، فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين دلالته على الآخر وإن استلزمهما، وليس دلالة المتكلم على أحدهما مستلزمة لدلالته على الآخر؛ إذ ربما لا يكون الآخر مقصودًا عنده أصلاً (قوله: المصطلح عليه) أى: وهو الذى ترجم له هنا (قوله: أى الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى) هذا تفسير لما، وقوله: (بحيث لا تكون) تفسير لقوله: (لم تكن)، وقد حمل على أنها موصوله، وتقدير عبارته أى: الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى التى بحيث لا تكون إلخ، إلا إنه أسقط التى ولو قال أى: تشبيه لم يكن إلخ كما قال فى المطول كان أخصر وأحسن (قوله: بحيث لا تكون) أى: الدلالة المفادة بالكلام على وجه الاستعارة التحقيقية، أى: فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوى ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على إرادة المشبه، فذلك اللفظ لم يكن تشبيهًا فى الاصطلاح، (وقوله: نحو رأيت أسدًا فى الحمام) إن كان مثالاً للمنفى وهو الاستعارة التحقيقية، فالمعنى نحو: أسد فى رأيت إلخ، وإن كان مثالاً للتشبيه، فالمعنى نحو: التشبيه المدلول عليه بقولك: "رأيت أسدًا فى الحمام"، وكذا يقال فيما بعد.

(قوله: ولا على وجه الاستعارة بالكناية) سيأتى أنها عند المصنف التشبيه المضمر فى النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه، وعند السكاكى نفس لفظ المشبه المستعمل

(و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع من نحو: "لقيت بزيد أسدًا، أو "لقينى منه أسد"، فإن فى هذا الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى......

فى المشبه به ادعاء، وعند القوم لفظ المشبه به المطوى من الكلام المرموز إليه بذكر لازمه، وعلى الأول يكون التمثيل لها بقول القائل: "أنشبت المنية أظفارها بفلان" تمثيلاً لما تستفاد منه، وعلى الثانى والثالث تمثيلاً لما وجدت فيه، فقول الشارح: (نحو أنشبت إلخ) أى: نحو التشبيه المضمر فى النفس المستفاد من قولنا: أنشبت إلخ (قوله: ولا على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك: بالكاف ونحوها؛ ليخرج نحو: "قاتل زيد عمرًا، وجاءنى زيد وعمرو"، إلا أن يقال: أراد بالدلالة الواقعة فى التعريف الدلالة الصريحة المقصودة، فخرج ما ذكر من المثالين؛ لأن الدلالة على المشاركة فيهما ليست صريحة فى ذلك (قوله: الذى يذكر فى علم البديع) وهو ما كان المجرد غير المجرد منه كما مثل الشارح، وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه، فليس داخلاً فى الدلالة حتى يخرج، وتوضيح ذلك أن التجريد قسمان:-

الأول: أن ينتزع من الشىء شىء آخر مساوٍ له فى صفاته للمبالغة فى ذلك الشىء حتى صار بحيث ينتزع منه شىء آخر مساوٍ له فى صفاته، كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[1] فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهة بها، وهذا ليس فيه مشاركة أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه. والثانى: أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة فى التشبيه حتى صار المشبه بحيث يكون أصلاً ينتزع منه المشبه به، نحو: "لقيت بزيد أسدا"، فإنه لتجريد "أسد" من "زيد"، و"أسد" مشبه به لزيد لا عينه فيه تشبيه مضمر فى النفس؛ وهذا هو المحترز عنه، وإخراج التجريد المذكور إنما هو بناء على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحا وهو الأقرب؛ إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه يُنبِئ عن التشبيه، وقيل إنه تشبيه حقيقة لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما إلى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد، وعليه فلا يحتاج لإخراجه (قوله: لقيت بزيد أسدا) أى: لقيت من

---

(١) فصلت : ٢٨ .

مع أن شيئًا منها لا يسمى تشبيهًا اصطلاحًا، وإنما قيد الاستعارة بالتحقيقية، والكناية؛ لأن الاستعارة التخييلية كإثبات الأظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شيء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى على رأى المصنف؛...........

زيد أسدا، أصله: لقيت زيدًا المماثل للأسد، ثم بولغ فى تشبيهه به حتى إنه جرد من زيد ذات الأسد، وجعلت منتزعة منه، وكذا يقال فى المثال الذى بعده. (قوله: مع أن شيئا منها... إلخ) أى: مع أنه لا يسمى شيء منها تشبيهًا اصطلاحًا، فقدم معمول يسمى عليها، ولو أخره ليكون فى حيز النفى لكان أوضح، وإنما لم يسم شيء من هذه تشبيهًا اصطلاحيًّا؛ لأن التشبيه بالاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظًا أو تقديرًا، وعدم تسمية واحد من هذه تشبيهًا مذهب المصنف، وخالفه السكاكى فى التجريد فإنه صرح بأن نحو: "لقيت بزيد أسدا، ولقيني منه أسد" من قبيل التشبيه، وقد يقال: إن الخلاف لفظىٌّ راجع إلى الاصطلاح، قاله الخلخالى.

(قوله: لا يسمى تشبيها اصطلاحا) أى: وإن وجد فيها معنى التشبيه، نعم هو تشبيه لغوى، وهو أعم من الاصطلاحى، فكل اصطلاحى لغوى ولا عكس، فيجتمعان فى "زيد أسد"، وينفرد اللغوى فى الاستعارة والتجريد، (قوله: وإنما قيد... إلخ) حاصله أنه إنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكنى عنها، واكتفى بذكرهما ولم يقل: ولا على وجه الاستعارة التخييلية؛ لأنها حقيقة عند المصنف، فلفظ "الأظفار" مثلا عند المصنف مستعمل فى معناه الحقيقى، وليس مجازًا أصلاً، وإنما التجوز فى إثباتها للمنية على ما يأتى، وحينئذ فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لآخر فلا حاجة لإخراجها بقوله: (مالم تكن إلخ)؛ لأنها لم تدخل فى الجنس الذى هو الدلالة المذكورة (قوله: ليس فى شيء من الدلالة... إلخ) أى: فهى غير داخلة فى المراد بما حتى يحتاج إلى أن يقول: ولا على وجه الاستعارة التخييلية، ومقتضى الظاهر أن يقول: ليست بالتأنيث؛ إلا أنه ذكر نظرًا إلى معنى الاستعارة التخييلية الذى هو إثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيد فى المطلق، ولو قال: ليس فيها شيء من الدلالة، كان أوضح (قوله: على رأى المصنف) متعلق بإثبات أى: أن الاستعارة التخييلية - عند المصنف موافقًا للسلف- إثبات لازم المشبه به للمشبه

إذ المراد بالأظفار معناها الحقيقي على ما سيجيء. فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى؛ لا على وجه الاستعارة التحقيقية، والاستعارة بالكناية والتجريد (**فدخل فيه نحو قولنا: زيد أسد**) بحذف أداة التشبيه (و) نحو (**قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾**[1]) بحذف الأداة والمشبه جميعًا؛ أي: هم صم..

بعد ادعاء كونه عينه؛ فلا تشبيه إلا في الاستعارة بالكناية، ويحتمل أن يكون الظرف متعلقًا بالنفي، أي انتفاء الدلالة على المشاركة في التخييلية على رأي المصنف لا على رأي السكاكي ففيها ذلك. (قوله: إذ المراد) أي: عند المصنف، وحينئذ فالتجوز إنما هو في الإسناد؛ فالتخييلية - على رأيه- مجاز عقلي؛ ولذا لم يخرجها، وأما - عند السكاكي- فالتجوز في نفس الأظفار، فهي داخلة في الجنس وهو الدلالة المذكورة، فلو حذف قوله: التحقيقية، وما بعدها واقتصر على قوله: على وجه الاستعارة، كان أخصر وأشمل لدخول التخييلية عند السكاكي، (قوله: على ما سيجيء) أي: من الخلاف بين السكاكي وغيره (قوله: فالتشبيه الاصطلاحي إلخ) أعاده لأجل إيضاح ربط قوله: فدخل إلخ بما قبله، وكان يكفيه أن يقول: فالتشبيه الاصطلاحي ما مر فدخل إلخ (قوله: في معنى) سيأتي قريبًا أنه لا بد في المعنى الذي هو وجه الشبه أن يكون له زيادة اختصاص بهما، وقصد بيان اشتراكهما فيه فيؤخذ منه أن نحو: "جاء زيد وعمرو" لا يسمى تشبيهًا. (قوله: فدخل فيه) أي: تعريف التشبيه الاصطلاحي، نحو قولنا: "زيد أسد" أي: كما دخل فيه ما يسمى تشبيهًا من غير خلاف وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه، نحو: زيد كالأسد، وكأسد بحذف زيد لقيام قرينة كما لو قيل: ما حال زيد؟ فقيل: كالأسد، والمراد: دخل، نحو قولنا: زيد أسد مما يسمى تشبيهًا على القول المختار وهو ما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرًا عن المشبه، أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه، أو مع حذفه، فالأول، نحو قولنا: زيد أسد، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾ وجعل المشبه به في حكم الخبر عن

---

(1) البقرة: ١٨.

فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحًا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه...

المشبه من حيث إفادة الاتحاد وتناسي التشبيه كما في الحال والمفعول الثاني في باب علمت والصفة والمضاف وكونه مبينا له وذلك نحو: "كر زيد أسدًا" أي: كالأسد، "وعلمت زيدًا أسدًا"، أي: كالأسد، "ومررت برجل أسد"، أي: كالأسد، وماء اللحين أي: ماء هو اللجين، ونحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[1] (قوله: فإن المحققين إلخ) علة لدخول ما ذكر من المثال والآية في التعريف، وخالف غيرهم، فادعى أن ما حذفت فيه الأداة، كقولك: "زيد أسد" من باب الاستعارة بناء على أن حمل الأسدية على زيد لا يصح إلا بإدخاله في جنس الأسد المعلوم كما في الاستعارة، وعلى هذا فلا يدخل في تعريف التشبيه، وجوز الشارح أن يكون: "زيد أسد" من باب الاستعارة، ولكن ادعى أن المشبه ليس "زيدًا"، بالكلية(*) وهو الرجل الشجاع، (قوله: على أنه) أي: ما ذكر من المثال والآية، (قوله: المستعار له) وهو المشبه كالرجل الشجاع في: "رأيت أسدا في الحمام"، وطي المستعار له إنما هو بالنسبة للاستعارة التصريحية؛ إذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية، فإنه إنما يطوى فيها ذكر المشبه به، وأما المشبه فيذكر فيها، وإنما اقتصر هنا على ذلك؛ لأن كلاً من المثال والآية على فرض أنهما استعارة إنما يكون تصريحية لا مكنية. (قوله: بالكلية) أي: من اللفظ والتقدير. (قوله: ويجعل الكلام خلوا) أي: خاليًا عنه، عطف على قوله: يطوى إلخ، عطف تفسير، أي: والمشبه في المثال الأول ملفوظ، وفي الآية مقدر وملحوظ؛ لأنه خبر لا بد له من مبتدأ تقديره: هم صم، والمقدر بمنزلة الملفوظ، فلم يطو ذكره بالكلية فيهما، (قوله: صالحًا لأن يراد به) أي: بالكلام المعنى المنقول عنه وهو المشبه به المستعار منه كالأسد، و(قوله: والمنقول إليه) أي: والمعنى المنقول إليه، وهو المشبه المستعار له كزيد.

---

(١) البقرة : ٨٧ .

(*) وقعت في المطبوع "بل كلية" والصواب ما أثبتناه مراعاة للسياق.

لولا دلالة الحال، أو فحوى الكلام.

(والنظر هاهنا فى أركانه)..

(قوله: لولا دلالة الحال) أى: وهى القرينة الحالية، فإذا قلت: "رأيت أسدًا الآن" فى موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقى، كان هذا الكلام - لولا القرينة الحالية- صالحًا لأن يراد بالأسد فيه المعنى الحقيقى، وهو الحيوان المفترس المشبه به، وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع، و(قوله: أو فحوى الكلام) المراد به: القرينة المقالية، فإذا قلت: "رأيت أسدًا فى يده سيف"، كان هذا الكلام لو لا فى "يده سيف"- صالحًا لأن يراد بالأسد فيه الحيوان المفترس، أو الرجل الشجاع، وتسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الأصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة، أى: المفهوم الموافق حكمه لحكم المنطوق، وإنما سميت القرينة المقالية فحوى؛ لأن فحوى الكلام فى الأصل معناه ومذهبه كما فى القاموس، والقرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع من إرادة الموضوع له، ثم إن (قوله: لو لا دلالة الحال أو فحوى الكلام) راجع للأول، أعنى: إرادة المنقول عنه، فهو شرط فيه؛ لأن القرينة سواء كانت حالية أو مقالية مانعة من إرادة المنقول عنه، أعنى المعنى الحقيقى فلو قدم الشارح ذكر المنقول إليه عن المنقول عنه لا تصل الشرط بمشروطه، ثم إن عبارة الشارح مشكلة؛ لأنها تفيد أن الكلام المشتمل على لفظ المستعار منه صالح لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه عند عدم القرينة، وليس كذلك، بل هو عند عدم القرينة يتعين حمله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقى، فهو غير صالح لإرادة المنقول إليه؛ لأنه لا يراد به المنقول إليه إلا بواسطة القرينة ولا قرينة، وأجيب بأن عدم القرينة المانعة إنما يوجب عدم إرادة المنقول إليه، لا عدم احتمال إرادته وصلاحيتها؛ إذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز، وإن كان احتمالا مرجوحا غير ناشىء عن دليل، وهذا لا ينافى إفادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الأطول — اهـ فنرى، وفى عبد الحكيم ما حاصله: أنه إذا انتفت القرينة حالية أو مقالية؛ انتفى أثرها، وهو تعين إرادة المنقول إليه، وإذا انتفى تعين إرادة المنقول إليه جاز إرادة كل منهما لانتفاء المانع، أعنى: وجود القرينة المعينة ووجود المقتضى وهو حمل اللفظ

أى: البحث فى هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه **(وهى) أربعة (طرفاه)** المشبه، والمشبه به **(ووجهه، وأداته، وفى الغرض منه، وفى أقسامه)** وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه؛.....

على حقيقته عند الإطلاق وإن كان بالنظر لوجود المقتضى يكون المنقول عنه متعينًا إرادته.

(قوله: أى البحث) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم؛ وذلك لأن البحث إثبات المحمولات للموضوعات أو نفيها عنها، وهذا يستلزم النظر وهو توجيه العقل لأحوال المنظور فيه، أما إن أريد بالبحث عن الشيء التأمل فى أحواله كان متحدًا هو والنظر حينئذ (قوله: المقصد) أى: فى هذا الباب أعنى باب التشبيه، (قوله: طرفاه) هما اثنان من تلك الأربعة، والمراد بالمشبه والمشبه به معناهما لا اللفظ الدال عليهما، (قوله: ووجهه) هو الركن الثالث والأداة رابعها، والمراد بوجهه: المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه، والمراد بأداته: إما معنى الكاف ونحوه ليلائم ما قبله وإما نفس اللفظ الدال تنزيلاً للدال منزلة المدلول، (قوله: وفى الغرض منه) أى: فى الأمر الباعث على إيجاده، وهذا عطف على قوله فى أركانه، (قوله: وفى أقسامه) أى: أقسام التشبيه الحاصلة باعتبار الطرفين وباعتبار الغرض وباعتبار الوجه وباعتبار الأداة؛ ككونه تشبيه مفرد بمفرد، أو مركب بمفرد، أو مركب بمركب، وككونه ملفوفًا أو مجموعًا أو مفروقًا إلى غير ذلك مما يأتى. (قوله: وإطلاق الأركان على الأربعة) أى: مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذى هو الدلالة، وهذا جواب عما يقال: إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر فى معنى، فهو فعل الفاعل وكل واحد من هذه الأمور الأربعة ليس جزءًا له، وحينئذ فلا وجه لجعلها أركانًا له؛ لأن ركن الشيء ما كان جزءا لحقيقته، وحاصل هذا الجواب أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء، وإن لم يكن داخلاً فى حقيقته وجزءًا منها، وهذه الأمور لما أخذت فى تعريفه على أنها قيود صار متوقفًا عليها، (قوله: إما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه) لا يقال إذا كانت مأخوذة فى تعريفه فهى جزء منه؛

أعنى: الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى بـــالكاف؛ ونحوه، وإما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرًا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المـــذكورة؛ كقولنا: "زيد كالأسد فى الشجاعة".

ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة فى التشبيه؛ لكون الوجه معنى قائمًا بهما، والأداة آلة فى ذلك-قدم بحثهما فقال:........................

لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات؛ لأنا نقول: مراد الشارح أنها مأخوذة فى التعريـــف على أنها قيود خارجية، لا على أنها أجزاءٌ محمولة على المعرف؛ إذ المحمول شيء آخر غيرها، وهو الدلالة، لكن باعتبار تعلقها بها، ونظير ذكرها فى التعريف ذكر "البصـــر" فى تعريـــف "العمى"، حيث يقال: هو عدم البصر عما من شأنه الإبصار، فالبصر ذكر لأجل التقييـــد لا على أنه جزء للعمى، إذ ليس هو عدم وبصر على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية.

(قوله: أعنى) أى: بتعريفه، (قوله: ونحوه) كمثل وكأن بهمزة ونون مشددة، (قوله: وإما باعتبار إلخ) حاصله أن الأمور الأربعة أركان للتشبيه، بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة، ولفظ التشبيه كما يطلق علـــى المعـــنى الثانى يطلق اصطلاحًا على المعنى الأول بكثرة، ولا شك أن الأمور الأربعـــة أجـــزاء للكلام، وقد يقال: إن من جملتها وجه الشبه، وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفـــان وهو ليس جزءًا من الكلام، إلا أن يقال: جعله جزءًا من الكلام باعتبار اللفظ الـــدال عليه، وعلى هذا الجواب الثانى، فيكون الضمير فى قول المصنف وأركانـــه للتشـــبيه بمعنى الكلام، وحينئذ فيكون فى كلامه استخدام حيث ذكر التشبيه بمعـــنى الدلالـــة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الكلام الدال، (قولـــه: أن التشـــبيه) أى: لفـــظ التشبيه، (قوله: كثيرًا ما يطلق) "كثيرًا": مفعول مقدم ليطلق، و"ما" زائـــدة لتوكيـــد الكثرة، أى: يطلق كثيرًا مجازًا كما فى يس، (قوله: والعمدة فى التشبيه) أى: والمعتمد عليهما فيه وهو تفسير لما قبله، (قوله: لكون إلخ) هـــذا علـــة لأصـــالتهما بـــالنظر للوجه، (قوله: قائمًا بهما) أى: فيكون الوجـــه عارضًـــا لهمـــا والمعـــروض أقـــوى وأصل بالنسبة للعارض؛ لأنه موصوف والوصف تابع له، (قوله: آلة فى ذلك) أى: فى ذلك القيام، أى: آلة لبيـــانه ويحتمـــل أن الإشـــارة للتشبيه، أى: وكثيرًا ما يستغنى

(**طرفاه**) أى المشبه والمشبه به (**إما حسيان كالخد والورد**) فى المبصرات (**والصوت الضعيف، والهمس**) أى: الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات..

عنها فى التركيب، وهذا علة لأصالة الطرفين بالنظر للأداة، ثم إن (قوله: والأداة) بالجر، عطف على الوجه باعتبار لفظه، أو بالرفع عطف عليه باعتبار محله؛ لأن محله رفع على أنه اسم الكون، وآلة عطف على معنى؛ فهى منصوبة لعطفها على خبر الكون، ففيه العطف على معمولى عامل واحد، وهو جائز، ويحتمل رفع الأداة على الابتداء، و"آلة" بالرفع خبره، والجملة مستأنفة أو حال (قوله: إما حسيان) أى: مدركان بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وهى البصر والسمع والشم والذوق واللمس، (وقوله: طرفاه... إلخ) أى: وأمَّا نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيًّا؛ لأنه تصديق وليس شيء من التصديق حسيًّا. (قوله: كالخد والورد) أى: حيث يشبه الأول بالثانى، نحو: "خد زيد كهذا الورد فى الحمرة"، (وقوله: كالخد والورد) أى الجزئيين، إذ الكليان غير حسيين بل عقليين؛ لأن كل كلى عقلى، وكذا يقال فى غير الخد والورد مما يأتى وإن جعل من تشبيه الكلى بالكلى، وجعلهما محسوسين من حيث انتزاعهما من الجزئيات المحسوسة، كان فى جميع ما ذكر تسامح لا فى أكثره فقط (قوله: فى المبصرات) من ظرفية الجزئى فى الكلى، أو أن "فى" بمعنى "من"، وعلى كل حال فهو حال من الخد والورد، وكذا يقال فيما بعد (قوله: والصوت الضعيف والهمس) أى: حيث يشبه الأول بالثانى بأن يقال هذا الصوت الضعيف كالهمس فى الخفاء، والمراد بالضعيف ضعيف مخصوص، وهو الذى لم يبلغ إلى حد الهمس لا مطلق الضعيف الصادق بالهمس، وإلا لكان من تشبيه الأعمِّ بالأخصِّ بمنزلة أن يقال: "الحيوان كالإنسان" وهو لا يصح ولا يتعين أن يؤتى بلفظ الضعيف فى عبارة التشبيه كما قلنا؛ بل يجوز أن يقال: "صوت زيد كالهمس" والحال أن صوته فى الواقع ضعيف، (قوله: أى الصوت الذى أخفى) تفسير للهمس، (وقوله: عن فضاء الفم) " عن" بمعنى: "من"، أى: كأنه لا يخرج من فضاء الفم أى: من وسطه.

(والنكهة) وهى ريح فى الفم، **(والعنبر)** فى المشمومات، **(والريق، والخمر)** فى المذوقات، **(والجلد الناعم، والحرير)** فى الملموسات، وفى أكثر ذلك تسامح؛ لأن المدرك بالبصر-مثلا-إنما هو لون الخد والورد، وبالشم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما، لا نفس هذه الأجسام، لكن اشتهر فى العرف أن يقال: أبصرت الورد،..................

(قوله: والنكهة والعنبر) أى: حيث يشبه الأول بالثانى، بأن يقال: "نكهة زيد كالعنبر" فى ميل النفس لكل، (قوله: والريق والخمر) أى: حيث يشبه الأول بالثانى، بأن يقال: "ريق زيد كالخمر" بجامع الإسكار أو اللذة أو الحلاوة فى كل، (قوله: والجلد الناعم والحرير) أى: حيث يشبه الأول بالثانى، بأن يقال: "جلد زيد كالحرير فى النعومة". (قوله: وفى أكثر ذلك) أى: فى التمثيل للمحسوسات بأكثر ذلك تسامح، والمراد بالأكثر: ماعدا الصوت والهمس والنكهة، فإن هذه الثلاثة لا تسامح فيها؛ لأن الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقة، والنكهة مشمومة حقيقة، (قوله: ولينهما) عطف على ملاسة عطف مغاير؛ لأن الملاسة الصقالة وهى غير اللين، (قوله: لا نفس هذه إلخ) عطف على قوله: (إنما هو اللون إلخ)، وهذا التسامح مبنىٌّ على مذهب الحكماء القائلين: المدرك بالحواس إنما هو الأعراض وخواص الأجرام لا ذواتها، ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف فى كلام المصنف بأن يقال: كلون الخد، ولون الورد، والنكهة، ورائحة العنبر، وطعم الريق، والخمر، وملاسة الجلد الناعم، والحرير، وأما على مذهب المتكلمين من إدراك الحواس للأجرام وخواصها فلا تسامح، فالجرم المدرك بالذوق وطعمه مثلاً أدركت جرميته وخاصيتها بالذوق، وكذا يقال فى الباقى، (قوله: لكن اشتهر إلخ) أى: والمصنف ارتكب ذلك التسامح نظرًا للعرف، فليس قصد الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به، وقرر بعض الحواشى أن المراد بقوله: (لكن اشتهر إلخ) دفع التسامح، حيث قال أى: والمصنف بنى كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه الأمور حسية، وحينئذ فلا تسامح، ولا حاجة

وشممت العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحرير، **(أو عقليان كالعلم، والحياة)** ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك؛ كذا فى المفتاح، والإيضاح. فالمراد بالعلم هاهنا: الملكة التى يقتدر بها على الإدراكات الجزئية، لا نفس الإدراك. ولا يخفى........

لتقدير المضاف (قوله: وشممت) بالكسر ومضارعه بالفتح، ويقال: شممت بالفتح أشم بالضم، والأول أفصح.

(قوله: أو عقليان) مقابل لقوله إما حسيان أى: إن الطرفين إما حسيان كما تقدم، وإما عقليان بأن لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل (قوله: كالعلم والحياة) حيث يشبه الأول منهما بالثانى، بأن يقال: العلم كالحياة فى أن كلاًّ جهة للإدراك، (قوله: ووجه الشبه.. إلخ) تعرض لبيانه هنا دون ما تقدم؛ لكونه خفيًّا مع الإشارة إلى أن المراد بالعلم: الملكة؛ لا الإدراك (قوله: جهتي إدراك) أى: طريق إدراك، وإن كان العلم بمعنى الملكة سببًا له، والحياة شرطًا له كما فى المطول (قوله: فالمراد إلخ) هذا تفريع على ما ذكره من وجه الشبه.

(قوله: الملكة) هى حالة بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن، وإحضار أحكامها عند ورودها كالملكة الفقهية؛ فإنها قوة يمكن لعارف أصوله ودلائله أن يعرف حكم أى جزء من جزئياته عند إرادة ذلك الحكم من كونه حرامًا أو مكروهًا أو مباحًا أو مندوبًا أو واجبًا، وإنما قلنا إنها بسيطة؛ لأنها ليست هيئة حاصلة من عدة أمور لا تتصور إلا باعتبارها، ولا نسبية يتوقف تعقلها على تعقل غيرها، (قوله: على الإدراكات الجزئية) أى: على إدراك المدركات الجزئية؛ لأن المتصف بالجزئية والكلية المدركات لا الإدراكات، إلا أن يقال: لا مانع من وصف الإدراكات بذلك باعتبار متعلقها (قوله: لا نفس الإدراك) عطف على الملكة، وإنما لم يكن المراد بالعلم فى قولنا: "العلم كالحياة" الإدراك الذى هو الصورة الحاصلة؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه: إنه جهة الإدراك، أى: طريق له؛ لئلا يلزم أن يكون الشىء طريقا إلى نفسه وهو باطل، ووجه اللزوم أن المراد به مطلق الإدراك، لا إدراك مخصوص، فكل إدراك مندرج تحته، فليس هناك إدراك غير مندرج

أنها جهة وطريق إلى الإدراك، كالحياة، وقيل: وجه الشبه بينهما: الإدراك؛ إذ العلم نوع من الإدراك، والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الإدراك.

وفساده واضح؛ لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الإدراك على ما هو شرط فى وجه الشبه، وأيضًا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا: "العلم كالحياة، والجهل كالموت" - أن العلم إدراك؛ كما أن الحياة معها إدراك، بل ليس فى ذلك كبير فائدة؛..

تحته حتى يكون سببا له (قوله: أنها) أى: الملكة (قوله: وطريق) عطف تفسير (قوله: بينهما) أى: بين العلم والحياة (قوله: الإدراك) أى: نفس الإدراك لا كونهما جهتى إدراك، (قوله: نوع من الإدراك) لأن الإدراك يشمل الظن، والاعتقاد، والوهم، واليقين، وعلى هذا فالمراد بالعلم: الإدراك لا الملكة (قوله: مقتضية للحس) أى: مستلزمة للإحساس الذى هو الإدراك بالحاسة، ولا شك أن الإدراك المذكور نوع من الإدراك (قوله: وفساده) أى: فساد ذلك القيل (قوله: واضح) أى: لأمرين بينهما الشارح بقوله: (لأن إلخ، وأيضا إلخ) (قوله: لأن كون إلخ) هذا تنبيهٌ لا دليل؛ لأن الأمور الواضحة لا يقام عليها الأدلة (قوله: لا يوجب اشتراكهما) أى: اشتراك العلم والحياة فى الإدراك، لأن الحال القائم بالعلم وهو كونه إدراكًا لم يقم بالحياة، وإنما وجد معها، فما كان يجب اشتراكهما فى الإدراك إلا لو كانت الحياة نفسها نوعًا من الإدراك كالعلم (قوله: على ما هو شرط إلخ) متعلق بمحذوف غايةٌ فى المنفيِّ أى: لا يوجب اشتراكهما فى الإدراك حتى يكون الاشتراك المذكور جاريًا على ما هو شرط فى وجه الشبه من كونه مشتركًا بين الطرفين قائمًا بهما، إلا أنه فى المشبه به أقوى وأشهر منه فى المشبه (قوله: أن العلم إدراك إلخ) هذا خبر ليس، أى: أن كون العلم إدراكًا كما أن الحياة معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا: "العلم كالحياة"، بل المقصود من ذلك القول: أن العلم كالحياة من حيث إن كلا سبب فى الإدراك؛ لأن الغرض من هذا التشبيه إظهار شرف العلم وهو حاصل على هذا الوجه دون الأول (قوله: بل ليس إلخ) هذا الإضراب انتقالىٌّ أى: بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبير فائدة، أى: فائدة كبيرة؛ وذلك لأنه يقتضى أن وجه الشبه بين

كما فى قولنا: "العلم كالحس" فى كونهما إدراكا (**أو مختلفان**) بأن يكون المشبه عقليا، والمشبه به حسيا (**كالمنية والسبع**) فإن المنيّة؛ أى: الموت عقلىٌّ؛ **لأنه عدم** الحياة عما من شأنه الحياة، والسبع حسىٌّ، أو بالعكس (**و**) ذلك (**مثل: العطر**) الذى هو محسوس مشموم (**وخلق كريم**).............................

العلم والحياة الملابسة لمطلق الإدراك، وملابسة مطلق الإدراك لا شرف فيه لوجوده فى البهائم، فلا يثبت شرف العلم مع كونه هو المقصود من التشبيه (قوله: كما فى قولنا) تشبيه فى النفى، أى: فى كما أن الفائدة التى فى قولنا: "العلم كالحس" أى: كالإحساس وهو الإدراك بالحاسة ليست كبيرة (قوله: فى كونهما إدراكا) أى: فى كون كلٌّ إدراكًا، فالجامع مطلق الإدراك (قوله كالمنيَّة والسبع) أى: حيث يشبه الأول بالثانى بأن يقال: المنية كالسبع فى اغتيال النفوس، أى: والسبع حسىٌّ، والسبع بفتح الباء وضمها وسكونها: المفترس من الحيوان باعتبار إدراك أفراده بالحاسة، وإلا فالسبع أمر كلىٌّ فيكون معقولاً أو جعل ذلك الأمر الكلىُّ محسوسًا باعتبار انتزاعه من الجزئيات المحسوسة (قوله: لأنه عدم الحياة) أى: ولا شك أن هذا العدم أمرٌ عقليٌّ لا يدرك بالحواس، وجعله الموت عدميًّا هو مذهب بعضهم، والحق أنه صفة وجودية تقوم بالحيوان عند خروج روحه؛ لقوله تعالى: ﴿**الَّذِى خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ**﴾[1] وكون الخلق بمعنى التقدير مجاز لا داعى إليه (قوله: عمًّا من شأنه) ضمن العدم معنى النفى فعداه بعن، و"ما" واقعة على الشيء، أى: نفى الحياة عن الشيء الذى من شأنه، أى: من أمره وصفته الحياة بالفعل، فنفيها عن الحيوان قبل وجودها كما فى قوله تعالى: ﴿**وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**﴾[2] مجاز شائع كوصف الأرض بالموت عند ذهاب خضرتها — كذا فى شرح المقاصد للشارح، وذكر بعضهم أن الموت نفى الحياة عما من شأنه أن يتصف بها سواء اتصف بها بالفعل أم لا، وهو الموافق لقوله تعالى: ﴿**وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**﴾ فإن الأصل فى الإطلاق الحقيقة، وكون الموت متعارفا فى زوال الحياة لا يقتضى أن يكون ذلك معناه الحقيقى فإنه يغلب الكلىُّ فى فرد من أفراده (قوله: أو بالعكس) بأن يكون المشبه به عقليًّا والمشبه حسيًّا (قوله: وذلك مثل العطر وخلق كريم)

---

(١) الملك : ٢ . (٢) البقرة : ٢٨ .

وهو عقلى؛ لأنه كيفيةُ نفسانيةٌ يصدر عنها الأفعال بسهولة، والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسًا، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة،..

أى: خلق رجل كريم، فهو مركب إضافى فيشبه الأول بالثانى بأن يقال: العطر كخلق هذا الرجل المتصف بالكرم فى الواقع، أو كخلق شخص كريم بجامع أن كلاً منشأ لشىء حسن أو استطابة النفس لكلٍّ، واعلم أن العطر ما يتعطر به من كل طيّب الرائحة كالمسك والعود الهندىّ، ثم إن المشبه إن كان ذات العطر كان محسوسًا بحاسة البصر، وإن كان المشبه رائحته كان محسوسا بحاسة الشم، وهذا مراد الشارح بقوله: (مشموم) أى: لأنه مشموم فهو يشير إلى أن المشبه رائحة العطر لا ذاته.

(قوله: وهو) أى: الخلق عقلى (قوله: كيفيةٌ نفسانيةٌ) أى: راسخة فى النفس فنسبته للنفس من حيث قيامه بها ورسوخه فيها، وكان الأولى أن يعبر بقوله: ملكة يصدر عنها لأجل إفادة اشتراط الرسوخ فى النفس؛ لأن صفات النفس لا تسمى خلقًا إلا إذا كانت راسخة (قوله: يصدر عنها) أى: بسببها وإلا فصدور الأفعال إنما هو عن النفس، أى: يصدر بسببها عن النفس الناطقة الأفعال الاختيارية الممدوح بها كالإعطاء والصفح عن الزلّة، ومقابلة الإساءة بالإحسان (قوله: بسهولة) أى: برفق من غير تكلف فى إيجاد تلك الأفعال، وأما لو كان إذا أراد فعل شىء ممدوح تنازعه فيه نفسه- فلا تسمى تلك الصفة خلقًا، والحاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقًا إلا إذا كانت راسخة، وكان ينشأ بسببها الأفعال الاختيارية الممدوحة، وكان صدورها بسهولة (قوله: والوجه) أى: والطريق إلخ، وهذا جواب عما يقال ما اقتضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول؛ لأن المحسوس أقرب للإدراك وأحق لظهور الوجه فيه والأقوى لا يشبه بالأضعف (قوله: أن يقدر المعقول محسوسا إلخ) أى: فيجعل الخلق كأنه أصل للعطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرعه وأضعف منه أى: وحينئذ فالتشبيه واقع بين محسوسين لكن المشبه محسوس حقيقى والمشبه به محسوس تقديرى وإن كان معقولاً حقيقةً (قوله: على طريق المبالغة) أى: ويكون من عكس التشبيه وهو موجود فى باب التشبيه كثيرًا، نحو:

وإلا فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس، ومنتهية إليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلاً، والأصل فرعًا؛ وذلك لا يجوز. ولما كان من المشبه والمشبه به..

وبدا الصباحُ كأن غرتهُ وجهُ الخليفةِ حين يُمتدحُ[1]

فإن وجه الخليفة أضعف فى نفس الأمر فى الضياء من المصباح، ولكنه جعل أقوى ادعاء مبالغة فى مدحه فجعل مشبهًا به (قوله: وإلا) أى: وإلا يكن الطريق ما ذكر فلا يصح التشبيه؛ لأن (المحسوس إلخ) (قوله: لأن العلوم العقلية) أى: المعلومات العقلية أى: التى تدرك بالعقل كحدوث العالم وكمطلق بياض، فالأول: يدركه العقل من تغير العالم المدرك بالحس، والثانى: يدركه العقل من رؤية بياض خاص، فإذا أبصرت بياضًا جزئيًّا أدرك عقلك مطلق بياض وإن لم يكن لك بصرما أدركت مطلق بياض، ولذلك قيل: من فقد حسًّا فقد فقد علمًا، يعنى: المستفاد من ذلك الحس فعلمت من هذا أن الحواس أصلٌ لمتعلقها وهو المحسوس وهو أصل للمعقولات، فقول الشارح: (مستفادة من الحواس) أى: بواسطة المحسوس الذى تعلقت به تلك الحواس (قوله: ومنتهية إليها) أى: لأن العقليات النظرية ترجع بالبرهان إلى الأمور الضرورية المستفادة من الحواس؛ لئلا يلزم التسلسل (قوله: فتشبيهه) أى: المحسوس كالعطر مثلاً، (وقوله: بالمعقول) أى: كخلق الرجل الكريم، و(قوله: جعلا للفرع) أى: فى الوضوح وهو المعقول (قوله: والأصل) أى: فى الوضوح وهو المحسوس (قوله: وذلك لا يجوز) أى: بدون الطريق السابق إن قلت: ليس كلٌّ محسوس أصلاً لكلِّ معقول، فيجوز أن يكون بعض المعقولات أوضح وأقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح أصله الذى هو محسوسٌ مخصوصٌ، فيشبَّه به محسوس آخر ليس أصلاً له ولا واضحًا مثل وضوحه، ولا حاجة لادعاء ولا تنزيل. قلت: إن وضوح المعقول أىَّ معقولٍ كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس أىَّ محسوسٍ كان، فضلاً عن أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول إلا بطريق

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب فى الإشارات ص١٩١، والطيبى فى شرح المشكاة (١/١٠٨) بتحقيق د/ عبد الحميد هنداوى.

ما لا يدرك بالقوة العاقلة، ولا بالحس؛ أعني: الحس الظاهر؛ مثل الخياليات، والوهميات، والوجدانيات-أراد أن يجعل الحسي، والعقلي بحيث...............

الادعاء والتنزيل كما ذكر الشارح، إذ لو قطع النظر عن ذلك وشبه المحسوس بالمعقول كان جعلاً لما هو فرع فى الوضوح أصلاً فيه ولما هو أصل فى الوضوح فرعًا فيه وهو غير جائز.

(قوله: مالا يدرك بالقوة العاقلة إلخ) فيه ميل لمذهب الحكماء وإلا فلا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين (قوله: مثل الخياليات إلخ) مثل زائدة؛ لأن الذى لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس الظاهرى هو هذه الثلاثة، واعلم أن الخياليات جمع خيالىٍّ، والمراد به هنا المركب المعدوم الذى تخيل تركبه من أجزاء موجودة فى الخارج، وليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال بعد إدراكها بالحس المشترك المتأدية إليه من الحواس الظاهرة؛ لأن هذه داخلة فى الحسيَّات وليست من الخياليات بالمعنى المراد هنا، ألا ترى أن الأعلام الياقوتية المنتشرة على رماح زبرجدية التى سماها أهل هذا الفن خياليات لا وجود لها خارجًا حتى تتقرَّر فى الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهرى، وأن الوهميات جمع وهمىٍّ، والمراد به هنا صورة لا يمكن إدراكها بالحواس الظاهرة لعدم وجودها لكنها بحيث لو وجدت لم تدرك إلا بها، وليس المراد بالوهمى هنا ما كان مرتسمًا فى الحافظة بعد انطباعه فى الواهمة من المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصداقة زيد المخصوصة، وعداوة عمرو كذلك، كما مر فى مبحث الفصل؛ لأن إثبات الأغوال ورءوس الشياطين التى سمَّاها أهل هذا الفن وهميات - ليست من المعانى الجزئية، وإنما هى صور معدومة لكن لو وجدت فى الخارج لأمكن رؤيتها قال يس، وفى جعل الخياليات مما لا يدرك بالقوة العاقلة نظرٌ لا يخفى، فإن الأمر الخيالى يدرك بها ومادته مُدركةٌ بالحواس على ما يأتى (قوله: والوجدانيات) جمع وجدانىّ وهو الأمر الذى يدرك بالوجدان أى: القوى الباطنية: كالشبع والجوع والفرح والغضب واللذة والألم؛ فإن هذه الأشياء إذا قام بالإنسان منها شيء أدركه بواسطة القوة الباطنية المسماة بالوجدان (قوله: بحيث) أى:

يشملانها؛ تسهيلا للضبط بتقليل الأقسام فقال: (**والمراد بالحسي: المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة**) أعني: البصر، والسمع، والشم، والذوق، واللمس (**فدخل فيه**) أي: فى الحسى بسبب زيادة قولنا: "أو مادته" (**الخيالى**)

ملتبسًا بحالة وتعريف (قوله: يشملانها) أى: الأقسام الثلاثة (قوله: للضبط) أى: ضبط الطرفين فى الحسى والعقلى (قوله بتقليل الأقسام) أى: بسبب تقليل أقسام طرفى التشبيه، فإن قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه المشهور أعنى: المدرك بإحدى الحواس، وتفسير العقلى بما عداه فيدخل فيه الخيالى، مع أن هذا أولى من حيث إن فيه تجوزًا فى تفسير العقلى فقط، بخلاف ما سلكه فإن فيه تجوزًا فى تفسير كلٍّ منهما، قلت: الحامل له على ما ذكر أن إدخال الخيالى فى الحسى أنسب لقربه منه من حيث إنه يدرك من حيث مادته بالحسن -- كذا قيل، وقد يقال: إدخاله فى الحسى نظرًا للحيثية المذكورة ليس بأولى من إدخاله فى العقلى من حيث نفسه، فإن العقل يدرك نفس الخيالى، فلعل الأولى فى الجواب أن يقال: الحامل للمصنف على جعل الخياليات من قبيل المحسوسات، اشتراك الحواس والخيال فى إدراك الصور، وإن كان الحس يدركها بسبب حضور المادة، والخيال يدركها بدون ذلك (قوله: والمراد بالحسى) أى: فى باب التشبيه، وأتى المصنف بهذا المراد دفعًا لما يقال: كان الأولى له أن يقول: وطرفاه إما حسيَّان أو عقليَّان أو خياليَّان أو وهميَّان أو وجدانيَّان أو حسى وعقلى إلخ، فتصير أقسام الطرفين خمسة عشر فالقسمة التى ذكرها غير حاصرة، فأجاب عن هذا بقوله: والمراد إلخ (قوله: المدرك هو) أى: بنفسه وحالته المخصوصة كالخد والورد، وأبرز الضمير لأجل العطف على الضمير المستتر لا لأجل كون الوصف جاريًا على غير من هو له، إذ هو جارٍ على من هو له (قوله: أو مادته) أى: أو لم يدرك هو بنفسه ولكن أدركت مادته، أى: جميع أجزائه التى تركب منها وتحققت بها حقيقته التركيبية فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهميًّا (قوله: بإحدى) متعلق بالمدرك (قوله: أعنى) أى: بالحواس الظاهرة ولا محل لهذه العناية (قوله: بسبب زيادة قولنا إلخ) فيه أن (قوله: أو مادته) من مقول المصنف لا من مقول الشارح، فكان حقه أن يقول: بسبب زيادة

وهو المعدوم الذى فرض مجتمعًا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (**كما فى قوله: وكأن محمر الشقيق**)[1] هو من باب: جرد قطيفة، والشقيق:..........

قوله إلا أن يقال: إنه مقول للشارح من حيث حكايته لذلك (قوله: وهو) أى: فى هذا المقام بخلاف الخيالى المتقدم فى الجامع الخيالى، فإن المراد به الصورة المنطبعة فى الخيال بعد انطباعها فى الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهرى؛ لأن هذا من قبيل الحسيَّات هنا (قوله: المعدوم) أى: المركب المعدوم، (وقوله: الذى فرض) أى: تخيل وقدر، و(قوله: كل واحد منها مما يدرك بالحس) أى: لوجوده فى الخارج، فلو كان المدرك بالحس بعضها فقط لم يكن خياليًّا، بل هو وهمى كأنياب الأغوال، فإن الناب يدرك بالحس دون الغول، وحاصله أن المراد به المركب المعدوم الذى أجزاؤه موجودة فى الخارج، وإنما سمى ذلك المركب خياليًّا، لكون صور أجزائه مرتسمة فى الخيال، أو لكون المركب له القوة المخيِّلة وهى المفكِّرة، وكلام الشارح الآتى وهو قوله: وليس المراد بالخيالى هنا ما كان مخزونًا فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك لا ينافى واحدًا من الاحتمالين (قوله: كما فى قوله) أى: كالمشبه به فى قوله أى: الصنوبرىّ الشاعر كما ذكر ذلك بعضهم ونظير ما قاله قول أبى الغنائم الحمصىِّ:

خود كأن بنانها ... فى خضرة النقش المزرد

سمك من البلور فى ... شبك تكون من زبرجد

(قوله: كأن محمر الشقيق) أى: مع أصله بدليل ما بعده، وهذا البيت من الكامل المرفل المجزوء (قوله: من باب جرد قطيفة) يحتمل أن المراد بكونه من باب: جرد قطيفة- أن إضافة محمر إلى الشقيق من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، والمعنى كأن الشقيق المحمر على حد قولهم: جرد قطيفة، أى: قطيفة جرداء، أى: ذهب حملها، أى: وبرها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها، ووصفه بالاحمرار مع كونه لا يكون إلا أحمر، للمبالغة فى احمراره أو أنه قد يكون غير محمر، ويحتمل أن يراد؛ بكونه من باب

---

(١) البيت للصنوبرى، فى المصباح ص١١٦، أسرار البلاغة ص١٥٨، والطراز ٢٥٧/١، وهو فى شرح عقود الجمان بلا نسبة ١٥/٢، وفى الإشارات والتنبيهات ١٧٥، وبلا نسبة كذلك .

ورد أحمر فى وسطه سوادٌ ينبت بالجبال (**إذا تصوب**) مال إلى أسفل(**أو تصعد**) أى: مال إلى علو (**أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد**) فإن كلاًّ من العلم، والياقوت، والرمح، والزبرجد محسوس، لكن المركب- الذى هذه الأمور مادته- ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود، والحس لا يدرك ....

جرد قطيفة- أنه من إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ؛ لأن المحمر أعم من الشقيق، كما أن الجرد أعم من القطيفة، وإضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ هى التى يسمِّيها بعضهم بالإضافة البيانية (قوله: ورد أحمر) ويقال له شقائق النعمان، قال فى الصحاح: شقائق النعمان نبت معروف واحده وجمعه سواء اهـ، وحينئذ فرده إلى المفرد فى البيت؛ لضرورة الشعر، وفى كلام الشارح مجاراة لما وقع فى البيت، وإضافته إلى النعمان؛ لأنه كثيرًا ما ينبت فى الأرض التى يحميها النعمان وهو كلٌّ من ملَك الحيرة وأشهرهم النعمان بن المنذر، وقيل: وجه إضافته للنعمان؛ أن النعمان اسم للدم، والشقيق يشابهه فى اللون، فالإضافة تشبيهية، أى: من إضافة المشبه للمشبه به عكس لجين الماء (قوله: إذا تصوب) ظرف زمان عاملة أشبه المأخوذ من كأن أى: أشبه محمر الشقيق وقت ميله إلى السفل وميله إلى العلو بتحريك الرماح بأعلام ياقوت، وأو فى (قوله: أو تصعد) بمعنى الواو، وإنما قيد المشبه بهذا القيد؛ لأن أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل إلى السفل والعلو (قوله: أى مال إلى السفل) لأن تصوب مأخوذ من صاب المطر، إذا نزل (قوله: أعلام ياقوت) خبر كأن، والأعلام جمع علم وهى الراية، وإضافة الأعلام للياقوت على معنى "من"، وأراد بالياقوت: الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر، وهو أعز الياقوت، كما أنه أراد بالزبرجد حجرًا أخضر من المعادن النفيسة (قوله: نشرن) الجملة صفة للأعلام الياقوتية و(قوله: من زبرجد) صفة لرماح أى: مأخوذ من زبرجد (قوله: من العلم) أى: الذى هو مفرد الأعلام و(قوله: الذى هذه الأمور) أى: المحسوسة، و(قوله ليس بمحسوس) خبر المركب، بل الهيئة الحاصلة من تلك الأمور خيالية، فالمشبه هنا مفرد حسى والمشبه به مركب خيالى، قال فى الأطول: ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليًّا بأن يجعل أعلام ياقوت، بمعنى: أعلام كياقوت فى الحمرة؛ فيكون

إلا ما هو موجود فى المادة، حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد **(بالعقلى: ما عدا ذلك)** أى: ما لا يكون هو ولا مادته مدركًا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة **(فدخل فيه الوهمى)** أى: الذى لا يكون للحس مدخل فيه **(أى: ما هو غير مدرك بها)**أى: بإحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث **(لو أدرك لكان مدركا بها)**..

تشبيها بليغًا، ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله: إلا ما هو موجود فى المادة) أى: إلا المركب الموجود مع مادته (قوله: عند المدرك) أى: وهو الحس (قوله: على هيئة مخصوصة) أى: من كونه قريبًا من المدرك لا جدًّا، والجار والمجرور متعلق بحاضر (قوله: ما لا يكون هو ولا مادته) أى: ولا جميع مادته مدركًا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة وهذا صادق بما إذا كان بعض أجزائه مدركًا بإحدى الحواس المذكورة كما فى أنياب الأغوال، فإن الناب مدرك بإحدى الحواس دون الغول، وصادق بما ليس كذلك. (قوله: فدخل فيه) أى: فى العقلى (قوله: الذى لا يكون للحس مدخل فيه) أى: بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس فليس مُنتزعًا، أى: مركبًا من أمور موجودة محسوسة كالخيالى وإنما هو شيء من مخترعات المتخيلة مرتسم فيها من غير وجود له ولا لأجزائه فى الخارج، واحترز بقوله الذى إلخ عن الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالقوة الواهمة من المعانى الجزئية المتعلقة بغير المحسوسات كصداقة زيد وعداوته فلا كلام فى كونه عقليًّا بهذا المعنى (قوله: أى ما هو غير مدرك بها) أى: معنى جزئى غير مدرك بها لكونه غير موجود (قوله: ولكنه بحيث إلخ) أى: ولكنه ملتبس بحالة وهى أنه لو أدرك، أى: لو وجد فى الخارج وأدرك لكان مدركًا بها لكونه من قبيل الصور لا المعانى، وقد ظهر لك أن المراد من الإدراك الواقع شرطًا الإدراك حال كونه موجودًا، فاندفع ما يقال: الإدراك المذكور فى الشرط إن كان مطلق الإدراك فالملازمة غير مسلمة؛ لأن المحسوس كأنياب الأغوال قد يدرك إدراكًا عقليًّا بدون الحواس، وإن كان المراد الإدراك فى الخارج اتحد الشرط والجزاء، وحاصل الجواب: أن المراد منه الإدراك حال كونه موجودا، أو الإدراك بنفسه لا بصورته — اهـ. فترى

وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله):

أيقتلنى والمشْرَفِى مضاجعى[1]   (ومَسْنونةٌ زُرقٌ كأنيابِ أغوالِ)

أى: أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى، والحال أن مضاجعى سيف منسوب إلى مشارف،..

(قوله: وبهذا القيد) أى: وهو قوله بحيث إلخ، و(قوله: يتميز عن العقلى) أى: عن العقلى الصرف كالعلم والحياة فلا ينافى أن الوهمى من أفراد العقلى، لكن غير الصرف (قوله: كما فى قوله) أى: كالمشبه به فى قول امرئ القيس (قوله: أيقتلنى) أى: ذلك الرجل الذى توعدنى فى حب سلمى وهو زوجها، والاستفهام للاستبعاد (قوله: والمشرفىُّ مضاجعى) أى: والسيف المشرفىُّ، فهو صفة لمحذوف وهو بضم السراء [1] و(قوله: مضاجعى) أى: ملازمى حال الاضطجاع، والمراد: ملازمى مطلقًا؛ لأنه إذا لازمه فى حالة الاضطجاع، أى: النوم، فأولى فى غيرها، ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته. فهو يشير إلى أنه لا يحاول قتله ولا يطمع فيه إلا فى حال اضطجاعه، لا فى تلك الحالة ومعه المشرفىُّ فلا يصل إليه، والجملة حالية (قوله: ومسنونة) عطف على المشرفىُّ أى: وسهام أو رماح مسنونة أى: حادة النصال، و(قوله: كأنياب أغوال) أى: فى الحدة (قوله: والحال أن مضاجعى إلخ) جعل الشارح "مضاجعى" مبتدأ و "المشرفى" خبرًا مع امتناع تقديم الخبر إذا كان معرفة كالمبتدأ؛ لأن محل المنع عند خوف اللبس وذلك إذا كانا معلومين، ولم يكن ما يعين المبتدأ من الخبر، وأما إذا أمن اللبس بأن كان أحدهما معلوما والآخر مجهولا كما هنا فيجوز التقديم؛ لأنه يخبر بالمجهول عن المعلوم والمصاحبة معلومة؛ لأنه مستبعد للقتل، ويعلم من استبعاده للقتل أن له ملازمًا يمنع القتل ولو كان المصاحب له مشرفيًّا مجهولاً، فاللائق أن يعين المصاحب له بالمشرفىّ لا تعيين المشرفىّ بالمصاحب له (قوله: منسوب إلى مشارف) هى بلاد باليمن للعرب قريبة للسرىِّ، سميت بذلك لإشرافها عليه، وإذا علمت أن المشرفىّ نسبة لمشارف تعلم أن الشاعر نسب لمفرد الجمع كما هو

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه/٣٣، ولسان العرب [غول]، [شطن]، وتهذيب اللغة ١٩٣/٨، وجمهرة اللغة ٩٦١، وتاج العروس [زرق]، وبلا نسبة فى المخصص ١١١/٨ .

وسهام محدودة النصال صافية مجلوة. وأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر، ومما يجب أن يعلم فى هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيِّلة ومفكِّرة، ومن شأنها تركيب الصور والمعانى،..

القياس (قوله: محدودة النصال) تفسير لقوله مسنونة، و(قوله صافية) أخذه من قوله: زرق، و(قوله: مجلوة) أى: مجلوة النصال هو بمعنى ما قبله (قوله: لعدم تحققها) أى: لعدم وجودها فى الخارج فالضمير للأنياب؛ وذلك لأن الغول أمر وهمى فكذا أنيابه فكذا حدها (قوله: مع أنها لو أدركت) أى: لو وجدت وأدركت (قوله: لم تدرك إلا بحس البصر) أى: لا بالعقل، فلا ينافى أنها تدرك بالغير أيضا فالحصر إضافىٌّ (قوله: ومما يجب إلخ) هذا توطئة لقوله: (والمراد بالخيالى إلخ) وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لما فيه من زيادة التحقيق (قوله: فى هذا المقام) أى: مقام الخيالى والوهمى (قوله: ما يسمى إلخ) أى: قوة تُسمَّى بهذين الاسمين باعتبارين، فتسمى متخيِّلة باعتبار استعمال الوهم لها، وذلك بأن تأخذ ما فى الخيال من الصور وما فى الحافظة من المعانى الجزئية وتركِّبهما، أو تأخذ المعانى الجزئية من الحافظة وتركِّبها، أو الصور من الخيال وتركِّبها، وتسمَّى مفكِّرة باعتبار استعمال العقل لها ولو مع الوهم بأن يحكم على المعنى الكلى الذى أدركه العقل بهذا الجزئى، أو بأنه كذا من المعانى الجزئية المدركة بالوهم فليس عمل هذه القوة منتظمًا؛ بل النفس تستعملها على أى نظام تريد بواسطة القوة الواهمة أو العقل، واعلم أن تصرفاتها بواسطة العقل قد تكون صوابًا وقد تكون خطأً، وأما تصرفاتها بواسطة الوهم فهى خطأ، وأفهم قول الشارح: (أن من قوى الإدراك إلخ) أن هناك قوى أخر وهو كذلك، وقد تقدم تفصيلها فى مبحث الفصل والوصل، ويقال لها الحواس الباطنة وفيه تغليب، إذ بعضها لا إحساس له ولا إدراك كالمفكرة والخيال والحافظة على ما مر، أو يقال (قوله: من قوى الإدراك) أى: من القوى التى يتم بها أمر الإدراك (قوله: ومن شأنها تركيب الصور) أى: التى فى الخيال أى: تركب بعضها مع بعض مثل تركيب إنسان له جناحان أو رأسان (قوله: والمعانى) أى: المرتسمة فى الحافظة،

وتفصيلها، والتصرف فيها، واختراع أشياء لا حقيقة لها. والمراد بالخيالى: المعدوم الذى ركبته المتخيِّلة من الأمور التى أدركت بالحواس الظاهرة، وبالوهمى: ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها؛ كما إذا سمع أن الغول شيء تهلك به النفوس؛ كالسبع-فأخذت المتخيِّلة فى تصويرها بصورة السبع، واختراع ناب لها كما للسبع (**وما يدرك بالوجدان**) أى: دخل أيضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة؛ ويسمى وجدانيًّا..

أى: تركب بعضها مع بعض بأن تركب عداوة مع محبة، أو حلاوة مع مرارة، أو تركب بعض الصور مع بعض المعانى بأن تتصور أن هذا الحجر يحب أو يبغض فلانًا.

(قوله: وتفصيلها) أى: تحليلها بأن تصور إنسانًا لا رأس له (قوله: والتصرف فيها) أى: بالتركيب والتحليل، وهذا عطف عامٍّ على خاصٍّ، و(قوله: واختراع أشياء لا حقيقة لها) عطف خاصٍّ، وذلك كما مثلنا من تصور إنسان برأسين أو جناحين، أو بلا رأس، أو أن الحبل ثعبان (قوله: الذى ركبته المتخيِّلة من الأمور التى أدركت إلخ) أى: بواسطة الوهم كالأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية (قوله: ما اخترعته المتخيِّلة) أى: بواسطة الوهم على صورة المحسوس بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر، و(قوله: من عند نفسها) أى: ولم تأخذ أجزاء من الخيال كأنياب الأغوال، والحاصل أن الوهمى لا وجود لهيئته، ولا لجميع مادته، والخيالى جميع مادته موجودة دون هيئته (قوله: فى تصويرها) من إضافة المصدر لمفعوله والضمير للغول، إذ هو مؤنث كما مر فى قول الشاعر: غالت ودها غول، ويصح أن يكون من إضافة المصدر لفاعله، والضمير للمتخيلة، والمفعول محذوف أى: تصويرها الغول (قوله: واختراع إلخ) عطف لازم على ملزوم (قوله: وما يدرك بالوجدان) عطف على الوهمى أى: ودخل فى العقلى الأمور التى تدركها النفس بسبب الوجدان وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس مثل القوة التى يدرك بها الشبع، والتى يدرك بها الجوع، وكالقوة الغضبية التى يدرك بها الغضب والقوة التى يدرك بها الغمُّ، والقوة التى يدرك(*) بها الخوف والقوة التى يدرك بها الحزن، فهذه الأشياء كلها وجدانيات؛ لأن النفس تدركها بواسطة تكيف تلك القوى الباطنية بها،

(*) غير موجودة بالمطبوع، زيادة اقتضاها السياق.

(كاللذة) وهى إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير.....................

وتسمى تلك القوى وجدانًا، وتسمى الأمور المدركة بواسطة تكيف تلك القوى بها كالشبع وما معه -وجدانيات نسبة للوجدان من حيث إنه سبب لإدراك النفس لها فقول الشارح: (ويسمى) أى: المدرك بتلك القوى الباطنية وجدانيًّا.

(قوله: كاللذة) هذا وما بعده مثال لما تدركه النفس بسبب الوجدان (قوله: إدراك ونيل) أى: للمدرك بالفتح، والمراد بنيله: حصوله، والتكيف بصفته، وإنما جمع بين الأمرين ولم يقتصر على أحدهما؛ لأن اللذة لا تحصل بمجرد إدراك اللذيذ؛ بل لا بد من حصوله للمستلذ بالكسر، وهو القوة الذائقة أو قوة اللمس أو غيرهما، وأما ما يحصل عند تصور المرأة الحسناء أو الشيء الحلو، فذاك تخييل للذة؛ لا أنه عين اللذة، ولم يكتف بالنيل عن الإدراك؛ لأن مجرد النيل – من غير إحساس وشعور بالمدرك- لا يكون التذاذًا، والواو فى (قوله: ونيل) بمعنى: "مع" أى: إدراك للنفس مصاحب لنيل، أى: لحصول وتكيف (لما هو إلخ) أى: لأمر لائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوة الذائقة بالحلاوة (قوله: عند المدرك) إنما قيد بذلك؛ لأن المعتبر كماليته وخيريته بالقياس إلى المدرك لا بالنسبة لنفس الأمر؛ لأنه قد يعتقد الكمالية والخيرية فى شيء فيلتذ به، وإن لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به كإدراك الدواء النافع مهلكًا، فهذا ألم لا لذة، و(قوله: إدراك) جنس يشمل سائر الإدراكات الحسية والعقلية، وقوله: مصاحب لنيل فصل يميز اللذة عن الإدراك الذى لا يجامع نيل المدرك أعنى: مجرد تصور المدرك فإنه لا يكون من باب اللذة لما علمت أن تصور المدرك لا يكون لذة إلا إذا كان معه نيل للمدرك أى: اتصال به وتكيف بصفته تكيفًا حسيًّا كنيل القوة الذائقة، فإذا وضع الشيء الحلو على اللسان تكيفت القوة الذائقة بصفة وهى الحلاوة، ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الإدراك يقال له: لذة حسيَّة، وتلك اللذة التى هى الإدراك المذكور تحصل فى النفس بسبب القوى الباطنية المسماة بالوجدان أو كان التكيف عقليًّا كنيل النفس لشرف العلم، فالقوة العاقلة تدرك شرف العلم وتتكيف به وتدرك ذلك التكيف وإدراكها لذلك التكيف يقال له: لذة عقلية، ولا يتوقف إدراكها لذلك التكيف على وجدان، بل

من حيث هو كذلك (**والألم**) وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة، وليس أيضا من العقليات الصرفة؛ لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس، بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة.........................

تدركه بنفسها، و(قوله: عند المدرك) متعلق بكمال وخير أى: لما تكون كماليته وخيريته عند المدرك وهو النفس (قوله: من حيث هو كذلك) أى: كمال وخير، وإنما قال ذلك؛ لأن الشيء قد يكون كمالاً وخيرًا من وجه دون وجه، فالالتذاذ به إنما يكون من ذلك الوجه.

(قوله: وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر) لا يخفى عليك مفاد قيود الألم من مفاد قيود اللذة، ثم إن كلا من تعريف اللذة والألم المذكورين يشمل عقليَّ كلٍّ منهما وحسيَّه، فعقليُّهما ما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل، والمدرك بالفتح من المعانى الكلية وذلك كاللذة التى هى إدراك الإنسان شرف العلم، والألم الذى هو إدراك الإنسان نقصان الجهل وقبحه، فشرف العلم كمال عند القوة العاقلة، ولا شك أنها تدركه وتستلذ به، ونقصان الجهل آفة عند القوة العاقلة، ولا شك أنها تدركه وتتألم به، وحسيُّهما كإدراك النفس نيل القوة الذائقة لمذوقها الحلو أو المر أى: تكيفها به ونيل القوة الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث، ونيل القوة اللامسة لملموسها اللين أو الخشن، ونيل القوة السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر، ونيل القوة الشامَّة لمشمومها(*) الطيب أو المنفر، فهذه اللذات والآلام كلها مستندة للحس من حيث إنه سبب فيها، فالذوق مثلاً إنما يدرك حلاوة الحلو وليست الحلاوة هى نفس اللذة بل هى إدراك النفس لتكيف الذوق بمذوقه الحلو (قوله: ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين) أى: اللذة والألم، و(قوله: ليس بشيء من الحواس الظاهرة) أى: لأن هذين المعنيين إدراكان، والإدراك معنى من المعانى، والحواس الظاهرة لا تدرك المعانى (قوله: وليسا) أى: هذان المعنيان من العقليات الصرفة، أى: حتى أنهما يدركان بالعقل، و(قوله: الصرفة) أى: التى لا يتعلق بها إحساس أصلاً كالعلم والحياة (قوله: لكونهما من الجزئيات إلخ) أى: والعقليات الصرفة التى تدرك

(*) وقعت فى المطبوع: لشمومها وما أثبت الأولى مناسبة لسياق العبارة وهو ما أثبته صاحب مواهب الفتاح.

كالشبع، والجوع، والفرح، والغمّ، والغضب، والخوف، وما شاكل ذلك. والمراد هاهنا: اللذة والألم الحسيان، وإلا فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفة.

[وجه التشبيه]:

(ووجهه) أى: وجه التشبيه **(ما يشتركان فيه)** أى: المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه، وذلك أن زيدًا والأسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها: كالحيوانية، والجسمية، والوجود،..........................

بالعقل إنما هى المعانى الكلية، و(قوله: المستندة) للحواس يعنى الباطنية كما تقدم بيانه (قوله: كالشبع إلخ) أى: كما أن الشبع وما بعده من الوجدانيات مدركة بسبب القوى الباطنية (قوله: الحسيان) أى: لأنهما اللذان تدركهما النفس بالوجدان، ومحصل الفرق بين اللذة والألم الحسيين والعقليين أن الحسيين ما يكون للمدرك فيهما -بالكسر- النفسَ بواسطة الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس، وأما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاسة أصلاً لكون المدرك فيهما العقل، والمدرك من العقليات، أعنى: المعانى الكلية (قوله: وإلا فاللذة إلخ) أى: وإلا نقل المراد هنا باللذة والألم الحسيان، بل قلنا المراد هنا اللذة والألم مطلقًا حسيين أو عقليين فلا يصح؛ لأن اللذة والألم العقليين كإدراك القوة العاقلة شرف العلم ونقصان الجهل من (العقليات الصرفة) أى: وليسا من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة؛ لأن الحواس الباطنة إنما تدرك الجزئيات، والعقليات الصرفة التى ليست بواسطة شيء ليست جزئيات (قوله: ووجهه) اعلم أن وجه الشبه لا بد وأن يكون فيه نوع خصوصية حتى يفيد التشبيه؛ ولذا لا يكون من الذاتيات ولا من الأعراض العامّة؛ لأن الكلام المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ما لم يتعلق بها غرض، بأن يقصد المتكلم أن هذا الأمر مما ينبغى أن يشبه به فيكون فيه حينئذ مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام بذلك مفيدًا، وظاهر المصنف الإطلاق؛ ولذا قيد الشارح كلامه بقوله: أى: المعنى الذى قصد إلخ (قوله: أى المعنى) أراد بالمعنى: ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزءًا من ماهيتهما أو خارجا (قوله: الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى: لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد، كما هو ظاهر المصنف (قوله: وذلك)

وغير ذلك، مع أن شيئًا منها ليس وجه الشبه. وذلك الاشتراك يكون (**تحقيقيًا، أو تخييليًا، والمراد بالتخييلى**) أن لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين، أو فى كليهما إلا على سبيل التخييل، والتأويل (**نحو ما فى قوله: وكأن النجوم بين دجاه**)[1] جمع: دجية؛ وهى الظلمة، والضمير لليل، وروى: دجاها، والضمير للنجوم (**سنن**

أى: وبيان ذلك التقييد بقولنا الذى قصد إلخ (قوله: وغير ذلك) أى: كالحدوث (قوله: مع أن شيئًا منها ليس وجه الشبه) أى: إذا كان القصد تشبيه زيد بالأسد فى الشجاعة، أما إن قصد اشتراك الطرفين فى واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشبه، هذا هو المراد، وليس المراد أنه لا يصلح أن يكون واحد منها وجه شبه أصلاً قصد جعله وجه شبه أو قصد جعل غيره.

(قوله: يكون تحقيقيًا أو تخييليًا) أشار الشارح إلى أن تحقيقيًا أو تخييليًا منصوبان على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعد "أن، ولو"، ويصح أن يكونا مصدرين مؤكدين أى: اشتراك تحقيق أو تخييل، أو حالين، أى: حالة كون الاشتراك تحقيقًا إلخ أى: محققًا أو مخيَّلاً لكن هذا ضعيف، لأن مجيء الحال مصدرًا مقصور على السماع، فلا يقاس عليه على الصحيح (قوله: إلا على سبيل التخييل) أى: فرض المخيلة وجعلها ما ليس بمحقّق محقّقًا، وذلك بأن يثبته الوهم ويقرره بتأويل غير المحقّق محققًا (قوله: والتأويل) مرادف لما قبله (قوله: نحو ما فى قوله) أى: مثل وجه الشبه الكائن فى قول القاضى التنوخى بتخفيف النون المضمومة وقبل البيت:

رب ليل قطعته بصدود ... وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العين ... وتأبى حديثه الأسماع

(قوله: جمع دجية وهى الظلمة) أى: وزنًا ومعنًى، وجمعها مضافة لليل باعتبار قطعها الموجودة فى النواحى المتقاربة والمتباعدة، وإلا فهى واحدة لعدم تمايز أفرادها (قوله: والضمير لليل) أى: فى قوله رب ليل (قوله: والضمير للنجوم) أى والمعنى وكأن النجوم بين ظلمها والإضافة لأدنى ملابسة؛ لأن النجوم واقعة فى الظلم ويصح أن يكون الضمير على هذه الرواية لليالى المدلول عليها بقوله: رب ليل فإن رب فيه دالة على التكثير والتعدد وبقرينة

---

(١) البيت للقاضى التنوخى، والمصباح ص١١٠، ونهاية الإيجاز ص١٩٠.

لاح بينهن ابتداع؛ فإن وجه الشبه فيه) أى: فى هذا التشبيه **(هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شىء مظلم أسود فهى)** أى: تلك الهيئة **(غير موجودة فى المشبه به)** أعنى: السنن بين الابتداع **(إلا على طريق التخييل؛ وذلك)** أى: وجودها فى المشبه به على طريق التخييل **(أنه)** الضمير للشأن **(لما كانت البدعة، وكل ما هو جهل..............................)**

الحال؛ لأن العاشق لا يشتكى ألم ليلة واحدة (قوله لاح) أى: ظهر بينهن ابتداع أى: بدعة وهى الأمر الذى ادعى أنه مأمور به شرعا وهو ليس كذلك، كما أن المراد بالسنة ما تقرر كونه مأمورًا به شرعًا مما يدل عليه قول الشارع، أو فعله أو ما يجرى مجرى ذلك من تقريره - صلى الله عليه وسلم- فالمشبه النجوم بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل والمشبه به السنن المفيدة بكونها لاحت بين الابتداع فهو تشبيه مفرد بمفرد، ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول، وحينئذ فيقدر أن السنن محسوسة ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة، أو يجعل من عكس التشبيه والأصل، وكأن السنن بين الابتداع نجو بين دجاه. (قوله: أى فى هذا التشبيه) أى: الواقع فى البيت (قوله: مشرقة) أى: مضيئة (قوله فى جوانب شىء) أى: جهات شىء مظلم والمناسب لقوله بين دجاه أن يقول بين الظلمة - كذا فى الحفيد، وفى الأطول: فى جوانب شىء مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضىء بذاته - اهـ، وكذا يقال فى أسود (قوله: غير موجودة) أى: لأن السنن ليست أجراما حتى تكون مشرقة وكذلك البدعة ليست أجراما حتى تكون مظلمة (قوله: أعنى السنن بين الابتداع) أتى بالعناية إشارة إلى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله: إلا على طريق التخييل) الإضافة للبيان أى: تخيل الوهم كون الشىء حاصلاً وهو ليس كذلك فى نفس الأمر؛ لأن البياض والإشراق كالظلمة من أوصاف الأجسام ولا توصف السنة والبدعة بها؛ لأنهما من المعانى (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: وجود الهيئة الواقعة وجه شبه فى المشبه به على طريق التخييل (قوله: وكل ما هو جهل) أى: وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف عليها؛ لأن البدعة

يجعل صاحبها كمن يمشي فى الظلمة فلا يهتدى للطريق، ولا يأمن من أن ينال مكروها —شبهت البدعة بها) أى: بالظلمة **(ولزم بطريق العكس)** إذا أريد التشبيه **(أن تشبه السنة، وكل ما هو علم بالنور)** لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل؛ كما أن النور يقابل الظلمة **(وشاع ذلك)** أى: كون السنة والعلم كالنور، والبدعة والجهل كالظلمة **(حتى تخيل أن الثانى)** أى: السنة وكل ما هو علم **(مما له بياض وإشراق؛**.............................

ناشئة عن الجهل، لا أنها جهل بنفسها، وبهذا ظهر أن العطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله: يجعل صاحبها) أى: المتصف بها (قوله: ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى: من الوقوع فى مهلكة (قوله: شبهت البدعة) جواب لما. واقتصر المصنف على البدعة مع أن المناسب لما تقدم أن يقول شبهت البدعة وكل ما هو جهل؛ لأن البدعة هى المقصودة بالذات؛ لأن الكلام فيها (قوله: ولزم) أى: من ذلك أعنى تشبيه البدعة بالظلمة (قوله: بطريق العكس) أى: المقابلة والإضافة للبيان أى: بالطريق التى هى مراعاة المقابلة والمخالفة الضدية؛ لأن ما يترتب على الشيء من جهة أنه ضد لا يترتب على مقابله وإلا لانتفت الضدية (قوله: أن تشبه السنة) أى: المقابلة للبدعة، (وقوله وكل ما هو علم) أى: المقابل لكل ما هو جهل، (وقوله بالنور) أى: لأنها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويأمن من المكروه، ولم يقل المصنف ذلك اكتفاء بالمقابلة — قاله يس (قوله: وشاع ذلك) أى: التشبيه المذكور على ألسنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيل.. إلخ، (وقوله أى: كون السنة.. إلخ) بيان للتشبيه المذكور المشار إليه، وكان المناسب أن يقول أى: كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور إلا أن يقال: ارتكب ما صنعه اهتماما بشرف العلم والسنة بالنسبة للبدعة والنور بالنسبة للظلمة (قوله: حتى تخيل أن الثانى) أى: فى كلام المصنف وقدمه على تخيل الأول إشارة إلى أنه المقصود بالذات هاهنا (قوله: مما له بياض وإشراق) أى: من الأجرام التى لها بياض وإشراق فهو من أفراد المشبه به ادعاء، لكن يبالغ فى ذلك الفرد الذى تخيل أنه مما له بياض حتى يجعل أشد فى البياض من غيره ليصح جعله مشبها به؛

نحو: أتيتكم بالحنيفية البيضاء، والأول على خلاف ذلك) أى: وتخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام (**كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبين فلان. فصار**) بسبب تخيل أن الثانى مما له بياض وإشراق، والأول مما له سواد وإظلام (**تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها**) أى: النجوم (**ببياض الشيب فى سواد الشباب**) أى: أبيضه فى أسوده (**أو بالأنوار**)

لأن المشبه به لا بد أن يكون أقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله: نحو أتيتكم.. إلخ)[1] هذا تنظير فيما يخيل أن الشيء له بياض، فالشريعة الحنيفية هى دين الإسلام وهو الأحكام الشرعية وقد وصفها - عليه الصلاة والسلام- بالبياض لتخيل أنها من الأجرام التى لها بياض، والحنيفية صفة لمحذوف أى: بالملة أو الشريعة الحنيفية نسبة للحنيف: وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعنى به إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-.

(قوله: والأول) أى: وحتى يخيل أن الأول فى كلام المصنف وهو البدعة، (وقوله: خلاف ذلك) أى: الثانى (قوله: وإظلام) كان المتبادر أن يقول: وظلمة فكأنه راعى قول المصنف: وإشراق (قوله: كقولك.. إلخ) هذا تنظير فيما يخيل أن الشيء مما له سواد (قوله: من جبين فلان) الجبين: ما بين العين والأذن إلى جهة الرأس، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة، ووصف الجبين بشهود سواد الكفر منه مع أن المراد شهوده من الرجل؛ لأن الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده، والشاهد فى (قوله: شاهدت سواد الكفر) فإن الكفر جحد ما علم مجيء النبى -صلى الله عليه وسلم- به ضرورة وقد وصف ذلك بالإنكار بالسواد لتخيله أنه من الأجرام التى لها سواد.

(قوله: كتشبيهها.. إلخ) أى: صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب.. إلخ (قوله: أى النجوم) أى: بين الدجى (قوله: ببياض الشيب) أى: بالشعر الأبيض الكائن فى وقت الشيب، (وقوله: فى سواد الشباب) أى: الكائن بين الشعر الأسود الكائن فى وقت

---

(١) أخرجه أحمد فى المسند بلفظ : "... ولكنى بعثت بالحنيفية السمحة." (٥/٢٦٦، ٦/١١٦ ، ٢٣٣).

أى: الأزهار(**مؤتلقة**) –بالقاف– أى: لامعة (**بين النبات الشديد الخضرة**) حتى يضرب إلى السواد؛ فبهذا التأويل–أعنى: تخييل ما ليس بمتلون متلونا–ظهر اشتراك النجوم بين الدجى، والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذى سواد، ولا يخفى أن قوله: **لاح بينهن ابتداع** من باب القلب؛ أى: سنن لاحت بين الابتداع..

الشباب الباقى على سواد ضرورة أن النجوم فى الدجى لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالشعر الأبيض الكائن فى الأسود، فيقال النجوم فى الدجى كالشعر الأبيض فى الشعر الأسود حال ابتداء الشيب، ولذلك قال الشارح أى: أبيضه فى أسوده (قوله: أى الأزهار) أشار به إلى أن الأنوار جمع نَور– بفتح النون (قوله: لامعة) لم يقل بيضاء؛ لأنه لا يلزم من لمعانها كونها بيضاء فقد يحصل اللمعان فى الأخضر مثلا (قوله: بين النبات) أعنى أصول الأزهار، وقد اشترك تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب وتشبيهها بالأنوار.. إلخ فى كون وجه الشبه محققا فى الطرفين، لكن وجه الشبه فى التشبيه.. إلخ: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض فى شيء أسود، والوجه فى الثانى: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه؛ لأن الأنوار لا تتقيد بوصف البياض (قوله: حتى يضرب) أى: يميل إلى السواد فيتراءى أنه أسود (قوله: فبهذا التأويل.. إلخ) هذا نتيجة ما تقدم، (وقوله: بين الدجى) حال من النجوم، وكذا (قوله: بين الابتداع) حال من السنن (قوله: ولا يخفى.. إلخ) أى: لعلم ذلك من قول المصنف فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها.. إلخ، وإنما كان من باب القلب؛ لأنه جعل فى جانب المشبه "النجوم" التى هى نظير "السنن" فى جانب المشبه به "بين الدجى" فلتجعل "السنن" فى جانب المشبه به "بين الابتداع" ليتوافق الجانبان، والنكتة فى ذلك القلب الإشارة إلى كثرة السنن، وأن البدع فى زمانه قليلة بالنسبة إليها، حتى كأن البدعة هى التى تلمع وتظهر من بينها، ولأجل هذه النكتة أفرد البدعة وإن كان مقتضى مقابلتهاللدجى أن يجمعها (قوله: ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداع.. إلخ) الأولى أن يقول: ولا يخفى أن قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب بزيادة سنن كما هو

(**فعلم**) من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه التشبيه (**فساد جعله**) أى: وجه الشبه **فى قول القائل: النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحًا، والكثير مفسدًا**) لأن المشبه - أعنى: النحو- لا يشترك فى هذا المعنى (**لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة**) إذ لا يخفى أن المراد به هنا رعاية قواعده، واستعمال أحكامه؛ مثل رفع الفاعل، ونصب المفعول وهذه إن وجدت فى الكلام بكمالها صار صالحًا لفهم المراد، وإن لم توجد بقى فاسدًا، ولم ينتفع به (**بخلاف الملح**) فإنه يحتمل القلة والكثرة؛......................................

ظاهر. (قوله: فعلم.. إلخ) هذا تفريع على قوله سابقا، ووجهه: ما يشتركان فيه تحقيقا أو تخييلا، أى: فلا بد من وجوده فى الطرفين تحقيقا أو تخييلا، فإذا لم يوجد فى الطرفين تحقيقا ولا تخييلا كان جعله وجه شبه فاسدا، فعلم بذلك فساد.. إلخ (قوله: وكون القليل مصلحا) أى: لما وجد فيه، وهو الكلام فى الأول والطعام فى الثانى.

(قوله: والكثير مفسدا) أى: لما وجد فيه وهو الكلام فى الأول والطعام فى الثانى (قوله: لا يشترك فى هذا المعنى) أى: لا يشترك مع الملح فى هذا المعنى بل هذا المعنى أعنى الكونية المذكورة خاصة بالملح ولا وجود لها فى النحو -هذا كلامه وفيه: أن قلة الملح ليست مصلحة للطعام دائما، بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق صحة وجود الوجه المذكور حتى فى الطرف الآخر - اللهم إلا أن يراد بالقليل القدر المحتاج إليه، وبالكثير ما زاد على ذلك (قوله: لا يحتمل القلة والكثرة) أى: لا يحتمل شيئا منهما أى: بالنسبة إلى كلام واحد بخلاف الملح فإنه يتحتملهما بالنسبة إلى طعام واحد (قوله: أن المراد به) أى: بالنحو، (وقوله: رعاية قواعده) أى: قواعده المرعية (قوله: واستعمال أحكامه) أى: وأحكامه المستعملة وهو عطف تفسير أى: أن المراد بالنحو ما ذكر لا الجزئيات المسماة بكونها نحو المحتملة للقلة والكثرة؛ لأنه لا غرض لنا فى كثرة جزئياته، وإنما الغرض منه ما يراعى فى الكلام وهو الذى اعتبر فى التشبيه، وهذا لا يحتمل القلة والكثرة (قوله: وهذه) أى: المذكورات من رفع الفاعل ونصب المفعول (قوله: وإن لم توجد) أى: كلا أو بعضا (قوله: ولم ينتفع به) أى: فى فهم المراد منه، فإن قلت: قد

بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه، أو أقل، أو أكثر، بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالهما، والفساد بإهمالهما.

الوجه الداخل فى الطرفين والخارج عنهما:

(**وهو**) أى: وجه الشبه (**إما غير خارج عن حقيقتهما**) أى: حقيقة الطرفين...

يفهم المعنى من الكلام الملحون. قلت: المنفي الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من الملحون إن وجد فبواسطة القرائن -كذا قرر شيخنا العدوى، وفى عبد الحكيم: أن المراد لم ينتفع به على وجه الكمال للتحير.

(قوله: بأن يجعل فى الطعام) أى: الواحد، (وقوله: القدر الصالح منه أو أقل) راجع لقوله: يحتمل القلة، (وقوله: أو أكثر) راجع لقوله: والكثرة. إن قلت: الأقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم عليه بكونه مصلحا مع وجود الفساد؟ قلت: الإصلاح بالنسبة إليه بمعنى تخفيف الفساد – كذا قرر شيخنا العدوى – رحمه الله.

(قوله: بل وجه الشبه.. إلخ) إضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحًا والكثير مفسدًا فى كل (قوله: بإعمالهما) أى: بإعمال النحو والملح على الوجه اللائق (والفساد بإهمالهما)، وحينئذ فمعنى قولهم: النحو فى الكلام كالملح فى الطعام بناء على هذا الوجه أن الكلام لا تحصل منافعه من الدلالة على المقاصد إلا بمراعاة القواعد النحوية، كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه -وهى التغذية- على وجه الكمال ما لم يصلح بالملح (قوله: وهو إما غير خارج.. إلخ) لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع فى تقسيمه كما قسم الطرفين - فيما مر- إلى أربعة أقسام فقسمه إلى ستة أقسام؛ وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما، وغير الخارج ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما أو جزءًا منها مشتركا بينها وبين ماهية أخرى أو جزءًا منهما مميزًا لها عن غيرها من الماهيات، والأول: النوع، والثانى: الجنس، والثالث: الفصل، والخارج عنهما إما أن يكون صفة حقيقية وإما إضافية، والحقيقية إما حسية أو عقلية، وقدم الكلام على غير الخارج؛ لأنه الأصل فى وجه الشبه،

بأن يكون تمام ماهيتهما، أو جزءًا منهما **(كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما، أو جنسهما)** أو فصلهما؛ كما يقال: هذا القميص مثل ذاك فى كونهما كتانا، أو ثوبا، أو من القطن **(أو خارج)** عن حقيقة الطرفين **(صفة)** أى معنى قائم بهما

ولم يقل: وهو إما داخل أو خارج ليشمل النوع؛ لأنه كما أنه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهية والشيء لا يدخل فى نفسه ولا يخرج منها (قوله: بأن يكون تمام ماهيتهما) أى: ماهيتهما التامة وهو النوع، (وقوله: أو جزءًا منهما) أى: وهو الجنس أو الفصل (قوله: كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) أو مانعة خلو فتجوز الجمع أى: أو فى جنسهما وفصلهما معا وأنت خبير بأننا إذا قلنا: زيد كالفرس فى الحيوانية، أو كعمرو فى الإنسانية أو فى الناطقية، فالإنسانية والحيوانية والناطقية ليست هى النوع والجنس والفصل، إذ النوع الإنسان لا الإنسانية أعنى: الكون إنسانا، والجنس هو الحيوان لا الحيوانية أعنى: الكون حيوانا، والفصل الناطق لا الناطقية أعنى: الكون ناطقا، وكذا يقال فى تشبيه ثوب بآخر وغير ذلك، وأجاب بعض الفضلاء بأن المراد بقوله فى نوعهما.. إلخ أى: فيما يؤخذ من نوعهما أو جنسهما أو فصلهما (قوله: كما يقال هذا القميص.. إلخ) اعلم أن الثوب اسم لكل ما يلبس، لكن إن كان يسلك فى العنق قيل له قميص، وإن كان يلف على الرأس قيل له عمامة، وإن كان يسلك فيها قيل له طاقية، وإن كان يستر به العورة قيل له سروال، وإن كان يوضع على الأكتاف قيل له رداء، فالثوب جنس تحته أنواع عمامة وقميص ورداء وسروال وطاقية، إذا علمت هذا فالأولى للشارح أن يقول كما يقال: هذا الثوب مثل هذا الثوب فى كونهما قميصا، أو هذا الملبوس مثل هذا الملبوس فى كونهما ثوبا أو هذا الثوب مثل هذا الثوب فى كونهما من كتان أو قطن، فالأول مثال للنوع والثانى للجنس والثالث والرابع مثال للفصل؛ وذلك لأن هذا الثوب مركب من الجنس وهو الثوبية ومن الفصل وهو القطن أو الكتان أو الحرير أو الصوف مثلا، وأما ما قاله الشارح ففيه ترك لمثال النوع — كذا قرر شيخنا العلامة العدوى، ولك أن تقول: إن القطن والكتان فى كلام الشارح مثال للفصل (وقوله أو ثوبا) مثال للجنس إن أريد مطلق ثوبية ويكون

ضرورة اشتراكهما فيه، وتلك الصفة **(إما حقيقية)** أى: هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها **(وهى إما حسية)** أى: مدركة بإحدى الحواس **(كالكيفيات الجسمية)** أى: المختصة بالجسم **(مما يدرك بالبصر)** وهى قوة مرتبة............

تاركا لمثال النوع، ويحتمل أنه مثال للنوع إن أريد به الثوبية المقيدة بالكتان أو القطن ويكون تاركا لمثال الجنس، واعلم أن التشبيه فى الجنس وما معه من النوع والفصل يفيد عند التعريض مثلا بمن استنكف عن لبس أحدهما وعند التقريع لمن ينزلهما منزلة المتباينين كالفرس والحمار، وإذا علمت هذا تعلم أن التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا ينافى ما تقرر من كون وجه الشبه لا بدَّ له من نوع خصوصية وإلا لم يفد؛ لما تقدم أن معنى الخصوصية كونه فى قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه به لإفادته ولو باعتبار ما يعرض فى الاستعمال من تعريض أو تقريع، وعلم مما ذكرناه من الأمثلة أنه ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقة، بل ما يقصد منها فى العرف (قوله: ضرورة اشتراكهما فيه) أى: لاشتراك الطرفين فيه بالضرورة، وهذا علّة لقوله قائم بهما (قوله: متقررة فيها) أى: ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها فى الذات بالقياس إلى غيرها، واحترز بذلك عن الإضافيات فإنها لا توصف بالتمكن ولا بالتقرر بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله: وهي إما حسية) دخل تحتها قسمان من المقولات العشرة وهى: الكيف والكم، وقوله فيما يأتى وإما إضافية دخل تحتها سبعة أقسام من المقولات وهى: الأين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال والإضافة، وبقى الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح أن يكون وجه شبه؛ لأنه لا بد أن يكون معنًى لا ذاتًا كما مر (قوله:بإحدى الحواس) أى:الخمس الظاهرة والحس هنا بالمعنى المشهور؛ لأن الحواس عشرة فلم تعتبر الباطنية هنا (قوله:كالكيفيات الجسمية) أى: والكم وما يأتى من جعله من الكيفيات ففيه تسامح كما قال الشارح (قوله: أى المختصة بالجسم) أى: من حيث قيامها به، وأراد بالجسم ما قابل المعنى فيشمل السطح لما يأتى من أن الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح – تأمل (قوله: مما يدرك بالبصر) أى: من الأمور التى تدرك بالبصر وبالسمع وبالذوق وباللمس وبالشم، وهذا بيان للكيفات الجسمية (قوله:مرتبة)

أى: مثبتة من ترتب إذا ثبت -كذا فى عبد الحكيم (قوله: فى العصبتين) أى: العرقين ومحلهما مقدم الدماغ وهو الجبهة (قوله: المجوفتين) أى: اللتين لهما جوف كالبوصة، وحاصله: أن الطرف الأول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبة مجوفة كالبوصة الصغيرة ومن جهته اليمنى عصبة كذلك، فتذهب العصبة اليسارية إلى العين اليمنى وتذهب العصبة اليمينية إلى العين اليسرى فتتلاقى العصبتان قبل الوصول إلى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب، ثم إن البصر -الذى هو القوة- مودع فى العصبتين بتمامهما ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين -أى: الحدقتين- ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مثبوت فى جميعها، وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين؛ لأن ذلك محمول على أن فى كل محل مثل ما فى الآخر، ويحتمل اختصاصه بمحل مخصوص من العصبة، ولكن جرت العادة الإلهية بأن العصبة إذا أصابتها آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها -قاله العلامة اليعقوبى، وذكر أن تفسير البصر بالقوة المذكورة قول الحكماء، وأما المتكلمون فيقولون: إنه معنًى قائم بالحدقة تدرك به الألوان والأكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق- اهـ.

وذكر بعضهم: أن معنى قول الشارح فى العصبتين المجوفتين أى: اللتين على صورة دالين ظهْر إحداهما ملاصق لظهْر الأخرى (فقوله: [بعد] تتلاقيان) أى: تتلاصقان بأظهرهما، (وقوله: فتفترقان إلى العينين) أى: بأطرافهما مع تلاصقهما بأظهرهما، والحاصل: أن العصبتين اللتين أودعت فيهما قوة البصر قيل إنهما كدالين ملصق ظهر إحداهما بظهر الأخرى، وقيل إنهما متقاطعتان تقاطعًا صليبيًّا، وقد علمت صحة حمل كلام الشارح على كلا القولين.

(قوله: من الألوان والأشكال) بيان لما يدرك بالبصر فيقال مثلا عند التشبيه فى اللون: خده كالورد فى الحمرة، وشعره كالغراب فى السواد، ويقال عند التشبيه فى الشكل: رأسه كالبطيخ الشامى فى الشكل: وإنما ذكر المصنف الألوان وما معها ولم يذكر الأضواء مع أنها من المبصرات بالذات أيضا فكأنه جعلها من الألوان كما زعمه بعضهم-

قاله عبد الحكيم (قوله: والشكل هيئة.. إلخ) اعلم أن الشكل هو الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار، والمقدار ما ينقسم إما فى جهة الطول ويسمى خطًا، أو فى جهتى الطول والعرض ويسمى سطحًا، أو فى جهة الطول والعرض والعمق ويسمى جسمًا ونهاية الخط النقطة؛ لأنه ما تركب من نقطتين، ونهاية السطح الخط سواء كان مستقيمًا أو مستديرًا؛ لأنه ما تركب من أربع نقط اثنتين بجانب اثنتين، ونهاية الجسم السطح كان مستقيمًا أو مستديرًا؛ لأنه ما تركب من سطحين فأكثر بعضهما فوق بعض، والسطح والجسم يعرض لهما الشكل دون الخط لما علمت أن نهايته النقطة ولا يتصور إحاطتها به، وحينئذ فقولنا فى تعريف الشكل هو الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار يراد بالمقدار خصوص السطح والجسم دون الخط، إذا علمت هذا فقول الشارح: والشكل هيئة إحاطة.. إلخ الإضافة على معنى "من" أى: الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر، (وقوله: بالجسم) أى: الطبيعي وكان عليه أن يقول بالجسم أو السطح لما علمت أن كلاً من الجسم والسطح يعرض له الشكل أو يبدل الجسم بالمقدار، ويراد بالمقدار: خصوص الجسم والسطح دون الخط لما علمت أن الشكل لا يعرض له؛ لأن نهايته التى هى النقطة لا يتأتى إحاطتها به (وقوله: كالدائرة) أى: كشكل الدائرة وهو راجع لقوله نهاية واحدة، وظاهره أنه مثال للنهاية الواحدة المحيطة بالجسم- وفيه نظر، إذ الدائرة سطح مستوٍ يحيط به خط مستدير فى داخله نقطة تسمى بالمركز جميع الخطوط الخارجة منها إليه متساوية، وحينئذ فنهاية الدائرة وهو الخط المستدير محيط بالسطح لا بالجسم، فلو قال كنهاية الكرة بدل قوله كنهاية الدائرة كان أولى؛ وذلك لأن الكرة جسم يحيط به سطح مستدير فى داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها إليه متساوية وذلك السطح محيطها وتلك النقطة مركزها فنهاية الكرة وهو السطح المستدير محيط بالجسم، وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن فى العبارة احتباكًا كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[1] أى: جعل

(١) يونس: ٦٧.

نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة، ونصف الدائرة، والمثلث، والمربع، وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار، وهو كم متصل قارّ الذات؛..................

لكم الليل مظلمًا لتسكنوا فيه والنهار مبصرًا لتبتغوا من فضله فيقدر هنا بالسطح بقرينة قوله: كالدائرة ويقدر كالكرة بقرينة قوله: بالجسم، والأصل هيئة إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو بالجسم كالدائرة والكرة- انتهى، ويمكن أن يقال: إن نهاية الدائرة وإن كانت محيطة بالسطح أولاً وبالذات محيطة بالجسم ثانيًا وبالعرض، فصح أن تكون الدائرة مثالاً فى كلام الشارح والاعتراض ولا شيء بل كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الإشارة إلى هذا التحقيق (قوله: نهاية واحدة.. إلخ) المراد بالنهاية الخط المحيط فى المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط فى المجسمات كالكرة ونصفها (قوله: ونصف الدائرة) أى: وكشكل نصف الدائرة وهو وما بعده راجع لقوله: أو أكثر؛ لأن نصف الدائرة سطح أحاط به نهايتان أى: خطان أحدهما مستدير والآخر مستقيم (وقوله: والمثلث) أى: وكشكل المثلث فالمثلث سطح أحاط به ثلاث نهايات أى: خطوط (وقوله: والمربع) أى: فهو سطح أحاط به أربع نهايات أى: خطوط (قوله: وغير ذلك) أى: كالمخمس والمسدس.. إلخ.

(قوله: وهو كم) أى: عرض يقبل التجزىء لذاته، فخرج بقولنا: يقبل التجزىء النقطة فإنها وإن كانت عرضا لا تقبل التجزىء فلا يقال لها كم، وخرج بقولنا لذاته الألوان كالبياض والحمرة فإنها لا تقبل التجزىء لذاتها بل تبعًا لمحلها فليست من قبيل الكم (قوله: متصل) أى: لأجزائه حد مشترك تتلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لأحد الأجزاء وبداية للآخر - مثلا الخط إذا قسم إلى ثلاثة أجزاء كان خطين نهاية أحدهما مبدأ للآخر والحد المشترك هى النقطة الوسطى؛ لأنها نهاية أحد الخطين وبداية للآخر، واحتراز بقوله متصل عن العدد فإنه وإن كان عرضًا إلا أنه غير متصل؛ لأنه إذا قسم نصفين لم يكن نهاية أحدهما مبدءًا للآخر، والمراد بالعدد الكم الذى هو عرض قائم بالمعدود، وليس المراد بالعدد المحترز عنه الشيء المعدود ولا لفظ العدد (قوله: قارّ الذات) أي: ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروشة ثابتة فى الخارج،

كالخط والسطح (والحركات) والحركة: هى الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج، وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات.................

واحترز بقوله قارّ الذات عن الزمان فإنه وإن كان كمًّا متصلاً؛ لأنه لا يمكن أن يكون له جزء هو الآن يكون نهاية للماضى وهو بعينه بداية للمستقبل، إلا أنه غير قار الذات؛ لأنه عرض سيال لا ثبوت لأجزائه، لأنه حركة الفلك (قوله: كالخط والسطح) أدخل بالكاف الجسم التعليمى، وأشار بهذا إلى أن المقدار ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأنه إن قبل القسمة فى الطول فقط فخط، وإن قبل القسمة فى الطول والعرض فقط فسطح، وإن قبلها فى الطول والعرض والعمق فجسم تعليمى، فقد علمت أن المقادير أعراض خارجة عن الجسم الطبيعى قائمة به – وهذا مذهب الحكماء، وأما عند المتكلمين: فالمقادير جواهر هى نفس الجسم أو أجزاؤه؛ لأن المؤلف من أجزاء لا تتجزأ إذا انقسم فى الجهات الثلاثة فالجسم وفى جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض وفى جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة– اهـ يس.

(قوله: الخروج من القوة إلى الفعل) كخروج الإنسان من شبابه إلى الهرم، فإنه انتقال من الهرم بالقوة إلى الهرم بالفعل، وكخروج الزرع الأخضر من الخضرة إلى اليبوسة، فإنه انتقال من اليبوسة بالقوة إلى اليبوسة بالفعل، فالزرع الأخضر يابس بالقوة، فإذا يبس بالفعل قيل لذلك الانتقال: حركة (وقوله: على سبيل التدريج) أى: وقتا فوقتًا، واحترز بذلك عن الخروج دفعة كانقلاب العناصر بعضها إلى بعض مثل انقلاب الماء هواء، وبالعكس فإنه دفعىّ فلا يقال لذلك الانتقال حركة، وإنما يسمى تكوينًا ويسمى أيضا كونًا وفسادًا، وما ذكره من التعريف فهو تعريف للحركة عند الحكماء، وعرفها المتكلمون: بأنها حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر –أعنى أنها عبارة عن مجموع الحصولين– وتعريف الحكماء أعم باعتبار الصدق، وأما باعتبار المفهوم فإنها عند الحكماء من قبيل الانفعال، وعند المتكلمين من قبيل النسب والإضافات؛ لأنها الأين المسبوق بأين، والمعنى الذى ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركة

تسامح (**وما يتصل بها**) أى: بالمذكورات؛ كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلَين باعتبار الشكل والحركة (**أو بالسمع**) عطف على قوله: [**بالبصر**]، والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات....

السهم والدولاب والرحى فإذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى قلت: كأن فلانًا فى ذهابه السهم السريع، وإن أردت التشبيه بالمعنى الذى قاله الحكماء قلت: كأن الإنسان فى حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر فى حركته من الخضرة إلى اليبوسة. (قوله: تسامح) أى: لأن المقدار من مقولة الكم أعنى: العرض الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الأعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة نعم المقادير عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف فى التمثيل، بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله:وما يتصل بها) أى: وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر (قوله: التى هى مجموع الشكل واللون) أى: هيئة حاصلة من مجموع ذلك، وحاصله: أنه إذا قارن الشكل اللون -أى: إذا اجتمعا- حصلت كيفية يقال لها الخلقة وباعتبارها يصح أن يقال للشىء: إنه حسن الصورة أو قبيح الصورة، واعلم أن كلاً من الشكل واللون قد يكون حسنًا وقد يكون قبيحًا، وحينئذ فتارة يكونان حسنين وتارة قبيحين، فالأول كالشخص الأبيض المستقيم الأعضاء، والثانى كما فى شخص أسود غير مستقيم الأعضاء، وتارة يكون الأول حسنًا، والثانى قبيحًا وبالعكس، فالحسْن أو القبح الحاصل لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع، قال فى شرح التجريد: واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم لِلَّون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب إلى جعلها نوعًا على حدة.

(قوله: الحاصلَين باعتبار الشكل) أى: شكل الفم بالنسبة للضحك وشكل العين بالنسبة للبكاء، (وقوله: والحركة) أى: حركة الفم فى الضحك والعين فى البكاء (قوله: رتبت) أى: رتبها الله بمعنى أنه خلقها وجعلها فى العصب المفروش كجلد الطبل على سطح باطن الصماخين أى: ثقبى الأذنين. (قوله: يدرك بها الأصوات) يخرج بهذا

(من الأصوات القوية والضعيفة، والتى بين بين) والصوت يحصل من التمـــوج المعلول للقرع الذى هو إمساس عنيف، والقلع الذى هو تفريق عنيف..........

القيد القوة المرتبة فى ذلك العصب التى لا يدرك بها الأصوات، بـــل الحـــرارة والـــبرودة والرطوبة واليبوسة فلا تسمى تلك القوة سمعا بل لمسا وهذا القيد معتبر فى جميع القـــوى وإن تركه الشارح فى بعضها، ثم إن التعريف لا يشمل القوة المودعة فى العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد، فيقتضى أن تلك القوة لا تسمى سمعًا وليس كذلك، إلا أن تجعل أل فى الصماخين للجنس (قوله: من الأصوات القوية والضعيفة) بيان لما يـدرك بالسمع والمراد بالأصوات القوية العالية التى تسمع من بُعد، والمراد بالضعيفة المنخفضـــة التى لا تسمع إلا من قُرب، (وقوله: والتى بين بين) أى: بين القوية والضـــعيفة وكمـــا يدرك بالسمع الأصوات القوية والضعيفة يدرك به أيضا الأصوات الحادة والثقيلة والـــتى بين الحادة والثقيلة، والفرق بين الصوت القوى والثقيـــل أن مرجـــع الأول إلى العلـــو والارتفاع بحيث يسمع من بعد، ومرجع الثانى إلى التمهل وعدم النفوذ فى السمع سريعا كما فى صوت الحمار وما ماثله من الأصوات الغليظة، والحدة فيه راجعة إلى النفـــوذ فى السمع بسرعة كصوت المزامير والأوتار والجرس ونحو ذلك من الأصوات الرقيقة – قاله اليعقوبى (قوله: والصوت يحصل.. إلخ) أى: والصوت كيفية تحصل من التموج أى: من تموج الهواء وتحركه بسبب انضغاثه وانحباسه، فإذا ضرب شخص بكفه على كفه الآخـــر تحرك الهواء بسبب انضغاثه فيحصل الصوت الذى هو كيفية قائمة بالهواء ويوصلها الهواء المتكيف بها للسمع إما بخرقه ما جاوره من الأهوية أو بخلق مثلها فيما جـــاوره (قولـــه: المعلول) أى: الناشئ وهو بالجر صفة للتموج (وقوله: للقرع) أى: لخبط جســـم علـــى آخر (وقوله: الذى هو) أى: القرع (قوله: إمساس عنيف) أى: إمساس جســـم لآخـــر إمساسًا عنيفًا أى: شديدا، وإنما شرط فى القرع كونـــه عنيفـــا أى: شـــديدًا؛ لأنـــك لو وضعت حَجرًا على آخر بمهل لم يحصل تموج ولا صوت (قولـــه: والقلـــع) عطـــف على القرع (قوله: الذى هـــو تفريـــق) أى: بـــين متصـــلين (وقولـــه: عنيـــف) أى: شديد. والتفريـــق المذكور على وجهين تفريق بين متصلين بالأصالة كتقطيع الخيط وتفريق

بشرط مقاومة المقروع للقارع، والمقلوع للقالع، ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها **(أو بالذوق)**..............................

قطعة خشب عن أخرى وتفريق متصلين اتصالا عارضا: كجذب رجل غائص فى الطين، وجذب مسمار مغروز فى خشبة، وجذب خشبة مغروزة فى الأرض، فإذا وقع التفريق فى الوجهين بعنف تموج الهواء وحصل الصوت، وإنما اشترط فيه العنف أى: كونه بشدة؛ لأنه لو وقع بتمهل بأن قطع الخيط شيئًا فشيئًا أو جذب الرجل بتدريج لم يحصل تموج ولا صوت. (قوله: بشرط مقاومة المقروع للقارع) أى: مساواته له أى: فى القوة والصلابة، وإنما شرط فى القرع أيضا المقاومة فى القوة والصلابة بين المقروع والقارع أى: الملاقى بالفتح والملاقى بالكسر؛ لأنه لو كان أحدهما ضعيفا غير صلب كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت – كذا قرر شيخنا العدوى، وقرر بعض الأشياخ: أن المراد بالمقاومة المدافعة كحجر على حجر بخلاف نحو: القطن على الحجر، لكن المقاومة بهذا المعنى لا تظهر فى المقلوع والقالع فلعل المعنى الأول أحسن (قوله: والمقلوع للقالع) أى: وبشرط مقاومة المقلوع منه للقالع أى: للمقلوع أى: مساواته له فى الصلابة، واحترز بذلك عن نزع ريشة من طائر فإنه لم يحصل تموج ولا صوت لعدم المقاومة بين المقلوع منه والمقلوع فى الصلابة (قوله: ويختلف الصوت قوةً وضعفًا بحسب قوة المقاومة وضعفها) فإذا وضع حجر كبير على مثله بعنف كان الصوت قويًّا، وإن وضع حجر صغير على مثله بعنف كان الصوت ضعيفًا وإن وضع حجر متوسط على مثله بعنف كان الصوت متوسطًا بين القوة والضعف، وكذلك قلع رجل الصغير الغائص فى الطين ليس كقلع رجل الكبير، بل الصوت الحاصل من قلع رجل الكبير أقوى وإن اتحد القلع عنفا، ويختلف الصوت حدةً وثقلاً باعتبار صلابة المقروع ملامسته كالأوتار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه وعدم ضيقه فإذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلاً، وإن كان أملس كان حادًّا، وإن كان منفذ الصوت قصيرًا أو ضيقًا كان حادًّا، وإن كان مستطيلاً أو واسعًا كان ثقيلاً.

وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان **(من الطعوم)** كالحراقة والمرارة، والملوحة، والحموضة، وغير ذلك **(أو بالشم)** وهى قوة..............

(قوله: وهو قوة منبثة) أى: سارية وعبر هنا بقوله منبثة دون قوله: رتبت أو مرتبة إشارة إلى أنه ليس له محل مخصوص منه، بل هو منبث فى العصب وسار فيه بخلاف غيره – كذا كتب شيخنا الحفنى، وهو مخالف لما تقدم عن اليعقوبى فى البصر- تأمل.

(قوله: فى العصب المفروش.. إلخ) لم يقل فى جرم اللسان؛ لأن الواقع فى التشريح أن محل تلك القوة العصب الذى على جرم اللسان، و لم يقل هنا كسابقه: على سطح جرم اللسان تفننًا، واعترض على هذا التعريف بأنه يدخل فيه القوة المودعة فى العصب المذكورة الغير المدركة للطعوم كاللامسة، وأجيب بأن هنا قيدًا حذفه لظهوره وشهرته وهو تدرك بها النفس طعم المطعومات (قوله: من الطعوم) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم: هى الكيفيات القائمة بالمطعومات، فإذا أريد التشبيه باعتبارها قيل هذا كالعسل فى الحلاوة وهذا كالصبر فى المرارة (قوله: كالحراقة) وهى طعم منافر للقوة الذائقة فيه لذع ما كطعم الفلفل والقرنفل والزنجبيل دون المرارة فى المنافرة (قوله: والمرارة) هى طعم منافر للذوق شدة المنافرة كطعم الصبر (قوله: والملوحة) هى طعم منافر للذوق بين المرارة والحراقة، ولذلك تارة تكون مائلة للحراقة وتارة تكون مائلة للمرارة (قوله: والحموضة) هى طعم منافر للذوق أيضا يميل إلى الملوحة والحلاوة (قوله: وغير ذلك) أى: كالدسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والتفاهة فهذه مع ما فى الشرح تسعة. قال فى المطول: وهذه التسعة أصول الطعوم، فالحلاوة طعم ملائم للقوة الذائقة أشد ملاءمة وأشهاه لديها، والدسومة طعم فيه حلاوة لطيفة مع دهنية فهو ملائم للذوق دون الحلاوة فى الملاءمة: كطعم اللحم والشحم واللبن الحليب والأدهان، والعفوصة طعم منافر للذوق قريب من المرارة كطعم العفص المعلوم، والقبض طعم منافر أيضا فوق الحموضة وتحت العفوصة، ولذا قيل فى الفرق بينهما: إن العفوصة تقبض ظاهر اللسان وباطنه والقبض يقبض ظاهره فقط، والتفاهة لها معنيان: كون الشىء لا طعم

رتبت فى زائدتى مقدم الدماغ المشبهتين بحلمتى الثدى **(من الروائح، أو باللمس)** وهى قوة..

له كما إذا وضعت أصبعك فى فمك، وكون الشىء لا يحس بطعمه لشدة كثافة أجزائه فلا يتحلل منها ما يخالطه الرطوبة اللعابية، فإذا احتيل فى تحليله أحس منه بطعم وذلك كما فى الحديد، فإنه إذا وضع على اللسان لم يجد له الإنسان طعما فلو تحلل منه نحو القراضة وجد له طعما آخر، والمعدود من الطعوم التفاهة بالمعنى الثانى لا الأول، وإنما كانت هذه التسعة أصول الطعوم؛ لأن ما سواها من الطعوم وهى أنواع لا تتناهى مركبة منها كالمزازة المركبة من الحلاوة والحموضة، وكلما خلط مطعوم بمطعوم حدث طعم آخر، واستدل الحكماء على كون أصول الطعوم هذه التسعة لا غيرها بأن الطعم لا بدَّ له من فاعل وهو الحرارة أو البرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما، ولا بدَّ له من قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما، وإذا ضربت أقسام الفاعل فى أقسام القابل حصلت أقسام تسعة، فالحرارة إذا فعلت فى اللطيف حدثت الحراقة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل بينهما حدثت الملوحة، والبرودة إذا فعلت فى اللطيف حدثت الحموضة، وفى الكثيف حدثت العفوصة، وفى المعتدل حدث القبض، والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة إذا فعلت فى اللطيف حدثت الدسومة، وفى الكثيف حدثت الحلاوة، وفى المعتدل بينهما حدثت التفاهة - هذا ما ذكروا، والحق أنها مجرد دعاوى لا دليل عليها كيف والأفيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار؟! (قوله: رتبت) أى: رتبها الله بمعنى أنه خلقها وجعلها فى زائدتى مقدم الدماغ وهما حلمتان زائدتان هناك شبيهتان بحلمتى الثديين فهما بالنسبة لمجموع الدماغ مع خريطته: كالحلمتين بالنسبة إلى الثديين كل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتى الأنف، وعلى هذا فلا إدراك فى الأنف، وإنما هو واسطة؛ لأن القوة الشمِّيَّة قائمة بتينك الزائدتين بدليل أنه إذا سد الأنف من داخل انقطع إدراك المشموم ولو سلم نفس الأنف من الآفات (قوله: من الروائح) بيان لما يدرك بالشم ولا حصر لأنواع الروائح ولا أسمائها إلا من جهة الملاءمة للقوة الشامَّة وعدم الملاءمة لها فما كان ملائما يقال له رائحة

سارية فى البدن يدرك بها الملموسات **(من الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة)** هذه الأربعة هى أوائل الملموسات، والأوليان منها فعليتان،..........

طيبة وما كان غير ملائم يقال له رائحة منتنة، أو من جهة الإضافة لمحلها كرائحة مسك أو زبل أو لمقارنها كرائحة حلاوة أو مرارة فإن الرائحة مقارنة للحلاوة لا قائمة بها وإلا لزم قيام المعنى بالمعنى (قوله: سارية) لم يقل منبثّة كما عبر به فى الذوق تفننا (وقوله: فى البدن) أى: فى ظاهر البدن كله وهو الجلد كما هو مصرح به فى كتب الحكمة، وبهذا اندفع ما يقال: إن هذه القوة لم تخلق فى الكبد والرئة والطحال والكلية، فكيف يقول الشارح سارية فى البدن مع أن هذه من جملته؟

(قوله: أوائل الملموسات) أى: لأنها تدرك بمجرد اللمس أى: بأوله من غير احتياج لشىء آخر وما عداها من اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل يدرك باللمس بتوسط هذه الأربعة فهى ثوانٍ فى الإدراك بالنسبة لهذه الأربعة، وقيل إنما سميت أوائل لحصولها فى الأجسام العنصرية البسيطة التى هى أوائل المركبات، والمراد بالأجسام البسيطة العنصرية: الماء والنار والهواء والتراب، والماء فيه برودة ورطوبة، وفى النار حرارة ويبوسة، وفى التراب برودة ويبوسة، وفى الهواء حرارة ورطوبة. وبتلك الكيفيات الأربع تؤثر الأجسام العنصرية بعضها فى بعض ويتأثر بعضها من بعض فيتولد منها المركبات كالمعادن والنباتات والحيوانات (قوله: فعليتان) أى: مؤثرتان فى موصوفهما؛ لأنهما يقتضيان الجمع والتفريق وكلاهما فعل، فالحرارة كيفية تقتضى تفريق المختلفات باللطافة والكثافة وجمع المتشاكلات، أما تفريقها للمختلفات فلأن فيها قوة مصعدة، فإذا أثرت فى جسم مركب من أجزاء مختلفة باللطافة والكثافة و لم يمكن الالتئام بين بسائطها انفعل اللطيف منها فيتبادر للصعود الألطف، فالألطف دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات مثلا النار إذا أوقدت على معدن انعزل خبثه من صافيه، وإذا تعلقت بعود سالت الرطوبة المتحدة بالبرودة وخرج منه دخان وهو هواء مشوب بنار ويرتفع للطافته وتبقى الأجزاء الكثيفة، فقد فرقت بين الأجزاء اللطيفة والكثيفة، وأما إنها تجمع المتشاكلات

والأخريان انفعاليتان (**والخشونة**) وهى كيفية حاصلة عن كون بعض الأجزاء أخفض، وبعضها أرفع (**والملاسة**) وهى كيفية حاصلة عن استواء وضع الأجزاء (**واللين**) وهى كيفية تقتضى قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشىء بها قوام غير سيال (**والصلابة**) وهى تقابل اللين (**والخفة**) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (**والثقل**) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق..........

فبمعنى أن الأجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع، فإن الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فينسب إليها كما تنسب الأفعال إلى معداها، والبرودة كيفية تقتضى تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات فتفريقها للمتشاكلات كما فى الطين اللين إذا يبس فإنه ينشق لشدة البرودة وجمعها للمختلفات كالجمع بين الرطب واليابس (قوله: والأخريان انفعاليتان) أى: لأنهما يقتضيان تأثر موصوفهما؛ وذلك لأن الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال كما فى العجين، واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك كما فى الحجر والخشب.

(قوله: قبول الغمز) أى: النفوذ والدخول إلى باطن الموصوف بها كالعجين إذا غمزته بأصبعك مثلا، (وقوله: ويكون للشيء) أى: الموصوف (وقوله: بها) أى: معها أو بسببها (وقوله: قوام) أى: قوة وتماسك بحيث لا يرجع بعض أجزائه موضع بعض منها إذا أخذ، واحترز بهذا عن الماء فهو ليس متصفًا باللين بل الصلابة (وقوله: غير سيال) تفصيل لما قبله، واعلم أن قبول الشيء اللين للغمز بسبب ما فيه من الرطوبة وتماسكه بسبب ما فيه من اليبوسة، فكل لين فيه رطوبة ويبوسة والكيفية المركبة من مجموع هاتين الكيفيتين هى اللين (قوله: تقابل اللين) أى: تقابل التضاد فهى كيفية تقتضى عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضى الغمز، لكن لا يكون للموصوفات معها قوام وتماسك، وذلك كما فى الحجر والماء (قوله: إلى صوب المحيط) أى: إلى جهة العلو (وقوله: لو لم يعقه عائق) كالمسك باليد أو تعلق ثقيل به وذلك كما فى الريش الخفيف، فإنه لو لا العائق لارتفع إلى العلو (قوله: إلى صوب المركز) أى: إلى جهة السفل (وقوله: لو لم يعقه عائق) أى:

(**وما يتصل بها**) أى: بالمذكورات؛ كالبلّة، والجفاف، واللزوجة، والهشاشة،..

كالحمل فالرصاص مثلا المحمول لولا حمله لنزل للسفل وشبهوا العلو بمحيط الدائرة والسفل بمركزها لارتفاع المحيط عن المركز فى الجملة، ولذلك قالوا فى تعريف الخفة لصوب المحيط أى: إلى جهة العلو وفى الثقل لصوب المركز أى: إلى السفل، وأيضا السماء للأرض كالدائرة وهى من جهة العلو والأرض كالمركز وهو بالنسبة لما يظهر من السماء منخفض فإذا فرض الثقيل والخفيف بينهما اندفع الأول إلى الأرض التى هى كالمركز، واندفع الثانى إلى السماء التى هى كالدائرة لولا العائق فى كل منهما ولذلك عبروا بالمحيط والمركز - قاله اليعقوبى، وما ذكره المصنف من أن كلاًّ من الخفة والثقل كيفية محسوسة بحاسة اللمس- فيه نظر، إذ كل منهما فى الحقيقة كيفية مبدأ ومنشأ وسبب فى مدافعة محسوسة توجد تلك المدافعة مع عدم الحركة، فالموصوف بالمحسوسية إنما هو المدافعة المتسببة عنهما لأنفسهما كما يجد الإنسان من الحجر إذا أمسكه فى الجو قسرًا فإنه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه، وكما يجد فى الزق الذى نفخ فيه إذا جسه بيده تحت الماء قسرًا، فإنه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه، فالذى أوجب المدافعة الصاعدة فى الزق الخفة، والذى أوجب المدافعة الهابطة فى الحجر الثقل، فهما سببان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللمس (قوله: وما يتصل بها) أى: وما يلحق بها فى كونه مدركًا باللمس.

(قوله: كالبلّة والجفاف) البلة هى الرطوبة الجارية على سطوح الأجسام والجفاف يقابلها — قاله السيد، وفيه نظر، إذ قد صرح فى حواشى التجريد بأن البلّة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتلّ جوهر فلا يصح عدُّها من الكيفيات، والأحسن أن يقال: البلة هى الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ويقابلها الجفاف فهو كيفية تقتضى سهولة التفرق وعسر الالتصاق (قوله: واللزوجة) هى كيفية تقتضى سهولة التشكل وعسر التفرق، بل يمتد عند محاولة التفرق كما فى اللبان (العلك) والمصطكا، والهشاشة تقابلها فهى كيفية تقتضى سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد

واللطافة، والكثافة؛ وغير ذلك.

(أو عقلية) عطف على حسية **(كالكيفيات النفسانية)** أى: المختصة بذوات الأنفس **(من الذكاء)** وهى شدة قوة للنفس معدَّة لاكتساب الآراء **(والعلم)** وهو الإدراك..

التفرق: كالخبز المعجون بالسمن والفطير الكائن من الذرة (قوله: واللطافة) هى رقة القوام أى: الأجزاء المتصلة كما فى الماء، وقيل هى كون الشيء شفافًا بحيث لا يحجب ما وراءه، والكثافة ضدها فهى غلظ القوام أو حجب الجسم ما وراءه، ولكن المعنى الثانى فيهما لا يناسب الإدراك بحاسة اللمس، وحينئذ فالمراد منهما هنا المعنى الأول فيهما قاله اليعقوبى، وقد يقال: إن اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة، والكثافة عين اليبوسة - فتأمل فنرى (قوله: وغير ذلك) أى: كاللذع الذى هو كيفية سارية فى الأجزاء يحس بها إن مس اللاذع- قاله اليعقوبى (قوله: أو عقلية.. إلخ) اعلم أن تقسيم الخارج من وجه الشبه إلى حسىٍّ وعقلىٍّ لمزيد الاهتمام به وإلا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيًّا وقد يكون عقليًّا، إذ المراد بالحسى ما كانت أفراده مدركة بالحس، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرًا لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه، وأيضًا تقسيمه إلى الحسىِّ والعقلىِّ عائد إلى حسية الطرفين وعقليتهما فاستغنى عن تقسيمه بتقسيمهما بخلاف تقسيم الخارج، فإنه لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله: أو عقلية) أى: مدركة بالعقل (قوله: أى المختصة بذوات الأنفس) أى: المختصة بالأجسام ذوات الأنفس الناطقة، ومعنى اختصاصها بذوات الأنفس أنها لا توجد إلا فيها لا فى الجمادات ولا فى الحيوانات العجم فلا ينافى وجود بعضها: كالعلم والقدرة والإرادة فى الواجب تعالى، وفى المجردات عند مثبتها كذا قال بعضهم. وفيه أنه لا داعى لجعل الاختصاص إضافيًّا؛ لأن علم الواجب تعالى وقدرته وإرادته، وكذلك علم المجردات عند مثبتها، ليس من الكيفيات (قوله: من الذكاء) بيان للكيفيات النفسانية وهو فى الأصل مصدر ذكت النار إذا اشتد لهبها، وأما فى العرف فقد أشار له الشارح بقوله شدة قوة.. إلخ أى: قوة شديدة للنفس فهو من إضافة الصفة للموصوف (وقوله: معدة لاكتساب الآراء) بكسر

المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل، وقد يقال على معان أخر (**والغضب**) وهو..

العين اسم الفاعل أى: تعد النفس وتهيئها، أو بفتحها اسم مفعول أى: أعدها الله تعالى لاكتساب النفس الآراء أى: العلوم والمعارف، وإذا أريد التشبيه باعتبار ذلك قيل فلان كأبى حنيفة فى الذكاء أو فى العلم (قوله: المفسر) أى: عند المناطقة (قوله: بحصول صورة الشيء) قضيته أن العلم من مقولة الإضافة، والأولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشيء.. إلخ؛ لأن المذهب المنصور عندهم أن العلم من مقولة الكيف، وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار، فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم، وصورة الشيء ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته؛ ولأن المتبادر من عبارة الشارح كون الصورة مطابقة للشيء فى الواقع من أن هذا ليس بمشترط عندهم، بخلاف قولنا الصورة الحاصلة من الشيء فإنه يشمل ما لو رأى شيئًا ظنَّه إنسانًا وهو فى الواقع فرس، والحاصل أن قولنا: الصورة الحاصلة من الشيء صادق بصورة المفرد وصورة وقوع النسبة وبالمطابقة وبخلافها، فالتعريف شامل للتصور والتصديق وللجهل المركب (قوله: عند العقل) أى: فيه، أو فى آلاته: وهى الحواس الظاهرة التى يدرك بها الجزئيات، فتعبير الشارح بقوله عند العقل أوْلى من قول بعضهم: فى العقل، لشمول عبارة الشارح لإدراك الجزئيات بناءً على القول بارتسامها فى الآلات (قوله: وقد يقال على معان أخر) المتبادر منه أن المراد بتلك المعانى ما ذكره فى المطول من الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وإدراك الكلى وإدراك المركب والمَلَكة المسماة بالصناعة وهى التى يقتدر بها على استعمال الآلات سواء كانت خارجية كآلة الخياطة أو ذهنية كما فى الاستدلال فى غرض من الأغراض صادرًا ذلك الاستعمال عن البصيرة بقدر الإمكان، وأنت خبير بأن كلاً من هذه المعانى يجوز إرادته هنا؛ لأن العلم كيفية على كلٍّ منها، وحينئذ فقوله: وقد يقال: إشارة إلى أن إطلاقه على غير المعنى الذى ذكره قليل، ويحتمل أن تلك المعانى التى أرادها بقوله: وقد يقال على معان أخر غير المعانى المذكورة فى الطول وهى معان ليست من الكيفيات النفسانية: كالأصول والقواعد، فإنها أحد معانى العلم، وليست

حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام (**والحلم**) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة، ولا تضطرب عند إصابة المكروه (**وسائر الغرائز**) جمع: غريزة وهى الطبيعة؛ أعنى مَلَكة تصدر عنها صفات ذاتية.....................

كيفية نفسانية (قوله: حركة للنفس مبدؤها) أى: سببها وعلتها (إرادة الانتقام) اعتراض بأن هذا التعريف لا يلائم قوله فى تفسير الحلم لا يحركها الغضب حيث جعل الغضب محركًا للنفس، لا أنه نفس حركتها، وأجيب بأن قوله: لا يحركها الغضب على حذف مضاف أى: لا يحركها أسباب الغضب، وبعد هذا كله فيردُّ عليه أن تفسير الغضب ينافى كونه من الكيفيات، فإن الشارح نفسه تقدم له الاعتراض على المصنف فى جعله الحركات من الكيفيات فالأحسن أن يقال: الغضب كيفية توجب حركة النفس مبدأ تلك الكيفية إرادة الانتقام (قوله: أن تكون النفس.. إلخ) فيه أن هذا يقتضى أن الحلم كون النفس مطمئنة، فيفيد أنه ليس من الكيفيات مع أنه منها كما ذكره المصنف، فالأولى أن يقول: وهو كيفية توجب اطمئنان النفس بحيث لا يحركها الغضب، وهذا يرجع لقول بعضهم: إن الحلم كيفية نفسانية تقتضى العفو عن الذنب مع المقدرة على الانتقام.

(قوله: بسهولة) متعلق بالغضب والباء للملابسة أى: لا يحركها الغضب الملتبس بسهولة، وإنما يحرك الحليم الغضب القوىُّ، ولذلك يقال: انتقام الحليم أشد على قدر الغضب، وإذا أريد التشبيه باعتبار الحلم والغضب قيل: هو كعنترة فى غضبه وهو كمعاوية فى حلمه (قوله: ولا تضطرب) أى: بسهولة والعطف لازم (قوله: وهى الطبيعة) أعنى: السجية التى عليها الإنسان سميت غريزة؛ لأنها لملازمتها للشخص صارت كأنها مغروزة فيه فهى فعيلة بمعنى مفعولة (قوله: أعنى) أى: بالغريزة التى هى الطبيعة (قوله: تصدر عنها صفات ذاتية) أى: منسوبة للذات، والمراد هنا بالصفات الذاتية الأفعال الاختيارية لا المعنى المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات القائمة بالذات الموجبة لها حكمًا — كذا قرر شيخنا العدوى، وفى عبد الحكيم: أن المراد بالصفات الذاتية الصفات التى لا يكون للكسب فيها مدخل فملَكة الكتابة لا تسمى

مثل الكرم، والقدرة، والشجاعة، وغير ذلك (**وإما إضافية**) عطف على قوله: **إما حقيقية**، ونعني بالإضافية: ما لا تكون هيئة متقررة فى الذات، بل تكون معنًى متعلقًا بشيئين (**كإزالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس**) فإنها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس، ولا فى ذات الحجاب.........................

غريزة؛ لأن ما يصدر عنها من الكتابة للكسب فيها مدخل، والكرم الذى يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه إن كان صدوره بالاعتياد والممارسة فلا يسمى غريزة بل خلقا -بالضم- وإن كان صدوره بالذات يسمى غريزة، وعلى هذا فالفرق بين الغريزة والخُلق أن الأفعال الصادرة عن الملكة لا مدخل للاعتياد فيها فى الغريزة وله مدخل فيها بالنسبة للخُلق (قوله: مثل الكرم) أى: فإنه كيفية يصدر عنها بذل المال والجاه، وهذا مثال للملَكة التى يصدر عنها الأفعال (قوله: والقدرة) أى: فإنها كيفية يصدر عنها الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها (قوله: والشجاعة) أى: فإنها كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة واقتحام الشدائد (قوله: وغير ذلك) أى: كأضدادها وهى البخل وهو كيفية يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل، والعجز وهو كيفية يصدر عنها تعذر الفعل عند المحاولة وهو فعل يسند لصاحب العجز، والجبن وهو كيفية يصدر عنها الفرار من الشدائد المتعلقة، ويقال عند التشبيه باعتبار ما ذكر مثلا: هو كحاتم فى الكرم وهو كعنترة فى الشجاعة وهو كالمعتصم فى القدرة، ثم إن ظاهر الشارح يقتضى اختصاص الغرائز بالكيفيات التى تصدر عنها الأفعال أو ما يجرى مجرى الأفعال، فلو فرضت كيفية لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزة كالبَلادة- فتأمل (قوله: ما لا تكون هيئة) أى: ما لا تكون صفة متقررة فى الذات أى: متقررة فى ذات الطرفين المشبه والمشبه به.

(قوله: متعلقا بشيئين) أى: بحيث يتوقف تعلقه على تعلقهما وذلك كالأبوة والبنوة، فإنه ليس شىء منهما متقررا فى ذات بقطع النظر عن الغير، بل بالقياس إلى الغير، وكإزالة الحجاب فإنها إنما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة (قوله: فإنها) أى: الإزالة (قوله: ولا فى ذات الحجاب) الأولى حذفه؛ لأن الكلام

وقد يقال الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل. وفى المفتاح..

فى كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والحجاب ليس واحدا منهما، وإنما هو متعلق الإزالة ولا التفات لكون الإزالة قائمة به ومتقررة فيه أو لا، والحاصل: أنك إذا قلت هذه الحجة كالشمس كان وجه الشبه بينهما إزالة الحجاب عما من شأنه أن يخفى، إلا أن الشمس مزيلة عن المحسوسات والحجة مزيلة عن المدارك المعقولة، وإذا زال الحجاب ظهر المزال عنه والوجه المذكور ليس صفة متقررة فى الحجة ولا فى الشمس، بل أمر نسبى يتوقف تعلقه على تعلق المزال وهو الحجاب وتعلق المزيل (قوله: وقد يقال.. إلخ) هذا مقابل لما ذكره المصنف من مقابلة الحقيقى بالإضافى وتوضيح ما فى المقام: أن الصفة إما أن تكون متقررة فى ذات الموصوف لكونها موجودة فى الخارج كالكيفيات الجسمانية المدركة بالحواس الخمس الظاهرة، وكالكيفيات النفسانية المدركة بالعقل كالعلم وتسمى هذه الصفة حقيقية، وإما أن تكون غير موجودة فى الخارج، وهى إما ثابتة فى خارج الذهن اعتبرها المعتبر أم لا ككون الشىء كذا وتسمى إضافية واعتبارية نسبية، وإما غير ثابتة فى خارج الذهن بل ثبوتها فى ذهن المعتبر فقط، فإن اعتبرها كانت ثابتة فيه، وإن لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه كالصور الوهمية مثل صورة الغول والصورة المشبهة بالمخالب أو الأظفار للمنية وكرم البخيل وبخل الكريم، وتسمى هذه اعتبارية وهمية، فالاعتبارية أعم من الإضافية؛ لأن الاعتبارية إما نسبية وهى الإضافية وإما وهمية وهى غيرها؛ إذا علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقية بالإضافية فتكون الاعتبارية الوهمية غير داخلة فى كلامه أما عدم دخولها فى الإضافية فظاهر، وأما عدم دخولها فى الحقيقية فلأنه قسم الحقيقية إلى حسية وعقلية، فدل على أنه أراد بالحقيقية ما كانت متحققة فى ذات الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس أو بالعقل، وحيث كانت الاعتبارية الوهمية غير داخلة فى كل من الحقيقية والإضافية فيكون فى حصر المصنف الصفة فى الحقيقية والإضافية قصور. نعم لو أريد بالحقيقية ما قابل الإضافية كانت الاعتبارية

إشارة إلى أنه مراد هاهنا حيث قال: الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية، وبين اعتبارى ونسبى؛ ....

الوهمية داخلة فى الحقيقية، إلا أنه يمنع من ذلك تقسيمه الحقيقية إلى حسية وعقلية فقط، وقول الشارح: وقد يقال: أى يطلق الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل أى: وهو الاعتبارى الوهمى وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقى شاملا للإضافيات فيراد به الأمر الذى له ثبوت فى نفسه سواء كان متصفا بالوجود الخارجى أو لا، فالحقيقى على هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف حيث أريد بالحقيقى منه ما له وجود خارجى كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسى والعقلى، فالإضافى من قبيل الحقيقى على الإطلاق الثانى، وغير حقيقى على إطلاق المصنف (قوله: إشارة إلى أنه) أى: الإطلاق الثانى وهو أن الحقيقى ما قابل الاعتبارى الوهمى (وقوله: مراد هاهنا) أى: فى مقام تقسيم الصفة إلى حقيقية وغيرها،فيراد بالغير الاعتبارية الوهمية، ويراد بالحقيقية ما يشمل الاعتبارية بالإضافية (قوله: حيث قال) أى: لأنه قال الوصف العقلى أى: الذى هو وجه الشبه (وقوله: منحصر) أى: متردد على وجه الحصر (قوله: كالكيفيات النفسانية) أى: مثل العلم والذكاء (قوله: وبين اعتبارى) أى: وهمى (وقوله: ونسبى) أى: وبين اعتبارى ونسبى، واعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى إلى ثلاثة أقسام حقيقى، واعتبارى، ونسبى، وقضية ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى، وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى.. إلخ، إذ قضيته تناوله للنسبى، وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين من أن الأمور الإضافية لا وجود لها فى الخارج وأنها اعتبارية أى: مما وجوده بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله على ما يقابل الاعتبارى الذى.. إلخ، شاملا للإضافى والوهمى، وإنما قال: وفى المفتاح إشارة.. إلخ؛ لأن قوله: ونسبى يحتمل أن يكون معطوفا على اعتبارى أى: وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط، ويحتمل أن يكون قوله: ونسبى عطفا على حقيقى، فتكون الأقسام ثلاثة،

كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود، أو العدم عند النفس، أو كاتصافه بشيء تصورى وهمى محض.

[الوجه الواحد وغيره والحسى والعقلى]:

(وأيضا) لوجه الشبه تقسيم آخر وهو أنه **(إما واحد، وإما بمنزلة الواحد؛ لكونه مركبًا من متعدد)** تركيبًا حقيقيًّا بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة، أو اعتباريًّا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور **(وكل منهما)** أى: من الواحد، وما هو بمنزلته **(حسى أو عقلى، وإما متعدد)**......................

وحينئذ فلا دليل فيه- اهـ (قوله: كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود) أى: إذا كان أمرًا مرغوبًا فيه محبوبًا للطالب، وهذا المعنى أعنى كون الشيء مطلوبا أمر نسبى يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب (قوله: أو العدم) أى: كون الشيء مطلوب العدم أى: إذا كان مكروهًا مرغوبًا عنه (قوله:أو كاتصافه.. إلخ) هذا تمثيل للاعتبارى الوهمى وذلك مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والإشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والإظلام (قوله: محض) أى: خالص من الثبوت خارج الأذهان (قوله: إما واحد) أى: إما أن يكون واحدًا، والمراد بالواحد ما يعد فى العرف واحد إلا الذى لا جزء له أصلا، وذلك كقولك: خده كالورد فى الحمرة فهذا واحد وإن اشتملت الحمرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر- اهـ يعقوبى (قوله: بأن يكون) أى: ذلك المركب (قوله: ملتئمة) أى: مركبة من أمور مختلفة، والمراد بالجمع ما فوق الواحد وذلك كالحقيقة الإنسانية الواقعة وجه شبه فى قولك: زيد كعمرو فى الإنسانية فهى حقيقة مركبة تركيبًا حقيقيًّا من أمرين مختلقين، وإنما كان التركيب حقيقيًّا؛ لأن الجزأين صارا به شيئًا واحدًا فى الخارج فتأثير هذا التركيب فى تقريب المركب من الواحد أحق وأقوى، والغرض من التركيب إفادة هذا المعنى فكان باسم التركيب أحق وأولى (قوله: انتزعها العقل) أى: استحضرها العقل، (وقوله: من عدة أمور) أى: ملاحظة عدة أمور أى: وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى، وحاصله: أن المركب تركيبًا اعتباريًّا لا حقيقة له

عطف على قوله: **إما واحد، وإما بمنزلة الواحد**، والمراد بالتعدد: **أن ينظر إلى عدة أمور**، ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها **ليكون كل منها وجه شبه**، بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الأمور،

فى حد ذاته، بل هو هيئة يلاحظها من اجتماع أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء كالهيئة المنتزعة فى قول الشاعر:

كأنَّ مُثارَ النقعِ فوقَ رءوسِنا ... وأسيافَنا ليلٌ تَهاوَى كواكبه[1]

فإن وجه الشبهَ على ما يأتى هو الهيئة الحاصلة من هوى أجرام مشرقة على وجه مخصوص فى جنب شيء مظلم، فإن من المعلوم أنه يلتئم من المجموع حقيقة واحدة، ولكن تلك الهيئة وإن اعتبر فيها متعدد، لكنها كالشيء الواحد فى عدم استقلال كل جزء منها فى التشبيه، ثم إن ما ذكره الشارح من التعميم فى المركب من متعدد هو ظاهر المصنف ويشعر به كلام المفتاح الذى هو أصل لهذا المتن. قال فى المطول: وما يشعر به كلام المفتاح من التعميم فيه نظر ستعرفه، وحاصله: أن المركب تركيبًا حقيقيًّا كالحقيقة الملتئمة من عدة أمور من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو منزل منزلة الواحد، فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيبًا اعتباريًّا (قوله: عطف على قوله إما واحد وإما بمنزلة الواحد) ظاهره أنه عطف على مجموع الأمرين؛ وذلك لأنهما بمنزلة شيء واحد، فكأنه قيل وجه الشبه إما غير متعدد وإما متعدد وغير المتعدد صادق بالأمرين أعنى الواحد والمنزل منزلته، فلما كان بمنزلة الشيء الواحد صح العطف على مجموعهما -- كذا قرر شيخنا العدوى، والذى فى المطول: أن قوله وإما متعدد عطف على قوله: إما بمنزلة الواحد، وحينئذ تؤول تلك المنفصلة ذات الأجزاء الثلاثة إلى منفصلتين ذاتى جزئين، لأن الحكم الانفصالى لا يمكن أن يتحقق إلا بين أمرين فكأنه قال وجه الشبه إما بواحد أو غيره، وغير الواحد إما بمنزلة الواحد أو متعدد (قوله: أن ينظر) أى: ذو[2] أن ينظر (قوله: إلى عدة أمور) أى: اثنين فأكثر (قوله: ليكون كل منها وجه شبه) أى: وهذا إنما يكون إذا كان التشبيه فى أمور كثيرة لا يتقيد

---

(١) البيت لبشار بن برد، ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ص ١٠٦.

(٢) كذا بالمطبوعة.

بل فى الهيئة المنتزعة، أو فى الحقيقة الملتئمة منها (**كذلك**) أى: المتعدد أيضا حسى، أو عقلى (**أو مختلف**) بعضه حسى، وبعضه عقلى (**والحسى**) من وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيًّا، أو ببعضه (**طرفاه حسيان لا غير**) أى: لا يجوز أن يكون كلاهما، أو أحدهما عقليًّا (**لامتناع أن يدرك**........................

بعضها ببعض، بل كل واحد منها منفرد بنفسه أى: بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يختل التشبيه كقولنا: هذه الفاكهة مثل هذه الفاكهة فى شكلها ولونها وحلاوتها وطعمها وريحها، وزيد كعمرو فى علمه وحلمه وأدبه وإيمانه وشجاعته (قوله: بل فى الهيئة المنتزعة) أى: إذا كان مركبا تركيبًا اعتباريًّا (وقوله: أو فى الحقيقة الملتئمة) أى: فيما إذا كان مركبا تركيبًا حقيقيًّا نحو: زيد كعمرو فى الإنسانية، فالذى قصد اشتراك الطرفين فيه الإنسانية وهى حقيقة مركبة من الحيوانية والناطقية (قوله: كذلك) خبر لمبتدأ محذوف كما قال اليعقوبى أى: وهو كذلك أى: مثل المذكور من الواحد وما هو بمنزلته فى التقسيم إلى حسىٌّ وعقلىٌّ، وهذا هو الأنسب بما قبله، وجعله فى الأطول صفة لمتعدد (قوله: أو مختلف) عطف على ما تضمنه قوله كذلك، والتقدير المتعدد إما حسى كله أو مختلف أى: بعضه حسى وبعضه عقلى فهو مرتبط بالمتعدد، وهذا يقتضى أن الاختلاف لا يكون فى القسمين السابقين، مع أنه يتأتى فى الثانى وهو المركب المنزل منزلة الواحد باعتبار الأجزاء التى انتزعت منها الهيئة إلا أن يقال لما كان وجه الشبه فى الثانى هو المجموع المركب وهو إما حسىٌّ فقط أو عقلىٌّ فقط لم يلتفت إلى تقسيمه — كذا فى العروس (قوله: والحسى) أى: ووجه الشبه الحسى (قوله: سواء كان بتمامه حسيًّا) أى: كان واحدًا أو مركبًا أو متعددًا (قوله: أو ببعضه) أى: أو كان بعضه حسيًّا وذلك بأن كان متعددًا مختلفًا واحد منه حسى والآخر عقلى، وفى كلامه تنبيه على أن الحسى هنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسى فيما قبل؛ لأنه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا فإنه يشمل المختلف.

(قوله: أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليًّا) أما إذا كان وجه الشبه بتمامه حسيًّا فظاهر، لأن الحسى لا يقوم إلا بالحسى، وأما إذا كان وجه الشبه متعددًا

بالحس من غير الحسى شيء) فإن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين، موجود فيهما، والموجود فى العقلى إنما يدرك بالعقل دون الحس؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسمًا، أو قائمًا بالجسم **(والعقلى)** من وجه الشبه **(أعم)** من الحسى **(لجواز أن يدرك بالعقل من الحسىِّ شيء)** أى: لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين، أو أحدهما حسيًا والآخر عقليًّا؛ ....

مختلفا فلأنه لا بد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين، ويمتنع انتزاع الذى هو حسى من العقلى بخلاف وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى فإنه عقلى، وإن كان بعض أجزائه حسيًّا فيجوز أن يكون طرفاه أحدهما عقليًّا مركبًا من الحسى والعقلى — فتدبر — قاله عبد الحكيم (قوله: بالحس) أى: الظاهرى كالسمع والبصر.. إلخ (قوله: من غير الحسى) أى: من الطرف غير الحسى وهو العقلى (وقوله: شيء) هو وجه الشبه (قوله: من غير الحسى) من للابتداء متعلقة بـ "يدرك" على تضمنه معنى يوجد فلذا عداه بمن أى: لامتناع أن يوجد شيء من غير الحسيات وهى العقليات مدركًا بالحواس وليست "من" بيانًا لشيء، وقد أشار لذلك الشارح (قوله: والموجود) أى: والوصف الموجود من وجه الشبه فى الطرف العقلى (قوله: لا يكون إلا جسمًا) هذا بناء على قول أهل السنة (وقوله: أو قائمًا بالجسم) بناء على قول الحكماء: إن الحواس لا تدرك الأجسام، بل الأعراض القائمة بها فأوفى كلامه لتنويع الخلاف، ثم إن الجسم عبارة عن الجوهر المركب فيفيد أن الجوهر المفرد لا يدرك بالحس (قوله: والعقلى من وجه الشبه) أى: سواء كان عقليًّا صرفًا أو بعض أجزائه عقليًّا وبعضها حسيًّا (قوله: أعم) أى: من حيث الطرفين، أو فى العبارة مضاف محذوف والتقدير: وطرف العقلى من وجه الشبه أعم من طرفه الحسى، وإنما جعلنا العموم والخصوص فيهما باعتبار محليهما أى: طرفيهما لا باعتبار ذاتيهما لتباينهما، إذ لا يتصور تصادق بين حسى وعقلى؛ لأن الوجه الحسى هو الذى لا يدرك أولاً إلا بالحس والوجه العقلى هو الذى لا يدرك أوَّلاً إلا بالعقل، وليس المراد بالعقلى مطلق المدرك بالعقل، إذ لو أريد ذلك لم تصح مقابلته بالحسى فى التقسيم ضرورة أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينعكس فيكون العقلى على هذا أعم فلا يقابله الحسى (قوله: أو عقليين) أى: صرفين

إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس، وإدراك العقل من المحسوس شيئا **(ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلى أعم)** من التشبيه بالوجه الحسى؛ بمعنى: أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس **(فإن قيل هو)** أى: وجه الشبه..

أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله: لجواز.. إلخ) علة لقوله أعم أى: لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر الحسى كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر العقلى.

(قوله إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) أى: اتصاف المحسوس بالمعقول كاتصاف الإنسان بالإيمان والعلم والجهل والشجاعة والكرم- وغير ذلك، فالقيام على جهة الاتصاف (قوله: وإدراك العقل) عطف على قيام، وإضافة الإدراك لما بعده من إضافة المصدر لفاعله، وشيئًا بعده مفعوله (قوله: ولذلك يقال) أى: لأجل ما قلناه من أن وجه الشبه إذا كان عقليًّا يكون أعم من وجه الشبه الحسى باعتبار الطرفين لجواز كون طرفى العقلى عقليين دون الحسى.

قال علماء البيان: التشبيه حال كونه كائنًا بالوجه العقلى أعم من التشبيه حال كونه كائنًا بالوجه الحسى (قوله: بمعنى.. إلخ) أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار التحقق أى: أن كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى، وليس كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلى يتحقق فيهما بوجه حسى (قوله: أن كل ما يصح) أى: كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى بأن يكون الطرفان حسين (قوله: من غير عكس) أى: بالمعنى اللغوى، وأما عكس ذلك عكسًا منطقيًّا فهو صحيح (قوله: فإن قيل) هذا وارد على قوله وكل منهما حسى أو عقلى، وحاصل ما ذكره المصنف: قياس مفصول النتائج مركب من قياسين: أولهما من الشكل الأول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية، وثانيهما من الشكل الثانى مؤلف من موجبة كلية صغرى هى نتيجة القياس الأول، وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة كلية هى المطلوب وهى أنه لا شيء من وجه الشبه بحسى وهى مناقضة لما تقدم من أن وجه الشبه يكون حسيًّا، وتقرير السؤال أن تقول: كل وجه شبه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو

(**مشترك فيه**) ضرورة اشتراك الطرفين فيه (**فهو كلي**) ضرورة أن الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه (**والحسي ليس بكلي**) قطعا ضرورة أن كل حسي فهو موجود في المادة، حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلا جزئيًا ضرورة؛ فوجه الشبه لا يكون حسيًا فقط (**قلنا: المراد**) بكون وجه الشبه حسيًا (**أن أفراده**) أي: جزئياته (**مدركة بالحس**) كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد، فالحاصل أن وجه الشبه إما واحد، أو مركب، أو متعدد، وكل من الأوَّلين إما حسي، أو عقلي،..

كليٌّ ينتج كل وجه شبه فهو كلي، ثم تضم إليها كبرى القياس الثاني وتقول: لا شيء من الحسي بكلي ينتج ولا شيء من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب (قوله: مشترك فيه) أي: محكوم عليه بالاشتراك فيه (وقوله: ضرورة اشتراك الطرفين فيه) أي: في الواقع فلم يلزم تعليل الشيء بنفسه لاختلاف العلة والمعلول (وقوله: ضرورة.. إلخ) الأول دليل للصغرى، والثاني دليل للكبرى في القياس الأول (وقوله: ضرورة أن كل حسي.. إلخ) هذا دليل للكبرى في القياس الثاني القائلة ولا شيء من الحسي بكلي وتقرير دليلها الذي ذكره كل حسي فهو موجود في المادة خاص عند المدرك، وكل ما هو موجود في المادة وخاص عند المدرك فهو جزئي ينتج كل حسي فهو جزئي (قوله: فهو موجود في المادة) أي: في الجزئيات المادية أي: أن كل ما يدرك بإحدى الحواس موجود في مادة معينة أي: في جسم معين كالحمرة القائمة بالخد والقائمة بالورد (قوله: قولنا.. إلخ) حاصله جواب بالتسليم أي: سلمنا ما قلت: وهو أن وجه الشبه لا يكون حسيًا ولكن إطلاقنا عليه حسيًا تسامح نظرًا لكون جزئياته حسية لا أنه في ذاته حسي، بل هو عقلي لكونه كليًا (قوله: الحاصلة في المواد) أي: في الأجسام المادية المعينة كحمرة هذا الخد وهذا الورد فإنها مدركة بالحس، وأما الحمرة الكلية من حيث هي حمرة فغير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس؛ لأن الماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه، وإنما يدرك بالعقل (قوله: أو مركب) وهو المعبر عنه فيما تقدم بالمنزل منزلة الواحد (قوله: وكل من الأولين) أي: الواحد والمركب (وقوله: إما

والأخير إما حسى، أوعقلى، أو مختلف؛ تصير سبعة، والثلاثة العقلية طرفاها إما حسيان، أو عقليان، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي، أو بالعكس؛ صارت ستة عشر قسمًا.

(**الواحد الحسى كالحمرة**) من المبصرات (**والخفاء**) يعني خفاء الصوت من المسموعات (**وطيب الرائحة**) من المشمومات (**ولذة الطعم**) من المذوقات (**ولين الملمس**) من الملموسات (**فيما مر**) أى: فى تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمر، والجلد الناعم بالحرير، وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات......

حسى أو عقلى) أى: فتصير أربعة (قوله: والأخير) أى: المتعدد من وجه الشبه إما حسي بتمام جزئياته أو عقلى بجميع جزئياته، أو مختلف بعض جزئياته حسى وبعضها عقلي (قوله: تصير سبعة) أى: حاصلة من مجموع الأربعة الأوّل والثلاثة الأخيرة (قوله: والثلاثة والعقلية) وهي الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى، واحترز بالعقلية عن الحسية لوجوب كون الطرفين فيها حسيينو وعن المختلف أيضا؛ لأنه يقتضى حسية الطرف بالتمام (وقوله: طرفاها إما حسيان.. إلخ) أى: فإذا ضربت الثلاثة العقلية فى أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر، ويضاف إلى ذلك الأربعة الباقية من السبعة: وهي وجه الشبه الواحد الحسى، والمركب الحسى، والمتعدد الحسى، والمتعدد المختلف بعضه حسي وبعضه عقلي، وهذه الأربعة لا يكون طرفاها إلا حسيين كما تقدم فصار المجموع ستة عشر كما ذكر الشارح.

(قوله: الواحد الحسى) أى: وجه الشبه الواحد الحسي وهذا شروع فى تمثيل الأقسام المذكورة، وقد علمت أن الواحد الحسى لا يكون طرفاه إلا مفردين حسيين، وحينئذ فمقتضاه أن يقتصر فى التمثيل له على مثال واحد لكن المصنف مثّل له بأمثلة خمسة نظرًا لتعدد الحواس وكونها خمسة (قوله: من المبصرات) حال من الحمرة أى: حالة كونها من المبصرات وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله: فيما مر) أى: فى تشبيهات مرت بيّنها الشارح بقوله أى: فى تشبيه الخد.. إلخ، فيقال: خده كالورد فى الحمرة وصوت زيد كالهمس

تسامُح. (و) الواحد (**العقلى كالعراء عن الفائدة، والجرأة**) علـــى وزن الجرعـــة – أى: الشجاعة، وقد يقال: جرؤ جراءة– بالمد (**والهداية**) أى: الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب...

فى الخفاء ونكهته كالعنبر فى طيب الرائحة وريقه كالخمرة فى لذة الطعم وجلده كالحرير فى لين الملمس (قوله: تسامح) وجهه: أن الخفاء والطيب واللذة أمور عقليـــة غـــير مدركـــة بالحواس، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفىُّ لا الخفاء وبالشم رائحة الطيـــب لا الطيـــب وبالذوق طعم الخمر لا لذته، فقد أثبت ما للموصوف للصفة أو عبَّر باسم الـــلازم عـــن الملزوم، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفي، وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبـــة، وبلـــذة الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله: والواحد العقلى) أى: ووجه الشبه الواحد العقلـــى وتحتـــه أربعة؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان أو المشبه به حسى والمشبه عقلى أو عكسه؛ فلـــذا مثل له المصنف بأمثلة أربعة (قوله: كالعراء) بالمد أى: الخلو (قوله: على وزن الجرعة) بضم الجيم– كحُسوة وزنا ومعنى وهو ملء الفم من الماء، والجرأة مصدر جَرُؤَ كظرُف، ويقـــال فى مصدره أيضا: جَراءة – بالمد وفتح الجيم– كما قال الشارح: ككَراهة، ويقال فيه أيضـــا جرائيَة ككراهية، ويقال فيه أيضا جرة ككرة، وأما جُراءة –بضم الجيم والمد– فهو لحن.

(قوله: أى الشجاعة) تفسير الجرأة بالشجاعة مبنىٌّ على اصطلاح اللغويين من ترادفهما، وأن اقتحام المهالك سواء كان صادرًا عن رويَّة أو لا يقال: جرأة وشجاعة، وهذا خلاف اصطلاح الحكماء من أن الجرأة أعم من الشجاعة؛ لأن الاقتحام المذكور إن كان عن رويَّة فهو شجاعة، وأما الجرأة فهى اقتحام المهالـــك مطلقـــا، واعلـــم أن الشجاعة كما تطلق على الملَكة كما تقدم تطلق على آثارها مـــن اقتحـــام المهالـــك، وحينئذ فلا اعتراض، وإنما عبر المصنف بالجرأة دون الشجاعة مع اشتهار جعلها وجـــه شبه فى تشبيه الإنسان بالأسد لأجل صحة المثال على كل مـــن اصـــطلاح الحكمـــاء واللغويين ولو عبر بالشجاعة لورد عليه أن المثال إنما يصح على مذهب اللغويين لا على مذهب الحكماء لاختصاص الشجاعة بالعقلاء – تأمل.

(قوله: أى: الدلالة) قال عبد الحكيم: فسر الهداية على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكى ولأنه الأنسب فى تشبيه العلم بالنور فى كون كلٍّ منهما موصلاً إلى شـــىء

(واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشىء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه عقليان؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية (و) تشبيه **(الرجل الشجاع بالأسد)** فيما طرفاه حسيان (و)تشبيه **(العلم بالنور)** فيما المشبه عقلى، والمشبه به حسى، فبالعلم يوصل إلى المطلوب، ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب، ويفصل بين الأشياء، فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه **(العطر بخُلق)** شخص **(كريم)** فيما المشبه حسى، والمشبه به عقلى، ولا يخفى ما فى الكلام من اللف والنشر، وما فى وحدة بعض الأمثلة من التسامح..........

(قوله واستطابة) مصدر مضاف للفاعل يقال: استطاب الشىء أى: وجده طيبا (قوله: فى تشبيه) متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرًا عن الواحد العقلى (قوله: العديم النفع) أى: الذى لا نفع له يعنى ولا ضرر كرجل هرم، أو لا عقل له فيقال: وجود هذا كعدمه فى العراء عن الفائدة. قال الشيخ يس: العديم بمعنى فاعل فهو من عدُم ككرُم بمعنى انعدم، والانعدام لحن لم يثبت فى اللغة والمتكلمون يستعملونه مع عدم ثبوته وإن كان بمعنى مفعول فهو من عدِمه كعلِمه أى: فقده - اهـ.

(قوله: بعدمه) متعلق بتشبيه (قوله: فيما طرفاه) أى: فى تشبيه طرفاه.. إلخ، وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله: إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية) أى: سواء كان العدم عاريًا عن الفائدة أم لا (قوله: وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد) أى: فيقال: زيد — مثلا- كالأسد فى الجراة.

(قوله: وتشبيه العلم بالنور) أى: فيقال: العلم كالنور فى الهداية به (قوله: فبالعلم يوصل إلى المطلوب) أى: وهو السلامة فى الدنيا والآخرة؛ وذلك لأنه يدل على الحق ويفرق بينه وبين الباطل، فإذا اتبع الحق وصل إلى المطلوب الذى هو السلامة المذكورة فقد صدق على العلم أنه يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وكذلك النور يفرق ويميز بين طريقى السلامة والهلاك، فإذا سلك الطريق الأول حصل المطلوب الذى هو السلامة فقد ظهر أن كلاًّ من العلم والنور يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وتلك الدلالة هى الهداية كما مر (قوله: ويفرق) أى: لأنه يفرق.. إلخ (وقوله: ويفصل) أى: يميز (قوله: وتشبيه العطر.. إلخ) أى: فيقال: العطر كخلق شخص كريم فى استطابة

كالعراء عن الفائدة مثلاً (والمركب الحسى) من وجه الشبه طرفاه إما مفردان، أو مركبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركب، ومعنى التركيب هاهنا أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبهًا أو مشبهًا بها؛ ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب بأن كلاً من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد إلى عدة أوصاف لشيء......

النفس لكلٍّ أى: ميلها لكلٍّ أو عدُّها لكلٍّ منهما طيبًا بالتشديد (قوله: كالعراء عن الفائدة) أى: واستطابة النفس وذلك لما فيها من شائبة التركيب لتقييد الأول بالظرف والثانى بالمضاف إليه وفى دعوى الشارح التسامح نظر؛ لأن المراد بالواحد ما ليس هيئة منتزعة من عدة أمور ولا أمورًا كل واحد منها وجه شبه لا ما ليس فيه تركيب أصلاً، وحينئذ فالتقييد بأمر لا يقتضى التركيب ولا يخرج المقيد عن كونه شيئًا واحدًا - كذا فى السيرامى.

(قوله: والمركب الحسى من وجه الشبه) قد علمت مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسيًّا سواءً كان واحدًا أو مركبًا أو متعددًا لا يكون طرفاه إلا حسيين، فلذا قسم الشارح الطرفين هنا إلى المفرد والمركب، ولم يقسمهما إلى الحسى والعقلى، إذ لا يكونان إلا حسيين كما تقدم ولم يتعرض الشارح لهذا التقسيم فى وجه الشبه الواحد الحسى لكون الطرفين المركبين لا يتأتيان فيه وكذلك المفرد والمركب؛ وذلك لأن تركيب الطرفين هو أن يقصد إلى متعددين فينتزع منهما هيئتين، ثم يقصد اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمُّهما، وإنما يكون ذلك إذا كان وجه الشبه مركبًا ليمكن انتزاع الهيئة التى تعمُّهما منه بقى شيء آخر وهو أن تقسيم وجه الشبه إلى واحد ومركب يتوقف على تقسيم الطرفين إلى مفردين ومركبَّين ومختلفين، وسيأتى ذلك فى كلام المصنف فهلاً قدَّمه على الكلام على وجه الشبه وتقسيمه وذكره عند تقسيم الطرفين إلى حسيين وعقليين ومختلفين خصوصًا وفى ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين- تأمل.

(قوله: هاهنا) أى: فى الطرفين إذا كان وجه الشبه مركبًا (قوله: أن تقصد.. إلخ) أى: فالمراد به هنا أحد مسمى ما هو بمنزلة المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى، والحاصل:

فتنتزع منها هيئة، وليس المراد بالمركب هاهنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة؛ بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا: زيد كالأسد مفردين لا مركبين، ووجه الشبه في قولنا: زيد كعمرو في الإنسانية واحدا، لا منزلا منزلة الواحد، (**فالمركب الحسي فيما**) أي: في التشبيه الذى (**طرفاه مفردان كما في قوله:**)

أن المراد بالمركب هنا -أي: في تقسيم الطرفين- أخص منه فيما سبق- أي: التركيب في وجه الشبه؛ لأنه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتئمة وما كان هيئة والمراد هنا الثاني (قوله: فتنتزع منها هيئة) أي: وهي لا وجود لها خارجًا، وحينئذ فمعنى كون الطرفين اللذَين هما الهيئتان محسوسين أن تكون الهيئة منتزعة من أمور محسوسة (قوله: ولهذا) أي: لأجل أن المراد بالتركيب ما ذكر (قوله: أن تعمد إلى عدة أوصاف.. إلخ) بيان للمراد بتركيب وجه الشبه (قوله: وليس المراد بالمركب هاهنا) أي: في الطرفين ووجه الشبه (قوله: ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة) أي: كحقيقة زيد الحسية وهى ذاته فإنها مركبة من أجزاء مختلفة وهى أعضاؤه، أو عقلية وهي ماهيته فإنها مركبة من أجزاء مختلفة وهى الحيوانية والناطقية (قوله: مفردين لا مركبين) مع أن زيدًا فيه حيوانية وناطقية وتشخص والأسد فيه الحيوانية والافتراس، فلو أريد بالمركب ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ما ساغ جعل هذين مفردين.

(قوله: لا منزلاً منزلة الواحد) أي: وإن كانت الإنسانية مركبة من أمور مختلفة، وبما ذكره الشارح هنا من أن المركب سواءً كان طرفًا أو وجه شبه لا يكون إلا هيئة منتزعة لا حقيقة مركبة من أجزاء -تعلم أن جعل الشارح سابقا عند قول المصنف أو منزلاً منزلة الواحد الحقيقة الملتئمة من أمور مختلفة من قبيل المركب المنزل منزلة الواحد- فيه نظر كما نبهنا عليه سابقا (قوله: كما في قوله) أي: كوجه الشبه الذى في قول أُحَيْحَة بن الجُلاَّح -بضم الهمزة وبحاءين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة- والجُلاَّح -بضم الجيم وتشديد اللام- وقيل: إن البيت لأبى قيس بن الأسلت

وقَدْ لاحَ فى الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كمَا تَرَى كعُنقود مُلاّحيَّة[1]

بضم الميم، وتشديد اللام: عنب أبيض فى حبه طول؛ وتخفيف اللام أكثر (حينَ نوّرا) أى: تفتح نوره.

(قوله: وقد لاح) أى: ظهر (وقوله: الثريا) اسم لجملة أنجُم مجتمعة (قوله: كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جملة "قد لاح" بمضمون جملة "ترى" كما فى تشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به الجارُّ هنا كما نص عليه الرضى، والمعنى: الثريا الشبيهة بعنقود الملاّحية لاحت فى الصبح كما ترى أى: لاحت على حالة شبيهة بالحالة التى تراها عليها بقطع النظر عن صغرها أو كبرها، ويصح جعل قوله "كما ترى" حالا من الثريا أو صفة لها والكاف بمعنى "على" أى: قد ظهر فى الصبح الثريا حالة كونها كائنة على الحالة التى تراها عليها كعنقود.. إلخ، فهو يشير إلى أن التشبيه بحسب الرؤية لا بحسب الحقيقة؛ لأنها فى نفس الأمر كواكب كبار، ويصح جعل قوله "كما ترى" صفة لمصدر محذوف أى: قد ظهرت الثريا ظهورًا مثل ما تراه من المرئىِّ المحسوس حالة كونها مماثلة لعنقود الملاّحية (قوله: كعنقود مُلاحية) الإضافة بيانية (قوله: فى حبه طول) ليس المراد بحبه بذرَه، بل المراد بحبه وحداته كما يدل له قول القاموس الملاّحية عنب أبيض طويل (قوله: وتخفيف اللام أكثر) أى: وإن كانت الرواية فى البيت التشديد- قال ابن قتيبه: لا أعلم هل التشديد فيه ضرورة أو لغة فيه (قوله: حين نوّرا) أى: حالة كون العنقود حين نور، وفى هذا تنبيه على أن المقصود تشبيه الثريا بالعنب فى حال صغره؛ لأنه فى حال تفتح نوره يكون صغيرا — كذا قرر بعضهم، وفيه أنه حين تفتح نوره يكون أخضرَ لا أبيض فيلزم إلغاء البياض فى التشبيه، وقد اعتبره الشاعر، وأيضا يكون صغيرًا جدًّا كالكزبرة أو الحمص وهو أصغر فى المرأى بالنسبة للأنجُم، ولذا قرر شيخنا العدوى أن المراد بقوله: حين نوّر حين قارب الانتفاع به لا حقيقته كما يتبادر من الكلام وعبر عن ذلك المراد بنوّر أى: تفتح نوره؛ لأن انفتاح النور يحصل معه ويلابسه الانتفاع فى الجملة والنور الزهر ونور العنب أبيض مستدير خلافا لمن وهم، وقال: إنه لا نور له

---

(١) البيت لأبى قيس بن الأسلت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٨٠.

(من الهيئة) بيان لما كما فى قوله: (**الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى**) وإن كانت كبارًا فى الواقع حال كونها (**على الكيفية المخصوصة**) أى: لا مجتمعة اجتماع التضامّ، والتلاصق، ....

(قوله: بيان لما) أى: الواقعة على وجه الشبه، فالهيئة المذكورة هى وجه الشبه المركب الحسى لانتزاع تلك الهيئة من محسوس وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين كما يأتى.

(قوله: الحاصلة) أى: المتحققة -قال اليعقوبى: وفسرنا الحاصلة بالمتحققة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجا بالتقارن كتحقق الأعم بالأخص وأنها نفس ذلك التقارن، ويحتمل أن يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن سببًا لحصول هيئة أخرى وهى كون تلك الأجرام متقارنة على الوجه المخصوص على قاعدة حصول الحال لموجبها (قوله: من تقارن الصور) "من" ابتدائية أى: الحاصلة حصولاً ناشئًا من الصور المتقارنة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، والمراد بالصور المتقارنة: صور النجوم فى الثريا وصور حبات العنب فى العنقود (وقوله: البيض) أراد القائم بها مطلق البياض أى: الصفاء الذى لا يشوبه حمرة ولا سواد وإن كان بياض النجوم فى المرأى أشد- تأمل.

(قوله: المستديرة) فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنب المُلاحى فيه طول، وأجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه، وأما فى حال صغره فهو مستدير والتشبيه به فى حال صغره أى: حين مقاربة الانتفاع به لا فى حال كبره بدليل قوله حين نوّر.

(قوله: الصغار المقادير) أى: التى مقاديرها صغيرة (قوله: فى المرأى) قيد فى التقارن والبيض والمستديرة والصغار؛ لأنه لا تقارن فى الحقيقة، ولأنه لا لون للفلكيات أو لا نعلم لونها ولا نعلم استدارتها وهى فى الواقع كبار فما أشعر به (قول الشارح: وإن كانت.. إلخ) من أنه قيد فى قوله الصغار فقط فهو قصور – قاله العصام فى الأطول.

(قوله: حال كونها) أى: الصور كائنة على الكيفية المخصوصة، وأشار الشارح بهذا إلى أن قوله على الكيفية المخصوصة حال من الصور (قوله: أى: لا مجتمعة.. إلخ)

منضمة (إلى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر إلى عدة أشياء، وقصد إلى هيئة حاصلة منها، والطرفان مفردان؛ لأن المشبه هو الثريا، والمشبه به هو العنقود؛ مقيدا بكونه عنقود الملاحية فى حال إخراج النور، والتقييد لا ينافى الإفراد، كما سيجىء إن شاء الله تعالى.

تفسير للكيفية المخصوصة وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير (وقوله: ولا شديدة الافتراق) أى: بل تلك الصور متقاربة مجتمعة اجتماعًا متوسطًا بين التلاصق وشدة الافتراق.

(قوله: منضمة إلى المقدار المخصوص) أى: حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض، ولا يقال لا حاجة لهذا مع قوله أولاً الصغار المقادير؛ لأن ذلك باعتبار كل حبة وكل نجمة، والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع، وأشار الشارح بقوله: منضمة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور، ولك أن تجعل "إلى" بمعنى "مع" أى: حال كون تلك الكيفية مصاحبة للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ لتقدير "منضمة" لفهم الانضمام من المصاحبة، وهذا أعنى قوله: إلى المقدار المخصوص تصريح بما علم التزاما؛ لأن الكيفية من لوازمها مصاحبتها للمقدار — تأمل.

ولا يلزم على جعل قوله إلى المقدار حالا من الكيفية مجىء الحال من الحال؛ لأن الكيفية فى الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فصح مجىء الحال منها – قاله العصام، وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مصرح به فى متن الكافية، وكذلك التمييز والمفعول المطلق (قوله: فقد نظر) أى: فى وجه هذا التشبيه (قوله: إلى عدة أشياء) أى: وهى الصفات القائمة بالثريَّا والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر وإن كان ذلك بحسب المرأى والكيفية المخصوصة والمقدار المخصوص (قوله: والطرفان) أى: المشبه والمشبه به (وقوله: مفردان) أى: حسيان (قوله: مقيدا) أى: كما أن المشبه مقيد بكونه فى الصبح، فقوله بعد والتقييد أى: فى كل من المشبه والمشبه به (قوله: لا ينافى الأفراد) أى: لأن المراد بالمفرد هنا ما ليس هيئة منتزعة

(**وفيما**) أى: والمركب الحسى فى التشبيه الذى (**طرفاه مركبان كما فى قول بشار**[1]:

كأنَّ مُثارَ النقعِ) من: أثار الغبار: هيجه (**فوقَ رءوسِنا وأسيافَنا ليلٌ**....

من متعدد فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد خلافا لما يفهم من الشارح، وأتى بقوله: والتقييد لا ينافى: إلخ دفعا لما يتوهم من أن المشبه به هو عنقود الملاّحية حين كان كذا فهو مركب لا مفرد (قوله: أى والمركب الحسى) أى: ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان (قوله: كما فى قول بشار) أى: كوجه الشبه الذى فى قول بشار بن برد (قوله: كأن مُثار النقع) مثار- بضم الميم- اسم مفعول من أثار الغبار: هيجه وحركه، والنقع: الغبار، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف أى: كأن الغبار المثار أى: المهيج والمحرك من أسفل لأعلى بحوافر الخيل (وقوله: فوق رءوسنا) أى: المنعقد فوق رءوسنا، وأنشد ابن جنى فى مجموعه "فوق رءوسهم وأسيافنا"، وكذلك أنشده الخفاجى فى سر الفصاحة، وابن رشيق فى العمدة، وهذه الرواية أحسن من جهة المعنى؛ لأن السيوف ساقطة على رءوسهم فلا بد أن يكون النقع على رءوسهم ليحصل التشبيه – كذا فى عروس الأفراح، وفى الأطول: مُثار النقع اسم مفعول وإضافته لما بعده بيانية ولو جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه، وإن جعل للظن كانت أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولهم: أظن زيدًا أسدًا فيكون أبلغ، وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة كأن- اهـ.

(قوله: وأسيافنا) الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه والعامل فيه مُثار؛ لأن فيه معنى الفعل وحروفه و لم تجعله منصوبا بـ كأن عطفًا على اسمها وهو مثار لئلا يتوهم أنهما تشبيهان مستقلاّن كل منهما تشبيه مفرد بمفرد، وأن المعنى: كأن النقع المثار ليل وكأن أسيافنا كواكبه، وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه إلى الحمل على المفرد؛ لأنه تفوت معه الدقة التركيبية المرعية فى وجه الشبه، ولأن قوله: "تهاوى كواكبه" تابع لليل؛ لأنه صفة له فتكون الكواكب

---

(١) البيت لبشار بن برد، ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ١٠٦، ويروى [رءوسهم] بدل [رءوسنا].

تهاوى كواكبه) أى: يتساقط بعضها إثر بعض، والأصل تتهاوى؛ حذفت إحدى التاءين **(من الهيئة الحاصلة من: هَوى)** بفتح الهاء؛ أى: سقوط **(أجرام مشرقة**

مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة فى التشبيه باعتبار الصناعة قطعا فيكون مقابلها الذى يتوهم كونه مشبها به تبعا لغيره أيضا (قوله: تهاوى كواكبه) أى: طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد – قاله فى الأطول.

(قوله: حذفت إحدى التاءين) وهل المحذوف الأُولى أو الثانية خلاف وإنما لم يجعله فعلا ماضيا مذكرا لإسناده للاسم الظاهر المجازىِّ التأنيث لما يلزم عليه من الإخلال بكثير من اللطائف والأحوال التى قصدها الشاعر من العلو تارة والسفل أخرى – وغير ذلك مما قاله الشاعر، وتوضيح ذلك أن صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجددىّ والتجدد الاستمرارىّ يدل على كثرة الحركات والتساقط فى جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتدخل والتلاقى، فيكون مشعرًا باللطائف المشار لها بقول الشارح وهى تعلو وترسب بخلاف الماضى، فإنه يدل على وقوع التساقط مرة فى الزمان الماضى، ولا يشعر بكونه فى الجهات كثيرة فيكون مخلاًّ بتلك اللطائف وإن كان صحيحا أيضا، لأن التهاوى يشعر بتعددها وسقوط بعضها إثر بعض فيؤخذ منها هيئة– هذا محصل ما فى المطول من توجيه عدم جعل الفعل ماضيًا.

وفى الأطول توجيه آخر وحاصله: أن قوله "ليل تهاوى كواكبه": يفيد وصف الليل بالخلوِّ عن الكواكب، فيلزم تشبيه مُثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى كواكبه فإنه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج وهذا هو المطابق لوجود الليل والمناسب للمشبه (قوله: من الهيئة) بيان لما فى قوله كما فى قول بشار الواقعة على وجه الشبه.

(قوله: بفتح الهاء) أى: وكسر الواو وتشديد الياء أى: سقوط، وأما الهوى –بضم الهاء– فمعناه الصعود كما فى الأساس، وفى القاموس كل من الفتح والضم للسقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود، فعلى كلامه المناسب أن يقول: بضم الهاء (قوله: أجرام مشرقة) وهى السيوف والنجوم فإن كلاًّ منهما مشرق بالبياض.

مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شيء مظلم) فوجه الشبه مركب-كما ترى-وكذا الطرفان؛ لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع، والكواكب بالسيوف، بل عمد إلى تشبيه هيئة السيوف...........................

قال العصام: وقد تعورف إطلاق الجرم على الجسم العلوى كما تعورف إطلاقه على السفلى.

(قوله: مستطيلة) الاستطالة ظاهرة فى السيوف، وكذلك الكواكب فإنها تستطيل أشكالها عند التهاوى وإن كانت قبل التهاوى تكون على الاستدارة فى المرأى (قوله: متناسبة المقدار) أى: بالنظر للمشبه وحده والمشبه به وحده، فالسيوف متناسبة المقدار فيما بينها، وكذلك النجوم فيما بينها، وأما تناسب طول النجوم مع طول السيوف أو العرض مع العرض فمبنيٌّ على التساهل؛ لأن الطول فى النجوم أكثر منه فى السيوف فيما يظهر ويكفى فى التشبيه المتناسب فى الجملة (قوله: فى جوانب شيء مظلم) أما السيوف ففى ظلمة الغبار، وأما الكواكب ففى ظلمة الليل (قوله: كما ترى) أى: كما رأيت وعلمت من كلام المصنف (قوله: وكذا الطرفان) لمّا بيّن المصنف وجه كون وجه الشبه فى البيت مركبا ولم يبيّن وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرّض الشارح لبيان ذلك (قوله: لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف) فيه قلب وكان من حق العبارة أن يقال: لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب؛ وذلك لأنه على تقدير أن يكون التشبيه فى البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبهًا والليل مشبهًا به، وكذلك تكون السيوف مشبهةً والكواكب مشبهًا بها، ويمكن الجواب عن الشارح بجعل الباء فى قوله: بالنقع، وفى قوله بالسيوف بمعنى مع.

(قوله: بل عمَد) بابه ضرَب (وقوله: إلى تشبيه هيئة السيوف) الأولى إلى تشبيه هيئة النقع والسيوف فيه وقد سلت.. إلخ؛ لأن المشبه الهيئة المنتزعة من النقع والسيوف الموصوفة بتلك الأوصاف، والمشبه به الهيئة المنتزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لا أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة النجوم من غير اعتبار النقع والليل؛ لأن صريح البيت خلافه، ويمكن الجواب بأن المراد عمد إلى تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف.. إلخ،

وقد سلت من أغمادها وهى تعلو وترسب وتجئ وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا، وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة، والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاحق، وكذا فى جانب المشبه به فإن للكواكب فى تماويها تواقعًا، وتداخلاً، واستطالةً لأشكالها...

وقوله وكذا فى جانب المشبه به فإن للكواكب.. إلخ أى: التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله: وقد سلت) أى: أخرجت، (وقوله: من أغمادها) جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الغين المعجمة (قوله: وهى تعلو) أى: ترتفع، (وقوله: وترسب) أى: تنزل وتتسفل من رسب الشىء فى الماء أى: سفل وجعله من رسب السيف أى: مضى فى الضرب لا يلائم قوله تعلو — كما فى الفنرى، وإنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدءًا منه وإلا فليس فى تماوى النجوم استعلاء- قاله يس.

(قوله: وتجىء)أى: من العلو (وقوله: وتذهب) أى: إلى العلو فهو راجع لما قبله، (وقوله: وتضطرب) أى: فى العلو والنزول (قوله: وعلى أحوال تنقسم) أى: وتنقسم تلك الحركة على أحوال دائرة بين.. إلخ أى: إنها لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانية التى بيَّنها بقوله بين الاعوجاج، والمراد بالاعوجاج: الذهاب يمنةً ويسرةً وخلفًا، والمراد بالاستقامة: الذهاب أمام (قوله: مع التلاقى) أى: لما يقابلها من الجهة الأخرى (قوله: والتداخل) أى: عند تعاكس الحركتين بذهاب كل منهما إلى جهة ابتداء الأخرى (قوله: والتصادم) هو التلاقى وكذلك التلاحق بمعنى التتابع كتتابع سيفين فى ذهابهما لمضروب واحد، فقد ظهر لك ما فى عبارة الشارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والمجىء، وكذا فى التداخل والتلاقى والتصادم والتلاحق، والغرض المبالغة فى الجامع (قوله: وكذا فى جانب المشبه به) أى: ومثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة؛ فإن للكواكب فى تماويها فى الليل تواقعًا أى: تدافعًا وتداخلاً واستطالةً لأشكالها عند السقوط، فانتزع من الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئة وشبه بها، وإنما قلنا فى الجملة؛ لأنه قد اعتبر فى جانب المشبه الارتفاع وهو لا يأتى

(و) المركب الحسى (**فيما طرفاه مختلفان**) أحدهما مفرد، والآخر مركب (**كما مر فى تشبيه الشقيق**) بأعلام ياقوت نشرنَ على رماح من زبرجد-من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة، فالمشبه مفـــرد، وهو الشقيق، والمشبه به مركب وهو ظاهر، وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر- على ما سيجيء.

(**ومن بديع المركب الحسى ما**) أى: وجه الشبه الذى (**يجيء فى الهيئات**

فى جانب المشبه به (قوله: والمركب الحسى) أى: ووجه الشـــبه المركـــب الحســـى فى التشبيه الذى طرفاه مختلفان (قوله: كما مر) أى: كوجه الشبه الذى مـــر (وقولـــه: فى تشبيه) أى: فى ضمن تشبيه.. إلخ وإنما قدرنا ضمن؛ لأن الوجه لم يذكر فى المتن سابقا فى هذا التشبيه (قوله: الشقيق) أى: المحمر (قوله: من الهيئة الحاصلة) بيان لوجه الشـــبه الذى مر فى ضمن التشبيه المذكور (وقوله: مبسوطة) أى: فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط، فلذا ذكر قوله مبسوطة مع قوله نشر أجرام- اهـــ يس.

(قوله: فالمشبه مفرد) وهو محمر الشقيق؛ لأنه اسم لمسمًّى واحد وأجزاؤه التى اعتبر اجتماعها كاليد من زيد (قوله: والمشبه به مركب) أى: لأن القصد إلى التشـــبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجديـــة ولـــيس للأعلام قصد ذاتىٌّ حتى يكون مفردًا بدليل أن المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب للأعلام فقط بل المعتبر مجموع الشقيق الذى هو مجموع الأصل وفروعه، وسيأتى الفـــرق بـــين المركب والمقيد بنحو هذا (قوله: وعكسه) أى: المشبه مركب والمشبه به مفرد (قولـــه: شابه) أى: خالطه زهر الربا فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذى خالطـــه زهر الربا فهو مركب، والمشبه به هو الليل المقمر فهو مفرد مقيد.

(قوله: ومن بديع.. إلخ) البديع هو البالغ الغاية فى الشرف والبلاغة، ففى القاموس البديع هو الغاية فى كل شىء، وذلك إذا كان عالمًـــا أو شـــجاعًا أو شـــريفًا، وحاصـــل المعنى المراد ومن وجه الشبه المركب الحسى ما بلغ الغاية فى الشرف والبلاغة وهو ما يجىء.. إلخ (قوله: ما يجـــىء فى الهيئات) ظاهـــر هذه العبارة يفيد أن وجه الشبه يجىء فى الهيئة لا

التى تقع عليها الحركة) أى: يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة، من الاستدارة، والاستقامة، وغيرهما،.......................................

أنه نفسها، مع أنه المراد كما صرح به الشارح فى قوله أى: يكون وجه الشبه الهيئة وحينئذ لا بد أن يقال: إنه من قبيل اعتبار مجىء العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان يجىء فى الإنسان أى: إنه يتحقق فيه، وحينئذ فمعنى كلام المصنف ومن المركب الحسى البديع الوجه الذى يتحقق فى الهيئات أى: يكون هيئة (قوله: التى تقع عليها الحركة) ظاهره: أن الحركة تقع على الهيئة ولا معنى لذلك فلا بد من جعل "تقع" بمعنى "توجد" و"على" بمعنى "مع" أى: هيئة الجسم التى توجد معها مركبة من وجود الجزء مع الكل؛ لأن الحركة جزء من الهيئة، أما فى الوجه الأول من الوجهين الآتيين فظاهر؛ لأن الهيئة منتزعة من حركات وغيرها من أوصاف الجسم، وأما فى الوجه الثانى فلأن الهيئة منتزعة من حركات فقط فيراد بالهيئة مطلق الحركات وبالحركة التى هى جزء منها الحركة المخصوصة، ويصح جعل "على" بمعنى "من" أى: التى توجد منها الحركة ويكون فى الكلام قلب، والأصل: التى توجد من الحركة أى: من جنس الحركة -يعنى فقط- أو منها مع غيرها من أوصاف الجسم، ومحصل كلام المصنف: أن من بديع المركب الحسى وجه الشبه الذى هو هيئة منتزعة من حركات فقط أو من حركات وغيرها من أوصاف الجسم، فالأول كحركة المصحف فإنه لم يعتبر معها شىء من أوصافه، والثانى وهو الهيئة الحاصلة بين الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآة فى كف الأشلّ (قوله: أى: يكون وجه الشبه الهيئة.. إلخ) أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة، وأن ظرفيته فيها فى كلام المصنف من ظرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه، وقوله التى تقع عليها الحركة أى: توجد معها الحركة.

(قوله: من الاستدارة) أى: من استدارة الحركة واستقامتها كما فى حركة الدولاب والسهام، وهذا بيان للهيئة التى توجد معها الحركة.

(وقوله: وغيرهما) كالسرعة والبطء، والحاصل: أن الهيئة التى توجد معها الحركة مثل استدارة الحركة واستقامتها وسرعتها وبطئها.

ويعتبر فيها التركيب (**ويكون**) كما يجيء في تلك الهيئات (**على وجهين: أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم؛ كالشكل، واللون**) والأوضح عبارة أسرار البلاغة: اعلم أن مما يزداد به التشبيه.........................

(قوله: ويعتبر فيها) أي: في الهيئة التي تقع عليها الحركة التركيب أي: بأن تكون منتزعة من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الأول أو من حركات مختلفة كما في الوجه الثاني، كما يعلم ذلك مما يأتي في تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله: ويكون ما يجيء) أي: وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي توجد معها الحركة على وجهين، وحاصل الأول منهما: أن وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها، وحاصل الثاني: أنه هيئة مركبة من حركات فقط (قوله: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم) أي: هيئة أن يقرن أي: هيئة اقتران الحركة بغيرها أي: الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة لغيرها، وإنما قدرنا هيئة لأجل صحة الإخبار عن الأحد؛ لأن الأحد هيئة لا الاقتران المذكور أو المعنى أحدهما المقرون فيه الحركة بغيرها من أوصاف الجسم وهذا التأويل إنما يحتاج له إذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وأن كلاً منهما قسم من الهيئة، أما إن كان بمعنى إنه مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك؛ لأن كلاً من الاقتران والتجرد صفة للهيئات.

(قوله: أن يقرن بالحركة) أي: أن يوصل بها. مأخوذ من قرنت الشيء بالشيء وصلته به، والمراد أن يقرن في اعتبار العقل غير الحركة بها أو ينتزع منهما هيئة.

(قوله: كالشكل) أي: الذي هو الهيئة الحاصلة من إحاطة حد أو حدود به (قوله: والأوضح) وجه الأوضحية أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة، وتنقسم إلى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها وإلى هيئة الحركة المجردة، وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف؛ لإيهامها أن الهيئة متحققة في نفسها ووقعت عليها الحركة مع أن الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة، وإنما قال أوضح لإمكان أن يجاب عن المصنف بأنه من مجيء العام في الخاص كما مر (قوله: اعلم أن مما يزداد.. إلخ) لفظ "ما" في قوله "مما يزداد" ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في

دقةً وسحرًا أن يجئ فى الهيئات التى تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين: أحدهما: أن تقترن بغيرها من الأوصاف. والثانى: أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يزاد عليها غيرها.

عبارة المصنف بل عبارة عن الأحوال أى: من الأحوال التى يزداد بها التشبيه دقةً وسحرًا هذه الحالة وهي مجيء التشبيه فى الهيئات التى توجد معها الحركات سواءً كانت تلك الهيئات أطرافًا للتشبيه أو كانت وجهَ شبه، فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفًا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة أعنى كون طرفيه أو وجهه هيئة بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفًا لوجه الشبه، وأيضا كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن، وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها ومن غيرها، فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف- تأمل.

(قوله: دقة) أى: لطافة (وقوله: وسحرًا) أى: تميـيلاً للعقول (قوله: أن يجىء) أى: التشبيه، وقوله: التى تقع عليها الحركات سواء كانت طرفًا للتشبيه أو وجهًا له.

(قوله: أن تقترن) أى: الحركات بغيرها من أوصاف الجسم فقد جعل الحركة مقترنة بأوصاف الجسم، والظاهر: أنه أراد أن تقترن هيئة الحركة بغيرها بدليل قوله: والثانى أن تجرد هيئة الحركة فيكون حاصل كلامه أن هيئة الحركة تارة تقترن فى الاعتبار بأوصاف الجسم، ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفًا وتارة تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفًا، والمصنف قد جعل المقترن بالأوصاف هو الحركة وجعل الهيئة مأخوذة من مجموع الأمرين كما هو المتبادر منه. قال الشيخ يس: فإن أراد المصنف بقوله أن يقرن بالحركة غيرها -أى: أن يقترن بهيئة الحركة غيرها- وافق كلام الشيخ، لكن يكون الإخبار بذلك عن الأحد مشكلاً - فتأمل (قوله: أن تجرد هيئة الحركة) من وضع الظاهر موضع المضمر اعتناء بشأنه (وقوله: هيئة الحركة) أى: الهيئة المأخوذة من الحركات، فالمراد بالحركة الجنس المتحقق فى متعدد والمراد أن تجرد عن

فالأول: (كما فى قوله[1]: والشمس كالمرآة فى كف الأشلّ؛ من الهيئة) بيان لما فى قوله: كـــما (الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهُمُّ بأن ينبسط حتى يفـــيض مـــن جوانب الدائرة، ثم يبدو له)..

أوصاف الجسم (وقوله: لا يزاد عليها غيرها) أى: من أوصاف الجسم (قوله: كمـــا فى قوله) أى كوجه الشبه الذى فى قول القائل وهو ابن المعتز أو أبو النجم وتمامـــه: لمـــا رأيتها بدت فوق الجبل (قوله: والشمس) أى: عند طلوعها (قوله: الأشلّ) الشلل هـــو يبس اليد أو ذهابها، والمراد هنا المرتعش؛ لأن عديم اليد أو يابسها لا يكـــون فى كفّـــه مرآة، ولأن المرآة إنما تؤدى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش (قوله: من الاستدارة مـــع الإشراق) أى: من استدارة الجسم المصاحبة لإشراقه، أى: شعاعه، وكان الظـــاهر أن يضم إليه تموجه فيقول: من الاستدارة والحركة السريعة المتصلة مع الإشراق المتمـــوج لكنه أخّره عن قوله: والحركة السريعة المتصلة؛ لأنه مسبب عنها.

(قوله: والحركة) أى: ومع الحركة (وقوله: المتصلة) أى: المتتابعة (قوله: مـــع تموج الإشراق) أى: الشعاع أى: تدافع بعضه بعضا كتدافع الموج بسبب تلك الحركة (قوله: حتى يرى الشعاع) أى: المعبر عنه أولاً بالإشراق فقد تفنّن فى التعـــبير، والمـــراد بالشعاع ما تراه من الشمس كالجبال مقبلاً عليك أو ما تراه ممتـــدًّا كالرمـــاح بعيـــد الطلوع (قوله: كأنه يهمُّ) بفتح الياء وضم الهاء، وبابه ردَّ يقال همَّ بكذا إذا قصد فعله وأراده، وإسناد الهم إلى الشعاع تجوُّز أى: كأن ذلك الشعاع يريد الانبســـاط لوفـــور تموجه (قوله: حتى يفيض) غاية للانبساط. من أفاض إذا خرج قال تعالى ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[2] أى: خرجتم منها، أو من فاض الوادى إذا سال أى: حتى يخرج مـــن جوانب الدائرة أو يسيل من محله ويخرج من جوانب الدائرة (قوله: ثم يبدو لـــه) أى:

(1) شطر البيت من أرجوزة ابن المعتز أو أبى النجم وعجزه، لما رأيتها فوق الجبل، والبيت فى الأســـرار ص ٢٠٧، والإشارات ص ١٨٠.

(2) البقرة: ١٩٨.

يقال: بدا له: إذا ندم، والمعنى: ظهر له رأى غير الأوَّل **(فيرجع)** من الانبساط الذى بدا له **(إلى الانقباض)** كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط، فإن الشمس إذا أَحَدَّ الإنسانُ النَّظرَ إليها ليتبيَّن جرمها وجدها مؤدِّية لهذه الهيئة الموصوفة، وكذلك المرآة فى كفِّ الأشلّ.

للشعاع، وفاعل يبدو ضمير عائد على مصدر الفعل أى: البداء، أو على الرأى المفهوم من قوة الكلام وهو عطف على قوله: يفيض، أو على قوله يهُم أى: كأنه يهمّ بالانبساط، ثم يبدو له فيرجع عنه إلى الانقباض (قوله: يقال بدا له.. إلخ) هذا تفسير للفظ بحسب أصل اللغة، (وقوله: والمعنى: ظهر له) أى: للشعاع رأى.. إلخ بيان للمعنى المراد من اللفظ (قوله: فيرجع من الانبساط الذى بدا له) الأولى: فيرجع عن الانبساط الذى همَّ به إلى الانقباض الذى بدا له وهو عطف على ما يبدو أى: فيتسبب عن البدو الرجوع (قوله: إلى الوسط) أى: وسط الدائرة (قوله: فإن الشمس.. إلخ) بيان لكون تلك الهيئة جامعًا حاصلاً فى الطرفين، وأشار بقوله: إذا أحدَّ.. إلخ إلى أن الهيئة إنما تظهر فى الشمس بعد إحداد النظر إليها بخلاف المرآة فإنها تظهر فيها فى بادئ الرأى؛ فلذا جعلت الشمس مشبهًا والمرآة مشبهًا بها -قاله فى الأطول (قوله: ليتبين) أى: ليعلم (قوله: وجدها مؤدِّية لهذه الهيئة) أى: لأن جرم الشمس مستدير وفيه حركة سريعة خيالية وفى شعاعها أيضا حركة خيالية، وإنما قلنا: خيالية؛ لأنا نقطع بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب، بل هى من الجنوب إلى الشمال على سبيل التمهُّل حتى إنها لولا ذلك التخييل لرؤيت كالثابتة، والشعاع المعبر عنه بالإشراق أجرام لطيفة منبسطة على ما يقابل الشمس هذا هو المحقق فى نفس الأمر، فالاضطراب والتموُّج خيالىٌّ لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتخيل صحيح- اهـ يعقوبى.

(قوله: وكذلك المرآة فى كف الأشلّ) أى: مؤدية لهذه الهيئة فإنها مستديرة وفيها حركة دائمة متصلة سريعة حقيقية وإشراق متصل بها من شعاع الشمس، إلا أن ذلك الشعاع المتصل بها لا يتحقق فيه اضطراب إلى الجوانب والرجوع للوسط، بل المتحقق فيه الثبوت والاتصال مع اضطرابه وتموجه بدوام الحركة، وحينئذ فتحقيق وجه

(و) الوجه (الثاني: أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الأوصاف (فهناك أيضا) يعني: كما أنه لا بد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف فكذا في الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (إلى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه إلى اليمين، وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو، وبعضه إلى السفل ليتحقق التركيب، وإلا لكان وجه الشبه مفردًا، وهو الحركة (فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف..........

الشبه في المرآة على الوجه المذكور في الشمس مبنيٌّ على التساهل، فلذا جعلت مشبها- اهـ يعقوبي.

(قوله: أنْ تجرد الحركة عن غيرها من الأوصاف) أي: وتنتزع الهيئة من الحركات فقط (قوله: فهناك) أي: في القسم الثاني وعبَّر بإشارة البعيد؛ لأن المعنى معدوم خارجًا فهو بعيد (قوله: أيضا) إلا بصيغة على ما قال الشارح في مطلق التركيب لا في خصوص التركيب من الحركات مع الصفات؛ لأن الثاني إنما فيه تركيب من الحركات المختلفة فقط بخلاف الأول فإن التركيب فيه من الحركة والصفات.

وفي الأطول: إن معنى قوله أيضا أي: كما أنه لا بد في هذا الثاني من حركات لا بدَّ من كونها إلى جهات مختلفة. قال: وهذا أظهر مما فسَّر به الشارح- وتأمله (قوله: يعني كما أنه لا بد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها) لم يعتبر في الحركة هنا تعدُّد فضلاً عن الجمع فضلا عن الكثرة- قاله يس (قوله: لا بد من اختلاط) أي: اجتماع (قوله: كثيرة) أخذ الكثرة من تنوين حركات واعتبار الكثرة إنما هو لازدياد الدقة وإلا فمجرد التعدد كافٍ في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة (قوله: كأن يتحرك بعضه.. إلخ) أي: أو يتحرك تارة لليمين وتارة لليسار كما في الأطول (قوله: ليتحقق.. إلخ) علة لقوله: لا بد من اختلاط حركات.. إلخ (قوله: وإلا لكان.. إلخ) أي: وإلا تكن الحركات المختلطة إلى جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة.

(قوله: لاتحادها) أي: لأن حركة كل منهما لجهة واحدة وجعل كل من الحركتين مفردة لا تركيب فيها إذا لم يلاحظ معها وصف الجسم من الاستقامة والاستدارة

فى قوله[1]: وكأنَّ البرقَ فى مصحف قارٍ) بحذف الهمزة، أى: قارئ (فانطباقًا مرةً وانفتاحًا) أى: فينطبق انطباقًا مرةً، وينفتح انفتاحًا أخرى،................

وانتزاع الهيئة من المجموع، وإلا كان وجه الشبه مركبًا كما مر (قوله: فى قولـه) أى: قول القائل وهو ابن المعتز، وهذا البيت من قصيدة من المديد أولها:

عَرَفَ الدارَ فَحَيّا وناحَا ... بعدما كان صَحَا واستَراحَا

ظَلّ يلْحاهُ السعذولُ ويَأبَى ... فى عنانِ العَذْل إلا جمَاحا

علّمونى كيفَ أسْلو وإلا ... فخـذوا من مُقْلَتِىَ الملاحَا

مَنْ رأى بَرْقًا يُضىءُ التماحا ... ثُقَبَ الليْلُ سناهُ فلاحَا

وكأنّ البرقَ... البيت، وبعده:

لم يَزَلْ يلمَعُ بالليلَ حتّى ... خلْتُه نبّه فيه صبَاحَا

وكأنَ الرَّعْدَ فَحْلُ لِقاحٍ[*] ... كُلّما يُعْجبُه البرقُ صَاحا

(قوله: بحذف الهمزة) أى: بعد قلبها ياءً، فالأصل قارئ فأبدلت الهمزة ياءً، ثم أعلّ إعلال قاضٍ – كذا فى الفنرى.

(قوله: فانطباقًا.. إلخ) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن، أو اعتراضية لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف، وحاصل ما يفيده: أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئة حسية فى المصحف وتخييلية فى البرق، ثم إن الانطباق والانفتاح للسحاب الذى يخرج منه البرق؛ لأنه ينفتح فيخرج منه البرق، ثم ينطبق فيلتئم آخرا، وأما البرق فلا انفتاح فيه ولا انطباق، إلا أن يقال: المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه بانضمام أجزائه بحيث يضمحل عن الأبصار بالكلية، وبهذا ظهر لك وجه الشبه فى البرق؛ وذلك لأن الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام، فإذا وجد تخيل أن إشراقه لانفتاح أظهر باطنه، وإذا انعدم تخيل أن ثم باطنا خفى لانطباق فيه كما فى المصحف – تأمل.

---

(١) البيت لابن المعتز فى كتاب الإيضاح.

(*) وقعت في المطبوع بالفاء وما أثبت كما في الديوان. ط دار صادر ص ١٤١.

فإن فيها تركيبا؛ لأن المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح إلى جهتين؛ فى كل حالة إلى جهة.

(وقد يقع التركيب فى هيئة السكون..............................

(قوله: فإن فيها تركيبا.. إلخ) علة لقوله: بخلاف حركة المصحف (قوله: لأن المصحف يتحرك) أى: يتحرك طرفاه فى حالتى.. إلخ (قوله: إلى جهتين) أى: جهة العلو وجهة السفل (قوله: فى كل حالة إلى جهة) ففى حالة الانطباق يتحرك إلى جهة العلو، وفى حالة الانفتاح يتحرك إلى جهة السفل، ولم ينظر لجهة اليمين والشمال وإلا لقال: فى كل حالة إلى ثلاث جهات، وتوضيح ذلك: أن المصحف فى كل من حالتى الانطباق، والانفتاح متحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال ومجموعه متحرك إلى العلو فى حال الانطباق وإلى السفل فى حال الانفتاح، وحينئذ يكون تحركه فى حال الانطباق إلى ثلاث جهات: جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار أبعاضه وجهة العلو باعتبار مجموعه، ويتحرك فى حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضا: جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار أبعاضه وجهة السفل باعتبار مجموعه، فقول الشارح: فى كل حالة إلى جهة أراد جهة العلو فى الانطباق وجهة السفل فى الانفتاح، فقد التفت لحركة مجموعه ولم يلتفت لحركة أبعاضه لجهة اليمين وجهة اليسار فى الانطباق والانفتاح، إلا أن يقال: إنه أراد بقوله "لجهة" جنسَ الجهة، أو أنه لاحظ اتحاد جهة السفل وجهة العلو مع جهة اليمين والشمال وإن اختلفتا بالاعتبار- تأمل- قرره شيخنا العدوى.

(قوله: وقد يقع التركيب) أى: البديع. فأل للعهد الذكرى، والمراد بوقوع التركيب فى هيئة السكون: تحققه فيها من تحقق الكلىِّ فى جزئيه أى: وقد يتحقق التركيب البديع فى هيئة السكون كما يتحقق فى هيئة الحركة، وأل فى السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد، وسواء كانت تلك الهيئة طرفًا للتشبيه أو وجه شبه، وأشار المصنف "بقد" إلى قلة ذلك بالنسبة إلى وقوع التركيب فى هيئة الحركات.

واعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضا أحدهما: أن تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده مجردًا عن غيره من أوصاف الجسم ولا بد أيضا من تعدد أفراد السكون.

والثانى: أن يعتبر فى تلك الهيئة مع السكون غيره ولا يشترط فى هذا تعدد أفراد السكون، وقد مثل المصنف للوجه الأول. ومثال الثانى قول بعضهم يصف مصلوبًا:

كَأَنَّهُ عَاشِقٌ قَدْ مَدَّ صَفْحَتَهُ   يَوْمَ الوَدَاعِ إلى تَوْدِيعِ مُرْتَحِلِ[1]

فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته فى حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت؛ لأن تلك الهيئة موجودة فى العاشق المادِّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق (قوله: كما فى قوله) قال فى المطول أى: كوجه الشبه فى قول أبى الطيب المتنبى، ونازعه العصام فى الأطول: بأن "ما" واقعة على التركيب بشهادة سوق الكلام، وبيان المصنف لكلمة ما فإنه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه، إذ الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب فى إقعائه هى المشبه، والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به- اهـ.

والحق أن كلام المصنف عامٌّ كما مر، والبيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخصص عموم الكلام (قوله: يقعى.. إلخ)[2] هذا أول البيت وهو مقول القول، وتمامه: بأربع مجدولة لم تجدل أى: على أربع قوائم وهي يداه ورجلاه، وقوله مجدولة أى: محكمة الخلق من جدل الله أى: تقديره، وقوله لم تجدل أى: لم يجدلها و لم يفتلها الإنسان فلا تناقض لاختلاف الجهة لما علمت أن الجدل المثبت جدل الله أى: إحكامه وإتقانه، والجدل المنفى جدل الإنسان بمعنى فتله- كذا فى المطول، وقال فى الأطول: يحتمل أن يراد بنفى الجدل نفى جمعها كما يكون للكلب فى غير صورة الإقعاء، وحينئذ فالمعنى: وأربع مجموعة لا غير مجموعة، والغرض من تشبيه الكلب فى حال إقعائه

---

(١) البيت لأبى الطيب المتنبى فى كتاب التلخيص فى علوم البلاغة.

(٢) البيت للأخطل فى صفة مصلوب، وهو فى شرح عقود الجمان ١٧/٢.

أى: يجلس على أليتيه (**جلوس البدوى المصطلى**) من: اصطلى بالنار (**من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه**) أى: من الكلب (**فى إقعائه**) فإنه يكون لكل عضو منه فى الإقعاء موقع خاص، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع، وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الأرض.

(**و**) المركب (**العقلى**) من وجه الشبه (**كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه**..

بحالة البدوى المصطلى مدح الكلب بشدة الحراسة؛ لأن جلوسه على هذه الحالة فى الغالب إنما هو وقت الحراسة.

(قوله: أى يجلس) أى: ذلك الكلب (قوله: جلوس) منصوب بيقعي لموافقته له فى المعنى كقعدت جلوسًا أى: يجلس كجلوس، ويحتمل أن يقال: إن التقدير يجلس جلوسًا كجلوس، فحذف المشبه وأداة التشبيه للدلالة عليهما وبقى المشبه به وخص البدوى بالذكر لغلبة الاصطلاء بالنار منه.

(قوله: من اصطلى بالنار) أى: استدفأ بها (قوله: من موقع كل عضو) أى: فى وقوعه وسكونه فى موضعه فى حال إقعائه وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله: فى الإقعاء) أى: فى حال الإقعاء (وقوله: موقع) أى: وقوع وسكون خاص (قوله: وللمجموع) أى: لمجموع الأعضاء (وقوله: صورة) أى: هيئة، (وقوله: مؤلفة من تلك المواقع) أى: الوقوعات والسكونات، وهذا محل الشاهد فإن الهيئة قد تركبت من سكونات.

(قوله: وكذلك صورة جلوس البدوى) أى: فإنها مركبة من سكونات؛ لأن لكل عضو منه فى حال اصطلائه وقوعًا خاصًا ولمجموع أعضائه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات.

(قوله: والمركب العقلى) هذا هو القسم الثانى من القسم الثانى وهو المركب المنزل منزلة الواحد، وقد تقدم أنه إما حسّى، وقد تقدم الكلام عليه. وإما عقلى: وهو ما ذكره هنا (قوله: كحرمان الانتفاع.. إلخ) الحاصل: أنه شبه فى هذه الآية مثل اليهود

فى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[1] جمع سفر..

الذين حمِّلوا التوراة أى: حالتهم وهى الهيئة المنتزعة من حملهم التوراة وكون محمولهم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول، بمثل الحمار الذى يحمل الكتب الكبار أى: بحالته وهى الهيئة المنتزعة من حمله للكتب وكون محموله وعاء للعلم وعدم انتفاعه بذلك المحمول، والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه وظاهر المصنف: أن وجه الشبه - وهو الجامع المذكور- مركب عقلى وفيه أن كونه عقليًّا مسلّم، وكونه مركبًا غير مسلّم لما تقدم أن المراد بالمركب فى وجه الشبه أو الطرفين الهيئة المنتزعة من عدة أمور، والحرمان المذكور ليس هيئة، وقد يجاب بأن قول المصنف كحرمان الانتفاع على حذف مضاف أى: كهيئة حرمان الانتفاع.. إلخ أى: كالهيئة الحاصلة من حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب، والطرفان مركبان عقليًّان، وكذا وجه الشبه- قرر ذلك شيخنا العدوى، وقد يقال لا داعى لذلك بل الحرمان المذكور هيئة منتزعة من متعدد كما يأتى بيانه، ثم إن الحرمان مصدر حرمه الشىء كعلمه وضرَّ به: منعه الشىء وهو مضاف لمفعوله الثانى، (وقوله: بأبلغ) صلة للانتفاع، وقوله مع متعلق بالحرمان، (وقوله: فى استصحابه به) صفة للتعب أى: الكائن فى استصحابه والضمير لأبلغ نافع (قوله: فى قوله تعالى.. إلخ) هو صفة للحرمان وفى الكلام حذف مضاف أى: كحرمان الانتفاع الواقع فى التشبيه الكائن فى قوله تعالى (قوله: **﴿مثل الذين﴾**) أى: صفة اليهود الذين حمِّلوا التوراة أى: تحملوها وكلِّفوا العمل بما فيها من إظهار نعته -الصلاة والسلام- عليه والإيمان به إذا جاء وغير ذلك، ثم لم يحملوها أى: لم يعملوا بجميع ما فيها حيث أخفوا نعته- عليه الصلاة والسلام- (وقوله: كمثل الحمار) أى: كحال الحمار وصفته، وجملة "يحمل أسفارًا" حال من الحمار والعامل فى محلها النصب معنى المثل أو صفة للحمار، إذ ليس المراد منه حمارًا معيَّنا وعبر عن عدم العمل بعدم الحمل مشاكلة، أو لأنهم لما لم يعملوا بما فيها كأنهم لم يحملوها فجعل

---

(١) سورة: الجمعة، آية: ٥.

(بكسر السين)، وهو الكتاب؛ فإنه أمر عقلى منتزع من عدة أمور؛ لأنه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل، وأن يكون المحمول أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل بما فيها، وكذا فى جانب المشبه.

دقيقة فى الوجه المركب:

(واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه **(من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه**

حملهم كلا حمل لعدم عملهم (قوله: بكسر السين) أى: وسكون الفاء لا جمع سَفَر -بفتح السين والفاء-، إذ ليس المعنى كمثل الحمار يتحمل مشاقَّ السفَر (وقوله: وهو الكتاب) أى: الكبير كما فى القاموس (قوله: فإنه) أى: الحرمان المذكور (قوله: لأنه روعى من الحمار) أى: فى الحمار أى: فى صفته وهو المشبه به (قوله: جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه؛ لأن الجهل -أى: عدم العلم- يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم، فاندفع ما يقال: إن الحمار لا يوصف بالجهل؛ لأنه عدم العلم عما من شأنه أن يعلم -أى: عما من شأن نوعه أن يعلم- ونوع الحمار شأنه لا يعلم.

(قوله: وكذا فى جانب المشبه) أى: صفة اليهود فقد روعى فيها فعل مخصوص وهو الحمل المعنوى وكون المحمول أوعية العلم وكونهم جاهلين أى: غير منتفعين بما فيها، والحاصل: أنه قد روعى فى كلٍّ من الطرفين ثلاثة أمور وقد تقرر أن الطرفين إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبًا مرعيًّا فيه ما يشير إلى ما اعتبر فى الطرفين، فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان من الجهل المعتبر فيهما، وأخذ كون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيهما أوعية العلم التى هى أولى ما ينتفع به، وأخذ تحمل التعب فى الاستصحاب من اعتبار حملهم الأمر الغير الخفيف فيهما، ويجب أن يراد بالتعب مطلق المشقة على القوة الحيوانية الصادقة بالمحسوسة كما فى مشقة الحمار، وبالمعقولة كما فى مشقة اليهود، فقد ظهر لك أن حرمان الانتفاع بأبلغ نافع المصاحب لتحمل التعب فى استصحابه مركب عقلى منتزع من عدة أمور، وحينئذٍ فلا داعى لتقدير هيئة قبل حرمان فى كلام المصنف- تأمل.

(قوله: أنه) أى: وجه الشبه (قوله: وقد ينتزع) أى: يلاحظ، (وقوله: لوجوب انتزاعه) أى: ملاحظته واستحضاره (قوله: فيقع الخطأ) أى: من المتكلم حيث لم يأت بما

من أكثر) من ذلك المتعدد **(كما إذا انتزع)** وجه الشبه **(من الشطر الأول من قوله[1]:**

كما أبْرقَتْ قَومًا عِطَاشًا) فى الأساس: أبرقت لى فلانة: إذا تحسَّنت لك وتعرَّضت، فالكلام هاهنا على حذف الجار، وإيصال الفعل؛ أى: أبرقت لقوم عطاش؛ جمع عطشان **(غَمَامَةٌ فلمّا رأوْها أَقْشَعَتْ وتَجلَّتِ)** أى: تفرَّقت وانكشفت،..

يجب أو من السامع حيث لم يتحقق ما قصده المتكلم مما يجب (قوله: من أكثر من ذلك المتعدد) أى: فالاقتصار على ذلك المتعدد فى الأخذ يطل به المعنى المراد (قوله: كما إذا انتزع من الشطر الأول) أى: مما اشتمل عليه الشطر الأول (قوله: كما أبرقت) الكاف: للتشبيه، و"ما" مصدرية، وأبرقت بمعنى ظهرت وتعرضت أى: حال هؤلاء القوم المذكورين فى الأبيات السابقة كحال إبراق أى: ظهور غمامة لقوم عطاش (قوله: عطاش) فى المختار عطِش ضد روِى وبابه طرِب فهو عطشان وقوم عَطْشى بوزن سَكْرَى وعُطَاشى بوزن حُبَالى وعِطاش بالكسر (قوله: فى الأساس) كتاب فى اللغة للزمخشرى (قوله: إذا تحسَّنت لك) أى: تقول ذلك إذا تزَّينت لك (قوله: وتعرَّضت) أى: ظهرت، وهذا محل الشاهد (قوله: فالكلام هاهنا.. إلخ) هذا تفريع على كلام الأساس أى: إذا علمت ذلك فالكلام هاهنا.. إلخ (قوله: وإيصال الفعل) أى: للمفعول وهو "قومًا" بلا واسطة حرف فإن أبرق لا يتعدى إلا باللام كما علم من كلام الأساس، وقد حذفها الشاعر للضرورة وعدّى الفعل للمفعول (قوله: أى أبرقت) أى: الغمامة لقوم أى: ظهرت وتعرضت لهم (قوله: فما رأوها) أى: وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه فحوى الكلام (قوله: أقشعت) أى: اضمحلت وذهبت، وهو معنى تجلّت، فهو مرادف لما قبله.

يقال: قشعت الريح السحاب أقشع أى: صار ذا قشع أى: ذهاب – اهـ.

---

(١) أورده الطيبى فى شرحه على مشكاة المصابيح بتحقيقي ١٠٧/١، وأورده القزوينى فى الإيضاح ص٣٤٥.

فانتزاع وجه الشبه من مجرَّد قوله: كما أبرقت قومًا عطاشًا غمامة-خطأ (**لوجوب انتزاعه من الجميع**) أعنى: جميع البيت (**فإن المراد التشبيه**) أى: تشبيه الحالة المذكورة فى الأبيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش، ثم تفرقها وانكشافها، وبقائهم متحيرين (**باتصال**) أى: باعتبار اتصال؛ فالباء هاهنا مثلها..

وفى يس: أن تفرقت تفسير لأقشعت (وقوله: وانكشفت) تفسير لتجلت فيفيد أن العطف مغاير (قوله: فانتزاع وجه الشبه.. إلخ) الحاصل: أن الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت وهى حال من ظهر له شىء وهو فى غاية الحاجة إلى ما فيه وبنفس ظهور ذلك الشىء انعدم وذهب ذهابًا أوجب الإياس مما يرجيه- بحال قوم تعرضت لهم غمامة وهم فى غاية الاحتياج إلى ما فيها من الماء لشدة عطشهم وبمجرد ما تهيئوا للشرب منها تفرقت وذهبت، فإذا سمع السامع قول الشاعر: كما أبرقت قوما عطاشا غمامة وتوهم أن ما يؤخذ منه يكفى فى التشبيه كان ذلك خطأ؛ لأن المأخوذ منه أن قومًا ظهرت لهم غمامة وأن تلك الغمامة رجوا منها ما يشرب وأنهم فى غاية الحاجة لذلك الماء لعطشهم، فإذا انتزع ذلك المعنى من هذا الشطر كان حاصل التشبيه: أن الحالة الأولى كالحالة الثانية التى هى إبراق الغمامة لقوم.. إلخ فى كون كل منهما حالة فيها ظهور شىء لمن هو فى غاية الحاجة إلى ما فيه، وهذا خلاف المقصود للشاعر، وكذا لو فرض أن المتكلم اقتصر على هذا الشطر كان خطأ منه؛ لأن المعنى المفاد منه خلاف ما يناسب أن يراد فى التشبيه؛ لأن كل جزء من طرف له نظير من الطرف الآخر فإذا أسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله: أى باعتبار) أى: بواسطة اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس أى: ولا شك أن انتهاء الشىء المؤيس إنما يؤخذ من الشطر الثانى، وأشار الشارح بقوله: أى: باعتبار.. إلخ، إلى أن الباء فى قوله باتصال للآلة مثلها فى قوله: نجرت بالقدوم أى: بواسطته، وحينئذ فهى داخلة فى كلام المصنف على وجه الشبه لا أنها صلة للتشبيه كما فى قولك: شبهت زيدًا بالأسد، وإلا لاقتضى أن اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس مشبه به مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامة

فى قولهم: التشبيه بالوجه العقلى أعم إذ الأمر المشترك فيه هاهنا هو اتصال (**ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس**) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة؛ كما فى قولنا: زيد كالأسد، والسيف، والبحر. فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى إفادة معناه، بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور.

للقوم العطاش (قوله: فى قولهم) أى: أهل هذا الفن (قوله: بالوجه العقلى) أى: باعتباره وبواسطته (وقوله: أعم) أى: من التشبيه بالوجه الحسى أى: باعتباره وبواسطته وذلك لما مرَّ من أنه متى كان الوجه حسيًّا فلا يكون الطرفان إلا حسيين، وأما إذا كان الوجه عقليًّا فتارة يكونان حسيين، وتارة عقليين، وتارة مختلفين (قوله: ابتداء مطمع) أى: ابتداء شىء مطمع، وهذا مأخوذ من الشطر الأول وذلك كظهور السحابة للقوم العطاش فى المشبه به وظهور الأمر المحتاج لما فيه فى المشبه (وقوله: بانتهاء مؤيس) أى: شىء مؤيس، وهذا مأخوذ من الشطر الثانى، وذلك كتفرق السحابة وانجلائها فى المشبه به وزوال الأمر المرغوب لما فيه فى المشبه فمصدوق الشىء المؤيس تفرق السحابة، والمراد بانتهائه تمام ذلك التفرق، وإذا علمت أن التشبيه بواسطة الوجه المذكور -أعنى: اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس - وجب انتزاعه من مجموع البيت وكان الانتزاع من الشطر الأول خطأً، لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشارة للسرعة وقصر ما بينهما (قوله: وهذا)أى: التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجتمعة، وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما: أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبره، وإلا اختلّ المعنى ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثانى (قوله: زيد كالأسد والسيف والبحر) أى: فى الشجاعة والإضاءة والجود، والمراد بالتشبيهات المجتمعة التى يكون الغرض منها مجرد الاجتماع فى إفادة معناه -أعنى التشبيه المستقل- وفوات اجتماع الصفات فى المخبر عنه ليس تغييرًا فى إفادة التشبيه، بل ذلك من عدم ذكر العطف- كما قاله عبد الحكيم.

(قوله حتى لو حذف) تفريع على ما قبله، والمراد بالحذف لازمه وهو الترك، وليس المراد أنه ذكر ثم حذف.

(والمتعدد الحسي كاللون، والطعم، والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى و) المتعدد **(العقلى كحدة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السفاد)** أى: نزو الذكر على الأنثى **(فى تشبيه طائر بالغراب و)** المتعدد **(المختلف)** الذى بعضه حسي، وبعضه عقلي **(كحسن الطلعة)** الذى هو حسي **(ونباهة الشأن)** أى: شرفه، واشتهاره؛ الذى هو عقلي **(فى تشبيه إنسان بالشمس)** ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين فى كل من الأمور المذكورة، ولا يعمد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها.

(قوله: والمتعدد) أى: ووجه الشبه المتعدد الحسي، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثة أقسام: واحد ومركب ومتعدد، ولما فرغ من الأوَّلين شرع فى الثالث وهو إما حسى أو عقلى أو مختلف.

(قوله: فى تشبيه فاكهة بأخرى) أى: كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة، وكتشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر من الأمور الثلاثة، ولا شك أنها إنما تدرك بالحواس، فاللون بالبصر والطعم بالذوق والرائحة بالشم (قوله: كحدة النظر) أى: الموجبة لإدراك الخفيات؛ لأنها قوته أو سرعته أو جودته، وعلى كل حال فهى أمر عقلى (قوله: وكمال الحذر) أى: الموجب لكونه لا يؤخذ عن غرة، والحذَر بوزن نظَر: وهو الاحتراس من العدو (قوله: أى نزْو الذكر على الأنثى) أى: وُثوبُه عليها، والنـَّزْو -بفتح النون وسكون الزاى- مصدر نـزَا: كعدًا.
ويصح أن يكون مصدر نـزًا على وزن الفعول فهو كغدا بالغين المعجمة (وقوله: فى تشبيه طائر بالغراب) إنما قال طائر ولم يقل فى تشبيه إنسان بالغراب؛ لأن الإنسان أخفى منه سفادا — كذا قيل، وفيه بُعد، لأن الإنسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب قيل: إنه لم يـرَ عليها قط، وفى المثل أخفى سفادًا من الغراب حتى قيل إنه لا سفاد له معتاد، وإنما له إدخال منقره فى منقر الأنثى (قوله: كحسن الطلعة) المراد بالطلعة الوجه (قوله: الذى هو حسى) أى: لأن الحسن بمجموع الشكل واللون وهو حسى؛ لأنهما مدركان بالبصر فكذلك الحسن الذى هو بمجموعهما (قوله: ونباهة الشأن) مصدر نبه مثلثًا كما رواه ابن طريف- قاله يس.

(قوله: أى شرفه) أى: الشأن، وهذا تفسير للنباهة، (وقوله: واشتهاره) عطف تفسيرىٌّ بيِّن به المراد من الشرف هنا، وقال سم فى حواشى المطول: الظاهر أن مجموع

(**واعلم أنه قد ينتزع الشبه**) أى: التماثل؛ يقال: بينهما شَبَه -بالتحريك- أى: تشابه، والمراد به هاهنا ما به التشابه أعنى: وجه الشبه (**من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه**) أى: فى التضادِّ؛ لكون كلٍّ منهما مضادًّا للآخر.........

قوله شرفه واشتهاره تفسير لنباهة الشأن فليس مجرد أحدهما هو التفسير ولا أن الاشتهار تفسير للشرف، خلافًا لما تقدم من تقرير شيخنا اللقانى، إذ ليس مجرد الاشتهار بدون الشرف نباهة إلا أن يراد الاشتهار بالشرف ومحصل ذلك: أن المجموع تفسير، ولا شك أن الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس وإنما يدركان بالعقل وإن كان سبب كلٍّ منهما قد يكون حسيًّا (قوله: أنه) أى: الحال والشأن (قوله: أى التماثل) أشار به إلى أن الشبه - بفتح الشين والباء- اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل (قوله: أى تشابه) أى: تماثل (قوله: والمراد به هاهنا.. إلخ) أشار به إلى أنه ليس المراد بالشبه هنا المعنى المصدرى وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من إطلاق المصدر على المفعول، إذ هو الذى يتعلق به الانتزاع (قوله: من نفس التضادّ.. إلخ) حاصله: أنا إذا قلنا: ما أشبه الجبان بالأسد فى الشجاعة أو زيد الجبان كالأسد فى الشجاعة كان وجه الشبه منتزعًا من التضاد أى: من ذى التضاد أى: من المتضادَّين؛ وذلك لأننا ننزل تضاد الجبن والشجاعة منزلة تناسبهما لأجل التمليح أو التهكم، فصار الجبن مناسبًا للشجاعة وبمنزلتها؛ لأن التناسب التنزيلى مشترك بين الجبن والشجاعة ليكون كلٌّ منهما مناسبًا للآخر وصار الجبان مناسبًا للشجاع، فإذا شبهناه به صار كأنه قام به شجاعة، فإذا أخذ وجه الشبه منهما كان هو الشجاعة وإن كانت فى المشبه به حقيقة وفى المشبه ادِّعاءً وأخذ وجه الشبه من المتناسبين تنزيلاً لا يخرج عن كونه مأخوذًا من المتضادين فى الواقع؛ لأن التناسب تنزيلى إذا علمت هذا فقول المصنف قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد أى: من ذى التضاد من غير ملاحظة أمر سوى التضاد بمعنى أن التضادَّ يجعل وسيلة لجعل الشىء وجه شبه لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم؛ لأن هذا لا يصح هنا، والمراد بالتضاد التنافى سواء كان تضادًّا و تناقضًا أو شبه تضادٍّ، وإنما صح جعل التضاد وسيلة

(ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح)........................

لما ذكر لاشتراك الضدين اللذين هما الطرفان هنا فيه فلما اشتركا فيه صح أن يتخيل أن التضاد كالتناسب فينـزل منـزلته بواسطة أن كلاً منهما مشترك فيه فترتفع الضدية الكائنة بين الطرفين، فإن قلت: إذا كان الاشتراك فى التضاد كافيًا فى أخذ الوجه المقتضي لنفي الضدية بواسطة تنـزيل ذلك التضاد منـزلة التناسب صح أن يقال: السماء كالأرض فى الانخفاض، والأرض كالسماء فى الارتفاع، والسواد كالبياض فى تفريق البصر، والبياض كالسواد فى عدمه، ونحو هذا مما لم يصح وروده عن البلغاء، وإنما قلنا بصحته ضرورة أن كل ذلك وجد فيه الاشتراك فى التضاد المصحح لتنـزيله منـزلة التناسب على ما مر.

قلت: اعتبار الاشتراك لتصحيح أخذ الوجه بواسطة التنـزيل المقتضى للمناسبة إنما هو لزيادة توجيه الصحة دفعًا لاستغراب أخذ المناسبة من التضاد، وإلا فلا يكفي مجرد الاشتراك، وإلا لزم ما ذكر، بل لا بد فى صحة الأخذ من زيادة وجود تمليح أو تهكُّم -كما أشار لذلك المصنف بقوله: بواسطة.. إلخ، وما ذكر من هذه الأمور ليس فيه تمليح ولا تهكُّم.

(قوله: ثم ينـزل.. إلخ) المتبادر أنه عطف على قوله: ينتزع الشبه من نفس التضاد - وفيه نظر، فإن التنـزيل سابق على انتزاع الوجه من المتضادين؛ لأن التضاد ينـزل منـزلة التناسب ثم ينتزع الوجه من الضدين لا أن التنـزيل مفرع على الانتزاع كما توهمه عبارة المصنف، وأجيب بأن ثم للترتيب الإخبارى فكأنه قال قد ينتزع الشبه من نفس التضاد، ثم أخبرك أنه ينـزل.. إلخ وإن كان التنـزيل متقدمًا على الانتزاع، أو يقال: المراد بالانتزاع قصده أى: قد يقصد انتزاع الشبه من نفس التضاد، ثم ينـزل.. إلخ لا يقال: هذا وإن أفادته جهة الترتيب، لكن لم تقع ثم فى موقعها، إذ المحل للفاء؛ لأنه لا تراخي بين القصد المذكور والتنـزيل؛ لأنا نقول كما تكون ثم لتراخي أول المعطوف عن المعطوف عليه تكون لتراخي آخره والتنـزيل منـزلة التناسب إنما يتم بالتهكم والتمليح - كما أشار له بقوله: بواسطة تمليح أو تهكم فهو من تتمته فتراخى

أى: إتيان بما فيه ملاحة وظرافة. يقال: ملَّح الشاعر إذا أتى بشيء مليح، وقال الإمام المرزوقى فى قول الحماسى:

أَتانِى مِنْ أبِى أنسٍ وَعيدٌ   فَسُلَّ لِغَيظةِ الضحَّاك جِسْمِى[1]

التنزيل بآخره عن قصد الانتزاع، أو يجاب بأن قوله: ثم ينزل بالنصب بأن مضمره عطفا على قوله: لاشتراك من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل، فكأنه قال للاشتراك والتنزيل وعبر بثم لتباعد ما بينهما فإن الاشتراك حقيقيٌّ والتنزيل ادعائىٌّ محض (قوله: أى إتيان بما فيه ملاحة وظرافة) أى: من حيث إزالة السآمة والكسدر عن السامع وجلب الانشراح له (قوله: ملَّح الشاعر) بتشديد اللام ومصدره التمليح كفرَّح بالتشديد تفريحًا (قوله: وقال الإمام المرزوقى) القصد من نقل كلامه شيئان.

الأول: الإشارة إلى أن "أو" فى قول المصنف بواسطة تمليح أو تهكم لمنع الخلو فتجوز الجمع، ووجه الإشارة من كلام المرزوقى إلى ذلك أنه عبر بالواو دون أو.

الثانى: أفاد أن المقابل للهزؤ والتهكم هو التمليح بتقديم الميم أعنى الإتيان بكلام فيه ملاحة وظرافة لا التلميح الذى هو الإشارة إلى قصة أو شعر أو مثل، ووجه الإشارة من كلامه إلى ذلك أنه جعل البيت من قبيل التمليح، ومعلوم أنه ليس فيه إشارة إلى قصة أو شعر أو مثل فيعلم أن التمليح خلاف التلميح المفسر بما ذكر، وحينئذٍ فتكون تسوية الشارح العلاَّمة الشيرازى بينهما فاسدة، والإمام المرزوقى قدوة فيما يفهم من كلام العرب لممارسته له، فلا يصح أن يرد عليه جعل البيت من قبيل التمليح (قوله: أتانى.. إلخ) البيت لشقيق بن سليك الأسدى. والوعيد: التخويف، وسُل على صيغة المبنى للمجهول وجسمى نائب الفاعل أى: ذاب أو أبلى بالسُّلِّ وهو مرض خاص، والغيظ: الغضب الكامن، وفى نسخة فسل تغير الضحاك جسمى وعلى هذه النسخة فسَّل بالبناء للفاعل بمعنى أذاب وتغير الضحاك فاعل، وجسمى: مفعوله، والضحاك: اسم أبى أنس وعبَّر بالظاهر موضع المضمر بيانا لعين المستهزأ به بذكر الاسم العلم تحقيرا لشأنه، وقيل

---

(١) البيت للحماسي فى شرح عقود الجمان ١٨/٢.

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح، وأما الإشارة إلى قصة، أو مثل، أو شعر؛ فإنما هو التلميح -بتقديم اللام على الميم- وسيجيء ذكره فى الخاتمة. والتسوية بينهما إنما وقعت من جهة العلامة الشيرازى-رحمه الله تعالى-وهو سهو.

(أو تهكم) أى: سخرية واستهزاء **(فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: هو حاتم)** كل من المثالين صالح للتمليح، والتهكم، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام؛ فإن كان القصد إلى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتمليح، وإلا فتهكم.

إن الضحاك اسم ملك من الملوك الماضية قتله الملك إفريزون أطلق على أبى أنس زيادة فى التهكم لتضمنه تشبيه به على وجه الهزؤ والسخرية أو التمليح، فكأنه قال: فسل جسمي من غيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى، ولا يخفى ما فيه من الاستهزاء والتمليح (قوله: قصد بها الهزؤ والتمليح) أى: الاستهزاء بأبى أنس وإضحاك السامعين وإزالة الملل عنهم (قوله: فى الخاتمة) أى: خاتمة البديع (قوله: بينهما) أى: بين مقدم الميم ومؤخرها هنا؛ حيث فسر التمليح هنا بتقديم الميم بالإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر وجعل ما أشبهه بالأسد إذا قيل للجبان مثالا للتهكم لا للتمليح، وجعل: هو حاتم مثالاً للتمليح فقط.

(قوله: وهو سهو) أى: من وجهين:- الأول: أن الإشارة إلى قصة أو شعر أو مثل إنما هو التلميح بتقديم اللام، وأما التمليح بتقديم الميم فهو الإتيان بما فيه ملاحة وظرافة. الأمر الثانى: أن قولنا للجوَّاد هو حاتم ليس فيه إشارة لشىء من قصة حاتم فلا وجه لتعين جعله للتمليح على ما قال.

(قوله: صالح للتمليح والتهكم) أى: صالح لكل منهما (قوله: وإلا فتهكم) ظاهره وإلا يكن كذلك وهو صادق بأن لا يقصد الملاحة والظرافة وإن كانا حاصلين وقصد ما بعدهما من الهزؤ والسخرية، وبما إذا لم يقصد شيئا، وبما إذا يقصد كلاًّ من الملاحة والظرافة والاستهزاء والسخرية، مع أنه لا يكون تهكما إلا فى الأولى، وأما فى الأخيرة فهو تهكم وتمليح، ثم إن قصد الشارح بيان مفهوم كل واحد على انفراده فلا ينافى اجتماعهما كما قلنا.

وقد سبق إلى بعض الأوهام-نظرا إلى ظاهر اللفظ- أن وجه التشبيه- فى قولنا للجبان: هو أسد، وللبخيل: هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين - وفيه نظر؛ لأنا إذا قلنا: الجبان كالأسد فى التضاد أى: فى كون كلٌّ منهما مضادًّا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شىء، كما إذا قلنا: السواد كالبياض فى اللونية، أو فى التقابل، ومعلوم أنا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه فى قولنا للجبان: هو أسد-تمليحا، أو تهكما- لم يتأتَّ لنا إلا أن نقول: فى الشجاعة، لكن الحاصل فى الجبان إنما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادَّهما منزلة التناسب، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزؤ.

(قوله: نظرًا إلى ظاهر اللفظ) أى: لفظ المصنف وهو قوله: اشتراك الضدين فيه، ونظرًا: منصوب على التمييز، أو على الحال من بعض المضاف، أو من المضاف إليه لا مفعولاً لأجله لعدم الاتحاد فى الفاعل؛ لأن فاعل سبق أن وجه الشبه وفاعل النظر ذلك المتوهم (قوله: هو التضاد) الجملة خبر أن (قوله: الوصفين المتضادين) وهما الجبن والشجاعة والكرم والبخل لا باعتبار حقيقتى الموصوفين (قوله: لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شىء) أى: وحينئذٍ لا حاجة لقول المصنف، ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلاً؛ لأنه خلاف الواقع وكذلك لا حاجة لقوله بواسطة تمليح أو تهكم، بل لا معنى له، بل لا معنى لقوله: قد ينتزع الشبه من نفس التضاد لاتحاد المنتزع والمنتزع منه ولا معنى له (قوله: كما إذا قلنا.. إلخ) تنظير بما قبله (قوله: ومعلوم.. إلخ) هذا ردٌّ آخر لما سبق لبعض الأوهام، وحاصله: أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به فى قولك تمليحًا أو تهكمًا للجبان هو كالأسد، إذ لو قلت فى التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم، وإنما تقول فى مقامهما فى الشجاعة، (وقوله: لكن الحاصل.. إلخ) دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان، والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك، فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه؟ وحاصل الدفع: أننا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة، فالجبان شجاع تنزيلاً فجاء الاشتراك (قوله: تمليحا.. إلخ) أى: على وجه التمليح أو التهكم.

[أداة التشبيه]:

(**وأداته**) أى: أداة التشبيه (**الكاف، وكأن**) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواءً كان الخبر جامدًا، أو مشتقًّا؛ نحو: كأن زيدًا أخوك، وكأنه قائم (**ومثل: وما فى معناه**) مما يشتق من المماثلة........

(قوله: وأداته) أى: آلته؛ لأن الأداة لغة الآلة سمى بها ما يتوصل به إلى التشبيه اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا (قوله: الكاف) قدمها؛ لأنها الأصل لبساطتها اتفاقًا وتلزم الكاف إذا دخلت على أنَّ المفتوحة كلمة "ما" فيقال: عمرو قائم كما أن زيدًا قائم، ولا يقال: كأن زيدًا قائم لئلاَّ يلتبس بكلمة كأن التى هى من أخوات إن (قوله: وكأن) قيل هى بسيطة، وقيل مركبة من الكاف ومن أن المشددة، والأقرب الأول لجمود الحروف مع وقوعها فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب؛ لأن المفتوحة وإن كان الثانى أشبه بحسب ما يظهر من صورة كأن (قوله: وقد تستعمل) أى: كأن عند الظن أى: ظن المتكلم ثبوت الخبر، و"قد" هنا للتقليل النسبى؛ لأن استعمالها للظن قليل بالنسبة لاستعمالها للتشبيه وإن كان كثيرا فى نفسه (قوله: سواء كان.. إلخ) تعميم فى استعمالها للظن؛ لأن استعمالها للتشبيه مقيد بما إذا كان خبرها جامدا على هذا القول، وحينئذ فهى فى المثالين المذكورين للظن لا للتشبيه، وإلا كان من تشبيه الشىء بنفسه، وما ذكره الشارح من استعمالها للتشبيه وللظن مطلقا، سواء كان الخبر جامدًا أو مشتقًا.

ذكر فى المطول: أنه الحق، وأن استعمالها للظن مطلقا كثير فى كلام المولدين، ومقابله قول الزجاج: أنها للتشبيه إن كان الخبر جامدًا نحو: كأن زيدًا أسد، وللشك إن كان الخبر مشتقًّا نحو: كأن زيدًا قائم؛ وذلك لأن خبرها المشبه به فى المعنى هو المشبه والشىء لا يشبه بنفسه، وقول بعضهم: إنها للتشبيه مطلقًا ولا تكون لغيره، وجعل مثل هذا- أعنى: كأن زيدا قائم- على حذف الموصوف أى: كأن زيدا شخص قائم، فلما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر.

(قوله: وما فى معناه) أى: وما معناه فيه، ففى الكلام قلب (قوله: مما يشتق من المماثلة) هذا بيان لما فى معنى مثل، وذلك: كتماثل زيد وعمرو، وماثل زيد عمرًا، وزيد

والمشابهة، وما يؤدى هذا المعنى (**والأصل فى نحو الكاف**) أى: فى الكاف، ونحوها كلفظ: نحو، ومثل، وشبه، بخلاف كأن، وتماثل، وتشابه (**أن يليه المشبه به**) لفظا؛ نحو: زيد كالأسد، أو تقديرا؛ نحو: قوله تعالى: **﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾**[1] على تقدير: أو كمثل ذى صيب (**وقد يليه**) أى: نحو: **الكاف** (**غيره**)

مماثل لعمرو (قوله: والمشابهة) أى: كتشابه زيدٌ وعمرٌو، وشابه زيدٌ عمرًا، وزيد مشابه لعمرٍو، وزيد يشبه عمرًا (قوله: وما يؤدى هذا المعنى) عطف على المماثلة أى: وما يشتق مما يؤدى هذا المعنى أى: التشبيه وذلك كالمشتق من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة، فإن المشتقات من هذه المصادر تفيد هذا المعنى الذى هو التشبيه نحو: زيد يضاهى أو يحاكى أو يقارب أو يعادل عمرا.

قال العلامة اليعقوبى: والمتبادر أن هذه المشتقات كلها سواءً كانت من المماثلة أو مما بعدها إنما تفيد الإخبار بمعناها، فقولك: زيد يشبه عمرًا إخبار بالمشابهة كقولك: زيد يقوم؛ فإنه إخبار بالقيام وليس هناك أداة داخلة على المشبه به، ومثل هذا يلزم فى لفظ مثل، فعدُّها من أدوات التشبيه لا يخلو عن مسامحة (قوله: والأصل) أى: الكثير الغالب (قوله: أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك: مثلك لا يبخل، لا إن فى الكلام تقديرًا؛ وذلك لأن الحكم إذا ثبت لمماثل الشيء ولما هو على أخص أوصافه كان ثابتًا له، فإذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذى هو الأصل فيه حكمه كذا بطريق الأولى (قوله: كلفظ نحو) أى: من كل ما يدخل على المفرد كمشابه ومماثل، بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كأن أو يكون جملة بنفسه كيشابه ويماثل ويضاهى، فإن هذه لا يليها المشبه به بل المشبه، فإذا قيل زيد يماثل عمرًا كان الضمير المستتر الوالى للفعل هو المشبه والمشبه به عمرًا المتأخر (قوله: لفظًا) حال من المشبه به أى: حالة كونه ملفوظًا به أو مقدرًا (قوله: على تقدير، أو كمثل ذوى صيب) أى: فالمشبه به وهو مثل ذوى الصيب قد ولى الكاف

---

(١) سورة البقرة: آية: ١٩.

أى: غير المشبه به (نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ﴾[1]... الآية؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا..............................

والحال أنه مقدر، وإنما قدر ذوى الصيب؛ لأنّ الضمائر فى قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾[2] لا بد لها من مرجع وليس موجودًا فى اللفظ، وإنما قدر مثل ليناسب المعطوف عليه أى: كمثل الذى استوقد نارًا. والصيب المطر فيعلٌ، من صاب نـزل، ويطلق الصيب أيضا على السحاب، فإن أريد به فى الآية السحاب ففيه ظلمتان سحمته وتطبيقه منتظمة بهما ظلمة الليل، وكون الرعد والبرق فى السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانثجاج السحاب بتتابع القطر مع ظلمة الليل، وأما الرعد والبرق فحيث كانا فى أعلاه ومصبِّه ملتبسين به فى الجملة فهما فيه أيضا- قاله عبد الحكيم (قوله: أى غير المشبه به) أى: مما له دخل فى المشبه به وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة ولا خفاء فى كثرته، فالتقليل المستفاد من "قد" بالنسبة لإيلاء المشبه به ولا بدَّ من تقييد الكلام بما إذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دالٍّ عليه، وإنما قلنا ذلك احترازًا عن نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[3] فإن المشبه به مركب لكن عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل أعنى: الحالة والصفة العجيبة الشأن، فالحاصل: أن المشبه به إذا كان مركبًا فإن عبر عنه بلفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولى المشبه به الكاف وإن لم يعبر عنه بمفرد ولا اقتضى الحال تقديره، بل استغنى عنه بما فى ضمن مجموع اللفظ فلا يكون المشبه به واليًا للكاف.

(قوله: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾) أى: بيِّن لهم حال وصفة الحياة الدنيا، فمثَل مفعول اضرب (وقوله: كماء) خبر مبتدأ محذوف أى: هى كماء وهو استئناف بيانىٌّ كأنه قيل: بم أبينه؟ فقيل: هى كماء، وقيل: إن "اضرب" بمعنى اجعل وصيِّر، وحينئذ فله مفعولان ثانيهما قوله كماء أى: صيِّر لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء أنـزلناه.. إلخ

---

(١) الكهف: ٤٥.　(٢) البقرة: ١٩.
(٣) الجمعة: ٥.

بالماء، ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره، بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها، وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء؛ يكون أخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيِّره الرياح كأن لم يكن، ولا حاجة إلى تقدير: كمثل ماء؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد **الكاف**، واعتبارها مستغنٍ عن هذا التقدير. ومن زعم أن التقدير: كمثل ماء، وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف-........................

(قوله: بالماء) أى: حتى يكون مما ولى الكاف المشبه به لفظًا (قوله: ولا بمفرد آخر يتحمل) أى: يتكلف تقديره بحيث يقال: إن الأصل نبات ماء ويكون مما ولى الكاف المشبه به تقديرًا (قوله: بل المراد تشبيه حالها.. إلخ) أى: ووجه الشبه وجود الهلاك والتلف بأثر الإعجاب والاستحسان والانتفاع فى كلٍّ (قوله: فى نضارتها) من ظرفية الكلى فى الجزئى، أو فى بمعنى: من بيانٍ لحالها (وقوله: وبهجتها) تفسير لما قبله (قوله: بحال النبات) أى: صفته، ولا شك أنه غير والٍ للكاف لفظًا ولا تقديرًا (وقوله: يكون أخضر) حال من النبات (وقوله: شديد الخضرة) تفسير لقوله: ناضرًا (وقوله: ثم ييبس) تفسير لـ هشيمًا فى الآية، (وقوله: فتطيره) تفسير لتذروه فيها أيضا (قوله: ولا حاجة.. إلخ) أى: حتى يكون المشبه به واليًا للكاف تقديرًا وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان لا حاجة إليه للاستغناء عنه بما ذكره من أن المعتبر.. إلخ - وفيه نظر؛ لأن المشبه به حينئذ صفة الماء الموصوف بتلك الصفات فيخالف قوله سابقا بل المراد تشبيه حالها أى: الدنيا بحال النبات فإنه نص فى أن المشبه به حال النبات لا حال الماء، والجواب: أن حالة الماء الموصوف بما ذكر فى الآية تؤول إلى صفة النبات التى ذكرها الشارح، وحينئذ فلا إشكال (قوله: الكيفية) أى: الصفة والحالة، (وقوله: الحاصلة من مضمون الكلام) أى: من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات الناشئ من الماء واخضراره ثم يبوسته ثم تطيير الرياح له (قوله: مستغنٍ عن هذا التقدير) أى: لفهمها من ذلك المضمون فوجود التقدير وعدمه سيَّان (قوله: أن التقدير) أى: فى الآية كمثل ماء أى: وإن المشبه به مثل الماء (قوله: وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به) أى: لأن المشبه به هو مثل

فقد سها سهوًا بيِّنًا؛ لأن المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظًا به، وقد يكون محذوفًا على ما صرح به فى الإيضاح.

(وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى: عن التشبيه **(كما فى: علمت زيدًا أسدًا..**

الماء والوالى للكاف نفس الماء فقوله بناء على إنه أى: المشبه به فى الآية محذوف وهو مثل راجع لقوله: وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به، والحاصل: أن هذا الزاعم فَهِم أن المراد بقول المصنف والأصل فى الكاف ونحوه أن يليه المشبه به أى: فى اللفظ، وقوله وقد يليه غيره أى: فى اللفظ وإن كان واليًا له فى التقدير وجعل الآية من هذا القبيل فقدر فيها مثل وجعله المشبه به، وحينئذٍ فهو والٍ للكاف فى التقدير لا فى اللفظ، وقد ظهر لك من قوله: وأن هذا.. إلخ: مغايرة قوله: ومن زعم.. إلخ لقوله: ولا صحة.. إلخ.

(قوله: فقد سها) أى: من وجهين – الأول: أنا لا نسلّم أن المشبه به مثل الماء وصفته بل مثل النبات الناشئ من الماء، والثانى: أننا إذا سلّمنا أن المشبه به مثل الماء كما قال هذا الزاعم، فلا نسلّم أن الكاف فى هذه الآية قد وليها غير المشبه به بل الوالى لها -على كلامه- هو المشبه به؛ لأن المقدر عندهم كالملفوظ، وحينئذ فالمشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظًا وقد يكون مقدرًا، والشارح اقتصر فى بيان السهو على الوجه الثانى، فإن قلت: هذا الثانى لا يرد على الزاعم إلا إذا كان يوافق على التعميم من قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر و لم يخصه بالملفوظ وهو قد خصه بالملفوظ فلا يرد عليه. قلت: تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف فى الإيضاح- الذى هو كالشارح لهذا المتن- بأن موالاة المشبه به للكاف أعمُّ من أن تكون لفظًا أو تقديرًا.

(قوله: وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى: يدل عليه من غير ذكر أداة فيكون الفعل قائما مقامها، والمراد: فعل غير الأفعال الموضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه كالأفعال المشتقة من المماثلة والمشابهة والمضاهاة.. إلى آخرها، وكان الأولى للمصنف أن يقول: وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليتناول "أنا عالم أن زيدًا أسدٌ" وزيد أسد حقًّا -أو بلا شبهة، وكأن زيدًا أسد إذا كانت كلمة كأن للظن- اهـ أطول.

إن قرُب) التشبيه وادُّعى كمال المشابهة؛ لما فى: **علمت من معنى التحقيق** (**وحسبت**) زيدًا أسدا (**إن بعُد**) التشبيه؛ لما فى الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن، وفى كون مثل هذه الأفعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر: أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه فى القرب والبعد.

(قوله: إن قرب التشبيه) شرط فى مقدر. أى: وإنما يستعمل علمت لإفادة التشبيه أن قرب التشبيه أى: إن أريد إفادة قرب المشبه للمشبه به (قوله: وادُّعى كمال المشابهة) عطف تفسير على قوله: إن قرُب، والمراد: ادعى على وجه التيقن (قوله: لما فى علمت من معنى التحقيق) الإضافة بيانية، والمراد بالتحقيق التيقُّن أى: لما فى علمت من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد المبالغة فى التشبيه لتيقن الاتحاد، وهذا يناسب الأمور الظاهرة البعيدة عن الخفاء.

(قوله: إن بعُد التشبيه) أى: أريد إفادة بُعده وضعفه بأن تكون مشابهة المشبه للمشبه به ضعيفة لكون وجه الشبه خفيًّا عن الإدراك (قوله: لما فى الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن) أى: وعدم التيقن؛ لأنه إنما يدل على الظن والرجحان فهو يشعر بأن تشبيهه بالأسد ليس بحيث يتيقن أنه هو بل يظن ذلك ويتخيل، ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون إدراكه كذلك (قوله: وفى كون.. إلخ) هذا اعتراض وارد على قول المصنف وقد يذكر فعل ينبئ عنه، وحاصله: أنا لا نسلّم أن الفعل المذكور ينبئ عن التشبيه للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك بل المنبئ عنه عدم صحة الحمل؛ لأنا نجزم أن الأسد لا يصح حمله على زيد وأنه إنما يكون على تقدير أداة التشبيه سواءً ذكر الفعل أو لم يذكر كما فى قولنا: زيد أسد (قوله: والأظهر.. إلخ) أى: وحينئذ فيجاب عن المصنف بأن فى كلامه حذف مضافٍ أى: ينبئ عن حال التشبيه. هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا: أنبأ فلان عن فلان فإن المتبادر منه أنه أظهر حالاً من أحواله لا أنه تصوره، كذا قيل- وفيه نظر؛ لأن الكلام هنا بصدد ما ينبئ عن التشبيه لا ما ينبئ عن حاله، فلو كان مراد المصنف ذلك لأخّره إلى الكلام فى بحث أحوال التشبيه- تأمل.

[الغرض من التشبيه]:

(والغرض منه) أى: من التشبيه (فى الأغلب يعود إلى المشبه، وهو) أى: الغرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) أى: المشبه، وذلك إذا كان أمرًا غريبًا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما فى قوله:

(قوله: فى الأغلب) أى: أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدًا إلى المشبه الذى هو كالمقيس، ولذا كان عوده إليه أغلب وأكثر، وقوله: فى الأغلب مقابله ما يأتى فى قوله: وقد يعود إلى المشبه به، فإن قلت: ما يأتى يفيد أنه قليل، وتعبيره هنا بالأغلب يفيد أن الآتى غالب. قلت: القلة بالإضافة لا تنافى الغلبة.

(قوله: بيان إمكانه) أى: بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود (قوله: وذلك) أى: والسبب فى ذلك أى: فى بيان إمكانه (وقوله: إذا كان) أى: المشبه.

(قوله: ويدعى امتناعه) أى: امتناعه الوقوعى من أجل غرابته فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته (قوله: كما فى قوله) أى: كبيان إمكان المشبه الذى فى قول أبى الطيب المتنبى من قصيدته التى رثى بها والدة سيف الدولة بن حمدان، ومطلعها:

نُعِدُّ المَشْرفِيةَ والعَــوالى ... وتقتُلُنا المَنُون بِلا قِتَــالِ
وترتَبِطُ السَّوابِقُ مقرناتٍ(*) ... وما يُنْجِينَ مِنْ خَبَبِ اللّيَالى

وهى طويلة، وقبل البيت قوله يخاطب سيف الدولة:

نَظَرْتُ إلى الذين أرَى ملوكًا ... كأنكَ مُستَقِيمُ فى مُحَــالِ
فإن تفق الأنام إلخ[1] ....:

وقد أحسن بعضهم فى تضمين هذا البيت حيث قال:

وقالوا بالعِذارِ تَسَلَّ عنــهُ ... وما أنا عَنْ غَزَّال الحُسْن سَالى
وإنْ أبْدَتْ لنا خَدّاه مِسْكًا ... فإنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَـزَالِ

(*) كذا فى الأصل وتروى: مقربات.

(١) الأبيات من قصيدة للمتنبى يرثى والدة سيف الدولة ويعزيه بها، وهو فى ديوانه ٢/١٢،وهو فى الإشارات ص١٨٧.

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنتَ مِنهُمْ   فإنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَزالِ[1]

فإنه لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه، وكان هذا فى الظاهر كالممتنع-احتج لهذه الدعوى،..................

(قوله: فإن تفُق) أى: تعلُ بالشرف والأنام — قيل: هم الإنس والجن، وقيل: جميع ما على وجه الأرض، وأراد الشاعر الأنام الموجودين فى زمانه ومن تعميم الأنام يستفاد أنه صار بكونه فائقًا لهم جنسا آخر بواسطة أن الداخل فى الجنس لا بسد أن يساويه فرد منه غالبًا (قوله: وأنت منهم) جملة حالية أى: والحال أنك منهم أى: بحسب الأصل؛ لأنك آدمىٌّ بالأصالة فلا ينافى دعوى صيرورته جنسًا برأسه (قوله: فإن المسك.. إلخ) ليس جوابًا للشرط الذى هو قوله: فإن تفق الأنام؛ لعدم الارتباط المعنوى وإنما هو علة للجواب أقيم مقامه والأصل فلا بُعد فى ذلك؛ لأن المسك.. إلخ أى: إن خرجت عن جنسك بكمال أوصافك فلا بُعْدَ فى ذلك ولا استغراب؛ لأن المسك بعض دم الغزال وقد فاقه بكمال أوصافه، فحالك كحال المسك، فالشاعر لما ادَّعى أن الممدوح فاق الناس فوقانًا صار به كأنه جنس آخر وأصل مستقلٌّ برأسه، وكان فوقانه لهم على الوجه المذكور مما يمكن أن يدعى استحالته احتجَّ لمدعاه بأن حالته مماثلة لحالة مسلّمة الإمكان لوقوعها، فشبه حالته بتلك الحالة فتبيَّن أن حالته ممكنة.

(قوله: فإنه) أى: الشاعر وهذا علّة لصحة التمثيل بالبيت لكون الغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه.

(قوله: حتى صار أصلا) أى: كأنه أصل (قوله: وجنسًا بنفسه) أى: وجنسًا مستقلاً بنفسه، وهذا مرادف لما قبله.

(قوله وكان هذا) أى: ما ذكر من فوقان الممدوح جميع الأنام فوقانًا صار به كأنه جنس مستقلٌّ بنفسه.

(قوله: فى الظاهر) أى: فى بادئ الرأى قبل التأمُّل فى الدلالة بل والالتفات للنظائر (قوله: احتجَّ لهذه الدعوى) أى: أقام الحجة أى: الدليل على إثبات هذه الدعوى

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يرثى فيها والدة سيف الدولة، ديوانه ٣/١٦٥١، والإشارات ص١٨٧.

وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم، وهذا التشبيه ضمنىٌّ، ومكنًّى عنه.

(أو حاله) عطف على إمكانه، أى: بيان حال المشبه بأنه على أىّ وصف من الأوصاف (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد) إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه.

(أو مقدارها) أى: بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف، والزيادة والنقصان..

وهى فوقانه لهم على الوجه المذكور لدفع إنكارها لغرابتها (قوله: شبه هذه الحال) أى: الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس حتى صار كأنه أصل برأسه (وقوله: بحال المسك) أى: بالهيئة المأخوذة من فوقانه لجميع الدماء التى فى الغزال، فهو من تشبيه المركب بالمركب، والجامع فوقان الأصل فى كُلٍّ.

(قوله: ضمنىٌّ) أى: مدلول عليه باللازم؛ لأنه ذكر فى الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه -أعنى: فوقان الأصل- وأراد الملزوم وهوالتشبيه (فقوله: ومكنًّى عنه) تفسير لما قبله، والحاصل: أن التشبيه لم يذكر صراحة بل كناية بذكر لازمه، وذكر بعضهم فى قول المطول: وليسمَّ هذا التشبيه ضمنيًّا ومكنيًا عنه أنه إنما سمى ضمنيًّا؛ لأنه يفهم من الكلام ضمنًا وسمّى مكنيًا عنه؛ لأنه مكنى أى: خفىٌّ ومستتر- وتأمله.

(قوله: حال المشبه) أى: صفته (قوله: بأنه على أىّ وصف من الأوصاف) أى: هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحمرة مثلا؟ وهو متعلق ببيان أى: بيان حاله بجواب أنه على أىّ وصف.. إلخ (قوله: كما فى تشبيه.. إلخ) أى: كبيان الحال الذى فى تشبيه ثوب.. إلخ (قوله: فى السواد) أى: أو فى غيره من الألوان (قوله: إذا علم.. إلخ) شرط فى مقدر أى: وإنما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه إذا علم.. إلخ، وأما لو كان حال المشبه معلومًا له قبل التشبيه لم يكن ذلك التشبيه لبيان حال المشبه؛ لأنها مبيَّنة ومعلومة وتبيين المبيَّن عبث (قوله: أو مقدارها) أى: إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه وإنما ترك الشارح هذا القيد لظهوره مما ذكره أولاً (قوله: أى بيان مقدار.. إلخ)

أى: تشبيه الثوب الأسود **(بالغراب فى شدته)** أى: شدة السواد.

(أو تقريرها) مرفوع عطفا على: **بيان إمكانه،** أى: تقرير حال المشبه فى نفس السامع، وتقوية شأنه **(كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل**

أى: كميتها (وقوله: كما فى تشبيهه) أى: كبيان المقدار فى تشبيهه (قوله: أى تشبيه الثوب الأسود) أى: المعلوم أصل سواده وإلا كان التشبيه لبيان أصل الحال لا لبيان مقدارها، وفى قول الشارح: أى: تشبيه الثوب الأسود إشارة إلى أن الضمير فى قول المصنف تشبيهه راجع للثوب الأسود المفهوم من قوله: فى السواد.

(قوله: مرفوع) أى: لا مجرور. عطفًا على مدخول البيان وهو الإمكان؛ لأن التقرير أخص من مطلق البيان، إذ هو بيان على وجه التمكن فلو جرٌ لكان المعنى أو بيان البيان الخاص، ولا يخفى ما فى ذلك من العجرفة (قوله: أى تقرير حال المشبه) أى: وصفه الذى هو وجه الشبه القائم به (قوله: وتقوية شأنه) أى: المشبه والمراد بشأنه حاله، وهذا عطف على تقرير حاله مفسر له، واعلم أن تقرير حال المشبه فى نفس السامع إنما يفيده التشبيه إذا كان المشبه به حسيًّا كان المشبه كذلك أو عقليًّا كما يستفاد من كلام الشارح الآتى.

(قوله: كما فى تشبيه.. إلخ) أى: كالتقرير الكائن فى تشبيه من لا يحصل.. إلخ، وذلك كأن يقال: فلان فى سعيه كالراقم على الماء بجامع عدم حصول الفائدة فى كلٍّ، فهذا التشبيه قرر وثبت حال فلان وهو عدم الفائدة فى ذهن السامع (قوله: من سعيه) أى: عمله أو كسبه (قوله: على طائل) الطائل: هو الفضل أو الفائدة. يقال: هذا أمر لا طائل فيه أى: لا فائدة فيه ولا فضل. مأخوذ من الطَّول -بالفتح- وهو الفضل يقال: لفلان على فلان طَول -بالفتح- أى: فضل وامتنان، و"على" يحتمل أن تكون زائدة فاعل يحصل كما فى قوله:

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ إن لم يَجِدْ[*] يوما على من يتَّكِلْ

ويحتمل أنها غير زائدة، وفاعل يحصل ضمير عائد على الموصول كما هو الظاهر وضمّن يحصل معنى يطلع - كذا فى الفنرى.

---

[*] وقعت فى المطبوع: يوجد، وما أثبت من العقد الفريد، وخزانة الأدب ونكت الهميان.

بمن يرقم على الماء) فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة، وتقوية شأنه ما لا تجده فى غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات؛ لتقدم الحسيات، وفرط إلف النفس بها.

وفى عبد الحكيم: من لا يحصل من سعيه على طائل بمعنى: من لا يبقى لأجل سعيه على طائل، فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الأساس حيث قال: حصل عليه من حقّى كذا أى: بقى عليه منه كذا- اهـ.

(قوله: بمن يرقُم) بابه نصَر أى: يخطط على الماء كان ذلك التخطيط كتبًا أو تزويقًا.

(قوله: فإنك تجد) أى: تعلم (وقوله: فيه) أى: فى هذا التشبيه المخصوص (وقوله: من تقرير عدم الفائدة) أى: من تقرير المتكلم عدم الفائدة الذى هو حال المشبه (وقوله: وتقوية شأنه) أى: شأن عدم الفائدة الذى هو الحال.

(قوله: ما لم تجده) مفعول تجد أى: شيئًا لا تجده فى غيره أى: من التشبيه بالمعقول (قوله: لأن الفكر) هو فى الأصل التأمُّل، والمراد به هنا الجزم أى: لأن الجزم بالأمور الحسية أتمُّ من الجزم بالأمور العقلية والشىء وإن كان معلومًا يقينًا كحال المشبه إلا أن تمثيله بالمحسوس يفيد زيادة قوة؛ لأن الإلف بالمحسوسات أتم منه بالعقليات (قوله: لتقدم الحسيات) علة للأتميَّة أى: لتقدم الحسيات فى الحصول عند النفس على العقليات؛ لأن النفس فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم، ثم بعد إحساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالاً يحصل لها علوم كلية هى العقليات (قوله: وفرط) أى: شدة إلف النفس بها ومما يؤيد ما ذكره الشارح أنك لو أردت وصف يوم بالطول، فقلت: هذا يوم كأنه لا آخر له. لم يكن فى تأثيره فى النفس طول ذلك اليوم مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس.

ويومٍ كظِلِّ الرُّمْحِ قَصَّرَ طُولَه ... دَمُ الزِّقِّ عَنّا واصْطِكاكُ المزاهرِ(1)

---

(1) البيت لابن الطثرية فى ديوانه ص٨١، ولسان العرب (صفف) وأساس البلاغة (رمح) وورد (واصطفاف) مكان (واصطكاك).

(وهذه) الأغراض (**الأربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتمّ، وهو به أشهر**) أى: وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف؛ ظاهر هذه العبارة: أن كلاًّ من الأربعة يقتضى الأتميَّة والأشهريَّة، لكن التحقيق أن بيان الإمكان، وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهريَّة..............................

وكذلك إذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كلمح البصر، أو كأنه ساعة لم يكن فى تأثيره فى النفس قصر ذلك اليوم مثل قولك: يوم كإبهام القطاة حيث شبهه بمحسوس

(قوله: الأربعة) أى: بيان الإمكان والحال والمقدار والتقرير (قوله: تقتضى) أى: تستلزم وتوجب (قوله: أتم) أى: أقوى، واعلم أن الأتميَّة والأشهرية ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتشبيه؛ لأن الأمر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات، فقلَّما يوجد وصف لأمر يعمّ اشتهاره عند كل الناس- قاله الفنرى.

(قوله: أتم) أى: منه فى المشبه (وقوله: وهو به أشهر) أى: عند السامع وإن لم يكن أشهر فى الواقع (وقوله: به) يحتمل أنه حال من الضمير فى أشهر أى: أشهر هو فى حال كونه ملتبسًا به، أو حال كونه فيه، على أن الباء بمعنى فى.

(قوله: أى وأن يكون.. إلخ) أشار بهذا إلى أن قوله وهو به: عطف على اسم يكون وهو وجه الشبه، وأشهر عطف على خبرها والضمير المرفوع راجع للمشبه به ولذا أبرزه، وليست الجملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال، إذ المقصود أن هذه الأغراض تقتضى الأمرين لا أنها تقتضى الأتمية فى حال كونه أشهر، ثم إن الأشهرية كناية عن الأعرفية ومعنى الأعرف الأشد معرفة أى: إذا كان المشبه معروفًا بوجه الشبه يكون المشبه به أشد معرفة به منه (قوله: ظاهر هذه العبارة.. إلخ) ويمكن الجواب بأن مراد المصنف: أن مجموع الأغراض الأربعة يقتضى الأمرين، ويرتكب التوزيع فترجع الأشهرية لما يقتضيها وهو الجميع، وترجع الأتمية لما يقتضيها وهو التقرير، وليس المراد: أن كل واحد من الأغراض الأربعة يقتضى الأتمية والأشهرية معًا كما هو معنى الاعتراض (قوله: أن كلاًّ من الأربعة) أى: أن كل واحد من هذه الأغراض الأربعة (قوله: لا يقتضيان) أى: لا يستلزمان (قوله: إلا الأشهرية) أى: شدة المعرفة لا الأتمية

ليصح القياس، ويتم الاحتجاج فى الأول، ويعلم الحال فى الثانى، وكذا بيان المقدار لا يقتضى الأتمية، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه، لا أزيد، ولا أنقص؛ ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه،.........................

(قوله: ليصح القياس) أى: الإلحاق فيهما (قوله: ويتم الاحتجاج فى الأول) أى: وهو بيان الإمكان، وقوله: ويعلم الحال فى الثانى أى: وهو بيان الحال لامتناع تعريف المجهول بالمجهول إن كان المشبه به أخفى معرفة بوجه الشبه من المشبه وبما يساويه إن ساواه فى المعرفة، وتوضيح ما ذكره من أن بيان الإمكان والحال إنما يقتضيان الأشهرية دون الأتمية: أن المطلوب فى بيان الإمكان إنما هو مجرد وقوع وجه الشبه فى الخارج فى ضمن المشبه به ليفيد عدم الاستحالة، وغاية ما يقتضي ذلك بمجرد العلم بالوجود الخارجى ليسلم الإمكان ولا يتوقف الإمكان على الأتمية؛ لأن مطلق وقوع الحقيقة فى فردٍ ما يكفى فى إمكانها فإذا قلت: إنك فى خروجك عن أهل جنسك كالمسك- كفَى فى المراد العلم بخروج المسك عن جنسه ولا يطلب كونه أتم منك فى الخروج، بل ربما يوجب ذلك تقصيرًا فى المدح فصح التشبيه ولو كنت أتم منه فى الخروج، وأما بيان الحال فالغرض -كما تقدم- أن المخاطب جاهل به طالب لمجرد تصوره وذلك يكفى فيه كونه معروفًا فى المشبه به ليفيد معرفته فى المشبه، فإذا قيل ما لون ثوبك المشترَى؟ قلت: كهذا، فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون هذا له سواد؛ لأن ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا أتم فى السواد؛ لأنه زائد على مطلق التصور، والزائد على مطلق التصور غير مطلوب (قوله: بيان المقدار) أى: مقدار حال المشبه (قوله: بل يقتضى أن يكون المشبه به) أى: مع كونه أعرف وأشهر بوجه الشبه (قوله: على حد) أى: نهاية مقدار المشبه أى: أن يكون مساويًا للمشبه فى وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص، ولو قال الشارح على حد.. إلخ، وأن يكون أشهر لكان أحسن ليتضح به قوله: ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح ليوافق صنيع هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده.

(قوله: ليتعين) أى: عند المخاطب (وقوله: مقدار المشبه) أى: فى وجه الشبه، (وقوله: على ما هو عليه) أى: فى نفس الأمر. وتوضيح ذلك: أن التشبيه الذى قصد به بيان

وأما تقرير الحال فيقتضى الأمرين جميعًا؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل، فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر.

(**أو تزيينه**) مرفوع عطفًا على: **بيان إمكانه**، أى: تزيين المشبه فى عين السامع (**كما فى تشبيه وجه أسود**..

مقدار حال المشبه المخاطب به يعرف الحال فى المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال فلا بدَّ أن يكون الوجه الذى هو الحال المطلوب مقداره فى المشبه به على قدره فى المشبه من غير زيادة ولا نقصان وإلا لزم الكذب والخلل فى الكلام، فإنه إذا قيل: كيف بياض الثوب الذى اشتريته والحال أنه فى مرتبة التوسط أو التسفل فى البياض وقلت هو كالثلج ليكون وجه الشبه فى المشبه به أتم؟ كان الكلام كذبًا. (قوله: وأما تقرير الحال) أى: حال المشبه (قوله: الأمرين) أى: الأتمية والأشهرية معًا.

(قوله: لأن النفس إلى الأتم) أى: إلى المشبه به الأتم أميل (قوله: فالتشبيه به) أى: بالأتم الأشهر، وهو مبتدأ خبره أجدر (وقوله: بزيادة) متعلق بأجدر، والباء فيه للسببية، والمعنى: فالتشبيه به أَوْلَى من التشبيه بالخالى من الأتمية والأشهرية بسبب إفادته زيادة التقرير أى: التقرير الزائد فى نفسه والتقوية، وحينئذ فتقرير الحال مقتضٍ للأمرين، وتوضيح ذلك: أن المراد من تقرير حال المشبه تمكن حال ذلك الحال فى نفس السامع بحيث تطمئن إليه، ولا يمكن لها مدافعة فيه بالوهم لغرض من الأغراض كالتنفير عن السعى بلا فائدة، فإن صاحبه ربما يدافع بوهمه عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول، فإذا ألحق له بالرقْم على الماء الذى لا يمكن مدافعة عدم الحصول فيه لقوته فيه وظهوره تحقق عند النفس فى الأول كما تحقق فى الثانى، فتقع نفرته عن ذلك السعى، وقد تقرر أن تحقق الشيء بالأقوى والأظهر مع قصد ذلك التحقق واجب؛ لأن الأضعف سبيل للتساهل فيه والتغافل عن مقتضاه ودفاعه عن النفس بإثبات ضده وهمًا.

(قوله: أو تزيينه) أى: جعله ذا زينة بأن يصوره للسامع بما يزيِّنه ويحسِّنه، فيخيَّل السامع حينئذ حسن المشبه فإذا تخيَّله كذلك كان ذلك داعيًا لرغبته فيه (قوله: عطفا على بيان إمكانه) أى: لا بالجر. عطفًا على إمكانه (قوله: فى عين السامع) أى: لأجل ترغيبه فيه لكونه يصوِّره له بصورة حسنة تدرك بالعين.

بمقلة الظبي، أو تشويهه) أي: تقبيحه (كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع: ديك (أو استطرافه) أي: عدُّ المشبه طريفًا حديثًا بديعًا

قال العصام: وكان الأولى أن يقول: أي: تزيين المشبه عند السامع لأجل أن يشمل تشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه جلد ناعم بالحرير وتشبيه نكهة شخص بريح المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعسل، وعلى هذا فالمراد بتزيينه تصويره للسامع بصورة حسنة سواء كانت تدرك بالعين أو بغيرها (قوله: بمقلة الظبي) أي: التي سوادها مستحسن طبعا وهي الشحمة التي تجمع السواد والبياض، فالسواد الكائن في مقلة الظبي أوجب لها حسنا؛ لأن السواد في العين حسن بالجبلة وذلك لما يلازمه من الصفاء العجيب والاستدارة مع إحاطة لون مخالف له غالبا من نفس العين أو خارجها، فلما شبه الوجه الأسود بالمقلة المذكورة صار مصوَّرًا للسامع بصورة حسنة.

قال في الأطول: والتشبيه مبنيٌّ على ما قال الأصمعي من أن عين الظبي وبقر الوحش في حال الحياة كلها سواد وإنما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (قوله: أي تقبيحه) أي: لأجل أن ينفر المخاطب عنه (قوله: كما في تشبيه) أي: كالتشويه الذي في تشبيه (قوله: مجدور) أي: عليه آثار الجُدَرِيّ (قوله: بسلحة) بحاء مهملة أي: عذرة جامدة أي: يابسة (قوله: نقرتها) أي: نقبتها بالمنقار في حال رطوبتها، وقوله الدِّيَكة -بكسر الدال وفتح الياء- جمع ديك، والديكة تطلق على الدجاج، وفي لفظ "قد" إشعار بأن أثر النقر باقٍ في السلحة؛ لأنه يزول بطول الزمان، وإنما أشعر ببقائه؛ لأنه للتقريب، ووصف السلحة بالجمود ليتم الشبه بلزوم تلك الحفر وتقررها كما في الوجه المجدور والجامع بين الطرفين الهيئة الحاصلة من شكل الحفر وما أحاط بها، ووجه تقبيح المشبه في هذا التشبيه: أن المشبه به وهو السلحة المذكورة صورتها في غاية القباحة، فلما ألحق بها الوجه المجدور تخيل قبحه ولو كان فيه حسن باستقامة رسومه وأعضائه وسار مظهرًا في أقبح صورة لأجل التنفير عنه.

(قوله: استطرافه) بالطاء المهملة من استطرفت الشيء اتخذته طريفًا أي: جديدًا والمال الطريف هو المقابل للقديم، وحينئذ فالمراد باستطراف المشبه: جعله جديدًا بديعًا لأجل الاستلذاذ به؛ لأن لكل جديد لذة ووجه جعله جديدًا: أنه أظهر ملتبسًا بوصف أمر غريب

(كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه) أى: إنما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لإبراز المشبه **(فى صورة الممتنع عـــادة)** وإن كان ممكنًا عقلاً، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب.................

مستحدث لم يعهد على ما يأتى، ويحتمل أن يكون بالظاء المشالة، وحينئذ فـــالمراد باســـتظرافه جعله ظريفًا أى: جميلاً حسنًا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير إلى الأول (فقوله: أى: عـــد المشبه طريفا) المراد بعده طريفًا جعله كذلك، (وقوله: حديثًا) بمعنى جديدًا تفسير لما قبله وكـــذا قوله بديعًا (قوله: كما فى تشبيه) أى: كالاستطراف الذى فى تشبيه.. إلخ (قولـــه: فحـــم) هـــو كنَهَر ونَهْر وكأمير الجمر المطفأ (قوله: فيه جمر موقد) فى القاموس: الجمر النار المتقدة، وحينئـــذ فلا حاجة إلى قوله موقد، والمراد تشبيه فحم سرت النار فيه سريانا يتـــوهم منـــه الاضـــطراب كاضطراب الموج (قوله: ببحر من المسك) أى: الذائب (وقوله: موجه الـــذهب) أى: الـــذائب، وإنما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب؛ لأن البحر لا يتصور بصورة الجامد ووجه الشَبه: هـــو الهيئة الحاصلة من وجود شىء مضطرب مائل إلى الحمرة فى وسط شىء أسود (قوله: لإبـــرازه) متعلق بمفهومٍ ما فإنه عبارة عن استطراف أو تشبيه والشارح جعله متعلقا بمحذوف، حيث قال: أى: إنما استطرف.. إلخ، وهو غير متعين- قاله فى الأطول.

(قوله: لإبراز المشبه) أى: مع كونه مبتذلاً (قوله: فى صورة الممتنع) أى: وهو البحر من المسك الذى موجه الذهب، والمراد بإبرازه فى صورته إبرازه بصـــفته حيـــث ألحق به؛ لأنه لما ألحق به نقل وصفه وهو الامتناع إليه، ولا شك أن إبراز الشىء المبتذل فى صورة الممنوع يتخيل أنه كهو، وهذا موجب لغاية الاستطراف؛ لأن الفحم يتخيل فيه صورة المسك الذائب وإن كان غير ذائب، والجمر وإن لم يكن ذائبًا يتخيـــل فيـــه صورة الذهب الذائب المتموج، وإنما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب؛ لأن ذلك هو المشبه به كما علمت، ومما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئًا تافهًا محتقرًا أظهر فى وصف شىء رفيع لا تصل إليه الأثمان.

(قوله: وإن كان ممكنًا عقلاً) بأن يذوب المسك مع كثرته جدًّا حتى يعد بحـــرًا ويذاب الذهب ويجعل فيه ويكون موجًا له (قوله: ولا يخفى أن الممتنـــع عـــادةً) أى: صيرورة الواقع المبتذل ممتنعا عادة مستطرف (وقوله: غريب) تفسير لما قبله.

(وللاستطراف وجه آخر) غير الإبراز فى صورة الممتنع عادة **(وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن؛ إما مطلقًا، كما مر)** فى تشبيه فحم فيه جمر موقد **(وإما عند حضور المشبه؛ كما فى قوله:**..........................

(قوله: وللاستطراف) أى: المطلق لا الاستطراف فى خصوص المثال المذكور، ولذا لم يأتِ بالضمير لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف فى المثال المذكور، والحاصل: أن الاستطراف من حيث هو له وجهان- الأول: إبراز المشبه فى صورة الممتنع فى الخارج. والثانى: إبرازه فى صورة النادر الحضور فى الذهن وهما مفهومان مختلفان، والثانى أعمُّ فيلزم من كون الشيء ممتنع الحصول فى الخارج ندرة حضوره فى الذهن دون العكس، فكلما أبرز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف (قوله: نادر الحضور فى الذهن) أى: لأن ندرة الحضور موجبة لغرابة ذلك النادر ولكل غريب لذة، وإذا شبه غير النادر بالنادر المستطرف انتقل وصف الندرة لذلك المشبه وصار مبرزا فى صورته أى: بصفته فينجرُّ الاستطراف إليه (قوله: إما مطلقًا) أى: ندورًا مطلقًا من غير تقييد بحالة حضور المشبه فى الذهن أى: عند حضور المشبه فى الذهن وعند عدمه (قوله: كما مر فى تشبيه.. إلخ) من هذا تعلم أن الاستطراف فى تشبيه الفحم الذى فيه جمر موقد بالبحر من المسك الذى موجه الذهب له جهتان: إبراز المشبه فى صورة الممتنع وإبرازه فى صورة النادر الحضور، ولا منافاة بين الجهتين، وتقدم لك وجه ثالث للاستطراف فى التشبيه المذكور.

(قوله: وإما عند حضور المشبه) أى: وإما أن تكون تلك الندرة حاصلة فى المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقًا لكون المشبه به مشاهدًا معتادًا، لكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من وادٍ غير وادى الآخر فيبعد حضور أحدهما فى الذهن عند حضور الآخر.

(قوله: كما فى قوله) أى: كندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه فى قول أبى العتاهية يصف البنفسج- كذا فى المطول، وفى شرح الشواهد: أن هذين البيتين لابن الرومى وقبلهما:

ولَازُوَرْدية يعنى: البنفسج **(تزهو)** قال الجوهرى فى الصحاح: زهى الرجل فهو مزهو: إذا تكبر. وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد: زها يزهو زهوا

(بزرقتها... بين الرياض على حمر اليواقيت)[1] يعنى: الأزهار والشقائق الحمر...

بَنَفْسَجٌ جُمِعَتْ أوراقُهُ فَحَكَى ... كُحْلاً تَشَرَّبَ دَمْعًا يَوْمَ تَشْتِيتِ

(قوله: ولازُوَرْدِية) الواو واو رب، ولا: من بنية الكلمة، لا نافية، وهو بكسر الزاى المعجمة الخالصة – معرب. لازوردية بالزاء الغليظة وهى المشربة شيئًا؛ لأنها لا تستعمل فى لغة العرب، وبفتح الواو وسكون الراء المهملة، واللازُورْدِية صفة لمحذوف أى: رب أزهار من البنفسج لازوردية، نسبها الشاعر للحجر المعروف باللاّزُوَرْد لكونها على لونه فهى نسبة تشبيهية (قوله: يعنى البنفسج) هو بوزن سفرجل كما ضبطه شيخنا العدوى (قوله: تزهو) أى: تتكبر. ونسبة التكبر للبنفسَج تجوُّز، والمراد أن لها علوًّا وارتفاعًا فى نفسها (قوله: قال الجوهرى.. إلخ) أشار بهذا إلى أن زهى من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول وإن كان المعنى للبناء للفاعل فيقال زُهِى الرجل كما يقال جُنَّ الرجل وعُنِى بالأمر ونُتِجت الناقة (قوله: وفيه لغة أخرى.. إلخ) حاصلها: أنه يجوز استعمال زها مبنيًّا للفاعل لفظًا وما فى البيت وارد على هذه اللغة، إذ لو كان واردًا على اللغة الأُولى لقيل تُزهَى -بضم أوله وفتح ثالثه- إذ هو مضارع زُهِى المبنى للمجهول (قوله: بزرقتها) الباء للسببية إن كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل أو بمعنى مع إن كانت مرجوحة عنده، والمعنى حينئذ على التعجب من تكبرها (قوله: بين الرياض) حال من ضمير تزهو، والرياض جمع روض وهو البستان. قال العصام: ولا يبعد أن يكون قصد به معنى علانية أى: أنها تزهو علانيةً لا على وجه الخفاء (قوله: على حمر اليواقيت) صلة لتزهو وهو من إضافة الصفة للموصوف (قوله: يعنى الأزهار والشقائق) أى: شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من

---

(١) البيت وما بعده لابن المعتز أورده الطيبى فى التبيان ٢٧٣/١ بتحقيقى، والعلوى فى الطراز ٢٦٧/١، واللازوردية: البنفسجة نسبة إلى اللازورد وهو حجر نفيس.

(كأنَّها فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بها   أوائلُ النَّارِ في أطْرافِ كِبْرِيتِ)

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة........................

عطف الخاص على العام، والحمر نعت للأزهار والشقائق، وأشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر كالورد والشقائق، والمعنى: أنها تزهو وتتكبر على الأزهار الحمر الشبيهة باليواقيت الحمر وهذا غير متعين، إذ يجوز أن يكون أراد اليواقيت الحمر نفسها أى: أنها تزهو على اليواقيت الحمر الحقيقية، إلا أن المناسب للبنفسَج المعنى الأول، ولذا اقتصر الشارح عليه (قوله: كأنها) أى: اللازُوَرْدية بمعنى البنفسجة وعنى بها رأسها من الأوراق، وأما أحاطت به لا مع الساق بدليل قوله: فوق قامات (قوله: فوق قامات) أى: ساقات وهو حال من اسم كأن وجَمَعها مع أن البنفسجة فوق ساق واحد باعتبار الأفراد (قوله ضَعُفْنَ بها) أى: ضَعُفْنَ عن تحملها؛ لأن ساقها فى غاية الضعف واللين، أو ضَعُفْنَ بسببها لثقلها وطول مكثها فوقه، وإنما قال ضَعُفْنَ؛ لأن الساق الذى عليه البنفسَج إذا طال انحنى (قوله: أوائل النار) خبر كأنها أى: النار المتصلة بالكبريت التى تضرب إلى الزرقة لا الشعلة المرتفعة، وإنما قيد بأوائل؛ لأن النار متى طال مقامها فى الكبريت وتمكنت منه، واشتعلت: احمرَّت وَصَفَتْ وزال ما فيها من الزرقة، ولهذا قيد أيضا بقوله: فى أطراف، ولم يقل: فى كبريت؛ لأن أوائل النار الواقعة فى أواسط الكبريت لا فى أطرافه لا زرقة فيها- قاله يس (قوله: لا يندر حضورها فى الذهن) أى: لأن الناس يستعملون فى الغالب الكبريت فى النار عند إيقادها (قوله: لكن يندر حضورها.. إلخ) لأن الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النار لا سيما فى أطراف الكبريت لما بينهما من غاية البعد؛ لأن البنفسج جرم ندى ونور رياضى والنار جرم حارّ يابس ديارى، فإذا خطر البنفسَج فى الذهن فإنما ينتقل منه عند إرادة التشبيه لما يضاهيه من جنس الأزهار؛ لأنه هو الذى يخطر بالبال عند خطور البنفسَج (قوله: فيستطرف) أى: المشبه وهو صورة البنفسج بسبب مشاهدة أى: بسبب ندرة مشاهدة المعانقة والاتصال،

عناق بين صورتين متباعدتين.

(**وقد يعود**) الغرض من التشبيه (**إلى المشبه به، وهو ضربان - أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه**) فى وجه الشبه (**وذلك فى التشبيه المقلوب**) الذى يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل.........................

والجمع بين صورتين متباعدتين وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت، والحاصل: أن بين صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت غاية البعد فعند حضور أحدهما فى الذهن يبعد حضور الآخر، فإحضار أحدهما مع الآخر فى غاية الندور، وحينئذٍ فالاستطراف فى التشبيه المذكور من حيث إنه حقق فيه المعانقة بين صورتين بينهما غاية المباعدة لا يقال الاستطراف لأجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين؛ لأنا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقًا للمشبه كان المعتدّ به هنا استطرافه (قوله: عِناق) بكسر العين المهملة بمعنى المعانقة والضم. قال فى الخلاصة:[1] لفاعل الفِعال والمُفَاعلة.

(قوله: وهو ضربان) الضمير للغرض العائد على المشبه به (قوله: أحدهما) أى: وهو الكثير الشائع (قوله: إيهام.. إلخ) أى: إيقاع المتكلم فى وهم السامع أى: ذهنه أن المشبه به أتمُّ من المشبه فى وجه الشبه أى: مع أنه ليس كذلك فى الواقع (قوله: وذلك) أى: الإيهام الذى هو الغرض (قوله: الذى يجعل.. إلخ) تفسير للتشبيه المقلوب (قوله: الناقص) أى: فى نفس الأمر مشبهًا به أى: ويجعل فيه الكامل فى نفس الأمر مشبهًا، فإذا جعل كذلك وقع فى وهم السامع أن المشبه به الناقص أتم من المشبه فى وجه الشبه؛ لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كمال المشبه به عن المشبه فى وجه الشبه (قوله: قصدا) علّة لجعل الناقص مشبهًا به (وقوله: أكمل) أى: من المشبه الذى هو أكمل فى نفس الأمر، وليس من التشبيه المقلوب قوله تعالى ﴿**مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ**﴾[2] وإن كان نوره أتمَّ من المشكاة؛ لأن المقصود تشبيه ما لم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاة فى الذهن أوضح، والقوة فى المشبه به قد تكون باعتبار الوضوح.

---

(١) ألفية ابن مالك.

(٢) النور: ٣٥.

(كقوله:

وبدا الصباح كأن غرَّته)[1] هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم

استعير..

(قوله: كقوله) أى: قول محمد بن وهيب فى مدح المأمون بن هارون الرشيد العباسىّ وأول القصيدة:

العُذْرُ إِنْ أَنْصَفْتَ مُتَّضِحُ ... وشُهُودُ حُبِّكَ أَدْمُعٌ سُفُحُ
فَضَحَتْ ضَمِيرِى عَنْ ودائعه ... إنّ الجفونَ نواطقٌ فُصُحُ
وإذا تكلّمتِ العيونُ علَى ... إعْجامِها فالسِّرُّ مُفْتَضِحُ
مَهْما أبيتُ مُعَانِقِي قَمَرٌ ... للحُسْنِ فيه مخايلٌ تَضِحُ
نَشَرَ الجَمَالُ على مَحَاسِنِه ... بدعا وأَذْهَبَ هَمَّه الفرحُ
يختالُ فى حلَلِ الشبابِ به ... مرحٌ وداؤك أنّه مَرِحُ
مازال يُلثِمُنِى مراشِفَهُ ... ويَعُلُّنِى الإبريقُ والقدَحُ
حتى استردّ الليلُ خِلْعته ... وفشا خلال سوادِه وضَحُ

وبعد البيت:

نشرتْ بكَ الدنيا محاسنَها ... وتزيّنت بصفاتك المِدَحُ
وإذا سَلِمْتَ فَكُلُّ حادثَةٍ ... جَلَلٌ فلا بؤسٌ ولا تَرَحُ

(قوله: وبدا الصباح) أى: ظهر الصباح بمعنى الصبح.

قال العلامة اليعقوبى: يحتمل أن يراد به الضياء التام الحاصل عند الإسفار، ويحتمل أن يراد به الضياء المخلوط بظلمة آخر الليل وذلك قبل الإسفار، فعلى الأول: تكون الإضافة فى قوله: كأن غُرَّته إضافة للبيان أى: كأن الغُرة التى هى الصباح؛ وذلك لأن الغرَّة فى الأصل بياض فى جبهة الفرس. فوق الدرهم استعارها الشاعر للضياء التامِّ الحاصل عند الإسفار فيكون المراد بالغرة نفس الصباح، وعلى الثانى: تكون الإضافة على

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب الحميرى فى مدح الخليفة المأمون، الإشارات ص١٩١، والطيبى فى شرح المشكاة ١٠٨/١.

لبياض الصبح (**وجه الخليفة حين يمتدح**) فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء، وفى قوله: **حين يمتدح** دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه، والارتياح له، وعلى كماله فى الكرم؛ حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح.

(و) الضرب (**الثانى**) من الغرض العائد إلى المشبه به..................

أصلها لإحاطة الظلمة فى ذلك الوقت بإشراق هو كالغرة المحاطة بالمشبه بذلك الإظلام- اهـ.

وربما كان كلام الشارح يميل للأول؛ وذلك لأن الشاعر قد جعل المشبه الغُرة لا نفس الصباح، وقد قال الشارح بعد ذلك فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتمُّ من الصباح و لم يقل من غُرَّةِ الصباح مع أنها هى التى جعلها الشاعر مشبهة، فهذا يشير إلى أنهما شىء واحد وإن كان يمكن أن يقال: إن فى كلامه حذف مضاف، وظهر لك من هذا أن الصباح ليس أول النهار، وفى الأطول: أن الصباح أول النهار أعنى: الوقت الذى يختلط فيه ضوء الشمس بظلمة آخر الليل، وأن مراد الشاعر بغرته: الضياء التام الحاصل عند الإسفار، وحينئذ فالإضافة حقيقية وعلى هذا فيقدر مضاف فى قول الشارح أتم من الصباح أى من غرته (قوله: لبياض الصبح) أى: للضياء التام الحاصل عند الإسفار وقت الصباح(قوله: فإنه قصد إيهام.. إلخ) أى: بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبهًا به؛ لأن جعله مشبهًا به يوهم أنه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيده التشبيه بالأصالة من كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله: والضياء) عطف تفسير.

(قوله: اتصاف الممدوح) وهو الخليفة (وقوله: بمعرفة حق المادح) أى: بمعرفة ما يستحقه من التعظيم وغيره أى: والشأن أن من عرف شيئًا عمله (فقوله: وتعظيم شأنه عند الحاضرين) تفسير لحق المادح (وقوله: بالإصغاء إليه) متعلق بتعظيم أى: بالإصغاء من ذلك الممدوح للمادح (وقوله: والارتياح له) أى: الاطمئنان لذلك المادح (قوله: وعلى كماله فى الكرم) عطف على اتصاف والضمير للممدوح (قوله: حيث) أى: لأنه يتصف بالبشر

(**بيان الاهتمام به**) أى: بالمشبه به (**كتشبيه الجائع وجها كالبدر فى الإشراق والاستدارة بالرغيف؛ ويسمى هذا**) أى: التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (**إظهار المطلوب هذا**) الذى ذكر من جعل أحد الشيئين مشبهًا، والآخر مشبهًا به إنما يكون (**إذا أريد إلحاق الناقص**) فى وجه الشبه (**حقيقة**)..........

أى: طلاقة الوجه وعدم عبوسه، والمراد بالمديح المدح، وحاصل ما ذكره الشارح: أن تقييد الشاعر إشراق وجه الممدوح على وجه يقتضى أكمليته على الصباح بحين الامتداح يدل على معرفته لحق المادح وعلى كرمه؛ وذلك لأن إشراق الوجه حال الامتداح يدل على شيئين أحدهما: قبول المدح وإلا لعبس وجهه وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه بمقابلته بالسرور التام، والثانى: كون الممدوح طبعه الكرم؛ لأن الكريم هو الذى يهزُّه الانبساط حال المدح حتى يظهر أثره على وجهه، ولو كان لئيمًا لعبس وجهه.

(قوله: بيان الاهتمام به) أى: إظهار المتكلم للسامع أنه مهتمٌّ به، ولا بد فى هذا من قرينة تدل على القصد كالعدول عما يناسبه إلى غيره مع قرينة الحال (قوله: كتشبيه الجائع) من إضافة المصدر لفاعله ووجهًا مفعوله أى: كأن يشبه الجائع وجهًا (وقوله: كالبدر) صفة لوجهًا أى: وجهًا كائنًا كالبدر (وقوله: فى الإشراق) أى: الضياء، (وقوله: بالرغيف) متعلق بتشبيه أى: كأن يشبه الجائع الوجه المذكور بالرغيف فى الاستدارة واستلذاذ النفس بكلٍّ، فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذى هو المناسب إلى تشبيهه بالرغيف يدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه لجوعه وأنه لم يزل عن خاطره (قوله: على هذا النوع) أى: بيان الاهتمام، وقوله من الغرض أى: الذى هو من أفراد الغرض فهو بيان لهذا النوع (قوله: إظهار المطلوب) أى: ذا إظهار المطلوب، أو أنها تسمية اصطلاحية ووجه تسميته بذلك أنه لما عدل عن تشبيه الوجه بالبدر إلى الرغيف علم أنه إنما شبه الوجه به لكون الرغيف فى خياله وطالبًا له والعادة أنه لا يطلبه إلا الجائع. قال السكاكى: ولا يحسن المصير إليه إلا فى مقام الطمع فى حصول المطلوب كما يحكى أن قاضى سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجده متفننًا أى: عالمًا بفنون العلوم فأخذ بمدحه حتى قال:

كما فى الغرض العائد إلى المشبه (**أو ادّعاء**) كما فى الغرض العائد إلى المشبه به (**بالزائد**) فى وجه الشبه (**فإن أريد الجمع بين شيئين**...........................

وعالم يعرف بالسجزى[1]

أراد السجستانى نسبة على غير قياس، فأشار إلى: ندمائه أن يتمموه على أسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا إلى آخرهم، فقال:

أشهى إلى النفس من الخبز

فأمر الصاحب أن يقدم له مائدة.

(قوله: كما فى الغرض العائد إلى المشبه) أى: كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه إلى المشبه، وكذا يقال فيما بعده، وقد تقدم أن الغرض العائد إلى المشبه: بيان إمكانه أو حاله أو مقدارها أو تقريرها أو تزيينه أو تشويهه أو استطرافه، والعائد إلى المشبه به: إيهام أنه أتم أو بيان الاهتمام به.

(قوله: بالزائد) متعلق بإلحاق، ومراده بالزائد حقيقة أو ادّعاءً كما علم من وصفه الناقص بذلك، وكلام المصنف محل نظر -كما قال فى المطول، وحاصله: أنه يقتضى أن التشبيه المفيد للأغراض المتقدمة كلها يقصد فيها إلحاق الناقص بالزائد فى وجه الشبه- وليس كذلك، إذ لا يقصد إلحاق الناقص بالكامل فى وجه الشبه إلا إذا كان الغرض من التشبيه تقرير حال المشبه فقط كما تقدم للشارح، وأجيب بأن المراد بالنقصان والزيادة فى وجه الشبه ما يشمل ما كان بحسب الكم كما فى صورة التقرير أو بحسب الكيف كما فى غيرها، فإن فى غيرها لا بد أن يكون المشبه به أعرف وأشهر بوجه الشبه — كذا قرر شيخنا العلاّمة العدوى.

نعم يرد أن يقال: بيان الاهتمام غرض عائد إلى المشبه به ولا حاجة فيه إلى ادعاء الكمال قطعًا ولا يلزم الكمال حقيقةً وهو ظاهر.

(قوله: فإن أريد الجمع) أى: فإن لم يرد إلحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع.. إلخ (قوله: فى أمر من الأمور) أى: سواء كان مفردًا أو مركبًا حسيًّا أو عقليًا واحدًا أو

---

(١) البيت فى التبيان بلا نسبة ص ٢٧٥، والإيضاح ص ٢٢٤.

فى أمر) من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصًا، والآخر زائدًا، سواء وجدت الزيادة والنقصان، أم لم يوجد (**فالأحسن ترك التشبيه**) ذاهبا (**إلى الحكم بالتشابه**) ليكون كلٌّ من الشيئين مشبهًا ومشبهًا به (**احترازًا من ترجيح**........

متعددًا (قوله: من غير قصد.. إلخ) أى: بل قصد استواؤهما فى ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذى زاد به أحدهما على الآخر إن كان فى أحدهما زيادة فى الواقع إما لاقتضاء المقام المبالغة فى ادعاء التساوى وإما لأن الغرض إفادة أصل الاشتراك فيلغى الزائد إن كان (قوله: سواء وجدت الزيادة) أى: فى أحدهما والنقصان فى الآخر كما فى قولك: تشابه وجه الخليفة والصبح (وقوله: أم لم يوجد) أى: المذكور من الزيادة والنقصان وكان الأوضح: أم لم يوجدا وذلك كما فى قوله: تشابه دمعى ومدامى (قوله: فالأحسن ترك التشبيه) أى: ترك المتكلم التشبيه حال كونه ذاهبًا إلى الحكم على الشيئين اللذين قصد تساويهما فى الأمر بالتشابه، فالمصدر مضاف للمفعول (وقوله: إلى الحكم) متعلق بمحذوف حال من الفاعل (وقوله: ترك التشبيه) أى: المعروف (وقوله: إلى الحكم) بالتشابه أى: الذى هو تشبيه غير معروف فلا ينافى ما تقدم من أن تشابَه من أدوات التشبيه، والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التفاوت فى وجه الشبه، وغير المعروف -الذى هو التشابه- هو ما قصد فيه التساوى بين الطرفين فى أمر من الأمور، وكان الأولَى للمصنف أن يقول إلى إفادة التشابه لأجل أن يشمل قولك: أتشابه دمعى ومدامى؟ بالاستفهام، فإن هذا لا حكم فيه- كذا قال العصام.

قال السبكى فى العروس: وينبغى أن يلحق بلفظ التشابه ما وازنه من التماثل والتشاكل والتساوى والتضارع وكذا كلاهما سواء، لا ما كان له فاعل ومفعول مثل شابه وساوى وضارع فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد- انتهى.

(قوله: ليكون) أى: فى المعنى، وهذا علّة للحكم بالتشابه (قوله: احترازًا) علة لترك التشبيه أى: ترك التشبيه لأجل الاحتراز والتباعد عن ترجيح أحد المتساويين فى قصده على الآخر فى وجه الشبه يعنى من غير مرجح؛ وذلك لأن السابق إلى الذهن فى التشبيه ترجيح المشبه به فى وجه الشبه على المشبه – ولا ترجيح هنا؛ لأن الغرض أن

أحد المتساويين) فى وجه الشبه (**كقوله:**

تَشَابَه دمْعِي إِذْ جَرَى ومُدَامَتِى فَمنْ مِثْلِ مَا فى الكَأسِ عَيْنَى تَسْكُبُ[1]

فوالله ما أدْرِى أبالخَمْرِ أَسْبلَتْ جفونِى؟....)

الطرفين متساويان فى وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبهًا ومشبهًا به (وقوله: من ترجيح) أى: من إيهام ترجيح أحد المتساويين وإلا لوجب ترك التشبيه فيختل. قوله: فالأحسن ويبطل تجويز التشبيه (قوله: أحد المتساويين) أى: بحسب القصد لا بحسب ما فى نفس الأمر (قوله: كقوله) أى: قول أبى إسحق إبراهيم الصابى اليهودى كان يحفظ القرآن حفظًا جيِّدًا و لم يشرح الله صدره للإسلام كما هداه لمحاسن الكلام (قوله: إذ جرى) أى: وقت جريانه، وفى الأطول: أى: فى كل وقت جرى، ففائدة الظرف التعميم ويؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار.

(قوله: ومدامتى) أى: خمرتى وسميت مدامة؛ لأنه ليس شراب يستطاع إدامة شربه إلا هى- اهـ عصام.

وتشابههما فى الحمرة (قوله: فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكبُ) الفاء للتعليل علّة لقوله: تشابه دمعى ومدامتى، ومن: زائدة أى تشابهًا من أجل كون عينى تسكب دمعًا مثل ما فى الكأس من الخمر، أو أنها ابتدائية وليست زائدة أى: من أجل كون عينى تسكب دمعًا ناشئًا من مثل الخمر الذى فى الكأس، و لم يقل مما فى الكأس، ويحذف مثل إشارة إلى أن مثل ما فى الكأس كائن عنده والدمع الأحمر مسكوب منه، وفيه من المبالغة ما لا يخفى (وقوله: عينى) مفرد مضاف يعم وليس مثنًّى وإلا لوجب أن يقول عيناى؛ لأن المثنى المرفوع المضاف لياء المتكلم لا تقلب ألفه ياءً باتفاق كما قال الأشمونى فى قول ابن مالك: وألفًا سلم. إن ذلك فى المثنى والملحق باتفاق، وفى المقصور على المشهور، وعن هذيل انقلابها ياء حسن. وعينى مبتدأ وجملة تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله: فوالله ما أدرى أبالخَمْرِ.. إلخ) أى: ما أدرى جواب

---

(١) البيتان لأبى إسحق الصابى فى الإشارات ص ١٩٠، والأسرار ص ١٥٦، والتبيان ص ٢٧٦.

يقال: أسبل الدمع والمطر -إذا هطل، وأسبلت السماء، فـالباء فى قولـه: **أَبِالْخَمْرِ** للتعدية، وليست بزائدة؛ على ما توهمه بعضهم **(أَمْ مِنْ عَبْرتِي كنت أشربُ)**

هذا الاستفهام، والجار والمجرور متعلق بأسبلت أى: ما أدرى أأسبلت جفونى بـالخمر الحقيقي؟ وفى العبارة حذف كنت شربت منه ليكون مقابلا لقوله: أم من عبرتى كنت أشرب كما إن قوله أم من عبرتي.. إلخ: فيه حذف والأصل أم أسبلت جفونى بالـدمع فكنت أشرب منه ليكون مقابلا لقوله أولاً أأسبلت جفونى بالخمر؟ وحينئذ ففي البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره فى الموضع الآخر، وحاصله أنه لمـا رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمر [تشبه الخمر] فى الحمرة أظهر أنه اخـتلط عليه الحال، وأنه لا يدرى هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر، أو كـان يشرب من عبرته فعيناه تسكب دمعًا؟ وهذا من تجاهل العارف، إذ هو يعلم قطعًا أنـه يشرب خمرًا، وأن الذى تسكب عيناه دمع أحمر.

(قوله: يقال).. إلخ الغرض من هذا بيان أن أسبل فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وحينئذ فالباء فى حيِّزه للتعدية لا زائدة، إذ لا تكون كذلك إلا لو كان متعديًا بنفسه (قوله: إذا هطل) أى: سال كثيرًا وبابه ضرَب (قوله: وأسـبلت السـماء) أى: بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو إذا تعدى يتعدى بالباء (قوله: فالباء فى قوله أَبِالْخَمْرِ للتعدية) أى: للزوم الفعل (قوله: على ما توهمه بعضهم) فيه أنه ورد استعماله متعـديا بنفسه واستعماله لازمًا، ففى القاموس: أسبل الدمع بمعنى أرسله، وفى الصحاح: أسـبل الدمع بمعنى هطَل، فعلى الأول الباء الواقعة فى حيزه زائدة، وعلى الثانى للتعدية فجعـل الشارح الزيادة وهمًا وهم منه، وأجاب سم: بأن غاية الأمر أنه استعمل لازمًا ومتعـديًا و لم تتعين زيادة الباء سيَّما والأصل عدم الزيادة، وحينئذ فالجزم بالزيادة وهم علـى أن زيادة الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدأ سمـاعى ولا يثبـت السـماع بالبيت مع احتمال التعدية- فتأمل.

(قوله: أم من عبرتى) أم هنا متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية، والجملة بعدها مؤولة بمصدر عطف على الجملة السابقة المؤولة مع همزة الاستفهام بالمصدر، والعَـبرة

لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه.

(ويجوز) عند إرادة الجمع بين شيئين فى أمر (**التشبيه أيضا**) لأنهما وإن تساويا فى وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبهًا، والآخر مشبهًا به لغرض من الأغراض، وسبب من الأسباب؛ مثل:..........

بالفتح الدموع وأما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله: لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر) أى: فى الحمرة ولم يقصد أن أحدهما زائد فيها والآخر ناقص يلحق به ترك التشبيه إلى التعبير بالتشابه، ونظير ما تقدم من البيتين قول الصاحب بن عباد[1]:

رَقَّ الزُّجَاجُ ورَاقَت الخَمْرُ وتَشَابَهَا فَتشَاكَلَ الأَمْرُ

فكأنَّما خَمْرٌ ولا قَدَحٌ وكأنَّما قَدَحٌ ولا خَمْرُ

(قوله: ويجوز.. إلخ) مقابل لقوله: فالأحسن.. إلخ، وقد استفيد ذلك من قوله: فالأحسن، وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل، ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الأحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله: فمن مثل.. إلخ وبالجملة فلا داعى لذكر هذا الكلام لعلمه مما تقدم (قوله: بين شيئين) هما المشبه والمشبه به (وقوله: وفى أمر) هو وجه الشبه (قوله: أيضا) أى: كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الأحسن كما تقدم (قوله: لأنهما وإن تساويا فى وجه الشبه.. إلخ) أى: بأن لم يرد المتكلم أن أحدهما زائد فيه إن كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء، وإن كان فى أحدهما زيادة فى الواقع؛ ولأن أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك كما فى الأطول (قوله: لغرض من الأغراض) أى: غير داخل فى وجه الشبه الذى قصد تساوى الطرفين فيه إن قلت: مقتضى كون التشبيه لغرض أن يكون واجبا وهو ينافى الجواز ويناقض أحسنية العدول إلى التشابه. قلت: المراد بالجواز هنا نفى الامتناع الصادق بالوجوب ولا ينافى الأحسنية، لأنها أيضا للوجوب؛ لأن الأحسن فى باب البلاغة الواجب، وعلى هذا فما تقدم من دلالة الأحسنية على الجواز فى مقابله لا يخلو عن تسامح — قاله اليعقوبى.

---

(١) البيتان فى الإيضاح ص ٢٢٥، وهما للصاحب بن عباد فى شرح عقود الجمان ٢/ ٢٣.

زيادة الاهتمام، وكون الكلام فيه (**كتشبيه غُرّة الفرس بالصبح، وعكسه**) أى: تشبيه الصبح بغرة الفرس (**متى أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه**) أى: من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء، والانبساط، وفرط التلألؤ،..

(قوله: زيادة الاهتمام) أى: لحبه كما إذا شغف بحب فرسه فقال: غرة فرسى كاللؤلؤة فى كف عبد. قاصدًا إفادة ظهور منير فى أسود أكثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الغرة ولا تقرير كمالها؛ لأنها عنده أعظم من أن تزين أو تقرر، بل الغرض من تقديم الغرة وجعلها مشبهًا الاهتمام بها (قوله: وكون الكلام فيه) كما إذا كان حديثه فى أحد الطرفين أوْ لاَ فينجرُّ الكلام إلى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبهًا؛ لأن أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام؛ لأن إجراء الشىء على المناسب الأصلى من التقديم مما يقتضى الاهتمام، وذلك كما إذا كان يصف ليلاً يسرى فيه، أو فرسًا سرى عليه فانتهى به الحديث إلى وصف ما تعلق بكلٍّ منهما فيجعل غرة الثانى كالصبح وصبح الأول كالغرة فى مجرد إظهار إشراق فى سواد من غير قصد قوة ولا ضعف.

(قوله: كتشبيه غرّة الفرس بالصبح) أى: فيما إذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة لكون الكلام انجر إليها أو للاهتمام بها.

(قوله: وعكسه) يعنى تشبيه الصبح بالغرة لمثل ما ذكر من كون الكلام انجر إليه أو للاهتمام به (قوله: متى أريد) راجع لقوله: كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه أى: متى قصد إفادة ظهور.. إلخ (وقوله: منير) أى: كالغرة وبياض الصبح (وقوله: فى مظلم أكثر منه) أى: كالليل والفرس، والحاصل: أنه متى قصد إفادة أن وجه الشبه ما ذكر جاز أن تشبيه الغرة بالصبح والصبح بالغرة لحصول المقصود بكل من التشبيهين (قوله: من غير قصد) متعلق بأريد (وقوله: قصد) أى: من المتكلم المشبه أى: من غير أن يقصد المتكلم المشبه أى: من غير أن يقصد المتكلم ما ذكر بل إنما قصد مجرد إفادة ظهور منير فى مظلم أكثر منه مع ملاحظته التساوى (قوله: والانبساط) أى: الاتساع، (وقوله: وفرط

ونحو ذلك؛ إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبهًا، والصبح مشبهًا به.

[أقسام التشبيه باعتبار طرفيه]:

(**وهو**) أى: التشبيه (**باعتبار الطرفين**) المشبه والمشبه به أربعة أقسام؛ لأنه: (**إما تشبيه مفرد بمفرد**،.......................................

التلألؤ أى: شدة اللمعان (قوله: ونحو ذلك) أى: نحو المبالغة فى وصف الفرس بما ذكر (قوله: إذ لو قصد ذلك.. إلخ) يعنى لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح لأجل المبالغة فى الضياء والتلألؤ، لا لأجل إفادة ظهور منير فى مظلم فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه، وحينئذ فيتعين جعل الغرة مشبهًا والصبح مشبهًا به؛ لأنه أزيد فى ذلك ولا يصح العكس فيه إلا لغرض يعود إلى المشبه به من إيهام كونه أتم من المشبه على ما عرفت، (فقول الشارح: لوجب.. إلخ) أى: إذا أريد التشبيه على سبيل التحقيق، ولو أريد على سبيل الادِّعاء تعين العكس- كما أفاده عبد الحكيم.

(قوله: وهو.. إلخ) لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه، شرع فى الكلام على تقسيم التشبيه وهو إما باعتبار الطرفين، أو باعتبار الوجه، أو باعتبار الأداة، أو باعتبار الغرض، وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب (قوله: باعتبار الطرفين) أى: إفرادًا أو تركيبًا، وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله: أربعة أقسام) هى فى الحقيقة تسعة أقسام حاصلة من ضرب ثلاثة فى ثلاثة؛ لأن الطرفين إما مفردان، أو مقيدان، أو مركبان، أو المشبه مفرد والمشبه به مقيد أو بالعكس، أو المشبه مفرد والمشبه به مركب أو بالعكس، أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس، ثم إن هذه التسعة صيَّرها المصنف أربعة بأن جعل التقييد من حيز الإفراد فجعل أقسام المقيد والمفرد فى مقابلة ما فيه التركيب، وجعل ما فيه التركيب ثلاثة أقسام ما انفرد فيه التركيب، وما اجتمع فيه مع مفرد سواءً كان المفرد مقيدًا أم لا، وجعل ما اجتمع فيه مع مفرد اسمين ما تقدم فيه المركب وما تأخر فيه.

(قوله: لأنه إما تشبيه.. إلخ) فى تقدير الشارح؛ لأنه تغيير إعراب المتن؛ لأن قوله إما تشبيه.. إلخ: خبر هو، فجعله خبر أن المحذوفة مع اسمها لكن نوع الإعراب واحد

وهما) أى: المفردان **(غير مقيدين؛ كتشبيه الخد بالورد، أو مقيدان؛ كقولهم)** لمن لا يحصل من سعيه على طائل **(هو كالراقم على الماء)** فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء؛..

وهو الرفع، والأصح فى مثله الجواز، وقيل بالمنع كما لو اختلف الإعراب، وفيه عمل أن المحذوفة مع اسمها و لم ينصوا على جوازه فيما رأيت، وعذر الشارح فى ذلك الإشارة بتقدير خبر لقوله هو؛ لأن بجرد قوله: إما تشبيه مفرد بمفرد لا يصح أن يكون خبرًا، فبيَّن أن الخبر فى الحقيقة إنما هو مجموع قوله: إما تشبيه مفرد بمفرد وما عطف عليه من بقية الأقسام، وإنما ظهر الإعراب فى كل واحد؛ لأن إعراب المجموع من حيث هو مجموع متعذر وإعراب واحد دون آخر تحكم – اهـ يس.

(قوله: وهما غير مقيدين) أى: والحال أنهما غير مقيدين بمجرور أو إضافة أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه، فما يذكر من القيود لأحد الطرفين، لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون فيه الطرف مقيدًا.

(قوله: كتشبيه الخدِّ بالورد) بأن يقال الخد كالورد فى الحمرة، فالمراد تشبيه الخدِّ الغير المضاف لأحد، وجعل فى المطول من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد قوله تعالى ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ﴾[1] أى: كاللباس لكم، ﴿وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأة حسىّ وهو الملاصقة والاشتمال؛ لأن كلاًّ من الزوجين يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه – كذا قال صاحب الكشاف، وقيل: إن وجه الشبه عقلى وهو الستر كما يكره؛ لأن كلاًّ من الزوجين يستر صاحبه عما يستكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة، ولا يقال: إن لهن ولكم وصف للباس فيكون المشبه به فى الشبهين مقيدًا؛ لأنا نقول إنه وإن كان وصفًا لكن لا دخل له فى وجه الشبه؛ لأنه اعتبر فى الوجه الاشتمال أو الستر عما يكره، ولا شك أن اللباس فى حدِّ ذاته يوصف بكونه يشتمل به ويستتر به من غير توقف

---

(١) البقرة: ١٨٧.

لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه؛ وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

(**أو مختلفان**) أى: أحدهما مقيد، والآخر غير مقيد (**كقوله: والشمس كالمرآة**)[1] فى كفِّ الأشلِّ

فالمشبه به - أعنى: المرآة- مقيدة بكونها فى كفِّ الأشلِّ، بخلاف المشبه -أعنى: الشمس-..

على كونه للرجال ولا على كونه للنساء، وحينئذٍ فما أفاده المجرور من كون اللباس للنساء أو للرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف عليه الوجه لا يعدُّ من التقييد، فلذا قيل: إنه من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد (قوله: لأن وجه الشبه) علِّة لكون كلٍّ من الطرفين مقيدًا (وقوله: هو التسوية.. إلخ) الأَوْلَى هو استواء الفعل وعدمه؛ لأن التسوية المذكورة وصف للفاعل لا للطرفين- تأمل.

(قوله: وهو) أى: وجه الشبه المذكور (قوله: موقوف على اعتبار هذين القيدين) أى: لأن مطلق ساع ومطلق راقم قد لا يتصف واحد منهما بالوجه المذكور؛ لأنه يجوز أن الساعى يحصل من سعيه على طائل، والراقم يجوز أن يرقم على حجر، ويؤخذ من (قوله: وهو موقوف.. إلخ) أنه ليس المراد بالقيد ما ذكر معه قيد مطلقًا، بل ما لقيده مدخل فى وجه الشبه وهو كذلك كما تقدم (قوله: والشمس كالمرآة فى كفِّ الأشلِّ) تمامه: لما رأيتها بدت فوق الجبل.

(قوله: مقيدة بكونها فى كف الأشل) أى: لأن الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة وتموُّج الإشراق على الوجه السابق التى هى لوجه لا تتحقق إلا بقيد كونها فى كف الأشل وما يتوقف عليه الوجه قيد، والتوقف هنا ضرورىٌّ، إذ المرآة فى كف الثابت اليد لا يتصور فيها الوجه المذكور (قوله: أعنى الشمس) أى: فإنه لا تقييد فيها، فإن قلت: المشبه هو الشمس لا مطلقًا بل حال حركتها فيكون مقيدًا. قلت: الحركة لما

---

(١) البيت من أرجوزة لجبار بن جزء بن ضرار بن الشماخ، وعجزه: لما رأيتها فوق الجبل، والبيت فى الأسرار ص٢٠٧، والإشارات ص١٨٠.

(**وعكسه**) أي: تشبيه المرآة فى كف الأشل بالشمس، فالمشبه مقيد دون المشبه به.

(**وإما تشبيه مركب بمركب**) بأن يكون كلٌّ من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامَّت، وتلاصقت حتى عادت شيئًا واحدًا (**كما فى بيت بشار**)[1]

كأنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوقَ رءوسِنَا   وأسيافَنا............

على ما سبق تقريره (**وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق**) وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد؛ وهو مركب من عدة أمور، والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل فكثيرًا ما يقع الالتباس.

كانت لازمة للشمس غير منفكّة عنها أبدًا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج (قوله: وعكسه) عطف على قوله (قوله: أى تشبيه المرآة.. إلخ) أى: تشبيهًا مقلوبًا (قوله: وتلاصقت) تفسير لما قبله (وقوله: حتى عادت) أى: صارت شيئًا واحدًا بحيث لو انتزع الوجه من بعضها اختلَّ التشبيه فى قصد المتكلم، ويجب فى تشبيه المركب بالمركب أن يكون وجه الشبه مركبًا أى: هيئة، كما أنه فى تشبيه المفرد بالمركب لا بد أن يكون الوجه كذلك، وأما فى تشبيه المفرد بالمفرد فتارةً يكون الوجه مركبًا وتارةً يكون مفردًا.

(قوله: كما فى بيت بشار) الإضافة للعهد أشير بها لما تقدم (قوله: كأن مُثَار النقع.. إلخ) بدل من بيت بشار، فقد شبهت الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رءوسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها فى الليل إلى جهات متعددة.

(قوله: والفرق.. إلخ) اعلم أن الفرق بينهما من حيث المفهوم واضح لا خفاء فيه؛ لأن المركب هيئة منتزعة من أمور متعددة اثنان فأكثر كالأعلام الياقوتية المنشورة

---

(١) البيت لبشار بن برد، ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ١٠٦، ويروى [رؤوسهم] بدل [رؤوسنا]، تهاوى: تتساقط، خفف بحذف إحدى التائين.

(وإما تشبيه مركب بمفرد؛ كقوله[1]:..............................

على الرماح الزبرجدية، والمفرد المقيد ما كان مقيدًا بقيد كالراقم المقيد بكون رقمه على الماء والمرآة بقيد كونها فى كف الأشل، ففى المركب يكون المقصود بالذات الهيئة والأجزاء المنتزع منها تبع للتوصل بها إليها بخلاف المقيد، فإن أحد الأجزاء مقصود بالذات والباقى بالتبع، وحينئذ فالاحتياج للتأمل إنما هو بالنظر للتراكيب والموادّ المحتوية على التشبيه الواردة على الإنسان، وأن تميز كون هذا المشبه الذى فيها أو المشبه به من قبيل المفرد المقيد، أو من قبيل المركب يحتاج لتأمل؛ لأن القيود معتبرة فى كل من الأمرين ولا حاكم فى تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القريحة، والحاصل: أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظى لاستوائه فيهما غالبا وإنما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والأجزاء تبع أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء والربط بغيره تبع، والحامل على أحد القصدين وجود الحسن فيه دون الآخر فإدراك وجود الحسن المقتضى لأحد الأمرين إنما المحكم فيه الذوق السليم وصفاء القريحة وهذه التفرقة بينهما باعتبار المتكلم، وأما السامع فيفرق بينهما باعتبار القرائن الدالّة على أن المتكلم قصد الهيئة، أو قصد جزءًا مرتبطًا بغيره، أو باعتبار أنه لو استعمل ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطبعه إلا ذلك الوجه المقتضى للتقييد، أو عدمه المقتضى للتركيب، ومن المعلوم أن الأذواق لا تجرى على نسق واحد لعدم انضباطها، فلذا قيل: إن التفرقة بين المركب والمقيد أحوج شيء إلى التأمل أى: احتياجها للتأمل أشد من احتياج غيرها إليه لدقتها، واحتياجها للتأمل بالنسبة للمتكلم والسامع، أما المتكلم فمن حيث التعبير عنها، وأما السامع فمن حيث إدراكها من كلام البلغاء، وإنما كان التعبير عنها صعبا، لأنها من الذوقيات والتعبير عن الذوقيات صعب وإدراكها من التعبير كذلك - فتأمل.

(قوله: كقوله) أى: قول أبى تمام من قصيدة من الكامل يمدح بها المعتصم أوّلها:

رقّتْ حَواشِي الزَّهْرِ فَهْيَ تمرمَرُ ... وغَدَاَ الثّرى فى حَليه يتَكَسَّرُ

(١) البيتان لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ١٩٤/٢، والإشارات ص١٨٣.

يا صاحِبَيّ تَقَصَّيا نظَرَيْكُما) فى الأساس: تقصَّيته: بلغت أقصاه أى: اجتهدا فى النظر، وابلغا أقصى نظريْكُما (ترَيا وجوهَ الأرضِ كيفَ تصَوَّرُ) أى: تتصوَّر؛ حذفت التاء. يقال: صوَّره الله صورة حسنة فتصوَّر (ترَيا نهارًا مشمسًا) ذا شمس..

نزلت مقدمةُ المصيف حميدةً ... ويدُ الشتاء جديدةٌ لا تُكفَرُ
لولا الذى غرسَ الشتاءَ بكفِّه ... كانَ المصيفُ هشائمًا لا تُثمِرُ
كم ليلةٍ آسى البلادَ بنفسه ... فيها ويومٍ وَبْلُهُ مُثْعَنْجِرُ
مَطَرٌ يذوبُ الصَّخرُ منهُ وبعْده ... صحْوٌ يَكادُ منَ الغضَارة يُمْطِرُ
غَيْثانِ فالأنواءُ غَيْثٌ ظَاهِرٌ ... لكَ وَجْهُه والصَّحْوُ غيثٌ مُضْمَرُ

(قوله: تقصَّيا) أمر من التقصِّى: وهو بلوغ الأقصى والغاية وهو مبنٌّ على حذف النون والألف فاعل، ونظريكما مفعوله أى: ابلغا أقصى نظريكما وغايته بالمبالغة فى تحديق النظر (قوله: فى الأساس تقصَّيته) أشار بهذا إلى أنه يتعدى بنفسه، وفى القاموس: تقصيت فى المسألة: بلغت الغاية فيها، فهو يفيد جواز تعديه بفى (قوله: أى: اجتهدا فى النظر) إشارة إلى أن التقصِّى يدل على التكلُّف (قوله: تريا وجوه الأرض) أى: الأماكن البادية منها كالوجه، وفى الكلام حذف أى: فإذا تقصيتما فى نظريكما واجتهدتما فيه ونظرتما إلى ما قابلكما من الأرض تريا.. إلخ (قوله: كيف تصور) مقول لقول محذوف أى: قائلين على وجه التعجب كيف تصور؟! أى: تبدو صورها أو كيف تصير صورها حسنة بأزهار الربيع؟! فهو من الصورة، أو كيف تتصور وتتشكل؟! فهو من التصور أو أنه بدل اشتمال من وجوه الأرض أى: كيفية صورها بثبوت الإشراق لها كما يدل عليه ما بعده.

(قوله: أى تتصور) أى: تتمثل وتتشكل، وأشار الشارح إلى أن تَصَورُ بفتح التاء مضارع تصوَّرَ المطاوع لصَوَّر (وقوله: حذفت التاء) أى: تاء المضارعة، أو ما بعدها على الخلاف فى ذلك (قوله: فتصور) أى: فقبل التصور وبدت صورته فى الوجود (قوله: تريا نهارًا) بدل من تريا وجوه الأرض بدل مفصل من مجمل، أو عطف بيان،

لم يستره غيم (**قد شابه**) أى: خالطه (**زهر الربا**) خصَّها؛ لأنها أنضر، وأشد خضرة، ولأنها المقصود بالنظر (**فكأنما هو**) أى: ذلك النهار المشمس الموصوف (**مقمر**) أى: ليل ذو قمر؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد، فالمشبه مركب، والمشبه به مفرد...............

وكأنه يقول: تريا كيفية تلك الوجوه وهو كونها ذات إشراق مخلوط باسوداد (وقوله: نهارًا مشمسًا) أى: ضوء نهار؛ لأن النهار لا يرى من حيث إنه زمان (قوله: لم يستره غيم) بيان لفائدة وصف النهار بكونه مشمسًا (قوله: أى خالطه) أى: خالط ذلك النهار أى: خالط ضوؤه (قوله: زهر الربا) الزهر -بفتح الزاء، والهاء- وقد تسكن هاؤه، والربا: جمع ربوة -بضم أوله وفتحه- المكان المرتفع، وفى الكلام حذف مضاف أى: لون زهر الربا، وأراد بالزهر النبات مطلقًا وأطلق عليه زهرًا مجازًا؛ لأنه أحسن ما فيه، والدليل على أن المراد بالزهر النبات مطلقا قول الشارح: لأن الأزهار باخضرارها.. إلخ (قوله: خصَّها) أى: الربا بالذكر دون سائر البقاع (وقوله: لأنها) أى: الربوة أنضر أى: من غيرها (قوله: وأشد خضرة) عطف تفسير، وأراد أنها أنضر باعتبار ما فيها من الزرع، ويحتمل أن الضمير فى خصَّها لزهر الربا وأنَّث الضمير لاكتساب الزهر التأنيث من المضاف إليه (وقوله: لأنها) أى: زهر الربا أنضر وأشد خضرة أى: من زهر غيرها.

قال فى الأطول: يمكن أن يقال: خصَّه؛ لأنه تخالطه الشمس فى أول طلوعها، وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر؛ لأن نور الشمس فيه أضعف (قوله: ولأنها المقصود بالنظر) أى: لأن الشخص بحسب الشأن يبدأ بالنظر للعالى، ثم بما دونه. وذكر بعضهم أن قوله: ولأنها المقصود بالنظر أى: فى قول الشاعر: تقصَّيا نَظَرَيْكُمَا تَرَيَا وُجُوهَ الأرضِ.. إلخ (قوله: أى ذلك النهار) أى: ضوء ذلك النهار المشمس (وقوله: الموصوف) أى: بأنه قد خالطه لون زهر الربا (قوله: لأن الأزهار.. إلخ) عِلّة لقوله فكأنما هو مقمر (قوله: قد نقصت) بتشديد القاف وتخفيفها، ومفعوله محذوف أى: شيئًا من ضوء الشمس (قوله: حتى صار) أى: الضوء يضرب إلى السواد أى: تميل إليه فصار بذلك النهار المشمس كالليل المقمر لاختلاط ضوئه بالسواد (قوله: فالمشبه مركب) وهو النهار المشمس الذى

وهو المقمر.

[التشبيه الملفوف والمفروق]:

(وأيضًا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين؛ وهو أنه **(إن تعدد طرفاه فإما ملفوف)** وهو أن يؤتى أوّلاً..

شابه زهر الربا أى: الهيئة المنتزعة من ذلك (قوله: وهو المقمر) أى: الليل المقمر، قال فى المطول: ولا يخلو التمثيل بهذا المثال لتشبيه المركب بالمفرد عن تسامح؛ لأن قوله مقمر: بتقدير ليل مقمر، وحينئذٍ ففى المشبه به تعدد وشائبة تركب، والجواب: أن الوصف والإضافة لا تمنع الإفراد، لما سبق أن المراد بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة أشياء، والمشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد بقيد، وحينئذٍ فلا تسمح على أن صاحب القاموس ذكر أن المقمر، والمقمر: ليلة فيها قمر فليس فى الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض.

(قوله: وأيضًا) أى: ونعود أيضًا إلى تقسيم آخر لمطلق التشبيه (وقوله: باعتبار الطرفين) أى: باعتبار وجود التعدد فيهما أو فى أحدهما.

واعلم أن هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الأخر؛ لأنها كانت تقسيمات لتشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة، إذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد ولم يعدُّ تشبيه المتعدد بالمتعدد قسمًا من الأقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار طرفيه إما تشبيه مفرد بمفرد.. إلخ، بأن يقال: وإما تشبيه متعدد بمتعدد؛ لأنه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيمًا له، وأيضا هذه الأمور المنقسم إليها التشبيه -أعنى: اللف والتفريق والجمع والتسوية -الأقرب فيها أنها من البديع؛ لأنها من أفراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعة، وكأن وجه التعرض لها وسياقها فى التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب، وبعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وإن كان لا إلباس فيها ولا يخفى أن المفروق والملفوف لا يختص بالطرف بل يجرى فى الوجه أيضًا- فتأمله.

(قوله: إن تعدد طرفاه) أى: كلٌّ منهما بحيث صار تشبيهات لا تشبيهًا واحدًا (قوله: فإما ملفوف) سُمِّى بذلك للفِّ المشبهات فيه - أى: ضم بعضها إلى بعض- وكذلك

بالمشبهات على طريق العطف أو غيره، ثم المشبه به كذلك (**كقوله**) فى صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور[1]:

(**كأنَّ قلوبَ الطيرِ رطبًا**) بعضها (**ويابسًا**) بعضها.....................

المشبهات بها (قوله: بالمشبهات) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله: على طريق العطف) أى: الفارق بين الأشياء كما فى البيت الآتى (وقوله: أو غيره) كأنه أراد به مثل قولنا: كالقمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر- اهـ أطول.

(قوله: ثم بالمشبه به) أراد الجنس أى: المشبهين أو المشبهات (وقوله: كذلك) أى: على طريق العطف أو غيره.

(قوله: كقوله) أى: قول الشاعر وهو امرئ القيس (قوله: فى صفة) أى: فى وصف. والعقاب مؤنثة، ولذا يجمع فى القلة على أَعْقُب؛ لأن أفعُل يختص به جمع الإناث نحو: عناق وأعنُق، وذراع وأذرُع، ووجه كون البيت وصفًا للعقاب بكثرة اصطياد الطير أنه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها رطبًا وبعضها يابسًا كثرة اصطياده، وهذا البيت من قصيدته التى أوَّلُها:

ألا عِمْ صباحًا أيها الطَّللُ البالى   وُهلْ يَعِمَنْ مَنْ كان فى العَصْرِ الخالِى[2]

(قوله: قلوب) القلوب هو المشبه، ولما قسمه إلى قسمين كان متعددًا، فلذا عُدَّ من التشبيه المتعدد لا من الواحد (وقوله: العناب والحشف البالى) مشبه به وهو متعدد أيضا، والطير: اسم جمع لطائر، وأل فيه للجنس الصادق بالكثير بدليل جمع القلوب (قوله: رطبًا ويابسًا) حالان من القلوب، والعامل فيهما كأن لتضمنها معنى التشبيه أى: أشبه قلوب الطير حال كونها رطبًا ويابسًا، ويردُّ عليهما أن الحال يجب مطابقتها لصاحبها فى التذكير والتأنيث، وقد انعدمت المطابقة هنا حيث لم يقل رطبة ويابسة، وأشار الشارح لدفع ذلك بقوله: رطبا بعضها ويابسا بعضها، وحاصل ذلك الدفع: أن الضمير فى "رطبًا ويابسًا" راجع للقلوب باعتبار بعضها؛ لأن بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبًا ويابسًا

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص٣٨، والإشارات ص١٨٢، وعقود الجمان ٢/٢٦.

(٢) البيت هو مطلع قصيدة لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢٢.

(لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحشَفُ) هو أرداً التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب، واليابس العتيق منها بالحشف البالى؛......................

وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار كلها حتى يرد الإشكال، ولا ضرر فى عود الضمير على الأمر العام باعتبار بعضه، إذ عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [1] بعد قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ... ﴾ إلخ الشامل للرجعيات وغيرهن، وعلى هذا فقول الشارح: "بعضها" بعد "رطبًا ويابسًا" بدل من الضمير المستتر فيهما أو تفسير له على حذف، أى: لا أنه فاعل برطبا ويابسا؛ لأن حذف الفاعل وإبقاء رافعه لا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين، والحاصل: أن الرطوبة واليبوسة لما كانا لا يجتمعان فى محلٍّ واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع، فالضمير فى كلٍّ منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب، فلذا فسر الشارح الضميرين بأن قال: رطبا بعضها ويابسًا بعضها و لم يرد أن لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غير موجود فى فصيح الكلام (قوله: لَدَى وكْرِها) أى: العقاب والوكْر عش الطائر وإن لم يكن فيه، ثم إن الظرف يحتمل أن يكون حالاً من قلوب ولا يصح أن يكون حالاً من رطبًا ويابسًا؛ لأن الحال لا يجيء من الحال. نعم يمكن أن يكون حالاً من الضمير المستتر فيهما، ويحتمل أن يكون حالاً من العُنَّاب والحشَف مقدَّمًا عليهما، ويحتمل أن يكون صفةً لرطبًا ويابسًا عملاً بقاعدة أن الظرف بعد النكرة صفة لها- قاله فى الأطول.

(قوله: العُنَّاب) بزنة رُمَّان وهو حبٌّ أحمر مائل للكدرة قدر قلوب الطير ثمر السدر البستانى، وهذا هو الأول من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب؛ لأنه يشاكله فى اللون والقدر والشكل (قوله: والحشَف) بزنة فَرس وهذا هو الثانى من المشبه بهما وهو المقابل للقلب اليابس الذى لا يشاكله فى اللون والشكل والقدر والتكاميش، ووصفه بالبالى تأكيد؛ لأنه وصف كاشف.

---

(١) البقرة: ٢٢٨.

إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتدُّ بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أوَّلاً المشبَّهيْن، ثم المشبه بهما على الترتيب.

(أو مفروق) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به، ثم آخر وآخر..........

(قوله: إذ ليس.. إلخ) علّة لمحذوف أى: وليس هذا من المركب المتعدد،وحاصل ما ذكره: أنه إنما جعل من تشبيه المفرد المتعدد و لم يجعل من تشبيه المركب بالمركب؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يقصد ذكرها، ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالى هيئة حتى يكون من تشبيه المركب؛ ولذا لو فرق التشبيه وقيل: كأن الرطب من القلوب عناب وكأن اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفًا فى الفائدة على الآخر، فالتشبيه على هذا الوجه إنما يستحق الفضيلة من حيث الاختصار فقط بحذف أداة التشبيه من أحد التشبيهين (قوله: يعتدُّ بها) أى: من حيث استحسان الذوق لها أو استطراف السامع لها (قوله: إلا أنه.. إلخ) هذا قد فهم من قوله سابقا وهو أن يؤتى، لكن ذكره هنا بمنزلة أن يقال بعد تقرير الكلام، والحاصل: أنه.. إلخ وقرر بعضهم أن الأقرب أنه راجع لقوله شبه الرطب.. إلخ (قوله: وهو أن يؤتى.. إلخ) سمِّى مفروقًا؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وفرق بين المشبهات بها بالمشبهات (قوله: كقوله) أى: كقول المرقش الأكبر فى وصف نسوة، والمرقش من الترقيش: وهو التزيين والتحسين، يقال: إنما لقب بالمرقش لهذا البيت، واسمه: عمرو أو عوف بن سعد من بنى سدوس، واحْتُرِزَ بالأكبر عن المرقش الأصغر وهو من بنى سعد- قاله الفنرى، وفى شرح الشواهد أن الأصغر ابن أخى الأكبر، واسمه: ربيعة أو عمرو وهو عمُّ طرفة بن العبد، وذكر فيه أيضا أن هذا البيت من مرثية عمٍّ له أولها:

هَلْ[1] بالدِّيارِ أن تجيبَ صَمَمْ ... لَوْ أنَّ حيًّا ناطقًا كَلَّمْ
الدارُ وَحْشٌ والرسومُ كما ... رَقَّشَ فى ظَهْرِ الأديمِ قَلَمْ
دِيَارُ أسماءَ التِي سلَبَتْ ... قلبى فعينى ماؤها يَسْجُمْ

---

(١) الأبيات للمرقش فى ديوانه ص٥٨٥،٥٨٦،٥٨٧، ملهم: قرية لبنى يشكر وأخلاط من بنى بكر توصف بكثرة النخل وهى من قرى اليمامة.

(كقوله[1]:

النشر) أى: الطيب والرائحة (مسكٌ والوجوه دَنَا نيرٌ وأطرافُ الأكفٌ)

أضْحَتْ خَلاءً نبتُهَا ثَئِدٌ نَوّر فيها زَهْرُه فاعْتَم

بَلْ هَلْ شَجَتْكَ الظّعْن باكرةً كأنهنّ النّخلَ مِنْ مَلْهَم

وبعده البيت، ومنها:

لسْنَا كأقوامٍ خَلائِقُهُم نَثُّ الحديثِ ونَهْكَةُ المَحْرَمْ

إن يُخصِبُوا يَعْيَوا بِخَصْبِهِمُ أو يُجْدِبُوا فَهُمْ بهِ ألأمْ

وهى قصيدة طويلة ليست بصحيحة الوزن، ولا حسنة الروى، ولا متخيرة اللفظ، ولا لطيفة المعنى.

قال ابن قتيبة: ولا أعلم فيها شيئا يستحسن إلا قوله النشر مسك ... البيت، ويستجاد منها قوله أيضا:

ليسَ عَلى طُولِ الحياةِ نَدَمْ ومِنْ وَرَاءِ المرْءِ ما يَعْلَمْ

(قوله: النشر مسك) أى: النشر من هؤلاء النسوة نشر مسك أى: رائحتهن الذاتية كرائحة المسك فى الاستطابة، فالمشبه الرائحة الذاتية للنساء والمشبه به رائحة المسك على حذف مضاف كما علمت (قوله: الطيب والرائحة) فى القاموس: النشر: الريح الطيبة أو أعم أو ريح فم المرأة والكل مناسب للمقام، وأما تفسير الشارح له بالطيب فإن أراد به أن الطيب الذى تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه، وإن أراد أن طيب تلك النساء غير المسك كالمسك فمع كونه بعيدًا ليس فيه كبير مدح، فالصواب حذف لفظ الطيب والاقتصار على الرائحة- قاله عبد الحكيم.

(قوله: والوجوه) أى: منهن (وقوله: دنانير) أى: كالدنانير فى الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة؛ لأن الصفرة مما يستحسن فى ألوان النساء، والدنانير فى البيت مصروفة للضرورة (قوله: وأطراف الأكفٌ) أى: منهن، وأراد بأطراف الأكفٌ

---

(١) البيت للمرقش الأكبر ربيعة بن سعد بن مالك، وفى الإشارات ص ١٨٢ والأسرار ص ١٢٣ وعقود الجمان ٢/٢٦.

وروى: أطراف البَنَان (عَنَمْ) هو شجر أحمر لين.

(**وإن تعدد طرفه الأول**) يعنى: المشبه دون الثانى (**فتشبيه التسوية كقوله:**

صُدْغُ الحبيبِ وحالى   كلاهُما كالليالى

الأصابع (قوله: أطراف البنان) على هذه الرواية الإضافة بيانية (قوله: عنم) أى: كعنم يقرأ بالسكون لما علمت من أن روى القصيدة ساكن، والحاصل: أن فى هذا البيت ثلاثة تشبيهات كلٌّ منها مستقلٌّ بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شىء واحد؛ لأنه شبه نشرهن برائحة المسك فى الاستطابة، ووجوههن بالدنانير فى الاستدارة والاستنارة، وأطراف الأكفِّ -وهى الأصابع- بالعنم الذى هو شجر لين الأغصان أحمر يشبه أصابع الجوارى المخضبة (قوله: وإن تعدد طرفه الأول) أى: بعطف أو بغيره (قوله: فتشبيه التسوية) سمى بذلك؛ لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر بواحد فى التشبيه (قوله: كقوله) قال فى شرح الشواهد: هذا البيت من المجتثّ، ولا أعلم قائله (قوله: صُدْغُ الحبيب)[1] بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدلّى من رأسه على هذا الموضع، وهو المراد هنا (قوله: كلاهما كالليالى) أى: كلٌّ منهما كالليالى فى السواد، إلا أن السواد فى حاله تخييلى، فقد تعدد المشبه وهو شعر صدغه وحاله واتحد المشبه به وهو الليالى، وإنما كان المشبه به متحدًا؛ لأن المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفى المفهوم والمصدوق لا وجود أجزاء لشىء مع تساويها كالليالى، وفى بعض الحواشى أنه أراد بالحال الجنس المتحقق فى متعدد أى: وأحوالى، وحينئذٍ فيصح جعلها هى والصدغ كالليالى فكلٌّ من صدغيه كليل وكل حال كلَيْل، وبعد البيت المذكور:

وثغره فى صفاء   وأدمعى كاللآلى

أى: وثغره وأدمعى كاللآلى فى الصفاء، ففيه شاهد أيضًا حيث شبه ثغره -أى: مقدم أسنانه- ودموعه باللآلى -أى: الدرر- فى الصفاء والإشراق.

---

(١)البيت بلا نسبة فى عقود الجمان ٢/٢٦.

وإن تعددَ طرفه الثانى) يعنى: المشبه به دون الأول **(فتشبيه الجمع كقوله)**

باتَ نديمًا لى حتَّى الصباح　　　أغيدُ مجدولُ مكانِ الوشاح

(كأنما يبسم) ذلك الأغيد؛..................................

قال فى الأطول: ووصف دمعه بالصفاء ينبئ عن كثرة بكائه؛ لأنه إذا كثر ماء المنبع

يصفو عن الكدر؛ لأنه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدرات التى تمتزج بالماء بخلاف ما إذا جرى أحيانا فإنه يكون مكدَّرًا بكدرات المنبع (قوله: فتشبيه الجمع) سُمِّى بذلك؛ لأن المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه شبه، أو لأنه جمع له أمورًا مشبهًا بها (قوله: كقوله) أى: البحترى من قصيدة من السريع يمدح بها أبا نوح عيسى بن إبراهيم أوَّلَها: بات نديمًا لى حتى الصباح...،

وبعد البيتين:

تَحْسَبُهُ نَشْوانَ إمـَّا رَنَا　　　للفَتْرِ مِنْ أجفانه وهوَ صاحِ

بِـتُّ أُفَدِّيهِ ولا أرْعَوِى　　　لنَهْى ناهٍ عنْهُ أو لَحْى لاحِ

أمْزُجُ كاسى بجنى رِيقِه　　　وإنما أمْزُجُ راحًا بِراحِ

يُسَاقِطُ الوردَ علينا وقد　　　تبلَّجَ الصُّبحُ نسيمُ الرياحِ

أغْضَيتُ عن بعضِ الذى يُتَّقى　　　مِنْ حرجٍ فى حُبِّه أو جُناحِ

سِحْرُ العيونِ النُّجْلِ مُسْتَهْلِكٌ　　　لُبِّى وتوريدُ الخدودِ الملاحِ

(قوله: نديمًا) خبر بات، والنديم وهو المنادم حالة شرب الراح، ولكن المراد هنا المؤانس بالليل، وحتى: غائية بمعنى إلى وأغيد: اسم بات (وقوله: مجدول) مكان الوشاح بإضافة مجدول لما بعده، والمجدول فى الأصل المطوى المدمج أى: المدخل بعضه فى بعض غير المسترخى، والمراد هنا لازمه أى: ضامر الخاصرتين والبطن؛ لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد عريض يرصَّع بالجواهر وما يشبهها يشدُّ فى الوسط أو يجعل على المنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن للتزيُّن.

(قوله: كأنما يبسم)[1] بكسر السين من باب ضرب وحكى بعضهم ضمها أى: كأن ذلك الأغيد متبسم، ولما اتصلت ما الكافة بكأن صلحت للدخول على الفعل،

(١) البيت للبحترى فى ديوانه:"كأنما يضحك" بدلاً من "كأنما يبسم" والبيت من قصيدة يمدح بها عيسى بن إبراهيم، ديوانه ١/٤٣٥ والإشارات ص ١٨٣.

أى: الناعم البدن (**عن لؤلؤ منضد**) منظم (**أو بَرَد**) هو حب الغمام (**أو أقـــاح**) جمع أقحوان، وهو ورد له نور؛ شبه ثغره بثلاثة أشياء.

والتبسم أقل الضحك وأحسنه، وضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قولـــه: أى النـــاعم البدن) فى الصحاح يقال: امرأة غيداء وغادة: أيضا ناعمة، ورجل أغيد، وسنان مائل الرأس من النعاس وهو مخالف لتفسير الشارح وأنسب بقوله بات نديما لى حتى الصباح- تأمل.

(قوله: أو بَرَد) الظاهر أن أو للتنويع، والبرد بفتح الراء و لم يصـــفه بالمنضـــد لانسياق الذهن إليه من وصف اللؤلؤ- قاله فى الأطول.

(قوله: حب الغمام) أى: الحب النازل من الغمام أى: الســـحاب مـــع المطـــر كالملح (قوله: أو أقاح) بفتح الهمزة وكسرها لحن وهو البابونج كما فى الأطول. وهـــو نور ينفتح كالورد، وأوراقه فى شكلها أشبه شىء بالأسنان فى اعتـــدالها ومنـــه أبـــيض الأوراق وهو المراد هنا ومنه الأصفر، وتلك الأوراق البيض المشكلة بشـــكل الأســـنان المعتدلة هى المعتبرة فى التشبيه ولا عبرة بما أحاطت به من الصفرة؛ لأن المـــراد تشـــبيه الأسنان لا بمجموع الثغر حتى يقال مما يستقبح كون منبت الأسنان أصفر الذى هو هيئـــة الأقحوان؛ لأن الأوراق فيه نابتة فى صفرة فلا يحسن التشبيه به- فافْهَمْ - اهـــ يعقوبى.

(قوله: أُقحوان) بضم الهمزة، وقوله: وهو وردٌ لَهُ نور، لعلّ الأَوْلَى وهو نـــور ينفتح كالورد كما عبَّر به ابن يعقوب، وإلا فظاهره أن نوره غيره (قوله: شـــبه ثغـــره بثلاثة أشياء) قال يس: الثغر هو مقدم الأسنان وفى كلام غيره أن الثغر هو الفم بتمامه، وحينئذ ففى كلام الشارح حذف مضاف أى: شبه سن ثغره، أو أنه مجاز من إطـــلاق اسم الكل على الجزء، وفى جعل هذا البيت من باب التشبيه نظر؛ لأن المشبه -أعـــنى الثغر- غير مذكور لا لفظًا ولا تقديرًا، وحينئذ فهو من باب الاستعارة لا مـــن بـــاب التشبيه الذى كلامنا فيه، وقد يجاب بأنه تشبيه ضمنىٌّ لا صريح؛ وذلك لأن أصل اللفظ كأنما يبسم تبسمًا كتبسم المذكورات مجازًا، وتشبيه التبسم بالتبسم يستلزم تشبيه الثغر بالمذكورات، ويدل على أن المقصود التشبيه وجود كأن؛ لأن المجاز يجب أن لا يشمَّ فيه رائحة التشبيه لفظا ولا تقديرا، ولولا لفظ كأن لأمكن أن يكون مجازًا.

(وباعتبار وجهه) عطف على قوله: [باعتبار الطرفين]:

(إما تمثيل: وهوَ ما) أى: التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) أى: أمرين، أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريًّا، وتشبيه مُثار النقع مع الأسياف، ....

بقى شيء آخر: وهو أن الظاهر من تعبيره بأو: أنه شبه الثغر بواحد دائرٍ بين الثلاثة إلا أن يقال: إن "أو" فى البيت بمعنى الواو أو أنه لما لم يعين واحدًا بخصوصه بل هو دائر بين الثلاثة كان كأنه شبهه بالثلاثة – كذا كتب شيخنا الحفنى، وفى الأطول: شبه ثغره بثلاثة أشياء إلا أنه أورد كلمة "أو" تنبيهًا على أن كلاً مشبه به على حِدة وكلمة "أو" للتسوية لا للإيهام حتى يرد أنه ينبغى الواو، فيوجه بأن "أو" بمعنى الواو، وكيف تجعل أو بمعنى الواو مع أنها أحسن من الواو لخلوِّه عن وصمة إيهام جعل المجموع مشبهًا به؟ (قوله: وباعتبار وجهه.. إلخ) يعنى أنه باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات – الأوَّل: تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل. والثانى: تقسيمه إلى مجمل ومفصل. والثالث: تقسيمه لقريب وبعيد (قوله: إما تمثيل وإما غير تمثيل) اعترضه العصام بأن تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه كما يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه، وأجيب بأن التمثيل مشترك بين مطلق التشبيه وبين ما هو أخص منه فما هو مقسم المعنى الأعم والقسم وهو المعنى الأخص، وحينئذ فلا إشكال (قوله: وصف منتزع) أى: هيئة مأخوذة من متعدد سواءً كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردًا والآخر مركبًا، وسواءً كان ذلك الوصف المنتزع حسيًّا بأن كان منتزعًا من حسى أو عقليًّا أو اعتباريًّا وهميًّا – هذا مذهب الجمهور، وتسميتهم التشبيه الذى وجهه ما ذكر تمثيلا تسمية اصطلاحية (قوله: أمرين أو أمور) فيه إشارة إلى نكتة اختيار متعدد دون أمور (قوله: كما مرَّ من تشبيه الثريًّا) أى: بعنقود الملاَّحية المنور فالطرفان مفردان (قوله: وتشبيه مُثار النقع مع الأسياف) أى: بالليل الذى تتهاوى كواكبه من سائر الجهات، فالطرفان فى هذا مركبان.

وتشبيه الشمس بالمرآة فى كفّ الأشلّ، وغير ذلك **(وقَيَّدَهُ)** أى: المنتزع من متعدد **(السكاكى بكونه غير حقيقى)** حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفًا غير حقيقى، وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل **(كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار)** فإن وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ والتعب فى استصحابه؛ فهو وصف مركب من متعدد، وليس بحقيقى، بل هو عائد إلى التوهم.

(قوله: وتشبيه الشمس بالمرآة فى كفّ الأشلّ) فالمشبه مفرد والمشبه به مركب (قوله: وغير ذلك) أى: كتشبيه المرآة فى كف الأشل بالشمس، فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ووجه الشبه فى الجميع هيئة منتزعة من عدة أمور، والمراد بالمتعدد ما له تعدد فى الجملة سواء كان ذلك التعدد متعلقًا بأجزاء الشىء الواحد أوْ لاَ فدخل فيه على هذا أربعة (الأقسام المذكورة) أعنى ما كان طرفاه مفردين أو مركبين أو الأول مفردًا، والثانى مركبا أو بالعكس، وقد علمت أمثلتها فى الشارح على هذا الترتيب (قوله: بكونه) أى: الوصف المنتزع من متعدد (قوله: غير حقيقى) أى: غير متحقق حسًّا ولا عقلاً بل كان اعتباريًّا وهميًّا، فينحصر التمثيل عنده فى التشبيه الذى وجهه مركب اعتبارىّ وهمىّ كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد، فالتمثيل عند السكاكى أخصُّ منه بتفسير الجمهور، وذهب صاحب الكشاف إلى ترادف التشبيه والتمثيل، فكل تشبيه عنده تمثيل حتى لو كان وجه الشبه مفردًا، وذهب الشيخ عبد القاهر إلى أنه يشترط فى التمثيل أن لا يكون الوجه المركب حسيًّا بأن كان عقليًّا أو اعتباريًّا وهميًّا، وأعمُّ هذه المذاهب الأربعة مذهب صاحب الكشاف، ويليه فى العموم مذهب الجمهور، ويليه مذهب الشيخ، واعلم أن الهيئة من حيث إنها هيئة اعتبارية فجعلها حسية أو عقلية أو وهمية إنما هو باعتبار الأمور المنتزعة منها (قوله: كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) أى: فى قوله تعالى﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ﴾[1] الآية (قوله: من متعدد) لأنه مأخوذ من الحمار واليهود والحمل وكون المحمول أوعية العلوم وكون الحامل جاهلا أى: غير منتفع بما فيها (قوله: عائد إلى التوهم) أى: الاعتبار قال سم: وفى قوله عائد إلى التوهم دلالة على أنه أراد بكونه ليس بحقيقى الاعتبارى لا غير الموجود فى الخارج.

---

(١) الجمعة: (٥).

(**وإما غير تمثيل: وهو بخلافه**) أي: بخلاف التمثيل, يعني: ما لا يكون وجهه منتزعًا من متعدد. وعند السكاكي: ما لا يكون منتزعًا من متعدد، أو لا يكون وهميًّا واعتباريًّا، بل يكون حقيقيًّا، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكي.

(**وأيضا**) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه (**إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه؛ فمنه**) أي: فمن المجمل ما هو (**ظاهر**) وجهه، أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر...

(قوله: ما لا يكون وجهه منتزعًا من متعدد) أي: بل كان مفردًا (قوله: وعند السكاكي.. إلخ) قال فى الأطول: ظاهره أن قول المصنف وهو بخلافه بيان لغير التمثيل على المذهبين وليس بمتعيِّنٍ، بل يمكن أن يقال: إنه بيان له على مذهب الجمهور، ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكّاكي وهو ما كان وجه الشبه فيه ليس منتزعًا من متعدد أو كان منتزعًا ولكنه وصف حقيقيٌّ أي: حسيٌّ أو عقليٌّ (قوله: ما لا يكون منتزعًا من متعدد) أي: بأن كان مفردًا (وقوله: أو لا يكون.. إلخ) أي: أو كان منتزعا من متعدد لكنه ليس وهميًّا ولا اعتباريًّا، بل كان وصفًا حقيقيًا بأن كان حسيًّا أو عقليًّا وتقدم أن كونه حسيًّا أو عقليًّا باعتبار مادته المنتزع منها، وإلا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لا وجود له (قوله: واعتباريًّا) عطف تفسير (قوله: تمثيل عند الجمهور) أى: لأن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا يشترط كون الوجه غير حقيقي (قوله: دون السكاكى) أي: لأن وجه الشبه وإن كان منتزعًا من متعدد إلا أنه حسى فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور، وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلاً عند السكاكى فبَيْنَ المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله: إما مجمل) سيأتي مقابله وهو المفصل بعد ذكر أقسام المجمل وكان المناسب أن يقدم المفصل؛ لأن مفهومه وجوديٌّ ولأجل أن يندفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقديمه (قوله: وهو ما لم يذكر وجهه) أى: ولا ما يستتبعه، ولا بُدَّ من هذا لما سيأتى أن المفصل من جملة أقسامه ما لا يذكر وجهه استغناء عنه بذكر ما يستتبعه، فلو لم يقيد هنا بما قلنا لكان

(يفهمه كل أحد) ممن له مدخل فى ذلك **(نحو: زيد كالأسد. ومنه خفيٌّ لا يدركه إلا الخاصَّة، كقول بعضهم)** ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج..............................

تعريف المجمل غير مانع من دخول بعض أفراد المفصل، وفى تعريف المجمل بما ذكر إشارة إلى أنه ليس المراد بالمجمل هنا المجمل عند الأصوليين وهو ما لم تتضح دلالته و"ما" فى كلام المصنف واقعة على تشبيه (وقوله: ما هو ظاهر) أى: تشبيه ظاهر هو أى: التشبيه أى: وجهه ففى العبارة حذف مضاف، أو أن وجهه بدل من الضمير فى ظاهر؛ لأن المتصف بالظهور وجه الشبه لا نفس التشبيه وليس مراد الشارح أن وجهه فاعل بظاهر؛ لأن هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفاعل، وحاصل ما فى المقام: أن الضمير فى منه إن كان راجعا للمجمل، ففى إسناد الظهور إليه تسامح إذ المتصف بالظهور وجهه، لكن يؤيد هذا الاحتمال أن سياق الكلام فى تقسيم المجمل وإن كان ضمير "منه" راجعًا للوجه فلا تسامح فى إسناد الظهور إليه لكنه خروج عن سوق الكلام، ولكون كلٍّ من الاحتمالين مشتملاً على خلاف الظاهر من وجه سَوَّى الشارح بينهما (قوله: يفهمه كل أحد) أى: يفهم ذلك الوجه كل أحد، وهذا تفسير لقوله: ظاهر (وقوله: ممن له مدخل فى ذلك) أى: فى استعمال التشبيه لا مطلق أحد كما هو ظاهر المصنف (قوله: نحو زيد كالأسد) أى: فإنه يظهر لكل أحد أن وجه الشبه الشجاعة فى كلٍّ (قوله: لا يدركه) أى: لا يدرك وجهه (قوله: إلا الخاصَّة) أى: فإنهم يدركونه بالبديهة أو بالتأمل، والمراد هم من أعطوا ذهنًا يدركون به الدقائق والأسرار (قوله: ذكر الشيخ.. إلخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله: من وصف) أى: قول الشخص الذى وصف بنى المهلب وهو كعب بن معدان الأشعرى كما قال المبرد فى الكامل، فإنه ذكر أنه لما ورد على الحجاج قال له: كيف تركت جماعة الناس؟ فقال له كعب: تركتهم بخير أدركوا ما أملوا وأمنوا مما خافوا.

فقال له: فكيف بنو المهلب فيهم؟ فقال: حماة السرج نهارا وإذا أَلْيَلُوا ففرسان البيات، ومعنى أَلْيَلُوا: دخلوا فى الليل: كأَصْبَحُوا دخلوا فى الصباح، ثم قال فأيهم كان أنجد؟

لما سأل عنهم، وذكر جار الله أنه قول الأنمارية: فاطمة بنت الخُرْشُب، وذلك أنها سئلت عن بنيها: أيهم أفضل؟ فقالت: عمارة، لا بل فلان لا بل فلان، ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل..............................

فقال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟ (قوله: لما سأل عنهم)أى: حين سأل الحجاج عنهم ذلك الواصف بقوله: أيهم أنجد؟ أى: أشجع (قوله: وذكر جار الله) أى: جار بيت الله، والمراد به العلامة محمود الزمخشرى، ولقب بجار الله؛ لأنه كان مجاورًا فى بيت الله الحرام، ولا تنافى بين القولين لاجتماعهما على الصدق بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم، أو أن ذلك من توافق الآراء (قوله: الأنمارية) نسبة لأنمار: قبيلة (قوله: فاطمة) بدل أو عطف بيان من الأنمارية، والخُرْشُب -بضم الخاء والشين وبينهما راء ساكنة- وفاطمة هذه كانت من جملة الأنصار (قوله: وذلك) أى: وسبب ذلك القول (قوله: عن بنيها) أى: الأربعة الذين رزقت بهم من زوجها زيادة العبسى -بكسر الزاى وتخفيف الياء- وهم ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس، وعمارة بكسر العين كما ضبطه شيخنا الحفنى فى نسخته بالقلم، وسمعته من شيخنا العدوى بضمها، والحفاظ بضم الحاء وتشديد الفاء كما سمعته من شيخنا العدوى، وسمعته من شيخنا الشيخ عطية الأجهورى بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله عمارة لا) لما ذكرت أوّلاً عمارة معتقدة أنه أفضلهم، ثم ظهر لها أنه ليس أفضل أضربت عنه، وهكذا يقال فيما بعد، ولمّا لَمْ يعلم عين الذى أتت به ثانيًا وثالثًا قال الشارح: فلان وكان المناسب لكون الأولاد أربعة أن يزيد الشارح "لا بل فلان" ثالثا كما عبَّر به العلامة اليعقوبى.

(قوله: ثم قالت) أى: فى الجواب (قوله: ثَكِلتُهُمْ) بفتح المثلثة وكسر الكاف أى: فقدتُهم بالموت (قوله: إن كنت أعلم أَيُّهم أفضل) يحتمل أن "أيًا" استفهامية معربة مبتدأ وأفضل خبر والمعنى إن كنت أعلم جواب هذا الاستفهام وهى معلقة لأعلم عن العمل فى الجزأين وجملة أيهم أفضل فى محل نصب سادة مسد المفعولين، ويحتمل أن تكون موصولة مبنية على الضم فى محل نصب مفعول أول وأفضل خبر لمبتدأ محذوف،

(**هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟** أى: **هم متناسبون فى الشرف**) يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه (**كما أنها**) أى: الحلقة المفرغة (**متناسبة الأجزاء فى الصورة**) يمتنع تعيين بعضها طرفا، وبعضها وسطًا؛ لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة.

والجملة صلة لأى، والمفعول الثانى محذوف أى: إن كنت أعلم الذى هو أفضل كائنًا منهم، ولكن المناسب الأوّل لأجل التطابق بين السؤال والجواب؛ لأن السؤال لها بلفظ أيهم الاستفهامية فيناسب أن تكون الواقعة فى جوابها كذلك (قوله: المفرغة) هي التى أذيب أصلها من ذهب أو فضة أو نحاس أو نحو ذلك، وأفرغت فى القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمتة الجوانب أى: لا انفراج فيها، ثم إنه لا يلزم من نفى الانفراج نفى التربيع والتثليث مثلاً، ولكن المراد ما كان كالدائرة ليتحقق التناسب فى الشكل والوضع فتصير بذلك ذات إحاطة نهاية واحدة كالدائرة، وبهذا تعلم أنه ليس المراد بكونها مصمتة كونها لا جوف لها، وإنما قيد الحلقة بكونها مفرغة؛ لأن المضروبة يعلم طرفاها بالابتداء والانتهاء، ولأنها تتفاوت فلا تتناسب أجزاؤها (قوله: لا يدرى أين طرفاها؟) فيه أن هذا يقتضى أن الدائرة المفرغة لها طرفان لكن لا يعلمان فى أى محل مع أنه لا طرف لها أصلا؟، وأجيب بأنا لا نسلم أن نفى دراية طرفيها يستلزم وجود الطرفين؛ لأن السالبة لا تقتضى وجود الموضوع (قوله: أى هم متناسبون فى الشرف) هذا إشارة للوصف المتضمن لوجه الشبه الكائن فى الطرفين؛ وذلك لأن وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلى الخالى عن التفاوت، وإن كان ذلك التناسب فى المشبه تناسبًا فى الشرف وفى المشبه به تناسبًا فى صورة الأجزاء، وما ذكره المصنف من التناسب فى الشرف مختصٌ بالمشبه به، ولكنه يتضمن وصف كلٍّ منهما بالتناسب الخالى عن التفاوت بواسطة الانتقال من تناسبهم فى الشرف إلى تناسب أجزاء الحلقة، ولا يخفى أن هذا الوجه الذى بين الطرفين فى غاية الدقة لا يدركه إلا الخواصُّ (قوله: مصمتة الجوانب) أى: لا انفراج فيها بل متصلة من كل جانب (قوله: كالدائرة) فيه أن الحلقة من أفراد الدائرة فكيف تشبه بها؟ وأجيب بأن المراد كالدائرة التى ليست حلقة بل المتداولة فى الأشكال عند الحكماء.

(**وأيضا منه**) أى: من المجمل، وقوله: **منه** دون أن يقول: وأيضا إما كذا، وإما كذا إشعار بأن هذا من تقسيمات المجمل، لا من تقسيمات مطلق التشبيه، أى: ومن المجمل (**ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين**) يعنى: الوصف الذى يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه، نحو: زيد أسد (**ومنه**) أى: المجمل (**ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده**) أى: الوصف المشعر بوجه الشبه،.....................

(قوله: وأيضًا منه ما لم يذكر.. إلخ) هذا عطف على قوله: منه ظاهر ومنه خفىّ، وأيضا معمول لمحذوف، والجملة معترضة بين العاطف والمعطوف أى: ومنه أى: المجمل تئيض وترجع لتقسيمه أيضا، وفائدة ذكر أيضا إفادة أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيمًا للخفىّ، إذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفىّ، وبهذا التقرير تعلم أن الجملة المعترضة تقع بين العاطف والمعطوف- قاله فى الأطول.

(قوله: دون أن يقول وأيضا إما كذا) أى: ويحذف منه (قوله: إشعار.. إلخ) أى: ويقوى هذا الإشعار تأخير مقابل إما مجمل عن قوله: وأيضا منه.. إلخ، فلو كان تقسيما لمطلق التشبيه لأخَّرَه عن قوله: الآتى وإما مفصل الذى هو مقابل لقوله: إما مجمل (قوله: من تقسيمات المجمل) أى: تقسيمه أولاً إلى ظاهر وخفىّ، وهذا تقسيم ثانٍ له، والحاصل: أنه لو حذف أيضًا لتوهم أن هذا تقسيم للخفى ولو حذف منه لتوهم أنه تقسيم لمطلق التشبيه فجمع بينهما للإشعار بأن هذا تقسيم للمجمل لا للخفى ولا لمطلق التشبيه (قوله: ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أى: لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به (قوله: نحو زيد أسد) هذا تمثيل لما لم يذكر.. إلخ أى: ونحو: زيد الفاضل أسد، فإن الظاهر أن وجه الشبه فيهما الشجاعة ولم يذكر فى كلٍّ من التشبيهين وصف أحد من الطرفين المومئ إلى وجه الشبه المذكور؛ لأن الفاضل فى التشبيه الثانى لا إشعار له بالشجاعة أى: لا دلالة له عليها بخصوصها، إذ لا دلالة للعامِّ على الخاصِّ، وإنما أتى الشارح بالعناية إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الوصف كما هو ظاهره وقد فهم بعض الشراح كلام المصنف على ظاهره (قوله: ومنه) أى: من المجمل ما ذكر.. إلخ. اعترض بأن ذكر الوصف يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل.

كقولها: هم كالحلقة المفرغة؛ لا يدرى أين طرفاها.

(ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أى: المشبه والمشبه به كليهما **(كقوله: صدفت عنه)** أى: أعرضت عنه **(ولم تصدف مواهبه عنى**....................

وأجيب بأن له وجهًا، إذ لا يذكر الوصف المذكور أى: المشعر فى التشبيه المفصل؛ لأن وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكرارًا وهو مستقبح فى نظر البلغاء (قوله: كقولها) أى: فاطمة الأنمارية "هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها"؟ فإن مضمون قولها: لا يدرى أين طرفاها وصف للمشبه به وهو نفى دراية الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالى عن التفاوت الذى هو وجه الشبه كما تقدم، وأما وصف الحلقة بالإفراغ فلتحقق المشبه به؛ لأن الحلقة المفرغة لا مطلق الحلقة، وحينئذٍ فلا دخل له فى الإيماء لوجه الشبه (قوله: ومنه ما ذكر فيه وصفهما) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط، ولعله لعدم الظفر له بمثال فى كلامهم، ومثاله: فلان كثرت أياديه لدىّ ووصلت مواهبه إلىّ طلبت منه أو لم أطلب كالغيث، وكما فى قولك: إن الشمس التى إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك.

(قوله: كقوله) أى: قول أبى تمام يمدح الحسن بن سهل - كذا فى المطول، وفى شرح الشواهد: الحسن بن رجاء بن الضحاك، والبيتان من قصيدة من البسيط مطلعها:

أبدَتْ أسًى أنْ رأتنِي مخلس القصب(*) وآلَ مَا كانَ مِنْ عجَبٍ إلى عجَبِ

إلى أن قال:

ستصبحُ العيسُ بى والليلُ عِندَ فتًى كثيرِ ذِكْرِ الرِّضا فى ساعةِ الغضبِ[1]

صدفت عنه ... إلخ، وقوله: والليل أى: وسير الليل، ومعنى البيت: ستدخلنى الإبل والسير فى الليل صباحًا عند فتى يعفو عند الغضب (قوله: أعرضت عنه) أى: تجريسًا لشأنه أو خطأً منى وقلة وفاء بحقه (قوله: ولم تصدف مواهبه) أى: ولم تعرض بمعنى تنقطع عطاياه وتصدف بالتاء الفوقية المفتوحة ومواهبه فاعل، أو بالياء التحتية ومواهبه

(*) الذى فى المطبوع: بجلس الغضب، وما أثبت كما فى شرح الديوان ط دار الكتب العلمية ص ٢٤، وعيون الأخبار لابن قتيبة، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسى.

(١) الأبيات لأبى تمام يمدح الحسن بن سهل فى ديوانه ص ٢٤. وهى فى عقود الجمان ٢/٢٨.

وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث إن جئته وافاك) أى: أتاك (ريقه) يقال: فعله فى روق شبابه وريقه، أى: أوَّله، وأصابه ريق المطر، وريق كل شىء: أفضله (وإن ترحَّلت عنه لَجَّ فى الطَّلب).

وصف المشبه -أعنى: الممدوح- بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف المشبه به- أعنى الغيث- بأنه...........................

مفعول؛ لأن صدف يأتى لازمًا ومتعديًا وبابه ضرب (قوله: وعاوده ظنى) أى: بعد ما صدفت عنه عاوده ظنى أى: رجائى وحقيقة هذا الكلام عاودت لمواصلته طلبًا لإغداقه ظنًّا منِّى أنى أجد فيه المراد، وحينئذٍ فنسبة المعاودة إلى الظن تجوُّز (قوله: فلم يخب) أى: ظنى فيه بل وجدت عند معاودته لطلب الإحسان كما أظن وكيف يخيب الظن فيه وهو يهب عند الإعراض فيهب عند الإقبال من باب أَوْلَى فهو فى إفاضته فى الإقبال والإدبار كالغيث إن جئته أى: قصدته لشرب ونحوه حال إقباله عليك وافاك ريقه أى: جاءك ولاقاك أحسنه وإن ترحَّلت عنه وفررت منه لجّ وبالغ فى طلبك وإدراكك مع فرارك منه (قوله: كالغيث) هو المطر الواسع المقبل الذى يرتجيه أهل الأرض (قوله: إن جئته.. إلخ) هذا فى مقابلة قوله: وعاوده ظنى (وقوله: وإن ترحلت.. إلخ) فى مقابلة قوله صدفت عنه.. إلخ، ففيه لف ونشر مشوش (قوله: ريقه) أصله رِيوق من الروق، (وقوله: يقال) أى: لغة (قوله: أى أوله) تفسير للأمرين قبله وهو: روق الشباب وريقه.

(قوله: وريق كل شىء أفضله) إشارة إلى أنه يتسع فى الريق، ويستعمل بمعنى الأفضل لعلاقة اللزوم كما هنا فَرَوْق الشباب وريقه أفضله وأحسنه؛ لأنه يلزم من كون الشىء أوّلاً أن يكون أفضل وأحسن فى الغالب.

قال العلامة اليعقوبى: وجعل أول المطر أحسنه للأمن معه من الفساد، وإنما يخشى الفساد بدوامه (قوله: وإن ترحَّلت عنه) أى: ارتحلت وفررت وتباعدت عن الغيث (قوله: لَجَّ) بالجيم من اللجاج وهو الخصومة، أو بالحاء المهملة من الإلحاح وهو فى الأصل كثرة الكلام أريد به هنا مجرد الكثرة، والمعنى على كل حال بالغ.

(قوله: أعرض) هو معنى صدفت عنه، (وقوله، وأو لم يعرض) هو معنى قوله: وعاوده ظنى (قوله: أعنى الغيث) من ذلك يعلم أن الضمير فى قوله فى البيت: إن جئته

يصيبك جنته أو ترحَّلت عنه، والوصفان مشعران بوجه الشبه، أعني: الإفاضة فى حالتى الطلب وعدمه، وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه.

(وإما مفصل) عطف على: مجمل **(وهو ما ذكر وجهه، كقوله:**

وثغره فى صفاء   وأدمعى كاللآلى

راجع للغيث (قوله: يصيبك) هو معنى قوله: وافاك (قوله: والوصفان) أى: الخاصَّان وهما كون عطايا الممدوح فائضة أعرضت عنه أوْ لاَ، وكون الغيث يصيبك جنته أو ترحَّلت عنه (قوله: بوجه الشبه) أى: الذى هو معنى يشتركان فيه (قوله: أعنى) أى: بوجه الشبه (قوله: الإفاضة فى حالتى الطلب وعدمه) هذا بالنسبة للغيث المشبه به، (وقوله: وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه) هذا بالنسبة للممدوح المشبه، وبهذا ظهر أن ما ذكره ليس وجه شبه فكان الصواب أن يقول: أعنى: مطلق الإفاضة فى الحالين، لكن المراد بالحالين فى المشبه به الطلب وعدمه، وفى المشبه الإقبال عليه والإعراض عنه، إلا أن يقال: أن قوله: وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه تفسير لما قبله من الإفاضة حالتى الطلب وعدمه، أو أن قوله: أعنى أى: بالوصفين لا بوجه الشبه -كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: عطف) أى معطوف على مجمل، والعاطف له هو إما، وقيل العاطف له الواو، و"إما" لمجرد التفصيل (قوله: وهو ما ذكر وجهه) أعمُّ من أن يكون المذكور وجه الشبه حقيقة وذلك كما فى البيت الذى ذكره، أو يكون المذكور ملزوم وجه الشبه فيطلق على ذلك الملزوم أنه وجه الشبه تسامحًا وإن كان وجه الشبه حقيقةً هو اللازم الذى لم يذكر، كما أشار لذلك بقوله: وقد يتسامح.. إلخ، وهذا غير ما تقدم أنه يذكر وصف الطرفين أو أحدهما المشعر بوجه الشبه؛ لأن ما هنا فيما إذا ذكر الوصف فى مكان وجه الشبه وعلى طريقة ذكره بخلاف ما هناك (قوله: وثغره) أى: وأسنان ثغره أى: فمه وهو مبتدأ و"أدمعى" عطف عليه (وقوله: كاللآلى) خبر (وقوله: فى صفاء) هو وجه الشبه، وقد مثّل بهذا فيما تقدم لتشبيه التسوية باعتبار تعدد الطرف الأول وهو المشبه، ومثّل به هنا للتشبيه المفصل باعتبار التصريح بوجه الشبه، فناسب المحلين بالاعتبارين

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى: بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه، أى: يكون وجه الشبه تابعًا له، لازمًا فى الجملة **(كقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل فى الحلاوة؛ فإن الجمع فيه لازمها)** أى: وجه الشبه فى هذا التشبيه: لازم الحلاوة **(وهو ميل الطبع) لأنه المشترك** بين العسل والكلام،

ووصف الدموع بالصفاء إشعارًا بكثرتها لاقتضاء الكثرة غسل المنبع وتنقيته من الأوساخ التى تتمزج بالماء، بخلاف ما إذا جرى أحيانًا فإنه يكون بكدرات المنبع، فسقط قول بعضهم: إن الدمع الصافى لا يدلُّ على الحزن، والمتمدح به الدمع المشوب بالدم (قوله: وقد يتسامح) أى: يتساهل فى ذكر وجه الشبه، فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزوم يستتبعه أى: يستلزمه (قوله: بأن يذكر مكان.. إلخ) أشار بهذا إلى أن مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لا أنه ظرف مستقرٌّ حال من ما وأن الاستتباع معناه الاستلزام، وأشار بقوله أى: يكون.. إلخ إلى أن الضمير المستتر فى يستتبع عائد إلى ما، والبارز عائد على وجه الشبه أى: قد يتسامح ويذكر فى مكان وجه الشبه أمر يستلزم ذلك الأمر وجه الشبه ومعنى ذكره فى مكانه أن يؤتى به على طريقته من إدخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه لأحد الطرفين أو لكليهما كما تقدم، فإنه لا يذكر على طريقة وجه الشبه بأن يقال: كذا مثل كذا فى كذا بخلاف المستتبع هنا، فإنه يذكر على هذا الطريق (قوله: فى الجملة) أى: ولو فى الجملة بأن يكون التلازم عاديًّا ولا يشترط أن يكون عقليًّا، وحاصل ما أشار إليه الشارح: أن المراد بالاستلزام هنا مجرد الحصول مع الحصول، سواء كان عاديًّا أو عقليًّا، ولا يشترط خصوص التلازم العقلى الذى لا يتخلف أصلاً لجواز التخلف هنا، ألا ترى للحلاوة فى المثال الآتى فإنها لا تستلزم ميل الطبع للشىء الحلو، إذ قد تكون موجبة لنفرة الطبع من الشىء الحلو كما فى بعض الطباع المنحرفة لمرض ونحوه (قوله: للكلام) أى: فى شأن الكلام (وقوله: الفصيح) أى: أوالبليغ وهو الأنسب لأنه الأحقُّ بالتشبيه بالعسل (قوله: فإنه الجامع فيه) أى: فإن وجه الشبه فى ذلك التشبيه (قوله: لازم الحلاوة) أى: فالمذكور فى العبارة كالحلاوة لازم له كما هو ظاهر (قوله: وهو) أى: لازمها ميل الطبع أى: محبته واستحسانه (قوله: لأنه)

لا الحلاوة التي هي من خواصِّ المطعومات.

(وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه: **(إما قريب مبتذل، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛**................

أي: ميل الطبع (قوله: لا الحلاوة) عطف على لازم الحلاوة (قوله: التي هي من خواصِّ المطعومات) أي: وحينئذٍ فلا تكون موجودة في الكلام؛ لأنه ليس من المطعومات ولا بد في الجامع أن يكون متحققًا في الطرفين هذا وما ذكره في هذا المثال من أن المذكور ملزوم لوجه الشبه لا أنه نفسه هو المتبادر بحسب الظاهر، ويحتمل أن يكون المذكور في هذا المثال وهو الحلاوة هي وجه الشبه نفسها ويكون وجودها في الكلام على وجه التخييل كما في تشبيه السُّنَّة بالنجم والبدعة بالظلمة، وهذا هو الأقرب، فإن الوجه الأوَّل يرد عليه أن يقال: إن كان ذكر الحلاوة مثلاً من التعبير عن اللازم بالملزوم كما هو ظاهر كلامه كان من المجاز ولا تسامح فيه؛ لأنه قد ذكر الوجه غاية الأمر أنه عبرً عنه بلفظ ملزومه وإن كان ذكر الحلاوة لغير ذلك فهو خطأ، إذ لا واسطة بين الحقيقة والمجاز إلا الخطأ ولا ينبغي حمل الكلام الفصيح على الخطأ - فافهم- اهـ يعقوبي.

(قوله: وهو أنه) أي: التشبيه (قوله: إما قريب) أي: مستعمل للعامة ولغيرهم، (وقوله: مبتذل) أي: متداول بين الناس تفسير لقوله: قريب، والابتذال في الأصل: الامتهان،أطلق وأريد به التداول وكثرة الاستعمال من باب إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم؛ لأن الشيء المتداول بين الناس يكون ممتهنًا.

(قوله: وهو ما) أي: التشبيه الذي ينتقل.. إلخ لما كان التشبيه مسوقًا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه إلى المشبه به فإن كان ذلك الانتقال حاصلاً من غير تدقيق نظر بأن كان كون أحدهما مشبهًا والآخر مشبهًا به ظاهرًا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتذلاً نحو: زيد كالفحم؛ فإن الفحم أعرف شيء بالسواد، وإن كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدًا (قوله: ينتقل فيه من المشبه) أي: ينتقل مريد التشبيه من المشبه إلى المشبه به لأجل بيان حال المشبه (قوله: من غير تدقيق نظر) أي: من غير نظر

لظهور وجهه فى بادى الرأى) أى: فى ظاهره إذا جعلته من بدا الأمر يبدو، أى: ظهر، وإن جعلته مهموزا من [بدأ] فمعناه: فى أول الرأى. وظهور وجهه فى بادى الرأى يكون لأمرين **(إما لكونه أمرا جمليًّا)** لا تفصيل فيه **(فإن الجملة أسبق إلى النفس)** من التفصيل. ألا ترى أن إدراك الإنسان.......................

وفكر دقيق (قوله: لظهور.. إلخ) علة للانتقال من غير تدقيق نظر (قوله: أى فى ظاهره) وعلى هذا فالمعنى: لظهور وجه الشبه حالة كونه من جملة المرئيات البادية أى: الظاهرة، وذكر بعضهم: أن قوله فى بادى الرأى على حذف مضافين أى: فى وقت حدوث بادى الرأى، أو أنه ظرف تنزيلى (قوله: مهموزًا) أى: فى الحال، أو بحسب الأصل بأن تكون الهمزة قلبت ياءً لانكسار ما قبلها (قوله: فى أول الرأى) وعلى هذا فالمعنى: لظهور وجه الشبه حالة كونه من جملة المرئيات أولا (قوله: وظهور وجهه) أى: الشبه فى بادى الرأى.. إلخ، أشار بهذا إلى أن (قوله: إما لكونه) علة لظهور وجه الشبه فهو علة للعلة (قوله: أمرًا جمليًّا) بسكون الميم نسبة إلى الجملة أى: لكونه أمرًا مجملا والمجمل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه، وأشار الشارح بقوله: لا تفصيل فيه إلى أنه ليس المراد بالمجمل هنا ما لم يتضح معناه ولا المركب بل الأمر الذى لا تفصيل فيه سواءً كان أمرًا واحدًا لا تركيب فيه كقولك: زيد كعمرو فى الناطقية أو زيد كالفحم فى السواد، أو مركبا لم ينظر فيه إلى أجزائه نحو: زيد كعمرو فى الإنسانية (قوله: فإن الجملة) علة للعلة أى: وإنما كان الأمر الجملى أظهر من التفصيلى؛ لأن الجملة أى: لأن الأمر المجمل أسبق للنفس من التفصيل أى: من ذى التفصيل أو من المفصل (وقوله: أسبق إلى النفس) أى: من حيث الحصول فيها أو أن فى الكلام حذف مضاف أى: إلى إدراك النفس، وإنما كان المجمل أسبق إلى النفس من المفصل؛ لأن المجمل يحتاج إلى ملاحظة واحدة بخلاف المفصل فإنه يحتاج إلى ملاحظات متعددة، فكُلَّمَا كثرت التفاصيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت الاعتبارات فى الشىء زادته خصوصًا وكُلَّمَا كثر التخصيص فى الشىء قَلَّت أفراده فتقلُّ ملابسة وجوده فيكون غريبًا لبعده عن الجملة التى تسبق إلى النفس لعمومها وكثرة أفرادها،

من حيث إنه شيء أو جسم، أو حيوان-أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم نامٍ، حساس، متحرك بالإرادة، ناطق.

(أو) لكون وجه الشبه (**قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبة**) بين المشبه والمشبه به؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورًا منه مع ما لا يناسبه.....................

ولذا كان العامٌّ أعرف من الخاصّ ووجب تقديمه عليه في التعريفات الكاملة وهي المركبة من الجنس والفصل، وكان التعريف بالأخصّ تعريفًا بالأخفى (قوله: من حيث إنه شيء) هو أعمُّ من جسم وجسم أعمُّ من حيوان فهذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب في الإجمال (قوله: أسهل وأقدم) أما كونه أسهل فإنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذلك، وأما كونه أقدم -أي: أسبق- فلأن التفصيل بتحليل أمر مجمل فالجملة أسبق منه (قوله: حسّاس) أي: مدرك بالحواسّ واحترز به عن الجمَاد (قوله: ناطق) أي: مدرك للكليات، وإذا علمت أن الجملة أسبق إلى النفس من التفصيل فوجه الشبه إذا كان أمرًا جمْليًّا كان أمرًا ظاهرًا سهل التناول فيلزم أن يكون التشبيه مبتذلاً على ما تقدم، فإذا فرض أن إنسانًا شبه زيدًا بعمرو في الإنسانية، وآخر شبهه به في الإنسانية الموصوفة بشرف الحسب وكرم الطبع وحسن العشرة ودقة النظر في الأمور، فإن نَظَرَ الثاني أخفى من نظر الأول، وبهذا تعلم أن التشبيه الواحد يكون مبتذلاً بما اعتبر فيه من جملة الوجه وغير مبتذل بما اعتبر فيه من تفصيله.

(قوله: أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل) هذا معطوف على قوله إما لكونه أمرًا جمليًّا وهو العلّة الثانية لظهور الوجه يعني: أن ظهور الوجه إما لكونه أمرًا جمليًّا وإما لكونه ليس جمليًّا بل فيه تفصيل ولكنه قليل (قوله: مع غلبة.. إلخ) أي: حالة كون قِلّة التفصيل مصاحبة لغلبة.. إلخ وهذا مصبُّ العلّة (قوله: عند حضور المشبه) ظرف لغلبة حضور المشبه به (قوله: لقرب المناسبة) علّة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه (قوله: إذ لا يخفى.. إلخ) عِلّةٌ للعلية أي: إنما كان قرب المناسبة موجبًا لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه؛ لأنه لا يخفى.. إلخ (وقوله: أن الشيء) أي: المشبه به (وقوله: مع ما

(كتشبيه الجرّة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر فى وجه الشبه تفصيل ما، أعنى: المقدار والشكل، إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقًا)..

يناسبه) أى: مع المشبه الذى يناسبه بأن كانا من وادٍ واحد كالأوانى والأزهار (وقوله: أسهل حضورًا منه) أى: من نفسه مع المشبه الذى لا يناسبه؛ لأنهما إذا كانا متناسبين اقترنا فى الخيال، فيسهل الانتقال فى التشبيه لظهور الوجه غالبًا مما يحضر كثيرًا مع غيره، وهذا التفاوت الذى أوجبه كثرة الاجتماع فى الوجود هو الجامع الخيالى كما تقدم.

(قوله: كتشبيه الجّرة) أى: أن التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه: كتشبيه الجّرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل، وكذلك تشبيه الإجاصة بالسفرجلة فى اللون والشكل والطعم فى بعض الأحيان، وتشبيه العنبة الكبيرة بالبرقوقة فى الشكل واللون والطعم، فإن وجه الشبه فى هذه الأشياء فيه تفصيل أى: اعتبار أشياء، لكن تلك الأشياء ظاهرة تتكرر موصوفاتها على الحس عند إحضار ما يراد تشبيهه بها فيلزم ظهور أوصافها، ثم إن مراد المصنف بالجرة المشبهة بالكوز. الجرة الصغيرة التى فى حلقها اتساع ولها أُذُنان، إذ هى المشابهة للكوز فى الشكل والمقدار وليس مراد المصنف الجرة الكبيرة التى ليس فى حلقها اتساع، فاندفع ما قيل: أنه لا مناسبة بين الجرة والكوز فى الشكل، ولا حاجة للجواب بأن المراد مطلق الشكل مع مطلق التحويف والانفتاح لجهة مخصوصة (قوله: والشكل) أى: فإن شكلَ كلٍّ منهما كرى مع استطالة (قوله: إلا أن الكوز غالب الحضور) أى: فى الذهن عند حضور الجرة -هذا عند من يشرب بالكوز من الجرة كما هو عادة بعض الناس يفرغون من الجرة فى الكوز ويشربون- فإذا حضرت الجرة فى الذهن حضر الكوز فيه، واعترض بأن الكوز متكرر على الحس، وحينئذ فهو غالب الحضور فى الذهن حضرت الجرة فيه أوْ لاَ، وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه الشبه القليل التفصيل المصاحب لغلبة حضور المشبه به فى الذهن عن حضور المشبه، وأجيب بأن فى الكوز غلبة الحضور مع الجرة وغلبة الحضور على الإطلاق فمثل

عطف على قوله: **عند حضور المشبه**، ثم غلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقًا تكون (**لتكرره**) أى: المشبه به (**على الحس**) فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورًا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (**كالشمس**) أى: كتشبيه الشمس (**بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة**) فإن فى وجه الشبه...

به هنا بالاعتبار الأوَّل، والحاصل: أن الكوز والمرآة المجلوة فى المثال الآتى كلٌّ منهما مما يغلب حضوره عند حضور المشبه كالجرة فى المثال الأول والشمس فى المثال الثانى، ومطلقًا لتكرر كلٍّ على الحسِّ، فيصح التمثيل بأيِّهما لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه، وكذلك يصح التمثيل بأيهما لغلبة حضور المشبه به مطلقًا فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصَّةً على سبيل الاتفاق (قوله: عطف على قوله عند حضور المشبه) أى: والمعنى حينئذ: أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحبًا لغلبة حضور المشبه به فى الذهن غلبة مطلقة أى: غير مقيدة بحضور المشبه، واعترض على المصنف بأن هذه المقابلة لا تحسن؛ لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه تجامع غلبة حضور المشبه به مطلقًا، وأجيب بأن "أو" لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما أفاد ذلك العصام (قوله: لتكرره على الحس) عِلّة لغلبة حضور المشبه به مطلقًا كما أشار لذلك الشارح بقوله: ثم غلبة.. إلخ (وقوله: على الحس) أى: على أى حسٍّ من الحواسِّ الخمس، والمراد بالحس القوة الحاسَّة (وقوله: لتكرره على الحس) أى: أو لكونه لازمًا لما يتكرر على الحس (قوله: كصورة القمر غير منخسف) أى: فإنها تتكرر على الحس؛ لأن الإنسان كثيرًا ما يراه غير منخسف، وأما صورته منخسفًا فإنه لا يراها الإنسان إلا بعد كل حين، وحينئذ عند سماع لفظ القمر كما فى قولك: وجه زيد كالقمر تحضر فى الذهن صورته غير منخسف لا منخسفًا، مع أن لفظ قمر: اسم لذلك الجرم فى حالتيه، وكذلك صورة المرآة عند سماع لفظها تحضر فى الذهن مجلوة لا غير؛ وذلك لأن المتكرر على صورة الحس يغلب حضوره مطلقًا وإذا غلب حضوره مطلقًا تحققت سرعة الانتقال إليه عند سماع لفظه وظهور وجه الشبه ولزم ابتذال التشبيه (قوله: فى الاستدارة) يرجع إلى الشكل

تفصيلاً ما، لكن المشبه به-أعني: المرآة-غالب الحضور فى الذهن مطلقًا (**لمعارضة كلٍّ من القرب والتكرار التفصيل**) أى: وإنما كانت قلّة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة، أو التكرار على الحس سببًا لظهوره المؤدى إلى الابتذال،.......................................

والاستنارة ترجع إلى الكيف (قوله: تفصيلاً ما) أى: لاعتبار شيئين فيه وهُمَا الشكل والاستنارة (قوله: غالب الحضور فى الذهن مطلقًا) أى: لكثرة شهود المرآة وتكررها على الحسّ.

(قوله: لمعارضة كلٍّ من القرب.. إلخ) أى: لمعارضة مقتضى كلٍّ من قرب المناسبة الذى هو سبب للغلبة المقيدة بحضور المشبه والتكرر على الحس الذى هو سبب للغلبة مطلقًا لمقتضى التفصيل؛ وذلك لأن مقتضى قرب المناسبة والتكرر على الحس ظهور وجه الشبه وابتذاله لسرعة الانتقال معهما من المشبه إلى المشبه بــه، ومقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه إلى التأمل، (فقول المصنف: من القرب) أى: من مقتضى قرب المناسبة كما فى الجرة والكوز (وقوله: التكرار) أى: تكرار المشبه به على الحس كما فى الشمس والمرآة المجلوة.

(وقوله: التفصيل) معمول لمعارضة وفيه حذف مضاف أى: مقتضى التفصيل (قوله: أى: وإنما كان.. إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لمعارضة.. إلخ: علّة لمحذوف وهو جواب عما يقال: كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل فى ذاته يقتضى عدم الظهور؟ وحاصل الجواب: أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضى الظهور وهو قرب المناسبة فى الصورة الأولى والتكرار على الحس فى الصورة الثانية، فكأن التفصيل غير موجود فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن وجد معه فى محل واحد فإنه يسقط مقتضاه، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغرابة (قوله: بسبب) متعلق بغلبة (وقوله: قرب المناسبة) أى: فى التشبيه الأول، (وقوله: أو التكرار) أى: فى التشبيه الثانى (قوله: سببًا) خبر كان، (وقوله: لظهوره) أى:

مع أن التفصيل من أسباب الغرابة؛ لأن قرب المناسبة فى الصورة الأولى، والتكرار على الحس فى الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به؛ فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملى لا تفصيل فيه؛ فيصير سببا للابتذال.

(وإما بعيد غريب) عطف على قوله: إما قريب مبتذل **(وهو بخلافه)** أى: ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر **(لعدم الظهور)** أى: لخفاء وجهه فى بادى الرأى، وذلك-أعنى: عدم الظهور-**(إما لكثرة التفصيل، كقوله:**

والشمس كالمرآة فى كفّ الأشلّ)

فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق؛.......................

وجه الشبه (قوله: مع أن التفصيل) أى: مطلقًا ولو كان قليلاً (قوله: فى الصورة الأولى) أى: وهى غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه (قوله: فى الثانية) أى: وهى غلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقًا حضر المشبه أم لا (قوله: يعارض) خبر أن (قوله: وإما بعيد) مقابل لقوله سابقًا: إما قريب (وقوله: غريب) تفسير لما قبله لا للإخراج وهو فى مقابلة قوله سابقا: مبتذل (قوله: عطف.. إلخ) أى: والعاطف الواو على الصحيح لا "إما" كما هو مُبيَّن فى النحو (قوله: وهو بخلافه) أى: بخلاف القريب أى: ملتبس بمخالفته فى المفهوم، فالباء للملابسة متعلق بمحذوف كما علمت، أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم، فقوله بخلافه متعلق بيعرف المفهوم من المقام (قوله: لعدم الظهور) أى: فى وجه الشبه وهذا علّة لمخالفته للقريب (قوله: -أعنى: عدم الظهور- إمّا.. إلخ) أى: أن عدم الظهور يكون لأمرين: إما لكثرة التفصيل أى: فى أجزاء وجه الشبه، وظاهره ولو مع الغلبة، وإما لندور حضور المشبه به فى الذهن، والأول: وهو كثرة التفصيل محترز عدم التفصيل وقِلّة التفصيل المعارضة بالمناسبة والتكرر على الحس المعلل بهما ظهور وجه الشبه فى المبتذل، وأشار الشارح بقوله: وذلك إلى أن قوله: إما لكثرة.. إلخ: علّة للعلّة (قوله: من التفصيل) بيان لما سبق مقدم عليه، وفيه خبر مقدم، وما قد

ولذلك لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأمُّلاً، ويكون فى نظره متمهِّلاً.

(أو ندور) أى: أو لندور **(حضور المشبه به؛ إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مرَّ)** فى تشبيه البنفسَج بنار الكبريت **(وإما مطلقًا)**.

وندور حضور المشبه به مطلقًا يكون **(لكونه وهميًّا)** كأنياب الأغوال

سبق مبتدأ مؤخر، والذى سبق هو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الإشراق فكأنه يهم.. إلخ فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل (قوله: ولذلك) أى: لأجل كثرة التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآة (قوله لا يقع) أى: لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق (قوله: الدائمة الاضطراب) إنما قيد؛ بذلك لأن وجه الشبه المذكور سابقًا لا يتأتى إلا مع دوام الحركة (وقوله: إلا بعد أن يستأنف) أى: يحدث، ولو قال: إلا بعد أن يتأمَّل لا بمجرد نظره إليها كان أوضح (قوله: أى: أو لندور.. إلخ) أشار بذلك إلى أن قوله: أو ندور عطف على كثرة أى: أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به، وهذا محترز الغلبة فيما تقدم (قوله: إما عند حضور المشبه) أى: فقط (وقوله: لبعد المناسبة) أى: بين المشبه والمشبه به، وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعة، وهذا عِلّة للعلّة أى: وإنما ندر حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعد المناسبة بينهما (قوله فى تشبيه البنفسَج بنار الكبريت) أى: فإن نار الكبريت فى ذاتها غير نادرة الحضور فى الذهن لكنها تندر عند حضور البنفسج، فإن قلت: يمكن أن الشاعر حضر عنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبة إليه. قلت: المراد ببعد الانتقال الموجب للغرابة أن يكون الشأن فى ذلك الشيء، ولو اتفق الانتقال بسرعة لعارض فيمدح التشبيه لذلك؛ لأنه لا يتضح الانتقال فيه ممن يعرض له ذلك العارض إلا برويَّة وبصيرة (قوله: وإما مطلقًا) أى: وإما أن يكون ندوره مطلقًا أى: سواءً كان المشبه حاضرًا فى الذهن أو غير حاضر فيه.

(قوله: لكونه) أى: المشبه به أمرًا وهميًّا أى: يدركه الإنسان بوهمه لا بإحدى الحواس الظاهرة لكونه هو ومادته غير موجودين فى الخارج، وإذا كان المشبه به أمرًا

(أو مركبًا خياليًا) كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد **(أو) مركبًا (عقليًا)** كمثل الحمار يحمل أسفارًا، وقوله **(كما مرَّ)** إشارة إلى الأمثلة التى ذكرناها آنفا **(أو لقلة تكرره)** أى: المشبه به **(على الحس، كقوله: والشمس كالمرآة)** فى كفِّ الأشلِّ؛ فإن الرجل ربما ينقضى عمره و لا يتفق له أن يرى مرآة فى يد الأشل **(فالغرابة فيه)** أى: فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كفِّ الأشلِّ **(من وجهين)** أحدهما: كثرة التفصيل فى وجه الشبه، والثانى: قلة التكرر على الحس.

فإن قلت: كيف تكون ندرة حضور المشبه به........................

وهميًا فلا يدركه ليشبه به إلا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الأحيان فيكون إدراك تعلق وجه الشبه نادرًا غير مألوف، وكذا القول فى المركب الخيالى (قوله خياليًّا) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعًا من أمور كل واحد منها يدرك بالحس (قوله: كأنياب الأغوال) أى: فى تشبيه السهام المسنونة الزرق بها (قوله: كمثل الحمار.. إلخ) أى: فإن المراد بالمثل الصفة كما تقدم، والصفة اعتبر فيها -كما تقدم- كون الحمار حاملاً لشىء وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وتعب، وهذه الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية وإن كان متعلقها حسيًّا، وإنما ندر حضور المركب مطلقًا؛ لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها بمجموعة إلا الخواص فلا تحصل سرعة الانتقال إلا نادرًا فيكون التشبيه غريبًا (قوله: آنفا) أى: قريبًا والآنف: هو الوقت القريب من وقتك (قوله: أو لقلة تكرره) أى: أو لكونه حسيًّا ولكن كان قليل التكرر على الحس فهو عطف على قوله: لكونه أمرًا وهميًّا أى: من أسباب ندور حضور المشبه به فى الذهن قلّة تكرره على الحس أى: على القوة الحاسة وأولى عدم تعلق الحس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب، ويمكن إدخاله فى قليل التكرر بأن يراد عدم كثرته الصادق بعدم الإحساس به- قاله فى الأطول.

(قوله: كقوله) أى: كندرة حضور المشبه به فى التشبيه الواقع فى قوله: والشمس.. إلخ (قوله: أن يرى مرآة.. إلخ) أى: وعلى تقدير رؤيتها فى كفه فلا يتكرر، وعلى تقدير التكرر فلا يكثر، فالمحقق هو قلة التكرار (قوله: فإن قلت.. إلخ) حاصله: أن

سببا لعدم ظهور وجه الشبه؟ قلت: لأنه فرع الطرفين، والجامع المشترك الذى بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين، فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما، ويصلح سببًا للتشبيه بينهما (**والمراد بالتفصيل أن ينظر**..........

وجه الشبه يغاير المشبه به فندور أحدهما لا يقتضى ندور الآخر، وكذا ظهور أحدهما لا يقتضى ظهور الآخر (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أى: مع أنهما متغايران فلا يلزم من ندرة أحدهما ندرة الآخر (قوله: قلت.. إلخ) حاصله: أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عنهما فلا يتعقل إلا بعد تعقلهما ومنهما ينتقل إليه لكونه المشترك والجامع بينهما، فلا بد وأن يخطر الطرفان أوّلاً ثم يطلب ما يشتركان فيه، وإذا كان أحد الطرفين نادرًا كان الوجه نادرًا، وكونه فرعا عن الطرفين من حيث إنه وجد بينهما لا ينافى أنه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبة به سببا لخفاء وجه الشبه؛ لأن ذلك لا من حيث إن وجه الشبه جامع بين هذين الطرفين، فإن قلت: لِمَ لَمْ يعلّلوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما علّلوه بندور حضور المشبه به مع أن مقتضى ما تقدم من الجواب أن ندرة كل من المشبه والمشبه به تقتضى عدم ظهور وجه الشبه؟ قلت: لأن المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه إنما يسند إليه- فتأمل.

(قوله: إنما يطلب بعد حضور الطرفين) أى: فتعلقه بعد تعلقهما (قوله: فإذا ندر حضورهما) أى: أو حضور المشبه به بل هو المدعى، وأما ندور حضور الطرفين فأمر زائد على المدعى، وقد يقال: المراد: وإذا ندر حضورهما أى: حضور مجموعهما.

(قوله: والمراد بالتفصيل) أى: فى وجه الشبه الذى هو سبب فى غرابة التشبيه فأل للعهد الذكرى (قوله: أن ينظر) أى: أن يعتبر أكثر من وصف واحد إما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الأوصاف ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر فالصور اثنتا عشرة صورة، ولذا قال المصنف فيما يأتى ويقع التفصيل على وجوه كثيرة -أى: اثنى عشر- أعرفها -أى: أشدها قبولا عند أولى العرفان- أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض أو يعتبر وجود

في أكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو أكثر، بمعنى: أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها، أو وجود البعض وعدم البعض، كلٌّ من ذلك في أمر واحد، أو أمرين، أو ثلاثة، أو أكثر؛ فلذا قال: **(ويقع)** أي: التفصيل **(على وجوه) كثيرة**..

الجميع، فهاتان صورتان كلٌّ منهما مضروب في أحوال الموصوف الأربع تكون صور الأعرف ثمانية، وحينئذ فغير الأعرف أربعة وهي أن تعتبر جميع الأوصاف من حيث عدمها كان الموصوف بتلك الأمور واحدًا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر (قوله: في أكثر من وصف واحد) فيه أن الواحد ليس فيه كثرة كما يقتضيه أفعل التفضيل (قوله: لشيء واحد) أي: أن الأكثر من وصف واحد إما أن يكون ثابتًا لشيء واحد- أي: لموصوف واحد- كما في تشبيه المفرد بالمفرد، أو ثابتًا لأكثر كما في غير تشبيه المفرد بالمفرد، ودخل تحت الأكثر ثلاث صور ما إذا كان الأكثر من وصف ثابتًا لموصوفين أو لثلاثة أو لأكثر (قوله: بمعنى: أن يعتبر في الأوصاف وجودها) أي: وجودها كلها كتشبيه الثريَّا بعنقود المُلاَّحية المنور، فإنه قد اعتبر في وجه الشبه وجود أوصاف وهي التضامُّ وتشكل الأجزاء واللون ومقدار المجموع (قوله: أو عدمها) أي: أو يعتبر عدم الأوصاف كلها كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع (قوله: أو وجود البعض وعدم البعض) أي: بأن يعتبر في وجه الشبه التركيب من وجود بعض أوصاف وعدم بعض أوصاف: كتشبيه سنان الرماح بسنا لهب كما يأتي (قوله: كلٌّ من ذلك) أي: المذكور من الأحوال الثلاثة السابقة (قوله: في أمر واحد) أي: في موصوف واحد كما في تشبيه مفرد بمفرد مقيدين، أو غير مقيدين كتشبيه الثريَّا بعنقود المُلاَّحية المنور (قوله: أو أمرين أو ثلاثة) أي: كما في تشبيه مركب بمركب كما في تشبيه مُثار النقع مع الأسياف بالليل الذي تهاوى كواكبه، وكالتشبيه الواقع في قوله تعالى **﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ..﴾**[1] إلخ، أو مركب بمفرد أو مفرد بمركب.

(قوله: أو أكثر) أي: فالجملة اثنتا عشرة صورة، وهي المراد بالوجوه الآتية في كلامه (قوله: فلذا قال) أي: ولأجل الاعتبار المذكور.

---

(١) يونس: (٢٤).

(**أعرفها: أن تأخذ بعضًا**) من الأوصاف (**وتدع بعضًا**) أى: تعتبر وجود بعضها، وعدم بعضها (**كما فى قوله: حملت ردينيًا**) يعنى: رمحًا منسوبًا إلى ردينة (**كأن سِنَانَه سَنَا لهبٍ لم يَتَّصِلْ بِدُخَان**).

فاعتبر فى اللهب الشكل، واللون، واللمعان، وترك الاتصال بالدخان ونفاه..

(قوله أعرفها) أى: أعرف الوجوه التى يقع التفصيل عليها بمعنى أشدها قبولاً عند أهل المعرفة لحسنه (قوله: وعدم بعضها) أى: وتعتبر عدم بعضها وهذا تفسير لقول المصنف: وتدع بعضًا إشارةً إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض لا عدم اعتباره وإن كان كلام المصنف صادقًا بذلك؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر فى تشبيه من التشبيهات.

(قوله: إلى ردينة) هى امرأة كانت بخط هجر تقوِّم الرماح أى: تعدِّلها وتحسِّن صنعتها وهى امرأة السَّمْهَر -بفتح السين وسكون الميم وبعدها هاء مفتوحة فراء مهملة- كان أيضًا يحسن صنع الرماح (قوله: كأن سِنَانه) أى: حديدته التى فى طرفه (قوله: سَنَا لهبٍ) أى: ضوء لهب أى لهب مضىء ومشرق فهو من إضافة الصفة للموصوف كما يؤخذ من كلام الشارح، واللهب: النار، والمعنى: كأن سِنانه نار مضيئة مشرقة (وقوله: لم يتصل) أى: ذلك اللهب بدخان، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان.

(قوله: فاعتبر فى اللهب) أى: وهو موصوف واحد، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب كما أن المشبه سنان الرمح، وحينئذٍ فقوله: سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فإضافة سنا للهب من إضافة الصفة للموصوف كما قلناه، والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد، ولو كان المقصود تشبيه سنان الرمح بسنا اللهب فات اعتبار هذه الأوصاف إلا أن تكون تبعًا، ومع ذلك يحتاج إلى تقدير المضاف أى: كأن إشراق سنانه سنا لهب (قوله: والشكل) أى: المخروطى الذى طرفه دقيق (قوله: واللون) أى: الزرقة الصافية (قوله: ونفاه) عطف على تركه ولما كان الترك صادقًا بالترك قصدًا وبالترك بدون قصد، بيَّن أن المراد الترك قصدًا بقوله: ونفاه، فهو

(وأن تعتبر الجميع، كما مرَّ من تشبيه الثريَّا) بعنقود الملاَّحية المنورة باعتبار اللون، والشكل، وغير ذلك (وكلَّما كان التركيب) خياليًّا كان أو عقليًّا.....

عطف تفسير أى: اعتبر عدمه؛ لأن اعتباره يقدح فى التشبيه المقصود ولا يتم التشبيه بدون اعتبار عدمه، ثم إن ظاهر كلام المصنف: أنه متى اعتبر فى الوجه عدم بعض الأوصاف كان أعرف حتى إذا قيل مثلاً: زيد كعمرو فى مجموع الجبن وعدم الكرم كان من جملة الأعرف وليس كذلك، بل إنما يكون أعرف إن كان فيما قصده الشاعر دقة تحتاج إلى مزيد تنبُّه كما مرَّ فى البيت، وحينئذٍ يكون معنى الكلام: أن التفصيل المعتبر يزداد حسنًا واعتبارًا عند تدقيق النظر فى إسقاط بعض الأوصاف؛ لأن الأقرب مناسبة اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم- فليتأمل- اهـ يعقوبى.

(قوله: وأن تعتبر الجميع) أى: وجود جميع الأوصاف وهو عطف على قوله: أن تأخذ بعضا.. إلخ، فهذا من جملة الأعرف، إن قلت: إن جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطَّلع عليها أحد حتى يتأتَّى أن يعتبرها فى التشبيه، قلت: ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجودة فى المشبه به بحيث لا يشذُّ منها شيء، بل المراد اعتبار جميع الأوصاف الملحوظة فى وجه الشبه من حيث الوجود والإثبات (قوله: وغير ذلك) أى: كاجتماعهما على مسافة مخصوصة من القرب، وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص -كما تقدم (قوله: وكلَّما كان التركيب) ما مصدرية ظرفية أى: كل وقت من أوقات كون التركيب فى وجه الشبه، (وقوله: خياليًّا كان .. إلخ) خياليًّا خبر لكان مقدم عليها، وذلك بأن كان هيئة معدومة مفروضًا اجتماعها من أمور كل واحد منها يدرك بالحس كقوله: (وكأن محمر الشقيق)[1].. إلخ (وقوله: أو عقليًّا) وهو المركب المعدوم هو ومادته كما فى قوله: ومسنونةٍ زرقٍ كأنياب أغوال، ولم يقل: أو حسيًّا؛ لأن المقسم التركيب لا المركب، والظاهر أنه لا يكون حسيًّا- قاله يس.

---

(١) البيت للصنوبرى والمصباح ص ١١٦، وأسرار البلاغة ص ١٥٨، والطراز ٢٧٥/١، وفى شرح عقود الجمان بلا نسبة ١٥/٢، وفى الإشارات والتنبيهات ص ١٧٥ بلا نسبة كذلك.

قال العلامة عبد الحكيم: إنما قابل الخيالى بالعقلى مع أن المقابل للعقلى إنما هو الحسى؛ لأن التركيب لا يكون حسيا (قوله: من أمور) خبر كان (قوله: أبعد) أى: عن الابتذال (قوله: لكون تفاصيله أكثر) فيبعد تناوله لمطلق الناس، وإنما يتناوله حينئذ الأذكياء وذلك كما فى قوله تعالى ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ..﴾ الآية، فإنها عشر جمل مرتبط بعضها ببعض قد انتزع وجه الشبه من مجموعها، وبيان ذلك يظهر بتلاوة الآية: قال الله تعالى:[1] ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ فالمشبه به مركب من عشر جمل بعدِّ "وظن أهلها" جملة، "وأنهم قادرون عليها" جملة أخرى، تداخلت تلك الجمل حتى صارت كأنها جملة واحدة، ومعنى فاختلط به نبات الأرض: فاشتبك به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام من الزرع والبقول، وقوله: حتى إذا أخذت الأرض زخرفها أى: حتى إذا تزيَّنت بزخرفها، والزخرف فى الأصل: الذهب، وقوله: وازَّيَّنَتْ أى: تزيَّنت تفسير لما قبله، وقوله: وظن أهلها أى: أهل النبات وأنث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، وقوله: قادرون عليها أى: على حصدها ورفع غلَّتها، وقوله: فجعلناها أى: النبات حصيدًا أى: شبيهًا بما حصد، وقوله: كأن لم تغن بالأمس أى: كأنها لم تنبت ولم تكن قبل ذلك من زمان قريب غاية القرب، يقال غنى بالمكان: أقام به، فقد شبَّه فى الآية مثل الحياة الدنيا أى: حالتها العجيبة الشأن وهى تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها، واغترار الناس بها واعتمادهم عليها- بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطامًا لم يبق له أثر أصلاً بعد ما كان غضًّا طريًّا قد التفَّ بعضه ببعض وزيَّن الأرض بأنواره وطراوته وتقويِّه بعد ضعفه، بحيث طمع الناس فيه وظنُّوا سلامته من الجوائح، ووجه الشبه: هيئة منتزعة من

(١) يونس: ٢٤.

ما كان من هذا الضرب) أى: من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (**لغرابته**) أى: لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل (**ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألذُّ**)......

تلك الأمور وهى حصول شيء يترتب عليه المنافع، فيحصل السرور به وتنسى عاقبة أمره، ثم يذهب ذلك الأمر بسرعة.

(قوله: ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه؛ لأن المتبادر من الضمير عوده إلى خصوص ما كان التركيب فيه من أمور كثيرة، فلذا أُظهر، والحاصل: أن بلاغة التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيدًا غريبًا سواءً كان وجه الشبه فيه تركّبَ من أمور كثيرة أَوْ لاَ وسواء ذُكِرتْ الأداة أو حذفت، وحينئذٍ فإطلاق البليغ على التشبيه الذى حذفت أداته إطلاقًا شائعًا طريقة لبعضهم، وإلاَّ فهو يسمى مؤكّدًا كما يأتى.

وقول المصنف: ما كان من هذا الضرب: ليس المراد أنه من أفراد هذا الضرب، بل المراد أنه نفس هذا الضرب كما علمت، وحينئذٍ فالأوضح أن يقول: والتشبيه البليغ هو هذا الضرب، ثم إن المراد بالبليغ هنا: الواصل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى الوصول، أو اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجازًا لا من البلاغة المصطلح عليها؛ لأنه إنما يوصف بها الكلام والمتكلم لا التشبيه، ولا يقال: يصح إرادة المصطلح عليها باعتبار الكلام الذى فيه التشبيه؛ لأنا نقول بلاغته حينئذٍ باعتبار المطابقة لمقتضى الحال، ولا وجه لاختصاص الغريب بالبليغ حينئذ، إذ ربما كان القريب المبتذل مطابقًا لمقتضى الحال كما إذا كان الخطاب مع شخص يقتضى حاله تشبيهًا مبتذلاً لبلادته وسوء فهمه، فلا يكون الغريب بليغًا بل القريب المبتذل – كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: لغرابته) علّة لتسمية هذا الضرب بليغًا، فالغرابة موجبة للبلاغة فكل ما كان غريبًا كان بليغًا، إذ لا يخفى أن المعانى الغريبة أبلغ وأحسن من المعانى المبتذلة (قوله: ولأن نيل الشيء) أى: حصوله بعد طلبه ألذُّ أى: والغريب المذكور لا ينال إلا بعد التأمل والطلب، وهذا عطف على قوله لغرابته (قوله: ألذُّ) أى: من حصوله بلا طلب، ثم إن هذا لا ينافى ما تقدم فى باب حذف المسند من أن حصول النعمة الغير المترقبة ألذ لكونه رزقا من حيث لا يحتسب؛ لأن الطلب لا ينافى؛ الحصول الغير المترقب، لأنه يمكن

وموقعه فى النفس ألطف، وإنما يكون البعيد الغريب بليغًا حسنًا إذا كان سببه لطف المعنى ودقته، أو ترتيب (بعض المعانى على بعض، وبناء ثانٍ على أول، وردُّ تالٍ إلى سابق فيحتاج إلى نظر وتأمل (وقد يتصرف فى) التشبيه (القريب) المبتذل

حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب فيه، فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة.

(قوله: وموقعه فى النفس) أى: ووقوعه عند النفس (قوله: وإنما يكون.. إلخ) جواب عما يقال: إن الغرابة تقتضي عدم الظهور وخفاء المراد لاقتضائها قلة الوجود المقتضية لعدم إدراك كل أحد فيحتاج إلى مزيد التأمل والنظر، ولا شكَّ أن عدم الظهور وخفاء المراد يوجب التعقيد وقد تقدم أول الكتاب أنه مخلٌّ بالفصاحة والإخلال بالفصاحة يخلٌّ بالبلاغة، وحينئذ فلا تكون الغرابة موجبة لبلاغة التشبيه، فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب، وحاصل الجواب: أن الخفاء وعدم الظهور تارةً ينشأ عن لطف المعنى ودقته، وهذا محقق للبلاغة وهو المراد هنا، وتارةً ينشأ عن سوء تركيب الألفاظ وعن اختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثانى، وهذا هو المحقق للتعقيد المخلُّ بالفصاحة (قوله: إذا كان سببه لطف المعنى) أى: لا إن كان سببه سوء ترتيب الألفاظ كما فى قوله:

وما مِثْلُه فى النّاسِ إلا مُمَلَّكًا ... أبو أمِّه حىٌّ أبوه يُقَارِبُه[1]

أو كان سببه اختلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود كما فى قوله:

سَأطْلُبُ بُعْدَ الدارِ عَنكُم لتقْرُبوا ... وتَسْكُبُ عَيْنَاىَ الدُّموعَ لتَجْمُدا[2]

على ما تقدم تقريره (وقوله: ودقته) عطف تفسير، والغريب الذى سبب غرابته لطف المعنى ودقته كما فى تشبيه البنفسج بأوائل النار فى أطراف كبريت (وقوله: أو ترتيب

---

(١) البيت للفرزدق فى لسان العرب (ملك) ومعاهد التنصيص ١/٤٣، وبلا نسبة فى الخصائص ١/١٤٦، ٣٢٩، ٣٩٣.

(٢) البيت للعباس بن الأحنف الشاعر الغزلى المشهور، وهو فى ديوانه ١٠٦ ودلائل الإعجاز ٢٦٨ والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

(بما يجعله غريبًا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله:

لم تلقَ هذا الوجْهَ شمسُ نهارِنَا إلا بوجهٍ ليسَ فيهِ حَياءُ)

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل........................

بعض المعانى على بعض) أى: كالترتيب فى ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ﴾[1] الآية، فإن خضرة النبات مرتبة على الماء واليبس مرتب على الخضرة (وقوله: وبناء ثانٍ.. إلخ) عطف على ترتيب بعض المعانى على بعض عطف تفسير أو لازم على ملزوم، وكذا (قوله: وردّ تالٍ إلى سابق) (وقوله: وتأمل) تفسير لنَظَر.

(قوله: بما يجعله) أى: بتصرف يجعله غريبًا، وذلك بأن يشترط فى تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودًا أو انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادّعاء (قوله: ويخرجه عن الابتذال) أى: إلى الغرابة، وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله: كقوله) أى: قول القائل وهو أبو الطيب المتنبى من قصيدة من الكامل يمدح فيها هارون بن عبد العزيز الأوراجي، وأولها

أمِنَ ازديارك فى الدُّجَى الرُّقَباءُ إذْ حيثُ كنتِ منَ الظلامِ ضَياءُ[2]

(قوله: لم تلق هذا الوجه.. إلخ)[3] هذا الوجه: مفعول، وشمس نهارنا فاعل، والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أى: لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا فى حال من الأحوال إلا ملتبسة بوجه لا حياء فيه (فقوله: إلا بوجه) استثناء مفرغ من الحال يعنى: أن الشمس دائمًا وأبدًا فى حياء وخجل من الممدوح لما أن نور وجهه أتم من النور والإشراق الذى فيها، فلا يمكن أن تلاقى وجهه إلا إذا انتفى عنها الحياء، أما عند وجوده كما هو حق الأدب منها فلا يمكن أن تلقاه، ويصح رفع الوجه على الفاعلية ونصب شمس نهارنا على المفعولية، والمعنى: أن الشمس لا يمكن أن يلقاها وجه الممدوح إلا إذا كانت متجردة عن الحياء الذى ينبغى لها أن لا ترتكبه، إذ لو كان فيها حياء لامتنعت من أن يلقاها وجه الممدوح لكونه أعظم منها (قوله: فتشبيه الوجه) أى: وجه

---

(١) الكهف: (٤٥).

(٢) البيت من مطلع قصيدة لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ١٦٩/١، يمدح أبا على هارون بن عبد العزيز الأوراجى الكاتب، ووقعت فى المطبوع الأدراجى والبيت فيه "ازديادك" مكان ازديارك والتصويب من شرح الديوان وغيره كمعاهد التنصيص، والوساطة بين المتنبى وخصومه.

(٣) البيت للمتنبى فى عقود الجمان ٣٠/٢، والإيضاح ص ٢٣٨ والتلخيص ص ٧١.

إلا أن حديث الحياء، وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه إلى الغرابة، وقوله: لم تلق إن كان من: لقيته، بمعنى: أبصرته فالتشبيه مكنّى غير مصرَّح به، وإن كان من لقيته، بمعنى: قابلته..

الممدوح بالشمس مبتذل أى: كثير العروض للأسماع؛ لجريان العادة به، فإن قلت: إن المفاد من البيت أن الوجه أعظم منها فى الإشراق والضياء فملاقاها له وظهورها عند وجوده إنما هو من قِلّة حيائها ومن قِلّة أدبها، وحينئذٍ فلا تشبيه فى البيت لا مصرَّح به ولا مقدَّر.

قلت: إن التشبيه فى البيت ضمنىٌّ كما أشار فى الوجه الأول فى "لم تلق"؛ وذلك لأن وجه الممدوح إذا كان أعظم من الشمس فى الإشراق والضياء يستلزم اشتراكهما فى أصل الإشراق فيثبت التشبيه ضمنا، فكأنه يقول: هذا الوجه كالشمس فى أصل الحسن فقط، ثم إن جعل الشارح الوجه مشبها بالنظر لمقصود الشاعر وإن كان المفاد من البيت بعد جعل التشبيه ضمنيا أن المشبه الشمس بسبب ذكر عدم الحياء؛ لأن الوجه أتم فى وجه الشبه فيكون هو المشبه به، والحاصل: أن المفاد من البيت قلب التشبيه ولكن المقصود للشاعر تشبيه الوجه بالشمس كما قال الشارح- فتأمل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: إلا أن حديث الحياء) أى: ذكر نفى الحياء عن وجه الشمس فى لقيِّها وجه المحبوب (قوله: وما فيه من الدقة) أى: من حيث إفادة المبالغة فى الممدوح وأن وجهه أعظم إشراقًا وضياءً من الشمس (قوله: والخفاء) عطف تفسير (قوله: أخرجه إلى الغرابة) خبر أنَّ أى: أخرج التشبيه المذكور من الابتذال إلى الغرابة والحسن؛ لأن إدراك وجه المحبوب فى غاية الإشراق والضياء عن وجه الشمس فيه غرابة (قوله: بمعنى أبصرته) أى: والمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا والإسناد حينئذٍ مجازىٌّ؛ لأن الشمس لا تبصر حقيقة (قوله: مكنّى) أى: لأن قوله ليس فيه حياء يدل على أن وجه الممدوح أعظم منها إشراقًا وضياءً، وهذا يستلزم اشتراكهما فى أصل الإشراق والضياء، فيثبت التشبيه ضمنًا لا صريحًا، (فقول الشارح: غير مصرَّح) به تفسير لمكنّى، وليس المراد الكناية

وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه، أى: لم تقابله فى الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياء.

(وقوله: عَزَماتُه مثلُ النجومِ ثواقِبًا) أى: لوامعًا **(لوْ لَمْ يَكُنْ للثاقِبَاتِ أفولُ)**.

بالمعنى المشهور؛ لأن المذكور فى البيت ملزوم التشبيه وهو نفى الحياء المستلزم لكون الوجه أعظم إشراقًا - كذا فى يس - تأمله.

(قوله: وعارضته) أى: ماثلته وهو مرادف لقابلته (قوله: فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أى: يدل على التشبيه الواقع بعد أداة الاستثناء؛ لأن المعنى لم تقابله إلا بوجه ليس فيه حياء فتقابله وتماثله، فالتشبيه حينئذ مأخوذ من الفعل المنفى المصرَّح به فيكون مصرحًا به على هذا، بخلاف الأول فإنه ليس فيه لفظ ينبئ عن التشبيه.

(قوله: أى لم تقابله) أى: لم تماثله فى الحسن والبهاء إلا بوجه لا حياء فيه.

(قوله: وقوله) أى: قول رشيد الدين الوَطْوَاط بفتح الواوين (قوله: [1]عزماته) أى: إراداته المتعلقة بمعالى الأمور فهو جمع عزمة وهى المرة من العزم وهى إرادة الفعل مع القطع (قوله: ثواقبًا) حال من النجوم؛ لأن مثل النجوم فى معنى مماثلة للنجوم، فصح مجيء الحال من المضاف إليه، والثواقب: النوافذ فى الظلمات بإشراقها مأخوذة من الثقوب وهو النفوذ. سمى لمعان النجوم ثقوبًا لظهورها به من وراء الظلمة فكأنها ثقبتها؛ ولذلك فسَّر الشارح الثواقب باللوامع (قوله: أى: لوامعًا) بالصرف محاكاة لثواقبًا المفسر الواقع فى البيت مصروفًا للضرورة (قوله: لو لم يكن.. إلخ) جواب لو محذوف أى: لتمَّ التشبيه لكن لها أفول، فلم يتم التشبيه لكون المشبه به أنقص.

(قوله: أفول) أى: غروب وغيبة (قوله: فتشبيه العزم) أى: الإرادة بالنجم أى: فى الثقوب وهو النفوذ الذى هو فى كليهما تخييلى؛ لأنه فى العزم بلوغه المراد وفى النجم نفوذه فى الظلمات بإشراقها أمر مشهور ومعلوم لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وفكر دقيق، ولكن ادعى أن مع ثقوب الإرادة وصفا زائدًا وهو عدم الأفول أى:

---

(١) البيت للوطواط فى الإشارات ص ١٩٨.

فتشبيه العزم بالنجم مبتذل، إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة **(ويسمى)** مثل **(هذا)** التشبيه: **(التشبيه المشروط)** لتقييد المشبه، أو المشبه به، أو كليهما بشرط وجودىّ، أو عدمىّ يدل عليه بصريح اللفظ، أو بسياق الكلام.

أقسام التشبيه باعتبار أداته:

(وباعتبار) أى: والتشبيه باعتبار **(أداته: إما مؤكد، وهو ما حذفت أداته، مثل:..)**

عدم الغيبة فصار غريبًا، فكأنه قال: هذا التشبيه بين الطرفين تامٌّ لولا أن المشبه اختص بشيء آخر عن المشبه به (قول: مبتذل) أى: لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وتأمل.

(قوله: مثل هذا التشبيه) أى: المتصرف فيه بما يصيِّره غريبًا (قوله: المشروط) أى: المقيد، إذ ليس المراد خصوص الشرط النحوىّ بل ما هو أعمٌّ.

(قوله: لتقييد المشبه.. إلخ) مثال تقييد المشبه به: ما تقدم من قوله: عزماته مثل النجوم.. إلخ، فإنه قيد المشبه به بعدم الأفول فلم يتم التشبيه بدونه، ومثال تقييد المشبه: ما لو عكس المثال بأن قيل: النجوم كعزماته لولا أنه لا أفول لها، ومثال تقييدهما معًا ما لو قيل: زيد فى علمه بالأمور إذا كان غافلاً كعمرو فى علمه إذا كان يقظان، ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ ما ذكر، ومثال المدلول عليه بسياق الكلام ما لو قيل: هذه القبَّة كالفلك فى الأرض؛ لأن المعنى كالفلك لو كان فى الأرض، وكقولهم: هى بدر يسكن الأرض أى: هى كالبدر لو كان البدر يسكن الأرض (قوله: بشرط وجودىّ) كقولك: هذه القبَّة كالفلك لو كان الفلك فى الأرض، فإن هذا الشرط أمر وجودىٌّ، ومثال العدمىّ ما سبق فى البيتين، فإن قوله: ليس فيه حياء، وقوله: لو لم يكن للثاقبات أفول كلٌّ منهما عدمىٌّ (قوله: يدل عليه) أى: على الشرط. (قوله: إما مؤكد) أى: لأنه أكّد بادعاء أن المشبه عين المشبه به (قوله: ما حذفت أداته) أى: تركت بالكلية وصارت نسيًا منسيًّا بحيث لا تكون مقدرة فى نظم الكلام لأجل الإشعار بأن المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الأداة مقدرة فلا يفيد الاتحاد فلا يكون التشبيه

وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) أى: مثل مرِّ السحاب **(ومنه)** أى: ومن المؤكد: ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة **(نحو قوله: والريح تعبث بالغصون)** أى: تميلها إلى الأطراف والجوانب **(وقد جرى ذهب الأصيل)** هو الوقت بعد العصر إلى الغروب، يعدُّ من الأوقات الطيبة، كالسَّحَر،........................

مؤكدًا، ففى قوله تعالى **﴿وَهِي تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾**[1] إن قدرت الأداة كان التشبيه مرسَلاً، وإن لم تقدر كان مؤكدا، وتفسير الشارح بقوله أى: مثل مرِّ السحاب بيان لحاصل المعنى — كما أفاد ذلك العصام وعبد الحكيم.

(قوله: وهى تمرُّ) أى: الجبال يوم القيامة تمرُّ مرَّ السحاب أى: إنها بعد النفخة الأولى تسير فى الهواء كسير السحاب الذى تسوقه الرياح، ثم تقع على الأرض كالقطن المندوف، ثم تصير هباءً (قوله: بعد حذف الأداة) أى: وتقديم المشبه به على المشبه، فإن قلت: كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به لا يتأتى هنا أى: فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه؟

قلت: تجعل الإضافة فيه بيانية وهى تقتضى الاتحاد فى المفهوم (قوله: نحو قوله) أى: القائل. قال فى شرح الشواهد: ولا أعرف قائله (قوله: تعبث)[2] أى: تلعب أى: تحرك الأغصان تحريكا كفعل اللاعب العابث، وإلا فالريح لا تعقل (قوله: أى تميلها) أى: تمييلاً رقيقًا لا عنيفًا، ففيه إشارة إلى اعتدال الريح فى ذلك الوقت (قوله: والجوانب) عطف تفسير (قوله: وقد جرى) أى: ظهر والجملة حالية (قوله: ذهب الأصيل) أى: صفرته التى كالذهب والإضافة على معنى فى أى: وقد ظهرت الصفرة فى الوقت المسمَّى بالأصيل على لجين الماء (قوله: هو الوقت بعد العصر) تفسير للأصيل -بفتح الهمزة- على وزن أمير (قوله: يُعَدُّ من الأوقات الطيبة) لاعتداله بين الحرارة والبرودة

---

(١) النمل: ٨٨.

(٢) البيت قائله ابن خفاجة الأندلسى: إبراهيم بن عبد الله الشاعر الوصاف المتوفى سنة ٥٢٣ هـ، وذلك فى الإيضاح ص ٢٤١، وبلا نسبة فى عقود الجمان ٢/٣٢، والتخليص ص ٧١.

ويوصف بالصفرة، كقوله:

وَربَّ نهارٍ للفراق أصيله ووجهِى كِلاَ لونَيْهِمَا متناسِبُ

فذهب الأصيل صفرته، وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى: على ماء كاللُّجين، أى: الفضة فى الصفاء والبياض، وهذا تشبه مؤكد، ومن الناس من لم يميِّز بين لُجَيْنِ الكلاَم ولَجِينه، ولم يعرف هجانه من هجينه.......................

ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات. خُصَّ وقت الأصيل بكــون عبــث الريــاح للغصون فيه؛ لأن قوله: وقد جرى حال من الضمير فى تعبث.

(قوله: ويوصف) أى: ذلك الوقت بالصفرة، فيقال أصيل أصفر؛ لأن الشمس تضعف فى ذلك الوقت فيصفرُّ شعاعها ويمتدُّ على الأرض فتصير صفراء فوصف الوقت بالصفرة لاصفرار الأرض فيه (قوله: كقوله) استشهاد لوصفه بالصفرة (قوله: أصــيله) مبتدأ أول، ووجهى: عطف عليه، وقوله كلا مبتدأ ثان وهو مضاف ولونيهما مضاف إليه، وقوله متناسب خبر المبتدأ الثانى وهو كِلاَ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خــبر المبتدأ الأول، وما عطف عليه والرابط الضمير فى لونيهما (وقوله: متناســب) أى: فى الصفرة (قوله: فذهب الأصيل صفرته) أشار بهذا إلى أن ذهب الأصيل فى البيت مستعار لصفرته استعارة مصرَّحة (قوله: وشعاع الشمس فيه) جملة حالية أى: والحال أن شعاع الشمس واقع فيه؛ لأن اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره، وعبارة المطول: وذهب الأصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت - اهــ.

(قوله: كاللُّجَيْن) بضم اللام مصغرًا (وقوله: فى الصفاء.. إلخ) بيان لوجه الشــبه (قوله: وهذا تشبيه مؤكد) أى: مقوًّى بجعل المشبه عين المشبه به بواسطة جعــل الإضــافة بيانية (قوله: من لم يميِّز بين لُجَيْنِ الكلام) بضم اللام وفتح الجيم أى: حسنه، وأما الثــانى فبفتح اللام وكسر الجيم أى: قبيحه وخبيثه، (وقوله: ولم يعــرف هجانــه) أى: عاليــه وشريفه من هجينه: رديئه ووضيعه أى: أن بعض الناس لم يميز بين ما ذكر، فحمل البيــت على لَجِين الكلام -بفتح اللام وكسر الجيم- وهجينــه، ففــى كلامــه إشــارة إلى أن الحمل الأول الذى ذكره من لُجَيْنِ الكلام -بضم اللام- وهجانه؛ وذلك لاشتمال البيت

حتى ذهب بعضهم إلى أن اللَّجِين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم، يعني: الورق الذي يسقط من الشجر، وقد شبه به وجه الماء، وبعضهم إلى أن الأصيل: هو الشجر الذي له أصل وعرق، وذهبه: ورقه الذي اصفَرَّ ببرد الخريف، وسقط منه على وجه الماء، وفساد هذين الوهمين غنيٌّ عن البيان.

(أو مرسل) عطف على: **إما مؤكد (وهو بخلافه)** أى: ما ذكر أداته فصار مرسلاً من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر -بحسب الظاهر- بأن المشبه عين المشبه به **(كما مرَّ)** من الأمثلة المذكورة فيها أداة التشبيه.

أقسام التشبيه باعتبار الغرض:

(و) التشبيه **(باعتبار الغرض: إما مقبول، وهو الوافى بإفادته)** أى: إفادة الغرض **(كأن يكون المشبه به......................**

على ذلك الحمل على مراعاة النظير أعنى الجمع بين الذهب والفضة بخلافه على الحملين الأخيرين، فإنه من لَجِينه -بفتح اللام- وهجينه كما سيأتى بيانه (قوله: حتى ذهب بعضهم) هو العلامة الخلخالى، ومخالفته فى اللجين (قوله: وقد شبه به وجه الماء) أى: فالمعنى على هذا وقد جرى ذهب الأصيل وصفرته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر (قوله: وبعضهم) هو الزوزنى ومخالفته فى الأصيل وذهبه، وحاصل المعنى على كلامه: وقد جرى ورق الشجر الذى له أصل وعرق المصفرّ ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضة فى الصفاء والبياض (قوله: غنيٌّ عن البيان) أما الأول: فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر، وأما الثانى: فلأنه لا اختصاص للورق المصفرِّ ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعرق فلا وجه لإضافة الذهب للأصيل، على أن إطلاق الأصيل على الشجر غير معروف لغةً وعرفًا.

(قوله: عطف على إما مؤكد) الأَوْلَى عطف على مؤكد (قوله: أى: ما ذكر أداته) أى: لفظًا أو تقديرًا (قوله مرسلاً من التأكيد) أى: خاليًا عنه (قوله إما مقبول.. إلخ) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح، وإلا فكل ما فقد شرطًا من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الأطراف فمردود، وإلا فهو مقبول — قاله فى الأطول.

أعرف شيء بوجه التشبيه فى بيان الحال، أو) كأن يكون المشبه به **(أتم شيء فيه)** أى: فى وجه التشبيه **(فى إلحاق الناقص بالكامل أو)** كأن يكون المشبه به

(قوله أعرف شيء بوجه الشبه) الأولى أعرف الطرفين بوجه الشبه؛ لأن الشرط الأعرفية بالنسبة للمشبه فقط- قاله فى الأطول.

والمراد أعرف عند السامع ولا يشترط أن يكون أعرف عند كل أحد (قوله: فى بيان الحال) أى: فى التشبيه الذى يكون الغرض منه بيان حال المشبه بأنه على أىِّ وصف من الأوصاف، فإذا جهل السامع حال ثوب من سواد أو غيره وعرف حال آخر قلت لبيان حال المجهول: ذلك الثوب كهذا فى سواده مثلاً، وكذا بيان المقدار فتقول لجاهل مقدار قامة زيد: هو كعمرو فى قامته حيث كان يعلم مقدار قامة عمرو، وكذا فى التزيين والتشويه إذا بنينا -على ما تقدم- من أن الوجه هو الحالة المخصوصة، فتقول فى الأول: وجه زيد كمقلة الظبى؛ لأن مقلة الظبى أعرف بالحالة المخصوصة من الوجه لا بمطلق السواد، وتقول فى الثانى: وجهه كالسُّلْحَة الجامدة المنقورة للدِّيَكة؛ لأن المشبه به أيضا أعرف بالهيئة المخصوصة الموجبة للقبح من المشبه لا بمطلق الهيئة، ولو قيل فى بيان الحال: ثوبه كثوب فلان المجهول للسامع، أو فى بيان المقدار: وهو كفلان المجهول فى قامته، وفى التزيين: وجهه كالقدر فى سواده، وفى التشويه: وجهه كوجه البدر فى قبحه، وفى الاستطراف: هذا الفحم الذى فيه الجمر كقطع الحديد التى أخذت النار فى أطرافها -بطل الغرض وعاد التشبيه فاسدًا كما لو شبه الشيء بالشيء من غير جامع أصلاً فيكون غير مقبول - اهـ يعقوبى.

(قوله: أتمّ شيء) أى: أتم وأقوى من كل شيء يقدره السامع فى ذهنه وفى الأطول: أو أتم شيء. الأوْلَى أو أتم الطرفين (قوله: فى إلحاق الناقص بالكامل) أى: فى التشبيه الذى يراد به بيان الغرض الذى يحصل عند إلحاق الناقص بالكامل وهو التقرير فى ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك الحال لينزجر مثلاً عما هو بصدده كقولك فيمن لم يحصل من سعيه على طائل: أنت كالراقم على الماء، فإن المشبه به أتم فى التسوية بين الفعل وعدمه فى عدم الفائدة الذى هو الوجه، فلو قيل فى تقرير

(**مسلَّم الحكم فيه**) أى: فى وجه التشبيه (**معروفه عند المخاطب فى بيان الإمكان، أو مردود**) عطف على: **مقبول** (**وهو بخلافه**) أى: ما يكون قاصرًا عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول،..........................

الحال: أنت فى عدم حصولك على طائل كزيد. والمخاطب لم يتقرر عنده عدم حصول زيد فى سعيه على طائل كالراقم على الماء لم يوف التشبيه بالغرض فيكون مردودًا (قوله: مسلَّم الحكم فيه) أى: أن يكون المشبه به مسلَّم الحكم بوجه الشبه بمعنى: أن وجود وجه الشبه فى المشبه به مسلَّم.

(قوله: معروفه) أى: ويكون المشبه به معروفًا بذلك الحكم الذى هو ثبوت وجه الشبه عند المخاطب لا عند كل أحد فلا يشترط، وهذا تفسير لما قبله (قوله: فى بيان الإمكان) أى: فى التشبيه الذى أريد به بيان إمكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه كقوله:

فإنْ تَفُقِ الأنامَ وأنتَ مِنهُمْ فإنّ المِسْكَ بَعضُ دمِ الغزالِ[1]

فإن حاصله: أن المشبه فى فوقانه أصله من الناس، وخروجه عن جنسهم هو فى ذلك كالمسك فى كونه من الدم وهو جنس آخر لا مناسبة بينه وبين الدم، فإن ثبوت الوجه فى المسك وهو كون الشىء من أصل لا مناسبة بينه وبين الأصل مسلَّم فى المسك فتنتفى الاستحالة فى المشبه؛ لأن وجوده على تلك الحالة إنما يتوهم استحالته من توهم استحالة الوجه فيه وهو كون الشىء من أصل مع كونه جنسًا آخر خارجًا عنه فلو قيل فى بيان الإمكان مثلاً: أنت فى كونك من الأنام مع خروجك عن جنسهم كزيد فى كونه كذلك -بطل إفادة الغرض لعدم تسليم الحكم الذى هو وجود الوجه فى زيد فيكون مردودًا (قوله: عطف على مقبول) فيه مسامحة والأوْلَى على إما مقبول (قوله: وهو بخلافه) أى: بخلاف المقبول (قوله: أى ما يكون قاصرًا.. إلخ) أى: كأن تشبه حال الذى لا يحصل من سعيه على طائل بحال من يرقم على التراب مثلاً، أو تشبه عمرًا فى

---

(١) البيت للمتنبى فى قصيدة يرثى فيها والدة سيف الدولة، ديوانه ١٥١/٣، والإشارات ص ١٨٧، وعقود الجمان ٢٠/٢.

كما سبق ذكره.

خاتمـــة

في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها، وقد سبق أن الأركان أربعة،..............................

كونه من الأنام وفاقهم حتى صار كأنه جنس آخر بزيد في كونه كذلك، أو تشبه ثوبًا بثوب دونه في السواد، والحال: أن الغرض بيان مقدار حال المشبه وكأن ينتزع وجه الشبه من أقل ما حقه أن ينتزع منه كما تقدم في قوله:

كما أبرقتْ قومًا عطاشًا غمامةٌ فلمّا رأوها أقشَعَتْ وتجلّت(1)

(قوله: كما سبق ذكره) قال سم: يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله كما أبرقت قومًا عطاشًا غمامة من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الأول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود (قوله: في تقسيم التشبيه) الأولَى أن يقول: في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المصنف صريحًا.

قال في الأطول: وجعل تقسيم التشبيه بحسب القوة و الضعف في المبالغة منفردًا يبحث عن سائر التقسيمات؛ لأنه ليس بمحض الطرف ولا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كلٍّ من الطرف والوجه والأداة والمجموع، و لم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه؛ لأن شدة مناسبته للاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه دَعَتْ إلى عدم الفصل بينه وبين الاستعارة (قوله: بحسب) أي: بقدر القوة وهو متعلق بتقسيم، وباؤه للتعدية (قوله: في المبالغة) تنازعه كل من القوة والضعف وكان عليه أن يزيد التوسط؛ لأن المصنف ذكره وإن كان يمكن أن مراده بالقوى ما قابل الضعيف فيشمل ما فوقه فوقية نسبية وهو التوسط (قوله: باعتبار) متعلق بتقسيم والباء فيه للسببية، فليس فيه تعلق حرفي جر متَّحِدِي المعنى بعامل واحد، أو أنه متعلق بمحذوف أي: الحاصلين باعتبار.. إلخ (قوله: باعتبار ذكر الأركان) أي: كلها (وقوله: وتركها) أي: ترك بعضها والمراد

---

(1) البيت أورده القزويني في الإيضاح ص ٣٥٤، والطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح ١/١٠٧.

والمشبه به مذكور قطعًا والمشبه إما مذكور، أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقادير فالأداة إما مذكورة أو محذوفة، تصير ثمانية.

مراتب التشبيه:

(وأعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة) إذا كان اختلاف المراتب وتعددها **(باعتبار ذكر أركانه)** أى: أركان التشبيه **(أو بعضها)** أى: بعض الأركان،

بذكر الوجه والأداة هنا ما يشتمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظًا وتقديرًا، فإن مدار المبالغة فى: زيد أسد فى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير فى النظم ومدارها فى: زيد كالأسد على ادّعاء عموم وجه الشبه والادعاء لا يجامع التقدير فى النظم، والمراد بذكر المشبه الإتيان به لفظًا وبحذفه تركه لفظًا، ثم لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغة فيه فضلاً عن ضعف المبالغة- اهـ- أطول.

(قوله: مذكور قطعًا) إن قيل حذف المشبه به جائز كما فى قولك: زيدٌ فى جواب قول القائل: من يشبه الأسد؟ فإنه تشبيه قطعًا إذ معناه يشبه الأسد زيد، فقد جاز حذف المشبه به فلم تنحصر المراتب فى الثمانية بل هى ستة عشر.

قلت: ليس هذا تشبيهًا، إذ لم يقصد بيان اشتراكهما فى أمر بل قصد بيان الفاعل جوابًا للسائل ولو سلم، فالكلام فى تشبيه البلغاء و لم يرد مثله فيها- قاله عبد الحكيم، وإنما وجب ذكر المشبه به؛ لأن المخاطب بالخبر التشبيهى يتصور المشبه به أولا ثم يطلب من ينتسب إليه ويشبه هو به فهو كمثبت الأحكام القياسية لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقيس عليه (قوله: وعلى التقديرين) أى: حذف المشبه وذكره (قوله: وعلى التقادير) أى: الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين -أعنى وذكر المشبه وحذفه فى اثنين ذكر وجه الشبه وحذفه.

(قوله: تصير ثمانية) حاصلة من ضرب الأربعة المذكورة فى اثنين وهما ذكر الأداة وحذفها، وضمير تصير إن قرئ بالياء التحتية للحاصل، وإن قرئ بالفوقية كان عائدا على الأقسام (قوله: وأعلى مراتب التشبيه) أى: أقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجهه.. إلخ (وقوله: فى قوة المبالغة) متعلق بأعلى (قوله: وتعددها) عطف تفسير.

فقوله: [باعتبار] متعلق بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام؛ لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة، وإنما قيد بذلك؛ لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به، نحو: زيد كالأسد، وزيد كالذئب فى الشجاعة.

(قوله: فقوله.. إلخ) هذا تفريع على ما تقدم من قوله: إذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال: إن المتبادر من المصنف أنه متعلق بقوله: فى قوة المبالغة، وحينئذ فيفيد أنه إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوة مع أنه لا مبالغة فيه فضلاً عن قوتها (قوله: متعلق بالاختلاف) أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله: أعلى المراتب، والظرف يكفيه رائحة الفعل لا أنها مقدرة فى النظم فهو ظرف لغو- قاله عبد الحكيم، وكأنه لم يجعلها مقدرة لما يلزم عليه من عمل المصدر محذوفًا، لكن بعضهم أجاز إعمال المصدر فى الجار والمجرور ولو محذوفًا، وقد يقال: لا داعى لما ذكره الشارح من تعلق الظرف بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام لجواز جعل الظرف مستقرًّا متعلقًا بمحذوف حالاً من المراتب أى: أعلى المراتب كائنة باعتبار ذكر أركانه حذف.. إلخ، والشرط فى مجىء الحال من المضاف إليه موجود وهو بعضية المضاف إلا أن يقال: دعاه لما ذكره قصد الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله: بعد وقد توهم بعضهم.. إلخ (قوله: الدال عليه سوق الكلام) أى: كلام المصنف، وإلا فالشارح مصرّح به (قوله: لأن أعلى المراتب.. إلخ) علّة لقوله: الدالّ عليه سوق الكلام أى: لأن أعلى يشعر بأن هناك مراتب مختلفة فيها أعلى وأدنى (قوله: وإنما قيد بذلك) أى: بقوله باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها.

(قوله: لأن اختلاف المراتب) أى: اختلاف مراتب التشبيه بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به، وقد يكون باختلاف الأداة أى: وهذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة لاستواء العامة والخاصة فيها، والمقصود بها إنما هو اختلافها باعتبار ذكر الأركان كُلاًّ أو بعضًا، فلذا قيد بقوله باعتبار.. إلخ (قوله: باختلاف المشبه به) أى: قوةً وضعفًا، فإذا كان المشبه به قويًّا فى وجه الشبه كان التشبيه مرتبته أقوى من مرتبة ما كان المشبه به ضعيفًا فى وجه الشبه، فقولنا: زيد كالأسد فى الشجاعة أبلغ من قولنا:

وقد يكون باختلاف الأداة، نحو: زيد كالأسد، وكأن زيدًا الأسد.

وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها، أو بعضها بأنه إذا ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها، وإلا فمتوسط،.................

زيد كالذئب فى الشجاعة لقوة المشبه به فى وجه الشبه فى الأول وضعفه فى الثانى (قوله: وقد يكون) أى: اختلاف المراتب بسبب اختلاف الأداة نحو: زيد كالأسد وكأن زيدًا الأسد، فالثانى أبلغ من الأول؛ لأن كأن للظن وهو قريب من العلم أى: أظن أن زيدًا أسد لشدة المشابهة بينهما (قوله: وقد يكون) أى: اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان أى: وهذا هو المقصود بالخاتمة؛ لأن هذا هو الذى ينظر له البلغاء فهو متعلق بفَنِّنا (قوله: بأنه إذا ذكر الجميع) أى: بسبب أنه إذا ذكر الجميع، فالجار والمجرور متعلق بيكون؛ لأنه بدل من قوله: باعتبار، والضمير للشأن، وقوله: إذا ذكر الجميع أى: لفظًا أو تقديرًا فيشمل ما إذا حذف المشبه لفظًا، فالأول نحو: زيد كالأسد فى الشجاعة، والثانى: كما إذا سُئِلَ عن حال زيد فقيل: كالأسد فى الشجاعة (قوله: فهو) أى: ذكر الجميع لفظًا أو تقديرًا أدنى المراتب أى: مرتبته أدنى المراتب ولا قوة فى هذه المرتبة لتخصيص وجه الشبه، وعدم ادِّعاء أن المشبه عين المشبه به مبالغة (قوله: وإن حذف الوجه والأداة) أى: سواءً ذكر المشبه أو حذف فهما صورتان كالمتقدم، فالأول نحو: زيد أسد والثانى: كما إذا سئل عن حال زيد فقيل: أسد (قوله: فأعلاها) أى: فأعلى مراتب التشبيه أى: أقواها لاجتماع موجب القوتين فيها -أعنى: عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به (قوله: وإلاّ فمتوسط) أى: وإلا يحذف الوجه والأداة معًا أى: بأن حذف أحدهما فالنفى راجع لحذف الوجه والأداة معًا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداة، وهذا صادق بأربع صور حذف الأداة ذُكِرَ المشبه أو حُذِف، وحذف الوجه ذُكِر المشبه أو حُذِف -فالأولان نحو: زيد أسد فى الشجاعة وكما إذا سئل عن حال زيد فقيل: أسد فى الشجاعة، والأخيران نحو: زيد كالأسد وكما إذا سئل عن حال زيد فقيل: كالأسد (قوله: فمتوسط) أى: فمرتبته متوسطة بين الأعلى والأدنى لاشتمالها على أحد موجبى القوة، ففى الصورتين الأوليين ادِّعاء كون

وقد توهم بعضهم أن قوله: [باعتبار] متعلق بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الأركان.

فالأعلى (**حذف وجهه وأداته فقط**) أى: بدون حذف المشبه؛ نحو: زيد أسد (**أو مع حذف المشبه**) نحو: أسد؛ **فى مقام الإخبار عن زيد.**

(**ثم**) الأعلى بعد هذه المرتبة (**حذف أحدهما**) أى: وجهه، أو أداته (**كذلك**)..

المشبه عين المشبه به وفى الصورتين الأخيرتين عموم وجه الشبه (قوله: وقد توهم بعضهم) أى: وقع فى وهمه وذهنه، والمراد بذلك البعض الشارح الخلخالى (قوله: متعلق بقوة المبالغة) أى: وأن معنى الكلام: أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها (قوله: فاعترض بأنه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الأركان) أى: فكان الواجب على هذا أن يقال: أعلى مراتب التشبيه فى القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الأركان ما حذف منه الوجه والأداة معًا (قوله: فالأعلى) أى: فالقسم الأعلى مرتبة حذف.. إلخ، وإنما قدر الشارح قوله: فالأعلى للإشارة إلى أن قول المصنف حذف.. إلخ خبر عن قوله: وأعلى مراتب.. إلخ (قوله: حذف وجهه وأداته) أى: تركهما بالكلية لا أنهما مقدران بخلاف قوله: مع حذف المشبه أى: لفظًا؛ لأنه ملحوظ تقديره فى نظم الكلام، إذ لو أعرض عنه وترك بالكلية لخرج من التشبيه إلى الاستعارة، (وقوله: حذف وجهه وأداته فقط) أو مع حذف المشبه هاتان الصورتان متساويتان كما فى المطول.

(قوله: فى مقام الإخبار عن زيد) أى: كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة فى زيد مثلاً كأن قلت لمخاطبك: ما حال زيد؟ فيقول لك: أسد أى: زيد أسد، واحترز به عن خلافه فإنه يكون استعارة.

(قوله: ثم الأعلى) أى: ثم القسم الأعلى أى: المتّصِف بالعلو لا بالأعلوية، فأفعل ليس على بابه؛ وذلك لأنه لا علوَّ فى قوة المبالغة فيما بعد هذه المراتب الأربع، وقوله: بعد هذه المرتبة) أى: وهى حذف الوجه والأداة معًا ذُكِرَ الطرفان أو حُذِفَ أحدهما

أى: فقط، أو مع حذف المشبه، نحو: زيد كالأسد، ونحو: كالأسد-عند الإخبار عن زيد- ونحو: زيد أسد فى الشجاعة، ونحو: أسد فى الشجاعة-عند الإخبار عن زيد.

(**ولا قوة لغيرها**) وهما الاثنان الباقيان- أعنى: ذكر الأداة والوجه جميعا- إما مع ذكر المشبه، أو بدونه، نحو: زيد كالأسد فى الشجاعة، ونحو: كالأسد فى الشجاعة-...

وهو المشبه، وفى قول الشارح بعد هذه المرتبة: إشارة إلى أن ثم فى كلام المصنف للتراخى فى المرتبة لا فى الزمان ولا أنها لمجرد العطف.

(قوله: أى فقط، أو مع حذف المشبه) هذا القسم يشتمل على أربع مراتب أشار إليها (بقوله: نحو: زيد كالأسد) وهذا حذف فيه وجه الشبه فقط (وقوله: ونحو: كالأسد عند الإخبار) حذف فيه الوجه والمشبه معًا (وقوله: ونحو زيد أسد فى الشجاعة) حذف فيه الأداة فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه (وقوله: ونحو أسد فى الشجاعة) حذف فيه الأداة والمشبه معًا وذكر فيه الوجه، وحاصله: أن القسم المُتَّصِف بكونه أعلى تحته مرتبتان متساويتان فى قوة المبالغة، والقسم الثانى المتصف بالعلو لا بالأعلوية تحته أربع مراتب، والقسم الضعيف تحته مرتبتان متساويتان فى الضعف، ثم إن ظاهر المصنف والشارح: أن مراتب العالى الأربعة متساوية فى القوة، وقيل: إن ما حذف فيهما الأداة أقوى وذلك لظهور جريان أحد الطرفين فيهما على الآخر المقتضى للتماثل بخلاف ما حذف فيهما الوجه مع بقاء الأداة، فإن عموم التماثل مع وجود ما يقتضى التباين ضعيف؛ لأن المحذوف يحتمل الخصوص، ثم لا يخفى أن ما تقدم من أن ما حذفت فيه الأداة يسمى مؤكدًا، وما ذكرت فيه يسمى مرسلاً يشتمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه، ففى الكلام بعض تداخل نظرًا للمعنى، وإنما أفرد ما تقدم عن هذا نظرا لبيان الاصطلاح والتسمية.

(قوله: لغيرها) أى: لغير الصور الست المذكورة وفى نسخة لغيره أى: لغير ما ذكر (قوله: الباقيان) أى: تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق قريبًا (قوله: أعنى) أى بالاثنين الباقيين (قوله: زيد كالأسد فى الشجاعة) مثال لما ذكر فيه

خبرًا عن زيد- وبيان ذلك: أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهرًا، أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو، فما اشتمل على الوجهين جميعًا فهو فى غاية القوة، وما خلا عنهما فلا قوة له، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط - والله أعلم.

الجميع من الطرفين ووجه الشبه والأداة (قوله: ونحو كالأسد فى الشجاعة) مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ما عداه من المشبه به ووجه الشبه والأداة (قوله: خبرًا عن زيد) أى: كأن يقال: ما حال زيد؟ فيقال: كالأسد فى الشجاعة (قوله: وبيان ذلك) أى: بيان أن الأعلى حذف الوجه والأداة، ثم حذف أحدهما، وأنه لا قوة لغيرهما (قوله: إما بعموم وجه الشبه) أى: وذلك يحصل بحذف وجه الشبه؛ لأنه إذا حذف الوجه أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض فى الإلحاق عند الحذف وذلك يقوى الاتحاد- بخلاف ما إذا ذكر الوجه، فإنه يتعين وجه الإلحاق، ويبقى حينئذ أوجه الاختلاف على أصلها فيبعد الاتحاد، فإذا قيل: زيد أسد فى الشجاعة ظهر أن الشجاعة هى الجامعة. ويبقى ما سواها من الأوصاف على أصل الاختلاف (قوله: ظاهرًا) أى: فى ظاهر الحال، وأما فى نفس الأمر فهو الصفة الخاصة التى قصد اشتراك الطرفين فيها كالشجاعة أو غيرها، فإذا قلت: زيد كالأسد أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وكثرة الجرى، وفى نفس الأمر هو صفة خاصة (قوله: أو بحمل المشبه به على المشبه) أى: وذلك يحصل بحذف الأداة؛ وذلك لأن ذكر الأداة يدل على المباينة بين الملحق والملحق به وحذفها يشعر بحسب الظاهر بجريان أحدهما على الآخر وصدقه عليه فيتقوى الاتحاد بينهما، فقول الشارح: أو بحمل المشبه به على المشبه أى: ظاهرًا، وأما فى الحقيقة فلا حمل فحذفه من الثانى لدلالة الأول.

(قوله: فما اشتمل على الوجهين) أى: حذف الوجه والأداة وتحته صورتان ما إذا ذكر الطرفان معًا أو حذف المشبه (قوله: وما خلا عنهما) أى: عن الوجهين المذكورين وذلك بأن ذُكِرَ كلٌّ من الوجه والأداة وتحت هذا صورتان ما إذا ذكر الطرفان أو حذف المشبه فقط (قوله: وما اشتمل على أحدهما) وهو المشار له بقول المتن، ثم حذف أحدهما كذلك، وفيه أربع صور قد بيَّنها الشارح.

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان - أى: هذا بحث الحقيقة والمجاز. والمقصود الأصلى بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتأتّى اختلاف الطرق دون الحقيقة، إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز؛ إذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له-جرت العادة بالبحث عن الحقيقة.......

القول فى الحقيقة والمجاز

الحقيقة والمجاز

لما فرغ من التشبيه الذى هو أصل لمجاز الاستعارة التى هى نوع من مطلق المجاز، شرع فى الكلام على مطلق المجاز وأضاف إليه ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بها لا لتوقفه عليها (قوله: هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان) أى: والمقصد الأول التشبيه، والمقصد الثالث الكناية؛ وذلك لأن فن البيان مشتمل على ثلاث مقاصد: باب التشبيه، وباب المجاز، وباب الكناية، ولما فرغ من المقصد الأول وهو باب التشبيه شرع الآن فى المقصد الثانى وهو المجاز، وقد تقدم وجه عدّ التشبيه مقصدًا مستقلاً ووجه تقديمه على المجاز (قوله: أى هذا.. إلخ) إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله: والمقصود الأصلى) أى: من هذا المبحث.

(قوله: اختلاف الطرق) أى: التى يؤدى بها المعنى المراد، والمراد اختلافها فى الوضوح والخفاء (قوله: دون الحقيقة) أى: فلا يتأتى فيها اختلاف الطرق التى يؤدى بها المعنى المراد فى الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها؛ لأنها وضعت لشىء بعينه لتستعمل فيه فقط، فإن كان السامع عالمًا بالوضع فلا تفاوت، وإلاّ فلاَ يفهم شيئًا أصلاً، وفى قوله: دون الحقيقة إشارة إلى أن حصر تأتى اختلاف الطرق فى المجاز نسبىٌّ فلا ينافى أن الكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضًا (قوله: إلا إنها.. إلخ) جواب عما يقال؛ حيث كان المقصود الأصلى من هذا المبحث بالنظر لعلم البيان إنما هو المجاز فما وجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه (قوله: كالأصل للمجاز) أتى بالكاف إشارة إلى أنها ليست أصلاً حقيقة للمجاز وإلا لكان لكل مجاز حقيقة- وليس كذلك، إذ التحقيق أن

أوّلاً.

(وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الإسناد، والأكثر ترك هذا التقييد لئلاّ يتوهم أنه مقابل للشرعىّ والعرفىّ.

تعريف الحقيقة:

(الحقيقة) فى الأصل: فعيل بمعنى فاعل،.........................

المجاز لا يتوقف على الحقيقة. ألا ترى أن رحمن استعمل مجازًا فى المنعم على العموم ولم يستعمل فى المعنى الأصلى الحقيقى -أعنى: رقيق القلب- فلفظ رحمن مجاز لم يتفرع عن حقيقة، لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال.. إلخ يقتضى أن المجاز فرع عن الحقيقة وأنها أصل له فينافى ما تقدم إلا أن يقال: إن فى قوله فرع الاستعمال.. إلخ حذف مضاف أى: فرع قبول الاستعمال، وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل، أو يقال: قوله فرع الاستعمال أى: كالفرع عن الاستعمال فهو على حذف الكاف، أو المراد: أنه فرع بالنظر للغالب، إذ الغالب أن كل مجاز يتفرع عن حقيقة- قرره شيخنا العدوى.

(قوله: أولاً) ظرف للبحث أى: فلذا قدمها عليه (قوله: وقد يقيدان) أى: الحقيقة والمجاز لا بمعنى الترجمة، ففي عبارته استخدام (قوله: اللذين هما فى الإسناد) ظرفية العقليين فى الإسناد من ظرفية الجزئى فى الكلى أو الخاصّ فى العامّ (قوله: والأكثر.. إلخ) أشار به إلى أن "قد" فى كلام المصنف للتقليل (قوله: لئلا يتوهم أنه) أى: المقيد بما ذكر مقابل للشرعى والعرفى أى: فيخرجان بالتقييد مع أن القصد إدخالهما وإنما قال يتوهم لأنه فى التحقيق لا يقابلهما؛ لأن المراد باللغوى ما لِلُّغَة فيه مدخل والعرفىّ والشرعىّ يصدق عليهما أنهما كذلك، وعورض بأن الإطلاق يقتضى دخول العقليين مع أنهما خارجان، وأجيب بأنهما لا يدخلان عند الإطلاق، إذ لا يطلق عليهما حقيقة ومجاز إلا عند التقييد بالعقلى بخلاف العرفى والشرعى فإنهما يدخلان عند الإطلاق؛ لأنهما إذا دخلا عند التقييد فدخولهما عند الإطلاق أوْلَى.

القول فى تعريف الحقيقة

(قوله: فى الأصل فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول) أى: أن حقيقة فى اللغة وصف بزنة فعيل إما بمعنى اسم الفاعل، أو بمعنى اسم المفعول، فعلى أنها وصف بمعنى

من: حق الشيء: ثبت، أو بمعنى: مفعول، من حققته: أثبته، نقل إلى الكلمة الثابتة، أو المثبتة فى مكانها الأصلى، والتاء: فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

وهى فى الاصطلاح (**الكلمة المستعملة فيما**) أى: فى معنى (**وضعت**)...

اسم الفاعل يكون مأخوذًا من حقَّ الشيءُ بمعنى ثبت، وعلى أنها وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذًا من حققت الشيء بالتخفيف بمعنى أثبته بالتشديد فمعنى الحقيقة على الأول الثابت وعلى الثانى المثبت (قوله: من حق) بابه ضرب ونصر (قوله: نقل إلى الكلمة.. إلخ) أى: نقل ذلك اللفظ من الوصفية إلى كونه اسمًا للكلمة الثابتة فى مكانها الأصلى بالاعتبار الأول: وهو أنها فى الأصل بمعنى فاعل، أو المثبتة فى مكانها الأصلى بالاعتبار الثانى: وهو أنها بمعنى المفعول، فقول الشارح: الثابتة، أو المثبتة لفٌّ ونشر مرتب، والمراد بمكانها الأصلى: معناها الذى وضعت له أولاً وجعل المعنى الأصلى مكانًا للكلمة تجوُّز، ثم إن الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من الوصفية إلى كونه اسمًا للكلمة المذكورة بلا واسطة، والذى فى بعض كتب الأصول أن هذا اللفظ -أعنى: لفظ حقيقة -نقل أولاً من الوصفية إلى الاعتقاد المطابق لثبوته فى الواقع، ثم نقل للقول الدالّ عليه، ثم نقل للكلمة المستعملة، والظاهر أنه منقول إلى كل واحد منها بلا واسطة لتحقق العلاقة بينه وبين المعنى الوضعى- فتأمل.

(قوله: والتاء فيها للنقل) أى: للدلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفية للاسمية، وبيان ذلك: أن التاء فى أصلها تدل على معنًى فرعىٍّ وهو التأنيث، فإذا روعى نقل الوصف عن أصله إلى ما كثر استعماله فيه وهو الاسمية اعتبرت التاء فيه وأتى بها إشعارًا بفرعية الاسمية فيه كما كانت فيه حال الوصفية إشعارًا بالتأنيث، فالتاء الموجودة فيه بعد النقل غير الموجودة قبله (قوله: للنقل) أى: وليست للتأنيث باعتبار أن الحقيقة اسم للكلمة بدليل أنه يقال لفظ حقيقة ولو اعتبر كونها للتأنيث حذفت -كذا كتب شيخنا الحفنى.

[بقية الكلام عن الحقيقة]:

(قوله: الكلمة المستعملة إلخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لأفراد المعرف؛ لأنه لا يشمل الحقيقة المركبة: كقام زيد - فكان الواجب أن يبدل الكلمة باللفظ،

تلك الكلمة (**له فى اصطلاح التخاطب**) أى: وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة. فالظرف - أعنى: فى اصطلاح- متعلق بقوله: **وضعت**، وتعلقه بـ**المستعملة**- على ما توهمه البعض-مما لا معنى له. فاحترز بـ**المستعملة**..

فيقول: اللفظ المستعمل.. إلخ، واللفظ يعم المفرد والمركب، وأجيب بأن المركب وإن كان موضوعًا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق، لكنه لا يطلق عليه حقيقة، ولو سلم إطلاق الحقيقة على المركب فنقول: لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن، بل ذكر استطرادًا اقتصر على تعريف الغالب منها، وذكر أقسامه: وهى المفردة دون المركبة (قوله: تلك الكلمة) الأوْلَى أن يقول: أى: تلك الكلمة بأى التفسيرية ليشير إلى أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الكلمة لا محذوف، فإن قلت: حيث كان نائب الفاعل ضميرًا عائدًا على الكلمة لا على "ما" الواقعة على معنى كانت الصفة أو الصلة جارية على غير من هى له فكان الواجب الإبراز كما هو مذهب البصريين. قلت: لم يبرز؛ لأن الصفة فعل وهو يجوز فيه الاستتار باتفاق البصريين والكوفيين والخلاف بينهما إذا كانت الصفة وصفًا- كذا قال بعضهم، وقال بعضهم: الخلاف بين الفريقين فى الفعل والوصف، وعلى هذا فيقال: إنه لم يبرز جريًا على المذهب الكوفى من عدم الوجوب عند أمن اللبس كما هنا- تأمل.

(قوله: فى اصطلاح التخاطب) المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة (قوله: أى وضعت فى اصطلاح به) أى: بسببه يقع التخاطب أى: التكلم بالكلام المشتمل.. إلخ، وأشار الشارح بذلك: إلى أن إضافة اصطلاح التخاطب من إضافة السبب للمسبب، وحينئذ فالإضافة على معنى لام الاختصاص؛ لأن الاصطلاح إذا كان سببًا فى وقوع التخاطب كان مختصًّا به، والمراد بوضع الكلمة لذلك المعنى فى الاصطلاح أن يظهر ذلك على ألسنة أهل ذلك الاصطلاح بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى إطلاقًا كثيرًا حتى صار حقيقة فيه سواءً كانوا هم الواضعين اللفظ لذلك المعنى، أو كان الواضع له غيرهم.

(قوله: مما لا معنى له) أى: مما لا معنى له صحيح لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى- أما من جهة اللفظ فلأنه لا يجوز تعلق حرفى جر متَّحِدِى اللفظ والمعنى بعامل

عن الكلمة قبل الاستعمال؛ فإنها لا تسمى حقيقةً ولا مجازًا، وبقوله: **فيما وضعت له**-عن الغلط، نحو: خذ هذا الفرس-مشيرًا إلى كتاب-،.....................

واحد، وأما من جهة المعنى فلأن استعمال الشيء فى الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثانى، وظاهر أنه تطلق الكلمة المستعملة ويراد بها اصطلاح التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولاً لكونه مستعملاً فيه على أنه يلزم عليه التخالف؛ لأن قوله أوَّلاً: فيما وضعت له يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له، وقوله: فى اصطلاح يفيد أن المدلول هو الاصطلاح، والحاصل: أن مادة الاستعمال تتعدى بفى للمعنى المراد من اللفظ فمدخول فى هو مدلول الكلمة، فلو علق قوله: فى الاصطلاح بالمستعملة لفسد المعنى ولزم التخالف ولزم تعلق حرفى جرٍّ متَّحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد، وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة اللفظ بأن الجارَّ الأول تعلق بالعامل فى حال كونه مطلقا، والثانى تعلق به حال كونه مقيدًا بالأول، فلم يلزم تعلق حرفى جرٍّ متَّحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد، بل بعاملين؛ لأن المطلق غير المقيد، وتوقف فى كفاية هذا الجواب بعض من كتب على الأشمونى، وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة المعنى ومن جهة اللفظ بأن هذا الاعتراض إنما يتوجه إذا أُجْرِيَت "فى" على الظاهر المتبادر منها، وأما إذا جعلت فى بمعنى على أى: استعمالاً جاريًا على اصطلاح التخاطب أى: جعلت للسببية أى: بسبب اصطلاح التخاطب، أو قدر أن المعنى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح التخاطب وبالنظر إليه بجعل الظرفية مجازية فلا يلزم ذلك المحذور إلا أنه صرف للكلام عن المتبادر منه، فالحمل عليه تكلف على أن وضعت فعل فهو أولى فى العمل من الوصف الذى هو مستعمله خصوصًا وهو أقرب منه للمعمول- تأمل.

(قوله: عن الكلمة قبل الاستعمال) أى: وبعد الوضع.

(قوله: عن الغلط) أى: فإن اللفظ فيه مستعمل فى غير ما وضع له - ألا ترى أن لفظ فرس فى المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له غلطا بحقيقة، كما أنه ليس بمجاز لعدم العلاقة، فإن قلت: الوضع كما يأتى معناه تعيين

اللفظ للدلالة على معنى بنفسه والغلط كذلك، فكيف يخرج؟ قلت: القصد شرط فى الوضع فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى قصدًا، والغلط ليس بمقصود، واعلم: أن المراد بالغلط الخارج بالقيد المذكور الخطأ المتعلق باللسان، أما المتعلق بالقلب فهو حقيقة إن كان الاستعمال فيما وضع له بحسب زعم المتكلم ولو غلط فى قصده كمن قال للكتاب الذى رآه من بعد: هذا أسد، لاعتقاده أنه حيوان مفترس وإن كان الاستعمال فى غير ما وضع له بحسب زعم المتكلم فهو مجاز -إن كان هناك ملاحظة علاقة- كمن قال الكتاب الذى رآه من بعد فاعتقد أنه رجل شجاع: هذا أسد، فإن لم يكن هناك ملاحظة علاقة فليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة – كذا قرر شيخنا العلاّمة العدوى.

(قوله: وعن المجاز المستعمل.. إلخ) عطف على قوله عن الغلط، وحاصله: أنه احترز بقوله فيما وضعت له عن شيئين – الأول: ما استعمل فى غير ما وضع له غلطًا فليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز. والثانى: المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع فى سائر الاصطلاحات- أعنى: اصطلاحات اللغويين والشرعيين وأهل العرف- وذلك كالأسد فى الرجل الشجاع فإن استعماله فيه لم يكن استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاح التخاطب ولا باعتبار غيره؛ لأن المتخاطبين إن كانا لغويين لم يكن استعمال الأسد فى الرجل الشجاع استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم -أعنى: الشرعيين وأهل العرف- وإن كان المتخاطبان من أهل العرف فكذلك لم يكن استعمال الأسد فيه استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهم اللغويون وأهل الشرع، وكذا يقال فيما إذا كان المتخاطبان من أهل الشرع، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتى.

بقى شىء وهو: أن قوله فيما وضعت له كما أخرج الشيئين المذكورين أخرج أيضًا الكذب كما قال قائل للحجر هذا ماء مثلاً متعمدًا لذلك القول وليس ملاحظًا لعلاقة، وليس ثَمَّ قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى كان كذبًا وصدق عليه أنه مستعمل فى غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد أيضا، لكن الشارح سكت عن إخراجه؛ لأنه

كالأسد: فى الرجل الشجاع؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق. واحترز بقوله: **فى اصطلاح التخاطب** عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب، كالصلاة.......................................

لا ينبغى أن يكون من مقاصد العقلاء- كذا قرر بعضهم. هذا، وذكر بعضهم: أن الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز، ولم يتعرض الشارح لذلك، فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية وبالقرينة الواقعة فى تعريف الوضع القرينة المعينة- ا.هـ.

وما ذكره مبنىٌّ على أن الكناية من المجاز، وقيل: إنها حقيقة، وحينئذ فيجب إدخالها فى حدِّها، وقيل: إنها لا حقيقة ولا مجاز وهذا هو التحقيق، وحينئذ فيجب إخراجها عن حدَّيْهما (قوله: فى الرجل) أى: المستعمل فى الرجل الشجاع (قوله: لأن الاستعارة.. إلخ) جواب عما يقال: إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة، وسيأتى أنها موضوعة بالتأويل وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع؟ وخبر أن محذوف دلَّ عليه قوله: إلا أن المفهوم، وجملة "وإن كانت موضوعة بالتأويل" جملة حالية أى: لأن الاستعارة حال كونها موضوعة بالتأويل غير موضوعة وضعًا معتدًّا به فى الحقيقة، فلذا خرجت بقيد الوضع.

(قوله: بالتأويل) أى: وهو كما يأتى ادِّعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به، وكونه فردًا من أفراده بعد اعتبار معنى التشبيه، كما تقول فى الحمام أسد، فتجعل أفراد جنس الأسد قسمين: متعارفًا وهو الذى له غاية الجراءة ونهاية قوة البطش فى ذلك الهيكل المخصوص، وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة والقوة، لا فى ذلك الهيكل المخصوص (قوله: من إطلاق الوضع) أى: من الوضع عند إطلاقه وعدم تقييده بتأويل أو تحقيق (قوله: إنما هو الوضع بالتحقيق) أى: الذى لا تأويل فيه وهذا القدر غير موجود فى الاستعارة أى: والمصنف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق فصح إخراجها بهذا القيد (قوله: عن المجاز المستعمل.. إلخ) الأوْلى أن يقول: عن الكلمة

إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء، فإنها تكون مجازًا؛ لاستعماله فى غير ما وضع له فى الشرع – أعنى: الأركان المخصوصة– وإن كانت مستعملة فيما وضع له فى اللغة.

المستعملة فيما وضعت له فى اصطلاح غير الاصطلاح الذى به التخاطب، فإنها ليست بحقيقة، لكنه عبَّر بما ذكره للتنبيه من أول الأمر على أن تلك الكلمة الموصوفة بما ذكر مجاز.

[أمثلة على استعمال الكلمة على حقيقتها وعلى غير حقيقتها]:

(قوله: إذا استعملها المخاطِب) بكسر الطاء أى: المتكلم بعرف الشرع والمراد بالمتكلم بعرف الشرع: المراعى لأوضاع ذلك العرف فى استعمال الألفاظ (قوله: فى الدعاء) متعلق باستعملها، وذلك بأن قال ذلك المستعمل لشخص: صَلِّ أى: ادع (قوله: فإنها) أى: الصلاة بمعنى الدعاء (قوله: لاستعماله) أى: المخاطب ذلك اللفظ، (وقوله: فى غير ما) أى: فى غير معنى (وقوله: وُضِعَ) أى: اللفظ وضمير له عائد على ما (وقوله: أعنى) أى: بما وضع له فى الشرع، وكما أن هذا اللفظ مجاز إذا استعمله المخاطِب بعرف الشرع فى الدعاء هو مجاز أيضًا إذا استعمله المخاطِب بعرف اللغة فى الأركان المخصوصة؛ لأنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب وإن كانت مستعملة فيما وضعت له فى غير الاصطلاح الذى وقع به التخاطب، والحاصل: أن الصور أربع: استعمال اللغوى الصلاة فى الدعاء، واستعمال الشرعى لها فى الأركان وهاتان حقيقتان داخلتان فى التعريف بقوله: فى اصطلاح به التخاطب واستعمال اللغوى لها فى الأركان واستعمال الشرعى لها فى الدعاء وهما مجازان خرجا بقوله باصطلاح به التخاطب –بقى شيء آخر وهو: أن اللفظ قد يكون فى الاصطلاح مشتركًا بين معنيين ويستعمل فى أحدهما من حيث إنه ملابس للآخر لا من حيث إنه موضوع له وهذا داخل فى التعريف، مع أنه مجاز كما لو استعمل الشرعى الصلاة المشتركة بين الأفعال المخصوصة وسجدة التلاوة لو قيل بالاشتراك فى سجدة التلاوة من حيث إنها بعض من المعنى الأول، وقد يجاب بأن هذه الصور خارجة بقيد الحيثية الملحوظة فى التعريف، إذ

[تعريف الوضع]:

(والوضع)-أى: وضع اللفظ-: **(تعين اللفظ للدلالة**................

المراد الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث إنها وضعت له واستعمال لفظ الصلاة فى سجدة التلاوة من حيث إنها بعض الأفعال المخصوصة ليس من حيث إنها وضعت له- تأمل- قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله: والوضع.. إلخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لأخذ المشتق منه فى تعريفهما ومعرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (قوله: أى وضع اللفظ) أى: لا مطلق الوضع الشامل لوضع الكتابة والإشارة والنصب والعقد وإلا لزم التعريف بالأخص فيكون غير جامع؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشىء للدلالة على معنى بنفسه سواءً كان ذلك الشىء لفظًا أو غيره، فبالقيد الذى ذكره الشارح حصلت مساواة الحد للمحدود فى كلام المصنف والمراد وضع اللفظ المفرد؛ لأن الكلام فى وضع الحقائق الشخصية أعنى: الكلمات لا ما يشمل المركب؛ لأن وضعه نوعى على القول بأنه موضوع فهو خروج عن الموضوع، ويحتمل أن يكون المراد باللفظ أعمّ من أن يكون مفردًا أو مركبًا بقطع النظر عن الموضوع (قوله: تعيين اللفظ) أى: ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة، والمراد بتعيين اللفظ: أن يخصص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله: على معنى.. إلخ) فيه أن الأَوْلَى أن يقال: للدلالة على شىء؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشىء لا اللفظ والمعنى، وقد يقال مُسَلَّمُ أن الوضع إضافة بين اللفظ والشىء وأنهما طرفاه، لكن الإضافة إنما تتضح غاية الاتضاح بتعيين طرفيها. إن قلت: لك أن تستغنى عن ذكر هذا القيد فى التعريف وتقتصر على ما تقدم، قلت: ذكره ارتكابًا لما هو الأولى من اشتمال التعريف على العلل الأربع فإن التعيين لاَ بُدَّ له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلّة المادِّية للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزلة العلّة الصورية والدلالة على المعنى بنفسه هو العلة الغائية- فتأمل-.

على معنى بنفسه) أى: ليدل بنفسه لا بقرينة تنضمُّ إليه. ومعنى الدلالة بنفسه: أن يكون العلم بالتعيين كافيًا فى فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، وهذا شامل للحرف أيضًا؛ لأنا نفهم معانى الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها ليست تامَّة فى أنفسها، بل تحتاج إلى الغير، ....

(قوله: على معنى) أى: ولو كان لفظًا كمدلول كلمة (قوله: أى ليدل بنفسه) أشار إلى أن قوله: بنفسه متعلق بقوله: للدلالة كما يدل عليه قول المصنف فى المجاز؛ لأن دلالته بقرينة وليس متعلقًا بالتعيين وإلا لقدَّمه على قوله للدلالة دفعًا للإلباس (قوله: لا بقرينة تنضمُّ إليه) أى: بحيث تكون تلك القرينة محصلة للدلالة على المعنى وهذا- أى: قوله: لا بقرينة تنضم إليه - محصلة للدلالة صادق بأن لا يكون هناك قرينة أصلاً أو كان هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى، بل معينة للمعنى المراد عند مزاحمة المعانى كما فى المشترك (قوله: ومعنى الدلالة بنفسه) أى: ومعنى دلالة اللفظ المقيدة بكونها بنفسه، (وقوله: أن يكون العلم بالتعيين) أى: أن يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ لذلك المعنى، (وقوله: كافيًا فى فهم المعنى) أى: من ذلك اللفظ (وقوله: عند إطلاق اللفظ) أى: عند ذكره مطلقًا عن القرائن المذكورة والظرف متعلق بقوله: كافيًا (قوله: وهذا) أى: تعريف وضع اللفظ الذى ذكره المصنف (قوله: شامل للحرف) أى: شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل.

كلامه عن الحروف ومعانيها

(قوله: لأنا نفهم معانى الحروف)أى: الإفرادية كالابتداء والاستفهام والتعريف، (وقوله: عند إطلاقها) أى: عند ذكرها مطلقة (وقوله: بعد علمنا بأوضاعها) أى: بأوضاع الحروف لتلك المعانى مثلاً إذا علمنا أن "مِنْ" موضوعة للابتداء فهمناه منها عند سماعها (قوله: إلا أن معانيها) أى: التى تستعمل فيها (وقوله: ليست تامَّة فى أنفسها) أى: ليست مستقلَّة بالمفهومية، بل هى معان جزئية (قوله: بل تحتاج) أى: تلك المعانى المستعملة فيها إلى الغير أى: إلى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعانى الجزئية، والحاصل: أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلىٍّ ولا يستعمل إلا فى جزئىٍّ من جزئيات

بخلاف الاسم والفعل. نعم، لا يكون هذا شاملاً لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم: الحرف ما دل على معنى فى غيره-أنه مشروط فى دلالته..........

هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه، وهذا مبنيٌّ على ما قاله العلاَّمة الرضى فى قولهم: الحرف كلمة دلت على معنى فى غيرها إن "فى" ظرفية أى: كلمة دلت بنفسها على معنى ثابت فى غيرها فاللام فى قولنا: الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل أى: متعلق به وهل فى قولنا: هل قام زيد؟ يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد، ومِن فى قولنا: سرت مِن البصرة يدل على الابتداء الذى هو فى البصرة وهكذا (قوله: بخلاف الاسم والفعل) أى: فإن معنى كلٍّ منهما الذى يستعمل فيه تامٌّ فى نفسه فلا يحتاج فى فهمه منه إلى انضمام الغير له (قوله: لا يكون هذا) أى: تعريف الوضع.

(قوله: عند من يجعل.. إلخ) أى: وهو ابن الحاجب، وحاصل ذلك: أن ابن الحاجب جعل فى للسببية فى قولهم: الحرف كلمة دلت على معنى فى غيرها أى: بسبب غيرها وهو المتعلق، فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه، وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيًا فى فهم معناه منه، بل لا بدَّ من ذكر المتعلق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذى ذكره المصنف شاملاً لوضع الحرف، والحاصل: أن الحرف فيه مذهبان -أحدهما: أنه يدل بنفسه، والثانى: أنه لا يدل إلا بضميمة غيره، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملاً لوضع الحرف لا على الثانى، ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة: الحرف: ما دل على معنى فى غيره، فقال الرضى: إن فى للظرفية وأن المعنى ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره، فالحرف دالٌّ على المعنى بنفسه إجمالاً، ولكن ذلك المعنى الذى دلَّ عليه الحرف لا يتم ولا يتعين إلا بذكر المتعلق لقيامه به، وقال ابن الحاجب: إن "فى" سببية وأن المعنى ما دل على معنى بسبب غيره فهو لا يدل على المعنى بذاته، بل حتى يذكر المتعلق فمِن مثلاً يفهم منها الابتداء، ولكن لا يعلم تعينه إلا بذكر السير والبصرة مثلاً على الأول، وعلى الثانى الدالّ على الابتداء من بشرط ذكر السير والبصرة مثلاً.

على معناه الإفرادى ذكر متعلقه.

(فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعًا بالنسبة إلى معناه المجازى (**لأن دلالته**) على ذلك المعنى إنما تكون (**بقرينة**) لا بنفسه (**دون المشترك**) فإنه لم يخرج؛

الفرق بين المعنى الإفرادى والمعنى التركيبى

(قوله: على معناه الإفرادى) أى: كدلالة من على الابتداء ولَمْ على النفى وهَلْ على الاستفهام، وقيد بالإفرادى؛ لأن اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم -ألا ترى أن دلالة زيد فى قولك: جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى ودلالة الضمير على المفعولية بواسطة ذكر الفعل والفاعل، والحاصل: أن اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى الإفرادى مختصٌ بالحرف، وأما اشتراطه فى الدلالة على المعنى التركيبى فهو مشترك بين الاسم والحرف؛ فلذا قيد الشارح المعنى بكونه إفراديًا- ا.هـ فنرى.

والمعنى التركيبى: هو ما دلّ عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله: فخرج المجاز) هذا مفرع على التقييد بقوله: بنفسه أى: فباعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازىّ عن كونه موضوعًا بالنسبة لمعناه المجازى أى: وإن كان موضوعًا بالنسبة لمعناه الحقيقىّ وفى كلام المصنف مسامحة، إذ الخارج بالقيد المذكور فى الحقيقة إنما هو تعيين المجاز عن كونه وضعًا، فقول المصنف: فخرج المجاز على حذف مضاف أى: خرج تعيين المجاز، وقول الشارح: عن أن يكون موضوعا مجاراة لظاهر المصنف من أن الخارج نفس المجاز- فتأمل.

وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعًا خرج أيضا تعيين الكناية بناءً على أنها غير حقيقة؛ لأن كلاً من المجاز والكناية إنما يدل على المعنى بواسطة القرينة، وإن كانت القرينة فى المجاز مانعة وفى الكناية غير مانعة.

(قوله: إنما تكون بقرينة) أى: بواسطة قرينة فالدالُّ اللفظ بواسطة القرينة (قوله: دون المشترك) حال من المجاز أى: حالة كون المجاز مغاير للمشترك (قوله: فإنه لم يخرج) أى: فهو حقيقة ولو استعمل فى معنييه بناء على جوازه، وقال بعضهم: إنه يكون مجازا فى هذه الحالة فإن كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما

لأنه قد عين للدلالة على كلٍّ من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك؛ فالقُرْء-مثلاً-عيِّن مرة للدلالة على الطهر بنفسه، ومـــرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعًا، وفى كثير من النســـخ بـــدل قوله: **دون المشترك**: **دون الكناية**، وهو سهو؛ لأنه إن أريد أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الأسد فى قولنا: رأيـــت أســـدا يرمى-موضوع للحيوان المفترس، وإن لم يستعمل فيه. وإن أريد أنها موضـــوعة بالنسبة إلى معنى الكناية-أعنى: لازم المعنى الأصلى-ففساده ظاهر؛ لأنه لا يـــدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة.

إذا استعمل فى أحدهما، والمراد بالمشترك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعًا متعـــددًا اتحـــد واضعه أو تعدد (قوله: لأنه قد عين للدلالة على كلٍّ من المعنيين بنفسه) أى: لفهمهمـــا منه بدون القرينة وحينئذ فقرينته إنما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف المجاز، فإن القرينة فيه محتاج إليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازىّ (قوله: أحد المعنيين) أى: على أنه مراد (قوله: بالتعيين) أى: حالة كون ذلك الأحد ملتبسًا بالتعيين (قوله: لعـــارض الاشتراك) إضافته بيانية أى: لعارض هو اشتراك المعانى فى ذلك اللفظ الذى عيِّن للدلالة عليها وهو علِّة لعدم الفهم (قوله: لا ينافى ذلك) أى: تعيينه للدلالة على كلٍّ من المعنيين بنفسه، والجملة خبر عن قوله: وعدم فهم.. إلخ (قوله: فيكون موضوعًا) أى: فيكـــون المشترك موضوعًا لكلٍّ منهما بوضعين على وجه الاستقلال فإذا اســـتعمل فى أحـــدهما واحتيج إلى القرينة المعينة للمراد لم يضرّ ذلك فى كونه حقيقة؛ لأن الحاجة إلى القرينـــة فيه لتعيين المراد لا لأجل وجود أصل الدلالة على المراد (قوله: وهو ســـهو) أى: مـــن الناسخ أو من المصنف (قوله: إن أريد أن الكناية) أى: اللفظ الكنائى.

(قوله: فكذا المجاز) أى: وحينئذ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعًا دون الكناية (قوله: وإن أريد أنها) أى: الكناية بمعنى اللفظ الكنائىّ (قوله: لأنه لا يدل عليـــه بنفسه) أى: لأنه لو كانت الكناية موضوعة للازم المذكور لكانت الكناية خارجة عن فن البيان؛ لأن دلالتها حينئذ ليست عقلية، بل وضعية (قوله: بل بواسطة القرينة) أى:

لا يقال: معنى قوله: بنفسه أى: من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية؛ فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية؛ لأنا نقول: أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور،..................

فالقرينة فى الكناية من جملة الدال كالمجاز، وحينئذ فلا وجه لإخراج أحدهما دون الآخر

(قوله: لا يقال) أى: فى الجواب عن المصنف على هذه النسخة أولاً يقال فى دفع السهو عليها، وحاصله جوابان:- تقرير الأول: أن يقال: نختار الاحتمال الثانى ولا نسلم ما ذكره من الفساد، ومعنى قوله: فى تعريف الوضع بنفسه أى: من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له وليس معناه من غير قرينة مطلقًا كما تقدم، وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، وأما الكناية ففيها تعيين اللفظ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة؛ لأن القرينة فيها ليست مانعة عن إرادة الموضوع له، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلى ولازم ذلك المعنى فقول المعترض: لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة ممنوع. وتقرير الثانى: أن يقال: نختار الثانى ولا نسلم ما ذكر من الفساد ومعنى قوله: فى تعريف الوضع بنفسه أى: من غير قرينة لفظية، وحينئذ فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية فقول المعترض: لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة مسلم، لكن المراد القرينة المعنوية لا اللفظية المعتبرة فى المجاز- فتأمل.

(قوله: فعلى هذا) أى: ما ذكر من الجوابين (قوله: لأنا نقول.. إلخ) هذا ردٌّ للجواب الأول (وقوله: وكذا حصر.. إلخ) رد للجواب الثانى.

(قوله: أخذ الموضوع) أى: اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له (قوله: للزوم الدور) وذلك لتوقف معرفة الوضع على معرفة الموضوع لأخذه جزءًا فى تعريفه، وتوقف معرفة الموضوع على معرفة الوضع؛ لأن الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، نعم لو قيل: إن معنى قوله بنفسه أى: من غير قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلى لَانْدَفَع الدَّور لكن ذلك لا يفهم

وكذا حصر القرينة فى اللفظى؛ لأن المجاز قد تكون قرينته معنوية.

لا يقال: معنى الكلام: أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية، فإنها أيضا حقيقة -على ما صرح به صاحب المفتاح-؛ لأنا نقول هذا فاسد.....

من عبارة التعريف -كذا فى الأطول. قال العلاّمة القاسمى: التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق المخالفة سوى نفى الوضع عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه، بل بانضمام شيء آخر إلى النفس، وهذا المقدار لك أن تعبر عنه بعبارات شتَّى منها أن تقول: معنى قوله بنفسه أى: من غير انضمام شيء آخر إليه، أو من غير انضمام قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلى، أو من غير قرينة مانعة مما عين له أولا، ونحو ذلك مما لم يعبر فيه بالموضوع له الذى عبَّر به الشارح اللازم عليه الدَّوْر على أن لك أن تقول: إن الدور مدفوع، ولو صرح بالموضوع فى التعريف؛ لأن المراد به ذات الموضوع لا مع وصف الوضع فالواجب لضرورة التعريف بالموضوع إدراكه، لكن إدراكه ممكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع فى تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم (قوله: وكذا حصر القرينة فى اللفظى) أى: الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لإخراج المجاز دون الكناية فإنه يقتضى أن قرينة المجاز دائمًا لفظية وهو فاسد؛ لأن قرينة المجاز قد تكون معنوية، وحينئذ فيكون داخلاً فى التعريف فكيف يخرجه؟ أى: والكناية قد تكون قرينتها لفظية، وحينئذ فتكون خارجة منه فكيف يدخلها فيه؟ والحاصل: أن الجواب الثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظية، وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية فى غير اللفظية وكلٌّ منهما ممنوع؛ فقد تكون قرينة المجاز معنوية فيكون داخلاً فى التعريف فلا يصح إخراجه حينئذ منه وقد تكون قرينة الكناية لفظية فتكون خارجة من التعريف فلا يصح إدخالها حينئذ فيه (قوله: لا يقال) أى: فى الجواب عن المصنف على نسخة فخرج المجاز دون الكناية إن معنى كلامه أنه خرج.. إلخ، وحاصله: أن معنى قوله: فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق: أنه خرج التعيين الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذى فى الكناية فإنه لم يخرج وقد تبيَّن فساده، وأما على هذا التوجيه فمعناه فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية فإنها لم تخرج من

على رأى المصنف؛ لأن الكناية لم تستعمل فيما وضع له، بل إنما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق.

تعريفها؛ لأنها من أفراد الحقيقة لاستعمالها فى الموضوع له عند السكاكى وهذا الجواب مبنٌّ على أن قوله: فخرج مفرع على تعريف الحقيقة لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأول (قوله: على رأى المصنف) أى: وإن كان صحيحًا على رأى السكّاكى.

(قوله: لم تستعمل فيما وضع له) أى: عند المصنف خلافًا للسكاكى؛ لأنه يقول: الكناية لفظ استعمل فى معناه مرادًا منه لازم ذلك المعنى فهى عنده حقيقة لاستعمال اللفظ فى معناه وإن أريد منه لازم ذلك المعنى، وأما عند المصنف فهي واسطة بين الحقيقة والمجاز (قوله: مع جواز إرادة الملزوم) أى: الموضوع له، ومن المعلوم أن مجرد جواز إرادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملاً فيه (قوله: وسيجيء) أى: فى باب الكناية تحقيق ذلك أى: تحقيق أن إرادة الملزوم -وهو المعنى الحقيقي- فى الكناية جائز لا لازم، والمفتاح يفيد ذلك فى مواضع وفى موضع آخر يفيد اللزوم.

(قوله: والقول.. إلخ) قال فى الأطول لما عرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، واقتضى ذلك إثبات الوضع وينافيه ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته؛ لأنه يلغو الوضع، بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله: والقول.. إلخ. فقول الشارح فى المطول: هذا ابتداء بحث ليس كذلك، وحاصل ما فى المقام: أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بدَّ لها من مخصص لتساوى نسبته إلى جميع المعانى، فذهب المحققون إلى أن المخصص لوضعه لهذا المعنى دون ذاك هو إرادة الواضع، والظاهر: أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعرى: من أنه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليمًا بالوحي أو بخلق الأصوات والحروف فى جسم وإسماع ذلك الجسم واحدًا أو جماعة من الناس، أو بخلق علم ضروريٌّ فى واحد أو جماعة، وذهب عباد بن سليمان الصيمرى ومن تبعه إلى أن المخصص لدلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعانى ذات الكلمة يعنى أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة اللفظ على هذا المعنى، فكل من سمع اللفظ

[إنكار الوضع]:

(والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى: ذهب بعضهم إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته. فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد ما دام محمولاً على ما يفهم منه ظاهرًا؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته، كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل،

فهم معناه لما بينهما من المناسبة الذاتية ولا يحتاج فى دلالته على معناه للوضع للاستغناء عنه بالمناسبة الذاتية التى بينهما. قال المصنف: وهذا القول ظاهره فاسد وسيأتى تأويله (قوله: بدلالة اللفظ) أى: على معناه (وقوله: لذاته) أى: لا لوضعه له إذ لا وضع (قوله: ذهب بعضهم) أى: وهو عباد بن سليمان الصيمرى من المعتزلة (قوله: لا تحتاج للوضع) أى: التعيين (قوله: طبيعية) أى: ذاتية (قوله: على ما يفهم منه) أى: وهو عدم الاحتياج للوضع؛ لأن دلالة اللفظ لذاته (قوله: كدلالته على اللافظ) أى: على وجوده وحياته، فإن هذه الدلالة لذات اللفظ؛ لأنها عقلية لا تنفكُّ أصلاً (قوله: لوجب أن لا تختلف اللغات) أى: فى معنى اللفظ الواحد؛ لأن ما بالذات لا يختلف، لكن اللازم باطل فبطل الملزوم، وبيان بطلان اللازم: أن لفظ "سو" معناه بالتركية ماء وبالفارسية جانب آب وبالعربية قبيح، فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعانى مناسبة ذاتية تغنى عن وضعه لما اختلفت اللغات فى معناه، بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة.

(قوله: وأن يفهم كل أحد) عطف على قوله: أن لا تختلف أى: ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أى.. بحيث إنه متى سمع إنسان أىَّ لفظ كان فهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسؤال الترك مثلاً عن معنى كلامهم، لكن اللازم باطل فبطل الملزوم (وقوله: لعدم.. إلخ) بيان للملازمة التى احتوت عليها الشرطية (قوله: لعدم انفكاك المدلول عن الدليل) أى: لأن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر الذى هو

ولامتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير.

ولامتنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطـلاق إلا المعنى الثانى.

(وقد تأوله) أى: القول بدلالة اللفظ لذاته **(السكاكي)** أى: صرفه عـن ظاهره،..

المدلول (قوله: ولامتنع أن يجعل اللفظ.. إلخ) يعنى أن لفظ المجاز مع القرينة يمتنع فهـم المعنى الحقيقى منه، فإن أسدًا مع يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقى أصلا فلو كان اللفظ دالاً بذاته فلا يكون أسد دالاً إلا على المعنى الحقيقى (قوله: ولامتنع نقلـه.. إلخ) أى: لأنه يدل على معناه بذاته وطبيعته بالذات لا يزول (قوله: بحيث لا يفهم.. إلخ) كما فى الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية كزيد والصلاة والدابّـة، فلـو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لامتنع نقل لفظ زيد من المصدرية للعلمية، ونقـل لفظ صلاة من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصة، ونقل لفظ دابّة من كل ما دبَّ على وجه الأرض لذوات الأربع، لكن اللازم باطل فكذا الملزوم، والحاصل: أن دلالـة اللفظ على معناه لو كانت لذاته للزم عليه أمور أربعة كلها باطلة، واعلـم أن الـلازم الأول: نظر فيه للغة، والثانى: نظر للأشخاص وإن كان لازمًا لما قبله، والثالث: نظر فيه للقرائن، والرابع: نظر فيه للحقائق المنقولة، وإذا علمت أن اللوازم أربعة تعلم أنه كـان الأوْلى للشارح إعادة اللازم فى قوله: وأن يفهم كل أحد.. إلخ كمـا فعـل فى بقيـة المعطوفات؛ لأن ترك إعادته يشعر بأن قوله وأن يفهم.. إلخ من تَتِمَّة ما قبله تفسير لـه كما قيل- اهـ سم.

(قوله: أى صرفه عن ظاهره) أى: حمله على خلاف الظاهر منه؛ وذلك لأنـه قال معنى قوله: يدل لذاته أن فيه وصفًا ذاتيًا يناسب أن يوضع بسببه لمعنى دون آخر، لا أن المناسبة بسببها يدل اللفظ على المعنى بدون الوضع كما هو ظاهر، واعلم أن هـذا التأويل خلاف المصحح نقله عن عباد والمصحح فى النقل عنه هو ظاهر من كلامه.

وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواصَّ بها تختلف، كالجهر والهمس،.........................

قال فى جمع الجوامع وشرحه للعلاّمة المحلى ما نصه: ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافًا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفظ ومعناه. قال: وإلا فلِمَ اختص به؟ فقيل: بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج إليه، وقيل: بل بمعنى أنها كافية فى دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج إلى الوضع يدرك ذلك من خصَّه الله تعالى به كما فى القافة ويعرفه غيره منه، قال القرافى: حكى أن بعضهم يدَّعى أنه يعرف المسميات من الأسماء فقيل له: ما مسمى "آدغاغ" وهو من لغة البربر؟ فقال: أجد فيه يبسًا شديدًا وأراه اسم الحجر وهو كذلك. قال الأصفهانى: والثانى هو الصحيح عن عباد- اهـ. بلفظهما، فأنت تراه كيف نقل القولين وصحح الثانى منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكى؟ (قوله: وقال: إنه) أى: القول المذكور (قوله: تنبيه) أى: ذو تنبيه أو المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله: علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلاً منهما علم على حدته وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث أصالة حروفها وزيادتها وصحتها واعتلالها وهيئاتها، وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية- كذا ذكره السيد فى شرح المفتاح. قال الفنرى: وفيه أن هذا منقوض بالكلمات المغيرة عن أصلها بالإبدال ونحوه كما يقال فى قال أصله: قَوَل، فإن هذا من علم الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما إلى الآخر بالأصالة والفرعية، وأجيب بأن مراده الأصالة والفرعية المخصوصان أى: اللذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان فى: قال وقَوَل، وأمليت وأمللت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر تأمل.

[كلامه عن صفات الحروف]:

(قوله: من أن للحروف.. إلخ) هذا بيان لما عليه أئمة الاشتقاق (قوله: فى أنفسها) أى: باعتبار ذواتها (قوله: خواصٌّ) أى: صفات (وقوله: بها) أى: بسببها (قوله: كالجهر)

والشدة والرخاوة، والتوسط بينهما، وغير ذلك. وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ فى تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة، كالفصم [بالفاء] الذى هو حرف رخو،.....................

هو خروج الحرف بصوت قويّ ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزة: كأب وأخ، والهمس: هو خروج الحرف بصوت غير قويّ، والحروف المهموسة يجمعها قولك: "فحثه شخص سكت" وما عداها مجهور (قوله: والشدة والرخاوة) الشدة: انحصار صوت الحرف عند إسكانه فى مخرجه انحصارًا تامًّا فلا يجرى فى غيره، والرخاوة: عدم انحصار صوت الحرف فى مخرجه عند إسكانه فيجرى الصوت فى غير مخرجه جريًا تامًّا، والتوسط: أن لا يتم الانحصار والجرى، والحروف الشديدة يجمعها قولك: "أجد قط بكت"، والمتوسطة بين الشديدة والرخوة يجمعها قولك "لِنْ عُمَر" وما عداها حروف رخوة (قوله: وغير ذلك) أى: كالاستعلاء والاستفال والتصحيح والإعلال.

(قوله: وتلك الخواص) أى: الأوصاف (قوله: إذا أخذ فى تعيين شيء) أى: إذا أخذ فى وضع لفظ وقوله مركب منها أى: من هذه الحروف (قوله: لمعنى) متعلق بتعيين (قوله: بينهما) أى: بين الحروف، والمعنى: فيضع مثلاً اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة: كالفصم [بالفاء] الذى هو حرف رخو، فإنه قد وضع لكسر الشيء بلا بينونة وانفصال؛ لأنه أسهل مما فيه بينونة، ويضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالقصم [بالقاف] الذى هو حرف شديد فإنه قد وضع لكسر الشيء مع بينونة؛ لأن الكسر مع البينونة أشد من الكسر بلا بينونة ويضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو وضده لضده وعلى هذا القياس (قوله: قضاء لحق الحكمة) الإضافة بيانية أى: أداء لحكمة اتّصاف الحروف بتلك الخواصّ وليست هذه الخواصُّ علّة مقتضية لذاتها هذه المعانى فإنه خرق للإجماع. قال العلاّمة الفنرى: ولا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواصّ الحروف والتركيبات إنما يظهر فى بعض الكلمات كما ذكره، وأما اعتباره فى جميع كلمات لغات واحدة فمتعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات!! قال الشيخ يس: وعبارة الجوينى فى المسألة: هل للحروف فى الكلمات خواصّ

لكسر الشيء من غير أن يبين، والقصم [بالقاف]: الذى هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين.

وأن لهيئات تركيب الحروف أيضًا خواصّ؛ كالفَعَلاَن والفَعَلَى [بالتحريك] لما فيه حركة، كالنَّزَوَان والحيدى، وكذا باب: فَعُل [بالضم] مثل: شرُف، وكرُم للأفعال الطبيعية اللازمة.

تحمل على وضعها لمعانيها أو وضعت لمعانيها اتفاقًا؟ فوضع الباب لمعنى والناب [بالنون] لمعنى آخر ولو عكس لم يمتنع، ونبنى المسألة على مسألة حكمية وهى أن الفاعل المختار هل يشترط فى اختياره وجود مرجح أَوْ لاَ؟ والأظهر لا. كاختيار الجائع لدفع جوعه أحد الرغيفين (قوله: لكسر الشيء) أى: الذى وضع لكسر الشيء (وقوله: من غير أن يبين) أى: ينفصل ذلك الشيء (قوله: حتى يبين) أى: ولا شكَّ أن كسر الشيء مع البينونة أشد وأقوى من الكسر الذى لا بينونة فيه (قوله: وأن لهيئات.. إلخ) عطف على قوله: أن للحروف فى أنفسها خواص، (فقوله: أيضا) أى: كما أن للحروف فى أنفسها خواص وهذا بيان لما عليه أئمة التصريف (قوله: بالتحريك) أى: تحريك العين (قوله: لما فيه حركة) أى: فإنهما وُضِعَا لما فيه حركة (قوله: كالنزَوَان) أى: فإنه مشتمل على هيئة حركات متوالية فيناسب ما فيه حركة؛ ولذلك وضع لضراب الذكر ونزوه على الأنثى وهو من جنس الحركة (قوله: والحيدى) أى: فإنه مشتمل على هيئة حركات متوالية فلذا وضع للحمار الذى له نشاط فى حركاته وخفته حتى إنه إذا رأى: ظِلَّه ظَنَّه حمارًا حاد منه أى: فر منه ليسبقه لنشاطه، وفى الفنرى: الحيدى: صفة مشتقة من حاد إذا مال - يقال- حمار حيدى أى: مائل عن ظِلّه لنشاطه (قوله: وكذا باب فَعُل) عطف على قوله كالفَعَلاَن (قوله: للأفعال الطبيعية) أى: الذى وضع للأفعال الطبيعية؛ وذلك لأن الضمَّ يناسب عدم الانبساط فجعل دالاً على أفعال الطبيعة اللازمة لذواتها- قاله ابن يعقوب، وفى شرح السيد للمفتاح: وقيل الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضمونًا مع الشخص أى: لازمًا له.

(والمجاز) فى الأصل [مَفْعَل] من: جاز المكان يجوزه، إذا تعداه، نقل إلى الكلمة الجائزة – أى: المتعدية– مكانها الأصلى، أو المجوز بها [على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلى]– كذا فى أسرار البلاغة.

وذكر المصنف: أن الظاهر من قولهم: جعلت كذا مجازًا إلى حاجتى – أى: طريقًا لها،..

بداية الكلام عن المجاز

(قوله: فى الأصل مَفْعَل) أى: أنه باعتبار أصله مصدر مِيمِىٌّ على وزن مَفْعَل، فأصله مَجْوَز نقلت حركة الواو للساكن قبلها، ثم تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجازًا؛ لأن المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحة والإعلال وهم قد أعلّوْا فعله الماضى وهو جاز فلذلك أعلّوا المجاز (قوله: من جاز المكان) أى: مشتق من جاز المكان، وهذا ظاهر على أن الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفيون، وأما على مذهب البصريين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مضاف أى: مشتق من مصدر جاز وهو الجواز؛ لأن المصدر المزيد يشتق من المجرد ويصح أن يقدر مأخوذ من جاز المكان، ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق (قوله: نقل) أى: لفظ مجاز فى الاصطلاح إلى الكلمة.. إلخ، وحاصله: أن لفظ مجاز فى الأصل مصدر معناه الجواز والتعدية، ثم إنه نقل فى الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلى فيكون اسم فاعل، أو باعتبار أنها مُجوزٌ بها ومتعدىً بها مكانها الأصلى فيكون اسم مفعول، إذا علمت هذا فقول الشارح الجائز بيان للمناسبة بين المنقول والمنقول إليه لا أنه من تتمة المنقول إليه؛ لأن المنقول إليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له، فمراد الشارح: أنه نقل إلى الكلمة باعتبار كونها جائزة ومتعدية مكانها الأصلى، وكذا يقال فى قوله الآتى: أو المجوز بها أى: أو نقل إلى الكلمة باعتبار كونها مجوزًا بها (قوله: على معنى.. إلخ) أى: حالة كون الكلمة المجوز بها ملتبسة بمعنى أنهم.. إلخ وأتى الشارح بهذا إشارة إلى أن الباء فى قوله: المجوز بها للتعدية لا للسببية (قوله: وذكر المصنف.. إلخ) حاصله: أن لفظ مجاز فى الأصل مصدر مِيمِىٌّ بمعنى مكان

على أن معنى "جاز المكان": سلكه، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه.

الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذ من قولهم: جعلت كذا مجازا لحاجتى أى: طريقًا لها، ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقًا إلى تصور المعنى المراد منها لاتصافها بمعناها الأصلى؛ لأن المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق إلى تصور المعنى المراد منها، والحاصل: أن لفظ مجاز مصدر ميمى يصلح للزمان والمكان والحدث- فاتفق المصنف والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصلح أن يكون المجاز المستعمل فى الزمان منقولاً هنا؛ لعدم المناسبة بينه وبين المنقول إليه -أعنى: الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له- ثم اختلفا، فقال المصنف: المنقول هنا هو المستعمل اسم مكان، وقال الشيخ عبد القاهر: المنقول هنا هو المستعمل فى الحدث، وإنما استظهر المصنف ما ذكره؛ لأن استعمال المصدر الميمىِّ بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان.

(قوله: أنه) أى: لفظ مجاز مشتق أو مأخوذ من قولهم على ما مرَّ (قوله: على أن معنى) أى: بناءً على أن معنى جاز المكان سلكه ووقع جوازه فيه لا بمعنى أنه جاوزه وتعداه، وحينئذ فالمجاز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله: فإن المجاز.. إلخ) علّة لمحذوف أى: ثم نقل للكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له؛ لأن المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق.. إلخ فهذا إشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه، والحاصل: أنه على هذا القول لم يعتبر فى الكلمة المنقول إليها كونها جائزة أو مجوزًا بها، بل كونها محلاً للجواز بخلاف القول الأول، لا يقال الحقيقة كذلك طريق إلى تصور معناها فَلْتُسَمَّ مجازًا بهذا الاعتبار؛ لأنا نقول ما ذكر وجه للتسمية وترجيح لهذا الاسم فى هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى اطّراد التسمية فى كل ما وجد فيه ذلك الوجه المعتبر؛ لأنه إنما اعتبر لإنشاء التسمية على وجه الخصوص بالمسمى كما لا يلزم انتفاء ذلك الوجه، بخلاف اعتبار المعنى فى وصف شىء بشىء، فإنه يقتضى اطّراد الوصف فى كل ما وجد فيه ذلك المعنى وينتفى وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى؛ لأن ذلك المعنى اعتبر لصحة إطلاق الوصف والحقيقة، وإن وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقًا

أنواع المجاز:

فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان. فعرفوا كلاً على حدة.

(أما المفرد: فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال؛ فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة...

إلى تصور معناها لا تسمى مجازًا، إذ لا يطلق المجاز على معناه ليشعر بالمعنى الذى اشتق منه فيتبعه ثبوتًا ونفيًا كما فى الأوصاف، بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسمية من غير قصد وضعه للمعنى الوضعي، وملخَّصه: أن اعتبار المعنى فى تسمية شيء بشيء يغاير اعتبار المعنى فى وصف شيء بشيء كتسمية شيء له حمرة بأحمر ووصفه بأحمر فاعتبار المعنى فى التسمية إنما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان أنه أولى بذلك المعنى من غيره، وفى الوصف لصحة إطلاق الوصف على الشيء الموصوف، ولهذا شرط بقاء المعنى فى الموصوف عند إطلاق الوصف عليه، ولم يشترط بقاء المعنى فى المسمى عند إطلاق الاسم عليه، فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك أى: استمرار إطلاق ذلك الاسم عليه.

أقسام المجاز

(قوله: وَهُما) أى: المجاز المفرد والمجاز المركب مختلفان أى: حقيقة كلٍّ منهما تخالف حقيقة الآخر.

(قوله: فعرَّفوا كلاً على حدة) أى: لأن الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها فى تعريف واحد على سبيل التفصيل لكلٍّ منها بحيث يحصل معرفة حقيقة كلٍّ منها بخصوصه، وأما على سبيل الإجمال فيمكن كأن يعبر هنا بدل الكلمة باللفظ أو القول، وكأن يقال فى تعريف الإنسان والفرس: الجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة (قوله: الكلمة) أى: سواءً كانت اسمًا أو فعلاً أو حرفًا وخرج عنها المركب، ولا يقال خرج بها؛ لأنها جنس والجنس لا يخرج به- وكذا قيل، ولك أن تقول: لا فرق بين خرج به وعنه إنما الذى يناسب أخرج به الهمزة -فتأمل.

(قوله: احترز بها) أى: بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال أى: وبعد الوضع كما احترز بها عن الكلمة المهملة التى لم توضع أصلا حتى إنها تستعمل (قوله: فإنها)

(**في غير ما وضعت له**) احترز عن الحقيقة؛ مرتجلاً كان أو منقولاً، أو غيرهما.

أى: الكلمة التى وضعت ولم تستعمل لا من الوضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله: فى غير ما وضعت له) أى: فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمة له، فضمير وضعت ليس راجعًا لما فكان الواجب إبراز الضمير لجريان الصلة على غير من هي له، ثم أنه إن أريد الوضع الشخصى خرج عن التعريف التجوز فيما هو موضوع لمعناه الأصلى بالنوع كالمشتقات، وإن أريد الوضع النوعي خرج عن التعريف التجوز فيما كان الوضع فيه لمعناه الأصلى شخصيًّا: كالأسد مثلاً، وإن أريد ما هو أعم من الشخصيّ والنوعيّ لم يشمل شيئًا من أفراد المجاز، إلا أن يجاب بأن المراد الوضعان ويرتكب التوزيع أى: فى غير ما وضعت له وضعًا شخصيًّا فى الموضوعة بالوضع الشخصى وفى غير ما وضعت له وضعًا نوعيًّا فى الموضوعة بالوضع النوعى – فتأمل.

ويرد على التعريف اللفظ المشترك إذا استعمل فى أحد معانيه فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له: كالعين مثلاً إذا استعملت فى الباصرة كان معناها مغايرا لمعناها إذا استعملت فى عين الشمس مثلاً، اللهم إلا أن يحمل ما فى التعريف على العموم، والمعنى حينئذٍ: المستعملة فى مغاير كلّ وضعت له، وحينئذ فلا يرد المشترك- فتأمل.

(قوله: مرتجلا كان.. إلخ) تعميم فى الحقيقة فضمير كان المستتر يعود على الحقيقة، وذكر الضمير باعتبار أن الحقيقة لفظ، والضمير المستتر اسم كان، ومرتجلاً خبر مقدَّم، ومنقولاً عطف عليه، والمرتجل: هو اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شيء: كسعاد وأُدَد وأسد، والمنقول: هو اللفظ الموضوع لمعنى بعد وضعه لآخر لمناسبة مع هجران المعنى الأول: كالدابَّة والصلاة، فإن دابَّة اسم لكل ما دبَّ على الأرض، ثم نقل لذات القوائم، والصلاة: اسم للدعاء، ثم نقلت للأركان المخصوصة والمناسبة موجودة فيهما، وقد هجر المعنى الأول (قوله: أو غيرهما) أى:ما ليس منقولاً ولا مرتجلاً كالمشتقات، فإنها ليست مرتجلة محضة لتقدم وضع موادِّها، ولا منقولة لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له أى: وكالمشترك فإنه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة

وقوله: (**فى اصطلاح التخاطب**) متعلق بقوله: **وضعت**؛ قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر، كلفظ: الصلاة إذا استعمله المخاطِب بعرف الشرع فى الدعاء مجازًا؛ فإنه..........................

مناسبة بين المعنيين مثلاً ولا يشترط فيه هجران المعنى الأول فهو مغاير للمرتجل والمنقول كالمشتق (قوله: فى اصطلاح التخاطب) أى: فى الاصطلاح الذى يقع بسببه التخاطب والتكلم (قوله: متعلق بقوله وضعت) يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ إذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ فى غيره كان مجازًا. قال الفنارى: ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح، وإلا لزم ألا يكون لفظ الأسد -الذى وضع فى اللغة للحيوان المفترس وأقرّ ذلك الوضع فى الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوىُّ أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصّة- حقيقةً، بل المراد بذلك كونه موضوعًا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أوْ لاَ، هذا وما ذكره من تعلق الظرف بقوله: وضعت غير متعين، بل يصح تعلقه بالغير لاشتماله على معنى المغايرة وبالمستعملة بعد تقييده بقوله: فى غير ما وضعت له، والمعنى حينئذ: أن الكلمة المقيدة بكونها استعملت فى غير ما وضعت له إذا استعملت فى ذلك الغير بسبب اصطلاح التخاطب بمعنى: أن مصحح استعمالها فى ذلك الغير والسبب فى كونه غيرًا هو اصطلاح التخاطب تكون مجازًا، ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تمحل- كما تقدم فى تعريف الحقيقة (قوله: ليدخل) أى: فى التعريف على كلٍّ من الاحتمالات الثلاثة التى ذكرناها فى متعلق الظرف، (وقوله: المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر) أى: غير اصطلاح المستعمل أى: والحال أنه مستعمل فى غير ما وضع له فى اصطلاحه (قوله: المخاطِب) بكسر الطاء أى: المتكلم بهذه الكلمة (قوله: مجازًا) أى: لأن الدعاء غير الهيئة المخصوصة الموضوع لها لفظ الصلاة فى عرف الشرع لاشتمالها عليه، وكذا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى الأركان المخصوصة فإنه يكون مجازًا، والحاصل: أنه يصدق على كلٍّ منهما أنه كلمة مستعملة فى معنى مغاير لما وضعت له فى اصطلاح التخاطب- كما أشار لذلك الشارح بقوله: أى: فليس بمستعمل.. إلخ.

وإن كان مستعملاً فيما وضع له فى الجملة **(فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى وقع به التخاطب- أعنى: الشرع)** وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر، كلفظ: الصلاة المستعملة بحسب الشرع فى الأركان المخصوصة؛ فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر -وهو اللغة- لا بحسب اصطلاح التخاطب- وهو الشرع **(على وجه يصح)** متعلق بـ**المستعملة**..........................

(قوله: وإن كان مستعملا.. إلخ) جملة حالية معترضة بين اسم إن وخبرها وهو قوله: فليس بمستعمل.. إلخ، والفاء فيه زائدة (قوله: فيما) أى: فى معنى (قوله: فى الجملة) أى: فى بعض الاصطلاحات وهو اللغة (قوله: فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى وقع به التخاطب -أعنى: الشرع) أى: وإن كان مستعملاً فيما وضع له فى اصطلاح اللغة فهو مجاز شرعى بمقتضى اصطلاح الشرع، وإن كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح أهل اللغة، فإن قلت: إذا وقع ذلك الاستعمال من لغوىٍّ جريًا على اصطلاح الشرع هل يكون مجازًا لغويًا؟ قلت: أجاب العلاّمة ابن قاسم فى شرح الورقات بما نصه: لا نسلم أنه مجاز لغوىٌّ بل هو شرعىٌّ ولو حكما- اهـ.

(قوله: وليخرج) عطف على قوله: ليدخل أى: وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذى هو من أفراد الحقيقة فصلة يخرج بمحذوف، وقوله من الحقيقة: بيان لما بعدها وهو قوله: ما يكون.. إلخ، والحاصل: أن المصنف زاد قوله فى اصطلاح التخاطب لأجل أن يدخل فى التعريف بعض أفراد المجاز ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة – وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له- لكن ليس غيرا فى اصطلاح التخاطب وإنما عبّر باصطلاح آخر (قوله: لا بحسب اصطلاح التخاطب) يعنى فلا تكون الصلاة المستعملة فى الأركان المخصوصة بحسب الشرع من المجاز، إذ تعريفه ليس صادقًا عليها (قوله: على وجه يصح) يؤخذ منه أنه لا بُدَّ فى المجاز من ملاحظة العلاقة؛ لأن صحة استعمال اللفظ فى غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها، ولذا صحَّ تفريع قوله. بعد فلا بدَّ.. إلخ عليه.

مع (قرينة عدم إرادته) أي: إرادة الموضوع له.

(فلا بُدَّ) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح، وإنما قيد بقوله: على وجه يصح،..............................

(قوله: مع قرينة عدم إرادته) أي: حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالّة على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع له وضعًا حقيقيًا فقرينة المجاز مانعة من إرادة الأصل، واشتراط القرينة المذكورة في المجاز وإخراج الكناية بها فيما يأتي إنما هو عند من لم يجوِّز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبيانيين، أما من جوَّزه كالأصوليين فلا يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي -كما صرَّح بذلك العلاّمة المحلي، فعند هؤلاء يجب إسقاط القيد المذكور من التعريف لأجل سلامته وصدقه على المعرف، وإذا سقط القيد المذكور لأجل إدخال المعرف دخلت الكناية أيضا (قوله: من العلاقة) المراد بها هُنا: الأمر الذى به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى وبه الانتقال من الأول للثاني: كالمشابهة في مجاز الاستعارة، وكالسببية والمسببية في المجاز المرسل (وقوله: فلا بدَّ من العلاقة) أى: من ملاحظتها، فلا يكفى في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها فالمصحح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها والمعتبر من العلاقة نوعها، ولذا صح إنشاء المجاز في كلام المولدين، فإذا عرفنا أن العرب استعملوا لفظًا في سبب معناه أو في المسبب عن معناه أو في المشابه لمعناه- جاز لنا أن نستعمل لفظًا مغايرًا لما استعملوه لمثل تلك العلاقة؛ لأن العرب قد اعتبروها رابطًا ولا نقتصر على خصوص اللفظ الذى استعملوه، ولو كان المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازى على النقل عن العرب في تلك الصورة مع أنه ليس كذلك، والعَلاقة -بفتح العين- سواءً كانت في المعاني كعلاقة المجاز والحب القائم بالقلب، أو المحسوسات كعلاقة السيف والسوط، وقيل: إنها بالفتح في المعاني وبالكسر في الحسيات، وإنما اشترط في المجاز ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الأصلى، و لم يصح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ويكتفى بالقرينة الدالّة على المراد؛ لأن إطلاق اللفظ على غير معناه الأصلى ونقله له على أن يكون الأول أصلاً

واشتراط العلاقة (**ليخرج الغلط**) من تعريف المجاز، كقولنا: خذ هذا الفرس- مشيرًا إلى كتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) إنما قيد بقوله: **مع قرينة** عدم إرادته لتخرج (**الكناية**) لأنها مستعملة فى غير ما وضعت له......

والثانى فرعًا تشريك بين المعنيين فى اللفظ وتفريع لأحد الإطلاقين على الآخر، وذلك يستدعى وجهًا لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى وذلك الوجه هو المناسبة، وإلاَّ فلا حكمة فى التخصيص فيكون تحكمًا ينافى حسن التصرف فى التأصيل والتفريع.

(قوله: واشتراط العلاقة.. إلخ) يؤخذ من هذا: أن المراد بالغلط الخارج من التعريف ما استعمل فى غير ما وضع له لا لعلاقة من غير تعمُّد لذلك الاستعمال وهو الغلط اللسانى: كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول: خذ هذا الكتاب فسبق لسانه وقال: خذ هذا الفرس، وأما الغلط فى الاعتقاد فإن استعمل اللفظ فى معناه بحسب اعتقاده كأن يقول: انظر إلى هذا الأسد معتقدًا أنه الحيوان المفترس المعلوم، فإذا هو فرس فهو حقيقة لاستعماله فى معناه الأصلى فى اعتقاده وإن لم يصب، وإن استعمل فى غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول: انظر إلى هذا الأسد مشيرًا للفرس معتقدًا أنه رجل شجاع صدق عليه حد المجاز؛ لأنه فى اعتقاده الذى هو المعتبر استعمله فى غير معناه لعلاقة وإن لم يصب فى ثبوت العلاقة فى المشار إليه- كذا فى ابن يعقوب، وبه يتبيَّن رد ما فى الشيخ يس نقلاً عن بعضهم: أن الغلط الخارج من التعريف لا يقصر على اللسانى أو غيره (قوله: واشتراط العلاقة) تفسير لقوله قيد.. إلخ بيَّن به أن معنى قولهم: على وجه يصح أنه لا بدَّ من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث وهو أن قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازًا لم يلاحظ فيه علاقة؛ لأن استعماله على هذا الوجه لا يصح، وحاصل الجواب: أن عرفهم تخصيص قولهم: على وجه يصح فى تعريف المجاز بما تحققت معه العلاقة- فتأمل.

(قوله: ليس على وجه يصح) أى: لعدم ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب

(قوله: والكناية) إخراجها بناء على أنها واسطة لا حقيقة ولا مجاز، أما إنها ليست حقيقة؛

مع جواز إرادة ما وضعت له.

(وكلٌ منهما) أى: من الحقيقة والمجاز **(لغوىٌ، وشرعىٌ، وعرفىٌ خـــاصٌ)** يتعيَّن ناقله، كالنحوىِّ، والصرفىِّ، وغير ذلك **(أو)** عرفىٌ **(عامٌ)** لا يتعين ناقله،...

فلأنها –كما سبق– اللفظ المستعمل فيما وضع له، والكناية ليست كذلك، وأما إنهـــا ليست مجازًا؛ فلأنه اشترط فيه القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة، والكناية ليست كذلك؛ ولهذا أخرجها من تعريف المجاز.

(قوله: مع جواز.. إلخ) أى: حالة كون استعمالها المذكور مقارنًا لجـــواز.. إلخ؛ وذلك لكون القرينة فيها ليست مانعة من إرادة المعنى الأصلى، والمراد بجواز إرادة المعـــنى الأصلى فى الكناية أن لا ينصب المستعمل قرينة على انتفائه، فعلى هذا إذا انتفى المعـــنى الأصلى عن الكناية ولم ينصب المستعمل علم المخاطب بانتفائه قرينة على عدم إرادته لم ينتفِ عنها اسم الكناية، وليس المراد أن يوجد المعنى الأصلى معها دائمًا، فإنك إذا قلت: فلان طويل النجاد كناية من طول القامة –صحَّ على أن اللفظ كناية، ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب بأنه لا نجادَ لَهُ قرينة على عدم إرادة المعنى الأصـــلى وإلا كان مجازًا لا كناية (قوله:والمجاز) أى: المفرد (قوله: يتعين ناقله) أى: يكون ناقله عن المعنى اللغوى طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط العلم بشخص الناقل، والأقـــرب أن اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفًا خاصًّا وإنمـــا يســـماه إن كانوا طائفة منسوبين لحرفة كأهل الكلام وأهل النحو؛ لأن الدخول فى جملة أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها، ثم إن ظاهر الشارح: أن النقل لا بد منه فى العـــرف وأن كثرة الاستعمال دليل عليه لا أنه نفسها، وقيل: إن النقل هو كثرة الاستعمال للفـــظ فى بعض أفراد معناه لغة أو فى معنى مناسب للمعنى الأصلى؛ وذلك لأن كثرة الاســـتعمال حتى يصير الأصل مهجورًا هو المحقق فى مسمى المنقول ولا دليل على وجود نقل مقصود أوْ لاَ (قوله: وغير ذلك) أى: ماعدا الشرعىّ كالمتكلمين بقرينة المقابلة وإنمـــا لم يجعـــل الشرعى من العرفى الخاصّ تشريفًا له حيث جعل قسمًا مستقلاً (قوله: لا يتعين ناقلـــه) أى:عن اللغة أى: أن ناقله عن اللغـــة لا يتعين بطائفة مخصـــــوصة وإن كـــان معينًا فى

وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس إلى الواضع. فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس، وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوىٌّ، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعىٌّ، وإلا فعرفى عامٌّ، أو خاصٌّ **(كأسد للسبع)** المخصوص **(والرجل الشجاع)** فإنه حقيقة لغوية فى السبع، مجاز لغوى فى الشجاع.

(وصلاة للعبادة) المخصوصة **(والدعاء)** فإنها حقيقة شرعية فى العبادة، مجاز شرعى فى الدعاء.

نفس الأمر، فاندفع ما يقال: أصل الناقل يتعين كواحد أو ألف غير أنا جهلنا عينه وحيث تعين فهو خاصٌّ فأين العامُّ، وحاصل الجواب: أن المراد بالخاصِّ ما كان ناقله طائفة بخصوصهم كالصرفى والنحوى، والعامُّ ما كان ناقله ليس طائفة بخصوصهم، بل يكون الناقل من جميع الطوائف، وقد أشار الحفيد لهذا الجواب بعد إيراد الإشكال بقوله وكأنهم أرادوا بذلك أن لا يتعين النقل بجماعة مخصوصة كالنحوى والصرفى وأهل الشرع، بل يكون الناقل من الجميع (قوله: وهذه النسبة) أى: فى لغوىّ وشرعىّ وعرفىّ (وقوله: فى الحقيقة) أى: الكائنة فى الحقيقة بأن يقال: حقيقة لغوية، حقيقة شرعية، حقيقة عرفية خاصّة أو عامّة (قوله: بالقياس) أى: بالنسبة والنظر إلى الواضع (قوله: فإن كان واضعها) أى: واضع الحقيقة (قوله: فلغوية) أى: فهى حقيقة لغوية (قوله: وإن كان الشارع) أى: وإن كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهى حقيقة شرعية (قوله: وعلى هذا القياس) أى: وإن كان واضع تلك الحقيقة أهل العرف فهى حقيقة عرفية خاصّة أو عامّة (قوله: وفى المجاز) عطف على قوله فى الحقيقة أى: وهذه النسبة الكائنة فى المجاز فى قولهم: مجاز لغوى أو شرعى أو عرفى خاص أو عام (وقوله: باعتبار الاصطلاح) أى: باعتبار أهل الاصطلاح.

(قوله: فى ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع المضمر والأصل فيه (قوله: والدعاء) أى: بخير (قوله: فإنها حقيقة شرعية فى العبادة مجاز شرعى فى الدعاء)

(وفعل لِلّفظِ) المخصوص -أعنى: ما دلّ على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

(والحدث) فإنه حقيقة عرفية خاصّة - أى: نحوية فى اللفظ، مجاز نحوى فى الحدث.

(ودابّة لذى الأربع والإنسان) فإنها حقيقة عرفية عامّة فى الأول، مجاز عرفى عامٌّ فى الثانى.

[تقسيم المفرد إلى مرسل واستعارة]:

(والمجاز مرسل إن كانت..................................

هذا إذا كان الذى استعمله فى الأمرين من أهل الشرع، وأما إذا كان الذى استعمل لفظ الصلاة فى الأمرين لغويًّا كان مجازًا لغويًّا فى الأوَّل وحقيقة لغوية فى الثانى (قوله: وفعل للّفظ والحدث) يعنى: أن لفظ فعل إذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص وهو ما دلّ على معنى فى نفسه واقترن بزمان -كان حقيقة عرفية خاصّة نحوية، وإن استعمله فى الحدث -كان مجازًا نحويًّا (قوله: فى الحدث) أى: الذى هو جزئى من جزئيات مدلوله لغة؛ لأن لفظ فعل مدلوله لغة الأمر والشأن، والحاصل: أن الفِعل [بالكسر] فى اللغة: اسم بمعنى الأمر والشأن نقل فى النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه، فإذا استعمل الفعل [بالكسر] فى جزء معناه -أعنى: الحدث- كان مجازًا نحويًّا، وليس الفعل حقيقة لغوية فى الحدث كما يتوهم (قوله: لذى الأربع) أى: لذى القوائم الأربع المعهودة وهو الحمار والبغل والفرس (وقوله: والإنسان) أى: المهان كما فى الأطول (قوله: فإنها حقيقة عرفية عامة فى الأول) أى: أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ دابة فى ذى القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامّة إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع، وأما لو استعمله فى ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدبُّ على الأرض مثلاً كان حقيقة لغوية -كما هو ظاهر من كلامهم؛ لبقائها فى الاستعمال على موضوعها (قوله: مجاز عرفى عام فى الثانى) قال ابن يعقوب: والعلاقة بين السبع والشجاع فى الأول: المشابهة، وبين العبادة المخصوصة والدعاء فى الثانى: اشتمالها عليه، وبين اللفظ المخصوص والحدث فى الثالث: دلالته عليه مع الزمان، وبين الإنسان المهان وذوات الأربع فى الرابع: مشابهته لها فى قلة التمييز (قوله: مرسل إن كانت.. إلخ) سمّى مرسلاً؛

العلاقة) المصححة **(غير المشابهة)** بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى **(وإلا فاستعارة)** فعلى هذا الاستعارة: هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى لعلاقة المشابهة، كأسد فى قولنا: رأيت أسدًا يرمى.

(وكثيرًا ما تطلق الاستعارة).......................................

لأن الإرسال فى اللغة: الإطلاق، والمجاز الاستعارى مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق عن هذا القيد، وقيل: إنما سمِّى مرسلاً لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل ردِّدَ بين علاقات بخلاف المجاز الاستعارى، فإنه مقيد بعلاقة واحدة وهى المشابهة (قوله: إن كانت العلاقة) أى: المقصودة أخذًا مما يأتى (قوله: المصححة) أى: لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له (قوله: غير المشابهة) أى: كما إذا كانت مسببية أو سببية على ما يأتى، وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلى سببًا لشىء أو مسببًا عن شىء فينقل اسمه لذلك الشىء.

(قوله: وإلا فاستعارة) أى: وإلا بأن لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى غير المشابهة، بل كانت نفس المشابهة (قوله: هى اللفظ.. إلخ) أى: لأن المقسم المجاز وهو لفظ (وقوله: فيما) أى: فى معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك اللفظ الأصلى.

واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسيمة للمرسل منه- هذا اصطلاح البيانيين، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كَيْلاَ تقع فى العنت إذا رأيت مجازًا مرسلاً أطلق عليه الاستعارة- قاله الفنرى.

(قوله: رأيت أسدًا يرمى) كأنه قال: رأيت رجلاً يشبه الأسد يرمى بالنشاب، فقد استعمل لفظ أسد فى الرجل الشجاع، والعلاقة هى المشابهة فى الشجاعة، والقرينة هى قوله: يرمى، وإطلاق لفظ استعارة على اللفظ المستعار من المعنى الأصلى للمعنى المجازى من إطلاق المصدر على المفعول: كالنسج بمعنى المنسوج، وأصل الإطلاق التجوز، ثم صار حقيقة عرفية (قوله: وكثيرا ما تطلق الاستعارة) أى: وكثيرًا ما يطلق فى العرف

على فعل المتكلم -أعنى: (**على استعمال اسم المشبه به فى المشبه**) فعلى هذا تكون بمعنى المصدر، ويصح منه الاشتقاق.

(**فهما**) أى: المشبه به والمشبه (**مستعار منه، ومستعار له، واللفظ**) أى: لفظ المشبه به (**مستعار**) لأنه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره.

لفظ الاستعارة، والمراد أن هذا كثير فى نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقلّ (قوله: على فعل المتكلم) أعنى: المعنى المصدرى لا على اللفظ المستعار كما ذكره قبل (قوله: اسم المشبه به) أى: لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف، فمراده بالاسم: ما قابل المسمى، لا ما قابل الفعل والحرف.

(قوله: ويصح منه الاشتقاق) أى: ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على إطلاقها بالمعنى المصدرى كما هو شأن كل مصدر، فيقال: المتكلم: مستعير، والمشبه به: مستعار منه، والمشبه: مستعار له، ولفظ المشبه به: مستعار -بخلاف إطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فإنه لا يصح منه الاشتقاق؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه (قوله: أى المشبه به) وهو معنى الأسد مثلاً، والمشبه وهو معنى الرجل مثلاً، (وقوله: أى: لفظ المشبه به) كلفظ الأسد مثلاً، (وقوله: مستعار) أى: لمعنى المشبه.

(قوله: لأنه) أى: لفظ المشبه به، (وقوله: من أحد) هو المعنى المشبه به، (وقوله: فألبس غيره) هو المعنى المشبه، فالتشبيه بين المعانى والاستعارة للألفاظ، والحاصل: أنك إذا قلت: رأيت أسدًا يرمى فقد شبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، واستعير اسم المشبه به للمشبه، فالمعنى المشبه- وهو ذات الرجل الشجاع- مستعار له؛ لأنه هو الذى أتى باللفظ الذى لغيره وأطلق عليه فصار كالإنسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه، ويقال للمعنى المشبه به -وهو الحيوان المفترس- مستعار منه، إذ هو كالإنسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره من حيث إنه أتى بلفظه وأطلق على غيره، ويقال للفظ أسد: مستعار؛ لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للابسه، ويقال للإنسان المستعمل للفظ فى غير معناه الأصلى: مستعير؛ لأنه هو الآتى باللفظ من صاحبه كالآتى باللباس من صاحبه.

(والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة المخصوصة إذا استعملت (فى النعمة) لكونها بمنزلة العلّة الفاعليـــة للنعمـــة؛ لأن النعمة منها تصدر، وتصل إلى المقصود بها (و) كاليد فى (القدرة)..............

[الكلام فى المجاز المرسل]:

(قوله: كاليد فى النعمة) أى: كلفظ اليد إذا استعمل فى النعمة مثل: كثـــرت أيادى فلان عندى، وجلت يده لدى، ورأيت أياديه عمّت الوجود، فإطلاق اليد علـــى النعمة فيما ذكر مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على مسببه؛ لأن اليـــد ســـبب فى صدور النعمة ووصولها إلى الشخص المقصود بها (قوله: لكونها) أى: اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ ففيه استخدام.

(قوله: بمنزلة العلّة الفاعلية) أى: لكون الإعطاء صدر منها وإنما لم تكن علّـــة فاعلية حقيقة؛ لأن العلة الفاعلية فى الحقيقة الشخص المعطي واليد آلة للإعطاء- كـــذا قرر بعض الأشياخ، وفى ابن يعقوب: أن العلاقة فى إطلاق اليد على النعمة كون اليـــد كالعلّة الفاعلية للنعمة من جهة أن العلة الفاعلية يترتب عليها وجود المفعول كما يترتب وصول النعمة إلى المقصود بها على حركة اليد، ويترتب وجودها بوصف كونها نعمـــة على حركة اليد والوصول للغير بالفعل، ولا شكَّ فى تحقق الملابسة بين العلّة الفاعليـــة ومفعولها المقتضية للانتقال، وكذا ما هو مثلها فى الترتب، فإن المترتب علـــى الشـــىء ينتقل الذهن منه إليه، وإنما قلنا هو كالعلة الفاعلية و لم نقل نفس العلّة؛ لأن المرتب عليه وصف آخر غير اليد وهو حركتها لا نفسها، والمترتب أيضا وصول النعمة واتصـــافها بكونها نعمة لا نفس وجودها، فالعلاقة هنا ترجع إلى السببية الفاعلية (قوله: وكاليد فى القدرة) أى: وكاليد إذا استعملت فى القدرة كما فى قولك: للأميرِ يدٌ أى: قدرة، فإن استعمالها فيها مجاز مرسل؛ وذلك لأن آثار القدرة تظهر باليد غالبًـــا مثـــل الضـــرب والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع، فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار إلى القدرة التى هى أصلها، فهى مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على المســـبب والآثار يصح إطلاقها مجازًا على القدرة من إطلاق اسم المسبب على السبب، ولا مانع

لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد وبها تكون الأفعال الدالّة على القدرة من البطش، والضرب، والقطع، والأخذ، وغير ذلك.

(والراوية) التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة إذا استعملت **(في المَزادة)** أي: المِزود الذي يجعل فيه الزاد- أي: الطعام المتخذ للسفر، والعلاقة: كون البعير..

من بناء مجاز على مجاز آخر تقديرًا فالعلاقة في إطلاق اليد على القدرة كون اليد كالعلّة الصورية للقدرة وآثارها، إذ لا تظهر القدرة وآثارها إلا باليد كما لا يظهر المصور إلا بصورته، فرجعت العلاقة هنا إلى معنى السببية (قوله: لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة) ما مصدرية أي: لأن أكثر ظهور سلطان القدرة أي: سلاطتها وتأثيرها (وقوله: في اليد) أي: باليد (قوله: وبها) أي: باليد تكون الأفعال الدالّة على القدرة أي: غالبًا بدليل قوله السابق: أكثر وهذا عطف تفسير لما قبله، وحاصله: أن الأفعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدرة وآثارها كلٌّ منهما لا يظهر إلا باليد، وإن كان ظهور أحدهما مباشرة والآخر بواسطة، وحيث كان كلٌّ منهما لا يظهر إلا باليد صارت اليد كالعلّة الصورية لهما، وهذا كله بناءً على أن المراد بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء عند تعلقها به، وأما إذا أريد بها أثرها كما قال الكمال بن أبي شريف فالعلاقة حينئذ المسببية في الجملة، إذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد وأريد المسبب وهو الآثار الصادرة عنها (قوله: وغير ذلك) كالدفع والمنع.

(قوله: اسم للبعير الذي يحمل المزادة) الذي في الصحاح: الراوية البعير والبغل والحمار الذي يستقي عليه والعامّة تسمى المزادة راوية وذلك جائز على الاستعارة- اهـ، فقول الشارح: اسم للبعير: لا مفهوم له (قوله: المَزادة) بفتح الميم، والجمع مزايد، والمراد بها كما في شرح السيد على المفتاح: ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية، وقال أبو عبيدة: المزادة سقاء من ثلاثة جلود تجمع أطرافها طلبا لتحملها كثرة الماء فهي سقاء الماء خاصة، وأما المِزود [بكسر الميم] فهو الظرف الذي يجعل فيه الزاد أي: الطعام المتخذ للسفر وجمعه مزاود، والراوية الذي هو اسم للدابة الحاملة

حاملاً لها، وبمنزلة العلّة المادّية، ولما أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال:

[علاقة الجزئية والكلية]:

(ومنه) أى: من المرسل **(تسمية الشيء باسم جزئه)** فى هذه العبارة نوع من التسامح؛..

للماء إنما يستعمل عرفًا فى المَزادة لا فى المِزود- كما فى سم وابن يعقوب، فإذا علمت مغايرة المَزادة للمِزود تعلم أن تفسير الشارح المَزادة بالمِزود غير صحيح (قوله: حاملاً لها) أى: مجاورًا لها عند الحمل فسميت المَزادة راوية للمجاورة والمتجاوران ينتقل من أحدهما للآخر.

(قوله: وبمنزلة العلّة المادّية) عطف على قوله: حاملاً لها أى: والعلاقة كون البعير حاملاً لها وكونه بمنزلة العلة المادية لها وهذا إشارة إلى علاقة أخرى وهى مطلق السببية كما قبلها بأن يجعل البعير بمنزلة العلة المادية للمَزادة؛ لأنه لا وجود لها بوصف كونها مَزادة فى العادة إلا بحمل البعير لها فصار توقفها بهذا الوصف على البعير كتوقف الصورة على المادّة فى أن لا وجود لأحدهما إلا مع صاحبه، والتوقف فى الجملة يصحح الانتقال والفهم، وإنما قال: بمنزلة العلة.. إلخ؛ لأن العلة المادية ما يكون الشيء معه بالقوة كالخشب للسرير فإن الصورة السريرية موجودة مع الخشب بالقوة والبعير وإن كان محصلاً للمَزادة من حيث وصفها فهى من حيث هذا الوصف معه بالقوة، لكن المزادة لم تجعل منه بحيث يكون جزءًا لها (قوله: بالمثال) أل جنسية (قوله: إلى بعض أنواع العلاقة) قيل: إنها تعتبر وصف المنقول عنه كما فى الأمثلة وهو التحقيق، وقيل: تعتبر وصف المنقول إليه، وقيل: إنها تعتبر وصفًا لهما معًا (قوله: أخذ فى التصريح بالبعض الآخر) أى: وإن صرح فى ذلك الآتى بما يشمل بعض ما ذكر أولاً، فإن حاصل العلاقة فى اليد إذا استعملت فى النعمة والقدرة السببية فى الجملة، وهذا داخل فى قوله الآتى أو باسم سببه، إلا أن يقال: إن السببية الآتية غير المتقدمة؛ لأن المتقدمة سببية تنزيلية بخلاف الآتية فإنها حقيقية.

(قوله: فى هذه العبارة نوع من التسامح) أى: لأن ظاهرها أن المجاز نفس تسمية الشيء باسم جزئه مع أن المجاز هو اللفظ الذى كان للجزء وأطلق على الكل

والمعنى: أن فى هذه التسمية مجازًا مرسلاً؛ وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء.

(كالعين) وهى: الجارحة المخصوصة **(فى الربيئة)** وهى: الشخص الرقيب، والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء..............................

للملابسة، لكن لما كان السبب فى كون ذلك اللفظ مجازًا تسمية الكل به مع كونه اسمًا لجزئه تجوز فى جعل التسمية من المجاز (قوله: والمعنى) أى: المراد من هذه العبارة (قوله: أن فى هذه التسمية مجازا) فى بمعنى مع، أى: أن مع هذه التسمية مجازًا أى: أن هذه التسمية يصاحبها المجاز المرسل، فالمجاز المرسل مصاحب لتلك التسمية، لا أنه واقع فيها كما هو ظاهر الشارح، ولا أنه نفس التسمية كما هو ظاهر المصنف، ويمكن أن يوجه كلام المصنف أيضا بحذف المضاف أى: ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسمية.. إلخ (قوله: وهو اللفظ.. إلخ) أى: والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء.

واعلم أنه لا يصح إطلاق اسم كل جزء على الكل،وإنما يطلق اسم الجزء الذى له مزيد اختصاص بالكل بحيث يتوقف تحقق الكل بوصفه الخاصّ عليه: كالرقبة والرأس، فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان، وأما إطلاق العين على الربيئة فليس من حيث إنه إنسان، بل من حيث إنه رقيب، ومن المعلوم أن الربيئة إنما تحقق كونه شخصًا رقيبًا بالعين، إذ لولاها لانتفت عنه الرقيبية، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: ويجب.. إلخ (قوله: وهى الجارحة المخصوصة) أى: بحسب أصل وضعها (قوله: فى الربيئة) أى: فإنها تستعمل مجازًا مرسلاً فى الربيئة مأخوذ من ربأ إذا أشرف (قوله: وهى الشخص الرقيب) أى: المسمى بالجاسوس الذى يطلع على عورات العدو (قوله: والعين جزء منه) أى: فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقة الجزئية (قوله: مما يكون) أى: من الأجزاء التى يكون لها مزيد، اختصاص بالمعنى الذى يقصد من الكل كالاطّلاع فى هذا المثال حالة كونه متجاوزًا غيره من الأجزاء.

الذى يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الـذى قصد بالكل مثلاً: لا يجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الربيئة **(وعكسه)** أى: ومنه عكس المذكور -يعنى: تسمية الشيء باسم كلـه **(كالأصـابع)** المسـتعملة **(فى الأنامل)** التى هى أجزاء من الأصابع فى قوله تعالى: **﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾**[1].

(قوله: الذى يطلق على الكل.. إلخ) وأما إطلاق اسم الكل على الجـزء فـلا يشترط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابة.

(قوله: يجعلون أصابعهم) أى: أناملهم والقرينة: استحالة دخول الأصابع بتمامها فى الآذان عادةً وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع فى الآذان لئلا يسمع شيئًا مـن الصواعق، ويجوز أن يكون التجوز فى الإسناد وأن يكون على حذف مضاف أى: أنملـة أصابعهم، وذكر بعضهم: إن هذا من باب نسبة الفعل الذى فى نفس الأمر للجـزء إلى الكل ولا يسمى هذا مجازًا كقولك: ضربت زيدًا ومسحت بالمنديل فلا يكون مجازًا ولو لم تضرب كله ولا مسحت بكله وفيه تعسُّف؛ لأن نسبة مطلق الجعل للأصابع كثيرًا ما يراد به الكل فلولا الآذان لجرى على الأصل،وأما نحو الضرب فلا يخلو من تصوره علـى الكـل فجعـل مـن بـاب الحقيقـة وإلا لم يخـل كـلام عـن مجـاز غالبًـا وهو مذهب مردود تكلم المصنف على استعمال اسم الكل فى الجـزء وسـكت عـن تنبيه: اسم الكلى إذا استعمل فى الجزئى هل يكون مجازا أيضا أم لا؟ فذهب الكمال بـن الهمام ومن وافقه إلى أنه حقيقة مطلقًا، وعلّله: بـأن الـلام -فى قـولهم فى تعريـف الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له- لام التعليل، ولا شك أن اسم الكلى إنما وضع لأجل استعماله فى الجزئى، وعلّله غيره: بأن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له أولاً، والجزئى ليس غير الكلى، كما أنه ليس عينه، وذهـب بعضـهم إلى التفصـيل وحاصله: أن استعمال اسم الكلى فى الجزئى إن كان من حيث اشتماله علـى الكلـى فهو حقيقـة وإن كـان استعمـاله فيه لا بالنظر لما ذكر، بل من حيث ذاته كان مجازًا

---

(١) البقرة: ١٩.

[علاقة السببية]:

(وتسميته) أى: ومنه: تسمية الشيء **(باسم سببه، نحو: رعينا الغيث)** أى: النبات، الذى سببه الغيث.

(أو) تسمية الشيء باسم **(مسببه، نحو: أمطرت السماء نباتًا)** أى: غيثا؛ لكون النبات مسببًا عنه، وأورد فى الإيضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم: فلان أكل الدم – أى: الدية المسببة عن الدم– وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب.

(قوله: أى ومنه تسمية الشيء.. إلخ) جعله هنا وفيما يأتى التسمية المذكورة مجازًا تسامح كما تقدم.

(قوله: الذى سببه الغيث) جعله الغيث سببًا فى النبات بالنظر للحملة وإلا فالسبب فى الحقيقة الماء مطلقًا وإن لم يكن مطرًا (قوله: وأورد) من الورود وهو الذكر.

(قوله: بل هو من تسمية المسبب) أى: وهو الدية (وقوله: باسم السبب) أى: الذى هو الدم فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها، وقد أطلقنا السبب –الذى هو الدم– على مسببه –وهو الدية– فصار المراد من الدم فى قولهم: فلان أكل الدم أى: أكل مسببه وهو الدية، ومما يؤيد سهو المصنف فى الإيضاح تفسيره بقوله: أى: الدية المسببة عن الدم فإنه قد بيَّن أن الدية المطلق عليها الدم مسببة والكلام فى إطلاق اسم المسبب على السبب، ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية علّة حاملة على القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل فهى سبب فى الإقدام على الدم، فأطلق الدم الذى هو المسبب عليها ولا تنافى بينه وبين تفسيره؛ لأن المعلول من وجه قد يكون علّة من وجه، فالدم وإن كان مسببا عن الدية باعتبار التعقل إلا أنها فى الخارج مترتبة عليه؛ لأن العلّة الغائية يتأخر وجودها عن مسببها، فكلامه أولاً منظور فيه للتعقل وتفسيره منظور فيه للترتب الخارجى، ولا يخفى ما فى هذا الجواب من التعسُّف؛ لأنه اعتبار عقلى وهو خلاف مدلول اللفظ، وأجاب بعضهم بجواب آخر، وحاصله: أن مراد المصنف أن الأكل مجاز عن الأخذ وهو سبب فى الأكل فهو من تسمية السبب باسم

[اعتبار ما كان وما يكون]:

(**أو ما كان عليه**) أى: تسمية الشىء باسم الشىء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن (**نحو: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾**[1] أى: الذين كانوا يتامى قبل ذلك؛ إذ لا يُتْم بعد البلوغ.

(**أو**) تسمية الشىء باسم (**ما يؤول**) ذلك الشىء (**إليه**) فى الزمان المستقبل (**نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾**[2]......................................

المسبب، وأما قوله: أى: الدية المسببة عن الدم، فقد أشار إلى مجاز آخر فى الدم باعتبار آخر، ولا يخفى بُعْدُ هذا الجواب عند صاحب الذوق السليم.

(قوله: أى تسمية الشىء) أى: كالأولاد البالغين فى المثال الآتى (وقوله: الذى كان هو عليه) أى: على صفته أو على بمعنى مِن (وقوله: لكنه) أى: الشىء الأول ليس عليه أى: على الشىء الثانى أى: ليس على صفته أو ليس منه (وقوله: الآن) أى: عند الإطلاق.

واعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشىء باسم ما كان عليه أولا مجاز هو مذهب الجمهور خلافا لمن قال: إن الإطلاق المذكور حقيقى استصحابًا للإطلاق حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كافٍ فى الإطلاق الحقيقى عنده، وقيل بالوقف ففيه ثلاثة أقوال محكية فى كتب الأصول، لكن فى المشتق كالمثال المذكور، ثم إن قول المصنف: أو ما كان عليه أو ما يؤول إليه ظاهره: أن العلاقة هنا هى الكينونة وفيما بعده الأيلولة والمناسب أن يقال: إنما هنا اعتبار ما كان وفيما يأتى اعتبار ما يؤول إليه (قوله: قبل ذلك) أى: قبل دفع المال إليهم؛ لأن إيتاء المال إليهم إنما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون يتامى، إذ لا يُتْم بعد البلوغ، وحينئذ فإطلاق اليتامى على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذى كانوا عليه قبل البلوغ (قوله: إذ لا يُتْم بعد البلوغ) علّة لمحذوف كما علمت مما قررناه. (قوله: باسم ما يؤول ذلك الشىء إليه) أى: تحقيقًا كما

---

(١) النساء: ٢.

(٢) يوسف: ٣٦.

أى: عصيرًا يؤول إلى الخمر.

فى "إنك ميت" أو ظنًا كما فى "أيلولة العصير للخمر" لا احتمالاً كأيلولة العبد للحرية فلا يقال لعبد: هذا حر؛ لأن الحرية يؤول إليها العبد فى المستقبل احتمالا والمراد الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله فى نفسه، فلا يرد أنه قد يظن عتق العبد فى المستقبل بنحو وعد، وأن العصير قد يحصل اليأس من تخمُّره لعارض فينتفى ظن تخمره.

(قوله: أى عصيرًا يؤول إلى الخمر) هذا تفسير لقوله: خمرًا والداعى له عدم صحة المعنى الحقيقى؛ لأن العصير حالة العصر لا يخامر العقل، وإنما يخامره بعد مدة فأشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالخمر العصير، وأن العصير يسمى خمرًا باعتبار ما يؤول إليه، لكن كان الأَوْلَى للشارح أن يقول: أى: عنبًا يؤول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصير لا يعصر إلا أن يقال: أراد أن أَعْصِرُ بمعنى أستخرج وهذا بناء ما هو التحقيق الذى يسبق إلى الذهن من أن نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذات موصوفه بوصف إنما تكون بعد اتصافها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقا على ثبوت الفعل لها فيلزم وقوع العصر على العصير أى: المعصور، وأما إن قلنا: إن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا إنى أعصر عصيرا حاصلا بذلك العصر فلا حاجة إلى تأويل أعصر بـ أستخرج (قوله: باسم محله) أى: باسم المكان الذى يحل فيه ذلك الشيء (قوله: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[1] قال الفنرى: يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه كما قيل فى قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2] (قوله: والنادى: المجلس) أى: أن النادى اسم لمكان الاجتماع ولمجلس القوم، وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه والمعنى: فليدع أهل ناديه أى: أهل مجلسه لينصروه مع أنهم لا ينصرونه فى ذلك اليوم (قوله: الحالّ فيه) بنصب اللام وتشديدها صفة لأهل أى: الحالّ ذلك الأهل فى ذلك النادى، ويصح قراءة الحالّ بالجر صفة للنادى جرت على غير من

---

(١) العلق: ١٧.

(٢) يوسف: ٨٢.

الحالّية والمحلّية:

(أو) تسمية الشيء باسم (**محلّه**؛ **نحو**: **﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾**[1] أى: أهل ناديه الحالّ فيه، والنادى: المجلس.

(أو) تسمية الشيء باسم (**حاله**) أى:باسم ما يحل فى ذلك الشيء (**نحو**: **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾**[2] أى: **فى الجنة**) التى تحل فيها الرحمة.

علاقة الآلية:

(أو) تسمية الشيء باسم (**آلته**، **نحو**: **﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾**[3] **أى: ذكرًا حسنًا**)..............................

هى له لكن كان عليه إبراز الضمير (قوله: أو تسمية الشيء باسم حالّه) هذا عكس ما قبله؛ لأن ما تقدم يسمى الحالّ باسم المحلّ، وما هنا يسمى المكان باسم ما يحلّ فيه.

(قوله: التى تحلّ فيها الرحمة) أى: الأمور المنعم بها؛ لأنها هى التى تحل فى الجنة، وإطلاق الرحمة على الأمور المنعم بها مجاز وتوضيحه -كما فى ابن يعقوب-: أن الرحمة فى الأصل الرقة والحنان والمراد بها فى جانب الله لازمها الذى هو الإنعام واستعمل فى الجنة لحلوله فيها على أهلها، ثم إن الإنعام اعتبارىٌّ، إذ هو تعلق القدرة بإيجاد المنعم به وإعطائه للمنعم عليه وليس حالاً فى الجنة حقيقة وإنما الحالُّ بها حقيقة متعلقة فهذا المجاز مرسل مبنىٌّ على مجاز ضمنىٌّ وهو إرادة المنعم به بالإنعام الذى هو الرحمة (قوله: آلته) فرَّق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هى الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء، فاللسان آلة للذكر لا سبب له -قاله سم. واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر،إذ قد يقال: إن الآلة بها وجود الشيء، ولذا أدخل بعضهم الآلة فى السبب فجعلها من جملة أفراده (قوله: ذكرًا حسنًا) أى: فيهم أخذ الحسن من إضافة اللسان للصدق هذا، ويحتمل أن يكون المراد: واجعل لى كلامًا صادقًا باقيًا فى الآخرين أى: اجعل لسانى متكلمًا بكلمات صادقة باقية فى الآخرين لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرَّف

---

(1) العلق: ١٧. (2) آل عمران: ١٠٧.

(3) الشعراء: ٨٤.

واللسان: اسم لآلة الذكر.

ولما كان فى الأخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب.

فإن قيل: قد ذكر فى مقدمة هذا الفن: أن مبنىَّ المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وبعض أنواع العلاقة، بل أكثرها........................

(قوله: واللسان اسم لآلة الذكر) أى: فأطلق اللسان على الذكر لكونه آلة له، فالعلاقة الآلية، والمراد بالآخرين المتأخرون عنه من الأنبياء والأمم ولاستجابة المولى دعاءه صارت كل أمة بعده تنسب إليه وتقول أبونا إبراهيم سواءٌ كانوا يهودًا أو نصارى أو غيرهم (قوله: ولما كان.. إلخ) جواب عما يقال: لأى شيء ذكر المصنف المعنى المجازى فى المثالين الأخيرين دون ما عداهما من الأمثلة وهلا صرح به فى الجميع أو حذفه من الجميع؟

(قوله: فى الأخيرين) أى: فى مجازية الأخيرين (قوله: نوع خفاء) أى: لأن المعنى لا يظهر فيهما ظهوره فى الأمثلة السابقة؛ لأن استعمال الرحمة فى الجنة واللسان فى الذكر ليس من المجاز العرفى العامٌ، ولذا حمل الكشاف الرحمة على الثواب المخلد والظرفية على الاتساع، وقيل فى الثانى: إن المعنى: اجعل لى لسانا ينطق بالصدق فى الآخرة (قوله: صرح به) أى: بالخفاء أى: بمزيله وهو ما بعد أى (قوله: فى الكتاب) أى: فى المتن حيث قال أى: فى الجنة وأى ذكرًا حسنًا (قوله: فإن قيل.. إلخ) حاصله: أن اعتبار العلاقة إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى إلى المعنى المجازى والانتقال فرع اللزوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذى مَرَّ فى المقدمة وهو أن يكون المعنى الحقيقى الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله فى الذهن حصول المعنى المجازى إما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن، وإن كان أكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات -هذا حاصله، وقد يقال: إنه لا حاجة إلى السؤال، والجواب بعد ما مَرَّ فى المقدمة من أن المعتبر اللزوم الذهنى، ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره ولَعَلَّه أعاده تذكرة لما سبق (قوله: أن مبنىَّ المجاز.. إلخ) أى: بخلاف الكناية فإنها مبنية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم فهى بعكس المجاز (وقوله: مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم) أى: وذلك الانتقال بسبب العلاقة (قوله: بل أكثرها) أى: كاليتامى،

لا يفيد اللزوم–قلنا: ليس معنى اللزوم هاهنا امتناع الانفكاك فى الذهن، أو الخارج، بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر فى الجملة، وفى بعض الأحيان، وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقة وارتباط.

[الاستعارة]:

(والاستعارة) وهى مجاز تكون علاقته المشابهة–......................

فإن معناه الحقيقى لا يستلزم معناه المجازى وهو البالغون، وكذلك العصير لا يستلزم الخمر، وكذلك النادى لا يستلزم أهله لصحة خلوه عنهم، وكذا الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها فى غيرها كما فى الدنيا، وكذا اللسان لا يستلزم الذكر لصحة السكوت (قوله: لا يفيد اللزوم) أى: وإذا كان لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات؛ لأن العلاقة أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى لاستلزامه له.

(قوله: قلنا.. إلخ) حاصله: أنه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقى –أعنى: امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج، بل المراد به الاتصال ولو فى الجملة فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر وهذا متحقق فى جميع أنواع العلاقة (قوله: تلاصق) أى: تعلق (وقوله: واتصال) أى: ارتباط وعطف الاتصال تفسير (وقوله: فى الجملة) متعلق بينتقل، وكان الأَوْلَى أن يقول: ولو فى الجملة (وقوله: وفى بعض الأحيان) تفسير للانتقال فى الجملة (قوله: وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقة وارتباط) أى: فثبت أن أنواع العلاقة كلها تفيد اللزوم وبطل ما قاله السائل.

[الكلام فى الاستعارة]:

(قوله: والاستعارة) مبتدأ، وقوله: قد تقيد خبره، والجملة عطف على قوله: والمرسل كاليد، وأعاد الشارح فيما يأتى المبتدأ لطول الفصل، وكتب شيخنا الحفنى: أن الظاهر حذف الواو من قوله: وهى مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعارة؛ لأن الشارح قدر خبرها فى المتن وهو قد تقيد خبرًا لمبتدأ محذوف– اهـ.

ثم إن المراد بالاستعارة فى كلام المصنف الاستعارة التصريحية: وهى التى يذكر فيها المشبه به دون المشبه، وأما المكنية: وهى التى لا يذكر فيها إلا المشبه فسيأتى، يفردها

أى: قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة، فإذا أطلق المِشفر على شفة الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل فى الغلظ والتدلّى-فهو استعارة، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق، كإطلاق المَرْسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه- فمجاز مرسل..

المصنف فى فصل ويأتى حكمة ذلك (قوله: أى: قصد.. إلخ) أشار بهذا إلى أن وجود المشابهة فى نفس الأمر بدون قصدها لا يكفى فى كون اللفظ استعارة، بل لا بدَّ من قصد أن إطلاق اللفظ على المعنى المجازى بسبب التشبيه بمعناه الحقيقى لا بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها (قوله: فإذا أطلق المِشفر) بكسر الميم: شفة البعير (قوله: وإن أريد أنه من إطلاق المقيد) أى: اسم المقيد وهو مِشفر فإنه اسم للمقيد وهو شفة البعير وتوضيح المقام: أن المِشفر إذا أطلق -أى: جرد عن قيده وهو إضافته للبعير- واستعمل فى شفة الإنسان من حيث إنها فرد من أفراد مطلق شفة- كان مجازًا مرسلاً بمرتبة وهى التقييد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول عنه، أما على القول باعتبار العلاقة وصف المنقول إليه فهى الإطلاق وإن أطلق المشفر عن قيده، ثم قيد بالإنسان كان مجازًا مرسلاً بمرتبتين التقييد ثم الإطلاق؛ لاستعمال المقيد أولاً فى المطلق، ثم استعمل ثانيًا المطلق فى مقيد آخر، فقول الشارح: وإن أريد أنه من إطلاق اسم المقيد أى: شفة البعير وقوله: على المطلق هو شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة فمشفر أطلق على شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة، لا من حيث كونها شفة مقيدة بالإنسان وإلا كان من إطلاق المقيد على المقيد.

(قوله: كإطلاق المرْسن على الأنف) المرسن: [بفتح الميم وكسر السين وفتحها أيضا] وأما ضبط الجوهرى له بكسر الميم فهو غلط، والمرسن: مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقًا ومكان الرسن هو الأنف؛ لأن الرسن عبارة عن حبل يجعل فى أنف البعير فالمرسن فى الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده واستعمل فى أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازًا مرسلاً وإذا استعمل فى أنف الإنسان للمشابهة كأن يكون فيه اتساع وتسطيح كأنف الدابة كان استعارة، والمرسن كالمشفر يجوز فيه الأمران

فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة، وقد يكون مجازًا مرسلاً.

والاستعارة (**قد تقيد بالتحقيقية**) لتتميز عن التخييلية والمكنَّى عنها (**لتحقق معناها**)..

بالاعتبارين خلافًا لما يوهمه كلام الشارح من أن إطلاق المرسن على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل (قوله: فاللفظ الواحد) أى: كمِشفر قد يكون استعارة.. إلخ بحث فيه بأنه مجاز مرسل بالنسبة إلى المفهوم الكلى وهو مطلق شفة واستعارة بالنسبة إلى خصوص شفة الإنسان، ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددهما، وحينئذ فلم يتم قول الشارح بالنسبة للمعنى الواحد، وقد يقال: مراد الشارح: أن اللفظ الواحد إطلاقه على المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعارة،، وقد يكون سبيله المجاز المرسل، فشفة الإنسان لها اعتباران: خصوص كونها شفة الإنسان، وكونها تحقق فيها المفهوم الكلى وهو مطلق شفة، فاستعمال مِشفر فى شفة الإنسان بالاعتبار الأول سبيله الاستعارة واستعماله فيها بالاعتبار الثانى سبيله المجاز المرسل، فظهر أن اللفظ الواحد يصح فيه الإرسال، والاستعارة فى ماصدق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف كما علمت (قوله: قد تقيد) قد للتحقيق كقوله تعالى: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**﴾[(1)] وليست للتقليل؛ لأن تقييدها بالتحقيقية كثير فى نفسه، ويحتمل أن تكون للتقليل؛ لأن إطلاق الاستعارة عن التقييد المذكور هو الأكثر وعند إطلاقها تكون شاملة للتحقيقية والتخييلية والمكنى عنها.

(قوله: لتتميز عن التخييلية والمكنَّى عنها) لأن معنى التحقيقية محققة فتخرج التخييلية؛ لأنها عند المصنف كالسلف ليست لفظًا فلا تكون محققة المعنى، وأما السكاكى فهى وإن كانت لفظا عنده إلا أنها غير محققة المعنى؛ لأن معناها عنده أمر وهمىٌّ وتخرج المكنية أيضا عند المصنف؛ لأنها عنده التشبيه المضمر فى النفس وهو ليس بلفظ فلا تكون محققة المعنى، وأما عند السلف فهى داخلة فى التحقيقية؛ لأنها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى فكذا هى داخلة فيها على مذهب السكاكى؛

---

(1) النور: ٦٤.

أى: ما عنى بها واستعملت هى فيه (حسًّا أو عقلاً) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينصّ عليه، ويشار إليه إشارة حسية، أو عقلية.

فالحسىُّ (كقوله[1]):

لأنها عنده لفظ المشبه ومعناه محقق وهو المشبه به كالأسد (قوله: أى: ما عنى بها) وهو المعنى المجازى لا المعنى الحقيقى كما قد يتبادر من المتن (قوله: واستعملت هى فيه) صفة جرت على غير من هى له فلذا أبرز الضمير بخلاف ما قبله (قوله: حسًّا أو عقلاً) منصوبان على نزع الخافض أو على الظرفية المجازية والعامل فيهما تحقق، والمراد بتحقق معناها فى الحس: أن يكون معناها مما يدرك بإحدى الحواسِّ الخمس فيصح أن يشار إليه إشارة حسية بأن يقال: نقل اللفظ لهذا المعنى الحسى وبالتحقق العقلى أن لا يدرك معناه بالحواس، بل بالعقل بأن كان له تحقق وثبوت فى نفسه، بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الأمر والحكم ببطلانه، فتصح الإشارة إليه إشارة عقلية بأن يقال: هذا الشىء المدرك الثابت عقلاً هو الذى نقل له اللفظ، وهذا بخلاف الأمور الوهمية، فإنها لا ثبوت لها فى نفسها، بل بحسب الوهم، ولذا كان العقل لا يدركها ثابتة ويحكم ببطلانها دون الوهم (قوله: بأن يكون) أى: بسبب أن يكون (قوله: إلى أمر معلوم) أى: وهو المعنى المجازى.

(قوله: ويشار إليه إشارة حسية) أى: لكونه مدركًا بإحدى الحواسِّ الخمس، وكلام الشارح يومئ للقول بأن اسم الإشارة موضوع للمحسوس مطلقًا، وتقدم أنه خلاف التحقيق والحق أنه موضوع للمحسوس بحاسة البصر فقط وأن استعماله فى المحسوس بغير تلك الحاسة مجاز، (وقوله: ويشار إليه.. ..إلخ) عطف تفسير لما قبله (قوله: أو عقلية) أى: لكونه له ثبوت فى نفسه وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، بل بالعقل (قوله: كقوله) أى: كالأسد فى قول زهير بن أبى سُلْمَى [بضم السين وسكون اللام وفتح الميم] وتمام البيت:

له لِبَدٌ أظْفارهُ لَمْ تقلَّمِ

---

(١) شطر بيت لزهير بن أبى سلمى من معلقته المشهورة، ديوانه ص٧٣، المعلقات العشر ص٨٤، شرح المرشدى على عقود الجمان ص٤٠ ج٢، ص٤٨ ج٢.

لدى أسد شاكى السلاحِ) أى: تامّ السلاح (مُقَذَّف -أى: رجل شجاع)......

وبعده:

سَئِمْتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِشْ ثمانينَ عامًا لا أبا لكَ يَسْأَمِ
وَمهْمَا يَكُنْ عند امرئٍ مِنْ خليقةٍ وإنْ خَالها تَخفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

(قوله: لدى أسد) أى: أنا عندِ أسد أى: رجل شجاع فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وادعى أنه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسًّا لإدراكه بحاسة البصر (قوله: أى تامّ السلاح) تفسير لشاكى السلاح، فشاكى صفة مشبهة أى: تامٌّ سلاحه فإضافته لفظية لا تفيده تعريفًا، فلذا وقع صفة للنكرة وهو مأخوذ من الشوكة يقال: رجل ذو شوكة أى: رجل ذو أضرار، فأصله شاوك قلب قلبًا مكانيًّا، فصار شاكِو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، وفسرت شوكة السلاح بتمامه؛ لأن تمام السلاح عبارة عن كونه أهلاً للإضرار فيكون معنى تمامه شدة حدته وجودة أصله ونفوذه عند الاستعمال، ويحتمل أن يكون تفسيرها هنا بالتمام؛ لأن تمامه -أى: اجتماع آلاته- يدل على قوة مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوكة أى إضرار ونسب إلى السلاح لاستلزامه هذا المعنى فى صاحبه والخطب فى ذلك سهل- اهـ يعقوبى.

(قوله: مقذّف) هو اسم مفعول من قذفه رمى بـه، وهـو يحتمل معنيين -أحدهما: أنه قذف به فى الحروب ورمي به فيها كثيرًا حتى صار عارفًا بها فلا تهوله، وثانيهما: أنه قذف باللحم ورمى به أى: زِيْدَ فى لحمه حتى صار لـه جسامة -أى: سمن- ونبالة -أى: غلظ- فعلى المعنى الأول يكون قوله: مقذّف تجريدًا لملاءمته المستعار له، وعلى المعنى الثانى لا يكون مقذف تجريدًا ولا ترشيحًا لملاءمته لكل من المستعار منه والمستعار له، ويحتمل أن يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى: أن هذا الأسد من الرجال قذف بلحم أعدائه ورمى به عند تقطيع أجسامهم فصار من جملة المعدودين من أهل القوة الأسدية التى بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات ورميه به، وعلى هذا فيكون قوله: مقذف ترشيحًا لملاءمته المستعار منه بتمحل - فتأمل.

أى: قذِف به كثيرًا إلى الوقائع، وقيل: قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة ونبالة. فـالأسد هاهنا مستعار للرجل الشجاع؛ وهو أمر متحقق حسًّا.

(وقوله) أى: والعقلى كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾(١) أى: الدين الحق) وهو مِلّة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلاً. قال المصنف-رحمه الله تعالى-فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له،....................

(قوله: أى قذِف) بكسر الذال مخففة فى الحلين لا مشددة كما قيل، وإلا صار قوله كثيرًا ضائعًا (قوله: ورمى به) تفسيرًا لما قبله أى: زاد الله أجزاء لحمه حتى صار لحمه كثيرًا فالباء للتعدية (قوله: جسامة) أى: سمن ونبالة أى: غلظ وهو عطف لازم (قوله: اهدنا الصراط المستقيم) أى: فالصراط المستقيم فى الأصل: هو الطريق الذى لا اعوجاج فيه استعير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة تصريحية تحقيقية ووجه الشبه التوصل إلى المطلوب فى كلٍّ، وإنما كانت تحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الدين الحق محقق عقلاً؛ وذلك لأن الدين الحق المراد به مِلّة الإسلام بمعنى الأحكام الشرعية وهى لها تحقق وثبوت فى نفسها (قوله: قال المصنف) أى: فى الإيضاح والقصد من نقله لكلام المصنف إفادة أن المصنف يجعل "زيد أسد" تشبيهًا بليغًا لا استعارة؛ لأن حد الاستعارة لا يصدق عليه، والاعتراض عليه بما سيأتى بقوله: وفيه بحث (قوله: فالاستعارة) أى: مطلقًا من غير تقييد بكونها تحقيقية؛ بدليل أنه لم يذكر فى هذا التعريف تحقق المعنى حسًّا أو عقلاً.

(قوله: ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له) أى: لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه حين إطلاقه وهو المعنى المجازى بمعناه الحقيقى الذى وضع هو له فالضمير فى وضع راجع لما الأولى لا الثانية، فالصلة جارية على غير من هى له، والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشىء: إفادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة من حيث إنه لا يصلح أن يستعمل فيه إلا بعلاقة المشابهة لعدم صحة الحمل حينئذ. قال فى الأطول: وقد أفاد هذا التعريف الذى ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى، وإن كان مشهورًا فيه لمعنى مجازى آخر؛ لأن المعنى المجازى لم يوضع له اللفظ- اهـ أى: وأما تشبيه

---

(١) سورة الفاتحة، آية: ٦.

والمراد بـمعناه: ما عنى باللفظ، واستعمل اللفظ فيه؛ فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو: زيد أسد، ورأيت أسدًا، ومررت بزيد أسدًا؛ مما يكون اللفظ مستعملاً فيما وضع له، وإن تضمن تشبيه شيء به؛ وذلك لأنه إذا كان معناه

المعنى المجازى بشيء آخر وإثبات لازمه له فهذا لا ضرر فيه كما فى قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾[1] فإنه شبه ما غشى أهل تلك القرية التى كفرت بنعم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفرة وانتقاع اللون والنحول -باللباس بجامع الاشتمال فى كلٍّ واستعير اللباس لذلك استعارة تصريحية تحقيقية، ثم شبه أيضا ما غشيهم عند جوعهم وخوفهم بمطعوم مرٍّ بشع تشبيهًا مضمرًا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية، وإثبات الإذاقة تخييل. ففى الآية ثلاث استعارات: تحقيقية ومكنية وتخييلية (قوله: والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه) يعنى الآن حال إطلاقه أى: وليس المراد بمعناه المعنى الذى وضع له اللفظ وضعًا مقيدًا بكونه أصليًا ولا يضرُّ بيان هذه الإرادة فى التعريف وإن كان المراد بالمعنى عند الإطلاق ما ذكر؛ لأن التنبيه عليه لزيادة البيان (قوله: فعلى هـذا) أى: فإذا فرعنا على هذا الحدِّ المذكور -وهو أن الاستعارة لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له- يخرج من تفسيرها أسد ونحوه: كحمار وبدر من قولك: زيد أسد أو حمار أو بدر فلا يكون استعارة، بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداة، فقول الشارح: نحو: زيد أسد فيه حذف كما علمت أى: نحو: أسد من قولك: زيد أسد (قوله: مما يكون اللفظ) بيان للنحو وكان الأوْلَى أن يقول من كل لفظ استعمل فيما وضع له (قوله: وإن تضمن) أى: ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له، (وقوله: به) أى: بمعناه الموضوع له، ولا شك أن لفظ الأسد فى الأمثلة السابقة مستعمل فى المعنى الذى وضع هو له وهو الحيوان المفترس وإن تضمن تشبيه شيء وهو زيد به، لكن ذلك الشيء ليس معنيًا بذلك اللفظ، وحينئذ فلا يكون ذلك اللفظ مجازًا فلا يكون استعارة (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: خروج لفظ الأسد فى الأمثلة المذكورة عند حدِّ الاستعارة (قوله: لأنه) أى الحال والشأن (وقوله: إذا كان معناه) أى: معنى لفظ

---

(1) النحل: ١١٢.

عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه، على أن ما فى قولنا: **ما تضمن** عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، وأسد فى الأمثلة المذكورة ليس بمجاز؛..................

الأسد المستعمل فيه فى الأمثلة المذكورة (قوله: عين الموضوع له) أى: لا المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع (قوله: لم يصح تشبيه معناه) أى: المستعمل فيه وهو عين الموضوع له أى: لا يصح أن يقال فيه: شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له لما فيه من تشبيه الشيء بنفسه وتشبيه الشيء بنفسه محال، والحاصل: أن قولنا: تضمن هذا تشبيه معناه بما وضع له يقتضى أن هاهنا معنى استعمل فيه اللفظ وآخر وضع له شبه أحدهما بالآخر، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذى وضع له اتحد المشبه والمشبه به وهذا فاسد، وحينئذ فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو: الأسد فى الأمثلة المذكورة خارج بطريق اقتضاء التعريف المغايرة فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ لا من الاستعارة (قوله: لاستحالة.. إلخ) أورد عليه أن كون اللفظ مستعملاً فيما وضع له مشبهًا بما وضع له لا يقتضى تشبيه الشيء بنفسه -ألا ترى أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض، واستعمل فى المشبه صدق عليه أنه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنًا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ضرورة أنه وضع لهما معًا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه، وأجيب بأنا لا نسلم أن المشترك إذا استعمل بتلك الحيثية يصدق عليه أنه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنًا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له؛ لأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وإن كان موضوعًا له بوضع آخر، وحينئذ فالمشترك المذكور داخل فى الاستعارة لصدق حدّها عليه حيث استعمل المشترك بتلك الحيثية (قوله: على أن ما.. إلخ) هذه العلاوة من تتمّة كلام المصنف مقوية لما ذهب إليه من إخراج الأسد فى الأمثلة المذكورة عن الاستعارة، وحاصلها: أنه لا يحتاج فى إخراج الأسد فى تلك الأمثلة عن الاستعارة إلى اقتضاء التشبيه المغايرة بين المعنى وما وضع له وإلا لزم تشبيه الشيء بنفسه؛ لأن لنا شيئًا يغنينا عن هذا التطويل المذكور وهو أن تقول: إن لفظ الأسد فى الأمثلة كلها خارج عن التعريف بقوله ما تضمن؛ لأن ما واقعة على المجاز، وأسد فى

لكونه مستعملاً فيما وضع له -وفيه بحث؛ لأنا لا نسلِّم أنه مستعمل فيما وضع له، بل فى معنى الشجاع،..

الأمثلة ليس بمجاز وليست واقعة على لفظ حتى يحتاج للإخراج بما ذكر وإن صح الإخراج به أيضًا، وإنما كانت ما واقعة على مجاز؛ لأنا إذا قسمنا المجاز أولا إلى استعارة وغيرها، ثم أردنا تفسير الاستعارة من القسمين بعد التقسيم، فالأنسب: أن يؤخذ فى تعريفها الجنس الجامع لقسمى المجاز دون ما هو أبعد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز، وإنما كان الأنسب: أن يؤخذ المجاز جنسًا؛ لأنه هو الأقرب للنوع الذى أريد تمييزه عن مقابله، وحينئذ تكون ما عبارة عنه (قوله: لكونه مستعملاً فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف فى الإيضاح (قوله: وفيه بحث) أى: فى كلام المصنف بحث من حيث إخراجه الأسد فى الأمثلة المذكورة عن الاستعارة (قوله: لا نسلِّم أنه) أى: الأسد فى الأمثلة المذكورة.

(قوله: مستعمل فيما وضع له) أى: الحيوان المفترس (قوله: بل فى معنى الشجاع) أى: وحينئذ لفظ أسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذى زيد فرد من أفراده بالمعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس، واستعير اسمه له فيكون أسد حينئذ مجازًا بالاستعارة لصدق تعريفها الذى ذكره المصنف عليه، وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت أن زيدًا ليس هو المشبه بالأسد الحقيقى، بل المشبه كلى زيد المذكور وهو الشجاع، (وقوله: بل فى معنى الشجاع) أى: بل يختار ويرجح أنه مستعمل فى معنى الشجاع، فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملاً فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لإثبات تشبيه زيد بالأسد- كذا قيل، وهذا بعيد من عبارة الشارح المذكورة- فتأمل.

واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها فى الذهن، إذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعًا مع أن التشبيه معتبر فى الاستعارة، بل المراد به الذات المبهمة المشبهة بالأسد وتعلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه إنما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف، فكان الوصف جزء مفهومه المجازى- اهـ فنرى.

فيكون مجازًا، واستعارة؛ كما فى: رأيت أسدًا يرمي -بقرينة حمله على زيد- ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه، وأن التقدير: زيد كأسد. واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد-ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدًا، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته؛ قصدًا إلى المبالغة-فاسد؛..........

(قوله: فيكون مجازًا) أى: لأنه مستعمل فى غير ما وضع له (وقوله: واستعارة) أى: لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الذى وضع له (قوله: بقرينة حمله) متعلق بمستعمل المقدر فى قوله، بل فى معنى الشجاع أى: بل مستعمل فى معنى الشجاع بقرينة حمله، ويصح أن يكون متعلقًا بقوله: فيكون مجازًا، وحينئذ يكون جوابًا عمَّا يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة هنا، وحاصل الجواب: أنا لا نسلِّم عدم القرينة هنا، بل هنا قرينة وهى حمله على زيد، ولا يقال: إنه لا دلالة للحمل على كون الأسد مستعملاً فى معنى الشجاع لجواز أن يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الأداة؛ لأنا نقول يكفى فى القرينة ما هو الظاهر ومسخ الكلام بالتقدير مما لا يلتفت إليه (قوله: ولا دليل لهم) أى: للقوم التابع لهم المصنف أى: لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن أسدًا فى الأمثلة المذكورة مستعمل فى حقيقته، وعلى هذا فلا منافاة بين قوله: ولا دليل لهم، وبين قوله: بعد واستدلالهم.. إلخ- تأمل.

(قوله: على أن هذا) أى: نحو زيد أسد.

(قوله: على حذف أداة.. إلخ) أى: محمول على حذف أداة التشبيه وأن التقدير: زيد كالأسد حتى يكون أسد مستعملاً فيما وضع له (قوله: واستدلالهم) مبتدأ خبره فأسد الآتى (وقوله: على ذلك) أى: على ما ذكر من أن أسدًا ونحوه فى الأمثلة المذكورة مستعمل فى حقيقته، وأنه محمول على حذف أداة التشبيه (قوله: بأنه قد أوقع الأسد على زيد) أى: حمل عليه وأخبر به عنه (قوله: أن الإنسان لا يكون أسدًا) أى: فمقتضاه أن يكون حمله عليه غير صحيح لوجوب كون المحمول عين الموضوع فى المعنى (قوله: فوجب المصير) أى: الرجوع (قوله: بحذف أداته) الباء للملابسة أى: الملابس لحذف أداته (قوله: قصدًا إلى المبالغة) علّة للحذف أى: وإنما حذفت الأداة لأجل قصد

لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان **أسد** مستعملاً فى معناه الحقيقى. وأما إذا كان مجازًا عن الرجل الشجاع -فحمله على زيد صحيح، ويدل على ما ذكرنا: أن المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرًا ما يتعلق به الجارُّ والمجرور،...

المبالغة فى زيد بإيهام أنه عين الأسد (قوله:لأن المصير إلى ذلك) أى: التشبيه بحذف الأداة (قوله: فحمله على زيد صحيح) لأن المعنى زيد رجل شجاع، والحاصل: أن قولنا: زيد أسد أصله: زيد رجل شجاع كالأسد، فحذف المشبه وأداة التشبيه، وتنوسى التشبيه، واستعمل المشبه به فى معنى المشبه على سبيل الاستعارة؛ لأن المشبه -وهو الذات المتصفة بالشجاعة- لم يذكر لفظه، وقد ذكر المشبه به مكانه مخبرًا به عن زيد، وأما زيد فليس مشبهًا به إلا من حيث كونه ذاتًا صدقت عليها الشجاعة، وبتلك الحيثية أخبر عنه، وأما من حيث إنه شخص عين بهذا العلم فليس مشبها. هذا وقد ضعف بعضهم ما قاله الشارح من البحث: بأنه لا بدَّ من المبالغة فى الاستعارة ولا مبالغة فى قولنا: زيد رجل شجاع كالأسد، فإن الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع والتشبيه بالأسد يفيد تشبيه زيد بالأسد ولا مبالغة فيه، وردَّ بأنه إذا استعمل لفظ المشبه به فى المشبه وهو الرجل الشجاع كان تشبيهه به مفروغًا منه مسلمًا والمقصود الحكم بالاتحاد كما فى: رأيت أسدًا يرمى، فإن تشبيه الرجل الشجاع بالأسد مفروغ منه والمقصود إيقاع الرؤية عليه، فحصلت المبالغة فى الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردًا ادعائيًا له — فتأمل.

(قوله: على ما ذكرنا) أى: من أن أسدًا مستعمل فى الرجل الشجاع لا فى الحيوان المفترس الذى وضع له (قوله: فى مثل هذا المقام) أى: فى هذا المقام وما ماثله من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصورة ولم تذكر الأداة (قوله: كثيرًا ما يتعلق به الجارُّ والمجرور) أى: وتعلق الجارِّ والمجرور به دليل على أنه مؤول بمشتق: كشجاع ومجترئ ونحوهما، فإن الشجاع مشتق من الشجاعة والمجترئ من الجراءة، ولو كان المشبه به مستعملاً فى معناه الحقيقى ما تعلق به الجارُّ والمجرور لكونه جامدًا

كقوله:

أسدٌ عليَّ وفى الحروبِ نَعَامَةٌ[1]

أى: مجترئ صائل عليَّ، وكقوله:

حينئذ، والجامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله: كقوله: أسد عليٌّ) أى: كقول عمران ابن قحطان مفتى الخوارج وزاهدهم -خطابًا للحجاج توبيخًا له أى: أنت أسد عليٌّ وأنت نعامة فى الحروب.

فعلى متعلق بأسد لكونه بمعنى مجترىء صائل، وفى الحروب متعلق بنعامة لكونه بمعنى جبان؛ لأن النعامة من أجبن الحيوانات، وتمام البيت:

فَتخاءُ تَنفِرُ مِن صَفيرِ الصَّافِرِ

والفتخاء بالخاء المهملة والمد: المسترخية الجناحين عند النزول والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر: أنه يترعج من مجرد الصدى. وبعد البيت المذكور:

هلا بَرزْتَ إلى غزالةَ فى الوغَى ... بَلْ كان قلبُكَ فى جَنَاحَىْ طائرِ

الخطاب فى بَرَزْتَ للحجاج، وغزالة هى امرأة شبيب الخارجى، وكان يُضرَبُ المثل بشجاعتها، نُقِلَ أنها هجمت الكوفة ليلاً فى ثلاثين فارسًا، وكان الحجاج فى الكوفة وصحبته ثلاثون ألف مقاتل، فخرج هاربًا بهم فصلَّت صلاة الصبح فيها وقرأت فى تلك الصلاة سورة البقرة (قوله: أى مجترئ) تفسير للمعنى المجازى المشبه بالأسد؛ وذلك لأن أسدًا لا يصح تعلق الجارِّ والمجرور به، إلا إذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل إلا إذا قصد منه الاجتراء، والاجتراء لا يكون مقصودًا منه إلا إذا استعمل فيه مجازًا، وأما عند استعماله فى المعنى الحقيقى فلا يقصد منه الاجتراء وإن كان الاجتراء حاصلاً وفرق بين حصول الشىء قصدًا وحصوله من غير قصد. نعم، يمكن أن يقال من طرف المصنف: إن الجار والمجرور متعلق بالأداة لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه

---

(١) هو لعمران بن قحطان مفتى الخوارج، شعر الخوارج ٦٤، اتجاهات الشعر فى العصر الأموى [ط دار الثقافة العربية] ص١٩٠.

والطَّيْرُ أَغْرِبَةٌ عَلَيْهِ[1]

أي: باكية وقد استوفينا ذلك فى الشرح.

هل الاستعارة مجاز لغوى أم عقلي:

واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعارة مجاز لغوى، أو عقلى؛..........

كما قيل فى قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[2] فإن "بمجنون" متعلق بما فيها من معنى الفعل أى: انتفى ذلك بنعمة ربك، وكذا يقال هنا: المعنى أنت تشبه الأسد بالنسبة إلى، وحذف ما يتعلق به الجار والمجرور شائع (قوله: والطير أغربة عليه.. إلخ) هذا بعض بيت لأبى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى مطلعها:

أودى فليتَ الحادثاتِ كَفَافِ   حالُ المسيفِ وعنبرُ المستافِ[3]

وتمام البيت المذكور فى الشرح:

.... بأسرها   فُتْخُ السَّراةِ وساكناتُ لَصَافِ

أودى أى: هلك وفاعله حال المسيف، وكفاف: اسم معدول مثل قطام أى: ليست الحادثات تكف الأذى، واستاف الرجل إذا ذهب ماله، والفُتْخُ بالضم: جمع فتخاء من الفتح وهو اللين يقال: عقاب فتخاء؛ لأنها إذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون إلا من اللين. والسراة بفتح السين المهملة: جبال باليمن يكون فيها هذا وغيره، وبضم الشين المعجمة جبال بالشام، ولصافِ: جبل طيئ، والشاهد فى قوله: "والطير أغربة عليه" فإنه ليس المراد بالأغربة الطير المعروف، إذ لا معنى له هنا، بل المراد الطير باكية عليه، فعليه متعلق بأغربة وهى فى الأصل اسم للطير المعروف وهو جامد، ولا يصح تعلق الجار به، فاستعمله الشاعر فى الباكية فصح تعلق الجار به، وإنما نقل لفظ الأغربة إلى معنى الباكية؛ لأن الغراب يشبه به الباكى الحزين، إذ يزعمون أن الغراب يعلم بالموت ومن لازم ذلك التحزن وعلى ما قال المصنف فالمعنى: أن كل الطيور فى الحزن على ذلك المرثى مثل الأغربة الباكية عليه (قوله: واعلم.. إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن كلام المصنف مرتب على محذوف (قوله: أو عقلى) أى: لا بمعنى الإسناد إلى غير من هُوَ لَهُ، بل بالمعنى الآتى.

---

(١) بعض بيت لأبى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى؛ مطلعها:
أودَى فليتَ الحادثاتِ كَفَافِ   حَالُ المسيفِ وعنبرُ المستافِ.

(٢) القلم: ٢.

(٣) لأبى العلاء المعرى.

فالجمهور على أنها مجاز لغوى- بمعنى: أنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة **(ودليل أنها)** أى: الاستعارة **(مجاز لغوى: كونها موضوعة للمشبه به، لا للمشبه، ولا للأعم منهما)** أى: من المشبه والمشبه به فأسد فى قولنا: رأيت أسدًا يرمى" موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع، ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترئ مثلاً؛..................................

(قوله: فالجمهور على أنها مجاز لغوى) أى: وعليه مشى المصنف سابقًا، حيث قال فيما مرّ: وقد يقيدان - أى: الحقيقة والمجاز- باللغويين، ثم قسم المجاز اللغوى إلى استعارة ومجاز مرسل فتكون الاستعارة حينئذ مجازًا لغويًا (قوله: بمعنى..إلخ) أتى بهذه العناية دفعًا لتوهم أن المراد باللغوى ما قابل الشرعى والعرفى والعقلى، فأفاد بها أن المراد باللغوى ما قابل العقلى فقط.

(قوله: ودليل..إلخ) حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول: الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوى، فالاستعارة مجاز لغوى ودليل كلٍّ من الصغرى والكبرى النقل عن أئمة اللغة، وأشار المصنف بقوله: كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه إلى الصغرى؛ لأن هذا فى قوة قولنا: الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له؛ لأنها موضوعة للمشبه به لا للمشبه المستعمل فيه اللفظ (قوله: أى الاستعارة) يعنى المصرحة؛ لأن الكلام فيها (قوله: للمشبه به) أى: كالأسد بالنسبة إلى السبع المخصوص (وقوله: لا للمشبه) أى: كالرجل الشجاع (قوله: ولا للأعم منهما) أى: وهو الشجاع مطلقًا أى: رجلاً كان أو أسدًا، إذ لو كان اللفظ موضوعًا للأعم منهما لكان متواطئًا أو مشككًا فيكون حقيقة بالنسبة لكلٍّ منهما، وإذا كان اللفظ لم يوضع للمشبه ولا للقدر المشترك بين المشبهين المستلزم لكون إطلاقه على كلٍّ منهما حقيقة كان استعماله فى المشبه مجازًا لغويًّا، إذ يصدق عليه حينئذٍ أنه لفظ استعمل فى غير ما وضع له، وهذا هو معنى المجاز اللغوى (قوله: موضوع للسبع المخصوص) أى: والقرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له كيرمى فى المثال لا تمنع من الوضع له أو إنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقى الموضوع له (قوله: كالحيوان المجترئ) مثال للمعنى الأعم

ليكون إطلاقه عليهما حقيقة، كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل، وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعًا، فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له- فيكون مجازًا لغويًا.

وفى هذا الكلام دلالة على أن لفظ العامِّ إذا أطلق على الخاصِّ لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شىء - كما إذا لقيت زيدًا فقلت: لقيت رجلاً، أو إنسانًا، أو حيوانًا، بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا فى معناه الموضوع له.

والمجترئ مأخوذ من الجراءة (قوله: ليكون.. إلخ) عِلَّة للمنفى- أعنى: الوضع للمعنى الأعم، وقوله: عليهما أى: على السبع والرجل الشجاع (قوله: كإطلاق الحيوان.. إلخ) أى: فحيوان موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل، وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة، وحينئذ فاستعماله فى كلٍّ من الأسد والرجل حقيقة.

(قوله: وهذا) أى: كون الأسد موضوعًا للسبع المخصوص وليس موضوعًا للرجل ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع (قوله: فإطلاقه) أى: الأسد فى قولنا: رأيت أسدًا يرمى (قوله: فيكون مجازًا لغويًا) أى: لا عقليًا (قوله: وفى هذا الكلام) أعنى قول المصنف ولا للأعم منهما (قوله: بل باعتبار عمومه) أى: تحقق العام فيه وأنه فرد من أفراده وهل هذا شرط حين الإطلاق أو الشرط إنما هو إطلاقه عليه من غير ملاحظة الخصوص- كذا نظر يس، والظاهر من إضراب الشارح الأول (قوله: فهو ليس من المجاز فى شىء) أى: وأما لو أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازًا، وعبارة ابن يعقوب: وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الأعم إذا استعمل فيما يوجد فيه ذلك الأعم من حيث إنه متحقق فيه فهو حقيقة، فإذا قلت: رأيت إنسانًا وأردت بالإنسان زيدًا، ولكن من حيث إنه إنسان لا من حيث إنه زيد- أى: شخص مسمى بهذا الاسم - فإنه يكون حقيقة، وكذلك قولك: رأيت رجلاً تريد زيدًا من حيث وجود الرجولية فيه فإنه يكون حقيقة، ولو استعمل العام فى الخاص من حيث خصوصه أى: للإشعار بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال، وجعل إطلاق

(وقيل إنها) أى: الاستعارة:(مجاز عقلي- بمعنى: أن التصرف ....

اللفظ من حيث استعمال لفظ العام فى الخاص بسبب ملابسة العام للخاص فى الجملة كان مجازًا، ومن ثم كان العام الذى أريد به الخصوص مجازًا عند الأصوليين قطعا ومثل العام المتواطئ إذا استعمل فى أحد أفراده من غير قصد إشعار بالأعم فيه ولا يضر فى التجوز عدم إشعار الأعم بالأخص وعدم استلزامه إياه من حيث خصوصه لما تقدم أن الملازمة فى الجملة تكفي فى التجوز-ا هـ.

وما ذكره من أن استعمال العامِّ فى الخاصِّ باعتبار عمومه حقيقة، وأما استعماله فيه من حيث خصوصه فمجاز مثله فى بحث المعرف باللام فى المطول حيث قال ما حاصله: أن اسم الجنس وعَلَم الجنس إذا أطلقا على الفرد باعتبار الخصوص كان مجازًا، وإذا أطلقا على الحقيقة فى ضمن الفرد كان حقيقة، ونقل شيخنا الحفنى فى حاشيته على رسالة الوضع عن الكمال بن الهمام: أن استعمال العام فى الخاص حقيقة مطلقًا بناءً على أن اللام فى قولهم فى تعريف الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له لام الأجل أى: فيما وضعت لأجله واسم الكلي إنما وضع ليستعمل فى الجزئى- وتأمله (قوله: بمعنى: أن التصرف..إلخ) الأوْلَى بمعنى أنها تصرف عقلى أى: ذات تصرف عقلى وأشار المصنف بقوله: بمعنى.. إلخ إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلى هنا إسناد الشيء لغير من هو له؛ لأنه إنما يكون فى الكلام المركب المحتوى على إسناد وهو غير متحقق هنا، بل المراد هنا بالمجاز العقلى التصرف فى أمر عقلى- أى: يدرك بالعقل- وهو المعانى العقلية والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو المشبه داخل فى البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملاً له علي وجه التقدير، ولو لم يكن كذلك فى نفس الأمر وحسن ذلك الإدخال وجود المشابهة بينهما فى نفس الأمر، ثم إنه يلزم من كون التصرف فى أمر عقلي كون التصرف نفسه عقليًا؛ لأن جعل ما ليس بواقع واقعا فى التقدير والاعتقاد بناء على مناسبة المشابهة أمر عقلي: وعلم مما ذكرنا: أن المجاز العقلى يطلق على أمرين- أحدهما: إسناد الشيء لغير من هو له، والثانى: التصرف فى المعانى العقلية على خلاف ما فى الواقع (قوله: أن التصرف) أى: وهو الادعاء المذكور.

فى أمر عقلى لا لغوى؛ لأنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله) أى: دخول المشبه **(فى جنس المشبه به)** بأن جعل الرجل الشجاع فردًا من أفراد الأسد **(كان استعمالها)** أى: الاستعارة فى المشبه استعمالاً **(فيما وضعت له)**..........

(وقوله: فى أمر عقلى) أى: وهو جعل الرجل الشجاع فردًا من أفراد الأسد حقيقة (قوله: لا لغوى) أى: لا فى أمر لغوى وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعمله فى معناه بعد أن تصرف فى تلك المعانى وصيَّر بعضها نفس غيرها، وبعد تصيير المعنى معنى آخر جىء باللفظ وأطلق على معناه بالجعل وإن لم يكن معناه فى الأصل (قوله: لأنها..إلخ) هذا دليل لكونها ليست مجازًا لغويًا، وحاصله: أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازًا لغويًا. ينتج أن الاستعارة ليست مجازًا لغويًا، بل عقليًا؛ لأن الكلام فى المجاز لا فى الحقيقة وسند الصغرى قوله: لأنها لما لم تطلق..إلخ (قوله: لأنها) أى: الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ أسد (وقوله: على المشبه) أى: كالرجل الشجاع.

(قوله: بأن جعل..إلخ) الباء للسببية (قوله: استعمالاً) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجة له فى حل الإعراب، إذ يصح تعلق قوله: فيما وضعت له بقوله: استعمالها على أن كان تامَّة، وعلى أنها ناقصة فالخبر الجار والمجرور (قوله: استعمالاً فيما وضعت له) أى: لأن العقل صيَّر المشبه من أفراد المشبه به الذى وضع اللفظ المستعار لحقيقتها، فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لا فيما لم توضع له، وقد تقدم أن المجاز اللغوى: هو ما استعمل فى غير ما وضع له، وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازًا لغويًا، بل هى على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والإدخال فى جنس المشبه به فالتجوُّز فى الحقيقة إنما كان فى المعانى بجعل بعضها نفس غيرها، ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازًا عقليًا ظاهر نظرًا لسبب إطلاقه، وأما تسميتها استعارة فباعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ؛ لأن المستعار فى الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعارة — ا.هـ يعقوبى.

وإنما قلنا: إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادِّعاء دخوله فى جنس المشبه به؛ لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة؛ لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة استعارة، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ إذ لا مبالغة فى إطلاق الاسم المجرد عاريًا عن معناه،......................

(قوله: وإنما قلنا) أى: على لسان المصنف وإلا فالمناسب إنما قال (قوله: لو لم تكن كذلك) أى: مطلقة على المشبه بعد الادعاء، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور، وهذا الدليل الذى أشار له بقوله: لأنها..إلخ: من قبيل دليل الخلف وهو المثبت للمدعى بإبطال نقيضه واللوازم التى ذكرها الشارح ثلاثة- فقوله: لما كانت استعارة لازم أول أى: ولكن التالى باطل فكذا المقدم فثبت نقيضه وهو المدعى، وكذا يقال فى بقية اللوازم الآتية.

(قوله: لما كانت استعارة) أى: لأن حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار لا نقل مجرد اللفظ خاليًا عن المعنى (قوله: لأن مجرد نقل الاسم) أى: لأن نقل الاسم عن معناه لمعنى آخر مجردًا عن المبالغة والادعاء (قوله: لكانت الأعلام المنقولة)- أى: كزيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به - استعارة لمجرد وجود النقل فيه ولا قائل به، ويرد بأن نفى الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه إلا مجرد الإطلاق حتى يصح كون الأعلام المنقولة التى هى من الحقيقة استعارة؛ وذلك لأن النقل بواسطة علاقة التشبيه والأعلام لا علاقة فيها أصلاً، فلم يلزم من نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كون الأعلام المنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله: ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) أى: إنه يلزم لو لم تراعَ المبالغة المقتضية لإدخال المشبه فى جنس المشبه به الذى بنى عليه كون الاستعارة مجازًا عقليًّا أن لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة، بل تكون مساوية لها مع أنهم جازمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة (قوله: إذ لا مبالغة فى إطلاق الاسم المجرد) أى: عن الادعاء (وقوله: عاريًا عن معناه) أى: الحقيقى ولو بحسب الادعاء، والمعنى: أن الاسم إذا نقل إلى معنى و لم يصحبه اعتبار معناه الأصلى فى ذلك المعنى المنقول إليه لم يكن فى إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول

ولما صح أن يقال لمن قال: رأيت أسدا-..............................

إليه مبالغة فى جعله كصاحب ذلك الاسم، كما فى الحقيقة المشتركة والمنقولة، فإنه لما لم يصحبها معناها الأصلى انتفت المبالغة فى إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير، ورد ما ذكره من أن نفى الادعاء المذكور يلزم منه مساواة الاستعارة للحقيقة فى نفى المبالغة بأنه إن أريد بنفى المبالغة نفى المبالغة فى التشبيه فيصير كأصل التشبيه أو كما لا تشبيه فيه أصلا ففاسد من وجهين- أحدهما: أنه مصادرة حيث علّل الشيء بنفسه؛ لأن نفى المبالغة فى التشبيه يعود إلى معنى نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به. والآخر: أن نفى تلك المبالغة لا يستلزم نفى كون الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ لأن الأبلغية الموجودة فى الاستعارة دون الحقيقة هى الأبلغية الموجودة فى سائر أنواع المجاز وهى كون المجاز كادعاء الشيء بالدليل على ما سيأتى، وتلك لم توجد فى الحقيقة سواءً كانت تشبيهًا أو غيره، وإن أريد بنفى المبالغة شيء آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه (قوله: ولما صح أن يقال..إلخ) يعنى أنه يلزم من نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به فى الاستعارة أن من قال: رأيت أسدًا يرمى وأراد بالأسد زيدا لا يقال فيه إنه جعله أسدًا، كما لا يقال لمن سمى ولده أسدًا أنه جعله أسدًا لاستواء الإطلاقين فى عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ فى جنس صاحب الاسم، مع أن من قال: رأيت أسدًا يرمى وأراد بالأسد زيدًا على سبيل الاستعارة يقال فيه: إنه جعل زيدًا أسدًا قطعًا وما ذاك إلا باعتبار دخول المشبه فى جنس المشبه به، فثبت المدعى وهو أن الاستعارة لم تطلق إلا بعد إدخال المشبه فى جنس المشبه به فكانت مجازًا عقليًا، فإن قلت: يخدش هذا الوجه الثالث فى كلام الشارح أن قولهم: جعله أسدًا يجرى فى زيد أسد مع أنه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة أنه تشبيه وليس باستعارة، وجوابه: أن الادعاء المذكور متحقق أيضًا فى زيد أسد، إذ ليس المعنى على تقدير أداة التشبيه لما سبق تحقيقه، بل جعله فردا من أفراد الأسد ادعاء. فإن قلت: ذلك الادعاء لا يتحقق فى المعرف- يعنى زيد الأسد- بل المعنى على تقدير أداة التشبيه، مع أنه يقال لمن قاله أيضا جعل زيدًا أسدًا. قلت: إن ثبت قولهم بذلك فى الصورة المذكورة كان مرادهم أنه جعله شبيها بالأسد فهو على حذف مضاف ولا يجرى هذا فى الاستعارة- ا.هـ فنرى.

وأراد به زيدًا-أنه جعله أسدا، كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا أنه جعله أسدًا؛ إذ لا يقال: جعله أميرًا-إلا وقد أثبت فيه صفة الإمارة، وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه تبعًا لنقل معناه إليه- بمعنى: أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقى ادّعاء ثم أطلق عليه اسم الأسد-كان الأسد مستعملا فيما وضع له، فلا يكون مجازًا لغويًا، بل عقليًا- بمعنى: أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد- وجعل ما ليس فى الواقع واقعًا مجاز عقلى.

(قوله: وأراد..إلخ) أى: بالأسد زيدًا.

(قوله: إنه جعله أسدًا) أى: صيَّره أسدا وإنما كان لا يقال لمن قال ذلك إنه جعل زيدًا أسدًا؛ لأن جعل إذا كان بمعنى صيَّر- كما هنا- تعدى إلى مفعولين، ويفيد إثبات صفة لشىء فيكون مدلول قولك: فلان جعل زيدًا أسدًا أنه أثبت الأسدية له، ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لزيد وإطلاقه عليه من غير ادّعاء دخوله فى جنسه ليس فيه إثبات أسدية له.

(قوله: أنه جعله أسدًا) أى صيَّره (قوله: إذ لا يقال جعله أميرًا إلا وقد أثبت فيه صفة الإمارة) أى: ومن سمى ولده أسدًا لم يثبت فيه الأسدية بمجرد إطلاق لفظ الأسد عليه (قوله: وإذا كان) هذا مرتبط بما أنتجه الدليل السابق، وحاصله: أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور فى الاستعارة ثلاثة لوازم وكل منها باطل فيكون ملزومها - وهو انتفاء الادعاء المذكور فى الاستعارة- باطلاً فيثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور فى الاستعارة، وإذا كان الادعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشبه به إنما نقل للمشبه تبعًا لنقل معناه إليه وإذا كان..إلخ (قوله: بمعنى أنه..إلخ) أى: لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فردًا من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلى وهو الحيوان المفترس متحققًا فيه، فحينئذ يكون نقل لفظ الأسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له، فيكون استعمال اسم الأسد فى الرجل الشجاع استعمالاً فيما وضع له، وظهر لك من هذا أن المستعار فى الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعارة تبعًا لاستعارة

(ولهذا) أى: ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قولك: قامت تظلّلنى)[1] أى: توقع الظلّ علىَّ

(من الشمسِ   نَفْسٌ أعزُّ علىّ مِنْ نَفْسِى

قامت تظلّلنى ومن عجب شمس)..............................

المعنى (قوله: ولهذا) أى: ولأن إطلاق اسم المشبه به أى: ولأجل أن إطلاق اسم المشبه به المسمى بالاستعارة (قوله: إنما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به) أى: المترتب عليه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له وأنها مجاز عقلى، فهذا له مدخل فى صحة التعجب عند هذا القائل- وسيأتى الجواب عنه، وأنه لا مدخل له فى الصحة.

(قوله: فى قوله) أى: قول ابن العميد فى غلام جميل قام على رأسه يظلّله من حرِّ الشمس، وهو أبو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الإنشاء والرسائل للملك نوح بن نصر، مدحه الصاحب بن عباد بقصائد كثيرة منها[2]:

قالوا ربيعكَ قَدْ قَدِمْ   فلك البشارةُ بالنعَمْ

قُلتُ الربيعُ أخو الشتا   أمِ الربيعُ أخو الكَرَمْ

قالوا الذى بِنَوالِه   يغنى المقلُّ منَ العَدَمْ

قلتُ الرئيسُ ابن العميد   إذن فقالوا لى نَعَمْ

(قوله: أى توقع الظل علىَّ) فسره بذلك؛ لأن التظليل على ما فى التاج إيقاع الظل (قوله: من الشمس) أى: من حرِّها وضمن التظليل معنى المنع فلذا عدَّاه بمن أى: تمنعنى من حر الشمس (قوله: نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وإن كان القائم غلامًا (قوله: أعزُّ علىَّ) صفة لنفس وجملة تظلّلنى فى محل نصب على الحال، والتقدير قامت نفس هى أعزُّ علىَّ من نفسى مظلّلة لى من الشمس (قوله: قامت) فاعله ضمير يعود على النفس، والجملة مؤكدة لما قبلها (وقوله: ومن عجب) خبر مقدم،

---

(1)) شرح المرشدى على عقود الجمان ج٢ ص٤٠، والشعر لأبى الفضل بن العميد، نهاية الإيجاز ص٢٥٢، والطراز ٢٠٣/١، والمصباح١٢٩.

(٢) الشعر لأبى الفضل بن العميد، ونسبته إليه فى شرح المرشدى على عقود الجمان ٤٠/٢ ونهاية الإيجاز ٢٥٢، والمصباح ١٢٩.

أى: غلام كالشمس فى الحسن والبهاء **(تظلّلنى من الشمس)**

فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسًا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى؛ إذ لا تعجب فى أن يظلّل إنسان حسن الوجه إنسانًا آخر.

(والنهى عنه) أى: ولهذا صحّ النهى عن التعجب....................

وشمس: مبتدأ مؤخر، والجملة حال، والتقدير: قامت تلك النفس مظلّلة لى وشمس مظلّلة من الشمس من العجب (قوله: أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء) أى: فقد شبه الغلام بالشمس وادّعى أنه فرد من أفرادها وأن حقيقتها متحققة فيه، ثم استعار له اسمها (قوله: وجعله شمسًا على الحقيقة) أى: من حيث إنه جعله فردًا من أفرادها وأن حقيقتها موجودة فيه (قوله: إذ لا تعجب فى أن يظلّل إنسان..إلخ) أى: لعدم الغرابة بخلاف تظليل الشمس الحقيقية إنسانًا من الشمس، فإنه مستغرب؛ وذلك لأن الشمس لا يرتسم ظلٌ تحتها على إنسان مثلاً، إلا إذا حال بينه وبينها شيء كثيف يحجب نورها، وأما إذا كان الحائل بينهما شيئا له نور فلا يرتسم ظل تحتها على الإنسان المظلّل؛ لأن النور لا يحجب النور، فإذا جعل ذلك الغلام شمسًا حقيقة استغرب إيقاعه الظل على من ظلله. الاستغراب: كون الشمس التى من شأنها طى الظل وإذهابه توجب ظلاً على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلل (قوله: لما كان لهذا التعجب معنى) قال العصام: فيه نظر؛ لأنه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ فى الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له.

فى قول الآخر

لا تعجبوا من بِلَى غِلاَلَـــتِه ... قد زَرَّ أزرارَهُ على القَمَرِ[1]

وقوله:

ترى الثيابَ مِنَ الكِتَّانِ يَلْمَحُهَا ... نورٌ من البدرِ أحيانًا فيُبْليهَا[2]

---

(١) شرح المرشدى ج٢/٤٠ وهو لأبى الحسن بن طباطبا العلوى، الطراز ٢/٢٠٣، نهاية الإيجاز ص٢٥٣، والمصباح ١٢٩.

(٢) لأبي المطاع ناصر الدولة الحمداني، الإيضاح ص٢٥٩.

(فى قوله:

لا تعجبوا من بلَى غلاَلَته)[1] هى شعار يلبس تحت الثوب، وتحت الدرع أيضا (**قد زَرَّ أزْرَارَه علَى القَمَرِ**) تقول: زررت القميص عليه، أزرُّه: إذا شددت أزراره عليه،..

فكيفَ تنكرُ أنْ تَبْلَى معاجِرُهَا والبدرُ فى كل وقتٍ طالعٌ فيها

(قوله: فى قوله) أى: فى قول الشريف أبى الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن على بن أبى طالب- رضى الله عنه – وهو شاعر مفلق وعالم محقق مولده بأصبهان وبها مات، والبيت من المنسرح وقبله:

يا مَنْ حَكى الماءُ فرطَ رقّتِـــهِ وقلبُه فى قَسَـــاوةِ الحَـــجَرِ

يا ليتَ حَظّى كحظِّ ثوبكَ مِنْ جسمك يا واحدًا من البشرِ

لا تعجبوا..إلخ

(قوله: لا تعجبوا من بِلَى غِلالِته) البِلَى بكسر الباء مقصورًا من بَلَى الثـــوب يبلى إذا فسد أى: لا تعجبوا من تسارع بِلَى وفساد غلالته ففى الكلام حذف مضاف (قوله: هى) أى الغلالة شعار أى: ثوب صغير ضَّيق الكمَّيْنِ كالقميص يلاقـــى البـــدن يلبس تحت الثوب الواسع ويلبس أيضًا تحت الدرع. سمىِّ شعارًا؛ لأنه يلى الشعر (قوله قد زَرَّ) أى: لأنه قد زَرَّ أى: شَدَّ وهو بالبناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضـــمير أزراره المنصوب على المفعولية راجع للمحبوب أيضا أو للغلالة، وذكره باعتبـــار أنهـــا قميص أو شعار شبه المحبوب الذى هو مرجع الضمير المستتر فى الفعل بالقمر واســـتعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية والبِلَى ترشيح، ويحتمل أن "زُرَّ" بالبناء للمفعول، وإزاراه نائب فاعل والضمير للغلالة، وعلى هذا فالمشبه هو المحبوب الذى هو مرجـــع الضمير فى غِلاَلَته (قوله: تقول.. إلخ) أفاد بهذا أن تعدية زَرَّ إلى الأزرار فيه ضرب مـــن

(١) شرح المرشدى ج٢ ص٤٠، وهو لأبى الحسن ابن طباطبا العلوى، الطـــراز ٢٠٣/٢، نهايـــة الإيجـــاز ص٢٥٣، والمصباح ١٢٩.

فلولا أنه جعله قمرًا حقيقيًّا لما كان للنهى عن التعجب معنى؛ لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى، لا بملابسة إنسان كالقمر فى الحسن. لا يقال: القمر فى البيت ليس باستعارة؛ لأن المشبه مذكور- وهو الضمير فى **غلالته وأزراره**-؛ لأنا نقول: لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعارة المذكورة، ....

التسامح؛ لأنه إنما يتعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الأزرار، ولا يتعدى إلى الأزرار والشاعر قد عدّاه إليها (قوله: فلولا أنه جعله..إلخ) حاصله: أنه لما خشى أن يتوهم أن صاحب الغلالة إنسان تسارع البلى لغلالته فيتعجب من ذلك؛ لأن العادة أن غلالة الإنسان لا يتسارع البلى إليها قبل الأمد المعتاد لبلاها نهى الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب النهى وهو أنه لم يبق فى الإنسانية، بل دخل فى جنس القمرية، والقمر لا يتعجب من سرعة بلى ما يباشر ضوءه؛ لأن هذا من خواصّه- ومتى ظهر السبب بطل العجب- ولكون ما ذكر من خواص القمر قيل: إن من جملة عيوب القمر أنه يهدم العمر ويحل الدين ويوجب أجرة المنزل ويسخن الماء ويفسد اللحم ويقرض الكتان ويعين السارق ويفضح العاشق الطارق (قوله: لأن الكتان) أى: الذى كانت منه الغلالة (قوله: لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعارة) أى: لأنه لا ينبئ عن التشبيه، والمنافى لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بحيث يكون المشبه به واقعًا خبرًا عن المشبه كما فى: زيد أسد، أو حالاً منه أو صفةً له نحو: مررت بزيد أسدًا، وجاءنى رجلٌ أسدٌ، فذلك الجمع ينبئ عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر أداة التشبيه نفيا لما يلزم من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه، وأما إذا ذكر المشبه لا على وجه ينبئ عن التشبيه -كما فى البيت- لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الأداة نظرا للمعنى فهو استعارة، وقد سبق كلٌّ من هذا البحث وجوابه فى بحث المجاز العقلى، وأنت خبير بأن هذا الجواب يقتضى أن نحو: على لجين الماء استعارة وهم صرحوا بكونه تشبيها إلا أن يقال: تصريحهم بكونه تشبيهًا لا ينافى صحة كونه استعارة- فتأمل.

كما يقال: سيف زيد فى يد أسد؛ فإن تعريف الاستعارة صادق على ذلك.

(وردّ) هذا الدليل (**بأن الادّعاء**) أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (**لا يقتضى كونها**) أى: الاستعارة (**مستعملة فيما وضعت له**) للعلم الضرورى بأن أسدًا- فى قولنا: رأيت أسدًا يرمى-مستعمل فى الرجل الشجاع، والموضوع له هو السبع المخصوص؛ وتحقيق ذلك: أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنىٌّ على أنه جعل أفراد الأسد..

(قوله: كما يقال) أى: كقولنا أى كعدم المنافاة فى قولنا: سيف زيد فى يد أسد المراد فى يده فقد شبه زيد بالأسد، وادعى أنه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية، فقد جمع بين المشبه- وهو زيد- والمشبه به- وهو الأسد- على وجه لا ينبئ عن التشبيه؛ لأن هذا التركيب ونحوه لا يتأتى فيه تقدير الأداة إلا بزيادة فى التركيب أو نقص منه بحيث يتحول الكلام عن أصله كأن يقال رأيت فى يد رجل كالأسد سيفًا(قوله: ورد هذا الدليل) حاصله: منع الصغرى القائلة: الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء أى: لا نسلم ذلك، وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملاً فى غير ما وضع له هذا، وقد علم من مضمون الكلام أولاً وآخرًا: أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مسلم عند القائل بأن الاستعارة مجاز لغوى، ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الأصلى فى نفس الأمر مسلم عند القائل بأنها مجاز عقلى، وبقى النزاع فى أن الاستعارة هل تسمى مجازا لغويًّا نظرًا لما فى نفس الأمر،أو عقليًّا نظرًا للمبالغة والادعاء؟ فالخلاف على هذا عائد إلى اللفظ والتسمية- فتدبر.

(قوله: مستعمل فى الرجل الشجاع) أى: وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به، إذ تقدير الشىء نفس الشىء لا يقتضى كونه إياه حقيقة (قوله: وتحقيق ذلك) أى: تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، وحاصل ما ذكره من التحقيق: أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له، إذ ليس معناه ما فهمه المستدلُّ

بطريق التأويل قسمين:

أحدهما: المتعارفًا، وهو الذى له غاية الجراءة، ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة المخصوصة.

والثانى: غير المتعارف: وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى تلك الجثة المخصوصة، والهيكل المخصوص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف؛ فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف. وبهذا يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن إرادة...........

من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له والتجوُّز فى أمر عقلى وهو جعل غير المشبه به مشبهًا به، بل معناه: جعل المشبه به مؤولاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف، وأن أفراده قسمان: متعارف وغير متعارف، ولا خفاء فى أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لأن الموضوع له هو المفرد المتعارف والمستعمل فيه هو المفرد الغير المتعارف.

(قوله: بطريق التأويل قسمين) متعلق بجعل. إن قلت: إن الذى بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين وهو غير المتعارف، وأما الآخر وهو المتعارف فبطريق التحقيق- فكيف يقول الشارح على أنه جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل؟ قلت: جعل الأفراد قسمين مبنىٌّ على كون الأسد موضوعًا للقدر المشترك بينهما الصادق على كلٍّ منهما وهو مجترىء، وكونه موضوعا لذلك ليس إلا بطريق التأويل وأما بطريق التحقيق فهو منحصر فى قسم واحد وهو المتعارف. اهـ يس.

(قوله: فى مثل) أى: المودعين فى مثل..إلخ (قوله: والهيكل المخصوص) عطف تفسير (قوله: والقرينة مانعة عن إرادة..إلخ) أى: لا عن إرادة الجنس بقسميه (قوله: وبهذا يندفع..إلخ) أى: ببيان أن القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف، فيندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل ينافى القرينة المانعة من إرادة الأسدية، ووجه الاندفاع: أن

السبع المخصوص.

(**وأما التعجب والنهى عنه**) كما فى البيتين المذكورين (**فللبناء على تناسى التشبيه قضاءً لحق المبالغة**) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا.

الإصرار على دعوى الأسدية بالمعنى الغير المتعارف، ونصب القرينة إنما يمنع من إرادة الأسدية بالمعنى المتعارف، وحينئذ فلا منافاة (قوله: السبع المخصوص) الأنسب أن يقول: عن إرادة الأسد ويحذف قوله المخصوص؛ لأن ذكره فى السؤال يشير إلى الجواب- تأمل.

(قوله: وأما التعجب..إلخ) هذا إشارة إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم، وهو إذا كان الادعاء لا يقتضي استعمال الاستعارة فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهى عنه فى البيتين السابقين؛ لأنهما لا يتمّان إلا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقة، وحاصل الجواب الذى أشار له المصنف: أن التعجب والنهى عنه لتناسى التشبيه، وجعل الفرد الغير المتعارف مساويًا للمتعارف فى حقيقته، حتى إن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه، وبما تقرر من جعل كلام المصنف إشارة لجواب سؤال مقدر، اندفع ما ذكره العلاّمة العصام: من أن التعجب والنهى لم يجعلا دليلاً على كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، بل استدل بهما على الادعاء، فلما سلم المجيب الادعاء ومنع اقتضاءه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، فلا حاجة إلى المنازعة فى كون التعجب والنهى مبنيّين على الادعاء، إذ بناؤهما عليه لا ينافى مجازًا لغويًّا، فالأوْلَى إسقاط قوله: وأما التعجب والنهى عنه (قوله: وأما التعجب) أى: من المشبه (وقوله: والنهى عنه) أى: عن التعجب (قوله: فَلِلْبناء) أى: فَلِبناء الاستعارة (قوله: على تناسى التشبيه) أى: إظهار التناسى، والمراد بالتناسي النسيان أى: على إظهار نسيان التشبيه (قوله: قضاء..إلخ) وإنما تنوسى فيه التشبيه توفيةً لحق المبالغة فى دعوى الاتحاد (قوله: ودلالة..إلخ) عطف تفسير على قوله: قضاء لحق المبالغة.

[مفارقة الاستعارة للكذب]:

(والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين: متعارفًا، وغير متعارف- كما مرَّ- ولا تأويل فى الكذب.

(ونصب) أى: وبنصب **(القرينة على إرادة خلاف الظاهر)** فى الاستعارة لما عرفت أنه لا بُدَّ للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، بخلاف الكذب؛ فإن قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره **(ولا تكون)** الاستعارة **(عَلَمًا)** لما سبق من أنها تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفًا، وغير متعارف،.............

(قوله: والاستعارة تفارق الكذب) أى: والكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب أى: لا يشتبه به بسبب ما ذكر من الأمرين. فقولك: جاءنى أسد يشتبه بالكلام الكاذب لولا الوجهان، فاندفع ما يقال: إن الاستعارة تكون فى المفرد؛ لأنها الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له، والكذب يكون فى الحكم، فالمتصف بالكذب الكلام المركب المستعمل فى غير ما وضع له، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله: بالبناء على التأويل) أى: بسبب بنائها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله: فى دعوى..إلخ) متعلق بمحذوف صفة للتأويل أى: المتحقق فى دعوى..إلخ من تحقق العامِّ فى الخاصِّ، أو أن" فى" بمعنى "من" البيانية.

(قوله: بل يبذل المجهود..إلخ) يقال: بَذَل يبذُل كنَصَر ينصُر، والمراد بالمجهود: الجهد والوسع والطاقة، والمراد بترويج ظاهره: إظهار صحته عند السامع ومحل كون الكذب يبذل المتكلم وسعه وطاقته فى ترويج ظاهره إذا عرف عدم مطابقته وقصد إظهار صحته، لا إن لم يقصد ذلك واعتقد الصحة (قوله: ولا تكون عَلَمًا) أى: شخصيًّا؛ لأنه المتبادر من إطلاق العلَم؛ ولأن علم الجنس تجرى فيه للاستعارة كاسم الجنس، بخلاف علم الشخص، فلا يصح أن يشبه زيد بعمرو فى الشكل والهيئة مثلاً ويطلق عليه اسمه، وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر فى الامتناع يفهم منه: أن الامتناع

ولا يمكن ذلك فى العلم (**لمنافاته الجنسية**) لأنه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك، والجنسية تقتضى العموم وتناول الأفراد..................................

فى العلمية مخصوص بها، وأما المجاز المرسل فيجوز فى العلمية، إذ لا مانع من كون المجاز المرسل عَلَمًا لصحة أن يكون للعلم لازم ولو غير مشتهر يستعمل فيه لفظ العلم، كما إذا أطلق قيار "علم فرس" على زيد مرادًا منه لازمه وهو شدة العدو- أى: الجرى- ثم إن جملة "ولا تكون علمًا" عطف على قوله: والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية، ولك أن تجعله عطفا على قوله: تفارق الكذب، فيكون التناسب مرعيًّا.

(قوله: ولا يمكن ذلك فى العلم) أى: الشخصى (وقوله: لمنافاته الجنسية) أى: التى تقتضيها الاستعارة (وقوله: لأنه) أى: العلم (وقوله: يقتضى التشخص) أى: تشخص معناه وتعُّينه خارجًا، وهذا ظاهر فى علم الشخص لا فى علم الجنس؛ لإمكان العموم فى معناه لكونه ذهنيًّا، والمعنى الذهنى لا ينافى تعدد الأفراد له.

(قوله: وتناول الأفراد) عطف تفسير، وما ذكره العلامة الشارح- من أن الاستعارة تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به، بجعل أفراده قسمين: متعارف وغير متعارف، وذلك غير ممكن فى العلم الشخصى- هو طريقة صاحب المفتاح، حيث قال فيه: والذى قرع سمعك من أن مبنى الاستعارة على إدخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو السرُّ فى امتناع دخول الاستعارة فى الأعلام الشخصية، إلا إذا تضمنت نوع وصفية، وقال السيد فى شرحه للمفتاح: لا نسلّم أن الاستعارة تعتمد على الإدخال المذكور؛ لأن المقصود من الاستعارة المبالغة فى حال المشبه بأنه يساوى المشبه به فيه، وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به إن كان اسم جنس أو جعله عينه ادعاء إن كان علم شخص، فإن المقصود من قوله: رأيت اليوم حاتما: أنه رأى عين ذلك الشخص، لا أنه رأى فردًا من أفراد الجواد ا هـ.

قال العلامة عبد الحكيم: وفيما قاله السيد بحث- أما أولاً: فلأن القول بالإدخال فى اسم الجنس مما لا داعى إليه، فإن المبالغة تحصل فيه أيضًا بادعاء الاتحاد، وأما ثانيًا: فلأن جعله عينه فيما إذا كان علمًا شخصيًّا إن كان لا عن قصد فهو غلط.

(**إلا إذا تضمن**) العلم (**نوع وصفية**) بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف (**كحاتم**) المتضمن الاتصاف بالجود، **ومادر** بالبخل،.......................

وإن كان قصدًا، فإن كان بإطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد، وإن كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض، وحينئذ فلا بدَّ من التأويل وهو إنما يكون بإدخاله فيه، والحاصل: أن استعمال اسم المشبه به فى المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقى وهو ظاهر، فلو لم يعتبر الوضع التأويلى لم يصح استعماله فيه (قوله: إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية) استثناء من عموم الأحوال (وقوله: تضمن) أى: استلزم نوع وصفية، وليس المراد أنه دلَّ دلالة تضمنية على نوع من الأوصاف كالكرم (قوله: نوع وصفية) الأوْلَى نوع وصف؛ لأن الوصف مصدر لا يحتاج فى إفادة المعنى المصدرى إلى إلحاق الياء – كذا فى الأطول.

(قوله: بواسطة) متعلق بتضمن (وقوله: اشتهاره) أى: العلم أى: اشتهار مدلوله وهو الذات، فالعلم المتضمن نوع وصفية هو أن يكون –كمدلوله– مشهورًا بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف فيكون كليًا تأويلاً، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلى صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد ذلك الكلى، مثلا حاتم موضوع للذات المعينة، ثم إنه بواسطة اشتهارها بالكرم بحيث متى أطلق حاتم يفهم منه الجواد صار حاتم كأنه موضوع للجواد وهو معنى كلى، فيصح أن يطلق لفظ حاتم على زيد الكريم بأن تقول عند رؤيتك لزيد: رأيت اليوم حاتما بسبب تشبيه زيد بحاتم فى الجود، وملاحظة أن حاتمًا كأنه موضوع للجواد وأن زيدًا فرد من أفراده– وكذا يقال فى غيره.

(قوله: كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود) أى: المستلزم للاتصاف به، فيجعل ذلك الوصف لازمًا له وهو وجه الشبه فى الاستعارة. وحاتم فى الأصل: اسم فاعل من الحتْم بمعنى الحكْم، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى (قوله: ومادر بالبخل) أى: ومادر المتضمن الاتصاف بالبخل، وهو رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعة، قيل إنما

وسحبان بالفصاحة، **وباقل** بالفهاهة؛ فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود، ويتأول في **حاتم** فيجعل كأنه موضوع للجواد؛ سواءً كان ذلك الرجل المعهود، أو غيره - كما في: الأسد- فبهذا التأويل يتناول **حاتم** الفرد المتعارف المعهود، والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود- أعني: حاتمًا الطائي- حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة، نحو: رأيت اليوم حاتمًا.

(وقرينتها) يعني: أن الاستعارة لكونها مجازًا لا بدَّ لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له. وقرينتها:.................................

سميِّ مادرًا؛ لأنه سقى إبلاً له من حوض فلما فرغت الإبل من الشرب بقي في أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به- أي: حرك ماءه به- بخلاً خوفًا من أن يستقي من حوضه أحد (قوله: وسحبان) هو في الأصل صيَّاد يصيد ما مَّر به، ثم جعل علمًا للبليغ المشهور والمناسبة ظاهرة- ا.هـ أطول.

(قوله: وباقل بالفهاهة) أي: وباقل المتضمن الاتصاف بالفهاهة- أي: العجز عن الإفصاح عما في الضمير- وهو اسم رجل من العرب كان شديد العيِّ في النطق، وقد اتفق أنه كان اشترى ظبيًا بأحد عشر درهما فقيل له: بكم اشتريته ففتح كفيه، وفرَّق أصابعه، وأخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر، فانفلت منه الظبي، فضرب به المثل في العيِّ (قوله: فحينئذٍ) أي: فحين إذ تضمن العلم كحاتم نوع وصفية يجوز.. إلخ (قوله: ويتناول في حاتم..إلخ) أي: فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه، وبهذا اندفع ما يقال: إنه إذا كان فردًا من أفراده فكيف يصح التشبيه حينئذ؟!

(قوله: وقرينتها) أي: والقرينة الثابتة لها، وإنما ثبتت لها لكونها مجازًا كما أشار له الشارح. قال العلاَّمة عبد الحكيم: وأشار الشارح بهذا الدليل العامِّ الجاري في كل مجاز سواءً كان مرسلاً أو استعارة إلى أن تخصيص قرينة الاستعارة بالبيان إنما هو للاعتناء بشأنها وإلا فالقرينة لازمة في كل مجاز - ا هـ.

وفي الأطول: أن ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختصٍّ بقرينتها، بل يجري في قرينة المجاز المرسل والمكنية، ولا داعي إلى جعل قرينة المكنية واحدًا والزائد عليه ترشيحًا-ا هـ.

(إما أمر واحد- كما فى قولك: رأيت أسدًا يرمي- أو أكثر) أى: أمـران، أو أمور يكون كل واحد منها قرينة (**كقوله:**

فإن تعافوا) أى: تكرهوا (**العدل والإيمان** **فإن فى أيماننا نيرانا)**[1]

أى: سيوفا تلمع كشعل النيران..............................

(قوله: إما أمر واحد) أى: من ملائمات المشبه فى المصرحة كيرمـى، ومـن ملائمات المشبه به فى المكنية كالأظفار (قوله: يرمى) أى: بالسهم وليس المراد مطلـق رمي؛ لأنه يكون حتى فى الأسد الحقيقى- تأمل.

(قوله: يكون كل واحد منها قرينة) أى: وليس واحد منها ترشيحًا ولا تجريـدًا لعدم ملاءمته للطرفين ملاءمة شديدة، وما ذكره المصنف مبنٌّ على جواز تعدد القرينـة وهو الحق، وقال بعضهم: لا يجوز تعدد قرينة الاستعارة؛ لأنه إن كان الصرف عن إرادة المعنى الحقيقى بجميع تلك الأمور، فلا نسلم تعدد القرينة، وإن كان بكل واحد فلا حاجة لما عدا الأول، وحينئذ فيجعل ترشيحًا أو تجريدًا (قوله[2]: كقوله فإن تعافوا..إلخ) قال فى معاهد التنصيص: هذا البيت لبعض العرب و لم يعيِّنه، وقوله: فإن تعافوا مأخوذ من: عاف يعاف بمعنى كره، وأصل عاف يعاف عوِف يعوف: كعلِم يعلَم، يقال: عاف الرجل طعامه وشرابه أى: كرهه أى: إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا للجور وتكرهوا التصـديق بالنبى، فإن فى أيدينا سيوفًا تلمع كالنيران نحار بكم ونلجئكم إلى الطاعة بها، والعدل: هو وضع الشيء فى محلّه فهو مقابل للظلم، والإيمـان الأول فى البيـت [بكسـر الهمـزة] تصديق النبى- عليه الصلاة والسلام- فيما جاء به عـن الله، والأيمـان الثـانى بفـتح الهمزة جمع يمين يطلق على القسم وعلى الجارحة المعلومة وهو المراد، ويصـح أن يقـرأ الأيمان فى الموضعين بفتح الهمزة جمع يمين، والمراد منه القسـم فى الأول، والجارحـة فى الثانى (قوله: أى سـيوفا تلـمع..إلخ) أى: فقد شـبه السـيوف بالنيران بجامـع

---

(١) تعافوا: تكرهوا. نيرانا- أى: سيوفا تلمع كأمثال نيران.

الإيضاح ص٢٦٠.

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٦٠.

فتعلق قوله: **تعافوا** بكل من **العدل والإيمان** قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط: تحاربون وتلجأون إلى الطاعة بالسيوف (**أو معانٍ ملتئمة**) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة، لا كل واحد. وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله: **أو أكثر** شامل لقوله: **معانٍ** فلا يصح جعله مقابلاً له وقسيمًا (**كقوله:**

اللمعان فى كلٍّ واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة (قولــه: فتعلق) أى: ارتباط قوله تعافوا بكل..إلخ، ظاهره: أن القرينة على أن المــراد بـــالنيران السيوف تعلق الإعافة بكلٍّ من العدل والإيمان، وفيه أن الكلام فى القرينة المتعددة وهى لا تكون إلا لفظية والتعلق والارتباط ليس كذلك، فالأَوْلَى أن يقول: فكل واحد مـــن العدل والإيمان باعتبار تعلق الإعافة به قرينة على أن المراد بالنيران السيوف، وإنما جعل كل واحد قرينة ولم يجعل أحدهما قرينة والآخر تجريدًا؛ لأن بمجموع الأمرين بمنـــزلة الشرط فهما بمنـــزلة الشرط شيء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينـــة (قوله: لدلالته) أى: تعلق تعافوا بكل من العدل والإيمان (قوله: تحاربون) أى: محذوف تقديره تحاربون، وأما قوله: فإن فى أيماننا نيرانا- فهو علّة لـــذلك الجـــواب المحـــذوف أقيمت مقامه، ولو حذف النون من تحاربون وتلجأون لكان حسنًا؛ لأن رفع الجـــواب إذا كان الشرط مضارعًا ضعيف. قال فى الخلاصة:

وَبعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضارِعٍ وَهَنْ

إن قلت: إن المحاربة تكون أيضًا بالنار الحقيقية فهلا حملت النيران على حقيقتـــها، فيكون القصد تخويفهم بالإحراق. قلت: إن القائل يرى الأخذ بالشريعة وليس فيها إحـــراق كاره العدل والإيمان، بل تعذيبه بالسيف (قوله: مربوط) تفسير لملتئمة (وقوله: يكون الجميع) أى: المجموع (وقوله: لا كل واحد) أى: فظهرت مقابلته لقوله: أو أكثر (قوله: فلا يصـــح جعله مقابلاً له) أى: لأنه من أفراده (قوله: وقسيمًا) عطف مرادف (قولـــه: كقولـــه) أى: البحترى من قصيدة من الطويل، وبعد البيت:

يكادُ النَّدَا منها يفيضُ على العِدا لدى الحربِ تثنى فى قنا وقواضبِ[1]

---

(١) ديوان البحترى ١/١٧٩.

وصاعقة من نصله) أى: من نصل سيف الممدوح **(تنكفى بها)** من: انكفأ- أى: انقلب- والباء للتعدية، والمعنى: رب نار من حدِّ سيفه يقلبها **(على أرؤس الأقران..**

الثنى مصدر ثنيت الشيء أى: ضاعفته، والقنا: جمع قناة وهى الرمح والقواضب: القواطع (قوله: وصاعقة) يروى بالجر على إضمار رب، وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله من نصله، وخبره قوله تنكفى بها، والصاعقة فى الأصل نار سماوية تهلك ما أصابته تحدث غالبًا عند الرعد والبرق (قوله: من نصله) بيان لصاعقة أى: صاعقة هى نصله فجعله صاعقة، أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فكأن لنصله صاعقة تحرق الأعداء، والأوّل أظهر، وإلى الثانى ذهب الشارح (قوله: أى: من نصل سيف الممدوح) أشار به إلى أن ضمير نصله للممدوح وفى الكلام حذف مضاف، ويجوز أن يرجع الضمير للممدوح ولا حذف والإضافة لأدنى ملابسة. قال فى الأطول: والنصل هو حد السيف كما فى الصحاح، أو نفس السيف الخالى عن المقبض كما فى القاموس، فقد اختفى المقبض فى يده -- اهـ.

وكلام الشارح ظاهر على الأول لا على الثانى إلا أن تجعل إضافة نصل للسيف للبيان، وعليه فيحتاج لتقدير حدّ- تأمل.

(قوله: رب نار) هذا تفسير للصاعقة (وقوله: من حدِّ سيفه) فيه إشارة إلى أن النصل هو حد السيف (وقوله: يقلبها) أى: تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل يقلب أصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعدية (قوله: على أرؤس الأقران) الأرؤس جمع رأس، والأقران: جمع قرن وهو المكافئ والمماثل وكلاهما جمع قِلّة، وآثره على جمع الكثرة لما فيه من الإشارة إلى قلّة أكفائه فى الحرب وقلّة أمثاله فيها، أو إلى الاستخفاف بأمرهم وتقليلهم فى مقابلته، ولا يخفى ما فيه من اللطف، أو المراد بأرؤس الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح، إذ كل من الجمعين يستعار للآخر -- كذا قيل، وهذا مبنىٌّ على أن جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة، أما على أنه موضوع لما فوق الاثنين، وإن الجمعين إنما يفترقان فى الغاية لا فى المبدأ فلا يستعار جمع الكثرة

خمس سحائب)[1]

أى: أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا كالسحائب، أى: يصبها على أكفائه فى الحرب فيهلكهم بها، ولما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة، وبيَّن أنها من نصل سيفه، ثم قال: **على أرؤس الأقران**، ثم قال: **خمس** فذكر العدد الذى هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل.

[أنواع الاستعارة باعتبار الطرفين]:

(وهى) أى: الاستعارة **(باعتبار الطرفين)** المستعار منه، والمستعار له **(قسمان؛ لأن اجتماعهما)** أى: اجتماع الطرفين **(فى شىء إما ممكن، نحو: ﴿أَحْيَيْنَاهُ﴾ فى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾**[2] **أى: ضالاً فهديناه)**...........

للقلّة. نعم، يستعار جمع القلّة للكثرة كما هنا (قوله: خمس سحائب) فاعل تنكفى بها وهو من إضافة الصفة للموصوف كما أشار له الشارح بقوله أى: أنامله الخمس، والمراد العليا فقط، وإلا فالأنامل كثيرة، وعبَّر الشارح بالأنامل دون الأصابع مع أن الذى يقبض على السيف وينقلب به على الأعداء الأصابع لا الأنامل للمبالغة فى شجاعة الممدوح أى: إنه لشجاعته وقوته لا كلفة عليه ولا مشقّة فى قلب السيف على الأقران بالأنامل، وهذا إذا أريد بالأنامل حقيقتها، ويحتمل أنه أراد بالأنامل الخمس الأصابع مجازًا وعلى هذا فلا مبالغة (قوله: التى هى فى الجود..إلخ) أشار بهذا إلى أن البيت فيه من المحسّنات البديعية والاستتباع، حيث ضمن الشاعر مدح الممدوح بالشجاعة مدحه بالسخاوة (قوله: وعموم العطايا) أخذ العموم من السحائب.

(قوله: فذكر العدد) بتخفيف الكاف أى: ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحائب الأنامل، إذ السحائب الحقيقية ليست خمسًا فقط (قوله: فظهر من جميع ذلك) أى: من ذكر الصاعقة ومن كونها ناشئة من حدِّ سيفه ومن انقلابها على

---

(١) للبحترى فى ديوانه ١/١٧٩، الطراز ١٣/١/٢٣١، ورواية الديوان:

وصاعقة من كفه ينكفى بها ... على أرؤس الأعداء خمس سحائب

(٢) الأنعام: ١٢٢.

استعار الإحياء من معناه الحقيقي -وهو جعل الشيء حيًّا- للهداية -التي هي الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب-، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد، وهذا أَوْلَى من قول المصنف: إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد؛ لأن المستعار منه هو الإحياء، لا الحياة، وإنما قال: نحو: أحييناه؛ لأن الطرفين في استعارة الميت للضالّ.............................

أرؤس الأقران ومن كون المنقلب بها خمسًا- وفي كون مجموع ما ذكر هو الدالُّ على أن المراد بالسحائب أنامل الممدوح نظر، إذ لو أسقط بعضها كلفظ الخمس وأرؤس الأقران بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على أن إضافة الصاعقة لنصل السيف كافٍ في القرينة المذكورة، فيخالف ما مرَّ من قوله: مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة، اللهم إلا أن يراد الدلالة الواضحة البالغة في الوضوح، والحاصل: أن الدلالة الواضحة على المراد متوقفة على الجميع، وهذا لا ينافي كفاية بعضها في أصل الدلالة على المراد، وحينئذ فقول الشارح سابقًا: مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة..إلخ ناظر للدلالة الواضحة البالغة في الوضوح لا لأصل الدلالة- فلا منافاة.

(قوله: استعار الإحياء) أي: استعار هذه اللفظ (وقوله: للهداية متعلق باستعار) أي: استعاره لها بعد تشبيه الهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل بالإحياء بمعنى جعل الشيء حيًّا، وادعاء أنه فرد من أفرادها، ووجه الشبه بين الإحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كلٍّ منهما، كما أن وجه الشبه بين الإماتة والإضلال ترتب نفي الانتفاع على كلٍّ منهما، وإنما قال استعار الإحياء مع أن المستعار الفعل أعني أحييناه؛ لأن استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الإحياء (قوله: مما يمكن اجتماعهما) أي: من الشيئين اللذَيْن يمكن اجتماعهما في شيء أي: فقد اجتمعا في الله سبحانه وتعالى فإنه محيي وهادي (قوله: وهذا) أي: قولنا والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما (قوله: أَوْلَى من قول المصنف) أي: في الإيضاح (قوله: لأن المستعار منه هو الإحياء لا الحياة) إن قلت: مقتضى هذا التعليل أن يكون ما قاله المصنف خطأ، وأن ما قاله الشارح هو الصواب- قلت: إنما قال الشارح: وهذا أولى لإمكان أن يقال: مراد المصنف بالحياة الإحياء لكونها أثرًا له (قوله: وإنما قال: نحو أحييناه) أي: ولم يقل نحو ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا

مما لا يمكن اجتماعهما فى شىء إذ الميت لا يوصف بالضلال.

(**ولتسمّ**) الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شىء (**وفاقية**) لما بين الطرفين من الاتفاق.

(**وإما ممتنع**) عطف على: إما ممكن (**كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه**)..

﴿فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1] حتى يكون ميتًا داخلاً فى التمثيل أيضا (قوله: مما لا يمكن اجتماعهما) أى: فقد اجتمع فى الآية الاستعارتان الوفاقية والعنادية (قوله: إذ الميت لا يوصف بالضلال) أى: لأن الموت عدم الحياة والضلال هو الكفر والميت العادم للحياة لا يتصف بالكفر إلا باعتبار ما كان، لا حقيقة؛ لأن الكفر جحد الحق، والجحد لا يقع من الميت لانتفاء شرطه وهو الحياة (قوله: ولتسم وفاقية) إنما سموها وفاقية لا اتفاقية؛ لأن وفاقية أنسب بعنادية، واللام فى قوله: ولتسم: لام الأمر- أى: اُدع إلى تسميتها وفاقية، وإنما لم يقل: وتسمى إشعارًا بأن هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة (قوله: لما بين الطرفين من الاتفاق) أى: الاجتماع وعدم المباينة، وكان الأَوْلَى أن يقول: لما بين الطرفين من الوفاق؛ لأن المفاعلة على بابها، إذ كلٌّ من الطرفين وافق صاحبه فى الاجتماع معه فى موصوف واحد.

(قوله: كاستعارة اسم المعدوم) أى: وكاستعارة الميت للضالّ، إذ لا يجتمع الموت والضلال فى شىء، ثم إن إضافة استعارة للاسم بيانية، وأما إضافة اسم للمعدوم فيصح جعلها بيانية أيضًا، ويصح جعلها حقيقية بأن يراد بالمعدوم الأمر الغير الموجود، ويراد باسمه اللفظ الدالّ عليه وهو لفظ معدوم، وذلك بأن تقول فى زيد الذى لا نفع به: رأيت اليوم معدومًا فى المسجد، أو تقول: جاء المعدوم ونحو ذلك، فشبه الوجود الذى لا نفع فيه بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان فى شىء. قال فى الأطول: ولا تتوقف استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلاً،

(١) الأنعام: ١٢٢.

هو بالفتح: النفع- أى: لانتفاء النفع فى ذلك الموجود- كما فى المعدوم، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم فى شيء ممتنع، وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره، وتديم فى الناس اسمه.

(ولتسمّ) الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شيء **(عنادية)** لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما.

(ومنها) أى: من العنادية: الاستعارة **(التهكّمية، والتمليحية- وهما ما استعمل فى ضده)** أى: الاستعارة التى استعملت..........................

بل يمكن الاستعارة للنافع فى أمر غير نافع فى أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله: هو بالفتح) أى: والمد وإما بكسر الغين مع المد فهو الترنم بالصوت، وبكسر الغين مع القصر فاسم لليسار والاستغناء، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل (قوله: ولا شك أن اجتماع الوجود) وهو المستعار له أصالة (وقوله: والعدم) أى: وهو المستعار منه أصالة (قوله: وكذلك استعارة اسم الموجود.. إلخ) هذا عكس مثال المصنف فيشبه عدم الشيء مع بقاء آثاره الجميلة بوجوده ويستعار الوجود للعدم، ويشتق من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجميلة فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية؛ لأن اجتماع الوجود والعدم فى شيء ممتنع.

(قوله: لتعاند الطرفين) أى: تنافيهما (قوله: وامتناع اجتماعهما) عطف تفسير. إن قلت: إن الوفاق بين الطرفين والعناد بينهما كما يتأتّيان فى الاستعارة يتأتّيان فى التشبيه، فَلِمَ لَمْ يذكرا هناك؟ أجيب بأن المقصود المبالغة، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندين من جنس الآخر متحدًا به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر- اهـ يس.

(قوله: التهكّمية) أى: ما كان الغرض منها التهكّم والهزء والسخرية (قوله: والتمليحية) أى: ما كان الغرض منها إيراد القبيح بصورة شيء مليح للاستظراف (قوله: أى: الاستعارة التى استعملت.. إلخ) أشار بهذا الضابط إلى كلٍّ من التهكمية والتمليحية، وحاصله: أن يطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده: كإطلاق

فى ضد معناها الحقيقى (**أو نقيضه؛ لما مرّ**) أى: لتنزيل التضادّ، أو الناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح، أو تهكم- على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه- (**نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾**)[1] أى: أنذرهم، استعيرت البشارة-التى هى الإخبار....

الكريم على البخيل، والأسد على الجبان، ولا يصح فيهما إطلاق البخيل على الكريم، ولا إطلاق الجبان على الأسد، وقد علمت من هذا أن التهكمية والتمليحية بمعنى، إلا أن الفارق بينهما من جهة أنه إن كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ فى ضد معناه الهزء والسخرية بالمقول فيه كانت تهكمية، وإن كان الغرض الحامل على ذلك الغرض الحامل على ذلك بسط السامعين وإزالة السآمة عنهم بواسطة الإتيان بشىء مليح مستظرف كانت تمليحية، فإذا أطلق الأسد على الجبان فقد نزل التضادُّ منزلة التناسب تهكُّمًا أو تمليحًا، وشبه الجبان بالأسد بجامع الشجاعة الموجودة فى المشبه- وهو الجبان- تنزيلاً والموجودة فى المشبه به- وهو الأسد- حقيقة، واستعير اسم الأسد للجبان استعارة مصرحة (قوله: فى ضدِّ معناها الحقيقى أو نقيضه) الضدَّان: هما الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والنقيضان: الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأحدهما وجوديٌّ والآخر عدميٌّ (قوله: أى لتنزيل.. إلخ) تفسير لما مرَّ (قوله: بواسطة تمليح) أى: الإتيان بشىء مليح مستظرف (وقوله: أو تهكّم) أى: استهزاء وسخرية (قوله: فبشِّرهم بعذاب أليم) نزل التضادُّ منزلة التناسب فشبه الإنذار بالبشارة بجامع إدخال السرور فى كلٍّ وإن كان تنزيليًّا بالنسبة للمشبه، واستعير اسم البشارة للإنذار بسبب إدخال الإنذار فى جنس البشارة، واشتق من البشارة بشِّر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية أو التمليحية العنادية، فقول الشارح: استعيرت البشارة للنِذارة أى: بعد تشبيه النذارة بالبشارة، ثم إنه إن أريد بالبشارة لفظها لم يصح وصفها بقوله التى هى..إلخ، وإن أريد معناها لم يصح الحكم باستعارتها إذ المستعار إنما هو اللفظ، وقد يجاب بأن المراد الثانى، لكن فى الكلام حذف مضاف، والأصل: استعير اسم البشارة الذى هو لفظ البشارة.

---

(١) التوبة: ٣٤.

بما يظهر سرورًا فى المخبر به-للإنذار الذى هو ضده بإدخال الإنذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك: رأيت أسدًا-وأنت تريد جبانًا- على سبيل التمليح والظرافة، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة، وكذا الشجاعة والجبن.

[أنواع الاستعارة باعتبار الجامع]:

(و) الاستعارة **(باعتبار الجامع)**..............................

(قوله: بما يظهر) أى: بخبر يظهر سرورًا (وقوله: فى المخبر به) أى: فى وجه الشخص المخبر بذلك الخبر (قوله: للإنذار) متعلق باستعيرت، وقوله: الذى هو ضده أى: فهو الإخبار بما يظهر عبوسًا فى وجه الشخص المخبر به (قوله: الذى هو ضده) أى: ضد البشارة وتذكير الضمير نظرًا لكونها إخبارًا أو ضد الإخبار (قوله: بإدخال الإنذار) متعلق باستعيرت أى: بسبب إدخال الإنذار فى جنس البشارة لتنزيل التضادِّ منزلة التناسب بواسطة التهكُّم أو التمليح (قوله: على سبيل التهكم والاستهزاء) العطف للتفسير وكان عليه أن يزيد "والتمليح"، وكذا قوله: بعد على سبيل التمليح والظرافة العطف فيه للتفسير، وكان عليه أن يزيد والاستهزاء؛ لأن كلاًّ من مثال المتن ومثال الشارح يصلح للتهكم وللتمليح كما علمت (قوله: ولا يخفى: إلخ) هذا بيان لكون الاستعارة فى "وبشِّرهم" عنادية (قوله: من جهة واحدة) أى: بحيث يكون المبشر به هو المنذر به والمبشر هو المنذر، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر بأن فلانًا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك (قوله: وكذا الشجاعة والجبن) أى: لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة، وأما من جهتين فهو ممكن- ألا ترى قول الشاعر:

أَسَدٌ عَلَيَّ وفى الحروبِ نَعَامَةٌ

(قوله: وباعتبار الجامع قسمان) قد يقال: ينبغى أن تكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام؛ لأنه إما داخل فى مفهوم الطرفين أو خارج عنهما، أو داخل فى مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر، ويمكن أن يقال: إن المصنف آثر الاختصار فجعلهما قسمين يندرج فيها الأقسام الأربعة.

أى: ما قصد اشتراك الطرفين فيه (**قسمان؛ لأنه**) أى: الجامع (**إما داخل فى مفهوم الطرفين**) المستعار له، والمستعار منه (**نحو: قوله**: ﷺ[1]: "خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (**كُلَّمَا سمع هيعة طار إليها**) أو رجل فى شَعَفَة فى غنيمة له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت".

الأول: أن يكون داخلاً فى مفهوم الطرفين، والثانى: أن لا يكون داخلاً فى مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلاً فى مفهوم أحدهما خارجًا عن مفهوم الآخر؛ ولَعَلَّه لذلك عبَّر فى الثانى بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما (قوله: أى ما قصد اشتراك..إلخ) وهو الذى يسمى فى التشبيه وجه الشبه؛ لأنه سبب للتشبيه، وسموه هنا جامعًا؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه، واعلم: أن الجامع فى الاستعارة هو متعلق العلاقة؛ وذلك لأن العلاقة فى قولك: رأيت أسدًا لإنسان هو المشابهة فى الشجاعة فالجامع هو الشجاعة؛ لأن بسببها أدخل المشبه فى جنس المشبه به ادِّعاءً وجمع مع أفراده تحت مفهومه (قوله: إما داخل فى مفهوم الطرفين) أى: بأن يكون جزءًا من مفهومهما لكونه جنسًا أو فصلاً لذلك المفهوم (قوله: بعِنان) هو [بكسر العين] اللجام (قوله: طار إليها) أى: عدا إليها فشبه العدو- الذى هو قطع المسافة بسرعة فى الأرض -بالطيران -الذى هو قطع المسافة بسرعة فى الهواء -واستعار اسم المشبه به للمشبه، واشتق من الطيران طار بمعنى عدا، والجامع قطع المسافة بسرعة وهو داخل فى مفهوم كلٍّ من المستعار له -وهو العدو- والمستعار منه- وهو الطيران-؛ لأنه جنس لكلٍّ منهما، وفصل العدو المميز له عن الطيران كونه فى الأرض كما أن الفصل المميز للطيران كونه فى الهواء، وإسناد الطيران فى الحديث للرجل مجاز عقلى، والأصل طار فرسه بسعيه إليها (قوله: أو رجل.. إلخ) "أو" للتقسيم فخير الناس مقسم لهذين القسمين، وليست للترديد.

(قوله: فى شَعَفَة) بفتح الشين المعجمة وتحريك العين المهملة وبعدها فاء (قوله: فى غنيمة) فى بمعنى مع وهو حال من الضمير المستتر فى الظرف، أو أنها باقية على حالها

---

(١) رواه أحمد والترمذي بلفظ فيه اختلاف، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٦٠١).

قال جار الله: **الهيعة**: الصيحة التى يفزع منها، وأصلها من: هاع، يهيع، إذا جبن. **والشَّعَفة**: رأس الجبل، والمعنى: خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه، واستعد للجهاد فى سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤوس بعض الجبال فى غَنَم له قليل يرعاها، ويكتفى بها فى أمر معاشه، ويعبد الله حتى يأتيه الموت.

استعار الطيران للعدو، والجامع داخل فى مفهومهما (**فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة، وهو داخل فيهما**) أى: فى العدو والطيران،...

بدل من شعفة بدل اشتمال، والرابط محذوف والتقدير له (قوله: قال جار الله) أى: جار بيت الله الحرام، والمراد به العلاّمة محمود الزمخشرى (قوله: الصيحة) هي الصوت المفزع أى: الموجب للفزع والخوف (فقوله: التى يفزع منها) أى: يخاف من أجلها (قوله: إذا جبن) أى: فالهيعة فى الأصل معناها الجبن، واستعمالها فى الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب فى السبب؛ وذلك لأن الصيحة لما أوجبت الخوف- الذى هو الجبن- سميت باسمه وهو الهيعة (قوله: واستعد للجهاد) أى: بحيث إذا سمع أصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربة والمقاتلة قدم لهم بسرعة، وأخذ قوله: واستعد للجهاد من قوله: ممسك بعنان فرسه- فهو كناية عن الاستعداد للجهاد لاستلزامه إياه (قوله: آخذ بعنان فرسه) يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل، ويرشحه قوله فى الحديث: ممسك، ويصح قراءته فعلاً ماضيًا، ويرشحه قوله بعد: واستعد للجهاد (قوله: فى بعض رؤوس الجبال) أخذ البعضية من المعنى؛ لأن قوله فى الحديث فى شعفة المراد منه فى أى شعفة، وليس المراد منه فى كل شعفة لاستحالة ذلك (قوله: قليل) أخذ القلّة من التصغير (قوله: للعدو) أى: عدو الفرس وهو ذهابها للحرب بسرعة.

(قوله: فإن الجامع بين العدو) أى: الذى هو المستعار له (وقوله: والطيران) أى: الذى هو المستعار منه (قوله: وهو) أى: قطع المسافة بسرعة داخل فيهما أى: لأنه جنس من مفهوم كلٍّ منهما؛ لأن الطيران قطع المسافة بسرعة فى الهواء، والعدو: قطع

إلا أنه فى الطيران أقوى منه فى العدو، والأظهر: أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له فى الأكثر، لا داخلة فى مفهومه. فالأَوْلَى: أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض..........

المسافة بسرعة فى الأرض (قوله: إلا أنه) أى: ذلك الجامع- الذى هو قطع المسافة بسرعة- فى الطيران أقوى منه فى العدو، فلذا جعل الطيران مشبهًا به، والعدو مشبهًا لوجوب كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه الذى هو الجامع (قوله: والأظهر..إلخ) قصد الشارح المناقشة فى قول المصنف: فإن الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزءًا من الجامع الواقع جنسًا للطرفين (قوله: والسرعة لازمة له) أى: للطيران (وقوله: فى الأكثر) أى: بالنظر للغالب، ومن غير الغالب يكون الطيران قطع المسافة بالجناح من غير سرعة (قوله: لا داخلة فى مفهومه) أى: وليست السرعة داخلة فى مفهوم الطيران، بحيث إنه لا يوجد بدونها بخلاف العدو، فإن السرعة لازمة له فهو عبارة عن قطع المسافة بسرعة بقوائم، وحيث كانت السرعة لازمة للطيران وداخلة فى مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخلاً فى مفهوم الطرفين؛ لأنه فى أحدهما لازم لا جنس، وحينئذ فلا يتم ما قاله المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعد، وإنما عبَّر الشارح بالأظهر لإمكان الجواب بأن الملتفت له فى الجامع قطع المسافة فى كلٍّ لا نفس السرعة، ولا شك أن قطع المسافة داخل فى مفهوم الطرفين، أو للإشارة إلى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيًّا (قوله: فالأَوْلَى إلخ) عبَّر بالأَوْلَى لما مرَّ من أن مبنى الاعتراض ليس قطعيًّا ولإمكان الجواب عنه بما مرَّ؛ ولأن المشاحة فى الأمثلة ليست من دأب المحصلين؛ لأنها تذكر لإيضاح القاعدة على تقدير صحتها، لكن الأولى أن تكون صحيحة (قوله: أن يمثل) أى: للاستعارة التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله: باستعارة التقطيع) أى: باستعارة هذا اللفظ (وقوله: الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض) المناسب لقوله بعد: والجامع إزالة الاجتماع..إلخ- أن يقول الموضوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة ملتزقًا بعضها ببعض لأجل أن يظهر كون الجامع المذكور داخلاً فى مفهوم التقطيع وإن كان إزالة الاتصال هو فى معنى إزالة الاجتماع- تأمل من

لتفريق الجماعة، وإبعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِـــى الأَرْضِ أُمَمًا﴾[1]، والجامع إزالة الاجتماع الداخلة فى مفهومها، وهى فى القطع أشـــد،

تقرير شيخنا العدوى. (قوله: لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض) أى: الموضـــوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزق بعضها ببعض، والعطف فى قول الشارح: وإبعاد بعضها عن بعض للتفسير.

(قوله: الداخلة فى مفهومهما) أى: فى مفهوم التقطيع والتفريق، وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع: إزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة ملتزقًا بعضها ببعض، وأن مفهوم تفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض: إزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزقة، فقد أخذ الجامع- وهو إزالة الاجتماع -فى حد كلٍّ منهما على أنه جنس له، وقيد كون الأشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض فصلاً فى الأول مميزًا له عن الثانى، وقيـــد كونها غير ملتزقة فصلاً فى الثانى مميزًا له عن الأول (قوله: وهى) أى: إزالة الاجتماع فى القطع- أشد أى: أقوى لتأثيرها فى الاتصال الأشد، وتقرير الاستعارة فى الآية المـــذكورة أن يقال: اعتبر تشبيه التفريق بالتقطيع بجامع إزالة الاجتماع فى كلٍّ واســـتعير التقطيـــع للتفريق، واشتق من التقطيع قطَّعنا بمعنى فرَّقنا فهى اســـتعارة تصـــريحية تبعيـــة (قولـــه: والفرق..إلخ) هذا جواب عما يقال: إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفريـــق الجماعـــة استعارة، وجعلوا إطلاق المرسن- الذى هو: اسم لمحل الرسن -أعنى: أنف الدابة علـــى أنف الإنسان -مجازًا مرسلاً، مع أنه قد اعتبر فى كلٍّ من المعنى الحقيقى للتقطيع، والمرسن وصف خاصٌّ به غير موجود فى المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازًا؛ وذلك لأن المرسن اعتبر فى المعنى الذى وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه أنفًا لبهيمة يجعل فيه الرسن، والتقطيع اعتبر فى المعنى الذى وضع له الالتزاق فى الأشياء التى زال اجتماعها، وحيـــث اعتـــبر فى المعنى الحقيقى لكلٍّ من اللفظين وصف خاص به لم يوجد فى معناه المجازى فَلِـــمَ جعـــل إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة وإطلاق المرسن على أنف الإنســـان مجـــازًا مرسلاً؟ وهَلاَّ جعل كل منهما مجازًا مرسلاً أو استعارة، وما الفرق بينهما؟

---

(١) الأعراف: ١٦٨.

والفرق بين هذا وبين إطلاق المرسن على الأنف مع أن فى كلٍّ من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الأنف وتفريق الجماعة-هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص الوصف فى المرسن. والحاصل: أن التشبيه هنا منظور.........................

(قوله: والفرق بين هذا) أى: إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة، حيث جعل استعارة (قوله: وبين إطلاق المرسن على الأنف) أى: على أنف الإنسان حيث جعل مجازًا مرسلاً (قوله: خصوص وصف) أى: وصفًا خاصًّا (وقوله: ليس فى الأنف) أى: ليس فى أنف الإنسان، وهذا راجع لقوله: فى المرسن (وقوله: وتفريق الجماعة) راجع لقوله: والتقطيع، وأصل العبارة: مع أن فى المرسن وصفًا خاصًا ليس فى أنف الإنسان، وكذلك فى التقطيع وصف خاصٌّ ليس فى تفريق الجماعة، وقد علمت أن الوصف الخاصّ فى المرسن كونه أنفًا لبهيمة يجعل فيه الرسن، ولا شك أن هذا غير موجود فى أنف الإنسان، والوصف الخاصُّ فى التقطيع التزاق الأجسام التى زال اجتماعها، ولا شك أن هذا غير موجود فى تفريق الجماعة لما علمت أن التفريق: إزالة الاجتماع بين الأجسام غير الملتزقة (قوله: هو أن خصوص الوصف.. إلخ) هذا خبر عن قوله: والفرق، وتوضيح ذلك: أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه الذى تبنى عليه الاستعارة يقتضى قوة المشبه به عن المشبه فى وجه الشبه، فالوصف الخاصُّ الكائن فى التقطيع لما روعى ولوحظ صار التقطيع بمراعاته أقوى من التفريق فى إزالة الاجتماع، فصح أن يشبه التفريق- الذى هو أضعف- بالتقطيع- الذى هو أقوى -ويدعى أنه من أفراده واستعارة اسمه له، وأما الوصف الخاص الذى فى المرسن لما لم يلاحظ، وإنما لوحظ الإطلاق والتقييد لم يكن استعارة، بل مجازًا مرسلاً لعدم التشبيه، فلو لوحظ ذلك الوصف الخاص بحيث يجعل المرسن مشبهًا به لأجل ذلك الوصف لكان أيضا استعارة كما أن الوصف فى التقطيع إذا لم يلاحظ كان مجازًا مرسلاً أيضا، وربما أوهم كلام الشارح أن كون المرسن مجازًا مرسلاً، وأن كون التقطيع استعارة أمر لازم وليس كذلك.

(قوله: والحاصل) أى: وحاصل الفرق بين التقطيع والمرسن (قوله: أن التشبيه) أى: أن المشابهة التى هى علاقة الاستعارة، فاندفع ما يقال: إن الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه (قوله: هنا) أى فى استعارة التقطيع لتفريق الجماعة (قوله: منظور) أى:

بخلافه ثَمَّة.

فإن قلت: قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، فكيف يكون جامعًا، والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى؟ قلت: امتناع الاختلاف إنما هو..

ملحوظ ضمنًا فكان استعارة (قوله: بخلافه ثَمَّة) أى: بخلاف استعمال المرسن فى الأنف فإن التشبيه غير ملاحظ فيه، وإنما لوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد فى المطلق فكان مجازًا مرسلاً (قوله: فإن قلت.. إلخ) هذا وارد على قول المصنف؛ لأن الجامع إما داخل فى مفهوم الطرفين، وحاصله: أن الحكم بدخول الجامع فى الطرفين مخالف لما تقرر فى فن الحكمة من أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، ومعلوم أن الجامع فى الاستعارة يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى منه فى المستعار له، فالدخول فى مفهوم الطرفين يقتضى عدم التفاوت وكونه جامعًا يقتضى التفاوت، وهل هذا إلا جمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل؟! فما أدى إلى ذلك وهو كون الجامع داخلاً فى مفهوم الطرفين باطل (قوله: فى غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن الحكمة، (وقوله: إن جزء الماهية) أى: كالحيوانية والناطقية بالنسبة للإنسان (وقوله: لا يختلف.. إلخ) أى: لامتناع التشكك فى الذاتيات، فالحيوانية التى فى زيد ليست أقوى منها حالة كونها فى عمرو، وكذلك الناطقية، بل التى فى زيد مساوية لِلَّتِى فى عمرو (قوله: والجامع يجب.. إلخ) جملة حالية (وقوله: أقوى) أى من نفسه حالة كونه فى المستعار له وإنما وجب ذلك لتكون الاستعارة مقيدة وقيد بالمستعار منه ليخرج التشبيه فإنه لا يجب فيه كون الجامع أقوى فى أحد الطرفين؛ لأن التشبيه قد يقصد به بيان الحال وهذا يكفى فيه مساواة الطرفين فى الجامع (قوله: قلت: امتناع الاختلاف.. إلخ) حاصل هذا الجواب: أن امتناع الاختلاف بالشدة والضعف فى أجزاء الماهية ليس مطلقًا، بل بالنسبة للماهية الحقيقية- وهى المركبة من الذاتيات -لا الاعتبارية أى: التى اعتبروا لها مفهوما مركبا من أمور غير ذاتيات لها، والماهية المفهومة من اللفظ لا يجب أن تكون ماهية حقيقية، بل تارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاؤها بالشدة والضعف، فلا يصح أن يكون الجامع داخلاً فى مفهوم الطرفين

فى الماهية الحقيقية، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية، بل قد يكون أمرًا مركبًا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى. ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود- أعنى: المركب من السواد والمحل- مع اختلافه بالشدة والضعف.

(وإما غير داخل) عطف على **إما داخل** **(كما مرَّ)** من استعارة الأسد للرجل الشجاع، والشمس للوجه المتهلل، ونحو ذلك؛ لظهور أن الشجاعة

مع كونه فى أحدهما أشد، وتارة تكون اعتبارية مركبة من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلاً فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحدهما أشد (قوله: فى الماهية الحقيقية) أى: وهى المركبة من الأجناس والفصول التى ظفروا بها خارجًا لا الحقائق النوعية الراجعة إلى حقائق الجواهر فقط أو الأعراض فقط التى أجزاؤها فى الذهن مختلفة وفى الوجود الخارجى متحدة، كحقيقة الإنسان والفرس وحقيقة البياض والسواد (قوله: والمفهوم) أى والماهية المفهومة من اللفظ (قوله: بل قد يكون) أى: مفهوم اللفظ (وقوله: أمرًا مركبًا) أى: أمرًا اعتباريًّا أى: اعتبروه مركبًا من أمور.. إلخ – كمفهوم الأسود المركب من الذات والسواد.

(قوله: أعنى المركب) أى: أعنى بمفهوم الأسود المركب من السواد والمحل أى: الذات فهو أى: مفهوم الأسود مركب من أمرين الجوهر- الذى هو الذات- والعرض -الذى هو وصف السواد- (وقوله: مع اختلافه) أى: السواد بالشدة والضعف.

(قوله: وإما غير داخل) أى: فى مفهوم الطرفين، وهذا صادق بأقسام ثلاثة: بأن يكون خارجًا عن مفهومهما معًا كما فى مثال الشارح، أو يكون خارجًا عن مفهوم المشبه فقط: كقطع المسافة بسرعة فى استعارة الطيران بناءً على دخوله فى مسمى العدو ولزومه لمسمى الطيران، أو يكون خارجًا عن مفهوم المشبه فقط، كما لو استعير العدو للطيران فى الهواء بسرعة بناءً على أن السرعة داخلة فى مفهوم العدو وغير داخلة فى مفهوم الطيران (قوله: المتهلل) أى: المتلألئ المتنور. ففى المختار: تَلألَأَ السحاب ببرقه

عارض للأسد، لا داخل فى مفهومه، وكذا التهلل للشمس.

(**وأيضا**) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع، وهو أنها (**إما عاميَّة، وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها، نحو رأيت أسدا يرمى، أو خاصية- وهى الغريبة**) التى لا يطَّلع عليها إلا الخاصَّة الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامَّة.

(**والغرابة قد تكون فى نفس الشبه**) بأن يكون تشبيهًا فيه نوع غرابة...

تلألؤا وتهلّل وجه الرجل من فرحه: تلألأ وتنور (قوله:عارض للأسد) أى:كما أنه عارض للرجل الشجاع، لأن المشبه ذات الرجل المقيد بالشجاعة والمشبه به الحيوان المقيد بها أيضا، والقيد خارج عن المقيد (قوله:وكذا التهلل للشمس) أى:وللوجه، فالجامع فى المثالين خارج عن الطرفين (قوله:إما عاميَّة) أى:يدركها عامَّة الناس ويصح منهم استعمالها فعامية نسبة للعامَّة وهم ما قابل الخاصَّة (قوله:وهى المبتذلة)من البذلة وهى المهنة، فكأن الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعمله العامة صارت ممتهنة مبتذلة.(قوله: نحو رأيت أسدًا يرمى)أى:فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بينهما- وهو الجراءة- أمر واضح يدركه كل أحد لاشتهار الأسد بها (قوله:أو خاصية)أى:لا يعرفها إلا الخواص من الناس وهم الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامة (قوله:وهى الغريبة)أى:البعيدة عن العامة، أما الخاصة فإنهم يدركونها لسرعة سيرهم (قوله:التى لا يُطلع.. إلخ) بيان للغريبة فهو خبر لمحذوف لا أنه وصف مخصص أى:وهى التى لا يطلع عليها أى: على جامعها أى: لا يهتدى إلى الجامع الكائن فيها إلا الخواصُّ (قوله: والغرابة قد تكون.. إلخ) أشار بهذا إلى أن الغرابة فى الاستعارة كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا يدركه إلا المتسع فى الحقائق والدقائق المحيط علمًا بما لا يمكن لكل أحد- تكون أيضا بالغرابة فى نفس الشبه أى: إيقاع المشابهة بين الطرفين (فقوله: فى نفس الشبه) أى: فى التشبيه نفسه لا فى وجه الشبه كما يدل عليه قول الشارح: بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة (قوله: بأن يكون.. إلخ) أى: وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع غرابة -كأن يكون تشبيه هذا الأمر بهذا الأمر غريبًا ونادرًا، وإن كان كل واحد من المشبهين كثيرًا فى ذاته كما فى المثال الآتى، فإن إيقاع العنان بالقربوس

(كما فى قوله:) فى وصف الفرس بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه، وألقى عنانه فى قربوس سرجه-وقف مكانه إلى أن يعود إليه[1]:

(وإذا احتبى قربوسه) أى: مقدم سرجه **(بعنانه)**

وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثرة، والنادر إنما هو تشبيه أحدهما بالآخر (قوله: كما فى قوله) أى: قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك (قوله: قربوسه) القربوس: بفتح الراء ولا يخفف بالسكون إلا فى الشعر؛ لأن فَعْلُولاً نادر لم يأت عليه غير صُعْفُوق- وهو اسم عجمى غير منصرف للعلمية والعجمة- وأما خرنوب: بفتح الخاء -وهو نبت يتداوى به - فضعيف والفصيح الضم، وكذا سحلول وهو أول الريح- ا هـ فنرى.

ثم إنه يحتمل أن يكون قربوسه فاعل احتبى بتنزيل القربوس منزلة الرجل المحتبى، فكأن القربوس ضم فم الفرس إليه بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلا، ويحتمل أن يكون قربوسه مفعول احتبى مضمنًا معنى جمع، والفاعل على هذا ضمير عائد على الفرس، فكأنه يقول: وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبى ركبتيه إليه، فعلى الأول ينزل وراء القربوس فى هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين، وعلى الثانى بالعكس أى: ينزل القربوس فى الهيئة منزلة الركبتين، وفم الفرس منزلة الظهر والوجه الأول، وإن كان فيه مناسبة ما من جهة أن الركبتين فيهما شيئان كفكى فم الفرس مع التفاوت فى المقدار، والقربوس متحدب كوسط الإنسان وخلفه كظهره، لكن فيه بُعد من جهة أن القربوس فى الهيئة أعلى وكذا الركبتان، والفم أسفل وكذا الظهر، وحينئذ فالوجه الثانى- لهذا الاعتبار- أَوْلَى؛ لأنه أدلُّ عليه فهو أسدُّ فى تحقق التشابه (قوله: أى مقدم سرجه) كتب شيخنا الحفنى: أن هذا تفسير مراد، وإلا فالقربوس -كما فى الصحاح- هو السرج، وعليه فقوله فى البيت: قربوسه: من إطلاق الكل وإرادة البعض على طريق المجاز المرسل- ا هـ، لكن الذى ذكره العلاّمة عبد الحكيم: أن الذى فى النسخ الصحيحة من الصحاح أن القربوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله: بعنانه) أى: بلجامه (وقوله: إلى انصراف

---

(١) لمحمد بن يزيد بن مسلمة. فى الإشارات ص٢١٦. القربوس: مقدم السرج، علك: مضغ.

عَلَكَ الشَّكِيمِ إلى انصِرافِ الزَّائِرِ

الشكيم، والشكيمة: هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس. وأراد بالزائر: نفسه.

شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه..............................

الزائر) أى: من عند مزوره (قوله: المعترضة فى فم الفرس) أى: المدخلة فى فم الفرس مجعولا فى ثقبها الحلقة الجامعة لذقن الفرس إلى تلك الحديدة (قوله: وأراد بالزائر نفسه) أى: نفس القائل لا شخص آخر، والأصل: إلى انصرافى، فعبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وإن طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب، ويدل على ذلك البيت الذى قبله وهو:

عَوَّدْتُهُ فِيما أزورُ حَبائِبِى إهْمالَهُ وكذاك كُلُّ مُخاطِرِ

أى: عوّدت ذلك الفرس الإهمال والترك عند زيارة الأحبة وعند فعل كل أمر خطير مهم (قوله: شبه هيئة وقوع.. إلخ) أى: شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان فى موضعه من قربوس السرج بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب فى موضعه من ركبتى المحتبى، ووجه الشبه هو هيئة إحاطة شىء لشيئين ضامًّا أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل، واستعير الاحتباء - وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب- وشبهه لإلقاء العنان ووقوعه فى قربوس السرج لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته، واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع على طريق الاستعارة التصريحية التبعيةهذا حاصل كلام الشارح، قال العلاّمة يس ما حاصله: لا يخفى أن الكلام فى الاستعارة التى هى مجاز مفرد، وقد مرّ أن كلاًّ من طرفى التشبيه إذا كان هيئة كانا مركبين، وحينئذ يجب أن يكون المستعار أيضا مركبًا فتكون الاستعارة تمثيلية لا مما فيه الكلام مع أن المثال أيضا ليس كذلك، إذ لم يقل الشارح: واستعار هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان فى قربوس السرج، بل جعل كلاًّ من المستعار والمستعار له مفردًا، فالأوْلَى للشارح أن يقول: شبه إيقاع العنان بالقربوس بجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه، واستعير الاحتباء لوقوع العنان بالقربوس واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع، وحاصل الجواب: أن المشابهة بين الفعلين لما لم تكن

من قربوس السرج ممتدًّا إلى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدًّا إلى جانبى ظهره، ثم استعار الاحتباء - وهو جمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره-لوقوع العنان فى قربوس السرج. فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه.

باعتبار ذاهما، بل باعتبار الهيئتين. قال الشارح: شبه هيئة.. إلخ: إشارة إلى أن التشبيه ملحوظ من حيث الهيئة لكونها جامعًا و لم يرد الاستعارة المركبة، وبهذا تعلم أن قوله: واستعار الاحتباء لوقوع.. إلخ، هو المطابق للمقام، وأن قول الناصر اللقانى فى حواشى المطول: الأَوْلَى: واستعار هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان فى القربوس ليطابق ما قبله لا يوافق المرام – انتهى.

والحاصل: أن المشبه به فى الحقيقة هو الاحتباء - وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه كالحبل- والمشبه الذى نقل له لفظ الاحتباء هو إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته، وقد اشتمل كلٌّ منهما على هيئة تركيبية لاقتضائه محيطًا مربعًا ومضمومًا إليه مع كون أحد المضمومين أرفع من الآخر، وهذه الهيئة نشأت فى التعقل من إيقاع العنان أو الثوب مثلاً فى موقعه -الذى هو القربوس- وضم الفرس فى الأول والظهر والساقين فى الثانى، فحيث قلنا: شبه إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر، فذلك التشبيه إنما هو باعتبار الهيئة المذكورة التى تضمنها كلٌّ منهما؛ لأن بها يظهر التشبيه، وأما ذات الفعلين من غير اعتبارها، فلا يتضح فيه التشبيه، فالتشبيه هنا واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كلٌّ منهما من الهيئة، لا أنه واقع بين هيئتين كما توهمه السائل، ومعلوم أن تضمن كلٌّ من الطرفين المفردين هيئة لا يخرجه عن كونه مفردًا كما تقدم فى تشبيه العنقود بالثريًّا، بخلاف ما إذا كان كلٌّ منهما هيئة، فإنه يكون مركبًا فظهر كون المثال من قبيل الاستعارة الإفرادية لا التمثيلية، وأن قول الشارح: شبه هيئة.. إلخ على حذف مضاف أى: شبه لازم هيئة.. إلخ – فتأمل.

(قوله: من قربوس السرج) يجوز أن تكون من بيانًا لموقعه؛ لأن القربوس موقع العنان، وأن تكون تبعيضية؛ لأن الموقع بالفعل بعض القربوس- والأول أظهر (قوله: لغرابة الشبه)

(وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى) الاستعارة (العاميّة كما فى قوله:

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا (وَسالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ)(١)

جمع: أبطح؛ وهو مسيل الماء فيه........................

وجه الغرابة فى هذا الشبه. أن الانتقال إلى الاحتباء الذى هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس فى غاية الندور؛ لأن أحدهما من وادى القعود والآخر من وادى الركوب مع ما فى الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابة إدراك وجه الشبه وبُعْده عن الأذهان (قوله: وقد تحصل.. إلخ) عطف على قوله سابقا: قد تكون أى. أن الغرابة قد تكون فى نفس التشبيه وقد تحصل.. إلخ (قوله: بتصرف.. إلخ) أى: وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك الاستعارة تجوُّز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححته المناسبة (قوله: كما فى قوله) أى: قول الشاعر وهو كثيرٌ عزَّة، وهذا البيت من قصيدة من الطويل، وقبله:

ولمّا قضينا مِنْ مِنى كَلَّ حــــاجَةٍ وَمَسَّحَ بالأركانِ مَنْ هو ماسحُ

وَشُدَّتْ على دُهْمِ المهارى رحالُنا ولم ينظرِ الغادى الذى هو رائحُ

أخذنا ....البيت

(قوله: كل حاجة) أى: من رمى الجمار وغيره، والدهم: جمع دهماء وهى السوداء، والمهارى [بفتح الراء وكسرها] جمع مهرية وهى الناقة المنسوبة إلى مهرة بن حيدان [بكسر الحاء وفتحها] بطن من قضاعة هذا معناه فى الأصل، ثم صارت المهرية تطلق على كل نجيبة من الإبل، وينظر بمعنى ينتظر، والغادى هو السائر من الصباح للظهر والرائح هو السائر من الظهر للغروب (وقوله: أخذنا بأطراف.. إلخ) أى: شرعنا فى أطراف.. إلخ، وأطراف الأحاديث: فنونها وأنواعها فهو جمع طرَف [بالتحريك] بمعنى الناحية، والأباطح: جمع أبطح وهى محل سيل الماء الذى فى الحصى الدقيق ضد الغليان، وحينئذ فالمعنى: لما فرغنا من أداء المناسك فى الحج ومسحنا أركان البيت لطواف الوداع وغيره وشددنا الرحال -وهى ما يحمل من الأخبية- وغيرها على المطايا، وارتحلنا ارتحال الاستعجال

---

(١) البيت لكثير عزة فى الإشارات ص٢١٧، وفى شرح المرشدى على عقود الجمان ج٢ص٤٤.

دُقاق الحصى. استعار سيلان السيول الواقعة فى الأباطح لسير الإبل سيرًا حثيثًا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة. والشبه فيه ظاهر عامِّيٌّ، لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة.

(إذ أسند الفعل) أعنى: سالت (إلى الأباطح دون المطى) وأعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل،..............................

بحيث لا ينتظر السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاشتياق إلى البلاد أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها، وفى حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا فى سرعة السيل السلس المتتابع الشبيه بسيل الماء فى تتابعه وسرعته (قوله: دُقاق الحصى) الدقاق: بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد، ولا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق ككريم وكرام -كما قيل؛ لأن جمع فعيل على فعال خاصٌّ بالعاقل- كما فى عبد الحكيم.

(قوله: حثيثًا) أى: مسرعًا، يقال: وَلَّى حثيثًا أى: مسرعًا حريصًا- قاله الفنرى.

(قوله: وسلاسة) أى: سهولة (قوله: والشبه) أى: ووجه الشبه وهو قطع المسافة بسرعة (قوله: عامِّيٌّ) أى: يعرفه الخاصة والعامّة ....

(قوله: إذ أسند الفعل) يعنى المجازى وهو سالت المستعار لسارت، وهذا علّة لمحذوف أى: وإنما كانت الاستعارة العامية هنا متصرفًا فيها بما صارت به غريبة؛ لأنه أسند الفعل (قوله: دون المطى) أى: الذى حقه أن يسند إليه (قوله: وأعناقها) أى: ودون أعناقها (قوله: حتى أفاد) أى: ذلك الإسناد (وقوله: أنه) أى: الحال والشأن أى: حتى أفاد ذلك الإسناد أن الأباطح امتلأت من الإبل؛ وذلك لأن نسبة الفعل الذى هو صفة الحال إلى المحلّ تشعر بشيوعه فى المحلّ وإحاطته بكله، وتوضيح ذلك: أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند للمطى؛ لأنها هى التى تسير، فأسنده الشاعر للأباطح التى هى محلُّ السير فهو من إسناد الفعل لمحلّه إشارة إلى كثرة الإبل وأنها ملأت الأباطح؛ لأن نسبة الفعل الذى هو صفة الحال إلى المحلّ تشعر بشيوع الحالّ فى المحلّ وإحاطته بكله، فلا يسند الجريان للنهر، إلا إذا امتلأ النهر من الماء وكذا لا يقال: سارت الأباطح، إلا إذا امتلأت بالسائر فيها؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتماله على ما هو سائر فيه،

كما فى قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1]. (وأدخل الأعناق فى السير) لأن السرعة والبطء فى سير الإبل يظهران غالبًا فى الأعناق،........................

فلو كان فى الأباطح محل خالٍ من الإبل لصدق عليه أنه غير سائر لعدم اشتماله على ما يسير فيه (قوله: واشتعل الرأس شيبًا) أى: انتشر شيب الرأس وظهر ظهورًا تامًّا، فأسند الاشتعال الذى هو وصف للشعر الحالّ فى الرأس إلى محلّه وهو الرأس إشعارًا بأن ذلك الحالّ وهو الشعر ملأ المحلّ من أجل أن وصف الحالّ انتقل للمحلّ وصار وصفًا له، فكل جزء من الرأس إنما وصف بالاشتعال لاشتعال ما فيه، فلو كان جزء منها خاليًا من الشعر لصدق عليه أنه غير مشتعل لعدم اشتماله على المشتعل (قوله: وأدخل الأعناق فى السير) أى: أراد بإدخالها فى السير جرّها بباء الملابسة المقتضية لملابسة الفعل لها وأنها سائرة؛ لأن مرجع الملابسة إلى الإسناد، وحينئذ فيكون السيل مسندا للأعناق تقديرًا، وذلك الإسناد مجاز عقلى، وحينئذ ففى الكلام مجازان عقليان: لفظى وهو إسناد السيل إلى الأباطح، وتقديرى وهو إسناده إلى الأعناق، فالبيت مشتمل على ثلاث مجازات أحدها: مجاز بالاستعارة، والآخران مجازان عقليان، فلما أن أضاف إلى الاستعارة هذين المجازين صارت الاستعارة غريبة (قوله: لأن السرعة والبطء.. إلخ) علّة لمحذوف أى: وإنما أدخل الأعناق فى السير وأسنده لها تقديرًا؛ لأن سرعة السير وبطأه يظهران غالبًا فيها فهى سبب فى فهم سرعة السير وبطئه، فلما كانت سببًا فى فهم ذلك وإدراكه صارت كأنها سبب فى وجود السير، وحينئذ فإسناد السير تقديرًا للأعناق من باب إسناد الشىء إلى ما هو كالسبب فيه، والحاصل: أن الشاعر استعار سيل الماء لسير الإبل فى المحلّ الذى فيه دقيق الحصى استعارة مبتذلة لكثرة استعمالها، ثم أضاف إليها ما أوجب غرابتها وهو تجوّز آخر، وذلك بأن أسند السيلان الذى هو وصف للإبل فى الأصل إلى محلّه من باب إسناد ما للحالّ إلى المحلّ إشعارًا بكثرتها وأدخل الأعناق فى السير، حيث قال: وسالت بأعناق المطى الأباطح أى: وسالت الأباطح ملتبسة بأعناق المطى، فقد تضمن ذلك الكلام كون الأعناق سائلة؛ لأن الأعناق تظهر فيها سرعة السير وبطئه وبقية الأعضاء

---

(١) مريم: ٤.

ويتبين أمرهما فى الهوادي وسائر الأجزاء المستند إليها فى الحركة، وتتبعها فى الثقل والخفة.

[أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع]:

(و) الاستعارة (**باعتبار الثلاثة**) المستعار منه، والمستعار له، والجامع (**ستة أقسام**) لأن المستعار منه، والمستعار له: إما حسيان، أو عقليان، أو المستعار منه حسى، والمستعار له عقلى، أو بالعكس؛ تصير أربعة. والجامع فى الثلاثة الأخيرة عقلى لا غير؛ لما سبق فى التشبيه، لكنه فى القسم الأول: إما حسى، أو عقلى، أو مختلف- تصير ستة،..

تابعة لها، وإسناد السير إلى الأعناق الذى تضمنه كلامه مجاز آخر من إسناد الشيء إلى ما هو كالسبب فيه، فلما أن أضاف إلى استعارة السيلان هذين التجوُّزين وهما إسناده إلى مكانه لفظًا وإسناده إلى سببه ضمنًا صارت الاستعارة غريبة (قوله: ويتبَّين أمرهما) أى: أمر السرعة والبطء (قوله: فى الهوادى) جمع هادية — وهى العنق- يقال: أقبلت هوادى الخيل إذا بدت أعناقها، وسميت الأعناق هوادى؛ لأن البهيمة تهتدى بعنقها إلى الجهة التى تميل إليها، وقيل: إن الهادية مقدم العنق وهو ما فى الصحاح، وعلى الأول -وهو أن الهوادى هى الأعناق- يكون قول الشارح: ويتبين أمرهما فى الهوادى من قبيل الإظهار فى محل الإضمار إشارة إلى أن الأعناق تسمى بالهوادى (قوله: فى الثقل والخفة) أى: ثقل السير وخفته.

(قوله: لما سبق فى التشبيه) أى: من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بدّ أن يقوم بالطرفين معًا، فإذا كانا أو أحدهما عقليًّا وجب كون الجامع عقليًّا وامتنع كونه حسيًّا لاستحالة قيام الحسى بذلك العقلى منهما أو من أحدهما (قوله: لكنه) أى: الجامع، (وقوله: أو مختلف) أى: بعضه حسى وبعضه عقلى (قوله: تصير ستة) أى: لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام والأقسام بعده ثلاثة، فالمجموع ستة، وحاصلها: أن الطرفين إن كانا حسيين، فالجامع إما حسى أو عقلى أو بعضه حسى وبعضه عقلى — فهذه ثلاثة، وإن كانا غير حسيين- فإما أن يكونا عقليين، أو المستعار منه حسيًّا،

وإلى هذا أشار بقوله: (**لأن الطرفين إن كان حسيين فالجامع: إما حسي، نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ﴾[1] فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حُلِيِّ القِبْط**) التى سبكتها نار السامريِّ عند إلقائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطئ فرس جبريل -عليه الصلاة والسلام-.

والمستعار له عقليًّا، أو بالعكس- فهذه ثلاثة أيضا، ولا يكون الجامع فيها إلا عقليًّا (قوله: وإلى هذا) أى: إلى وجود تلك الأقسام الستة، وإلى أمثلتها أشار بقوله.. إلخ (قوله: فالجامع إما حسى) أى: لأن الحسى يقوم بالحسيين (قوله: فأخرج لهم) أى: فأخرج موسى السامرى لبنى إسرائيل (قوله: جسدًا) أى: بدنًا بلحم ودم (وقوله: له خوار) أى: له صوت البقر، وهذا بدل من عجلاً (قوله: فإن المستعار منه ولد البقرة) أى: فإن الذى استعير منه لفظ العجل ولد البقرة؛ لأنه موضوع له (قوله: والمستعار له) وهو الذى أطلق عليه لفظ العجل فى الآية (قوله: الذى خلقه الله تعالى) أى: على شكل العجل (قوله: من حُلِيِّ القِبْط) بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة: جمع حَلْى بفتح الحاء وسكون اللام كثُدِيٍّ وثَدْى، والقِبْط: بكسر القاف وسكون الباء: قبيلة فرعون من أهل مصر وإليهم تنسب الثياب القُبطية [بالضم] على غير قياس -كما فى الأطول. (قوله: التى سبكتها) صفة للحُلِيِّ؛ لأنه اسم جنس، والسامِرِيُّ كان رجلاً حدَّادًا فى زمن سيدنا موسى- عليه الصلاة والسلام- واسم ذلك الرجل أيضًا موسى منسوب لسامِرة قبيلة من بنى إسرائيل (قوله: التربة) هى لغة فى التراب.

(قوله: من موطئ فرس جبريل) أى: من محل وطء فرس جبريل الأرض بحوافرها، واسم تلك الفرس: حيزوم- كما فى شرح الإيضاح، وكانت إذا وطئت الأرض بحوافرها يخضرُّ محل وطئها بالنبات فى الحال، فكشف للسامريِّ عن جبريل وهو راكب لتلك الفرس ورأى اخضرار محل وطئها فى الحال، فسوَّلت له نفسه أن التراب الذى وطئته تلك الفرس يكون روحًا لما ألقى فيه، فأخذ منه شيئًا، وقد كان بنو إسرائيل

---

(١) طه: ٨٨.

(والجامع الشكل) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه، والمستعار له، والجامع (حسى) أى: مدرك بالبصر.

(وإما عقلي؛ نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[1] فإن المستعار منه)

استعاروا حُليًّا من القِبط لعرس عندهم، فقال لهم: ائتونى بالحلىِّ أجعل لكم الإله الذى تطلبونه من موسى- يعنى حين قالوا له: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[2] فأتوه بذلك الحُلىِّ وصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب، فصار الحلىُّ حيوانًا بلحم ودم وله خوار- أى: صوت كصوت العجل- فقال هو وأتباعه لبنى إسرائيل: هذا إلهكم وإله موسى الذى تطلبونه من موسى، نسيه هنا وذهب يطلبه، وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببنى إسرائيل للمناجاة، وسبقهم موسى طلبًا لرضوان الله، فوقعت هذه الفتنة بأثره، قيل: إن سبب اختصاص السامرى بمعرفة ذلك: أن أمه كانت ألقته عام ولد فى كهف لينجوَ من ذبح فرعون، إذ كانت ولادته فى سنة تذبيح أبناء بنى إسرائيل، فبعث الله له فى ذلك الكهف جبريل ليربيه فعرف أثر فرسه، وذلك لما قضى الله من الفتنة (قوله: والجامع الشكل) أى: الصورة الحاصلة فى الحيوان وولد البقرة، إذ شكلهما أى: صورتهما المشاهدة واحدة، إن قلت: إن كون الآية من قبيل الاستعارة فيه بحث، إذ قوله: جسدا له خوار: صريح فى أنه لم يكن عجلا، إذ لا يقال للبقر: إنه جسد له صوت البقر، وقد أبدل الكل، فظهر أنه ليس عين العجل، فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[3] فإن البيان أخرجه من الاستعارة إلى التشبيه، قلت: إن البدل إنما أخرجه عن كون المراد به العجل الحقيقى وعين أن المراد منه العجل الادعائى أعنى: الحيوان المخلوق من الحلى، فالبدل قرينة على الاستعارة: كيرمى فى: رأيت أسدا يرمى، بخلاف قوله: من الفجر فإنه أخرج الخيط الأبيض عن أن يكون المراد به الخيط الحقيقى وهو ظاهر، وأخرجه عن أن يكون المراد به الخيط الادعائى أعنى: الفجر، إذ لا يبين الشىء نفسه، فلا بد من تقدير المثل (قوله: نحو ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ﴾) أى: وعلامة لهم على قدرة الله (وقوله: نسلخ منه النهار)

---

(١) يس: ٣٧. (٢) الأعراف: ١٣٨. (٣) البقرة: ١٨٧.

معنى: السلخ، وهو (**كشط الجلد عن نحو الشاة، والمستعار له: كشف الضوء عن مكان الليل**) وهو موضع إلقاء ظله..

أى: نكشف ونـزيل عنه أى: عن مكان ظلمته أى: عن المكان الذى فيه ظلمته فمن بمعنى عن التى للمجاوزة على حد قوله تعالى: ﴿**فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ**﴾[1] وفى الكلام حذف مضافين، وقوله: النهار أى: ضوء النهار ففيه حذف مضاف وتقدير الكلام هكذا: وآية لهم الليل نكشف ونـزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار، فإذا هم مظلمون، فشبه إزالة ضوء النهار عن المكان الذى فيه ظلمة الليل بكشط الجلد واستعير السلخ للإزالة، واشتق من السلخ نسلخ بمعنى نـزيل، والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السلخ، وترتب حصول الظلمة على إزالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل (قوله: معنى السلخ) أى: معنى لفظ السلخ فالإضافة حقيقية ويصح جعلها بيانية ولا تقدير (قوله: عن نحو الشاة) أى: عن الشاة ونحوها (قوله: والمستعار له كشف الضوء) أى: إزالته وانتزاعه (وقوله: عن مكان الليل) المراد بمكان الليل الهواء الذى بين السماء والأرض وقيل: على سطح الأرض، وعلى كل حال: فالمراد بكون ما ذكر مكانا لليل أنه مكان لظله أى لظلمته أى: أنه مكان تظهر فيه ظلمته، وإلا فالليل والنهار عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الأفق وتحته، ولا معنى لكون أحدهما له مكان، ففى الزمان الذى تكون فيه الشمس فوق الأفق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وتزال الظلمة عنه فيحصل الإبصار، وفى الزمان الذى تكون فيه الشمس تحت الأفق تقوم الظلمة الحاصلة فى ذلك الزمان بالمكان المتقدم ويزال الضوء عنه فيحصل الإظلام وعدم الإبصار (قوله: وهو موضع إلقاء ظله) أى: ظل الليل والمراد بإلقاء الظل ظهوره، والمراد بظله ظلمته، وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: عن مكان الليل على حذف مضاف أى: عن مكان ظله أى: ظلمته أى: عن المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته، وقد علمت أن ذلك المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته، إما الهواء أو سطح الأرض على ما فيه من الخلاف، وإنما قال الشارح: إلقاء ظله، ولم يقل إلقاء ظلمته تبعًا للإيضاح والكشاف، إشارة إلى أن الظلمة أمر وجودى كما ذهب إليه بعض المتكلمين،

---

(١) الزمر: ٢٢.

(وهما حسيان، والجامع: ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما، أو غالبا، كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء.......................................

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[1]، وحينئذ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله: وهما حسيان) أى: مدركان بحاسة البصر إن قلت: إن كلا من كشط الجلد وإزالة الضوء أمر عقلى لا وجود له فى الخارج لأنهما مصدران والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج، وحينئذ فلا يكونان محسوسين قلت: جعله الكشط والإزالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة الحاصلة عندهما، أو باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف فى حسيتهما، ولا يقال: إن الترتب إذا نظر لمتعلقه أيضا كان محسوسا فهلا نظر لمتعلقه وجعلت الاستعارة فى الآية المذكورة طرفاها وجامعها حسيات؛ لأنا نقول: ترتب أمر على آخر هذا كلى صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فمتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وإن كان فى خصوص ما نحن فيه محسوسا، فلذا لم ينظر لمتعلقه بخلاف السلخ وإزالة الضوء، ثم ما قلناه من أن الضوء حسى هو مبنى على القول بأنه أجرام لطيفة تتصل بمحسوس توجب إبصاره عادة وأن الظلمة أجرام لطيفة تتصل بالأجرام الحسية توجب عدم الإبصار لما اتصلت به عادة، وأما إن قلنا: إن الضوء كون الأجرام بحيث ترى لاتصال الأجرام اللطيفة الإشراقية بها، والظلمة كون الأجرام بحيث لا ترى لاتصال الأجرام اللطيفة غير الإشراقية بها كان كل من الضوء والظلمة عقليًّا (قوله: والجامع: ما يعقل) أى: والجامع بين الطرفين الأمر الذى يعقل أى: يدرك بالعقل وهو مطلق ترتب أمر على آخر، ولا شك أن فى الأول ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وفى الثانى ترتب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار (قوله: دائما أو غالبا) أى: سواء كان حصوله عقب حصول الأمر الآخر دائما أو غالبا (وقوله: كترتب ظهور اللحم على الكشط) راجع لقوله: غالبا؛ لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائمًا؛

---

(١) الأنعام: ١.

عن مكان الليل، والترتب أمر عقلى. وبيان ذلك: أن الظلمة هى الأصل، والنور طار عليها يسترها بضوئه، فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل؛ أى: كشط وأزيل -كما يكشط عن الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر له- فيجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ..........

لأنه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقًا به من غير إزالة له عنه، فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم (وقوله: وترتب ظهور الظلمة.. إلخ) راجع لقوله: دائما فهو لف ونشر مشوش، وقال العلامة السيد: هذا الترديد لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام، وحينئذ فقوله: دائمًا إشارة لمذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوما عقليًّا، فيكون حصولها عقيب حصولهما دائمًا، وقوله: أو غالبا إشارة إلى المذهب المختار من أن لزومها لهما عادى بطريق الفيض وجرى العادة من الله تعالى، والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض، فيكون حصول النتيجة عقيب حصول المقدمتين غالبا بهذا الاعتبار لا دائمًا (قوله: عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله: وبيان ذلك) أى: وبيان ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وفى سم أى: وبيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل (قوله: هى الأصل) أى: فى كل حادث، إذ مرجعها لعدم الظهور وعدم ظهوره أصله: وإنما يظهر إذا طرأ الضوء عليه، ويدل لهذا قوله عليه الصلاة والسلام: "خلق الله الخلق من ظلمة، ثم رش عليهم من نوره" (قوله: والنور) أى: والضوء طار عليها (وقوله: بضوئه) الأولى حذفه، وجعل الضوء ساترا للظلمة مبنى على أن الظلمة وجودية وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها (قوله: فقد سلخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان المقدر بحركة الفلك من طلوع الشمس لغروبها، أو المراد فقد سلخ ضوء النهار، (وقوله: من الليل) أى: عن مكان ظلمة الليل، فمن بمعنى: عن، وفى الكلام حذف مضافين (قوله: فجعل ظهور الظلمة.. إلخ) كان الأولى أن يقول: فجعل إظهار الظلمة كإظهار المسلوخ؛ لأن السلخ فى الآية بمعنى الإظهار لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزما لتشبيه

إهابه عنه، وحينئذ صح قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ لأن الواقع عقيب إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام.

وأما على ما ذكر فى المفتاح: من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكال؛ لأن الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام. وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح..............................

الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله: إهابه) أى: جلده (قوله: وحينئذ) أى: وحين إذ جعل السلخ بمعنى كشف الضوء أى: نـزعه وإزالته لا بمعنى ظهوره (قوله: صح قوله تعالى فإذا هم مظلمون) أى: داخلون فى الظلام ولعله تعرض للصحة دون الحسن لانتفائه على ما يأتى للشارح فى آخر العبارة عن العلامة فى قوله: ولو جعلنا السلخ إلخ (قوله: لأن الواقع إلخ) علة لقوله صح (وقوله: عن مكان الليل) أى: عن مكان ظلمته (قوله: وأما على ما ذكر فى المفتاح إلخ) مقابل لمحذوف أى: أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف ضوء النهار وإزالته عن مكان ظلمة الليل، فلا إشكال فى قوله: فإذا هم مظلمون؛ لأن الواقع عقب إزالة الضوء عن مكان ظلمة الليل هو الإظلام وإما على إلخ (قوله: من أن المستعار له ظهور النهار) الأولى إظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر فهو يقول: شبه إظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشاة، واستعير اسم المشبه به وهو السلخ للمشبه، واشتق منه نسلخ بمعنى نظهر منه النهار (قوله: ففيه) أى: ففى قوله: فإذا هم مظلمون إشكال (قوله: لأن الواقع بعده) أى: بعد ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله: إنما هو الإبصار) أى: فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقيل: فإذا هم مبصرون و لم يقل: فإذا هم مظلمون أى: داخلون فى الظلام (قوله: وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين) أى: كلام المصنف القائل: إن المستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمة الليل، وكلام السكاكى القائل: إن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، وحاصل ما ذكره ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق، وذكر العلامة الحفيد فى حواشى المطول وجها رابعا وحاصله: أن المراد بالنهار فى قول السكاكى المستعار له ظهور النهار:

على القلب- أى ظهور ظلمة الليل من النهار، أو بأن المراد من الظهور: التمييز،

مجموع المدة التى هى من طلوع الشمس إلى غروبها لا ظهوره بطلوع الفجر، ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدة الدخول فى الظلام، ومعنى الآية على هذا وآية لهم الليل نظهر أى: نخرج منه جميع النهار فيعقب هذا الإظهار الدخول فى الظلام (قوله: على القلب) قد سبق أن السكاكى يقبل القلب مطلقا، وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف، فاندفع ما يقال: إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط و لم يظهر هنا اعتبار لطيف، وحينئذ فلا يصح حمل كلام السكاكى عليه لقبحه (قوله: أى ظهور ظلمة الليل من النهار) هذا قلب لقول السكاكى ظهور النهار من ظلمة الليل، ثم إن قوله: من النهار يحتمل التضمين أى: ظهور ظلمة الليل منفصلة من النهار أى: بفراغه أو أن من للابتداء أى: ظهور ظلمة الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار أى: من مكان ضوئه، هذا وما ذكره من الجواب بالقلب يشكل على المفاجأة؛ لأن ظهور الظلمة يكون معه الإظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأة، إلا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها، وبالإظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه.

واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب فى كلام السكاكى يؤدى لارتكاب القلب فى الآية أيضا؛ لأن المعنى حينئذ: وآية لهم الليل نسلخه من النهار أى: نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلمون، تأمل. (قوله: أو بأن المراد من الظهور التمييز) أى: ومن فى كلام المفتاح بمعنى عن، والمعنى أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمة الليل هو الإظلام ويرد على هذا الوجه الثانى أنه إن أريد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل بإعدامه فى مرأى العين فهذا بعينه الوجه الذى ذكره بعد بقوله، أو بأن الظهور بمعنى الزوال إلخ، وإن أريد تمييزه عنه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فهو فاسد، إذ الضوء والظلمة لا يجتمعان فى محل لتضادهما، وإن أريد تمييزه عنه حال كونه موجودا فى مكان آخر وهو تحت الأرض فهو فاسد؛ لأنه من قبيل نقل الأعراض من محل إلى محل آخر فلم يبق لهذا الوجه للثانى فى كلام البعض معنى مستقل صحيح، فتأمل ا.هـ يعقوبى.

أو بأن الظهور بمعنى: الزوال؛ كما فى قول الحماسى:

وذلكَ عارٌ يا ابنَ ريطةَ ظاهرُ

وفى قول أبى ذؤيب:

.... **وتلكَ شَكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها**

(قوله: أو بأن الظهور) أى: فى كلام المفتاح (قوله: بمعنى الزوال) أى: وحينئذ فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل، ولا شك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الإظلام، فقد عاد كلام المفتاح لكلام المصنف (قوله: كما فى قول الحماسى) أى: كالظهور الذى فى قول الشاعر الحماسى فإنه بمعنى الزوال (قوله: وذلك عار إلخ) هذا عجز بيت من أبيات الحماسة صدره:

أَعَيَّرْتَنَا ألبانَها ولحومَها[1] وذلك عارٌ يا ابنَ ريطةَ ظاهرُ

وقبله:

أتَنْسَى دفاعِي عَنْك إذْ أنتَ مُسلَمٌ وقد سال مِنْ ذُلٍّ عَلَيْكَ قَراقِرُ

ونِسْوَتُكُم فى الرَّوْعِ بادٍ وجوهُها يُخَلْنَ إماءً والإماءُ حرائرُ

الاستفهام للإنكار ومسلم على صيغة المفعول أى: مخلى من أسلمته خليت بينه وبين من يريد النكاية به، وقراقر: اسم واد أى: اشتد الذل عليك فى ذلك الوادى حتى صار مثل السيل الذى يسيل به عليك، والروع: الخوف، ويخلن أى: يظن تلك النسوة إماء لكونهن مكشوفات الوجوه والحال أنهن حرائر فى نفس الأمر، والاستفهام فى أعيرتنا أيضا للإنكار أى: لم تعيرنا بألبان الإبل ولحومها مع أن اقتناء الإبل مباح والانتفاع بلحومها وألبانها جائز فى الدين وفى العقل وتفريقها فى المحتاجين إليها إحسان فذلك عار ظاهر أى: زائل لا يعتبر (قوله: وتلك شكاة) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاية، وصدر البيت:

وعَيَّرها الواشون أنّى أُحِبُّها وتلك شَكَاةٌ ظاهرٌ عنكِ عارُها[2]

---

(١) الأبيات للحماسى.

(٢) من أشعار الهذليين ص ٧٠ والتنبيه والإيضاح ١٥٩/٢.

أى: زائل، وذكر العلامة فى شرح المفتاح: أن السلخ قد يكون بمعنى النزع، مثل: سلخت الإهاب عن الشاة، وقد يكون بمعنى الإخراج، نحو: سلخت الشاة عن الإهاب.

فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى. وصح قوله: **﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾** بالفاء؛ لأن التراخى وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور والعادات،..............

كأنه يقول: وتلك شكاية زائل عنك عارها فتأذيك بما ذكر بجرد أذى لا عار عليك فيه (قوله: عنك عارها) هو بكسر الكاف (قوله: وذكر العلامة إلخ) هذا إشارة إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور فى كلامه بالتمييز أو الزوال؛ لأن الكلام إنما هو مسوق لهذا صريحا (قوله: مثل سلخت الإهاب عن الشاة) أى: نزعته عنها (قوله: سلخت الشاة عن الإهاب) أى: أخرجتها منه (قوله: فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى) أى: وعليه فمعنى الآية: وآية لهم الليل نخرج منه النهار، فالسلخ مستعار لإخراج النهار من ظلمة الليل، فقول صاحب المفتاح: المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل: مراده بالظهور: الإخراج، وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد: فإذا هم مظلمون؛ لأن إخراج النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر والإظلام عند الغروب، وحينئذ فلا يصح الإتيان بإذا الفجائية، وأجاب الشارح عنه بقوله: وصح قوله إلخ (قوله: فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى) أى: وذهب المصنف إلى الأول؛ لأنه قال: فإن المستعار منه كشط الجلد أى: نزعه عن نحو الشاة، ومعلوم أن الذى يناسب أن ينقل إليه اسمه وهو السلخ إزالة الضوء، ولذا قال: والمستعار له كشف الضوء أى: نزعه، تأمل.

(قوله: وصح قوله إلخ) حاصله أن الليل لما كان عمومه لجميع الأقطار أمرا مستعظما كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضى مقدار النهار بأضعاف، ولما جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغى له فيما يتبادر نزل منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شىء، وعبر بالفاء الموضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ (قوله: مما يختلف باختلاف الأمور والعادات) أى فقد يطول الزمان بين أمرين

وزمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغى أن لا يحصل إلا فى أضعاف ذلك الزمان- عد الزمان قريبا، وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقب إخراج النهار من الليل بلا مهلة؛ وعلى هذا حسن **إذا** المفاجأة؛ كما يقال: أخرج النهار من الليل..

ولا يعد ذلك الزمان متراخيا لكون العادة تقتضي أطول منه فيستصغر المتكلم ويلحقه بالعدم، ويجعل الأمر الثانى غير متراخ فيستعمل الفاء، كما فى قولك: تزوج زيد فولد له، مع أن بين التزوج والولادة مدة الحمل، إلا أن العادة تعده معاقبا للتزوج، وكما فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ﴾[1] وقد يقصر الزمان بين أمرين، والعادة فى مثله تقتضى اعتبار المهلة فيؤتى بـ ثم كما فى قولك: جاء الشيخ ثم الطلبة فتأخرهم عنه ولو درجة تعده العادة مهلة؛ لأن الشأن مقارنة مجيئهم لمجيئه، وكما فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾[2] بعد قوله: ﴿فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾[3] (قوله: وزمان النهار) أى: الذى مبدؤه طلوع الفجر وإضافة زمان للنهار بيانية (قوله: وإن توسط بين إخراج النهار من الليل) أى: بين إخراجه من الليل السابق بطلوع الفجر (قوله: وبين دخول الظلام) أى دخول الظلام اللاحق بالغروب (قوله: لكن لعظم إلخ) أى: لكن لما كان دخول الظلام بعد إضاءة النهار شأنه عظيم، حتى إن من حقه أنه لا يحصل إلا بعد نهارات متعددة صار حصوله بعد نهار واحد أمرا قريبا فلذا أتى بالفاء (قوله: وكونه مما ينبغى) من عطف المسبب على السبب (قوله: ذلك الزمان) أى: وهو النهار.

(قوله: عد الزمان قريبا) أى: فلذا أتى بالفاء (قوله: وجعل الليل كأنه يفاجئهم إلخ) أى: فلذا أتى بإذا الفجائية (وقوله: كأنه يفاجئهم عقب إلخ) أى: يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله: وعلى هذا) أى: ما ذكر من قوله لكن لعظم إلخ (قوله: حسن إذا المفاجأة)

---

(1) الحج: ٦٣.
(2) المؤمنون: ١٤.
(3) المؤمنون: ١٤.

ففاجأه دخول الليل.

ولو جعلنا السلخ بمعنى: النزع، وقلنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام- لم يستقم، أو لم يحسن، كما إذا قلنا: كسرت الكوز ففاجأه الانكسار. (**وإما مختلف**) بعضه حسي، وبعضه عقلي (**كقولك: رأيت شمسا- وأنت تريد إنسانا كالشمس فى حسن الطلعة**)، وهو حسي.

أى: لأن دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار (قوله: ففاجأه) أى: الخروج المفهوم من أخرج.

(قوله: ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع) أى: كما ذهب إليه المصنف (قوله: عن الهواء) أى: الذى هو مكان الليل أى: المكان الذى يلقي ظلمته فيه.

(قوله: لم يستقم) أى: لأن الدخول فى الظلام مصاحب لنزع الضوء، وحينئذ فلا يعقل الترتيب الذى تفيده المفاجأة، فإن قلت: إنه مستقيم نظرا لكون نزع الضوء علة فى دخول الظلام ودخول الظلام معلول له، والعلة والمعلول مترتبان فى التعقل من حيث اختلافهما فى الرتبة، فالعلة تلاحظ أولا والمعلول يلاحظ ثانيا قلنا: الاستقامة وإن حصلت بذلك لكن الحمل على ذلك لا يحسن؛ لأن المتبادر من قولنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام أن الترتيب بينهما باعتبار الزمان، والمعنى عليه غير مستقيم كما علمت والحاصل أن قولنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام إما غير مستقيم إن اعتبر أن الترتيب الذى تفيده المفاجأة زمانى، وإما غير مستحسن إن اعتبر أن ذلك الترتيب رتبى.

(قوله: ففاجأه الانكسار) أى: فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله، وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم، فقد ظهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكي وظهر حسن المفاجأة على ما قاله، لا على ما قاله المصنف (قوله: كقولك إلخ) قد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به، فلذا تركه فى المفتاح ا.هـ أطول. (قوله: فى حسن الطلعة) أى: الوجه وسمي الوجه طلعة؛ لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة،

(ونباهة الشأن) وهي عقلية **(وإلا)** عطف على قوله: **وإن كانا حسيين** - أي: وإن لم يكن الطرفان حسيين **(فهما)** أي: الطرفان **(إما عقليان، نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾**[1] **فإن المستعار منه الرقاد)** أي: النوم على أن يكون المرقد مصدرا، وتكون الاستعارة أصلية، أو على أنه بمعنى المكان..................

وقد تقدم أن الحسن يرجع للشكل واللون وهما حسيان فيكون حسن الطلعة المعتبر فى التشبيه حسيًّا.

(قوله: ونباهة الشأن) أى: شهرته ورفعته عند النفوس وعلو الحال فى القلوب للاشتمال على أوصاف حميدة توجب شهرة الذكر كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله: وهى عقلية) أى: لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به وهذا أمر غير محسوس، ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكلٍّ من حسن الطلعة ونباهة الشأن على الانفراد كالسكاكى جعل هذا القسم استعارتين إحداهما بجامع حسى والأخرى بجامع عقلى، فأسقط عد هذا القسم من هذه الأقسام لعوده إلى الجامع الحسى أو العقلى، ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عده منها وهو الحق كما عد فى التشبيه (قوله: عطف على قوله إلخ) ظاهره أن المعطوف على قوله: إن كانا حسيين الشرط فقط وليس كذلك، بل المعطوف بمجموع الشرط وجوابه وهو قوله: فهما إما عقليان إلخ عطف الجمل (قوله: إما عقليان) أى: ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقليًّا لما مر من عدم صحة قيام المحسوس بالمعقول (قوله: نحو من بعثنا) أى: نحو قوله تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة (قوله: فإن المستعار منه الرقاد) اعلم أن المرقد فى الآية يحتمل أن يكون مصدرا ميميًّا بمعنى الرقاد، ويحتمل أن يكون اسم مكان أى: مكان الرقاد فإن أريد الأول فلا شك أن المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة أصلية وتقريرها أن يقال: شبه الموت بالرقاد بجامع عدم ظهور الفعل مع كلٍّ منهما واستعير اسم الرقاد للموت استعارة تصريحية أصلية، وإن أريد الثانى فيكون المستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى يوضع فيه الميت، وحينئذ فلا يتم قول المصنف: فإن المستعار

---

(١) يس: ٥٢.

إلا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر؛ لأن المقصود بالنظر فى اسم المكان، وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات، لا نفس الذات، واعتبار التشبيه فى المقصود الأهم أولى، وستسمع لهذا زيادة تحقيق فى الاستعارة التبعية (**والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى**) وقيل: عدم ظهور الأفعال فى المستعار له- أعنى: الموت- أقوى.

منه الرقاد والمستعار له الموت، وأجاب الشارح بقوله: إلا أنه إلخ، وحاصله أن المنظور له فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد؛ لأن المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد، والموت هنا لا نفس المكان والذات والتشبيه فى المقصود الأهم أولى، وحينئذ فعلى هذا الاحتمال الثانى يشبه الموت بالرقاد ويقدر استعارة اسم الرقاد للموت ويشتق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت أى: المحل الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية فتحصل مما ذكر أن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين، إلا أنه على الأول المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت أصالة، وكذا على الثانى باعتبار الأصل، وأما باعتبار التبعية فالمستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى هو المكان الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت (قوله: إلا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر) أى: أولا وفى المشتق تبعا (قوله: إنما هو المعنى القائم بالذات) أى: وهو المصدر (قوله: وستسمع لهذا) أى: لما ذكر من أن المقصود بالنظر فى اسم المكان والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات (قوله: والجامع) أى: بين الموت والنوم (وقوله: عدم ظهور الفعل) أى: مع كل منهما فكل من النائم والميت لا يظهر منه فعل، وقد يشكل بأن النائم يصدر منه أفعال، إلا أن يقال: ليس المراد بالظهور الوجود، بل الكثرة والوضوح أو المراد الأفعال الاختيارية المعتد بها (قوله: والجميع عقلى) أراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل، أما الموت وعدم ظهور الفعل فكون كل منهما عقليًّا واضح، وأما النوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذى يكون فى اليقظة لا آثار من ذلك الغطيط، ولا شك أن انتفاء الإحساس المذكور عقلى (قوله: وقيل إلخ) هذا إشارة لاعتراض وارد على قول المصنف

ومن شرط الجامع أن يكون المستعار منه أقوى، فالحق أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى؛ لكونه مما لا شبهة فيه لأحد. وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾[1].

والجامع عدم ظهور الفعل مع كل، وحاصله أن الجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الأفعال فى الموت الذى هو المستعار له أقوى منه فى الرقاد الذى هو المستعار منه، وحينئذ فلا يصح جامعا فالحق إلخ (قوله: أقوى) أى: لأن فى الموت تزال الروح والإدراك بالحواس، بخلاف النوم فإنه وإن أزيل معه الإدراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه أصلا لزوال الروح، بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود فى الجملة، وإنما تسلط العدم فيه على الأفعال التى يعتد بها وهى الاختيارية التى تقصد لأغراضها و لم يعتد بغيرها لعدم الفائدة مع قلتها (قوله: فالحق إلخ) هو من جملة القيل (وقوله: أن الجامع) أى: بين الرقاد والموت (قوله: هو البعث) أى: بناء على أنه موضوع للقدر المشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هو رد الإحساس السابق، أما إذا قيل: إنه مشترك بين الإيقاظ والإحياء، أو أنه حقيقة شرعية فى الإحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه فى الطرفين معا (قوله: أظهر) أى: من حيث الإدراك (قوله: وأقوى) أى: فى الشهرة فهو مرادف لما قبله، وليس المراد أنه فى النوم أقوى بالنظر لمعناه؛ لأن معناه فى الموت أقوى؛ لأن فيه رد الحياة وإحساسها وفى النوم رد الإحساس فقط.

(قوله: لكونه مما لا شبهة فيه لأحد) أى: بخلافه فى الموت فقد أنكره قوم وهذا علة لكونه أشهر فى النوم (قوله: وقرينة الاستعارة) أى: فى هذه الآية أى: القرينة المانعة من إرادة الرقاد بمعنى النوم الذى هو المعنى الحقيقى وأن المراد الموت (وقوله: هو كون هذا الكلام كلام الموتى) أى: بعد بعثهم، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم؛ لأنه لم يكن حاصلا لهم (قوله: مع قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾

---

(١) يس: ٥٢.

(وإما **مختلفان**) أي: أحد الطرفين حسي والآخر عقلي.

(**والحسي هو المستعار منه نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[1] فإن المستعار منه: كسر الزجاجة- وهو حسيٌّ،**..............................

أي: لأن ما وعد به الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أولا هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقي، وأشار الشارح بقوله: والقرينة كذا مع إلخ إلى أن لتلك الاستعارة قرينتين أولاهما معنوية والثانية لفظية، ثم إن ظاهر الشارح أن قرينة الاستعارة المذكورة فى هذه الآية ما ذكره من كون هذا الكلام كلام الموتى بعد البعث، سواء قلنا: إن الجامع عدم ظهور الفعل، أو قلنا: إن الجامع مطلق البعث وهو كذلك، أما على الثاني: فلأن البعث جامع، والجامع لا يكون قرينة لاشتراكه بين الطرفين، وأما على الأول فقد ذكر بعضهم أن ذكر البعث هو القرينة، واعترضه الشارح فى المطول بأن البعث لا اختصاص له بالموت؛ لأنه يقال بعثه من نومه إذا أيقظه وبعث الموتى إذا أنشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له، وحينئذ فتعين أن قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين فى الجامع (قوله: أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي) أي: ويلزم أن يكون الجامع عقليًّا- كما مر.

(قوله: والحسي هو المستعار منه) أي: والمستعار له عقلي (قوله: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾) أي: بلغ الأمة الأحكام التي أمرت بتبليغها لهم تبليغا واضحا فشبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشيء الصلب واستعير اسم المشبه به للمشبه، واشتق من الصدع اصدع بمعنى: بلغ، والجامع التأثير فى كل، أما فى التبليغ فلأن المبلغ أثر فى الأمور المبلغة بيانها بحيث لا تعود لحالتها الأولى من الخفاء، وأما فى الكسر: فلأن فيه تأثيرا لا يعود المكسور معه إلى الالتئام وهو فى كسر الشيء الصلب أقوى وأبين، ولذلك قال الشارح فى تفسير "اصدع": أبن الأمر إبانة لا تنمحي أي: لا تعود إلى الخفاء كما أن كسر الزجاجة لا يعود معه التئام (قوله: كسر الزجاجة إلخ) فى القاموس الصدع: كسر الشيء الصلب، وحينئذ فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل، فالمراد كسر الزجاجة ونحوها

---

(١) الحجر: ٩٤.

والمستعار له: **التبليغ، والجامع: التأثير- وهما عقليان**) والمعنى: أبن الأمر إبانة لا تنمحى، كما لا يلتئم صدع الزجاجة.

[أقسام الاستعارة باعتبار المستعار الأصلية والتبعية]:

(**وإما عكس ذلك**) أى: الطرفان مختلفان، والحسى هو المستعار له

مما لا يلتئم بعد الكسر، وجعل الكسر حسيًّا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته؛ وذلك لأن الكسر مصدر والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج؛ لأنه مقارنة القدرة الحادثة للفعل، وأما متعلق الكسر وهو تفريق الأجزاء فهو أمر وجودى يدرك بالحاسة (قوله: والمستعار له التبليغ) أى: تبليغ النبى- صلى الله عليه وسلم- ما أمر بإبلاغه إلى المبعوث إليهم أى: بيانه لهم وفى القاموس التبليغ: الإيصال وهو أمر عقلى يكون بالقول وبالفعل وبالتقرير، فمن قال: إن التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسى لم يأت بشيء- اهـ عبد الحكيم.

(قوله: وهما عقليان) أى: والمستعار له الذى هو التبليغ والجامع الذى هو التأثير عقليان.

(قوله: والمعنى أبن الأمر) أى: أظهره ووضحه، وأشار الشارح بهذا إلى أن الباء فى بما تؤمر للتعدية، وما: مصدرية أى: بأمرك وأن المصدر مصدر المبنى للمفعول، قال فى الكشاف: فاصدع بما تؤمر: اجهر به وأظهره، يقال: صدع بالحجة إذا تكلم بها جهارًا، ويجوز أن تكون ما: موصولة والعائد محذوف أى: بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كقولك: أمرتك الخير - كذا فى عبد الحكيم، وفى المغنى نقلا عن ابن الشجرى أن فى قوله تعالى: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ**﴾ خمسة حذوف الأصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء فصار بالصدعه- فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الإضافة فصار بصدعه، ثم حذف المضاف كما فى ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ فصار به، ثم حذف الجار كما قال: عمرو بن معدى كرب:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به

فصار تؤمره، ثم حذفت الهاء كما حذفت فى ﴿**أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً**﴾[1] وبهذا يعلم أن العائد إنما حذف منصوبا لا مجرورا، فلا يرد أن شرط حذف

---

(١) الفرقان: ٤١.

(نحو: **﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾**[1] فإن المستعار له كثرة الماء- وهو حسى، والمستعار منه التكبر، والجامع: **الاستعلاء** المفرط-، وهما عقليان و) الاستعارة (**باعتبار اللفظ**) المستعار (**قسمان؛ لأنه**) أى: اللفظ المستعار.........

العائد المجرور بالحرف- أن يكون الموصول مخفوضا بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا، ويحتاج للجواب بأن اصدع بمعنى اؤمر (قوله: إنا لما طغى الماء) أى: لما كثر حملناكم أى: لما كثر حملناكم أى: حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم، أو المراد حملناكم وأنتم فى ظهور آبائكم فى السفينة الجارية على وجه الماء، فشبه كثرة الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان، واستعير اسم المشبه به وهو الطغيان لكثرة الماء واشتق من الطغيان طغى بمعنى كثر (قوله: كثرة الماء وهو حسى) أى: لأن كثرة الماء مرجعها إلى وجود أجزاء كثيرة للماء، ولا شك أن الوجود للأجرام حسى باعتبار ذاتها- قاله اليعقوبى، فاندفع قول بعض أرباب الحواشى: فى كون كثرة الماء حسيًّا بحث؛ لأن الكثرة عقلية لكونها نسبة بين شيئين (قوله: والمستعار منه التكبر) أى: والذى استعير منه لفظ الطغيان هو التكبر وهو عد المتكبر نفسه كبيرة ذات رفعة، إما مع الإتيان بما يدل عليها، أو باعتقادها ولو لم تكن، ولا شك أن التكبر بهذا المعنى عقلى (قوله: والجامع) - أى: بين التكبر، وكثرة الماء - الاستعلاء المفرط أى: الزائد على الحد لعظمه (قوله: وهما عقليان) أما عقلية التكبر فظاهرة من تفسيره المتقدم، وأما عقلية الاستعلاء فقيل: لأن المراد به طلب العلو وهو عقلى، وأما لو أريد به العلو بمعنى الارتفاع والذهاب فى الجو فهو حسى وموجود فى الماء دون التكبر فلا يشتركان فيه- وفيه نظر؛ لأن الطلب الحقيقى فى الماء فاسد، فالأولى أن يقال: إن عقلية الاستعلاء من جهة أن المراد به العلو المفرد فى الجملة أى: كون الشيء بحيث يعظم فى النفوس إما بسبب كثرته كما فى الماء، وإما بسبب وجود الرفعة ادعاءً أو حقيقة كما فى التكبر، ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين- ا.هـ يعقوبى.

(قوله: والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان إلخ) فيه أن الاستعارة هى اللفظ المستعار، وحينئذ فتقسيمها باعتبار اللفظ الذى هو نفسها لا يصح؛ لأنه يلزم

---

(١) الحاقة: ١١.

عليه أن يكون المعنى والاستعارة باعتبار الاستعارة قسمان ولا محصل لذلك، وأجيب بأن الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، وتطلق على اللفظ المستعار أى: المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فيجوز أن يراد بالاستعارة المنقسمة للقسمين الاستعارة بالمعنى المصدرى وهو الاستعمال، فيكون الاستعمال أصليًّا وتبعيًّا باعتبار اللفظ المستعار، ويجوز أن يراد بالاستعارة اللفظ المستعار ويكون قوله: باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع المضمر، وكأنه قال: باعتبار نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلى، ويراد باللفظ فى قوله: باعتبار اللفظ ماصدقاته وجزئياته، وحينئذ فينحل المعنى أن جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ماصدقاته إلى أصلى وتبعى أى: إلى ما يسمى بذلك- فتأمل.

ثم إن هذا التقسيم للمصرحة كما يأتى، قال الفنارى: ولا مانع من جريانه فى المكنية ويمثل للأصلية منها بأظفار المنية نشبت بفلان، ويمثل للتبعية منها بقولنا: أراق الضارب دم فلان فشبه الضرب بالقتل واستعير القتل فى النفس للضرب، واشتق من الضرب الذى استعير له القتل ضارب بمعنى قاتل، وطوى ذكر المشبه به وهو القتل، ورمز إليه بذكر شىء من لوازمه وهو الإراقة ولعلهم لم يتعرضوا لجريان التبعية فى المكنية لعدم وجدانهم إياها فى كلام البلغاء (قوله: إن كان اسم جنس) المراد باسم الجنس هنا كما فى المطول ما دل على ذات صالحة لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف فى الدلالة- ا.هـ.

وأراد بالذات الصالحة لأن تصدق على كثيرين الماهية الكلية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والأسد، وخرج بقوله: الصالحة إلخ: الأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة، فإنها كلها جزئيات لا تجرى الاستعارة فيها، وقوله: من غير اعتبار وصف إلخ خرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل؛ لأنها إنما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه، فإنه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من أوصافه؛ لأنه وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعا وذا جراءة حتى لو وجد أسد غير شجاع

كما فى الأعلام المشتهرة بنوع وصفية (**فأصلية**) أى: فالاستعارة أصلية (كأسد)

صدق عليه اسم الأسد، واحترزت بقولى هنا عن اسم الجنس بالمعنى المصطلح عليه عند النحاة وهو النكرة الشاملة للمشتقات والجوامد؛ لأنه يلزم إرادته أن يخرج من الأصلية نحو: رأيت أسامة يرمى، أو فى الحمام، مع أن ذلك منها، وأن يدخل فيها الاستعارة فى المشتقات: كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة، مع أن الاستعارة فيها تبعية.

(قوله: كما فى الأعلام المشتهرة) أى: المشتهر مدلولها بنوع وصفية كاستعارة لفظ حاتم لرجل كريم فى قولك: رأيت اليوم حاتما، فإن حاتما علم لكنه أول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود بحيث يكون الجود غير معتبر فى مفهومه، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو أول بجواد لدخل فى دلالته وصف الجود فيكون مثل كريم المشتق من الكرم- والاستعارة فيه تبعية لا أصلية، والحاصل أن اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصى، إذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لأن تصدق على كثيرين، وإلا لكان كليًّا ولو تضمن نوع وصفية؛ لأن الوصف الذى اشتهرت به ذات الشخص خارج عن مدلوله كاشتهار الأجناس بأوصافها الخارجة عن المدلولات الأصلية لأسمائها بخلاف الأسماء المشتقة، فإن المعانى المصدرية المعتبرة فيها داخلة فى مفهوماتها الأصلية، فلذا كانت الأعلام المشتهرة بوصف ملحقة بأسماء الأجناس دون الصفات وإلحاقها بأسماء الأجناس بجعل الوصف المتضمن وسيلة لتأويلها بكلى ويجعل ذلك الوصف وجه شبه على أنه لازم لا داخل فى مفهوم اللفظ كالمشتق، ويجعل ملزومه الكلى فردين أحدهما: الفرد المتعارف، والآخر: غير المتعارف- فتأمل ذلك.

(قوله: فأصلية) أى: فتلك الاستعارة أصلية نسبة للأصل بمعنى الكثير الغالب إن قلت: إن الأكثر هو التبعية لوجودها فى الصفات والأفعال والحروف بخلاف هذه فإنها إنما تكون فى أسماء الأجناس، قلت: المراد بالكثرة كثرة الأفراد، لا كثرة الأنواع، ولا شك أن الأصلية وإن كانت لا تجرى إلا فى نوع واحد إلا أن الموجود من أفرادها فى الكلام أكثر من الموجود من أفراد التبعية، ويدل على ذلك أن كل استعارة تبعية معها

إذا استعير للرجل الشجاع (**وقتل**) إذا استعير للضرب الشديد. الأول اسم عين والثاني اسم معنى (**وإلا فتبعية**) أي: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (**كالفعل وما يشتق منه**) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة..

أصلية ولا عكس، ويحتمل أن أصلية نسبة للأصل بمعنى ما كان مستقلاً وليس مبنيًّا على غيره، ولا شك أن هذه الاستعارة تعتبر أولا من غير توقف على تقدم أخرى تنبني عليها بخلاف التبعية أو بمعنى ما انبنى عليه غيره، ولا شك أنها أصل للتبعية لبنائها عليها.

(قوله: إذا استعير للرجل الشجاع) أى: فى نحو قولك: رأيت أسدا فى الحمام أى: رجلا شجاعا فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة فى كل وادعينا أن الرجل المذكور فرد من أفراد الحيوان المفترس، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن اللفظ المستعار وهو لفظ أسد اسم جنس (قوله: إذا استعير للضرب الشديد) أى: فى نحو قولك: هذا قتل أى: ضرب عظيم فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الإيذاء فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب لذهاب الحياة (قوله: الأول اسم عين إلخ) هذا إشارة لنكتة تعداد المصنف المثال للاستعارة الأصلية (قوله: أى: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) أى: بعد تحقق كونه صالحا للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيًّا كالأعلام والضمائر وأسماء الإشارة والموصولات (قوله: كالفعل) خبر لمحذوف أى: وذلك كالفعل أى: وذلك اللفظ المستعار الذى هو ليس اسم جنس كالفعل إلخ، وظاهره ولو اقترن بحرف مصدرى وفيه خلاف، فقيل: إنها تبعية نظرا للفظ، وقيل: أصلية نظرا للتأويل، والحق الأول؛ لأن الاستعارة ينظر فيها للفظ لا للتأويل- كذا قيل، وانظره مع ما مر فى الأعلام المشتهرة بنوع وصفية فإنه قد نظر للتأويل لا لذات اللفظ المستعار، إذ لو نظر له فقط ما جرت الاستعارة فيه- فتأمل.

(قوله: وما يشتق منه) أى: من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو المذهب الكوفى أو أن فى الكلام حذف مضاف أى: وما يشتق من مصدره بناء على

وغير ذلك (**والحرف**) إنما كانت تبعية لأن الاستعارة تعتمد التشبيه.

والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أى الأمور المتقررة الثابتة

مذهب البصريين (قوله: وغير ذلك) أى: كأفعل التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة نحو حال زيد أنطق من عبارته، ونحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه، ونحو مقتال زيد لآلة ضربه (قوله: وإنما كانت تبعية) أى: وإنما كانت الاستعارة فى الحروف والفعل وسائر المشتقات تبعية (قوله: تعتمد التشبيه) أى: تعتمد عليه وتنبنى عليه، إذ هى إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد إدخال الثانى فى جنس الأول.

(قوله: يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه) أى: بحيث يصح الحكم به عليه، وكما أن التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضى أيضا أن يكون المشبه به موصوفا به بحيث يصح الحكم به عليه، أما اقتضاؤه ذلك فى المشبه فلأنك إذا قلت: زيد كعمرو فى الشجاعة فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعة وأنها وجدت فيه كما وجدت فى عمرو، وأما فى المشبه به فلأنه لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد فى المثال بأنه ملحق بعمرو فى الشجاعة وأنه مشارك له فيها، وإذا كان التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه فى الطرفين صح أن يحكم به على كلٍّ منهما. (قوله: أو بكونه إلخ) إنما ذكر لفظه أو إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين فى الدلالة على المقصود فهى للتنويع فى التعبير فأنت مخير فى التعبير بكل من العبارتين؛ لأنهما متلازمان، إذ يلزم من كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أن يكون مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وبالعكس (قوله: وإنما يصلح للموصوفية) أى: لكونه موصوفا بوجه الشبه أو بغيره (قوله: أى الأمور المتقررة إلخ) هذا التفسير ذكره العلامة فى شرح المفتاح حيث قال: المراد بالحقائق الذات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعانى الأفعال، فإنها متجددة غير متقررة لدخول الزمان فى مفهومها- وكالصفات، فإنها غير ثابتة أيضا وإن كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح هنا توطئة للرد عليه بقوله: وفيه بحث (قوله: أى الأمور المتقررة) أى: التى اجتمع أجزاؤها فى الوجود (وقوله: الثابتة) أى:

كقولك: جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الأفعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الأفعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر..

فى نفسها لاستقلالها بالمفهومية، فقوله: الثابتة مغاير لقوله: المتقررة (قوله: كقولك: جسم أبيض وبياض صاف) أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى، وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر أى: ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وثابت فى نفسه لاستقلاله بالمفهومية، فلذا صح وصف الأول بالبياض والثانى بالصفاء، والتمثيل بالبياض للحقائق المتقررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين (قوله: دون معانى الأفعال والصفات إلخ) هذا بيان لمحترز الأول أعنى قوله: المتقررة، وحاصله أن الفعل كقام لدلالته على الزمان السيال لدخوله فى مفهومه لا تقرر له، فلا يصلح مدلوله للموصوفية، فلا يصح التشبيه فيه، فلا تصح الاستعارة الأصلية فيه المبنية على التشبيه والوصف كقائم فإنه وإن لم يدل على الزمان بصيغته، لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر فلا يصلح مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الأصلية (قوله: غير متقررة) تفسير لمتجددة.

(قوله: بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الأفعال) أى: لأنه جزء مفهومها فدلالتها عليه دلالة تضمنية بخلاف الصفات، فإن دلالتها عليه دلالة التزامية (قوله: وعروضه للصفات) أى: لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه (قوله: ودون الحروف) أى: ودون معانى الحروف، وهذا محترز القيد الثانى وهو قوله: الثابتة (قوله: وهو) أى: عدم صالحية معانى الحروف للموصوفية ظاهر أى: لأن معانيها روابط وآلات لملاحظة غيرها فهى غير مستقلة بالمفهومية ولا مقصود لذاتها، بل ليتوصل بها لغيرها وكون غيرها هو المقصود بالإفادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها، فمعانى الحروف بمنزلة المرآة للصورة المقصودة بها فإنك ما دمت قاصدا للصورة فى المرآة لا تستطيع الحكم على تلك المرآة ولو أدركتها لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحرف وإذا كان الفعل لاشتماله على مالا تقرر له ولا استقلال له فى

كذا ذكروه وفيه بحث، لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان فى والمكان والآلة لأنها تصلح للموصوفية وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم المكان والزمان والآلة..............................

الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية، فأجرى الحرف الذى لا يكون معناه إلا غير مستقل بالمفهومية، وحينئذ فلا تصلح الاستعارة فى الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحة التشبيه فيها، إلا إذا كانت تابعة لما له ثبات واستقلال للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة المقصودين والتشبيه والاستعارة الحاصلين ضمنا بطريق السراية (قوله: كذا ذكروه) أى: كذا ذكره القوم فى وجه كون الاستعارة فى الأفعال والمشتقات والحروف تبعية لا أصلية (قوله: وفيه بحث) أى: وفى هذا الدليل الذى ذكروه بحث، وحاصله أنا لا نسلم أولا استقامته؛ لأن قوله: إنما تصلح للموصوفية إلخ ممنوع، إذ هو منقوض بقولهم: حركة سريعة وحركة بطيئة، وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما؛ ولأن قوله: بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الأفعال وعروضه للصفات يقال عليه أن دخول الزمان فى مفهوم الفعل إنما يقتضى تجدد بمجموع مفهومه لا تجدد الحدث: الذى هو المقصود منه بتجدد الزمان، ويقال عليه أيضا إن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه فى الصفات ينبغى أن يمنع جريانه فى المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضا؛ لأن المصدر يدل على الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فيه، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات، مع أن الاستعارة فى المصدر أصلية سلمنا استقامة ذلك الدليل فيقال عليه: إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب أو معتدل، وحينئذ فقضية ذلك الدليل أن الاستعارة فيها أصلية، مع أنها تبعية باتفاق.

(قوله: وهم أيضا صرحوا إلخ) أى: أنهم كما صرحوا بالدليل المذكور- صرحوا بأن المراد بالمشتقات من الفعل التى تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا ترقٍ فى الاعتراض على القوم، فحاصله أن هذه الثلاثة

فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه، لا فى مصدره وليس كذلك للقطع بأنا إذا قلنا: هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربًا شديدًا ومرقد فلان لقبره فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد...

لا يتناولها مدعاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل، وحاصل ما فى المقام أن القوم ادعوا دعوة وهى أن الاستعارة فى الحروف والأفعال وما يشتق منها تبعية، وقالوا: المراد بما يشتق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم للشارح نقله عنهم، فاعترض الشارح عليهم بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التى تكون الاستعارة فيها تبعية؛ لأنه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة كما أن مدعاهم أيضا قاصر لا يتناولها، فالاعتراض الأول منظور فيه لقصور الدليل، والترقى منظور فيه لقصور الدعوى، وقد يقال للشارح: إن تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله للثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم، والقصور إنما هو فى مدعاهم، فكان الأولى قصر الاعتراض على الدعوى المصرحة بإخراج الأمور الثلاثة دون الدليل- كذا قرر شيخنا العلامة العدوى- رحمة الله عليه.

(قوله: فيجب إلخ) هذا تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا على ما صرحوا به (قوله: ونحوه) المراد به اسم المكان والآلة. (قوله: وليس كذلك) أى: وليس الواجب كذلك أى: كونها أصلية، بل الواجب كونها تبعية (قوله: للموضع الذى ضرب فيه) أى: أو للزمان الذى ضرب فيه ضربا شديدا (قوله: فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل) أى: واستعارة القتل للضرب واشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب أو زمنه فهى تبعية لجريانها فى المصدر أولا قبل جريانها فى اسمى المكان والزمان فجريانها فيهما بطريق التبعية لجريانها فى المصدر، وليس المعنى على تشبيه الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا بالمقتل أى: بمحل القتل واستعارة المقتل أى: محل القتل للمضرب أى: محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية (قوله: والموت بالرقاد)

وأن الاستعارة فى المصدر لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى الأفعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها إلى المعانى القائمة بالـذوات تبعية، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات، هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات **(فالتشبيه فى الأولين)** أى الفعل وما يشتق منه......................

أى: واستعارة الرقاد للموت ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله: وأن الاستعارة فى المصدر) أى: أولا لا فى نفس المكان فلا ينافى جريانها فى اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعية للمصدر (قوله: بل التحقيق إلخ) هذا إضراب انتقالى، (وقوله: وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها من المشتقات حقيقة ولا ينافى هذا ما تقدم للشارح من أن المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأن ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقة، والحاصل أن القوم قصروا المشتقات التى تجرى فيها التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، وإن كانت فى الحقيقة من المشتقات، واستدلوا على ذلك بما تقدم، فأضرب الشارح عن ذلك لقصوره إلى أن التحقيق خلافه وهو أن الاستعارة فى الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية؛ وذلك لأن المقصود الأهم فى الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغى أن يعتبر التشبيه فيما هو لمقصود الأهم أولا، وحينئذ تكون الاستعارة فى جميعها تبعية فقول الشارح: بل التحقيق أى: فى الدعوى والاستدلال؛ لأنه كما حقق الدليل بقوله: لأن المصدر إلخ: حقق الدعوى بقوله: إن الاستعارة فى الأفعال وجميع المشتقات إلخ- فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة، وأتى بالدعوى كذلك.

(قوله: هو المقصود الأهم) أى: لأن الشىء إذا استعمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله: وإلا لذكرت إلخ) أى: وإلا يكن المقصود الأهم من المعانى المشتقات القائمة بالذوات، بل المقصود منها نفس الذوات لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعانى القائمة بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدالّ على ما قام

هما من الصفات: كضارب وقاتل، ومضروب ومقتول، وأن يذكر مكان فيه الرقاد، أو فيه الضرب بدل مرقدنا، ومضروب عمرو- وهكذا، فالعدول عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا- مثلا- دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات المعانى القائمة بذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآلة لا نفس الذات (قوله: لمعنى المصدر) أى: منصرف لمعنى المصدر كما يدل عليه قوله بعد: فيقدر التشبيه فى نطقت الحال والحال ناطقة للدلالة بالنطق، وإنما تعرض للمشبه فقط و لم يقل لمعنى المصدر بمثله؛ لأن المشبه هو المقصود فى التشبيه والإضافة فى قوله: لمعنى المصدر بيانية إن أريد بالمصدر الحدث، أو من إضافة المدلول للدالّ إن أريد به اللفظ، وعلى هذا الثانى فيعمم فى المصدر أى: المحقق أو المقدر كما فى الأفعال التى لا مصادر لها، بل ذكر بعضهم أن الاستعارة فى أسماء الأفعال تبعية لتبعيتها لاستعارة المصدر المقدر من المعنى لا من اللفظ، ولكن الظاهر من إطلاقاتهم أن الاستعارة فيها أصلية، فإن قلت:هل تجرى الاستعارة فى نسب الأفعال تبعا على قياس الحروف؟ قلت: ذكر العلامة السيد أنها لا تجرى؛ لأن النسبة المطلقة التى هى متعلق مدلول نسبة الفعل لم تشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها وبين نسبة أخرى مطلقة: كنسبة الظرفية والآلية والعلية، والجامع لا بد أن يكون أخص أوصاف المشبه به وأشهرها. اهـ كلامه.

وبحث فيه العلامة الفنارى بأن المعنى الكلى الذى يرجع إليه نسب الأفعال ليس مطلق النسبة، بل النسبة على جهة القيام، ولها خواص وأوصاف يصح بها الاستعارة، فإذا أسند الضرب إلى المحرض للدلالة على قوة نسبته إليه، وشبهت نسبته إليه باعتبار التحريض بنسبته إلى من ينسب إليه على جهة القيام، وقلت: ضرب فلان لم يبعد عن الصواب، وبالجملة تمكن الاستعارة فى الأفعال باعتبار نسبتها بأن يشبه ما ترجع نسبتها إليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا بما ترجع إليه نسبة أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا، فيقال:

وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) أى: لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا: من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف وإلا لما كانت حروفا بل أسماء؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هى باعتبار المعنى

قتلنى السيف أو السوط، وعلى هذا فالتبعية فى الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم- فتدبر.

(قوله: وفى الثالث إلخ) فيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز (قوله: لمتعلق) أى: منصرف لمتعلق معناه.

(قوله: أى لما تتعلق به معنى الحرف) أى: للمعنى الكلى الذى تعلق به معنى الحرف كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة من تعلق الجزئى بالكلى (قوله: ما يعبر بها) أى: معان كلية يعبر بدالها عن معانى الحروف التى هى معان جزئية (وقوله: عند تفسير معانيها) أى: معانى الحروف.

واعلم أن ما ذكره الشارح ليس نص كلام المفتاح، بل كلامه- وأعنى بمتعلقات الحروف: ما يعبر عنها عند تفسيرها، فظاهره يفيد أن تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها، مع أنه خلاف الواقع- فكأن الشارح أشار بإقحام لفظ بها إلى توجيه عبارة المفتاح بأن العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها، ويحتمل أنه أراد بيان حاصل المعنى، لا أن فى العبارة تقديرا، نظرا إلى أن الألفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء وأخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار معبر عنها (قوله: مثل قولنا) أى: على سبيل التساهل (وقوله: ابتداء الغاية) أراد بها المغيا وهو المسافة؛ لأن الغاية هى النهاية ولا ابتداء لها (قوله: الغرض) أى: العلة الباعثة (قوله: فهذه) أى: الابتداء والظرفية والغرض المطلقات ليست معانى الحروف أى ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معانى لها حالة فى ذاتها (قوله: وإلا لما كانت حروفا بل أسماء) أى: وإلا لو كان الابتداء والظرفية والغرض المطلقات معانى مستقلة لمن وفى وكى، لكانت من وفى وكى أسماء لا حروفا (قوله: إنما هى باعتبار المعنى) أى: فإذا كان معنى الكلمة مستقلاً بالمفهومية

وإنما هى متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى إلى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف **(كالمجرور فى زيد فى نعمة)** ليس بصحيح...

ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين أمرين فإن اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فتلك الكلمة فعل، وإن لم يقترن بواحد منها فتلك الكلمة اسم مثل: مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق غرض، وإن كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا تبعا لكونه رابطة بين أمرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا، وذلك كابتداء السير من البصرة وظرفية الماء فى الكوز (قوله: وإنما هى) أى: تلك المعانى الكلية التى تفسر بها معانى الحروف على وجه التساهل (قوله: أى إذا أفادت هذه الحروف معانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص- وهكذا (قوله: إلى هذه) أى: إلى هذه المتعلقات أعنى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله: بنوع استلزام) أى: باستلزام نوعى وهو استلزام الخاص للعام لا العكس، والحاصل أن من مثلا موضوعة للابتداء الخاص والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أى: يستلزمه كان مطلق ابتداء متعلقا بالابتداء الخاص وهكذا (قوله: كالمجرور) أى: كمعنى المجرور؛ لأن تقدير التشبيه فى معناه (قوله: ليس بصحيح) أى: لأن المجرور ليس هو المتعلق، بل المتعلق هو المعنى الكلى الذى استلزمه معنى الحرف كما سبق فمتعلق معنى الحرف فى المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة، فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فإن المجرور متعلق معنى الحرف عندهم، وأما البيانيون فقد علمت اصطلاحهم فى معنى الحرف. قال بعض الحواشى: وقد يوجه كلام المصنف بالمصير إلى حذف المضاف أى: كمطلق متعلق المجرور فى قولك: زيد فى نعمة، وذلك أن هذا المجرور له متعلق خاص- وهو ملابسة وصف النعمة لزيد فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملابسة شىء لشىء وهذه الملابسة هى المشبهة بالظرفية التى هى متعلق معنى الحرف فى وجه هو اختصاص شىء بشىء واشتماله عليه فى الجملة، فيعود الكلام إلى ما تقدم من أن التشبيه فى متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولا، ثم تبع ذلك

وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (**فيقدر**) التشبيه (**فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق**) أى يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ثم يستعار لدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر

استعمال الحرف فى المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذى وضع له أصالة، وتوضيح ذلك أن مقتضي قولك: زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد، مع أنها ليست كذلك، فامتنع حمل اللفظ على حقيقته، فحمل على الاستعارة بأن يشبه مطلق ملابسة شيء لشيء بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير لفظة فى الموضوعة للظرفية الخاصة لملابسة النعمة لزيد، فملابسة زيد للنعمة مستعار له، والظرفية الخاصة مستعار منها، ولفظ فى مستعار- فلا خلل فى كلام المصنف على هذا- ا.هـ.

وأنت خبير بأن حمل كلام المصنف على ما ذكر مع ما فيه من التكليف ينافيه سياق كلام المصنف الآتى، فإنه اعتبر التشبيه فى العداوة والحزن الذى هو نفس المجرور، فالأولى جعل كلامه باقيا على ظاهره (قوله: وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر) أى: وإذا كان التشبيه فى الأولين منصرفا لمعنى المصدر وفى الثالث منصرفا لمعنى الحرف فيقدر إلخ، وأشار الشارح بهذا إلى أن الفاء فى قول المصنف فيقدر واقعة فى جواب شرط مقدر.

(قوله: فى نطقت) أى: فى قولك نطقت الحال، وفى قولك: الحال ناطقة بكذا (قوله: للدلالة بالنطق) أى: واقعا بين الدلالة والنطق (قوله: أى يجعل دلالة الحال) أى: يجعل دلالة حال إنسان على أمر من الأمور مشبها (قوله: إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن) الأولى للشارح أن يجعل وجه الشبه إيصال المعنى إلى الذهن ويحذف إيضاح المعنى؛ لأنه نفس المشبه الذى هو الدلالة، اللهم إلا أن يجعل وجه الشبه داخلا فى مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه به بتكلف، بأن يجعل المشبه إيضاح المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه وهو مطلق إيضاح المعنى والنطق الذى هو المشبه به ملزوم للإيضاح، فوجه الشبه حينئذ داخل فى مفهوم المشبه ولازم للمشبه به (قوله: ثم يستعار للدلالة لفظ النطق) أى: ثم يقدر استعارة لفظ النطق للدلالة، فالاستعارة المذكورة أمر تقديرى لا

أصلية وفى الفعل والصفة تبعية وإن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازًا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو (فالتقطه) أى موسى **﴿آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾** [1] (للعداوة) أى يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط.......................................

تحقيقى، إذ لا دليل على أنه لا بد أن يستعار لفظ المصدر أولا والمحقق إنما هو تقدير الاستعارة لجواز أن يسمع إطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل (قوله: أصلية) أى: لأوليتها (قوله: تبعية) أى: لتأخرها وفرعيتها (قوله: وإن أطلق إلخ) هذا مقابل لمحذوف أى: هذا إذا جعلت العلاقة المشابهة، فإن جعلت العلاقة اللزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له كان مجازا مرسلا علاقته اللزوم الخاص، أعنى: لزوم المسبب للسبب، لا مطلق اللزوم، فلا يقال: إن اللزوم لازم لكل مجاز سواء كان استعارة أو مرسلا، فاعتبار ذكر الملزوم وإرادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة، بل لا بد من بيان أنها من أى نوع من أنواعها، وتحصل مما ذكره الشارح أن النطق إذا استعمل فى الدلالة بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم بواسطة التشبيه، وجعل وجه الشبه وسيلة اللزوم بين المنتقل عنه وإليه كان استعارة، ويلزم أن تكون تبعية فى الفعل وما يشتق منه، وإن استعمل فيها برعاية علاقة اللزوم بلا تشبيه وإلا جعل وجه الشبه وسيلة كان مجازا مرسلا، ويلزم أن يكون تبعيا فى الفعل وما يشتق منه (قوله: وقد عرفت) أى: مما ذكره سابقا فى المشفر (قوله: اللفظ الواحد) أى: كالنطق، (وقوله: بالنسبة إلى المعنى الواحد) أى: كالدلالة، (وقوله: العلاقتين) أى: المشابهة واللزوم العارى عن التشبيه.

(قوله: وفى لام التعليل) أى: فى استعارة لام التعليل للعاقبة والغاية، فقوله: فى لام التعليل ليس متعلقا بالتشبيه؛ لأنه ليس منصرفا للام، بل لمتعلقها كما تقدم (قوله: للعداوة والحزن) أى: منصرفا للعداوة والحزن أى: يقدر التشبيه فى استعارة لام التعليل

---

(١) القصص: ٨.

بعلته) أى علة الالتقاط **(الغائية)** كالمحبة والتبنى فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها...

فى الآية واقعا بين العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق معنى الحرف على كلامه وبين علة الالتقاط وهى المحبة والتبنى، وحاصل تقرير الاستعارة فى هذه الآية على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح أن يقال: قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالمحبة والتبنى بجامع الترتب فى كل على الالتقاط واستعير اسم المشبه به للمشبه، ثم استعيرت اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية على معلولها كترتب المحبة والتبنى على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية كترتب العداوة والحزن عليه، فالاستعارة فى اللام تابعة للاستعارة فى المجرور الذى هو متعلق الحرف عنده (قوله: بعلته الغائية) علة الشىء الغائية هى التى تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله، وذلك كمحبة موسى لآل فرعون وتبنيهم له أى: اتخاذهم له ابنا فإنه إنما حملهم على ضمهم وكفالتهم له بعد الالتقاط ما رجوه فى موسى من أنه يحبهم ويكون ابنا لهم يفرحون به، فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبه ذلك بالعلة الغائية بجامع ترتب كل على الالتقاط، وإن كان الترتب فى العلة الغائية رجائيًّا وفى العداوة والحزن فعليًّا- ا.هـ يعقوبى.

ومن كلامه يعلم أن قول الشارح: كالمحبة أى: محبة الملتقط بالفتح وهو موسى عليه السلام، لا محبة الملتقط بالكسر وهو آل فرعون؛ لأنها متقدمة على الالتقاط وليست حاصلة بعده، والذى فى عبد الحكيم: أن المراد بالمحبة محبة الملتقط بالكسر وتبنيه؛ لأنهما متقدمان فى الذهن ومترتبان على الالتقاط فى الخارج، وما قيل: إنه أراد بالمحبة محبة موسى أو آثارها، لا محبة الملتقط وهو آل فرعون؛ لأنها علة متقدمة عليه ليس بشىء (قوله: والحصول بعده) عطف تفسير إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم، إذ لا لزوم هنا (قوله: ثم استعمل فى العداوة) أى: فى ترتب العداوة، (وقوله: ما كان حقه) أى: اللام، (وقوله: فى العلة) أى: فى ترتب العلة (قوله: فيها) الضمير لما كان

تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف فى الاستعارة المصرحة؛ لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه - أعنى العداوة والحزن- مذكور لا متروك

وأنث الضمير نظرا إلى أن اللام بمعنى الكلمة (قوله: تبعا للاستعارة فى المجرور) أى: الذى هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف، ولا يخفى ما فى قوله: تبعا إلخ من المسامحة، إذ استعارة اللام تابعة للتشبيه على ما قاله، إلا أن يقال: إن فى كلامه حذفا دل عليه ما هنا، والأصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلته الغائية كالمحبة والتبنى، واستعير اسم المشبه به وهو المحبة والتبنى للمشبه وهو العداوة والحزن، ثم استعمل فى العداوة والحزن اللام التى كان حقها أن تستعمل فى العلة الغائية: كالمحبة والتبنى، فتكون الاستعارة فى اللام تبعا للاستعارة فى المجرور أى: تبعا للاستعارة له، لا أنه مستعار، لكن المأخوذ من كلام الإيضاح وشراحه أن الاستعارة فى الحرف على مذهب المصنف تابعة للتشبيه، وأنه ليس هناك لفظ يستعار أولا تتبعه استعارة الحرف، وحينئذ فقول الشارح: تبعا للاستعارة فى المجرور، الأولى أن يقول بدله: تبعا للتشبيه الواقع بين المجرور والعلة الغائية (قوله: وهذا الطريق إلخ) أى: الذى سلكه المصنف وهو جعل العداوة والحزن مشبهين بالعلة الغائية فيما ذكر من الآية (قوله: مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) أى: حيث قال فى هذه الآية: معنى التعليل فى اللام وهو كون الالتقاط لأجل العداوة والحزن وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط بأن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، ولكن المحبة والتبنى غير أن ذلك أى: العداوة والحزن لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله (قوله: لكنه) أى: ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف أى: ولا على مذهب الجمهور أيضا، وإنما اقتصر على المصنف لكون الكلام معه، وحاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن فى مدخول اللام هنا استعارة أصلية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة الأصلية؛ لأنه يجب فيها ترك لفظ المشبه (قوله: المشبه- أعنى العداوة والحزن - مذكور لا متروك)

أى: وحينئذ لا استعارة فى اللام تبعا ولا فى المجرور أصالة، قال العلامة عبد الحكيم: أقول مفاد كلام المصنف هنا، وفى الإيضاح: أن الاستعارة فى اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية، وليس فى كلامه أن الاستعارة فى اللام تابعة للاستعارة فى المجرور، وإنما هذه زيادة من الشارح وتقول على المصنف، وحاصل كلام المصنف أنه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية، ثم يسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه ترتبهما على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه فتستعار اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة فى المجرور، وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار، ثم إسناد الإنبات إليه وهو المفاد من الكشاف، حيث قال بعد ما مر نقله من كلامه: فاللام هنا حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد وهو الحق عندى؛ لأن اللام لما كان محتاجا لذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه المجرور لا تبعا لتشبيه معنى كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكى وتبعه الشارح- ا.هـ.

ومثل ما قيل فى الاستعارة فى الآية المذكورة على مذهب المصنف يقال فى قوله تعالى: ﴿لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] فيقدر تشبيه الجذوع المستعلى عليها بالظروف فيسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه تلبس المستعلى بالجذوع بتلبس الظرف بالمظروف فاستعيرت فى الموضوعة لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس المستعلى بالجذوع المستعلى عليها، وكذا يقال فى نحو: زيد فى نعمة شبهت النعمة بالظرف الحسى، فسرى التشبيه لتلبس زيد بالنعمة بتلبس الظرف بالمظروف، فاستعيرت فى الموضوعة لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس زيد بالنعمة، وهكذا يقال فى أمثال ما ذكر (قوله: بل تحقيق الاستعارة التبعية هاهنا) أى: فى هذه الآية، والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذى هو مذهب القوم (قوله: شبه ترتب العداوة) أى: ترتب مطلق عداوة وحزن، سواء تعلقا بموسى أو بغيره، فالمراد العداوة والحزن الكليان (وقوله: على الالتقاط) أى:

(١) طه: ٧١.

بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعنى ترتب علة الالتقاط الغائية عليه، فجرت الاستعارة أولا فى العلية والغرضية وتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصارحكم اللام.........................

على مطلق التقاط (قوله: بترتب علته الغائية عليه) أى: علته المطلقة عليه بجامع مطلق الترتب فى كل، وفى الكلام حذف، والأصل: ثم استعير ترتب العلة الغائية على الالتقاط لترتب العداوة والحزن عليه، فسرى التشبيه للجزئيات، ثم استعمل إلخ، وإنما احتجنا لذلك لأجل قوله بعد: فجرت الاستعارة أولا فى العلية والغرضية أى: فى ترتبهما وتبعيتهما إلخ، فاندفع ما يقال: إن الاستعارة فى الحرف على كلامه غير تابعة لاستعارة أصلا وهذا يخالف قوله بعد: فجرت الاستعارة أولا فى العلية إلخ (قوله: ثم استعمل فى المشبه) أى: جزئى المشبه وذلك الجزئى ترتب العداوة والحزن الخاصين أى: المتعلقين بموسى (وقوله: الموضوعة للمشبه به) أى: الجزئى المشبه به، (وقوله: أعنى ترتب علة الالتقاط) أى: الخاصة وهى محبة الملتقط لموسى وتبنيه إياه وهذا بيان الجزئى المحذوف، وهذا الذى قررنا به كلام الشارح هو ما قرره به شيخنا العدوى.

(قوله: فجرت الاستعارة أولا فى العلية والغرضية) أى: فى ترتبهما (وقوله: وتبعيتها) أى: تبعية الاستعارة الأولى الجارية فى ترتب العلية والغرضية الاستعارة فى اللام وفى نسخة بتبعيتها فى اللام أى: وجرت فى اللام بسبب تبعيتها أى: تبعية الاستعارة فى ترتب العلية والغرضية (وقوله: كما مر فى نطقت الحال) أى: فكما أن الاستعارة فى الفعل تابعة للاستعارة فى المصدر كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن وهذا الكلام يقتضى أن التبعية فى الحروف تابعة لاستعارة لفظ قبلها، وأنا نشبه معنى كليا بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى، ثم نستعير اسم المشبه به للمشبه فيسرى التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات المشبه وهو طريقة لبعضهم، وقال بعض: إن الاستعارة فى الحرف تابعة للتشبيه فأولا نشبه المعنى الكلى بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى فيسرى التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات المشبه، والحاصل أن الاستعارة التبعية فى الفعل وما يشتق منه هى أن يقدر نقل

حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا وفى هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها فى الشرح (**ومدار قرينتها**) أى قرينة الاستعارة التبعية (**فى الأولين**) أى فى الفعل وما يشتق منه (**على الفاعل نحو نطقت الحال**) بكذا فإن النطق الحقيقى لا يسند إلى الحال (**أو المفعول**.................................

المصدر أو ينقل بالفعل لغير معناه الأصلى، ثم يشتق منه الفعل وشبهه فهى تابعة للاستعارة فى المصدر بلا خلاف، وأما الاستعارة التبعية فى الحرف، فعلى مذهب المصنف تابعة للتشبيه كما علمت، وأما على مذهب الجمهور فقيل: إنها تابعة لاستعارة أصلية وهو ظاهر كلام الشارح، وقيل: إنها تابعة للتشبيه، إذ لا حاجة لاستعارة اسم المشبه به الكلى للمشبه ولا تتوقف استعارة الحرف على ذلك، وقد ارتضى العلامة العصام هذه الطريقة (قوله: حكم الأسد) أى: حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس (قوله: حيث استعيرت) أى: بعد سريان التشبيه للجزئيات (قوله: هو العلية والغرضية) أى: المطلقة.

(قوله: ومدار قرينتها إلخ) أى: ودوران قرينتها على الفاعل، والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل لكون الإسناد الحقيقى له غير صحيح كما فى المثال المذكور (قوله: فى الأولين) إنما قال فى الأولين؛ لأن قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوطة (قوله: نحو نطقت إلخ) فإن قلت: حاصل القرينة فى هذه الأمثلة استحالة قيام المسند بالمسند إليه، وقد تقدم أن استحالة قيام المسند بالمسند إليه من قرائن المجاز العقلى قلت: لا يضر ذلك؛ لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقى وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلى (قوله: لا يسند إلى الحال) أى: لاستحالة وقوع النطق منه، فدل استحالة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح إسناده للحال، ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق فى إفهام المراد (قوله: أو المفعول) المتبادر أن المراد المفعول به أى: بأن يكون تسلط الفعل أو ما يشتق منه على المفعول غير صحيح، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المفعول

نحو):

جمع الحق لنا فى إمـــامٍ (قتل البُخلَ وأحيا السَّماحا)

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود نحو):

نَقْرِيهِم لَهذَميَّات) نقد بها ما كانَ خاطَ عليهم كل زرادِ

(قوله: جمع الحق إلخ)[1] هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بالخلافة بعد خلع المعتز بالله، ولقب بالمرتضى، وكان واحد عصره فى الكـــرم والفضل، وقد أدركته حرفة الأدب فاضطرب أمره ولم تكن خلافته إلا ثلاث ساعات من نهار، وهذا البيت من قصيدة له مدح بها أباه حين خلع المقتدر من الخلافة لفساده، وتولى هو أى: المعتز فقام بالخلافة كما ينبغى، وبعد البيت:

إنْ عفَا ما فات لله حقــاً أو سَطا لم تخشَ منه جنَاحـــا

ألِفَ الهيجاءَ طفلاً وكهلاً تَحْسِبُ السَّيْفَ عَليه وِشَاحا

(قوله: السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كما فى القاموس.

(قوله: لا يتعلقان بالبخل والجود) أى: لأنهما من المعانى لا روح لهما، والقتـــل والإحياء إنما يتعلقان بالجسم ذى الروح فعدم صحة تسلط القتل على البخل والإحيـــاء على الجود دليل على أن المراد بالقتل معنى يناسب البخل، وأن المراد بالإحيـــاء معـــنى يناسب الجود، والمناسب للأول الإزالة أى: أزال البخل فشبه إزالة البخل بالإماتة بجامع اقتضاء كل منهما إعدامًا لما تعلق به بحيث لا يظهر ذلك المتعلق فى كل، واستعير اســـم المشبه به للمشبه، واشتق من القتل قتل بمعنى أزال، والمناسب للثانى الإكثار أى: وأكثر السماحا، فشبه الإكثار بالإحياء بجامع ظهور المتعلق فى كل واستعير اسم المشـــبه بـــه للمشبه، واشتق من الإحياء: أحيا بمعنى أكثر على طريق الاستعارة التصـــريحية التبعيـــة

(قوله: ونحو نقريهم إلخ) هذا البيت للقطامى بالضم من قصيدة أولها[2]:

ما اعتادَ حُبُّ سُلَيمى حِينَ مُعتاد ولا تَقَضَّى بواقى دِينِها الطَّادى

---

(١) البيت الأول فى الإيضاح ص٢٦٩، والشعر لابن المعتز فى ديوانه ١/ ٤٦٨.

(٢) الشعر للقطامى ونسب بيت منه له فى الإيضاح ص٢٦٩.

اللهذم من الأسنة القاطع فأراد بلهذميات طعنات..................

بيضاءُ محطوطةُ المتنين بِهكنةٌ ريّا الروادفِ لم تمغل بأولادِ
ما للكواعب ودّعنَ الحياةَ كما ودّعنني واتّخذنَ الشيبَ ميعادي
أبصارُهُنّ إلَى الشُّبّانِ مائلةٌ وقد أراهُنّ عَنّي غيرَ صُدّادِ
بانوا وكانتْ حياتِي في اجتماعِهِمُ وفي تفرقِهِمْ قتْلِي وإقْصَادِي

إلى أن قال:

لم تلْقَ قَومًا هُمُ شَرٌّ لإخوتِهِمْ منا عشيةَ يجرى بالدّمِ الوادى

نقريهم... إلخ والظرف أعنى قوله: منا متعلق بشر، والعشية ما بين المغرب والعشاء، والمراد هنا مطلق الوقت وهى منصوبة على الظرفية ومضافة للجملة بعدها، والوادى فاعل يجرى على طريق الإسناد المجازى، والمراد بجريان الوادى بالدم فى العشية ظهور الشر وكثرة الفتن وضمير نقريهم للإخوة بمعنى الأعداء، وجملة نقريهم استئناف متعلق بقوله لم تلق، والمعنى: لم تجد قوما أقوى منا فى إيصال الشر لإخوتنا أى: أعدائنا فى عشية جرى الدم فى الوادى؛ لأنا نقريهم لهذميات أى: نجعل قراهم ذلك، والقرى: الطعام الذى يقدم للضيف عند نزوله وتعدى قوله: نقريهم إلى اللهذميات التى هى بمنزلة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقريهم الطعام ولا يخلو من وجود تأكيد مضمون الفعل، أو ارتكاب التجريد؛ لأن القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علمت، وفى القاموس: قراه أضافه، وهو يدل على عدم تعديه للمفعول الثانى بنفسه، وكأنه على إسقاط الجار أى: نقريهم بلهذميات (قوله: نقريهم) بفتح النون من قريت الضيف قرى وقراء، إذا كسرت القاف قصرت وإذا فتحتها مددت (قوله: لهذميات) بفتح الذال وكسرها، وكذا يقال فى مفرده وهو لهذمى، وضمن خاط معنى قدر فعداه بعلى، أو أن على للتعليل، والمعنى نقد ونقطع بها الزرديات التى خاطها ونسجها لأجلهم كل زارد أى: نساج.

(قوله: اللهذم) أى: المنسوب إليه لهذمى مفرد لهذميات وفى القاموس لهذم كجعفر، وفى الصحاح لهذم كزبرج (قوله: فأراد بلهذميات طعنات) أى: فالمعنى نجعل

منسوبة إلى الأسنة القاطعة أو أراد نفس الأسنة والنسبة للمبالغة كأحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها، فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة (أو المجرور نحو ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1] فإن ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة.......................................

قراهم عند اللقاء الطعنات باللهذم أى: بالأسنة القاطعة (قوله: منسوبة إلى الأسنة) أى: من نسبة الشىء لآلته والأسنة جمع سنان وهو نصل الرمح (قوله: أو أراد) أى: باللهذميات نفس الأسنة أى: فالمعنى أنا نجعل تقديم الأسنة إليهم قراهم (قوله: والنسبة أى: على الثانى للمبالغة، وهذا جواب عما يقال: إذا كان المراد باللهذميات الأسنة كان فيه نسبة الشىء إلى نفسه وهى ممنوعة، وحاصل الجواب: إن النسبة هنا للمبالغة فى المنسوب، وكأنه لم يوجد ما هو أعلى منه حتى ينسب إليه، فنسب إلى نفسه كما يقال للرجل شديد الحمرة: أحمرى فزيدت الياء فيه لإفادة المبالغة فى وصف الحمرة، فقولهم: إن نسبة الشىء إلى نفسه ممنوعة أى: ما لم يكن المقصود بتلك النسبة المبالغة، وإلا فلا منع (قوله: وزرد الدرع وسردها) هو بصيغة الفعل أو المصدر، وكذا قوله: نسجها (قوله: قرينة على أن نقريهم استعارة) وذلك لأن اللهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيقى بها، إذ هو تقديم الطعام للضيف، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الأسنة، فشبه تقديم الطعنات أو الأسنة عند اللقاء بالقرى وهو تقديم الأطعمة الشهية للضيف بجامع أن كلاًّ تقديم ما يصل من خارج لداخل، واستعير اسم القرى لتقديم الطعنات أو الأسنة، واشتق من القرى نقريهم بمعنى نقدم لهم الطعنات، أو الأسنة على طريق الاستعارة التبعية (قوله: أو المجرور) أى: أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور (قوله: نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى: فإن التبشير إخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب، فعلم أن المراد به ضده وهو الإنذار أعنى: الإخبار بما يحزن، فنزل التضاد منزلة التناسب تهكما فشبه الإنذار بالتبشير،

---

(١) التوبة: ٣٤.

تبعية تهكمية وإنما قال: ومدار قرينتها على كذا؛ لأن القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك: قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا.

[أقسام الاستعارة باعتبار الخارج]:

(و) الاستعارة **(باعتبار آخر)** غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ **(ثلاثة أقسام)** لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الأول **(مطلقة................**

ووجه الشبه منتزع من التضاد بواسطة التهكم كما مر فى التشبيه، واستعير التبشير للإنذار واشتق من التبشير بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية، فصار ذكر العذاب الذى هو المجرور قرينة على أنه أريد بالتبشير ضده (قوله: تبعية تهكمية) فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن بشر استعارة، وأما كونها تبعية وتهكمية فإنما هو معلوم من خارج، فكونها تبعية إنما علم من كون بشر فعلا، وكونها تهكمية فمن تنزيل التضاد منزلة التناسب ووضع البشارة موضع الإنذار.

(قوله: وإنما قال: ومدار قرينتها على كذا) أى: ولم يقل: وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور (قوله: لأن القرينة لا تنحصر) أى: ولو قال: قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور لاقتضى أن قرينة التبعية منحصرة فيما ذكر؛ لأن الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر، بخلاف قوله: ومدار قرينتها على كذا، فإنه لا يفيد الانحصار فيما ذكر؛ لأن دوران الشيء على الشيء لا يقتضى ملازمته أبدا عرفا لصحة انفكاك الدوران، كما يقال: مدار عيش بنى فلان البر، ويصح أن يتعيشوا بغيره، فقوله: ومدار قرينتها على كذا بمنزلة قوله: والأكثر فى قرينتها، أو الأصل فى قرينتها أن تكون كذا (قوله: غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ) وجود لأحد الطرفين وعدم وجوده (قوله: لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم إلخ) أى: بعد تمام القرينة، إذ هى مما يلائم المستعار له فلو اعتبرت لم توجد مطلقة — كذا قيل، وفيه أنه لا حاجة لذلك؛ لأن القرينة من جملة الاستعارة فبدونها لا يقال لها استعارة (قوله: يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى: يناسبه بحسب اللفظ أو المعنى كما قال سم(قوله: الأول مطلقة) أى: الاستعارة التى تسمى مطلقة لإطلاقها عن وجود الملائمات، ثم إن تقدير

وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد التوابع..............................

الأول والثانى والثالث يشعر بأن قوله: مطلقة ومجردة ومرشحة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد، ويمكن أنه حل معنى والقريب الإبدال، أو أن الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أى: هى مطلقة ومجردة ومرشحة، وملاحظة العطف سابقة على الإخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الأقسام الثلاثة (قوله: وهي ما لم تقترن) أى: وهى الاستعارة التى لم تقترن بصفة أى: بصفة تلائم أى: تناسب أحد الطرفين ولا بتفريع كلام يناسب ويلائم أحد الطرفين ولا عبرة بوجود صفة أو تفريع فى الكلام لا يلائم أحدهما (فقوله: مما يلائم إلخ) بيان لكل من الصفة والتفريع، والمراد لم تقترن بصفة ولا تفريع حقيقة أو حكما، فيشمل ما إذا اشتملت الاستعارة على تجريد وترشيح والفرق بين الصفة والتفريع أن الملائم إن كان من بقية الكلام الذى فيه الاستعارة فهو صفة، وإن كان كلامًا مستقلاً جيء به بعد ذلك الكلام الذى فيه الاستعارة مبينا عليه كما فى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ بعد قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾[1] فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا، قال الشارح فى شرح المفتاح فى قولنا: رأيت بحرا ما أكثر علومه: إن جعل صفة فبتقدير القول، وإن جعل تفريع كلام كان كلامًا مستقلاً، وكذا نحو: رأيت أسدا يرمي، إن جعل جملة يرمي مستأنفة كأنه قيل: ما شأنه؟ فقيل: يرمى كان تفريعا، وإن جعلت نعتا لأسد كان صفة (قوله: نحو عندى أسد) هذا مثال للاستعارة التى لم تقترن بشيء وعند قرينة (قوله: والمراد بالصفة) أى: والمراد هنا بالصفة التى قلنا: إن الاستعارة قد لا تقترن بها ولا بالتفريع فتكون مطلقة (قوله: معنى قائم بالغير) أى سواء كان مدلولا لنعت نحوى أولا (وقوله لا النعت النحوى) أى: فقط، واعلم أن بين ذاتيهما التباين؛ لأن النحوى من قبيل اللفظ، والمعنوية من قبيل المعنى، وبين دال المعنوية والنحوى، وكذا بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا القائم وتفارقهما فى العلم حسن، فالحسن صفة معنوية لا نعت نحوى، وفى مررت

---

(١) البقرة: ١٦.

(و) الثانى (مجردة وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله: غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء..............................

بهذا الرجل فإن الرجل نعت نحوى لا صفة معنوية (قوله: والثانى) أى: من أقسام هذه الاستعارات المنظور إليها باعتبار وجود الملائم وعدمه (قوله: مجردة) أى: تسمى مجردة لتجردها عما يقويها من إطلاق أو ترشيح؛ لأن المشبه الذى هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التى فى الاستعارة ومنها تنشأ المبالغة (قوله: وهى ما قرن) أى: وهى الاستعارة التى قرنت بما يلائم المستعار له فذكر الفعل نظرا للفظ ما أو نظرا إلى أن الاستعارة لفظ، والمراد أنها قرنت بذلك الملائم زيادة على القرينة، إذ بدونها لا تسمى استعارة، وسواء كان ذلك الملائم تفريعا نحو: رأيت أسدا يرمى فلجأت إلى ظل رمحه، أو كان صفة نحوية نحو: رأيت أسدا راميا مهلكا أقرانه، أو كان صفة معنوية كما فى مثال المصنف. (قوله: كقوله) أى: كقول كثير عزة بن عبد الرحمن الخزاعى الشاعر المشهور أحد عشاق العرب، وإنما صغروه لشدة قصره، قال الوقاص: رأيت كثيرا يطوف بالبيت فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه!! وكان إذا دخل على عبد الملك بن مروان أو على أخيه عبد العزيز يقول له: طأطئ رأسك لا يصبه السقف!!!

(قوله: غمر الرداء)[1] بفتح الغين خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أى: الممدوح فى الأبيات السابقة غمر الرداء (قوله: أى كثير العطاء) أراد بالعطاء الإعطاء الذى هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر، وليس المراد بالعطاء الأخذ للمال (قوله: لأنه يصون إلخ) بيان للجامع، وحاصله أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره، إذ هو مشترك بينهما؛ لأن الرداء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حسًّا والإعطاء يصون عرض صاحبه (قوله: ثم وصفه) أى: الرداء وصفًا معنويًّا (قوله: الذى يناسب العطاء) أى: إذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة إذا كثر، وأما إذا كان من قولهم: ثوب غامر

---

(١) شرح المرشدى ٢/٤٨، الإيضاح ٢٦٩.

دون الرداء تجريدًا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله **(إذا تبسم ضاحكا)** أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال، أى إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين يقال: غلق الرهن فى يد المرتهن..........

أى: واسع فهو ترشيح- قاله عبد الحكيم (قوله: دون الرداء) أى: لأن الذى يلائم الرداء سابغ دون كثير؛ لأن الرداء شأنه الاتحاد وعدم التعدد، بخلاف الإعطاء فإن شأنه التعدد والكثرة (قوله: والقرينة) أى: على أن الرداء مستعار للإعطاء، لا أنه مستعمل فى معناه الحقيقى وهو الثوب (قوله: سياق الكلام) أى: الكلام المسوق والمذكور بعد (قوله: أعنى قوله) أى: أعنى بسياق الكلام (قوله: إذا تبسم) أى: إنه إذا تبسم ضاحكا أخذ الفقراء ماله، فهذا يدل على أن المراد بالرداء الإعطاء لا حقيقته التى هى الثوب الذى يجعل على الكتفين، وقال العلامة عبد الحكيم: ويؤخذ منه أنه إذا كان فى الكلام ملائمات للمستعار له كل منها يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون كل واحد منها قرينة وتجريدا، إلا أن اعتبار الأول قرينة أولى لتقدمه والبقية تتمة للاستعارة، فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر (قوله: أى شارعا فى الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما فى الصحاح ولم يكن الضحك مجامعا له فسره بشارعا فى الضحك، فجعلها حالا مقارنة؛ لأن الشروع فيه عبارة عن الأخذ فى مباديه وهو مقارن للتبسم فى الوقوع (وقوله: آخذا) تفسير لقوله: شارعا، ويصح حمل الضحك على حقيقته فتكون الحال منتظرة، وفى قوله: تبسم ضاحكا مدح بأنه وقور لا يقهقه وأنه باش بسام بالسائلين (قوله: غلقت لضحكته رقاب المال) غلق بفتح الغين المعجمة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن، والضحكة بفتح الضاد المرّة من الضحك (قوله: أى: إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين) أى: تمكنت من أيديهم ولا يقدر على نزعها منهم، وحاصل المعنى على ما قاله الفنرى أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها إلى حضرته فيتبسم ولا يأخذها منهم فضحكه موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم فكأنه يباح لهم بضحكه، قال العلامة عبد الحكيم: وفى قوله: غلقت إشارة إلى أن الممدوح يعلم أن للسائلين حقًّا عليه بواسطته صارت

إذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (**مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾**[1] **استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة**

الأموال مرهونة عندهم وأنه عاجز عن أداء ذلك الحق، فلذلك لم يقدر على انفكاك الأموال منهم.

(قوله: إذا لم يقدر على انفكاكه) أي: إذا لم يقدر الراهن على انفكاكه لمضي أجل الدين، وحاصله أن عادة الجاهلية إذا حل أجل الدين الذى له رهن ولم يوف فإن المرتهن يتملك الرهن ويتمكن منه ولا يباع- قاله فى الأطول.

(قوله: مرشحة) من الترشيح وهو التقوية سميت الاستعارة التى ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة؛ لأنها مبنية على تناسي التشبيه حتى كأن الموجود فى نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوة ذلك المبنى فتقوى الاستعارة بتقوى مبناها لوقوعها على الوجه الأكمل أخذا من قولك: رشحت الصبى إذا ربيته باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص (قوله: وهى ما قرن) أى: وهى استعارة قرنت بما يلائم المستعار منه أى: زيادة على القرينة فلا تعد قرينة المكنية ترشيحا، وسواء كان ما يلائم المستعار منه الذى قرنت به الاستعارة صفة كقولك: رأيت أسدا ذا لبد يرمى، وجاورت اليوم بحرا زاخرًا متلاطم الأمواج، أو كان تفريعا كما فى الآية التى مثل بها المصنف (قوله: استعير الاشتراء للاستبدال) أى: أنه شبه استبدال الحق بالباطل، واختياره عليه بالشراء الذى هو استبدال مال بآخر بجامع ترك مرغوب عنه عند التارك والتوصل لبدل مرغوب فيه عنده، واستعير اسم المشبه به للمشبه، والقرينة على أن الاشتراء ليس مستعملا فى حقيقته استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقى للضلالة بالهدى.

(قوله: ثم فرع عليها) أى: على الاستعارة المذكورة (قوله: من الربح والتجارة) الأولى من نفى الربح فى التجارة أى: ولا شك أن نفيه يلائم المشبه به، وذلك مما يزيد

---

(١) البقرة: ١٦.

(**وقد يجتمعان**) أى التجريد والترشيح (**كقوله: لَدَى أسدٍ شاكى السلاح**)[1] هذا تجريد لأنه وصف يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع (**مقذف، له لبدٌ أظفاره لم تقلم**) هذا ترشيح؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعنى الأسد الحقيقى واللبد جمع لبدة وهى ما تلبد من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلسم وهو القطع...

فى قوة تناسى التشبيه، حتى كأن المشبه به هو الموجود فكـان ترشـيحا أى: تقويـة للاستعارة فتكون الاستعارة مرشحة، ثم ينبغى أن يعلم أن الربح المنفى عنهم مسـتعار للانتفاع الأخروى، وأن التجارة مستعارة لارتكابهم الضلالة واتخاذهم إياها بدلا عـن الهدى، فكونهما ترشيحا إنما هو باعتبار المعنى المراد من التركيب، وبهذا تعلم أن الترشيح وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد فى الحين، كما فى قوله: غمر الرداء بالنسبة للتجريد، وقد يكونان باعتبار الأصل كما فى هذا المثال بالنسبة للترشيح.

(قوله: وقد يجتمعان) أى: فى استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشـبه فقط وما يلائم المشبه به فقط، وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهمـا كما قاله سم، قيل: والأقرب أن هذا القسم أى: قسم اجتماعهما لا يسمى بأحـدهما ولا بهما، وأنه فى مرتبة الإطلاق لتساقطهما بتعارضهما.

(قوله: كقوله) أى: قول الشاعر وهو زهير بن أبى سـلمى (قولـه: شـاكى السلاح) أى: تامه (قوله: هذا تجريد) أى: لأن إضافة لدى إلى الأسد قرينة (وقوله: لدى أسد) خبر محذوف تقديره أنا لدى أسد أو خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى: أنا كنـت لدى أسد (قوله: مقذف) يحتمل أن المراد قذف به ورمى به فى الوقائع والحروب كـثيرا، ولا شك أن المقذف بها المعنى مخصوص بالمستعار له فيكون تجريدا مثل الوصف الذى قبله وهو شاكى السلاح، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمى به فيكون ملائما لهما فـلا يكون تجريدا ولا ترشيحا، بل هو فى معنى الإطلاق (وقوله: له لبد) جمع لبـدة وهـى ما تلبد وتضامَّ من شعر الأسـد المطروح على منكبيه، ولا شك أن هذا من ملائمـات

---

(١) سبق تخريجه.

المستعار منه وهو الأسد الحقيقى فيكون ترشيحا (وقوله: أظفاره لم تقلم) يحتمل أن المراد ليس ذلك الأسد من الجنس الذى تقلم أظفاره فيكون ترشيحا أيضا؛ لأن الأسد الحقيقى هو الذى ليس من شأنه تقليم الأظفار، ويحتمل أن المراد مجرد نفى تقليم أظفاره، وحينئذ فيحتمل أن يكون النفى منصبا على المبالغة؛ لأن التقليم مبالغة القلم أى أن أظفاره انتفت المبالغة فى تقليمها، ولا شك أن هذا ملائم للأسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا، ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغة فى النفى؛ لأن نفى المبالغة يرد كثيرا فى كلام العرب مرادا منه المبالغة فى النفى، وحينئذ فالمعنى أظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغا فيه، ولا شك أن هذا مما يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقى نظير ما قيل فى قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[1] إن هذا من المبالغة فى النفى أى: انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه، لا من نفى المبالغة، وإلا لاقتضى ثبوت أصل الظلم لله وهو محال: فيكون هذا ترشيحا إذا علمت هذا فقول الشارح: هذا ترشيح المشار إليه ما بعد مقذف بقرينة عدم تفسيره، أما جعل له لبد ترشيحا فظاهر، وأما جعل قوله: أظفاره لم تقلم ترشيحا، فبالنظر للاحتمال الأول أو الاحتمال الأخير، وأما قوله: مقذف، فقد علمت أنه لا يصلح أن يكون ترشيحا، بل هو إما تجريد أو مشترك فلا يجعل تجريدا ولا ترشيحا (قوله: والترشيح) أى: الذى هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله: أبلغ) أى: أقوى فى البلاغة وأنسب بمقتضى الحال، وليس المراد أنه أقوى فى المبالغة فى التشبيه؛ لأنه معلوم من ذكر حقيقته فلا يحتاج للنص عليه، وإنما كان أقوى فى البلاغة؛ لأن مقام الاستعارة هو حال إيراد المبالغة فى التشبيه والترشيح يقوى تلك المبالغة فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك المقتضى من الإطلاق ومن التجريد لعدم تأكد مناسبتهما لحال الاستعارة. اهـ يعقوبى.

وحاصله أن الترشيح أقوى فى بلاغة الكلام بمعنى أنه موجب لزيادة بلاغته؛ لأنه أنسب بمقتضى الحال على ما بينه، وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه

(١) فصلت: ٤٦.

(لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لأن فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية **(ومبناه)** أى مبنى الترشيح **(على تناسى التشبيه)** وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به **(حتى إنه يبنى على علو القدر)** الذى يستعار له علو المكان **(ما يبنى على علو المكان...**

أى: أنه موجب لزيادة بلاغة الكلام المشتمل عليه، فكلامه بالجر بإضافته لأبلغ لا بالرفع بدل من الضمير فى أبلغ كما قيل- فتأمل.

وذكر بعضهم أن المراد بكون الترشيح أبلغ أنه أعظم بلوغا ووصولا للمقصود الذى هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله: لاشتماله على تحقيق المبالغة) أى: تقويتها فأصل المبالغة جاء من الاستعارة بجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله: لذلك) أى: لما ذكر من المبالغة (وقوله: وتقوية) تفسير للتحقيق (قوله: ومبناه) أى: والأمر الذى بنى عليه الترشيح تناسى التشبيه أى: إظهار نسيان التشبيه الكائن فى الاستعارة وإن كان موجودا فى نفس الأمر، وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التناسى لا يقتضى أنه لا يبنى على التناسى غيره، بل يبنى عليه أيضا غيره كالاستعارة فإنها مبنية عليه أيضا، وإنما خص الترشيح بالذكر فى هذا البناء لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسى، ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسى التشبيه أى: كمال إظهار نسيانه كان واضحا (قوله: وادعاء) عطف تفسير للتناسى، أو أنه عطف سبب على مسبب أى: ويحصل ذلك التناسى بسبب ادعاء إلخ، ولا شك أن هذا الادعاء يقتضى تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباتها له (قوله: نفس المستعار منه) الأولى جزئى من جزئيات المستعار منه، أو من أفراد المستعار منه، لكنه نظر لتحقق الماهية فى الفرد، فلذا جعله نفس المستعار منه- تأمل.

(قوله: حتى إنه إلخ) حتى تفريعية وضمير إنه للحال والشأن (وقوله: يبنى) أى: يجرى وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية أى: فإن الحال والشأن لأجل ذلك التناسى بنى، وأجرى على علو القدر الذى يستعار له لفظ علو المكان ما يبنى على علو المكان

كقوله:

وَيَصْعَدُ حتى يظنَّ الجهولُ ... بأنّ له حاجةً فى السماءِ)

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجة فى السماء وفى لفظ الجهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من الإشارة إلى أن هذا..............

الذى يستعار منه، والحاصل أنه لما وجد تناسي التشبيه فى الاستعارة صح لك الإتيان بالترشيح كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما بنى على علو المكان المستعار منه، وصح التعجب والنهى عنه فى البيتين الآتيين، فلولا وجود التناسى ما صح شيء من ذلك (قوله: كقوله) أى: كقول أبى تمام من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى، ويذكر فيها مدح أبيه، وهذا البيت فى مدح أبيه وذكر علو قدره (قوله: ويصعد)[1] أى: ويرتقي ذلك الممدوح فى مدارك الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلى الذى هو الارتقاء فى المدارج الحسية، إذ لا معنى له هنا وإنما المراد به العلو فى مدارج الكمال والارتقاء فى الأوصاف الشريفة فهو استعارة من الارتقاء الحسى إلى الارتقاء المعنوى، والجامع مطلق الارتقاء المستعظم فى النفوس بحيث يبعد التوصل إليه، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: استعار إلخ (قوله: حتى يظن) أى: إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجهول وهو الذى لا ذكاء عنده أن له حاجة فى السماء لبعده عن الأرض وقربه من السماء.

(قوله: فى مدارج) أى: مراتب (قوله: ثم بنى عليه) أى: ثم رتب عليه أى: على علو القدر المستعار له (وقوله: ما يبنى على علو المكان) أى: وهو الارتفاع الحسى الذى هو المستعار منه، وذلك البناء بعد تناسى تشبيه علو القدر بالعلو الحسى وادعاء أنه ليس ثَم إلا الارتفاع الحسى الذى وجه الشبه به أظهر (قوله: من ظن الجهول إلخ) بيان لما، ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يختص بالصعود الحسى

---

(١) البيت لأبى تمام فى شرح المرشدى على عقود الجمان ٤٩/٢ والبيت فى ديوانه ٣٣٥ (ط. دار الكتب العلمية)، وفى المصباح ص١٣٨ والإشارات ص٢٢٥.

إنما يظنه الجهول، وأما العاقل فيعرف أنه لا حاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم أن فى البيت تقصيرا فى وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهل بمعرفة الأشياء **(ونحوه)** أى مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه **(ما مر من التعجب)** فى..

ويترتب عليه لا على علو القدر، ثم إن ظن الجهول أن له حاجة فى السماء لم ينقل من معناه الأصلى الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له، وإنما هو ذكر لازم من لوازم المشبه به لإظهار أنه الموجود فى التركيب لا شيء شبيه به، وبهذا يعلم أن الترشيح قد يستعمل فى معناه الأصلى الملائم للمستعار منه – وليس ذلك من الكذب؛ لأن الغرض إفادة المبالغة وتقوية الاستعارة بذكر اللازم وذلك كاف فى نفى الكذب كما أنه قد ينقل من معناه الأصلى لمعنى ملائم للمستعار له (قوله: إلى أن هذا) أى: كونه له حاجة فى السماء (قوله: إنما يظنه الجهول) أى: لأنه الذى لا كمال لعقله (قوله: لاتصافه بسائر الكمالات) أى: فلم يكن هناك كمال لم يتصف به حتى إنه يحتاج له فيطلبه من جهة السماء، وحيث كان العاقل يعرف أنه لا حاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات –كان عالما بأن إفراطه فى العلو لمجرد التعالى على الأقران، وفى قوله: لاتصافه إلخ إشارة إلى أن المراد بالحاجة المنتفية هنا المعتادة للطلب فى الأرض، فلا يرد أن نفى حاجة السماء سوء أدب لما فيه من نفى الحاجة إلى الرحمة السماوية والتوجه لها بالدعاء لا بالصعود (قوله: وهذا المعنى) أى: التفصيل بين العاقل والجاهل (قوله: فتوهم أن فى البيت إلخ) منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشارة بمزيد صعوده المشار له بقوله: حتى يظن إلخ إلى علو قدره، وإذا كان مزيد الصعود إنما هو فى ظن كامل الجهل لا العارف بالأشياء فلا يكون له ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك، وحاصل الرد أن مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل أحد، وإنما النزاع فى أنه هل له حاجة فى السماء أم لا فذكر أن كثير الجهل هو الذى يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجة، وأما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك الإفراط فى العلو لمجرد التعالى على الأقران لا

قوله:

قامت تظللنى ومن عجب شمسٌ تظللنى من الشمسِ

(والنهى عنه) أى عن التعجب فى قوله:

لا تَعجبوا مِن بلى غِلالته قد زَرَّ أزراره على القَمَرِ

إذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ما سبق.......................................

لحاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات واستغنائه عن جميع الحاجات (قوله: قامت تظللنى ومن عجب إلخ)[1] إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء؛ لأن إيجاد هذا التعجب لولا تناسى التشبيه لم يوجد له مساغ كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسى لم يكن له معنى وتحقيقه فى التعجب ما تقدم من أنه لا عجب من تظليل إنسان جميل كالشمس من الشمس الحقيقية، وإنما يتحقق التعجب من تظليل الشمس الحقيقية من الشمس المعلومة؛ لأن الإشراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا للظل؟! ومعلوم أنه لولا التناسي ما جعل ذلك الإنسان الجميل نفس الشمس ليتعجب من تظليله، بل شبيه بها (قوله: لا تعجبوا إلخ)[2] من المعلوم أن القمر الحقيقي هو المعتاد لبلى الغلالة فلا يتعجب من بلاها معه، لا الإنسان المشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له قمرًا حقيقيًّا إنما هو لتناسي التشبيه حتى كأنه الموجود فى الخارج، والخاطر فى القلب هو القمر الحقيقي، وإلا فالتشبيه ما دام متذكرا ينفى النهى عن التعجب.

واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهى عنه؛ لأن التعجب هنا سببه إثبات مالا يناسب المستعار منه والنهى عنه سببه إثبات ما هو مناسب للمستعار منه، ألا ترى أنه فى الأول قد أثبت التظليل للشمس وهو ممتنع، فلذا تعجب من تظليلها، وفى الثانى قد أثبت بلى الغلالة والقمر وهو من خواصه، فلا يصح حينئذ أن يتعجب منه، فلذا نهاهم عن التعجب من ذلك (قوله: وإنكاره) عطف لازم (وقوله: جهة) أى: وجه،

(١) شرح المرشدى على عقود الجمان ٢/٤٠ والشعر لأبى الفضل بن العميد، والطراز ١/٢٠٣، والمصباح ١٢٩، ونهاية الإيجاز ص٢٥٢.

(٢) شرح المرشدى على عقود الجمان ٢/٤٠، وهو لأبى الحسن بن طباطبا العلوى، الطراز ٢/٢٠٣.

ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال (**وإذا جاز البناء على الفرع**) أى المشبه به (**مع الاعتراف بالأصل**) أي المشبه وذلك لأن الأصل فى التشبيه..........

(وقوله: على ما سبق) أى: من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميلة تظلل شخصا من الشمس ولا معنى للنهى عن التعجب من كون ذات جميلة تبلى غلالة (قوله: ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام) أى: قوله: ومبناه على تناسي التشبيه حتى إنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان (وقوله: لهذا الكلام) فيه حذف أى: لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسى التشبيه.

(قوله: وإذا جاز إلخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع أعنى المشبه به فى التشبيه ففى الاستعارة أولى وأقرب؛ لأن وجود المشبه الذى هو الأصل كأنه ينافى ذلك البناء، فإذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب (قوله: وإذا جاز البناء على الفرع إلخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه، والمراد بالاعتراف بالأصل ذكره، وحينئذ فالمعنى وإذا جاز ذكر ما يلائم المشبه به فى التشبيه الخالى عن الاستعارة وهو الذى ذكر طرفاه (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: كون المشبه به فرعا والمشبه أصلا، وهذا جواب عما يقال: كيف سمى المصنف المشبه به فرعا والمشبه أصلا مع أن المعروف عندهم عكس هذه التسمية؛ لأن المشبه به هو الأصل المقيس عليه؛ ولأنه أقوى من المشبه غالبا فى وجه الشبه وأعرف به، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف إنما سمى المشبه أصلا نظرا لكونه هو المقصود فى التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود إليه كبيان حاله أو مقداره أو إمكانه أو تزيينه وغير ذلك مما مر فى باب التشبيه، ولكونه هو المقصود فى الكلام بالنفى والإثبات فإن النفي والإثبات فى الكلام يعود إليه أى: إلى شبهه فإنك إذا قلت: زيد كالأسد فقد أثبت للمشبه شبهه بالأسد وهو المقصود بالذات وإذا قلت: ليس زيد كالأسد فقد نفيت شبهه به أيضا بالقصد الأول، وإن كان ثبوت الشبه أو نفيه للمشبه به حاصلا أيضا لكن تبعا، وتحصل من هذا أن المشبه أصل باعتبار رجوع الغرض إليه، وكونه المقصود بالنفى والإثبات، والمشبه به أصل باعتبار كونه أقوى وأعرف بوجه الشبه فكل من المشبه والمشبه به أصل باعتبار وفرع باعتبار،

وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف إلا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض يعود إليه وأنه المقصود فى الكلام بالنفى والإثبات (**كما فى قوله: هىَ الشمسُ مسكنُها فى السماءِ، فعزِّ**) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (**الفؤاد عزاءً جميلاً فلن تستطيع**) أنت (**إليها**) أى إلى الشمس (**الصعودَ، ولن تستطيعَ**) الشمس (**إليكَ النزولاَ**) والعامل فى إليها وإليك هو المصدر بعدهما إن جوزنا تقديم الظرف على المصدر وإلا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله: هى الشمس...

وحينئذ فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف عندهم (قوله: وإن كان إلخ) جملة حالية (وقوله: إلا أن إلخ) هذه الجملة دالة على خبر أن والأصل؛ لأن الأصل فى التشبيه هو المشبه من جهة أن الغرض إلخ، وإن كان المشبه به أصلا من جهة أنه أقوى إلخ (قوله: كما فى قوله) أى: قول الشاعر وهو العباس بن الأحنف (قوله: هى الشمس)[1] مبتدأ وخبر أى: هذه الحبيبة هى الشمس، (وقوله: مسكنها فى السماء) خبر بعد خبر أوصفه للشمس؛ لأن تعريفها للعهد الذهنى (قوله: أمر من عزاه إلخ) أى: وحينئذ فالمعنى فاحمل فؤادك على الصبر (قوله: عزاء جميلا) أى: لا قلق معه ولا تطلب وذلك بالتنبه لعدم إمكان الوصول؛ لأن طلب مالا يمكن ليس من العقل فى شىء.

(قوله: فلن تستطيع إلخ) أى: لأنك لا تستطيع الوصول إلى تلك الشمس، إذ هى فى السماء الممتنع الوصول إليها عادة (قوله: هو المصدر بعدهما) أى: وهو الصعود والنزول (قوله: إن جوزنا تقديم الظرف على المصدر) أى: على عامله المصدر وهو الحق على ما سبق له فى شرح الخطبة عند قوله: أكثرها للأصول جميعا (قوله: وإلا فمحذوف) أى: وإن لم نجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل فى إليها وفى إليك محذوفا، والتقدير فلن تستطيع أن تصعد إليها الصعود ولن تستطيع الشمس أن

---

(١) شرح عقود الجمان ٤٩/٢، وهو لعباس بن الأحنف فى ديوانه ص٢٢١، والمصباح ١٣٩، وأسرار البلاغة ١٦٨/٢.

تشبيه لا استعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله: وإذا جاز البناء شرط جوابه قوله: (**فمع جحده**) أى جحد الأصل كما فى الاستعارة البناء على الفرع (**أولى**) بالجواز لأنه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا..

تنزل إليك النزول ويكون المصدر المذكور مفسرا لذاك العامل المحذوف (قوله: تشبيه) أى: بليغ بحذف الأداة والأصل هى كالشمس، فحذفت الأداة للمبالغة فى التشبيه بجعل المشبه عين المشبه به (قوله: لا استعارة) أى: لأنه يشترط فيها أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك المشبه بضميره والمشبه به بلفظه الظاهر (قوله: اعتراف بالمشبه) أى: ذكر له (قوله: ومع ذلك) أى: ومع الاعتراف بالمشبه (قوله: فقد بنى الكلام على المشبه به) أى: ذكر ما يناسبه. وهو قوله: مسكنها فى السماء، (وقوله: أعنى) أى: بالمشبه به، قال الفنرى: إن قلت: الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البيت ممنوع لجواز أن يحمل الضمير المنفصل- أعنى هى - على ضمير القصة، لا على المحبوبة.

قلت: قوله: فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على أن الضمير راجع للحبيبة؛ لأنها المأمور بالعزاء عنها، وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التأكيد، وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد، ويجاب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال (قوله: فمع جحده أولى) مع ظرف لمحذوف أى: فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره وعدم ذكره أولى بالجواز، ووجه الأولوية أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافى البناء؛ لأن ذكر المشبه يمنع تناسى التشبيه المقتضى للبناء على الفرع، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذى هو المشبه به لطى ذكر المشبه فيناسبه التناسى المقتضى أنه لا خطور للمشبه فى العقل ولا وجود له فى الخارج، وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع، فإذا جاز البناء فى الأول مع وجود ما ينافى فجوازه مع عدم المنافى أحرى وأولى، فإن قلت: إذا كان البناء على الفرع أى:ذكر ما هو له موقوفًا على تناسى التشبيه كما تقدم، والتناسى

وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبه به وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل إلى القصر..........

ينافيه الاعتراف بالأصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الأصل ممتنعا فكيف يدعي جوازه؟ قلت: تناسي التشبيه عند جحد الأصل ظاهر، وأما عند ذكره فنقول: المنافى للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الإشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لم يقو قوة المشبه به ومجرد ذكر الطرفين لا إشعار فيه بما ذكر، فيتأتى معه تناسي التشبيه بأن يجعل الطرفان ولو ذكرا متحدين ويدعى أنهما شيء واحد فى الحقيقة، وإنما اختلفا بالعوارض التى لا ينافى بناؤها هذا التناسي لأصل التشبيه، وهذا ظاهر فى التشبيه الخالى عن الأداة، وأما عند ذكرها ففيه بعد؛ لأن الأداة تشعر بضعف المشبه عن المشبه به، وقد يقال: يمكن دعوى الاتحاد فيه أيضا، إذ لا مانع من تشبيه أحد المتحدين فى الحقيقة بالآخر بآلة التشبيه، وتحصل مما تقدم أن الاعتراف بالأصل المنافى للبناء على الفرع بحسب الظاهر فقط وأما عند جحد الأصل فليس هناك مناف للبناء على الفرع لا بحسب الظاهر ولا فى الواقع- فتأمل.

(قوله: وجعل الكلام خلوا عنه) أى: لأنه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله: وقد وقع إلخ) هذا مغاير لما سبق فى المتن؛ لأن ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداة التشبيه وما هنا فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه وهذا مما يقرر الكلام المذكور (قوله: لا تعجبوا من قصر ذوائبه) أى: شعره (وقوله: كالربيع) أى: فى البهجة والنضارة (قوله: والليل فى الربيع مائل إلى القصر) من المعلوم أن المائل إلى القصر فى الربيع الليل الحقيقى، والذى لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع، فلما تنوسى التشبيه وادعى أن الذوائب نفس الليل الحقيقى، وأن وجه المحبوب نفس الربيع الحقيقى؛ نهى من التعجب من قصر الذوائب التى هى الليل الحقيقى الكائن فى زمان الربيع، فقد بنى على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداة — فتأمل.

وهذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى.

[المجاز المركب]:

(وأما) المجاز **(المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى)** أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة **(تشبيه التمثيل)** وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد...

(قوله: وهذا المعنى إلخ) اسم الإشارة مبتدأ، (وقوله: بحيث إلخ) خبر أى: وهذا المعنى وهو البناء الواقع فى كلام بعض العجم ملتبس بحالة كائنة من الغرابة والملاحة لا تخفى.

[المجاز المركب]:

(قوله: وأما المركب) عطف على قوله: أما المفرد من قوله سابقا، والمجاز إما مفرد أو مركب، أما المفرد فهو الكلمة إلخ، ثم قال: وأما المركب فهو اللفظ إلخ **(قوله: فهو اللفظ)** أى: المركب كما فى الإيضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج عن الجنس وهو اللفظ المجاز العقلى (قوله: المستعمل) خرج به اللفظ قبل الاستعمال(وقوله: فيما) أى: فى معنى شبه ذلك المعنى بمعنى اللفظ الأصلى أى: من حيث أنه شبه بمعناه الأصلى، فخرج المجاز المرسل الذى ليس معناه مشبها بمعناه الأصلى قبل الاستعمال لعدم وجود الشبه بين المعنيين، وكذا المرسل الذى استعمل فيما شبه بمعناه قبل ذلك لوجود الشبه، لكن إنما استعمل لعلاقة غير الشبه؛ لأنه لم يستعمل من حيث الشبه (قوله: أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة) أى: بالوضع وهذا بيان للمراد بمعنى اللفظ الأصلى، وما ذكره الشارح مثله فى الأطول، ثم قال: بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيًّا للفظ المستعار غير ظاهر ا.هـ.

(قوله: بالمطابقة) هذا يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسية وغيره، وأجيب بأن مراد الشارح بالمطابقة المطابقة التى لا يحتاج معها إلى توسط قرينة، وهذا إنما يكون فى الحقيقة (قوله: تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه، وأتى المصنف بذلك للتنبيه على أن التشبيه الذى يبنى

واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد..

عليه المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلا ولم يكتف بقوله: تمثيلا؛ لأن التمثيل مشترك بين التشبيه الذى وجهه منتزع من متعدد وإن كان الطرفان مفردين كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية، فاحترز عن أخذ اللفظ المشترك فى التعريف

(قوله: واحترز بهذا) أى: بقوله: تشبيه التمثيل.

(قوله: عن الاستعارة فى المفرد) أى: لأن وجه الشبه لا يكون فيها منتزعا من متعدد، واعترض بأنه قد مر فى مبحث التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد، وحينئذ فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه ويكون استعارة فى مفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد فيكون التعريف صادقا بتلك الاستعارة، وحينئذ فلا يصح إخراجها من التعريف، وأجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله: أنا لا نسلم جواز جريان الاستعارة فى مفرد ووجه الشبه فيها منتزع من متعدد؛ لأن الاستعارة لا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعار له والجامع، فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد فى الواقع كما لو قيل: رأيت عنقود ملاحية فى السماء لا يدرى هل وجه الشبه منتزع من متعدد أولا؟ فيصير الكلام لغوا، وهذا بخلاف التشبيه، فإنه إذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانا مفردين، فإنه قد يدرك العقل تركب وجه الشبه من مجموع أوصاف لهما إذا لم يكن وجه الشبه مذكورا، وبالجملة فليس كل تشبيه تجرى فيه الاستعارة لما علمت أن تشبيه المفرد بالمفرد مع كون وجه الشبه منتزعا من متعدد صحيح ولا تجرى فيه الاستعارة وإلا كان الكلام لغوا فتم ما ذكره الشارح من الاحتراز والحاصل أن قول المصنف: تشبيه التمثيل خرج به مجاز الإفراد؛ لأن وجهه منتزعا من متعدد ومجاز الإفراد لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وإلا كان الكلام لغوا، هذا محصل كلام الشارح، فإن قلت: إن تقييد المعرف بالتركيب يفيد أن المراد بقول المصنف: فهو اللفظ أى: المركب وأن فى الكلام حذف الصفة، فتكون تلك الصفة المحذوفة للدليل مخرجة للمجاز المفرد استعارة أو غير استعارة، وشارحنا قد أخرج الاستعارة فى المفرد

(للمبالغة) فى التشبيه (كما يقال للمتردد فى أمر إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى)..

بقوله: تشبيه التمثيل، قلت: الشارح لم يلتفت لتلك الصفة لكونها محذوفة من التعريف، وإنما يحترز بالفصول المصرح بها ولو التفت لتلك الصفة لجعل المجاز المفرد خارجا بها، وكان قوله: تشبيه التمثيل بيانا للماهية لا للاحتراز عن شيء كما هو الأصل فى القيود المذكورة فى التعاريف، وعلم مما ذكر أن تشبيه التمثيل عبارة عن التشبيه الذى وجهه منتزع من أمور متعددة، سواء كان الطرفان مركبين أو مفردين، وأما اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى تشبيه التمثيل المسمى بالمجاز المركب وبالاستعارة التمثيلية لا بد فيه من كونه مركبا، كما أن وجه الشبه لا بد فيه من كونه مركبا، ثم المراد بالتركيب المعتبر فى المجاز المركب أى تركيب كان ولا يشترط خصوص الإسنادى ولا غيره، ثم هل يشترط التصريح بتمام اللفظ المركب، أو يكفى الاقتصار على بعضه؟ خلاف بين الشارح والعلامة السيد، فالسيد يقول: لا بد فى المجاز المركب من التصريح بتمام المركب الدالّ على الصورة المشبه بها، والشارح يقول: يكفى التصريح ببعضه (قوله: للمبالغة فى التشبيه) علّة لقوله: المستعمل فيما شبه إلخ أى: وإنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه لأجل المبالغة فى التشبيه، وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب، وحاصل المجاز المركب أن يشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها.

(قوله: كما يقال) أى: كالقول الذى يقال، (وقوله: للمتردد فى أمر) أى: فى فعل أمر وعدم فعله بأن يتوجه إليه بالعزم تارة، ويتوجه للإحجام عنه بالعزم تارة أخرى، (وقوله: إنى إلخ) بيان لما وليس مقول القول- تأمل.

(قوله: إنى أراك تقدم رجلا) أى: تارة (وقوله: وتؤخر) مفعوله محذوف أى: وتؤخرها يعنى تلك الرجل المتقدمة، (وقوله: أخرى) نعت لمرة، والتقدير: إنى أراك تقدم رجلا مرة وتؤخرها مرة أخرى، وإنما لم يجعل أخرى نعتا لرجل أى: وتؤخر رجلا أخرى،

شبه صورة تردده فى ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل فى الصورة الأولى الكلام الدالّ بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (و) هذا المجاز المركب (**يسمى التمثيل**).........

لئلا يفيد الكلام أن الرجل المؤخرة غير المقدمة، وليس هذا صورة التردد فى الذهاب وعدمه؛ لأن الإنسان إذا أراد الذهاب رمى رجله أماما وإذا أحجم عنه رد تلك الرجل إلى موضعها، ويسمى ردها لموضعها تأخيرا باعتبار ما انتهت إليه أولا (قوله: شبه صورة إلخ) أى: وإنما كان هذا القول مجازا مركبا مبنيا على تشبيه التمثيل؛ لأنه شبه صورة تردده فى ذلك الأمر أى: الهيئة الحاصلة من تردده فى ذلك الأمر، فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه، وتارة يحجم عنه.

(قوله: بصورة تردد إلخ) أى: بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب إلخ، ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية، وبهذا التقرير تعلم أن المشبه ليس هو التردد فى الأمر والمشبه به ليس هو التردد فى الذهاب، بل كل من المشبه والمشبه به هيئة يلزمها التردد، وحينئذ فالإضافة فى قوله صورة: تردده لامية وليست بيانية، وإلا لو رد عليه أن التردد ليس معنىً مطابقيًّا للفظ المذكور، بل لازم لمعناه المطابقى الذى هو الصورة المنتزعة من التردد وقد صرح الشارح سابقا بأن المشبه به إنما يكون معنى مطابقيًّا (قوله: وهو الإقدام تارة إلخ) أى: وهو الهيئة المركبة من الإقدام والإحجام، وحاصله أن وجه الشبه وهو الجامع بين الصورة المشبهة والصورة المشبه بها ما يعقل من الصورة التركيبية التى هى كون كل واحد منهما له مطلق إقدام بالانبعاث لأمر تارة والإحجام عن ذلك الأمر بذلك الانبعاث تارة أخرى، وهذا أمر عقلى قائم بالصورتين مركب باعتبار تعلقه بمتعدد؛ لأنه هيئة اعتبر فيها إقدام متقدم وإحجام مستعقب.

بقى شىء آخر وهو أن قوله: إنى أراك هل له دخل فى التجوز والنقل، أو هو حقيقة والتجوز فيما بعده؟ قلت: ذكر العلامة اليعقوبى: أن الظاهر أنه لا دخل له، لأنا لو قلنا: فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل التمثيل على وجه الاستعارة، ويحتمل

لكون وجهه منتزعا من متعدد (**على سبيل الاستعارة**) لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (**وقد يسمى التمثيل مطلقا**) من غير تقييد بقولنا:على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له: تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلى..

أن له دخلا فى خصوص المثال؛ لأن أصله الرؤية الحسية و لم توجد فى المنقول إليه- فتأمل.

(قوله: لكون وجهه منتزعا إلخ) قضيته أن التمثيل لا بد فيه من انتزاع وجهه من متعدد وهو كذلك، ووجه ذلك أن التمثيل فى الأصل هو التشبيه- يقال: مثله تمثيلا إذا جعل له مثيلا أى: شبيها، ثم خص بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدد؛ لأنه أجدر أن يكون صاحبه مثيلا وشبيها لكثرة ما اعتبر فيه، إذ كثرة ما اعتبر فى التشبيه مما يوجب غرابته، وكل ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو أحق بالمماثلة؛ لأن المماثلة الحقيقية لا تكون إلا بعد وجود أشياء ووجود أشياء أصعب من وجود الجملة (قوله: لأنه قد ذكر فيه المشبه به) أى: لفظه (قوله: وقد يسمى) أى:المجاز المركب (قوله: ويمتاز إلخ) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ويسمى أيضا تمثيلا مطلقا، والتسمية الأولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك للمتردد فى أمر: أنت كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى وكتشبيه الثريا بعنقود الملاحية، وكتشبيه الشمس بالمرأة فى كف الأشل للتقييد فيها بقولهم: على سبيل الاستعارة، وكذلك التسمية الثانية لا تلتبس بتشبيه التمثيل؛ لأنه لا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا، بل مقيدا فقول الشارح: ويمتاز أى: التمثيل عند الإطلاق (وقوله: عن التشبيه) أى: التمثيلى (وقوله: بأن يقال له) أى: للتشبيه تشبيه تمثيل إلخ أى: فلا يطلق اسم التشبيه عليه مطلقًا، بل مقيدا، وبعبارة قوله: ويمتاز إلخ: جواب عما يقال إن تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها، وأما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال: إنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل، وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف للاستعارة، وإذا أريد التشبيه قيل:

وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت هى المشابهة فاستعارة..............

تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلى (قوله: وفى تخصيص إلخ) التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين باللام، وحاصله أن قول المصنف: تبعا للقوم فى تعريف المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى يقتضى أن المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه لامتناع صدق المعرف على غير التعريف، وكون المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه يقتضى أنه مختص بالاستعارة ومنحصر فيها وجعله منحصرا فيها عدول عن الصواب، ووجهه أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع، وقد اتفقوا على أن المفرد إذا استعمل فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة، فإن كانت تلك العلاقة غير المشابهة فهو مجاز مرسل وإلا فاستعارة فكذلك المركب إذا استعمل فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة، فإن كانت هى المشابهة فاستعارة تمثيلية، وإن كانت غير المشابهة كاللزوم كان مجازا تركيبيًا، وهذا مما أهملوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذى صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز المذكور فلم يظهر لإهماله وجه (قوله: بحسب الشخص) أى: التشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدلالة على معناه وإن كان كليًّا (قوله: بحسب النوع) أى: من غير نظر لخصوص لفظ بل يلتفت الواضع لقانون كلي كأن يقول: وضعت هيئة التركيب فى نحو: قام زيد من كل فعل أسند لفاعل للدلالة على ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل ووضعت هيئة التركيب فى نحو: زيد قائم لثبوت المخبر به للمخبر عنه، فالهيئة التركيبية المخصوصة فى زيد قائم موضوعة لثبوت القيام لزيد وكذا غيرها من الهيئات التركيبية المخصوصة تبعا لوضع نوعها (قوله: فلا بد أن يكون ذلك) أى: الاستعمال (وقوله: لعلاقة) أى: بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه وإلا كان الاستعمال فاسدا (قوله: فإن كانت هى المشابهة) نحو: إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، فإنه نقل لما يشبه الحالة التى وضع لها نوعه،

وإلا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الإخبار (ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب..............................

وأعنى بنوعه هيئة إن واسمها مع كون خبرها فعلا متعديا (قوله:وإلا) أى: وإن لم تكن العلاقة المشابهة، بل كانت غيرها كاللزوم (قوله: فغير استعارة) أى: فهو مجاز مركب غير استعارة (قوله: وهو كثير) أى: استعمال المركب فى غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة كثير.

(قوله: كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الإخبار) أى: وذلك نحو قوله:

هوایَ مع الركبِ اليمانينَ مُصعدٌ ... جنيبٌ وجُثْمانى بمكةَ مُوثَقُ

فإن هذا المركب موضوع للإخبار بكون هواه أى: مهويه ومحبوبه مصعدا أى: مبعدا مع الركب اليمانيين وجسمه موثق ومقيد بمكة، لكن ذلك المركب لم يستعمل فى ذلك المعنى، بل الغرض منه إظهار التحسر والتحزن على مفارقة المحبوب اللازم ذلك للإخبار بها؛ لأن الإخبار بوقوع شىء مكروه يلزمه إظهار التحسر والتحزن- فالعلاقة اللازمية، فقد صدق على ذلك المركب أنه نقل لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية فتعين أن يكون مجازا مرسلا تركيبيًا، وهذا مما أهمل القوم التعرض له ولم يظهر لإهماله وجه، قال العلامة الفنارى: وقد يعتذر عنهم بأنهم لم يتعرضوا لهذا القسم الأخير من المجاز المركب أعنى: ما ليس استعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه ا.هـ.

وأجاب بعضهم: بأن المركب المنقول لأجل اللزوم كالبيت المذكور من قبيل الكناية فهو مستعمل فيما وضع له لينتقل إلى لازمه، وحينئذ فهو حقيقة، فلذا تركوا التعرض له فقول المعترض: اللفظ المركب إن استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشبه، فاستعارة تمثيلية وإن استعمل لعلاقة غيرها فهو مجاز غير استعارة ممنوع؛ لأن اللفظ المركب متى استعمل فى غير ما وضع له لا يكون إلا لعلاقة المشابهة، وما أورد من المركبات المنقولة لأجل اللزوم فلا نسلم أنها مجازات- لم لا يجوز أن تكون كنايات مستعملة فيما وضعت له لينتقل إلى لوازمها، وقد يقال على ذلك الجواب: إن اللفظ

الذى يراد به اللازم مع صحة إرادة الملزوم كناية يجوز أن يعرض له قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي فيكون مجازا متفرعا عن الكناية، وحينئذ فلا يتم ما ذكر حجة فى ترك التعرض.

بقى هنا شيء وهو الاستعارة التمثيلية هل تكون تبعية أم لا؟ ظاهر كلام القوم: أن التبعية إنما تكون فى المجاز المفرد، وفى الكشاف ما يقتضى جواز كون التمثيلية تكون تبعية، فإنه قال: ومعنى الاستعلاء فى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾[1] أنه مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشبهت حالتهم بحالة من اعتلى الشيء وركبه، قال الشارح فى حواشيه: يعنى أن هذه استعارة تمثيلية تبعية، أما التبعية: فلجريانها أولا فى متعلق معنى الحرف وتبعيتها فى الحرف، وأما التمثيل: فلكون كل من طرفى التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور- ا.هـ

وَرَدَّه السيد بأن معانى الحروف مفردة، إذ المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وإن كان ذلك المعنى مركبا فى نفسه، بدليل أن تشبيه زيد بالأسد تشبيه مفرد بمفرد وإن كان كلٌّ منهما ذا أجزاء، ولما صرح بأن كل واحد من طرفى التشبيه هاهنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركبا، وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبها به أصالة ولا معنى على مشبها به تبعا فى هذا التشبيه المركب الطرفين؛ لأنهما معنيان مفردان، وإذا لم يكن شيء منهما مشبها به سواء جعل جزءا من المشبه به أو خارجا عنه لم يكن شيء منهما مستعارا منه فكيف سرى التشبيه من أحدهما إلى الآخر؟ فتأمل.

(قوله: كذلك) حال من الضمير المضاف إليه أى: فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أى: مماثلا لها، واعترض بما حاصله أن الأولى حذف قوله: كذلك؛ لأنه إن احترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الأصلي، ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه، أو فى المعنى الأصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله: كذلك ويلزم عليه تشبيه الشيء

(١) [البقرة:٥].

(**سمي مثلا ولهذا**) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (**لا تغير الأمثال**) لأن الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه

بنفسه؛ لأن المجاز المركب لا يكون إلا استعارة، وإن احترز به عن مجاز التركيب الذى ليس على حسب الاستعارة، فهذا لم يذكروه ولم يعتبروه كما تقدم- نعم لو وجد واعتبر أمكن تصحيح الكلام بجعل الضمير فى فشا عائدا على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام، لكنه لم يعتبر، فعلى كل حال قوله: كذلك لم يظهر لذكره وجه مستقيم إذا جعل المشار إليه الاستعارة كما فعل الشارح، والوجه أن المراد بقوله: كذلك عدم التعبير أى: متى فشا استعماله حالة كونه كذلك أى: باقيا على هيئته فى حال المورد بحيث إنه لم يغير فى حالة مضربه عن هيئته فى حالة المورد تأنيثا ولا تذكيرا ولا إفرادا ولا تثنية ولا جمعا، والمراد بفشو استعماله كذلك أن يستعمل كثيرا فى مثل ما استعمله فيه الناقل الأول، مع عدم التغيير مثلا "الصيف ضيعت اللبن" أصل مورده أن دسوس بنت لقيط بن زرارة تزوجت شيخا كبيرا وهو عمرو بن عويس وكان ذا مال، فكرهته وطلبت منه الطلاق فى زمن الصيف، فطلقها وتزوجت شابًّا فقيرًا وهو عمرو بن معبد بن زرارة، ثم أصابها جدب وقحط فى زمان الشتاء، فأرسلت للشيخ الذى طلقها تطلب منه شيئا من اللبن فقال للرسول: قل لها: الصيف ضيعت اللبن أى: لما طلبت الطلاق فى زمن الصيف أوجب لها ذلك أن لا تعطى لبنا، فقال لها الرسول ذلك، فوضعت يدها على زوجها الشاب وقالت: مذق هذا خير من لبن ذاك أى: لبن هذا القليل المخلوط بالماء على جماله وشبابه مع فقره خير من الشيخ ولبنه الكثير، ثم نقله الناقل الأول لمضرب وهو قضية تضمنت طلب الشىء بعد تضييعه والتفريط فيه، ثم فشا استعماله فى مثل تلك القضية مما طلب فيه الشىء بعد التسبب فى ضياعه فى وقت آخر من غير تغيير له فى حالة المضرب عن هيئته فى حالة المورد (قوله: سمى) أى: التمثيل (قوله: لا تغير الأمثال) أى: لا تغير بتذكير ولا بتأنيث ولا بإفراد أو تثنية أو جمع فى حال مضربها عن حال موردها (قوله: لأن الاستعارة) علّة للمعلل مع علته أى: وصح هذا الحكم وهو عدم تغير الأمثال لهذه العلة لأن الاستعارة إلخ.

فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الأمثال إلى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا بل إنما ينظر إلى مواردها كما يقال للرجل، الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لأنه فى الأصل لامرأة.

فصل:فى بيان الاستعارة بالكناية والإستعارة التخييلية:

ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة...

(قوله: فلو غير المثل) أى: بأن قيل فى المثل المتقدم مثلا: ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم أو المخاطب (قوله: لما كان) أى: المثل لفظ المشبه به (قوله: فلا يكون مثلا) أى: لأن الاستعارة أعم من المثل، فإن المثل فرد منها، إلا أنه مخصوص بالفشو، فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلا؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص، والحاصل أن تغيير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة؛ لأنها أخص منه، إذ كل استعارة لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل- وذلك ظاهر (قوله: ولهذا) أى: لأجل كون الأمثال لا تغير (قوله: إلى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار له، وذلك كحالة من طلب شيئا بعد ما تسبب فى ضياعه، وأما المورد فهو المستعار منه لفظ المثل وذلك كحالة المرأة التى طلبت اللبن بعد تسببها فى ضياعه، والحاصل أن المثل كلام استعمل فى مضربه بعد تشبيهه بمورده فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن، ومورده ما استعمل فيه الكلام أولا (قوله: لأنه فى الأصل لامرأة) أى: خطاب لامرأة وهى دسوس بنت لقيط بن زرارة.

فصل

(قوله: أمرين معنويين) يعنى فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه (قوله: غير داخلين فى تعريف المجاز) أى: وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة

ليستوفى المعانى التى يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (**قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشىء من أركانه سوى المشبه**) وأما وجوب ذكر المشبه به فإنما هو فى التشبيه المصطلح عليه وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية................

مانعة من إرادته، ووجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ وهما عند المصنف ليسا بلفظين، بل فعلان من أفعال النفس أحدهما التشبيه المضمر والآخر إثبات لوازم المشبه به للمشبه (قوله: ليستوفى المعانى إلخ) أى وهى ثلاثة: معنى الاستعارة المصرحة ومعنى الاستعارة المكنية ومعنى الاستعارة التخييلية فلفظ استعارة يطلق على هذه المعانى الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظى، لكن بعضها داخل فى تعريف المجاز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف، واعترض بأن هذه العلة لا تنتج إيراد المكنية والتخييلية فى فصل. نعم تنتج إيرادهما لا بقيد أن يكونا فى فصل مستقل، فلو قال الشارح: أورد لهما فصلا على حدة لمخالفتهما له عنده كان أظهر، إلا أن يقال: إن هذا تعليل للإيراد لا بقيد كونهما فى فصل، تأمل.

(قوله: قد يضمر التشبيه فى النفس) أى: فى نفس المتكلم أى: قد يستحضر المتكلم فى نفسه تشبيه شىء بشىء على وجه المبالغة وادعائه فى نفسه أن المشبه داخل فى جنس المشبه به (قوله: من أركانه) أى من أركان التشبيه المستحضر فى النفس (قوله: سوى المشبه) أى: إلا بالمشبه، وإنما اقتصر على التصريح به؛ لأن الكلام يجرى على أصله والمشبه هو الأصل ولو صرح معه بالمشبه به أو بالأداة لم يكن التشبيه مضمرا كما لا يخفى (قوله: وأما وجوب إلخ) جواب عما يقال قد سبق فى التشبيه أن ذكر المشبه به واجب فى التشبيه البتة وهذا يعكر على قول المصنف فلا يصرح إلخ (قوله: وأما وجوب ذكر المشبه به) أى: باقيا على معناه الحقيقى (قوله: فإنما هو فى التشبيه المصطلح عليه) أى: وهو مالا يكون على وجه الاستعارة بحيث يدل عليه بالأداة ظاهرة أو مقدرة، وأما التشبيه الذى على وجه الاستعارة فلا يذكر فيه المشبه به باقيا على معناه الحقيقى- ألا ترى للمصرحة فإنه ذكر فيها لفظ المشبه به، لكن ليس باقيا على معناه الحقيقى (قوله: وقد عرفت) أى: من تعريف التشبيه، حيث قال فيه: والمراد هنا ما لم يكن على وجه

(**ويدل عليه**) أى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس (**بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به**) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسًا أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر (**فيسمى التشبيه**) المضمر فى النفس (**استعارة بالكناية أو مكنيا عنها**) أما الكناية فلأنه لم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة..

الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فقول الشارح: وقد عرفت أنه أى: التشبيه المصطلح عليه غير الاستعارة بالكناية أى: وغير التصريحية التحقيقية وغير التجريد أيضا (قوله: ويدل) الواو بمعنى مع أى: مع الدلالة عليه من المتكلم بأمر هو أن يثبت للمشبه الذى لم يذكره من الأطراف غيره (قوله: أمر مختص بالمشبه به) أى: بأن يكون من لوازمه المساوية له ومن البين أن إثبات خاصة الشىء لغيره يدل على أنه الحق ونزل منزلته (قوله: من غير أن يكون هناك) أى: للمشبه أمر متحقق حسًا أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به كما فى أظفار المنية نشبت بفلان فإنه ليس للمشبه أظفار محققة حسًا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار، وإنما وجد مجرد إثبات لازم المشبه به للمشبه لأجل الدلالة على التشبيه المضمر.

(قوله: فيسمى إلخ) الحاصل أنه قد وجد على ما ذكره المصنف فعلان إضمار التشبيه فى النفس على الوجه المذكور والآخر إثبات لازم المشبه به للمشبه وكلاهما يحتاج لأن يسمى باسم مخالف لاسم الآخر فذكر المصنف أن الأمر الأول وهو التشبيه المضمر فى النفس يسمى باسمين أحدهما استعارة بالكناية والآخر استعارة مكنى عنها وذكر أن الأمر الثانى - وهو إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه- يسمى استعارة تخييلية (قوله: أما الكناية) أى: أما تسمية ذلك التشبيه المضمر بالكناية أى: أما تقييد اسمه بلفظ الكناية أو بلفظ المكنى عنها، وإنما قلنا ذلك؛ لأن التسمية بمجموع الاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكنى عنها (قوله: فلأنه لم يصرح به) أى: فلأن ذلك التشبيه لم يصرح به، (وقوله: بل إنما دل عليه) أى: على ذلك التشبيه (وقوله: بذكر خواصه) أى: خواص المشبه به فالضمائر ليست على وتيرة واحدة (وقوله: ولوازمه) عطف تفسير (قوله: وأما الاستعارة)

فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى **(إثبات ذلك الأمر)** المختص بالمشبه به **(للمشبه استعارة تخييلية)** لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه فى وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به **(كما فى قول الهذلى)**،..................................

أى: وأما تسمية ذلك التشبيه المضمر بالاستعارة (قوله: فمجرد تسمية) أى: فتسمية مجردة أى خالية عن المناسبة؛ لأن الاستعارة هى الكلمة المستعملة إلخ، والتشبيه المضمر ليس كذلك. قال الفنرى: وقد يقال: إنما سمى ذلك التشبيه استعارة؛ لأنه أشبهها فى حقه وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وحاصل ذلك أنه لما ذكرت اللوازم وأثبتت للمشبه دل ذلك على أن المشبه ادعى دخوله فى جنس المشبه به حتى استحق خواصه، وادعاء الدخول شأن الاستعارة، فسمى ذلك التشبيه استعارة لأجل ذلك.

(قوله: لأنه قد استعير) أى: قد نقل وأثبت للمشبه إلخ، وحاصل ما ذكره الشارح أن تسمية إثبات ذلك الأمر استعارة لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به قد استعير أى: نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شبه بما يناسبه، وأما تسميته تخييلية فلأن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت للمشبه صار يخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به (قوله: وبه يكون كمال المشبه به) أى: كما فى البيت الأول، (وقوله أو قوامه) أى: كما فى البيت الثانى، فأو للتنويع والقوام مثلث القاف بمعنى الحصول والوجود، وأشار الشارح بذلك إلى أن الأمر الذى يثبت للمشبه من خواص المشبه به يجب أن يكون به كمال وجه الشبه فى المشبه به أو به قوام وجه الشبه ووجوده من أصله فى المشبه به (قوله: فى وجه الشبه) تنازعه كمال وقوام وفى العبارة قلب أى: وبه يكون كمال وجه الشبه فى المشبه به أو قوام وجه الشبه فى المشبه به (وقوله: ليخيل) علة لقوله: لأنه قد استعير (قوله: كما فى قول الهذلى) أى: كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للمشبه فى قول أبى ذؤيب الهذلى من قصيدة من الكامل

قالها وقد هلك له خمسة بنين فى عام واحد، وكانوا فيمن هاجر إلى مصر فرثاهم هـذه القصيدة ومطلعها [1]:

أمـن المنـون وريبهـا تتوجـع والدهرُ ليس بمُعتبٍ مـن يجـزَعُ
قالت أميمةُ مـا لجسـمكَ شـاحبًا وبه ابتُذلتَ ومثلُ ذلـك ينفـعُ
أمّـا لجنبـكَ لا يلائـمُ مَضْـجَعًا إلا أقَضَّ عليْـك ذاكَ المضْـجَعُ
فأجبتُهـا أرثـى لجسـمى إنّـه أودى بَنِيّ منَ الـبلادِ فودّعـوا
أوْدى بَنِـىّ فـأعقبونى حسـرةً عندَ الرقـاد وعـبرةً لا تُقلِـعُ
فـالعينُ بعـدهم كـأنَّ حِـداقَها سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فهى عُورٌ تـدمَعُ
فبقيـتُ بَعْـدَهُمْ بعيشٍ ناصـبٍ وإخـال أنى لاحـقٌ مُسْـتَتْبع
سـبقوا هـواى وأعنقـوا لهـواهم فَتُخُرِّموا ولكلِّ جنـبٍ مصـرعُ
ولقد حَرِصْتُ بـأن أدافـعَ عَـنْهُمُ وإذا المنيـةُ أقبلَـتْ لا تُـدْفَعُ
وإذا المنيـةُ أنشـبتْ أظفارَهـا .. البيت

وبعده:

وتجلُّـدى للشـامتين أريهـمُ أنى لريب الـدَّهْرِ لا أتضعضـعُ
حـتى كـأنى للحـوادث مـروة بصفا المشرّقِ كلَّ يـومٍ تُقْـرَعُ
والـدَّهرُ لا يبقـى علـى حدَثانـهِ جونُ السراةِ له جدائـدُ أربـعُ

يروى أن عبد الله بن عباس أو الحسن بن على- رضى الله عنهما- استأذن على معاوية فى مرض موته ليعوده فادهن معاوية واكتحل وأمر أن يقعد ويسند، وقال: ائذنوا له- بالدخول وليسلم قائما وينصرف، فلما دخل عليه وسلم، أنشد معاوية قوله فى هذه القصيدة: وتجلدى للشامتين أريهم البيت، فأجابه ابن عباس أو الحسن على الفور: وإذا المنية أنشبت أظفارها البيت، ثم خرج من داره حتى سمع الناعية عليه.

(١) فى الإشارات ص٢٢٨، شرح المرشدى على عقود الجمان (٥٢/٢)، وهو لأبى ذؤيب الهذلي.

وإذا المنية أنشبت) أى علقت (**أظفارها**)، ألفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التى تجعل معاذة أى تعويذا أى إذا علق الموت مخلبه فى شىء ليذهب بـه بطلـت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (**المنية بالسبع فى اغتيـال النفـوس بـالقهر والغلبة**)..

وأبو ذؤيب اسمه: خويلد بن خالد بن محرث ينتهى نسبه لنـزار وهـو أحـد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يثبت له اجتماع بالنبى ﷺ وحدث أبو ذؤيب قال بلغنا: فى البادية أن رسول الله ﷺ عليل، فبت بأطول ليلة حزنا حتى قـرب السحر فسافرت حتى أتيت المدينة فوجدت بها ضجيجا بالبكاء ضجيج الحج بعرفـة، فقلت: مه فقالوا: رسول الله قد مات فجئت إلى المسجد فوجدته خاليا، فأتيت بيـت رسول الله فأصبت بيته مرتجا، وقيل: هو مسجى، وقد خلا به أهله، فقلت: أين الناس؟ فقيل: فى سقيفة بنى ساعدة صاروا إلى الأنصار فجئت السقيفة فحضرت مبايعة عمـر لأبى بكر ومبايعة الناس له أيضا، ثم رجع أبو بكر ورجعت معه فشهدت الصلاة علـى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وشهدت مدفنه.

وعن الزبير بن بكار قال: حدثنى عمى قال: كان أبو ذؤيب الهذلى خـرج فى جند عبد الله بن سعد بن أبى سرح أحد بنى عامر بن لؤى إلى إفريقية غازيـا فى سـنة ست وعشرين فى زمن خلافة عثمان- رضى الله عنه- فلما فتح عبد الله بـن سـعد إفريقية وما والاها بعث عبد الله بن الزبير فى جند بشيرا لعثمان وكان من جملة الجند أبو ذؤيب، فلما قدموا مصر مات أبو ذؤيب فيها كأولاده (قوله: المنية) من منى الشىء إذا قدر سمى الموت بها؛ لأنه مقدر- ا.هـ فنرى.

(قوله: أى: علقت أظفارها) أى: مكنتها من هالـك (قولـه: ألفيـت) أى: وجدت كل تميمة لا تنفع يعنى عند ذلك الإنشاب (قوله: الخرزة) بفتح الخـاء والـراء المهملة وبعدها زاى معجمة مفتوحة (قوله: معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى، وهى الشىء الذى يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن علـى زعمهـم (قوله: أى تعويذا) أى: تحصينا (قوله: فى اغتيال) أى: إهلاك (قوله: بالقهر والغلبـة)

من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة **(فأثبت لها)** أى للمنية **(الأظفار التى لا يكمل ذلك)** الاغتيال **(فيه)** أى فى السبع **(بدونها)** تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية **(وكما فى قول الآخر:**

ولِئنْ نطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا فَلِسانُ حالى بالشّكايَةِ أَنْطَقُ[1]

الباء للملابسة أى: اغتيالا ملتبسا بالقهر والغلبة بحيث لا يتأتى عند نزوله مقاومته ومدافعته (وقوله: الغلبة) عطف تفسير (قوله: من غير تفرقة) أى: فى الناس (وقوله: بين نفاع) أى: كثير النفع منهم (وقوله: وضرار) أى: كثير الضرر منهم أى: أنها لا تبالى بأحد ولا ترحمه، بل تأخذ من نزلت به أيًّا كان بلا رقة منها على من يستحق الرحمة ولا تبقى على ذى فضيلة يستحق أن يراعى وذلك شأن السبع عند غضبه (قوله: لمرحوم) أى: لمن يستحق أن يرحم (قوله: ولا بقيا) هى اسم من أبقيت على فلان إذا رحمته أى: ولا رحمة على ذى فضيلة كعالم وصالح (قوله: التى لا يكمل إلخ) فيه إشارة إلى أن اغتيال النفوس وإهلاكها يتقوم ويحصل من السبع بدون الأظفار كالأنياب، لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها.

(قوله: تحقيقا إلخ) علّة لقوله: فأثبت لها الأظفار إلخ أى: لأجل تحقيق المبالغة الحاصلة من دعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. (قوله: وكما فى قول الآخر) قال صاحب الشواهد: لا أعلم قائل ذلك البيت وقبله كما فى الأطول:

لا تَحْسَبَنَّ بشاشتى لك عن رضًا فَوَحقِّ جُودِكَ إننى أتملّقُ

(قوله: ولئن نطقت إلخ) جواب الشرط محذوف أى: فلا يكون لسان مقالى أقوى من لسان حالى فحذف الجواب وأقام لازمه- وهو قوله: فلسان حالى إلخ- مقامه (قوله: بشكر برك) متعلق بمفصحا أى: ولئن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك، (وقوله: بالشكاية) متعلق بأنطق أى: فلسان حالى أنطق بالشكاية منك؛ لأن ضرك أكثر

---

(١) الإشارات ص٢٢٨، وشرح المرشدى ٢/٥٢، وهو لمحمد بن عبد الله العتبى.

شبه الحال بإنسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية **(فأثبت لها)** أى للحال **(اللسان الذى به قوامها)** أى قوام الدلالة **(فيه)** أى فى الإنسان المتكلم وهذا الإثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظى الأظفار والمنية حقيقة مستعملة فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم......................

من برك، ويحتمل أن المراد فلسان حالى ناطق بالشكاية من لسان مقالى حيث يعجز عن أداء حق شكرك، فهو كلام موجه- كذا قيل، لكن البيت الأول يبعد هذا الاحتمال الثانى، تأمل.

(قوله: شبه الحال إلخ) هذا على تقدير أن يكون لسان حالى ليس من قبيل إضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء (قوله: الذى به قوامها) أى: الذى حصل به قوام تلك الدلالة، وأصل قوام الشىء ما يقوم به ويوجد منه كأجزاء الشىء، ولذلك يقال للخيوط التى يضفر منها الحبل: إنها قوامه، والمراد به هنا وجوده وتحققه، وذلك أن الدلالة فى الإنسان المتكلم الذى هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقة إلا باللسان، وأما وجود الدلالة فى الإنسان بالإشارة فلا يرد؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطلقا (قوله: فيه) أى: منه ففى بمعنى من (قوله: فعلى هذا) أى: ما ذكره المصنف فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية.

(قوله: وليس فى الكلام مجاز لغوى) لأنه الكلمة المستعملة فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة وليس فى الكلام- أعنى قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها- لفظ مستعمل فى غير ما وضع له على كلام المصنف، وإنما المجاز الذى فى ذلك الكلام هو إثبات شىء لشىء ليس هو له، وهذا مجاز عقلى كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق (قوله: والاستعارة بالكناية إلخ) عطف على قوله كل من لفظى إلخ (قوله: فعلان إلخ) الأول التشبيه المضمر، والثانى إثبات لازم المشبه به للمشبه، (وقوله: فعلان) أى: لا لفظان والمجاز اللغوى من عوارض الألفاظ. وهذا وإن فهم مما سبق، لكنه أعاده توطئة لقوله: متلازمان،

متلازمان إذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية البتة فمثل قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه..

واعلم أن المصنف إنما خالف القوم فى المكنية، وأما التخييلية فهو موافق لهم فيها، بخلاف السكاكى: فإنه خالفهم فى كل من المكنية والتخييلية كما يتضح لك مذهبه فيما يأتى.

(قوله: متلازمان) أى: كل منهما لازمة للأخرى فلا توجد إحداهما بدون الأخرى (قوله: يجب أن تكون قرينة للمكنية) فلا توجد التخييلية بدون المكنية أى: لأنها لو صحت مع التصريحية أو مع مجاز آخر كانت ترشيحا، إذ الفرق بين الترشيح والتخييل -وإن كان كلٌّ منهما لازما للمشبه به مخصوصا به- أن الترشيح يكون فى غير المكنى عنها والتخييل يكون فى المكنى عنها، فإن قلت: فهل يتصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية أو المجاز المرسل وكون التخييل قرينة للمكنى عنها؟ قلت: قد قيل إن التخييل لا بد أن يكون به كمال وجه الشبه أو قوامه كما مر، والترشيح يكون بمطلق لازم مختص (قوله: والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية) أى: عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشاف كما يأتى (قوله: فمثل قولنا إلخ) الأولى فمثل الأظفار فى قولنا إلخ، وهذا جواب عما يقال: كيف تقول: إن المكنية والتخييلية متلازمتان، مع أن التخييلية قد وجدت بدون المكنية فى المثال المذكور؛ لأنه صرح فيه بالتشبيه وهو كما يمنع فى المصرحة يمنع فى المكنية؟ وحاصل الجواب بالمنع؛ لأن الأظفار فى المثال المذكور ترشيح للتشبيه لا تخييل، إذ كما ترشح الاستعارة يرشح التشبيه وكذلك المجاز المرسل كما فى الحديث، والحاصل أن الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية، بل يكون للتشبيه ويكون للمجاز المرسل وللمجاز العقلي ويكون للمكنى عنها بعد وجود قرينتها التى هى التخييلية ويصح جعله فى هذه الحالة ترشيحا للتخييلية الواقعة قرينة للمكنية؛ لأنها إما مصرحة كما يقوله السكاكى أو مجاز عقلى كما يقوله غيره وكل منهما يجوز ترشيحه، فضابط الترشيح أن يذكر ما يلائم المشبه به أو المتجوز عنه

كما أن أطولكن فى قوله عليه الصلاة والسلام[1] "أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا" أى نعمة..

أو الأصل الذى حق الإسناد أن يكون له، ففى الاستعارة والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتهما وفى التشبيه والمجاز العقلى يعتبر مطلقا، أما مثاله فى التشبيه فكما فى قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا، وأما مثاله فى المكنى عنها فكأن يقال: أنشبت المنية أظفارها بفلان ولها لبد وزئير، وأما مثاله فى التصريحية فكما مر فى قوله:

لدى أسدٍ شاكى السلاحِ مقذّفٍ له لبدٌ أظفارُه لم تُقَلَّمِ[2]

وأما مثاله فى المجاز العقلى فكما فى قوله:

أخذْنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا وسالت بأعناق المطيِّ الأباطحُ[3]

فإنه بعدما شبه السير بالسيلان وعبر به عنه أسنده إلى الأباطح- جمع أبطح وهو المكان المتسع الذى فيه دقاق الحصى- إسنادًا مجازيًّا، وأعناق المطى مناسب لمن ثبت له السير حقيقة وهم القوم، فهو ترشيح للمجاز العقلى، وأما مثاله فى المجاز المرسل فكما فى قوله ﷺ لأزواجه الطاهرات: "أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا"، فإن اليد مجاز مرسل عن النعمة لصدورها عن اليد، (وقوله: أطولكن) ترشيح لذلك المجاز؛ لأنه مأخوذ من الطول بالفتح وهو الإنعام والإعطاء وذلك ملائم لليد الأصلية؛ لأن الإنعام إنما يكون بها، وقد يقال: إن الإنعام والإعطاء كما يلائم اليد الأصلية؛ لأنه يكون بها يلائم النعمة أيضا؛ لأنها متعلقه فيكون مشتركا بين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحا، ومعنى أطولكن: أكثركن طولاً أى: إنعامًا وإعطاءً وجعل أطولكن مأخوذًا من الطول بالضم وهو ضد القصر ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحا يؤدى إلى خلو الكلام عن الإخبار بكثرة الجود المقصود اللهم إلا أن يقال: إنه استعير الطول بالضم للاتساع فى العطاء وكثرته، فيكون ترشيحا باعتبار أصله لما تقرر من أن الترشيح يجوز إبقاؤه على حقيقته لم يقصد منه إلا التقوية، ويجوز استعارته لملائم المعنى المجازى المراد من اللفظ.

---

(١) رواه مسلم في فضائل الصحابة (٢٤٥٢) بلفظ "لحاقا".

(٢،٣) سبق تخريجهما.

ترشيح للمجاز. هذا، ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو ألاّ يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدالّ عليه فالمقصود بقولنا: أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع إلا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الأظفار لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية..............

(قوله: ترشيح للمجاز) أى: المرسل كما علمت (قوله: هذا) أى: افهم هذا (قوله: بما ذكره المصنف) أى: من أنها التشبيه المضمر فى النفس (قوله: لا مستند له فى كلام السلف) أى: لأنه لم ينقل عن أحد من السلف مثل ما ذكره المصنف (قوله: ولا هو مبنى على مناسبة لغوية) أى: لأن إضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه حتى لأن يسمى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذى هو المجاز اللغوى (قوله: هو ألاّ يصرح إلخ) أى: ذو ألاّ يصرح أى: اسم المشبه به المستعار فى النفس الموصوف بعدم التصريح به، فالاستعارة بالكناية عند السلف اللفظ المذكور لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح (قوله: بل يذكر) أى: بل يصرح بذكر رديفه (وقوله: ولازمه) تفسير للرديف (قوله: لم نصرح بذكر المستعار) أى: بمذكور هو المستعار (وقوله: أعنى السبع) أى: أعنى لفظ السبع (قوله: على ذكر لازمه) أى: لازم مدلوله؛ لأن الأظفار إنما هى لازمة لمدلول لفظ السبع أعنى الحيوان المفترس (قوله: لينتقل منه) أى: من ذلك اللازم إلى المقصود أى: إلى المقصود استعارته وهو السبع (قوله: كما هو شأن الكناية) أى: فإنه ينتقل فيها من اللازم المساوى إلى الملزوم، والحاصل أن قولنا: أظفار المنية نشبت بفلان يقصد بالأظفار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل هذا القصد فقد صح أنا لم نصرح بالمستعار الذى هو السبع، بل كنينا عنه ونبهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى المقصود استعارته (قوله: هو لفظ السبع الغير المصرح به) أى: بل كنى عنه برديفه.

قال صاحب الكشاف: إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه..........

(قوله: قال صاحب الكشاف) هذا سند لما نقله عن السلف، وحينئذ فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله ومن معه (قوله: إن من أسرار البلاغة إلخ) أى: إذا كان المقام مقتضيا للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة فى مدح أو ذم أو كان المقام مقام خطاب الذكى دون الغبى، فإن من لطائف تلك البلاغة التى هى الإتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ، وإنما كان ذلك من أسرار البلاغة؛ لأن التوصل إلى المجاز بالكناية أعذب وأقوى من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى (قوله: عن ذكر الشيء) أى: اللفظ (قوله: ثم يرمزوا إلخ) أى: يشيروا وبابه ضرب ونصر (قوله: من روادفه) أى: لوازمه أى: لوازم معناه (قوله: على مكانه) الضمير للمستعار والمكان هنا مصدر لكان التامة أى: على كينونته ووجوده أى: ملاحظته فى الذهن (قوله: نحو شجاع يفترس أقرانه) أى: فقد شبه الشجاع بالأسد تشبيها مضمرا فى النفس وادعى أنه فرد من أفراده واستعير له اسمه على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الافتراس تخييل، وهو عند صاحب الكشاف مستعار لإهلاك الأقران فهو استعارة تحقيقية قرينة للمكنية (قوله: ففيه تنبيه) أى: ففى هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع ثبتت له الأسدية وأنه فرد من أفراده وقد رمز لذلك بشيء من روادفه وهو الافتراس، إن قلت: المكنى عنه على هذا هو ثبوت معنى الأسد لا لفظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعارة بالكناية. قلت: الكناية بالأظفار مثلا عن ثبوت معنى الأسدية للمنية مثلا مسببة عن تبعية إطلاق لفظ السبع على المنية؛ فبهذا الاعتبار كانت الأظفار كناية عن اللفظ أيضا لإشعارها به (قوله: وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك) أى: فصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف فى معنى الاستعارة بالكناية، إلا أنه يخالفهم فى قرينتها؛ وذلك لأنها عند السلف يجب أن تكون تخييلية، وأما

عند صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تخييلية، بل قد تكون تحقيقية فضابط قرينتها عنده أن يقال: إن لم يكن للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كانت القرينة تخييلية كما فى أظفار المنية أى: مخالبها نشبت بفلان وإن كان للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كانت تلك القرينة استعارة تحقيقية كما فى "ينقضون عهد الله" وشجاع يفترس أقرانه وعالم يغترف منه الناس، فالقرينة لاستعارة الحبل للعهد فى الأول ولاستعارة الأسد للشجاع فى الثانى ولاستعارة البحر للعالم فى الثالث عند السلف تخييلية وهى إثبات النقض الذى هو من روادف الحبل للعهد وإثبات الافتراس الذى هو من روادف الأسد للشجاع وإثبات الاغتراف الذى هو من روادف البحر للعالم، وأما صاحب الكشاف فيقول: قد شبه العهد بالحبل فى النفس بجامع الربط فى كل، فإن العهد يربط بين المتعاهدين كما يربط الشيئان بالحبل، وادعى أن العهد فرد من أفراد الحبل واستعير له اسمه فى النفس على طريق المكنية وشبه إبطال العهد بنقض طاقات الحبل واستعير النقض للإبطال، واشتق من النقض ينقضون بمعنى يبطلون على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية، وفى المثال الثانى يقول: إنه شبه الشجاع بالأسد، وادعى أنه فرد من أفراده واستعير فى النفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية وشبه بطش الشجاع، وقتله لأقرانه بافتراس الأسد واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الافتراس يفترس بمعنى يبطش ويقتل على طريق التصريحية التحقيقية التبعية، وفى المثال الثالث: شبه العالم بالبحر بجامع الانتفاع بكلٍّ، وادعى أنه فرد من أفراده، واستعير فى النفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية، وشبه انتفاع الناس بالعالم بالاغتراف من البحر، واستعير الاغتراف للانتفاع، واشتق من الاغتراف يغترف بمعنى ينتفع على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية، وكذا يقاس على ما ذكر ما يماثله. قال العلامة السيد: فإن قلت: إذا كان النقض ونظائره من الافتراس والاغتراف على مذهب صاحب الكشاف استعارات مصرحًا بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الأصلية، فكيف تكون كنايات عن الاستعارات المكنى عنها مع استعمالها فى معنى هو لازم المشبه؟ قلت: هذه الاستعارات

وسيجىء الكلام على ما ذكره السكاكى.

(وكذا قول[1] زهير:

صَحَا)...

من حيث إنها متفرعة عن الاستعارات الأخر المكنى عنها صارت كنايات عنها، فإن النقض إنما شاع استعماله فى إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد حبلا، فلما نزلوا العهد منزلة الحبل وسموه به نزل إبطاله منزلة نقضه، فلولا استعارة الحبل لعهد لم يحسن، بل لم يصح استعارة النقض للإبطال، وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف، فإنها تابعة لاستعارة الأسد للشجاع والبحر للعالم، أو أنه لما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات المكنى عنها و لم تكن مقصودة فى أنفسها، بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الأخر كانت كناية عنها، وهذا لا ينافى كونها فى أنفسها استعارة على قياس ما عرف من أن الكناية لا تنافى إرادة الحقيقة، فالافتراس مع كونه استعارة مصرحة بها كناية عن استعارة الأسد للرجل الشجاع.

بقى شىء آخر وهو أن ما أفاده كلام صاحب الكشاف من أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك مشكل، وذلك أن اللفظ المستعار من أفراد المجاز اللغوى المعروف بأنه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له والأسد المتروك أمر مضمر فى النفس لم يقع فيه استعمال فى غير ما وضع له، اللهم إلا أن يقال: مرادهم بقولهم فى تعريف المجاز: الكلمة المستعملة تحقيقا أو تقديرا، فتأمل.

(قوله: وسيجىء إلخ) جواب عما يقال: إن الشارح لم يتعرض فى الاستعارة بالكناية هنا إلا لمذهب السلف و لم يتعرض هنا لمذهب السكاكى فيها، فأجاب الشارح بأن مذهبه فيها سيأتى الكلام عليه فلا حاجة للكلام عليه هنا.

(قوله: وكذا قول زهير) هذا إشارة إلى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية، والتخييلية فيها مما يكون به قوام الوجه الذى هو أحد القسمين السابقين، وإنما أتى به مع تقدم مثال آخر للإشارة إلى أن من أمثلة المكنى عنها ما يصح أن يكون من التصريحية

---

(١) شرح المرشدى ٥٢/٢، ولزهير فى ديوانه ١٢٤، والطراز ٢٣٣/١، والمصباح ١٣٢.

أى: سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (**القلبُ عن سَلمَى وأَقْصَرَ باطله**).

يقال: أقصر عن الشيء: إذا أقلع عنه- أى: تركه وامتنع عنه- أى: امتنع باطله عنه،..

التحقيقية على ما يقرره بتأويل سيذكره فيه، والمراد بزهير المذكور زهير بن أبى سلمى بضم السين وسكون اللام، والد كعب صاحب بانت سعاد القصيدة المشهورة (قوله: أى سلا) هذا بيان المعنى المراد من اللفظ (وقوله: مجازا) نصب على الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير، أى أفسره بسلا حالة كونه مجازا، (وقوله: من الصحو) خبر لمبتدأ محذوف أى وهو أى صحا مشتق من الصحو خلاف السكر، وهذا بيان للمعنى الأصلى من اللفظ، وحاصل ما أراده الشارح أن صحا مشتق من الصحو الذى هو فى اللغة زوال السكر والإفاقة منه، أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذى هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه، فشبه السلو الذى هو زوال العشق بالصحو الذى هو زوال السكر والإفاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المراشد والمصالح واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى سلا، فصحا بمعنى سلا كما قال الشارح استعارة تصريحية تبعية، هذا والأولى للشارح أن يقول: من الصحو بمعنى خلاف السكر؛ لأن الصحو فى اللغة كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب الغيم، خلافا لظاهر الشارح من قصره على الأول، فتأمل (قوله: عن سلمى) أى عن حب سلمى، أى رجع القلب عن حبها بحيث زال حبها منه، وأل فى القلب عوض عن المضاف إليه أى قلبى، وفى الأطول عن سلمى أى معرضا عنها.

(قوله وأقصر باطله) اعلم أن المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار التعدية بعن، قال فى الصحاح: أقصرت عن الشيء أى كففت عنه مع القدرة عليه، فإن عجزت عنه قلت: قصرت عن الشيء بلا ألف، باطل القلب ميله إلى الهوى فهو ليس ذا قدرة واختيار وحينئذ فكيف يصح إسناد أقصر إليه فى كلام الشاعر؟ وأجاب بعضهم بأن فى قول الشاعر: وأقصر باطله قلبا، والأصل وأقصرت عن باطله، فحق أقصرت أن يسند لذى القدرة ويتعدى لغيره كالباطل

وتركه بحاله: (وعُرِّىَ أفْرَاس الصِّبا ورواحله)

(أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان.........................

بعن، فقلب الكلام وجعل الباطل فاعلا بعد أن كان مجرورا والضمير مضافا إليه، وأجاب بجواب آخر وحاصله أنه لا حاجة لذلك القلب لجواز أن يراد بالإقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدرة كما هو معناه الحقيقى،فقول الشارح: يقال أقصر أى فلان عن الشيء (وقوله: أي تركه وامتنع عنه) أى مع القدرة عليه، وهذا إشارة لبيان المعنى اللغوى للإقصار، (وقوله: أى امتنع باطله عنه) أى انتفى باطل القلب عنه، تفسير قول الشاعر: وأقصر باطله تفسير مراد إشارة إلى أن المراد من الإقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع، (قوله وتركه) أى وترك الباطل ذلك القلب ملتبسا بحاله الأصلى وهو الخلو من العشق تفسير لقوله: أى امتنع باطله عنه.

(قوله وعرى أفراس الصبا) يحتمل أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب، وأفراس بالنصب مفعوله الثانى، أى عرى القلب أفراس الصبا ورواحل الصبا، والرواحل جمع راحلة وهو البعير القوى فى الأسفار، ومعنى تعرية القلب عن أفراس الصبا وعن رواحله أن يحال بينه وبين تلك الأفراس والرواحل بحيث تزال عنه، ويحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس، فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سروجها، عن رحالها التى هى آلات ركوبها للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه (قوله: أراد زهير إلخ) قد علمت أن البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعارة المعتبرة فيه بالكناية، وأن تكون تحقيقية، فأشار المصنف إلى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية فى البيت، وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله: أراد إلخ، وأشار إلى تحقيق معنى الاستعارة التحقيقية فيه وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد: ويحتمل إلخ، واعلم أنه عند حمل الاستعارة فى البيت على التحقيقية تنفى الاستعارة بالكناية عند المصنف وكذا عند القوم، لأنهم يقولون: إن المكنية والتخييلية متلازمتان لا توجد إحداهما بدون الأخرى، وأما على مذهب صاحب الكشاف من جواز كون قرينة المكنية تحقيقية فلا تنفى المكنية عند الحمل على التحقيقية (قوله: أن يبين) أى بهذا الكلام

يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغيِّ، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير في معاودته وآلاته لما كان يرتكبه.

(قوله: يرتكبه) أى يفعله (قوله: زمن المحبة) أى فى زمن المحبة، فهو منصوب على الظرفية، واعترضه العصام بأنه لا دلالة فى الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة فهو منصوب على الظرفية واعترضه العصام بأنه لا دلالة فى الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق، وإنما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى، وإلا أن يراد بسلمى جنس المحبوب، كما قد يراد بحاتم السخى، أو يجعل أل فى المحبة للعهد أى محبة سلمى، تأمل (قوله من الجهل والغيِّ) بيان لما، والمراد بالجهل والغي الأفعال التى يعدُّ مرتكبها جاهلا بما ينبغي له فى دنياه أو فى آخرته، ويعدُّ بسببها من أهل الغيِّ أى عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من المعصية وما ينكره العقلاء (قوله: وأعرض عن معاودته) عطف على ترك، أى أنه ترك ما كان مرتكبا له زمن المحبة من الجهل والغى، وأنه أعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع إليه، وهذا مستفاد من قوله: وأقصر باطله؛ لأن معناه كما مر امتنع باطله عنه وتركه بحاله، ولو كان القلب قاصدا للمعاودة لما تركه لم يكن مهملا لآلاته بالكلية، فلم يكن باطله تاركا له على حاله الأصلى (قوله: فبطلت آلاته) أى فلما أعرض عما كان مرتكبا له زمن المحبة من الجهل والغي بطلت آلاته التى توصل إليه، من حيث إنها توصل إليه من الحيل والمال والإخوان والأعوان، والمراد ببطلانها تعطلها، فهو من بطل الأجير بطالة أى تعطل، لا من بطل الشىء بطلانا بمعنى ذهب؛ لأن المترتب على الإعراض عن الشىء إنما هو تعطيل آلاته لا ذهابها، وليس قوله: فبطلت آلاته تفسيرا لقوله: "وعُرِّى أفراس الصِّبا ورواحِله" كما فهم بعضهم، والإلزام كون الأفراس والرواحل أو تعريتها استعارة تحقيقية، كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنى عنها فيه، بل لما كان ترك معاودة الشىء وهجرانه مستلزما لبطلان ما يوصل إليه من حيث إنه يوصل إليه، رتب قوله: فبطلت آلاته على ذلك الترك، وأما الأفراس والرواحل وتعريتها أو التعرى عنها فعلى حقيقتها؛ لأنها تخييل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم.

(**فشبه**) زهير فى نفسه (**الصبا بجهة من جهات المسير، كالحج والتجارة قضى منها**) أى: من تلك الجهة (**الوطر فأهملت آلاتها**) ووجه الشبه: الاشتغال التامُّ وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبالٍ بمهلكة، ولا محترز عن معركة؛ وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية.

(**فأثبت له**) أى: للصبا بعض ما يخص تلك الجهة- أعنى: (**الأفراس والرواحل**) التى بها قوام جهة المسير والسفر، فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخييلية (**فالصبا**)..

(قوله: فشبه زهير الصبا إلخ) أى أنه لما أراد أن يبين ما تقدم لزم أن يكون الصبا - بالكسر مع القصر – وهو الميل إلى الجهل الذى أهمله وأعرض عنه فتعطلت آلاته– بمنزلة جهة من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر، فشبه فى نفسه ذلك الصبا بجهة من الجهات التى يسار إليها لأجل تحصيل حاجة، كجهة الحج وجهة الغزو وجهة التجارة إلخ، فقول المصنف: كالحج إلخ على حذف مضاف كما علمت، وهذا بناء على أن المراد بالجهة ما يتوجه إليه المسافر لأجل تحصيل غرض.

وقال سم: المراد بجهة المسير الغرض الذى يسير السائر لأجله كالحج وطلب العلم والتجارة إلخ، وحينئذ فلا حاجة إلى تقدير (قوله: الوطر) أى الحاجة الحاملة على ارتكاب الأسفار لتلك الجهة (قوله: فأهملت) أى فلما قضى منها الوطر أهملت آلاتها الموصلة إليها، مثل الأفراس والرواحل والأعوان والأقوات السفرية والقرب وغير ذلك (قوله: ووجه الشبه إلخ) أى فهو مركب من عدة أمور وفيه إشارة إلى أن وجه الشبه فى المكنية قد يكون مركبا، قاله فى الأطول.

(قوله: الاشتغال التامُّ) أى لأجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهة (قوله: وركوب المسالك الصعبة فيه) أى فى كلٍّ من السير والصبا (قوله: غير مبال بمهلكة) أى من غير مبالاة فى ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه، ولا احتراز عن معركة تنال فيه (وقوله: غير مبالٍ) حال من فاعل المصدر المحذوف، والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة غير مبال (قوله: التى بها قوام جهة المسير) أى قوام المسير إلى الجهة، قاله سم، أو المراد التى

على هذا التقدير: (**من الصبوة، بمعنى: الميل إلى الجهل والفتوة**) يقال: صبا يصبو صبوة، وصبوا- أى: مال إلى الجهل والفتوة-كذا فى الصحاح، لا من الصباء [بالفتح] يقال: صبى صباء- مثل: سمع سماعا- أى: لعب مع الصبيان.

بها قوام الجهة التى يسار إليها من حيث المسير إليها. إن قلت: كثيرًا ما تقطع المسافات بدون الأفراس والرواحل بل بالمشى، وحينئذ فالمناسب أن بها كما له لا قوامه، قلت: الكلام فى السير المعتدِّ به وهو الذى يتحقق به الوصول بسرعة، وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والرواحل، ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه، وأن قوله: التى بها قوام جهة المسير بناء على الغالب، فى الجهة البعيدة التى يحتاج فيها إلى المشاقِّ وهى المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام الآلات، فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه (قوله: على هذا التقدير) وهو أن يكون هو المشبه وجهة المسير مشبها بها (قوله: من الصبوة) أى مأخوذ منها فيفسر بمعناها (وقوله: من الصباء) أى لا أنه مأخوذ من الصبا، بحيث يفسر بمعناه، وهو اللعب مع الصبيان، ثم إنه لما كان أخذه من الصبوة يصدق بأن يراد به الكون صبيًّا كما فعل السكاكى، أتى المصنف بقوله: بمعنى الميل إلى الجهل إلخ رد عليه، كذا قرر شيخنا العلامة عطية الأجهورى.

(قوله: بمعنى الميل إلى الجهل) أى إلى الأفعال التى يعدُّ مرتكبها جاهلا بما ينبغى له فى دنياه أو آخرته (قوله: والفتوة) أى الميل إلى الفتوة وهى المروءة والكرم وتستعمل فى استيفاء اللذات وهو المراد هنا، ا.هـ - سيرامى (قوله: يقال: صبا) بفتح الصاد والباء (قوله: وصبوا) بضم الصاد والباء وتشديد الواو (قوله: كذا فى الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح، يقال: صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على ألسنة الأكثرين كسر الصاد على أنه جمع صحيح كظريف وظراف، ولبعض الأدباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطب لبعض الرؤساء:

مولاى إن وافيتُ بابَكَ طالبًا ... منكَ الصِّحَاح فليس ذاك بمنكَرِ
البحرُ أنتَ وهَلْ يُلامُ فَتىً سَعَى ... للبحْرِ كىْ يَلْقَى صِحَاحَ الجوهَرِ

(قوله: بالفتح) أى بفتح الصاد مع المد (قوله: يقال: صبى) هو بكسر الموحدة كسمع كما قال الشارح، وإنما كان الصبا فى البيت على التقدير المتقدم وهو كونه

(**ويحتمل أنه**) أى: زهيرا (**أراد**) بالأفراس والرواحل (**دواعى النفوس وشهواتها، والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات، أو**) أراد بها: (**الأسباب التى قلما تتآخذ فى اتباع الغيِّ إلا أوان الصبا**) وعنفوان الشباب،...............

مشبها مأخوذا من الصبوة لا من الصباء؛ لأن المناسب تشبيه المقصر بالمقصر لا تشبيه حال الصبى بالمقصر، ولأن قوله: صحا القلب عن سلمى إلخ يدل على أن حاله المحبة والعشق لا اللعب مع الصبيان، إذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله: صحا القلب إلخ، ولا يناسبه الأفراس والرواحل ولا استعارتها، إلا أن يراد باللعب مع الصبيان فعل أهل الهوى والشبان، فيعود لمعنى التفسير الأول، فتأمل.

(قوله، ويحتمل أنه أراد بالأفراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها) أى فشبه دواعى النفوس، وشهواتها بالأفراس، بجامع أن كلاًّ منهما آلة لتحصيل مالا يخلو الإنسان عن المشقة فى تحصيله، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية، وعطف الشهوات على دواعى النفوس فى كلام المصنف من قبيل عطف المرادف؛ لأن الدواعي هنا هى الشهوات (قوله: والقوى الحاصلة لها) أى للنفوس فى استيفاء اللذات إن أريد بالقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات ما يحملها على الاستيفاء، فهي الشهوات والدواعى المذكورة، وحينئذ فيكون العطف مرادفا وإن أريد بها ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الروحانى والبدنى كان من عطف المغاير.

(قوله: أو أراد بها) أى بالأفراس والرواحل الأسباب الظاهرية فى اتباع الغيِّ مثل المال والأعوان، فشبه تلك الأسباب بالأفراس والرواحل، بجامع أن كلاًّ يعين على تحصيل المقصود، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية (قوله: تتآخذ) ضبط بتشديد الخاء وبتخفيفها مع مد الهمزة، أى تجتمع وتتفق مأخوذ من قولك: تآخذت هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعضد بعض (قوله: فى اتباع الغيِّ) أى عند اتباع أفعال الغى، أى أن هذه الأسباب قلّ أن يعين بعضها على ارتكاب المفاسد إلا فى أوان الصبا فإنها تدعو الشخص لذلك (قوله: وعنفوان الشباب) أى أوله

مثل: المال، والمنال، والأعوان (**فتكون الاستعارة**) أى: استعارة الأفراس والرواحل (**تحقيقية**) لتحقق معناها عقلا- إذا أريد بهما الدواعى- وحسًا -إذا أريد بهما أسباب اتباع الغى من المال- والمنال.

مثل المصنف بثلاثة أمثلة:

الأول: ما تكون التخييلية إثبات ما به كمال المشبه به.

والثانى: ما تكون إثبات ما به قوام المشبه به.

وأقواه وهذا تفسير للصبا فهو يشير إلى أن المراد بالصبا فى البيت على هذا الاحتمال نهايته، وهو أوان ابتداء الشباب، فإنه أوان اتباع الغىِّ لا الميل إلى الجهل كما فى الاحتمال الأول، والحاصل أن الصبا فى البيت على الاحتمال الأول بمعنى الميل إلى الجهل، فهو مأخوذ من الصبوة، وأما مع الاحتمال الثانى فهو مأخوذ من الصباء أى اللعب مع الصبيان، وحينئذ ففى البيت حذف مضاف، أى نهاية الصبا أى اللعب مع الصبيان، وهو أوان لابتداء الشباب، ووجه إرادة ابتداء الشباب من الصبا على الاحتمال الثانى أن الصبا صار على حقيقته، والأفراس والرواحل بمعنى الشهوات أو الأسباب المذكورة، وهى مناسبة لابتداء الشباب لا للميل للجهل؛ لأنه عين الشهوات فلا يصح أن يراد بالأفراس والرواحل الشهوات، وتضاف للصبا بمعنى الميل، بخلاف الاحتمال الأول فإنه شبه الصبا بجهة من جهات المسير، فالمناسب أن يراد بالصبا ما كان يرتكبه، والأفراس والرواحل على حقيقتها (قوله: مثل المال إلخ) تمثيل للأسباب، (وقوله: والمنال) بضم الميم أى ما يطلب وينال، وعطفه على ما قبله من عطف العامِّ على الخاصِّ، وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله: ما تكون التخييلية) أى كلام تكون التخييلية فيه إلخ، فما نكرة موصوفة والعائد محذوف على حدِّ ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾[1] ولا يصح أن تكون ما موصولة؛ لأن العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرورا به (قوله: والثانى: ما تكون إثبات إلخ) أى والثانى كلام تكون التخييلية فيه إثبات

---

(١) البقرة: ٤٨.

والثالث: ما تحتمل التخييلية والتحقيقية.

فصل: فى مباحث من الحقيقة، والمجاز، والاستعارة بالكناية، والاستعارة التخييلية وقعت فى المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف، والكلام عليها:

[اعتراضات على السكاكى]:

(**عرف السكاكى الحقيقة اللغوية**) أى: غير العقلية (**بالكلمة المستعملة فيما وضعت هى له من غير تأويل فى الوضع، واحترز بالقيد الأخير**) وهو قوله: من غير تأويل فى الوضع.

إلخ (قوله: والثالث: ما تحتمل إلخ) أى الثالث كلام تحتمل الاستعارة فيه التخييلية والتحقيقية، ففاعل تحتمل ضمير عائد على الاستعارة، والتخييلية بالنصب مفعوله.

فصل عرف السكاكى إلخ:

(قوله: من الحقيقة إلخ) من بمعنى فى، وفى الكلام حذف مضاف، أى فى أحكام الحقيقة، وظرفية الفصل فى المباحث من ظرفية الكل فى أجزائه؛ لأن الفصل اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة، والمراد بالمباحث القضايا؛ لأن المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث، وهو إثبات المحمولات للموضوعات، ومحل ذلك هو القضايا، وظرفية المباحث فى أحكام الحقيقة وما معها من ظرفية الدالّ فى المدلول، أو أن من باقية على حالها وهى للتبعيض، أى من جملة مباحث الحقيقة إلخ (قوله: وقعت فى المفتاح) صفة لمباحث (قوله: والكلام عليها) عطف على مباحث أى وفى الكلام عليها من الاعتراضات (قوله: أى غير العقلية) أشار بهذا إلى أن المراد باللغوية ما قابل العقلية، التى هى إسناد الفعل أو معناه لما هو له، وحينئذ فتشمل العرفية والشرعية، وليس المراد باللغوية ما قابلهما (قوله: بالكلمة) هى جنس خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا، (وقوله: المستعملة) فصل خرج به الكلمة الموضوعة قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا (قوله: فيما) أى فى المعنى الذى وضعت هى أى تلك الكلمة له، **فصل ثان** خرج به الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بكل اصطلاح، فإنه مجازٌ قطعا أو غلط (وقوله: من غير تأويل فى الوضع) أى الذى استعملت تلك الكلمة بسببه.

(**عن الاستعارة على أصح القولين**) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى؛ لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى، فيجب الاحتراز عنها.

وأما على القول بأنها مجاز عقلى، واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى،....

فصل ثالث خرجت به الاستعارة؛ لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل فى ذلك الوضع، بخلاف الحقيقة فإنها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع، وإلى هذا أشار بقوله: واحترز أى السكاكى بالقيد الأخير إلخ.

(قوله: على أصح القولين) متعلق باحترز، أى وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين، ويصح أن يكون حالا من الاستعارة،وحاصل ما فى المقام أن الاستعارة موضوعة قطعا على كل قول، وإنما الخلاف فى أنها مجاز لغوى، بمعنى أن التصرف فى أمر لغوى وهو اللفظ؛ لأنه استعمل فى غير ما وضع له ابتداء، أو عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى وهو جعل غير الأسد أسدا وأما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه فعلى أنها مجاز عقلى فهى حقيقة لغوية لا يصح إخراجها، وإنما يخرج به المجاز المرسل، وعلى أنها مجاز لغوى وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله: فيما وضعت له، إذ لا تخرج بالوضع للاتفاق على وضعها، لكن وضعها للمشبه بتأويل، أى ادعاء أنه من جنس المشبه به الذى وضع له اللفظ أصالة، فلما بنى السكاكى تعريفه على هذا القول الأصح – وهو أنها مجاز لغوى – احتاج لزيادة قيد لإخراجها، وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء، وهو معنى قوله: من غير تأويل فى الوضع.

(قوله: وأما على القول بأنها مجاز عقلى) أى مجاز سببه التصرف فى أمور عقلية، أى غير ألفاظ كجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعنى المتعارف للفظ مثل جعل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس الذى هو معنى متعارف للأسد، فليس المراد بكون الاستعارة مجازًا عقليًا على هذا القول أنها من أفراد المجاز العقلى المصطلح عليه فيما تقدم، وهو إسناد الفعل أو ما فى معناه لغير من هو له (قوله: مستعمل فى معناه اللغوى) أى وهذا الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلا معنى لغوى للأسد بسبب الادعاء

فلا يصح الاحتراز عنها (**فإنها**) أى: إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها (**مستعملة فيما وضعت له بتأويل**) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفا، وغير متعارف.

(**وعرف**) السكاكي (**المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة**) فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير........................

وجعل الأسد شاملا له (قوله: فلا يصح الاحتراز عنها) أى لوجوب دخولها فى التعريف؛ لأنها من جملة المحدود على هذا القول، وإنما ضعف ذلك القول لأن الاستعارة ولو بولغ فى التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى ذلك كونها مستعمله فيما وضعت له ابتداء، وإنما استعملت فى غير ما وضعت له بالأصالة، فتأمل.

(قوله: بتأويل) أى بواسطة تأويل فى الوضع، أو أن الباء للملابسة متعلقة بوضعت أى فيما وضعت له وضعا ملتبسا بتأويل، وصرف للوضع عن الظاهر، فإن الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق.

(قوله: وعرف المجاز اللغوى) أراد به ما قابل الحقيقة اللغوية، التى عرفها أولاً وحينئذ فالمراد به غير العقلى فيشمل الشرعى والعرفى (قوله: المستعملة فى غير ما هى موضوعة له) أى: المستعملة فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمة له (قوله: بالتحقيق) الباء للملابسة متعلقة بالموضوعة، أى: المستعملة فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمة وضعا ملابسا للتحقيق، أى لتحقيقه أى تثبيته وتقريره فى أصله، بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلى الذى هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسها، فخرج بقوله: فى غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا حقيقيًّا، وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل؛ لأنه إنما أخرج المستعملة فى المعنى الموضوع له وضعا تحقيقيًّا لا تأويليًّا، بأن تكون الكلمة مستعملة فيما هى موضوعة له وضعًا مصاحبًا للتأويل، الذى هو كون اللفظ، بحيث يستعمل فيما أدخل بالادعاء فى جنس الموضوع له بالتحقيق، (قوله: استعمالا فى الغير) مفعول مطلق لقوله: المستعملة وإنما صرح به مع فهمه من قوله: المستعملة فى غير ما هى موضوعة له

توطئة ذكر الغير بعده، ليتعلق به قوله: بالنسبة إلخ، ولو حذفه وعلق قوله: بالنسبة بغير من قوله: فى غير ما هى موضوعة له ما ضر، لكنه صرح به لطول الفصل.

(قوله: بالنسبة إلى نوع حقيقتها) متعلق بالغير كما قال الشارح، وحينئذ فالمعنى: المجاز اللغوى هو الكلمة المستعملة فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمة وضعًا حقيقيًّا، وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة إلى نوع حقيقتها – أى الكلمة – عند المستعمل، وأورد عليه أن الحقيقة هى اللفظ ويجب أن يكون نوعها لفظا آخر، وحينئذ فينحل كلامه إلى قولنا: المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له، بالنسبة إلى نوع أى لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازى، فأسد مثلا إذا استعمل فى الرجل الشجاع كان مستعملا فى غير ما وضع له، بالنسبة إلى كلمة أخرى حقيقة لتلك الكلمة أعنى لفظ أسد، فيكون لفظ أسد له كلمة أخرى حقيقة فى ذلك اللفظ، هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد، لكن إن استعمل فى معنى كالحيوان المفترس كان فيه حقيقة، وإن استعمل فى معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا، وأجيب بأن إضافة نوع إلى حقيقتها إضافة بيانية أى إلى نوع هو حقيقة عند المتكلم بها، ومحصله أن المجاز اللغوى هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له وضعًا حقيقيًّا، وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة إلى كونها حقيقة، أى بالنسبة إلى معناها الموضوع له عند المتكلم، فلفظ الصلاة إذا استعمله الشرعى فى الدعاء صدق عليه أنه كلمة مستعملة فى معنى مغاير لما هى موضوعة له، ومغايرته لذلك بالنسبة إلى معناها الحقيقى عند الشرعى؛ لأن الدعاء مغاير للأقوال والأفعال، وكذا يقال فى الأسد إذا استعمله اللغوى فى الرجل الشجاع، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الحقيقى عنده، وإنما أتى بقوله: بالنسبة إلخ؛ لأن التعريف بدونه غير مانع وغير جامع.

أما كونه غير مانع فلدخول بعض أفراد الحقيقة فيه، كالصلاة يستعملها اللغوى فى الدعاء، فإنه يصدق عليها أنها كلمة استعملت فى غير ما وضعت له بالتحقيق؛ لأنها وضعت بالتحقيق لذات الأركان أيضا، فهى فى الدعاء مستعملة فى غير الموضوع له فى

مع قرينة مانعة عن إرادة معناها فى ذلك النوع، وقوله: بالنسبة متعلـــق بـــالغير، واللام فى الغير..

الجملة وهى ذات الأركان، وكذا يقال فى الصلاة إذا استعملها الشرعى فى الأركان أى إنه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق؛ لأنها وضعت بالتحقيق للدعاء أيضا، فهى فى الأركان مستعملة فى غير الموضوع له فى الجملة، ولـمـا كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكر مع أنه من أفراد الحقيقة احتيج إلى إخراج مثل ذلك، بقوله: بالنسبة إلى نوع حقيقتها؛ وذلك لأن اللغوى إذا استعمل الصلاة فى الدعاء وإن صدق عليه أن الصلاة كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة وهـــو الأركان، إلا أن تلك المغايرة ليست بالنسبة للمعنى الحقيقى للصلاة عند المستعمل، بل عند غيره وهو الشارع، وأما بالنسبة لذلك المستعمل فالصلاة مستعملة فيما وضعت له لا فى غيره، وكذا يقال فى الشرعى إذا استعمل الصلاة فى الأركان.

وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلأنه لولا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعى فى الدعاء؛ لأنه يصدق أنه كلمة مستعملة فيما هـــى موضوعة له فى الجملة- أى فى اللغة- ولما زاد هذا القيد دخل ذلك فى التعريف؛ لأنـــه يصدق على الصلاة حينئذ أنها مشتملة فى غير ما هى موضوعة لـــه، بالنســـبة لنـــوع حقيقتها عند المستعمل، وأما كونها مستعملة فيما هى موضوعة له، فذلك ليس بالنسبة إلى نوع حقيقتها عند المستعمل، بل عند غيره، فظهر لك أن هذا القيـــد مـــذكور فى التعريف للإدخال والإخراج.

(قوله: مع قرينة إلخ) خرجت الكناية (قوله: فى ذلك النوع) أى النوع الحقيقى عند المستعمل، لغويًّا كان أو شرعيًّا أو من أهل العرف (قوله: متعلق بالغير) يحتمل وجهين.

أحدهما: أن يكون التعلق على ظاهره، فيكون التقدير هكذا استعمالا فى معنى مغاير للأصل، بالنسبة إلى ذلك النوع من الحقيقة التى عند المستعمل.

ثانيهما: أن يكون التعلق معنويًّا بأن يكون المجرور نعتا للغير، فيكون التقـــدير استعمالا فى غير كائنة مغايرته وحاصلة بالنسبة إلى ذلك النوع، وإلى ما ذكـــر أشـــار

للعهد أى: المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة لـــه فى اللغـــة، أو الشرع، أو العرف، غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نـــوع حقيقتها لغويًّا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فتكـــون مجـــازا لغويًّا؛ وعلى هذا القياس، ولما كان قوله: استعمالا فى الغير بالنســبة إلى نـــوع حقيقتها بمنزلة قولنا: فى اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح............

العلامة سم بقوله: قوله: متعلق بالغير أى تعلقًا معنويًا أو نحويًا لأنه بمعنى المغاير (قولـــه: للعهد) أى والغير المعهود هو غير ما وضعت له، ثم إن الغير المعهود هو ما غاير أفـــراد الحقيقة، أعنى اللغوية والشرعية والعرفية، ولا نعين واحدًا من تلك الأفراد، ولهذا أتـــى بقوله: بالنسبة إلى نوع حقيقتها، فإذا كانت الكلمة موضوعة فى عرف الشرع لمعنى ثم استعملت فى شىء آخر كانت مجازًا شرعيًّا، وإن كانت موضوعة فى اللغـــة لمعـــنى ثم استعملها اللغوى فى معنى آخر كانت مجازًا لغويًّا وكذا إذا كانت موضوعة فى العـــرف لمعنى واستعملها أهل العرف فى غيره كان العرف عامًّا أو خاصًّا كانت مجـــازًا عرفيًّـــا (قوله: بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة) أى بالنسبة إلى نوع كون تلـــك الكلمـــة حقيقة (قوله: حتى لو كان إلخ) أى كما إذا استعمل اللغوى الصلاة فى الأركان فـــإن حقيقتها عنده الدعاء، فيكون قد استعملها فى غير ما وضعت له من حيث اللغة، فتكون مجازا لغويًّا (قوله: ولما كان هذا القيد) أى قوله: استعمالا فى الغير بالنسبة إلخ، وإن كان محط القيدية قوله بالنسبة إلخ، وأما قوله: استعمالا فى الغير فهو توطئة لـــذكر القيـــد، معلوم من قوله: المستعملة فى غير ما وضعت له، وهذا جواب عما يقال: إن السكاكى لم يقل فى اصطلاح به التخاطب فما نقلته عنه تقول عليه، وحاصل مـــا أجـــاب بـــه الشارح أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى، فورد عليه أنه لِمَ لَمْ ينقل عنه اللفظ الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إليه المصنف أوضح وأدل على المقصود.

(قوله بمنـــزلة قولنا: فى اصطلاح إلخ) وإنما كان بمنـــزلته لأن معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير المعنى الذى يقع به التخاطب والاستعمال، بمعنى أن المغايرة إنمـــا هى بالنسبة إلى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل، فإن كانت حقيقتها شرعية وكـــان

وأدلّ على المقصود، أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال: **(فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته)** أى: إرادة معناها فى ذلك الاصطلاح **(وأتى)** السكاكى **(بقيد التحقيق)** حيث قال: موضوعة له بالتحقيق **(لتدخل)** فى تعريف المجاز **(الاستعارة)** التى هى مجاز لغوى **(على ما مَرَّ)** من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، لا بالتحقيق. فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف؛............

المعنى الذى استعملت فيه غيرًا بالنسبة إليه عند المستعمل الذى هو المخاطب بعرف الشرع كان مجازا شرعيًّا، وإن كانت حقيقتها لغوية وكان المعنى الذى استعملت فيه غيرا بالنسبة إليه عند المستعمل اللغوى كانت مجازًا لغويًّا، وهكذا يقال فى المجاز العرفى العام والخاص، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله: استعمالا فى الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، لما علمت أن إضافة نوع لحقيقتها إضافة بيانية، وأن المعنى بالنسبة إلى حقيقتها من كونها شرعية أو لغوية أو عرفية، وهذا يرجع لقولنا: بالنسبة لما عند المستعمل من كونه لغويًّا أو شرعيًّا أو عرفيًّا، فتأمل.

(قوله وأدل على المقصود) عطف علّة على معلول أو سبب على مسبب، وإنما كان أدل؛ لأن قوله: بالنسبة إلى نوع حقيقتها ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص، أى كونها حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية، مع أن المراد ما هو أعم من ذلك، بخلاف قوله: فى اصطلاح به التخاطب فإنه لا توهم فيه لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة فى الاصطلاح الذى يقع به التخاطب، والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويًّا أو شرعيًّا أو عرفيًّا (قوله: فى اصطلاح إلخ) يجوز تعلقه بغير وتعلقه بوضعت (قوله: وأتى السكاكى) أى فى تعريف المجاز.

(قوله: لتدخل الاستعارة) أى لأن قوله: فى غير ما وضعت له بالتحقيق، صادق باستعمالها فى غير الموضوعة له أصلا، كما فى المجاز المرسل، وباستعمالها فى الموضوعة له بالتأويل كما فى الاستعارة، فلو لم يزد قيد التحقيق كان المنفى الاستعمال فى مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل، فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد؛ لأنها لا يصدق

لأنها ليست مستعملة فى غير ما وضعت له بالتأويل. وظاهر عبارة المفتاح هاهنا فاسد لأنه قال: وقولى بالتحقيق احتراز عن ألاّ تخرج الاستعارة، وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة، لا عن عدم خروجها، فيجب أن تكون لا زائدة، أو يكون المعنى: احترازا لئلا تخرج الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكى

عليها أنها كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له، ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له فى الجملة، فظهر مما قاله السكاكى أن قيد التحقيق لإدخالها (قوله: لأنها ليست مستعملة فى غير ما وضعت له بالتأويل) أى: بل هى مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، فهى مستعملة فيما وضعت له فى الجملة، فمجرد قولنا: فى غير ما وضعت له لا يدخلها (قوله: احتراز عن ألاّ تخرج إلخ) أى فظاهره أن المحترز عنه والمتباعد عنه عدم خروجها، وإذا احترزنا بالقيد عن عدم خروجها كان خروجها من التعريف ثابتا؛ لأن المحترز عنه منفى عن التعريف، وإذا كان المنفى عن التعريف عدم خروجها كان الثابت له خروجها عنه، إذ لا واسطة بين النقيضين، ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها فى التعريف لا خروجها منه، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته.

(قوله: وظاهر) أى من كلامهم (قوله: إنما هو عن خروج الاستعارة) أى لأنه إذا تحرز وتبوعد عن خروجها من التعريف ثبت دخولها فيه (قوله: عن عدم خروجها) أى لأنه إذا تحرز عن عدم خروجها من التعريف كان الثابت للتعريف خروجها عنه، كما علمت وهذا خلاف المطلوب (قوله: فيجب أن تكون لا زائدة) أى على حد قوله تعالى: ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[1] إذ المقصود ليعلم أهل الكتاب ﴿أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (قوله: أو يكون المعنى احترازًا لئلا تخرج إلخ) أى فعن فى كلامه للتعليل وعلى هذا فصلة الاحتراز محذوفة، فالمعنى احترازًا عن خروج الاستعارة لأجل تحقق عدم خروجها الذى هو دخولها.

(قوله: ورد ما ذكره السكاكى) أى رد مقتضى ما ذكره السكاكى من الاحتياج إلى زيادة قيدى التحقيق، ومن غير تأويل فى الوضع، وحاصله أن السكاكى

---

(١) الحديد: ٢٩.

(بأن الوضع) وما يشتق منه كالموضوعة-مثلا-**(إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل)**؛ لأن السكاكي نفسه..

ادعى أنه إنما زاد في تعريف المجاز اللغوي قيد بالتحقيق لأجل دخول الاستعارة فيه، وزاد في تعريف الحقيقة اللغوية قيد من غير تأويل في الوضع لأجل أن تخرج الاستعارة عنه، ومقتضى هذا أن قيد التحقيق محتاج إليه في تعريف المجاز، وأنه لو لم يزد ذلك القيد في تعريفه لخرجت عن الاستعارة مع أنها مجاز لغوي وإن قيد من غير تأويل في الوضع محتاج إليه في تعريف الحقيقة وأنه لو لم يزد ذلك القيد في تعريفها لدخلت فيه الاستعارة، وحاصل الرد على السكاكي: أن ما اقتضاه كلامه من الحاجة إلى زيادة القيدين المذكورين في التعريفين مردود بأنه لا يحتاج إلى زيادتهما أصلا، وذكرهما محض حشو، ودخول الاستعارة في تعريف المجاز وخروجها من تعربف الحقيقة لا يتوقف على شيء منها؛ وذلك لأن ذكر الوضع في التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كافٍ في إخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة، وفي إدخالها في تعريف المجاز؛ لأن الوضع إذا أطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي، وحينئذ فلا يحتاج إلى زيادة التحقيق، لكون المنفي عن التعريف هو الوضع الحقيقي، فيبقى التأويلي وهو الذي للاستعارة، فلا تخرج ولا إلى زيادة قوله: من غير تأويل لأجل خروج الاستعارة عن الحقيقة؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة لكن بالتأويل (قوله: كالموضوعة) أي التي عبر بها السكاكي في تعريف المجاز(وقوله: مثلا) أي كالفعل في قول السكاكي في تعريف الحقيقة وضعت له (قوله: إذا أطلق) أي عن التقييد بالتحقيق أو بالتأويل (قوله: لا يتناول إلخ) أي لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من التحقيقي والتأويلي، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيقي (وقوله: الوضع بالتأويل) أي بواسطته والمراد بالتأويل: ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما مر.

قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه، وقال: وقولى: بنفسه احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة، ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة؛ فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفى تعريف المجاز بالتحقيق، اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح، لا تتميم الحد،

(قوله: قد فسر الوضع) أى المطلق (قوله: بازاء المعنى) أى فى مقابلته (قوله: بنفسه) أى ليدل عليه بنفسه من غير قرينة (قوله: بقرينة) أى حالة كون ذلك التعيين ملتبسا بقرينة (وقوله: ولاشك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع) يعنى على وجه الاستعارة، (قوله: إنما هو بالقرينة) أى: والتأويل، أى وحينئذ فلم يدخل وضع الاستعارة فى الوضع إذا أطلق (قوله: فحينئذ) أى فحين إذ كان الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله: لا حاجة إلى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل) أى لإخراج الاستعارة؛ وذلك لأنه لا يقال إن الكلمة مستعملة فيما وضعت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل، بأن استعملت فيما وضعت له تحقيقا، فالاستعارة خارجة بقيد الوضع، وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج له فى إخراجها (قوله: وفى تعريف المجاز) أى ولا حاجة لتقييد الوضع فى تعريف المجاز بالتحقيق، يعنى لإدخال الاستعارة فيه؛ وذلك لأنه حيث قيل: كلمة مستعملة فى غير ما هى موضوعة له لا ينصرف لغير الوضع الحقيقى، فيكون الوضع الحقيقى منفيًّا، فيبقى التأويلى وهو الذى للاستعارة، وحينئذ فالاستعارة داخلة فى التعريف بقيد الوضع، ولا يحتاج لقيد التحقيق بعده لإدخالها فيه (قوله: اللهم إلخ) جواب أول من طرف السكاكى بالتسليم، وحاصله أنا لا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل لا يدل إلا على الوضع بالتحقيق، وأن السكاكى لاحظ ما ذكر لكنه زاد لفظ التحقيق وزاد قوله: من غير تأويل فى الوضع، ليتضح المراد من الوضع كل الاتضاح، بمنزلة أن يقال: جاء الإنسان الناطق بالتصريح بفصله حتى لا يتطرق إليه إمكان حمله على معناه الحقيقى بادعاء قرينة تجوز مثلا، وعلى هذا فقول السكاكى: وقولى بالتحقيق للاحتراز إلخ، معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع، لا أنه لأصل الاحتراز، وإلا كان ذلك القيد تتميما للحدِّ لا لزيادة الإيضاح.

ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور، وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور، لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا- وهو الوضع بالتأويل-

---

(قوله: ويمكن الجواب إلخ) هذا جواب ثانٍ من طرف السكاكي بالمنع، وكان اللائق تقديمه على الجواب الأول؛ لأنه بالتسليم، وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من غير الاشتراك اللفظى، فأتى السكاكى بالقيد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع فى التعريفين الوضع التحقيقى، لا مطلق الوضع الصادق بالتحقيقى والتأويلى، وعبر الشارح بالإمكان لعدم اطّلاعه على مقصود السكاكى. قال " العلامة عبد الحكيم " :وفى هذا الجواب نظر إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع؛ لأن المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقى، وإنما أطلق على التأويلى وضع تجوزا.

(قوله: لم يقصد أن مطلق الوضع) أى لم يقصد أن الوضع المطلق الذى لم يقيد بقيد (قوله: بالمعنى) أى المفسر بالمعنى الذى ذكره، وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه (قوله: يتناول الوضع بالتأويل) أى بحيث يكون الوضع المطلق المفسر بما ذكره من قبيل المتواطئ، حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم التناول (قوله: اشتراك) أى لفظى بين الأمرين المذكورين، بحيث إنه وضع لكلٍّ منهما بوضع على حدة (قوله: فقيده بالتحقيق) أى فى تعريف المجاز، وقيده بعدم التأويل فى تعريف الحقيقة (قوله: ليكون قرينة إلخ) أى ليكون قرينة على أن المراد بالوضع – أى الواقع فى التعريف – أحد معنييه وهو الوضع التحقيقى؛ لأن المشترك اللفظى إذا وقع فى التعريف لا بدَّ له من قرينة تعين المراد منه، (فقوله: على أن المراد بالوضع) أى الواقع فى التعريف (وقوله: معناه المذكور) أى الذى ذكره السكاكى وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه الذى هو الوضع التحقيقى.

(قوله: لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى، وقد يقال: الواجب عند عدم التقييد إرادة جميع معانى الوضع الشاملة للمعنى المذكور،

وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر، وهو أن يقال: لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا؛ لأنه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة- أعنى: الوضع بالتحقيق-.......................

وللمعنى الذى يستعمل فيه أحيانا لا الثانى فقط، وحينئذ فالأولى للشارح أن يقول: لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا أيضا (قوله: وبهذا) أى الجواب الثانى الذى هو بالمنع (قوله: يخرج) أى يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تعريف المجاز، ومعنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر، وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال: لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقييده بالتحقيق لأجل دخول الاستعارة، ولو سلم تناوله فلا نسلم خروج الاستعارة من تعريف المجاز، إذ لم يقيد الوضع بالتحقيق، لأن قوله: فى تعريفه هو الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له، لو اقتصر عليه و لم يزد قوله: بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع المنفى الوضع بالتأويل، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه، ويفيد دخول الاستعارة فى المجاز، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه لا وجه للتخصيص، وحينئذ فلا حاجة للتقييد المذكور، وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال: إن السكاكى لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذى هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى، ليدل عليه بنفسه، وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد (قوله: لو سلم تناول الوضع) أى المنفى المذكور فى التعريف (قوله: للوضع بالتأويل) أى بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ (قوله: فلا تخرج الاستعارة) أى من تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الأخير (وقوله: أيضا) أى كما لا تخرج عند زيادة القيد الأخير، أى وحيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع التأويلى، وعلى تقدير تناوله له، فلا حاجة لتقييد الوضع بالتحقيق لأجل دخولها فى تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد (قوله: فى الجملة) أى بالنظر لبعض الأوضاع وهو الوضع

إذ غاية ما فى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل، لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة.

(و) رد أيضا ما ذكره **(بأن التقييد باصطلاح التخاطب)**..............

التحقيقى، لا باعتبار جميع الأوضاع؛ لأنها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلى.

(قوله: إذ غاية ما فى الباب) أى ما فى هذا المقام، وهذا علة للمعلل مع علته (قوله: لكن لا جهة) أى لا وجه ولا سبب، (وقوله: لتخصيصه) أى الوضع المنفى الواقع فى تعريف المجاز (قوله: حتى تخرج الاستعارة) أى من تعريف المجاز، وهذا تفريع على تخصيصه بالوضع التأويلى، أى لكن لا وجه لتخصيص الوضع فى تعريف المجاز بالوضع التأويلى، فتخرج الاستعارة من التعريف البتة، فيحتاج للتقييد بالتحقيق لإدخالها فيه، بل الوجه تخصيصه بالتحقيقى، وحينئذ فتدخل الاستعارة فى التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لإدخالها، لا يقال: تخصيص الوضع بالتحقيقى لا وجه له أيضا، بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويلى؛ لأنا نقول: المرجح لحمل الوضع على التحقيقى وتخصيصه به موجود، وهو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقة فى التحقيقى.

(قوله: ورد أيضا ما ذكره) أى ورد مقتضى ما ذكره السكاكى فى تعريف الحقيقة والمجاز، من جهة تقييد الاستعمال فى تعريف المجاز باصطلاح التخاطب، وعدم تقييد الاستعمال فى تعريف الحقيقة بذلك القيد فإن صنيعة هذا يقتضى الاحتياج لذلك القيد فى تعريف المجاز، وعدم الاحتياج له فى تعريف الحقيقة، وحاصل الرد عليه أن ما اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد محتاج إليه فى التعريفين معا؛ وذلك لأن وجه الحاجة إليه فى تعريف المجاز هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير جامع لأنه يخرج عنه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعى فى الدعاء، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فيما وضعت فى الجملة، أى باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم مع أنها مجاز، وعند ذكر ذلك القيد تدخل فى حد المجاز إذ يصدق عليها أنها كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له باصطلاح التخاطب، وإن كانت مستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح آخر مغاير

أو ما يؤدى معناه، كما لا بُدَّ منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازا.

كذلك (**لا بُدَّ منه فى تعريف الحقيقة**) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وإن لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح. ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية..............................

لاصطلاح التخاطب، ووجه الحاجة إليه فى تعريف الحقيقة هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع؛ لأنه لو لم يذكر ذلك القيد فى التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعى فى الدعاء، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى معنى وضعت له فى الجملة مع أنه مجاز، وعند ذكر ذلك القيد يخرج من حد الحقيقة؛ لأنها وإن كانت مستعملة فيما وضعت له فى الجملة أى باعتبار وضع اللغة إلا أنها لم تكن مستعملة فى المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح أهل الشرع، فظهر أن قيد فى اصطلاح التخاطب يحتاج إلى التقييد به فى التعريفين، وحينئذ فما اقتضاه صنيع السكاكى من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقة مردود (قوله: أو ما يؤدى معناه) أى كالذى عبر به السكاكى.

(قوله: ليخرج عنه نحو هذا اللفظ) أى لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع فى الدعاء (قوله: فى الجملة) أى باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح اللغويين (قوله: وإن لم يكن) أى والحال أنه لم يكن مستعملا فى المعنى الذى وضع له فى هذا الاصطلاح أى الشرعى، وحينئذ فهو مجاز، فلولا زيادة ذلك القيد لكان تعريف الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه.

(قوله: ويمكن الجواب إلخ) حاصله أن السكاكى استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التخاطب فى تعريف الحقيقة؛ لأن الحيثية تفيد ما يفيده ذلك القيد والحيثية مرعية عرفا ولو لم تذكر فى تعريف الأمور الاعتبارية، وهى التى يكون مدلولها واحدًا، وإنما اختلفت فيه بالاعتبار، ولا شك أن الحقيقة والمجاز والكناية من ذلك القبيل، فإن مدلول الثلاثة الكلمة المستعملة وإنما اختلفت بالاعتبار، فإذا قيل: المجاز هو الكلمة المستعملة فى

مراد فى تعريف الأمور التى تختلف باختلاف الاعتبارات والإضافات، ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز..

غير ما وضعت له فقط كان المراد هو الكلمة من تلك الحيثية وهى كونها مستعملة فى غير الموضوع له فقط، وهى بذلك الاعتبار تخالف نفسها باعتبار آخر، وإذا قيل: الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له، كان المراد أن الحقيقة هى الكلمة من تلك الحيثية، وهى كونها مستعملة فى الموضوع له فقط، وهى بذلك الاعتبار تكون غير المجاز والكناية، وإن كان الجميع شيئا واحدا فى نفسه، وإذا قيل: الكناية هى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز إرادة المعنى الموضوع له، كان المراد أن الكناية هى الكلمة من تلك الحيثية، أى كونها مستعملة فى الغير مع صحة إرادة الموضوع له، وهى بهذا الاعتبار تخالف نفسها حالة كونها موصوفة بغير معنى الكناية.

وإذا علمت أن قيد الحيثية مرعى فى تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والمجاز من ذلك القبيل، تعلم أن قول السكاكي فى تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيد للمراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح التخاطب، إذ مفاده حينئذ أنها هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث إنها وضعت له، فإن قلت: هلا اكتفى بقيد الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا، قلت: الأصل ذكر القيد، وأيضا إذا اعتبرت الحيثية فى تعريفه يصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له، من حيث إنه غير ما وضعت له، واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث إنه غير الموضوع له بل من حيث إن بينه وبين الموضوع له نوع وعلاقة.

(قوله: مراد فى تعريف الأمور التى تختلف إلخ) احترز بذلك عن الماهيات الحقيقية التى تختلف بالفصول، وهى الأمور المتباينة التى لا تجتمع فى شيء كالإنسان والفرس، فليس قيد الحيثية معتبرًا فى تعريفها، إذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها، فإذا عرفت الإنسان بالحيوان الناطق، والفرس بالحيوان الصاهل، لم يحتج إلى أن يراعى فى الإنسان من حيث إنه ناطق لإخراج الإنسان الذى هو فرس من حيث إنه صاهل، ولا أن يراعى فى الفرس من حيث إنه صاهل، إذ لا التبساس ين الصاهل والناطق فى الماصدق (قوله: والإضافات)

كذلك؛ لأن الكلمة الواحدة بالنسبة إلى المعنى الواحد قد تكون حقيقة، وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين، فالمراد أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث إنها موضوعة له، لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى، كما يقال: الجواد لا يخيب سائله- أى: من حيث إنه جواد- وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعملة فى عرف الشرع فى الدعاء؛ لأن استعماله فى الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء،..........

عطف مرادف (قوله: كذلك) أى مختلفان بالإضافة والاعتبار (قوله: لأن الكلمة الواحدة) أى كلفظ صلاة (وقوله: بالنسبة إلى المعنى الواحد) أى كالدعاء، (وقوله: قد تكون حقيقة) أى باعتبار وضع اللغة، (وقوله: وقد تكون مجازا) أى باعتبار وضع الشرع، وكذلك لفظ صلاة بالنسبة للأفعال المخصوصة فإنه حقيقة باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغة.

(قوله: فالمراد إلخ) هذا تفريع على ما مر من أن قيد الحيثية مراد فى تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والمجاز منها، أى وإذا علمت ذلك فمراد السكاكى أن الحقيقة إلخ (قوله: لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم الاستعمال المأخوذ من مستعمله، والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله: وضعت وقوله: لهذا المعنى أى المراد المشار له بقوله: فالمراد إلخ وهذا تأييد لما ذكره من أن مراد السكاكى ما ذكر من اعتبار الحيثية، فكأنه قال: ويؤيد ما ذكر من أن مراد السكاكى أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث إنها وضعت له، أنه علق الاستعمال بما يشعر بكونه علّة له وهو الوضع؛ لأن الوضع يناسب الاستعمال، ضرورة أن اللفظ إنما يوضع لمعنى ليستعمل فيه، وتعليق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته.

(قوله: لا يخيب سائله) هو بالرفع فاعل يخيب محققا أى أن سائله لا يرد خائبا من غير عطية، أو أنه بالنصب مفعول يخيب مشدد أى لا يرد سائله خائبا فقد علق الحكم وهو عدم الرد خائبا على الوصف وهو جواد، فيشعر بأن العلة فى ذلك الحكم كونه جوادًا لا كونه إنسانا، وإلا فهو من هذه الحيثية قد يخيب سائله لعروض البخل

بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له، وقد يجاب بأن قيد **[اصطلاح التخاطب]** مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن، وبأن اللام فى الوضع للعهد- أى: الوضع الذى وقع به التخاطب- فلا حاجة إلى هذا القيد.................

بعد مفارقة الوصف، فتسليم القضية إنما هو باعتبار الوصف (قوله: بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له) أى وهى الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال أى وإذا كان استعمال الصلاة فى الدعاء ليس من حيث إنها موضوعة له، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعنى الذى وضعت له فتكون مجازا.

بقى شىء آخر وهو أن رعاية الحيثية فى التعريف إحالة على أمر خفى، فإنه بعد تسليم أنه أمر عرفى يراعى ولو لم يذكر يكون خفيًّا إلا على الخواص أهل العرف، والمطلوب فى التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيثية فى الحد وإلا كان معيبا بالإحالة المذكورة وقد يجاب بأن الأمر وإن كان كذلك، لكن الكلام مع من له دخل فى العرف، وأيضا هذا نهاية ما يمكن من الاعتذار، ولذا قال الشارح، ويمكن الجواب و لم يقل هذا الجواب جزما. قاله اليعقوبى (قوله: وقد يجاب) أى بجواب ثان وحاصله أن هذا القيد وهو فى اصطلاح التخاطب وإن كان متروكا فى تعريف الحقيقة إلا أنه مراد للسكاكى، فهو محذوف من تعريفها لدلالة القيد المذكور فى تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال: حيث اكتفى بذكر القيد فى أحد التعريفين لدلالته على اعتباره فى الآخر فهلا عكس وذكره فى تعريف الحقيقة وحذفه من تعريف المجاز، لدلالة ذكره فى تعريف الحقيقة على اعتباره فى تعريف المجاز.

(قوله: وبأن اللام إلخ) عطف على قوله: بأن قيد فى (قوله: فى فرق بين الشارح والمتن) اصطلاح التخاطب مراد إلخ فهو جواب ثالث، وحاصله أن اللام فى قوله: فى تعريف الحقيقة من غير تأويل فى الوضع لام العهد، والمعهود هو الوضع الذى وقع بسببه التخاطب، والوضع الذى وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب، وحينئذ فلا حاجة لزيادة قيد فى اصطلاح التخاطب فى تعريف الحقيقة.

وفى كليهما نظر.

واعترض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط؛ لأن الفرس فى: خذ هذا الفرس-مشيرا إلى كتاب بين يديه-مستعمل فى غير ما وضع له، والإشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى.

(قوله: وفى كليهما نظر) أى فى كل من الجوابين الأخيرين وهما المتعاطفان نظر، أما النظر فى الأول: فهو أن التعريفان يجب أن يكون كل واحد منها مستقلاً منقطعًا عن غيره، فلا دلالة لغيره على ما حذف منه، لكمال العناية فيها ببيان الماهية، فلا يجوز أن يترك قيد من تعريف ويتكل فى فهمه على ما فى تعريف آخر، وأما النظر فى الثانى فحاصله: أن المعهود هو الوضع المدلول لقوله، فيما وضعت له، ولاشك أنه يدل على مطلق الوضع؛ لأن الاستعمال إنما يفتقر لمطلق الوضع الذى هو أعم من الوضع الذى روعى فى اصطلاح التخاطب ومن غيره، فإذا كان ذلك هو المعهود وهو أعم فلا إشعار له بالأخص، الذى هو الوضع المرعى فى اصطلاح التخاطب، فلا يخرج به ما ذكر، إذ معنى الكلام حينئذ أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فى مطلق ما وضعت له من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق، ولاشك أن الصلاة إذا استعملت فى عرف الشرع فى الدعاء صدق عليها أنها كلمة استعملت فى مطلق ما وضعت له وهو اللغة، من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق الصادق باللغوى فى الحالة الراهنة، فالعهدية التى وجدت فى التعريف ليس فيها عهدية الوضع المعتبر فى التخاطب، فلا بد من التصريح بها وإلا فالكلام على أصله فيبقى البحث.ا هـ يعقوبى.

(قوله: واعترض أيضا إلخ) المعترض هو المصنف فى الإيضاح، فقد اعترض فيه على تعريف السكاكى للمجاز بأنه غير مانع؛ لأنه يتناول الغلط فكان على السكاكى أن يزيد بعد قوله: مع قرينة مانعة عن إرادته على وجه يصح بأن تكون القرينة ملاحظة لأجل إخراج ذلك، وأجيب عنه بأن قوله: مع قرينة على حذف مضاف أى مع نصب قرينة، ولاشك أن نصب المتكلم قرينة يستدعى اختياره فى المنصوب والشعور به، لأن النصب فعل اختيارى مسبوق بالقصد والإرادة، وذلك مفقود فى الغلط لأن الغالط لا

(وقسم) السكاكى (المجاز اللغوى) الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة...

يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلا، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعا فى تعريف المجاز واعلم أن الاعتراض بتناول تعريف المجاز للغلط إنما يراد إن كان المراد بالغلط سبق اللسان؛ لأن الغالط حينئذ قد استعمل لفظ الفرس فى الكتاب وإن كان المراد به الخطأ فى الاعتقاد فلا يرد بناءً على أن اللفظ موضوع للمعنى الذهنى؛ لأن الغالط إنما أطلق الفرس على معناه.قاله سم.

(قوله: وقسم المجاز إلى آخر قوله: وعد التمثيل منها) القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد: وعد التمثيل منها؛ لأنه محط الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد له، واحترز بقوله: اللغوى من العقلي وبقوله: الراجع إلى معنى الكلمة من الراجع إلى حكمها، كما فى قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[1] فالأصل وجاء أمر ربك، فالحكم الأصلى فى الكلام لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز، ومدار المجاز الراجع لحكم الكلمة على اكتساء اللفظ حركة لأجل حذف كلمة لا بد من معناها، أو لأجل إثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا، كالكاف فى قوله تعالى﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2] (قوله: المتضمن للفائدة) بالنصب نعت للمجاز اللغوى بأن استعملت الكلمة فى المعنى غير ما وضعت له، فتلك الكلمة التى هى مجاز فهم منها فائدة وهى المعنى المستعملة فيه واحترز بذلك عن اللفظ الدالّ على المقيد إذا استعمل فى المطلق كـ مرسن فإنه أنف البعير يستعمل فى أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه به فى الانبطاح، فإنه مجاز لم يتضمن فائدة لأن المعنى الأصلى للكلمة موجود فى ضمن المعنى الذى استعملت فيه الآن.

قال العلامة اليعقوبى: وفيه نظر لأنه إن عنى فائدة مخصوصة كالمبالغة فى التشبيه عند اقتضاء المقام إياه كما فى الاستعارة، وكإطلاق اسم الجزء على الكل حيث أريد

(١) الفجر: ٢٢.
(٢) الشورى: ١١.

(إلى الاستعارة وغيرها) بأنه إن تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة، وإلا فغير استعارة.

(وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى: بالطرف المذكور (الآخر) أى: الطرف المتروك..................................

إقامته فى مقامه للإشعار بأن لذلك الجزء خصوصية الكل وأنه لا يتم إلا به، كالعين يطلق مجازًا مرسلا على الربيئة فهو مسلم ولا يفيد نفى مطلق الفائدة حتى يكون قسيما لكل ما يفيد هاتين الفائدتين أو غيرهما،وإن أريد أنه لا فائدة فيه أصلا لم يسلم فإن المجاز مطلقا لا يخلو عن فائدة، ولو كانت تلك الفائدة هى أن دلالته على معناه كدعوى الشيء بالدليل المقيد للتقرر فى الذهن، حيث تضمن ملاحظة الأصل، إذ بذلك يحصل مع القرينة والعلاقة الانتقال منه إلى لازمه.اهـ (قوله: إلى الاستعارة) أى إلى مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والمكنية (قوله: بأنه) أى بسبب أنه أى المجاز اللغوى المتضمن لفائدة (إن تضمن المبالغة فى التشبيه) كالأسد يستعمل فى الرجل الشجاع فهو استعارة، وإن لم يتضمنها ولكن فيه فائدة أخرى كما تقدم فى إطلاق العين على الربيئة فإنه يشعر بأن العين الذى هو العضو المعلوم جزؤه وأن الكل الذى هو الربيئة لا يتم إلا به فهو غير استعارة، بل هو مجاز مرسل، فالمجاز المرسل عنده ما تضمن فائدة غير المبالغة فى التشبيه، وأما اسم المقيد المستعمل فى المطلق، فهو قسم خارج عن المجاز المرسل عنده، يسميه المجاز الخالى عن الفائدة.

(قوله: وعرف الاستعارة) أى التى هى أحد قسمى المجاز اللغوى المتضمن للفائدة (قوله: بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لا يخفى أن أحد طرفى التشبيه فى الحقيقة هو المعنى، وأن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ، وحينئذ فيجب أن يجعل فى الكلام حذف مضاف أى: بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه، ولا يقال: إن المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه؛ لأن هذا يقتضى أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد الطرف الآخر (قوله: أى بالطرف المذكور) أى باسم الطرف المذكور (وقوله: أى الطرف المتروك) أى المتروك اسمه، وحاصله: أن تذكر اسم أحد طرف التشبيه وتريد باسم ذلك

(مدَّعيًا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول: فى الحمام أسد- وأنت تريد به الرجل الشجاع- مدعيًا أنه من جنس الأسد؛ فتثبت له ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه.

وكما تقول: أنشبت المنية أظفارها- وأنت تريد بالمنية السبع- بادِّعاء السبعية لها، فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به- وهو الأظفار-.................

الطرف المذكور الطرف الآخر المتروك اسمه، وكذا يقال فى قوله الآتى: وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى الطرف المذكور اسمه هو المشبه به.

ومقتضى قوله: (بأن تذكر إلخ) أن مسمى الاستعارة نفس الذكر، وهو يوافق ما مر من أن الاستعارة تطلق على استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادة معناها الأصلى، لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من أقسام المجاز، فيكون لفظا لأن المجاز لفظ (قوله: مدعيًا) حال من فاعل تذكر أى أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الطرف الآخر حالة كونك مدَّعيًا دخول المشبه فى جنس ذلك المشبه به أى فى حقيقته، وبتلك الدعوى صح إطلاق اسم المشبه به على المشبه فى المصرحة، وصح إطلاق اسم المشبه على المشبه به فى المكنية؛ لاشتراكهما فى الجنس بالدعوى (قوله: كما تقول إلخ) لما كان قوله: أن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه وتريد به الآخر يشمل ما إذا ذكر اسم المشبه به وأريد به المشبه كما فى المصرحة، ويشمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به كما فى المكنية عنده، مثل الشارح بمثالين الأول للأول والثانى للثانى (قوله: فتثبت له ما يخص المشبه به) أى فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع فى جنس المشبه به وهو الأسد أثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه، أى اسم حقيقته الذى هو لفظ الأسد، فإنه اسم لجنسه وحقيقته الذى هو الحيوان المفترس.

(قوله: وكما نقول: أنشبت المنية إلخ) فأنت لم ترد بالمنية التى هى اسم المشبه معناها الحقيقى الذى هو الموت المجرد عن السبعية الادعائية، بل أردت بها معنى السبع الذى هو المشبه به، لكن لم ترد بها السبع الحقيقى بل السبع الادعائى وهو الموت الذى

ويسمى المشبه به-سواء كان هو المذكور أو المتروك-مستعارا منه، ويسمى اسم المشبه به مستعارا، ويسمى المشبه مستعارا له.

ادعيت سبعيته، ولما أطلق لفظ المنية على السبع الادعائى – وهو الموت المدعى له السبعية- أثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الأظفار، هذا حاصل كلامه. وأنت خبير بأن هذا لا يلائمه قول المصنف: وتريد به الآخر؛ لأنه لم يرد بالمنية هنا الطرف الآخر الذى هو السبع الحقيقى، إلا أن يقال: إن قول السكاكى: أن تذكر أحد الطرفين وتريد الآخر معناه وتريد الآخر حقيقةً أو ادِّعاءً.

وحاصل تقرير الاستعارة بالكناية فى أنشبت المنية أظفارها بفلان على مذهب السكاكي، أن تقول: شبهت المنية وهي الموت بالسبع وادعينا أنها فرد من أفراده، وأن له فردين الفرد المعلوم وهو السبع الحقيقي أعنى الحيوان المفترس، والفرد الادعائى وهو الموت المدعى سبعيته، ثم أطلقنا لفظ المنية على السبع الادعائي، ولما أطلقناه عليه أثبتنا له ما يخص السبع وهو الأظفار (قوله: ويسمى) بالبناء للفاعل، وفاعله ضمير عائد على السكاكي وكذا يقال فيما بعد (قوله: سواء كان هو المذكور) أى كما فى المثال الأول (وقوله: أو المتروك) أى كما فى المثال الثانى والمراد سواء كان مذكورا اسمه أو متروكا اسمه كما علمت (قوله: ويسمى اسم المشبه به مستعارًا) أى سواء كان اسم المشبه به هو المذكور كما فى المثال الأول أو المتروك كما فى المثال الثانى، ومعنى كونه مستعارًا مع أنه متروك أنه يستحق الاستعارة اللفظية، لكنها تركت مكنيا عنها بلوازم المشبه به، هذا كلام السكاكي، وهو دالٌّ على أن المستعار فى قولنا، أظفار المنية نشبت بفلان هو لفظ السبع والمستعار له المنية، وسيأتى له ما يخالف ذلك وهو أن المستعار فى الاستعارة بالكناية هو لفظ المنية المعبر به عن الأسد الادعائى، وهو مقتضى قوله: أولا أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الآخر؛ وذلك لأنه فسر الاستعارة بالذكر ومتعلق الذكر هو المستعار، فعلمت مما ذكر أن فى كلام السكاكى بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقضا؛ لأن كلامه فى بعض المواضع يفيد أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المتروك، وفى بعض المواضع يفيد أنها لفظ المشبه المذكور.

(وقسمها) أى: الاستعارة (**إلى المصرح بها، والمكنى عنها. وعنى بالمصرح بها أن يكون**) الطرف (**المذكور**) من طرفى التشبيه (**هو المشبه به، وجعل منها**) أى: من الاستعارة المصرح بها (**تحقيقية، وتخييلية**) وإنما لم يقل: وقسمها إليهما؛ لأن المتبادر..

(قوله: وقسمها إلى المصرح بها والمكنى عنها) يستفاد منه أنهما لا يجتمعان، وهو كذلك من حيث المفهوم، وأما من حيث الصدق فى مادة فقد يجتمعان، كما فى قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾[1] فقد اجتمع الاستعارتان فى لباس، فإنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع من أثر الضرر كالنحول والاصفرار من حيث الاشتمال باللباس واستعير له اسمه، ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع، فتكون استعارة مصرحة نظرًا للأول ومكنية نظرًا للثانى، وتكون الإذاقة تخييلا (قوله: أن يكون الطرف المذكور) أى المذكور اسمه هو المشبه به، أى وعنى بالمكنى عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه، ولا يخفى ما فى كلامه من التسامح؛ لأن كون الطرف المذكور اسمه مشبها أو مشبها به ليس هو المصرح بها أو المكنى عنها؛ لأن المصرح بها والمكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور.

(قوله: وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية) أى: ولم يجعل مثل ذلك فى المكنية، ولعل ذلك أن المشبه به فى التحقيقية لا يكون إلا ثابتا فى الحس أو العقل، والمشبه به فى التخييلية لم يكن ثابتا إلا فى الوهم، والمكنية عند السكاكى لا يكون المشبه به فيها إلا تخييليا، كالسبع الادعائى فى أنشبت المنية أظفارها بفلان، فإن المشبه عنده المنية، والمشبه به السبع الادعائى، وهو الموت المدعى سبعيته، فلما كان المشبه به فيها عنده لا يكون إلا تخييليا امتنع تقسيمها للتحقيقية والتخييلية، وأما على رأى المصنف فى المكنية فامتناع تقسيمها إليهما ظاهر (قوله وإنما لم يقل) أى المصنف (وقسمها إليهما) المشعر بانحصارها فى القسمين، بل عدل إلى قوله: جعل منها كذا وكذا، المشعر ببقاء شىء آخر وراء التحقيقية والتخييلية (لأن المتبادر إلخ) (قوله: لأن المتبادر

---

(١) النحل: ١١٢.

إلى الفهم من التحقيقية، والتخييلية ما يكون على الجزم؛ وهو قد ذكر قسما آخر سماه: المحتملة للتحقيق والتخييل؛ كما ذكر في بيت زهير.

إلى الفهم من التحقيقية إلخ) أى من إطلاق لفظ التحقيقية وإطلاق لفظ التخييلية (وقوله: ما يكون على الجزم) أى ما يكون استعارة تحقيقية جزما وما يكون استعارة تخييلية جزما لا على سبيل الاحتمال، وإنما كان المتبادر إلى الفهم ما ذكر؛ لأن الأصل إطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه، فتكون تسميته به جزمًا، وإطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه، فتكون التسمية به احتمالا خلاف المتبادر (قوله: وهو قد ذكر) أى السكاكى، أى والحال أنه قد ذكر للمصرحة قسما آخر.

(قوله: كما ذكر فى بيت زهير) أى وهو قوله سابقا:

صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمى وأقصرَ باطِلُه   وعُرِّى أفراسُ الصِّبا ورواحِلُه[1]

فقد وجه فيه وجهين كما تقدم أحدهما: أن يكون شبه الصبا بالجهة المقضى منها الوطر، وأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية، وعليه تكون الأفراس والرواحل تخييلا قرينة للمكنية.

والآخر: أن يكون شبه أسباب استيفاء اللذة أو أن الصبا بالأفراس والرواحل، فتكون الأفراس والرواحل تحقيقية، وذكر الصبا على هذا تجريد، والحاصل أنه لو قال المصنف: وقسمها إلى التحقيقية والتخييلية لاقتضى أن السكاكى حصرها فى القسمين وهو لايصح؛ لأنه ذكر للمصرحة قسما آخر وهى المحتملة للتحقيقية والتخييلية، فلهذا عدل عن قوله: وقسمها إلى قسمين وجعل منها إلخ، المقتضى أن ثم قسما آخر وهو قسم الاحتمال، ولا يقال قسم الاحتمال داخل فى التحقيقية والتخييلية، لأنا إذا قلنا المصرحة تنقسم للتحقيقية والتخييلية، فمعناه للتحقيقية جزما أو احتمالا، وللتخييلية جزما أو احتمالا، لأنا نقول المتبادر من إطلاق لفظ التحقيق والتخييل ما يكون كذلك جزما لا احتمالا كما تقدم، وقد يقال: إن هذا التقسيم - أعنى قولنا هذه الاستعارة مجزوم بتحقيقيتها وهذه الاستعارة مجزوم بتخييليتها وهذه محتملة للتحقيقية والتخييلية -

---

(١) البيت من قصيدة لزهير فى ديوانه ص ٥٥.

(**وفسر التحقيقية بما مر**) أى: بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا، أو عقلا.

(**وعد التمثيل**) على سبيل الاستعارة؛ كما مر فى قولك: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى.

(**منها**) أى: من التحقيقية مع القطع، قال: ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى......................

تقسيم فى الأمثلة، وليس كلامنا فى تقسيم الأمثلة إلى ما يجزم بأن الاستعارة فيه تحقيقية أو تخييلية أو محتملة، وإنما كلامنا فى تقسيم مفهوم الاستعارة المصرحة، ولاشك أنه منحصر فى نوعى التحقيقية والتخييلية، والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل (قوله أى بما يكون إلخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام من المسامحة، لأن الاستعارة التحقيقية ليست كون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا ولم يتقدم له هذا أصلا، فكان الأولى أن يقول: أى لفظ المشبه به المنقول للمشبه المتروك لفظه المتحقق حسا أو عقلا، والأول كلفظ أسد المنقول للرجل الشجاع فى قولك: رأيت أسدًا فى الحمام، والثانى كلفظ الصراط المستقيم المنقول للدين القيم بمعنى الأحكام الشرعية فى قوله تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[1] (قوله وعد التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية، وتقدم أنها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وتسمى تمثيلا مطلقا، فحينئذ فلا حاجة لتقدير الشارح (قوله: على سبيل الاستعارة) قاله فى الأطول.

وقد يقال قصد الشارح بزيادته على سبيل الاستعارة الإيضاح بذكر الاسم الأعرف (قوله: أى من التحقيقية) أى التى هى قسم من أقسام المجاز المفرد، ولذا جاء الاعتراض الآتى (قوله: مع القطع) أى لا التحقيقية مع الاحتمال (قوله ومن الأمثلة) أى ومن أمثلة التحقيقية على القطع، وهذا مقول القول (قوله: التحقيقية مع القطع) صفة للاستعارة.

(قوله: استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى) فيه بحث؛ لأن المستعار أبدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها

---

(١) الفاتحة: ٦.

(ورد) ذلك (بأنه) أى: التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للإفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد؛ لأن تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات،..

كما يدل عليه ظاهر العبارة، فإن تأول ذلك بأن المراد بالوصف اللفظ بناء على أن اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل فى قوله: لوصف صورة أخرى؛ لأن المستعار له نفس المشبه لا لفظه، اللهم إلا أن يقدر مضاف وهو بيان، فكأنه قال: ومن الأمثلة استعارة لفظ إحدى صورتين منتزعتين من أمور لبيان الصورة الأخرى، فتكون اللام فى قوله: لوصف صورة أخرى، للغرض لا صلة لاستعارة ا هـ فنرى.

أو يقال: المراد بالوصف الهيئة وتكون إضافته لما بعده بيانية، ويجعل فى الكلام مضاف محذوف، والمعنى استعارة دال هيئة هى إحدى هيئتين منتزعتين من عدة أمور هيئة هى الهيئة الأخرى فتأمل.

هذا وكان الأولى للسكاكى أن يقول: لوصف الصورة، الأخرى بالتعريف؛ لأن التنكير يوهم أن المستعار له غير إحدى الصورتين المنتزعتين والفرض أن لفظ أحدهما استعير للأخرى لا لغيرها، كما تقدم فى استعارة اللفظ الدال على حالة الذى يريد الذهاب فيقدم رجلا ثم يريد الرجوع فيؤخرها، وذلك اللفظ هو: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، لبيان حالة المتردد بين فعل الأمر وتركه، ومعنى بيانها الدلالة عليها، وقد تقدم أن تلك الحالة فى الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر.

(قوله: ورد ذلك) أى عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية التى هى قسم من المجاز المفرد (قوله: مستلزم للتركيب) أى لأن التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع لها إلى حالة أخرى (قوله: المنافى للإفراد) أى الذى هو لازم للاستعارة التحقيقية، وذلك لأن الاستعارة من أقسام المجاز المفرد فهى مستلزمة للإفراد، إذ هو وصف غير مفارق لها كما أن التركيب وصف لازم للتمثيل لا يفارقه (قوله: فلا يصح إلخ) أى وإذا كان التركيب الذى هو لازم التمثيل منافيا للإفراد اللازم للاستعارة فلا يصح إلخ (قوله: لأن تنافى اللوزام) أى كالإفراد والتركيب (وقوله: يدل على تنافى

وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عن وجود الملزوم. والجواب: أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية، لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد. وقسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا؛ كقولنا: الأبيض إما حيوان، أو غيره، والحيوان قد يكون أبيض، وقد لا يكون.

الملزومات أى كالتمثيل والاستعارة التحقيقية، فلا يجتمعان فى شيء واحد، بأن يكون استعارة تحقيقية وتمثيلا، فوجب أن التمثيل لا يكون استعارة تحقيقية (قوله: وإلا لزم إلخ) أى: وإلا يدل تنافى اللوازم على تنافى الملزومات، بأن كان يمكن اجتماع الملزومات مع تنافى اللوازم لزم اجتماع اللازمين المتنافيين كالإفراد والتركيب، ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه، واجتماع اللازمين المتنافيين- كالإفراد والتركيب – محال بالبداهة لأدائه؛ لاجتماع النقيضين وهو إفراد ولا إفراد وتركيب ولا تركيب.

(قوله: والجواب إلخ) هذا شروع فى أجوبة خمسة أتى بها الشارح انتصارا للسكاكى.

وحاصل الأول: أن السكاكى عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للإفرادية والتركيبية، ولا شك أن مطلق الاستعارة التحقيقية يكون تمثيلا مستلزما للتركيب، ولم يعد التمثيلية من الاستعارة التحقيقية الإفرادية حتى يرد البحث (قوله: وقسمة المجاز المفرد إلخ) جواب عما يقال: السكاكى قد قسم المجاز المتضمن للفائدة كما مر إلى استعارة وغيرها بعد أن سماه لغويا، وعرف اللغوى كما تقدم بأنه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له، فلزم أن يكون المتضمن للفائدة قسما من المفرد، وإذا كانت الاستعارة قسما من المتضمن لزم أن تكون مفردة، لأن قسم الشيء أخص منه، ولازم الأعم لازم للأخص، وإذا كانت الاستعارة يلزم أن تكون مفردة فيلزم على عد التمثيل منها كون المركب مفردًا وهو باطل، فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله: لا توجب إلخ) أى بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو فى نفسه ليس أخص من القسم، بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه، كما

فى تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها، فإن المجاز والاستعارة يجتمعان فى نحو الأسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة فى التشبيه، وينفرد المجاز المفرد فى نحو العين تطلق على الربيئة مجازا مرسلا، وتنفرد الاستعارة عن المفرد فى نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، وكما فى تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره فإن الحيوان الذى - قسمت إليه الأبيض- بينه وبين الأبيض عموم وخصوص، من وجه يجتمعان فى الحيوان الأبيض، وينفرد الأبيض فى الجص وينفرد الحيوان فى الزنجى، وإذا صح كون الاستعارة ليست أخص من المفرد، بل بينها وبينه عموم وخصوص من وجه، صح تقسيمها للتمثيل وغيره، فيلزم التركيب فى التمثيل ويلزم الإفراد فى غيره، فيكون صدق المجاز المفرد عليها إنما هو فى الفرد الذى تجتمع معه فيه، لا فيما تنفرد عنه، وإنما قلنا: بل يصح تقسيم الشىء إلى ما هو فى نفسه، أى من حيث ذاته، ليس أخص من المقسم إشارة إلى أنه من حيث إنه قسم لا بد أن يكون أخص؛ لأن الحيوان من حيث إنه قسم إنما يصدق على الحيوان الأبيض، لكن الذى يخبر به عنه يجوز ألاّ يكون مفهومه أخص كما فى المثال، وبهذا اندفع ما يقال: محصل هذا الجواب الذى أشار له الشارح بقوله: وقسمة إلخ أن قسم الشىء قد يكون أعم منه وهذا خال عن التحقيق، إذ العقلاء مطبقون على أن قسم الشىء لا بد أن يكون أخص منه، والحاصل أنه ليس غرضه بقوله: كقولنا إلخ الاستدلال بأن قسم الشىء قد يكون أعم منه، بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد للاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة فى المجاز المفرد، كما أن تقسيم الأبيض إلى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان فى الأبيض فتأمل.

(قوله: على أن إلخ) هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذى قسمه السكاكى للاستعارة وغيرها المجاز المفرد، وحاصله لا نسلم أن المقسم فى كلامه المجاز المفرد حتى يقال: كيف يجعل التمثيل الذى هو مركب من أقسام المفرد، بل المقسم فى كلامه مطلق المجاز، فقسمه إلى الاستعارة وغيرها، ثم قسم الاستعارة إلى التمثيلية وغيرها، وحينئذ فالمقسم صادق بالمركب الذى هو بعض الاستعارة، فلا يلزم اجتماع الإفراد من حيث إن

ليس هو المجاز المفرد المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له؛ لأنه قال بعد تعريف المجاز: إن المجاز عند السلف قسمان: لغوى، وعقلى.

واللغوى قسمان: راجع إلى معنى الكلمة، وراجع إلى حكم الكلمة.

والراجع إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة، ومتضمن لها.

والمتضمن للفائدة قسمان: استعارة، وغير استعارة.

وظاهر أن المجاز العقلى، والراجع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور؛ ....

المقسم مفرد، والتركيب من حيث كون المقسم مركبا، والدليل على أن المقسم فى كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد أنه قال بعد تعريف المجاز إلخ، وأما الجواب الأول فهو بتسليم أن المقسم فى كلامه المجاز المفرد ومنع كون القسم أخص من المقسم مطلقا فحاصله أنا نسلم أن المقسم هو المجاز المفرد، لكن لا مانع من كون قسم الشىء كالاستعارة أعم منه، وحيث كان الجواب الأول بالتسليم والثانى بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثانى على الأول؛ لأن الجواب بالمنع يجب تقديمه صناعة فى مقام المناظرة على الجواب بالتسليم (قوله: ليس هو المجاز المفرد) أى بل مطلق المجاز (قوله: لأنه قال بعد تعريف المجاز) أى بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور (قوله: أن المجاز عند السلف) يعنى مطلق المجاز لا المعرف بما ذكره أولا الذى هو المفرد (قوله: راجع إلى معنى الكلمة) وهو أن تنقل الكلمة عن معناها الأصلى إلى غيره (قوله: وراجع إلى حكم الكلمة) أى وهو أن تنقل الكلمة عن إعرابها الأصلى إلى إعراب آخر، بسبب نقصان كلمة أو زيادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما سيجىء فى الفصل الآتى (قوله: خال عن الفائدة) وهو اسم المطلق المستعمل فى المقيد وعكسه، فهو عند السكاكى ليس بمجاز مرسل كما هو عند القوم.

(قوله: وغير استعارة) أى وهو المجاز المرسل (قوله: وظاهر إلخ) هذا من تتمة الدليل الذى استدل به على أن المقسم — فى كلام السكاكى مطلق المجاز لا خصوص المجاز المفرد المشار له بقوله: لأنه قال إلخ، وحاصل كلامه أن السكاكى قد جعل من جملة

أقسام المجاز العقلى، والراجع إلى حكم الكلمة، وبالضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له.

أما كون العقلي خارجا عنه فلأنه هو إسناد الفعل أو ما فى معناه إلى غير ما هو له، فليس داخلا فى جنس الكلمة وأما كون الراجع إلى حكم الكلمة ليس داخـــلا فى ذلك المعرف بما ذكر؛ فلأن الإعراب الذى هو محل التجوز- سواء قلنا: إنه معنـــوى أو لفظى – غير داخل فى جنس الكلمة قطعا، أما على القول بأنه معنوى فظاهر وأما على القول بأنه لفظى؛ فلأن المراد باللفظ فى تعريف الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد اللفظ المستقل لا ما لا تحقق له إلا بتحقق لفظ آخر كهذا، وإذا كان هذان القسمان- أعـــنى المجاز العقلى والراجع إلى حكم الكلمة – ليسا داخلين فى المجاز المعرف بالكلمـــة إلخ، وقد أدخلهما السكاكى فى أقسام المجاز، وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمة، بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها لأجـــل صـــحة حصر المجاز فى القسمين العقلي واللغوى، وحيث كان المراد بالمجاز المقسم مطلق مجـــاز وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب لا المفرد فقط، وإلا كـــان الحصر فى القسمين المذكورين باطلاً لأن اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركبا، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعـــنى الكلمـــة المركب ا هـــ تقرير شيخنا العدوى وهو مأخوذ من سم.

وقال عبد الحكيم: وتفصيل هذا أن السكاكى قال: المجاز عند السلف قســـمان، فالمراد من المجاز اللفظ الذى تجاوز عن موضعه الأصلى، سواء كان معنى أو إعرابا أو نسبة، ليدخل فيه المجاز العقلى والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة، ويكون المراد باللغوى ما ليس بعقلى أى أنه المجاز الذى له اختصاص بمكانه الأصلى بحكم الوضع، سواء كان فى معنى اللفـــظ أو فى حكمه، بخلاف العقلى فإن اختصاصه بموضعه الأصلى بحكم العقلى كما فى المفتاح.

واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمة أى إلى معنى اللفظ مفـــردا كان أو مركبا، ليصح الحصر بينه وبين الراجع إلى حكم الكلمة، والراجع إلى معنى اللفظ

فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح الحصر فى القسمين.

وأجيب بوجوه أخر:

الأول: أن المراد بالكلمة: اللفظ الشامل للمفرد، والمركب؛..........

قسمان متضمن للفائدة وغيره، والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة، فكل من الاستعارة وغير الاستعارة قسم من المجاز الراجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا، فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه.

وتحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى بأحد أمرين، إما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد، فيحتمل الاستعارة التى جعلت قسما من المجاز المفرد مراد بها مطلق الاستعارة الشاملة للإفرادية والتركيبية، بناء على أنه قد يعبر عن قسم الشىء بما يكون بينه وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول، أو نجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح، فنجعل التقسيم على أصله من الاستيفاء للأقسام، فيلزم أن يراد بالمجاز المتضمن للفائدة ما يعم المركب، فيكون تقسيم الاستعارة إلى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه.

(قوله: فيجب أن يريد إلخ) تفريع على ما لزم من قوله: وظاهر إلخ من وجوب كون المقسم أعم، أى وظاهر أن المجاز العقلى والراجع لحكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور، وإذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها، وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب، ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم فى القسمين العقلى واللغوى، إذ لو أريد بالراجع لمعنى الكلمة المفرد فقط كان حصر المجاز فى القسمين المذكورين باطلا، لأن اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركبا، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمة المركب.

(قوله: وأجيب) أى عن هذا البحث الذى أورده المصنف على السكاكى (قوله: أن المراد بالكلمة) أى الواقعة فى تعريف المجاز (قوله: اللفظ) أى وحيث أريد بالكلمة

نحو: كلمة الله.

الثانى: أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى؛ وهو قد يكون طرفاه مفردين؛ كما فى قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾... الآية.

اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية فى التقسيم، وحينئذ سقط الاعتراض (قوله: نحو كلمة الله) أى من قوله تعالى:﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾[1] فإن المراد بكلمته تعالى كلامه؛ لأن قوله:﴿هِيَ الْعُلْيَا﴾ أى فى البلاغة، والبلاغة لا تكون فى الكلمة بل فى الكلام قاله يس.

ورد هذا الجواب بأن إطلاق الكلمة على اللفظ من إطلاق الأخص على الأعم وهو مجاز – يحتاج إلى قرينة، ولا قرينة هنا تدل عليه،والتعاريف يجب صونها عن المجازات الخالية عن القرينة المعينة على أن التنظير بكلمة الله لا يناسب؛ لأن المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للمفرد والمركب، فالتنظير بها يقتضى تخصيصها فى التعريف بالمركب، وقد يقال: إن التنظير بها من حيث إن الكلمة لم يرد بها فى كل من الآية والتعريف معناها الحقيقى – وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى – تأمل.

(قوله: أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب؛ لأن الصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعى إلا متعددا ينتزع منه، ولا تتعين الدلالة عليها بلفظ مركب، فيجوز أن يعبر عن الصورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل المثل (قوله: مبنية على التشبيه التمثيلى) أى وهو ما كان وجهه منتزعا من متعدد، فحيثما صح ذلك التشبيه صحت الاستعارة التمثيلية لابتنائها عليه؛ لأنه إذا اقتصر فى التشبيه التمثيلى على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة (قوله: وهو) أى التشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين، أى فكذلك الاستعارة المبنية عليه (قوله: كما فى قوله تعالى) أى كالتشبيه فى قوله: تعالى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[2] فالمثل بمعنى الصفة لفظ مفرد وقد شبه حالة الكفار بحالة من استوقد النار، أى وكتشبيه الثريا بعنقود الملاحية فى قول الشاعر:

---

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) البقرة ١٧.

وقد لاح فى الصُّبحِ الثُّريّا كما ترى كعُنقُودِ مُلاَّحِيّةٍ حينَ نَوّرا[1]

وإذا صحت الاستعارة التمثيلية فيما يصح فيه التشبيه المذكور، والتشبيه المذكور يجوز أن يكون طرفاه مفردين، فيجوز أن ينقل لفظ المشبه به المفرد إلى المشبه بعد حذف لفظه، فيكون لفظ المشبه به استعارة تمثيلية، فصح عد الاستعارة التمثيلية من أقسام المجاز المفرد واندفع الاعتراض على السكاكى.

ورد هذا الجواب بأمور منها وإن كان مبطلا لكلام المعترض وهو المصنف القائل باستلزام التركيب للتمثيل، لكنه لا ينفع السكاكى المجاب عنه لأنه مثل للتمثيل بمركب وهو إنى أراك تقدم رجلا إلخ؛ لكونه يرى اشتراط التركيب فى التمثيل، ومنها أن هذا الجواب مبنى على أن مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما، وأن ذلك التشبيه يجرى فى المفردين، والذى نسب للمحققين أن كلا من مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجريان فى المفردين أصلا، وعليه فما تقدم من أن تشبيه الثريا بالعنقود من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق، ولا ترد الآية المذكورة لاحتمال أن المراد بالمثل الهيئة واعلم أن الخلاف كون التمثيل يستلزم التركيب أو لا يستلزمه حاصل بين الشارح والعلامة السيد أيضا، فذهب الشارح فى حاشية الكشاف إلى عدم الاستلزام وأنه أى التمثيل قد يكون تبعية، كما فى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾[2] قال صاحب الكشاف: تمثيل لحالهم من تلبسهم بالهداية، فقال الشارح فى حاشيته، يريد أنه استعارة تمثيلية: ورده السيد بأن التبعية لا تكون إلا فى المفردات ضرورة أنها لا تكون إلا فى معنى الفعل ومتعلق معنى الحرف، والتمثيلية لا تكون إلا فى المركب، فبينهما تناف، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن الاستعارة التمثيلية لا تكون إلا مركبة، بل مدارها على كون وجه الشبه منتزعا من متعدد ورده السيد بأن وجه الشبه منتزع من الطرفين وإذا كان كذلك فلا بد فيهما من التعدد: وأجاب الشارح بأنه بعد انتزاع وجه منهما لا مانع

(١) لأبى القيس بن الأسلت فى ديوانه ص٧٣، ولسان العرب (ملح) والتنبيه والإيضاح ١/٢٧٤.
(٢) البقرة: ٥.

الثالث: أن إضافة الكلمة إلى شيء، أو تقييدها واقترانها بألف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة. فالاستعارة في مثل: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى، والمستعار له هو التردد؛ فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له؛..........................

من اعتبار التضام والتلاصق حتى تصير جميع الأشياء كالشيء الواحد ورده السيد بأن هذا بعيد من تقرير القوم في الاستعارة التبعية، من أن معنى الحرف لا بد أن يكون جزئيا، وتعتبر الاستعارة فيه بعد اعتبارها في المطلقات، والشيء الجزئي لا ينتزع من متعدد، وإلا لزم التنافى، لأن الجزئي مفرد يوجد دفعة والمنتزع يوجد شيئا بعد شيء.

قال العلامة عبد الحكيم: والحق أن هذا تحامل من السيد على الشارح وإلزام بما لايلزم، إذ معنى الحرف نسبة جزئية وهي لا تعقل إلا بين متعدد أعني المنسوب والمنسوب إليه فهما داخلان في الموضوع له معنى الحرف، فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد، على أنا لو سلمنا ذلك فيؤخذ منه التعدد بطريق اللزوم وإن كان مفردا في حد ذاته فتأمل.

وذكر العلامة اليعقوبي أن قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ يحتمل ثلاثة أوجه من التجوز، فإن قدر تشبيه الهدى بمركوب يوصل للمقصود تشبيها مضمرا في النفس وأتي معه بلوازمه الدالة عليه وهو لفظ على، كان ذلك التجوز من باب الاستعارة بالكناية، وإن قدر تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بعلو راكب مركوبا له والتصاقه به، ثم استعملت فيه على التي هي من حروف الجر تبعا لذلك التشبيه، كان ذلك التجوز من باب الاستعارة التبعية، وإن قدِّر أن فيه تشبيه مجموع هيئة المهتدى والهدى وتمسكه به بهيئة راكب ومركوب فنقل لفظ إحدى الهيئتين للأخرى كان من التمثيل وكان الأصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئة المشبه بها، كأن يقال في غير القرآن: أولئك على مركوبهم الموصل للمقصود أو نحو ذلك لكن استغنى عن تلك الألفاظ بعلى لأنها تنبئ عن راكب ومركوب، وتقدير تلك الألفاظ لا في نظم الكلام بل في المعنى انتهى.

(قوله: الثالث أن إضافة إلخ) المراد بالإضافة اللغوية (فقوله: واقترانها) عطف تفسير، وحاصله أنا لا نسلم أن التمثيل فيه استعارة مركب وإنما فيه استعارة مفرد وكلمة

وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح.

(وفسر)-أى: السكاكي-الاستعارة **(التخييلية بما لا تحقق لمعناه حساً، ولا عقلاً، بل هو)** أى: معناه **(صورة وهمية**..............................

واحدة، وحينئذ لا تنافى بين الاستعارة التى هى قسم من المجاز المسمى بالكلمة وبين التمثيل لأن التمثيل كلمة على هذا أيضا، فقولهم: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، المستعار هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمة واحدة، وأما إضافته من جهة المعنى إلى الرجل واقتران تلك الرجل بكونها تؤخر مرة أخرى فلا يخرجه عن تسميته كلمة، فإن اللفظ المقيد لا يخرج بتقييده عن تسميته الأصلية، وأصل هذا الكلام التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمة المفيدة للتردد، وأخذ منها الفعل تبعا، وهذا الجواب مردود؛ للقطع بأن مجموع اللفظ المركب هو المنقول عن الحالة التركيبية إلى حالة أخرى مثلها، من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار فى الاستعارة دون بعض، وحينئذ فتقدم فى قولنا: تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل فى معناها الأصلي، والمجاز إنما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الأصلى، أعنى صورة تردد من يقوم ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر تلك الرجل مرة أخرى، وهذا ظاهر عند من له معرفة بعلم البيان.

بقى شيء آخر وهو أن هذا الجواب الثالث بتسليم أن الكلمة الواقعة فى التعريف باقية على حقيقتها، والجواب الأول من هذه الثلاثة الأخيرة بمنع ذلك، فكان الأولى تقديم هذا الثالث على الأول كما هو عادة النظار (قوله: وفى الكل) أى وفى كل من الأجوبة الثلاثة الأخيرة.

(قوله: بما لا تحقق لمعناه) أى بلفظ لا تحقق لما عنى منه عند التجوز لا فى الحس؛ لعدم إدراكه بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، ولا فى العقل لعدم ثبوته فى نفس الأمر، ولما كان مالا تحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما لا تحقق له فى الوهم أيضا أضرب عن ذلك بقوله:بل هو إلخ (قوله: صورة وهمية) أى اخترعتها المتخيلة بإعمال الوهم إياها؛ لأن للإنسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات، إذا استعملها العقل تسمى

محضة) لا يشوبها شيء من التحقق العقلي أو الحسي **(كلفظ الأظفار في قول الهذلي)**[1]:

وإذا المنية أنشبتْ أظفارها ... ألفيتَ كل تميمة لا تنفعُ

(فإنه لما شبه المنية بالسبع - في الاغتيال- أخذ الوهم في تصويرها) أي: المنية **(بصورته)** أي: السبع **(واختراع لوازمه لها)** أي: لوازم السبع للمنية، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به.........................

مفكرة، وإذا استعملها الوهم تسمى متخيلة، ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له بإعمال الوهم إياها سمى استعارة تخييلية كذا في الأطول (قوله: محضة) أي خالصة من التحقق الحسي والعقلي (فقوله: لا يشوبها إلخ) تفسير لقوله: محضة، ونص كلامه في المفتاح: المراد بالتخييلية أن يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا لا تحقق له إلا في مجرد الوهم، وهذا بخلاف اعتبار السلف، فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية، فهناك اختلاط توهم وتحقق، بخلاف ما اعتبره فإنه أمر وهمي محض لا تحقق له باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته.

(قوله: فإنه) أي الهذلي (قوله: في الاغتيال) أي أخذ النفوس وإهلاكها بالقهر والغلبة (قوله: أخذ الوهم) أي شرع الوهم الذي من شأنه فرض المستحيلات وتقدير الأباطيل، بأعمال متخيِّلة في تصويرها بصورته؛ لأن ذلك مقتضى المشابهة والارتباط ولو لم يكن صحيحا في نفس الأمر، والمراد بالوهم القوة الواهمة.

(قوله: واختراع) عطف على تصوير، أي وفي اختراع لوازم لها مثل لوازمه كالأظفار (قوله: وعلى الخصوص) على بمعنى الباء وهو متعلق بيكون بعده، وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير (وقوله: به) مؤخرة من تقديم أي أخذ الوهم في اختراع لوازمه، أي في اختراع ما يكون به قوام أي حصول اغتيال السبع للنفوس بالخصوص، وأشار بهذا إلى أنه ليس المراد مطلق اللوازم؛ لأن للسبع لوازم كثيرة كعدم النطق لكن ليست مرادة، بل المراد لوازم خاصة يكون بها قوام وجه الشبه، فإن قلت: جعله قوام

---

(١) سبق تخريجه.

(**فاخترع لها**)-أى: للمنية- صورة (**مثل صورة الأظفار**) المحققة (**ثم أطلق عليه**) أى: على ذلك المثل؛ أعنى: الصورة التى هى مثل صورة الأظفار (**لفظ: أظفار**) فيكون استعارة تصريحية؛ لأنه قد أطلق اسم المشبه به؛ وهو الأظفار المحققة على المشبه؛ وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة إضافتها إلى المنية.

والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية؛..................

الاغتيال بالأظفار ينافى ما سبق للشارح من أن الأظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه؛ لأن الاغتيال قد يكون بالناب، بخلاف اللسان فإن به قوام الدلالة فى المتكلم قلت: فى الكلام حذف مضاف، والأصل: وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص فلا منافاة.

وفى الأطول إن ما هنا منقول عن السكاكى فهى عبارته ولم ينبه الشارح على فسادها اعتمادا على ما سبق، فلا يقال أن ما هنا مناقض لما تقدم.

(قوله: فاخترع لها إلخ) أى فلما صور الوهم المنية بصورة السبع بالتصوير الوهمى، وأثبت لها لوازم يكون بها قوام حصول وجه الشبه، اخترع الوهم لتلك المنية صورة وهمية، مثل صورة الأظفار المختصة بالسبع فى الشكل والقدر (قوله: ثم أطلق عليه لفظ الأظفار) أى الموضوع للصورة الحسية بعد رعاية التشبيه (قوله: فيكون استعارة تصريحية) أى وتخييلية فتسمى بالاستعارة التصريحية التخييلية، أما كونها تخييلية فلأن اللفظ نقل من معناه الأصلى لمعنى متخيل، أى متوهم لا ثبوت له فى نفس الأمر. وأما كونها تصريحية فلأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية (قوله: وهو) أى المشبه به الأظفار المحققة (قوله: والقرينة) أى على أن الأظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله: إضافتها) أى الأظفار إلى المنية فإن معنى الأظفار الحقيقى ليس موجودا فى المنية، فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون إلا وهميا لعدم إمكانه حسا أو عقلا.

(قوله: والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية) أى: وأما عند المصنف والقوم فهما متلازمان لا توجد إحداهما بدون الأخرى فالأظفار فى المثال المذكور

ولهذا مثل لها بنحو: أظفار المنية الشبيهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المنية، وقال المصنف: إنه بعيد جدا لا يوجد له مثال فى الكلام (وفيه) أى: فى تفسير التخييلية بما ذكر (**تعسف**)......

عندهم ترشيح للتشبيه، وأما المكنية فإنها لا تكون بدون التخييلية – كما يأتي عند السكاكى وكذا عند القوم، خلافا لصاحب الكشاف فإنه جوز وجود المكنية بدون التخييلية (قوله: ولهذا) أى لكون التخييلية توجد بدون المكنية (قوله: مثل لها) أى للتخييلية المنفكة عن المكنية (قوله: فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المنية) أى لأنه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها مكنية؛ لبناء الاستعارة على تناسى التشبيه، فالتخييلية عنده أعم محلا من المكنية (قوله: إنه) أى وجود التخييلية بدون المكنية (قوله: لا يوجد له مثال فى الكلام) أى البليغ، وإلا فقد وجد له مثال فى الكلام غير البليغ كالمثال المذكور، وكقولك لسان الحال التشبيه بالمتكلم وزمام الحكم التشبيه بالناقة، فإن قلت: بل قد وجد له مثال فى كلام البلغاء، كقول أبى تمام[1]

لا تَسْقِنِى ماءَ الملامِ فإننى ... صبٌّ قد استعذبتُ ماءَ بُكائي

فإنه لما أضاف الماء للملام أخذ الوهم فى تصوير شيء للملام يناسب الماء، فاستعار لفظ الماء الموضوع للمحقق للصورة المتوهمة الشبيهة بالماء الحسى، استعارة تصريحية تخييلية وهى غير تابعة للمكنية.

قلت: قال فى الإيضاح لا دليل فى هذا البيت على انفراد التخييلية عن المكنية، لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف شراب مكروه، لاشتماله على ما يكرهه الشارب لمرارته أو بشاعته، فتكون التخييلية مباينة للمكنى عنها – أو أنه شبه الملام بالماء المكروه نفسه؛ لأن اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء المكروه يسكن قليل الأوَام، ثم أضاف المشبه به للمشبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعارة فى شيء،

---

(١) ديوان أبى تمام ص١٤ ط دار الكتب العلمية وهى فى مدح يحى بن ثابت، و من بحر الكامل والإيضاح ص٢٨١.

أي: أخذ على غير الطريق؛ لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل، ولا تمس إليها حاجة، وقد يقال: إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهيمية لا تخييلية. وهذا في غاية السقوط؛ لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة. على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا..........

ومعنى البيت لا تسقى ماء الملامة فإن ماء بكائي قد استعذبته وحصل به الري وانقطع به العطش.

(قوله: أي أخذ على غير الطريق) أي جرى على غير الطريق الجادة السهلة للإدراك (قوله: لما فيه) أي لما فيما ذكره من كثرة الاعتبارات، وهي تقدير الصور الخيالية ثم تشبيهها بالمحققة ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها، وفيه مع المكنى عنها اعتبار مشبهين ووجهين ولفظين، وقد لا يتفق إمكان صحة ذلك في كل مادة أو قد لا يحسن، بخلاف ما ذكره المصنف في تفسير التخييلية، فإنه خال عن تلك الأمور؛ لأنه فسرها بإثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه (قوله: ولا تمس إليها حاجة) أي ولا تدعو الحاجة إليها (قوله: وقد يقال) أي في وجه التعسف (قوله: إن التعسف فيه) أي فيما ذكره السكاكي في تفسير التخييلية (وقوله: أنه لو كان) أي من جهة أنه لو كان إلخ (وقوله: لوجب أن تسمى توهيمية) أي لأنها تقررت بالوهم، لما تقدم من أن المصور للمنية بصورة السبع، والمخترع لها صورة أظفار شبيهة بالأظفار المحققة، إنما هو الوهم أي القوة الواهمة.

(قوله: وهذا) أي توجيه التعسف المشار بقوله: وقد يقال إلخ (قوله: لأنه يكفي في التسمية) أي في تسمية شيء باسم (قوله: أدنى مناسبة) أي بين الاسم وذلك المسمى، والمناسبة هنا موجودة، وذلك لأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقرر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركتان في المتعلق، وحينئذ فيجوز أن ينسب لأحد القوتين ما ينسب للأخرى، للمناسبة بينهما والحاصل أن تصوير المشبه بصورة المشبه به، واختراع لوازم للمشبه مماثلة للوازم المشبه به، وإن كان بالوهم لكنه نسب للخيال للمناسبة بينهما كما علمت، كذا في سم والأحسن ما تقدم عن الأطول. وهذا إنما يحتاج

ذكر فى الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى، ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره للتخييلية بما ذكر (تفسير غيره لها) أى: غير السكاكى للتخييلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال،

إليه إن لم يتقرر فى الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخييلا، لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السكاكى، بأنه يكفيه فى ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: على أنهم يسمون إلخ.

(قوله: ذكر فى الشفاء) أى: ذكر الإمام أبو على الحسن بن عبد الله بن سينا فى الشفاء، وهذا دليل لما ذكره العلامة، وكأنه قال: ومما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكى، قول أبى على فى الشفاء: أن القوة إلخ (قوله: هى الرئيسة) أى: الغالبة على الحيوان، كما قيل: ما قادنى مثل الوهم (قوله: غير عقلى) أى: غير صحيح كأن تحكم على أن رأس زيد رأس حمار (قوله: ولكن حكما تخييليا) أى: فقد سمى صاحب الشفاء حكم الوهم تخييلا.

(قوله: ويخالف تفسيره إلخ) عطف على قوله: وفيه تعسف، أو أنه عطف على تعسف، بأن يراد من الفعل مجرد الحدث فيكون اسمًا أى: وفيه مخالفة لتفسير غيره لها، وحاصله أنه يعاب على السكاكى فيما ذهب إليه من تفسير التخييلية بأنها لفظ لازم المشبه به المنقول لصورة وهمية تخيل ثبوتها للمشبه من وجه آخر، وهو أن تفسيره التخييلية بما ذكر مخالف لتفسير غيره لها، بجعل الشيء الذى تقرر ثبوته لشيء آخر غير صاحب ذلك الشيء، كجعل اليد للشمال بفتح الشين، وهى الريح التى تهب من الجهة المعلومة، فاليد إنما هى للحيوان المتصرف وقد جعلت لشيء آخر مغاير لصاحب اليد وهو الشمال (قوله: بجعل الشيء) متعلق بتفسير، أى بجعل الشيء الذى هو لازم للمشبه به للشيء الذى هو المشبه (قوله: كجعل اليد للشمال) أى فى قوله:

وغداةَ ريحٍ قد كشفتُ وقرَّةٍ ... إذ أصبحتْ بيدِ الشَّمَالِ زِمَامُها[1]

---

(١) هو للبيد فى ديوانه ص٣١٥، وأساس البلاغة (يدي).

والأظفار للمنية.

قال الشيخ عبد القاهر: إنه لا خلاف فى أن اليد استعارة، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد.................................

أى: رب غداة ريح قد أزلت برودته بإطعام الطعام للفقراء وكسوتهم، وإيقاد النيران لهم، وقوله: وقرة بكسر القاف أى: برد شديد، عطف على ريح، وإذ ظرف لكشفت، وزمامها فاعل أصبحت (قوله: والأظفار للمنية) أى: وجعل الأظفار للمنية فى قول الهذلى:

وإذا المنيةُ أنشبتْ أظفارَها ألفيتَ كُلَّ تميمةٍ لاَ تُنفَعُ

فعلى تفسير السكاكى يجب، أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد، ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية، واستعمالا للفظ فى غير ما وضع له، وعند غيره الاستعارة إثبات اليد للشمال، ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة فى معناه الموضوع له، وكذا يقال فى أظفار المنية على المذهبين.

(قوله: قال الشيخ عبد القاهر) هذا استدلال على ما ادعاه المصنف من أن التخييلية – عند غير السكاكى – جعل الشىء للشىء (قوله: لا خلاف فى أن اليد استعارة إلخ) أى لا خلاف فى أن اليد من حيث إضافتها للشمال، أو أن فى الكلام حذف مضاف، أى: لا خلاف فى أن إثبات اليد استعارة؛ ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى: (إذ ليس إلخ) فاندفع ما يقال: إن قول الشيخ حجة على المصنف لا له؛ لأن كون اللفظ استعارة ينافى ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية والتجوز إنما هو فى إثبات الشىء للشىء، فإن قلت: قول الشيخ: لا خلاف إلخ لا يصح؛ إذ كيف ينفى الخلاف مع وجود خلاف السكاكى قلت: الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكى، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكى، فنفى الخلاف منه صحيح (قوله: ثم إنك لا تستطيع إلخ) أى لا تقدر على ذلك، وهذا كناية عن عدم قبول ذلك لا أنه مستحيل، وإلا فقد ارتكبه السكاكى وهذا الذى قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم وإبطال لمذهب السكاكى، وإن كان الشيخ لم يقصد الرد عليه؛ لأن السكاكى متأخر عن الشيخ،

قد نقل عن شيء إلى شيء؛ إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا. ولبعضهم فى هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها فى الشرح...

ولا يتأتى أن المتقدم يقصد الرد على المتأخر (قوله: قد نقل عن شيء) كالجارحة إلى شيء، كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله: إذ ليس المعنى إلخ) أى: كما يقوله السكاكى (قوله: بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا) أى: ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد فى قوة تأثيرها لما تعرض له، فالاستعارة فى إثبات اليد للشمال لا لفظ اليد.

(قوله:ولبعضهم) أى: وهو الشارح الخلخالى (قوله: كلمات واهية) زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكى وحاصلها: أن تفسير السكاكى، واعتباره الصورة الوهمية، وتشبيهها بلازم المشبه به، واستعارة لفظه لها، ومخالفته لغيره فى تفسير الاستعارة التخييلية، لأجل أن يتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية، إذ لا يتحقق معناها إلا على مذهبه لا على مذهب المصنف؛ وذلك لأن الاستعارة كلمة استعملت فيما شبه بمعناها، ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء من غير توهم وتشبيه بمعناها الحقيقى، ولا يمكن أن يخصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية؛ لأن التخصيص المذكور مخالف لما أجمع عليه السلف، من أن الاستعارة التخييلية قسم من أقسام المجاز اللغوى، وحينئذ فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله أن الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له إلخ، تفسير لنوع من المجاز اللغوى، الذى هو الاستعارة، فيشمل كل استعارة تكون من المجاز اللغوى، والتخييل استعارة ومجاز لغوى باتفاق، فلو خصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية– لزم أنها ليست قسما من المجاز اللغوى، وقد أجمع السلف على أنها منه.

(قوله: بينا فسادها فى الشرح) وحاصله أنا نختار تخصيص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية، وقولك: اتفق على أن التخييل مجاز لغوى باطل، إذ لم يتفق على أن التخييلية مجاز لغوى، بمعنى أنها كلمة استعملت فيما شبه بمعناها، وإلا لما تأتى الخلاف، وإنما اتفق

نعم، يتجه أن يقال: إن صاحب المفتاح فى هذا الفن-خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات- اليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكره غيره.

(ويقتضى) ما ذكره السكاكى فى التخييلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية

على أنه مجاز كالمجاز العقلى، إذ فيه إثبات شىء لغير من هو له، وأنه استعارة بالمعنى السابق، وهو أن اللفظ المسمى بالتخييل منقول لغير من هو له، وأثبت له فبرز فيه بروز المستعير فى العارية، ولما كان هذا محل الوفاق، تأتى الاختلاف فى أنه هل هناك أمر وهمى مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخييل فيكون التخييل أطلق عليه مجازا لغويا، أو لا تشبيه فهو حقيقة لغوية؟ وهذا الاختلاف معنوى قطعا، إذ ما يترتب على كونه حقيقة خلاف ما يترتب على كونه مجازا، فقد تبين أن تزيف كلام المصنف بما ذكره الخلخالى فاسد.

(قوله: نعم إلخ) هذا استدراك على الاعتراض على السكاكى بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره، وحاصله أن اعتراض المصنف على السكاكى بأن تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه؛ لأنه ليس مقلدا لغيره، وإذا صح خروجه عن مرتبة التقليد فى هذا الفن كان له مخالفة غيره، إذا صح ما يقول، لاسيما فى الأمر الذى يرجع إلى اختلاف فى اعتبار ولا يهدم قاعدة لغوية كما هنا، وقد يجاب بأن مخالفة الاصطلاح القديم من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به، ثم إنه يشكل على قول السكاكى ما إذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية، كما تقول: أظفار المنية والسبع نشبت بفلان، فإن أظفار المنية عنده مجاز وأظفار السبع حقيقة، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، والبيانيون يقولون بجوازه؛ وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور؛ لأن الأظفار حقيقة وإنما التجوز فى إثباتها للمنية وإضافتها إليها قال الفنرى: ويمكن الجواب عن السكاكى بأنه يقدر فى مثل هذا التركيب أظفار أخر، بأن يقول: التقدير أظفار المنية وأظفار السبع كما تقرر فى نظائره.

(قوله: ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية) وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به، ويستعمل مع المشبه، فى صورة وهمية شبيهة بلازم المشبه به (قوله: أن يكون الترشيح)

للزوم مثل ما ذكره) السكاكي فى التخييلية من إثبات صورة وهمية (فيه) أى: فى الترشيح؛ لأن فى كل من التخييلية والترشيح إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه؛ فكما أثبت للمنية التى هى للمشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الأظفار- كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة؛ فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر هاهنا أيضا أمر وهمى شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح؛ ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخييليتين؛ إذ لا فرق بينهما.......................

أى: ترشيح الاستعارة المصرحة، كما يدل عليه بيان الشارح – وإنما قال ذلك لأن فى وجود الترشيح للاستعارة المكنية خلافا، والمتفق عليه إنما هو ترشيح المصرحة (قوله: للزوم مثل ما ذكره فيه) أى: فإما أن يلتزمه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفة الغير، وإما ألاّ يلتزمه فيلزمه التحكم وقد يقال: إن هذا الاعتراض لازم للقوم أيضا، فكما قالوا: إن إثبات الأظفار تخييل، يلزمهم أن يقولوا: إن إثبات اللبد فى قولك رأيت أسدًا له لبد تخييل أيضا؛ لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه، مع أنهم جعلوه ترشيحا، وحاصل اعتراض المصنف مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيح والتخييل (قوله: كذلك أثبت إلخ) أى فقد شبه اختيار الضلالة بالاشتراء، واستعير له اسمه، واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا، وإثبات الربح والتجارة فى قوله: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ ترشيح.

(قوله: من الربح إلخ) بيان لما يخص المشبه به (قوله: هاهنا) أى: فى الترشيح، (وقوله: أمر وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح) أى: ويعتبر تشبيه ذلك الأمر الوهمى بالربح والتجارة المحققين واستعارة اسمهما للأمرين المتوهمين، والحاصل أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا كما أن لفظ لازم المشبه به فى التخييل نقل لصورة وهمية، والسبب فى اعتبار الصورة الوهمية موجود فى كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغة فى التشبيه، والربط بين المشبهين ربطا يصح معه أن يكسو الوهم أحدهما بما يكسو به الآخر (قوله: إذ لا فرق بينهما)

إلا بأن التعبير عن المشبه الذى أثبت له ما يخص المشبه به؛ كالمنية -مثلا- فى التخييلية بلفظه الموضوع له؛ كلفظ المنية، وفى الترشيح بغير لفظه؛ كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه، مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له؛ وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية، وعدم اعتباره فى الترشيح. فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم.

والجواب: أن الأمر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه؛ كالمنية -مثلا- جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه،.........

أى: لأنه لا فرق بينهما يقتضى عدم صحة قياس أحدهما على الآخر (قوله: إلا بأن إلخ) استثناء منقطع لكن هنا فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدم فى قوله:

لدى أسدٍ شاكي السلاحِ مُقَذّف ... له لبدٌ أظفارُه لم تقلّمِ

فقد أتى بلازم المشبه به وهو اللبد مع المشبه، لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الأسد، وأما التخييل فقد عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم فى قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها، فإن الأظفار أتى بها وهى اسم للازم المشبه به مع المشبه، لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه.

(قوله: وهذا الفرق لا يوجب إلخ) إنما كان هذا الفارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر؛ لأن هذا تفريق بمجرد التحكم لا عبرة به، إذ المعنى الذى صحح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيهما معا كما علمت، فكما لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية التعبير عن المشبه بنفس لفظه فكذا لا يمنع من اعتبارها التعبير عنه بلفظ مصاحبه؛ لأن التعبير ليس ضدا للصورة الوهمية التى اقتضاها وجود المبالغة فى التشبيه المقتضية لاختراع اللوازم، وحينئذ فإذا صح اعتبار الصورة الوهمية فى كل من الترشيح والتخييل فإما أن يقدر فى كل منهما أو يسقط اعتبارها فى كل منهما، واعتبارها فى أحدهما دون الآخر تحكم (قوله: والجواب) أى: عن هذا الاعتراض الوارد على السكاكى المشار له بقول المصنف: ويقتضى إلخ، وحاصله أن المشبه فى صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه وقرن بما

وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به، ولم يحتج إلى ذلك لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى إن المشبه به فى قولنا: رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج إلى توهم صورة، واعتبار مجاز فى الافتراس، بخلاف ما إذا قلنا: رأيت شجاعا يفترس أقرانه؛ فإنا نحتاج إلى ذلك ليصح إثباته للشجاع؛ فليتأمل،.........................

هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنافرًا للفظه جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه؛ لأن إثبات ما ينافر حقيقة ظاهرًا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه، وفى صورة الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يحتج إلى اعتبار الصورة الوهمية لعدم المنافرة مع إمكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه للمشبه (قوله: وفى الترشيح لما قرن) أى: الأمر الذى هو من خواص المشبه به (قوله: لم يحتج إلى ذلك) أى: إلى جعله مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه (قوله: كأنه هو هذا المعنى) أى: الحقيقى والكائنية منصبة على القيد أعنى قوله: مقارنا، وإلا فالمشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعا، وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله:حتى إن المشبه به إلخ) حتى للتفريع بمنزلة الفاء أى: فالمشبه به فى قولنا: رأيت أسدًا يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى فاستعير اسمه مقارنا للازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع، فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الافتراس الذى هو الترشيح مجازا.

(قوله: بخلاف ما إذا قلنا: رأيت شجاعا يفترس أقرانه) هذا التركيب فيه استعارة مكنية ويفترس تخييل، وقوله فإنا نحتاج إلى ذلك أى لتوهم صورة واعتبار مجاز فى الافتراس؛ لأنه لم يذكر فى المكنية المشبه به حتى يقال: استعير اسمه مقارنا للازمه، وإنما ذكر فيها المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به، بل هما متنافران، فاحتيج إلى اعتبار أمر وهمى يكون لازم المشبه به مستعملا فيه هذا حاصله، وفى هذا الجواب بحث وهو أنه مبنى على أنه لا ترشيح إلا فى المصرحة ولا ترشيح فى المكنية، والحق جوازه فيها، وحينئذ فيشكل الأمر؛ لأن الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت

ففى الكلام دقة ما.

(**وعنى بالمكنى عنها**) أى: أراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها........

بفلان فافترسته، فمقتضى ما ذكره من الجواب أنه لا بد من اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الترشيح كالتخييل، إلا أن يقال: التخييلية تكسر سورة الاستبعاد، فلا يحتاج إلى اعتبار صورة وهمية – كذا أجاب الفنرى، وحاصله أنه لما ذكر للمشبه به لازمان مع المشبه واعتبر فى أحدهما وهو التخييل استعماله فى صورة وهمية خف أمر الترشيح فلم يجر فيه ما جرى فى الأمر الآخر الذى هو التخييل، فإن قلت إذا كان المشبه به فى قولنا: رأيت أسدًا يفترس أقرانه – الأسد الموصوف بالافتراس والمستعار اسمه المقارن للازمه يلزم أن يكون الترشيح غير خارج عن الاستعارة وغير زائد عليها، مع أنهم صرحوا بأنه خارج عنها وزائد عليها قلت: فرق بين المقيد والمجموع، فالمشبه به فى المرشحة هو الموصوف المقيد بالصفة، والصفة التى جعلت قيدا – وهى الترشيح – خارجة عنه، لا أن المشبه به هو المجموع المركب منهما كما فى التمثيلية – كذا أجاب الشارح فى المطول، ورده العلامة السيد بأن المشبه إذا كان هو الموصوف المقيد بالصفة يكون الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح، ويمكن أن يقال: مراده أن المشبه به هو الأسد الموصوف فى نفس الأمر بالصفة المذكورة، لا أنه الموصوف من حيث إنه موصوف ولو سلم، فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلوله المستفاد منه كاف فى كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة من التشبيه ودالا على تناسيه، ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته ألا ترى أن المشبه به فى قولك: رأيت بحرا تتلاطم أمواجه، البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى، وتعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج فى إفادة المبالغة المطلوبة (قوله: ففى الكلام دقة ما) أى: ففى هذا الكلام المجاب به عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى دقة ما من جهة أن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل.

(أن يكون) الطرف **(المذكور)** من طرفى التشبيه **(هو المشبه)** ويراد به المشبه بـه **(على أن المراد بالمنية)** فى مثل: أنشبت المنية أظفارها هو **(السبع بادعاء السبعية لها)** وإنكار أن يكون شيئا غير السبع **(بقرينة إضافة الأظفار)** التى هى من خواص السبع **(إليها)** أى: إلى المنية. فقد ذكر المشبه؛ وهو المنية، وأراد به المشبه به؛ وهو السبع. فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية؛........................

(قوله: أن يكون الطرف المذكور) أى: الطرف المذكور اسمه هو المشبه والمصنف لا يخالف فى هذا (وقوله: ويراد به المشبه به) المصنف يخالف فيه، فهو محل النزاع، ثم لا يخفى أن المكنى عنها هى نفس اللفظ وتسمية كون المذكور استعارة مكنيا عنها إنما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ والخطب فى مثل ذلك سهل للزوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر.

(قوله: على أن المراد) أى: وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية هو السبع أى: وأما عند المصنف، فالمراد به الموت حقيقة (قوله: بادعاء إلخ) لما كان إرادة السبع الحقيقى من المنية فى نحو المثال لا تصح أشار إلى ما يصح به إرادة الطرف الآخر الذى هو السبع من المنية بقوله، وإنما صح إرادة السبع من المنية، مع أن المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعية لها، وإنكار أن تكون المنية شيئا آخر غير السبع (قوله: بقرينة) أى: وادعاء ثبوت السبعية لها كائن ومتحقق بقرينة هى إضافة الأظفار التى هى من خواص السبع إليها، وتقرير الاستعارة بالكناية فى المثال المذكور على مذهب السكاكى أن يقال: شبهنا - المنية التى هى الموت المجرد عن ادعاء السبعية - بالسبع الحقيقى وادعينا أنها فرد من أفراده وأنها غير مغايرة له وأن للسبع فردين، فرد متعارف وهو الموت الذى ادعيت له السبعية، واستعير اسم المشبه وهو المنية لذلك الفرد الغير المتعارف، أعنى الموت الذى ادعيت له السبعية، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه وهو المنية، الذى هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذى هو السبع فى الجملة وهو الطرف الآخر.

(قوله: فالاستعارة بالكناية إلخ) هذا تفريع على قول المصنف بقرينة إلخ، وذلك لأن قوله: بقرينة إضافة الأظفار إليها يفيد أنه لا قرينة للمكنية إلا ما سماه

بمعنى أنه لا توجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية؛ لأن فى إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخييلية.

(ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها **(بأن لفظ المشبه فيها)** أى: فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية -مثلا- **(مستعمل فيما وضع له تحقيقا)** للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير **(والاستعارة ليست كذلك)** لأنه قد فسرها..

تخييلا، وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغة قصر لأنه معلوم من مذهبه أنه لا قرينة لها إلا التخييل، حيث قال لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية (قوله: بمعنى أنه) أى الحال والشأن لا توجد إلخ، أى لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله: لأن فى إضافة إلخ) أى لأن فى خواص المشبه به المضاف للمشبه استعارة تخييلية، وإنما أولنا العبارة بما ذكر لأنه المناسب لمذهب السكاكى.

(قوله: بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعارة بالكناية) اعترض على المصنف بأن لفظ المشبه نفس الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى، وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظرفًا له، فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعارة كان أحسن، وقد يجاب بأن جعله لفظ المشبه مظروفا فى الاستعارة باعتبار أنه أعم منها، وإن كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد، وكون الأخص ظرفا للأعم صحيح على وجه التوسع، كما يقال الحيوان فى الإنسان بمعنى أنه متحقق فيه.

وحاصل ما ذكره المصنف من الرد إشارة إلى قياس من الشكل الثانى، تقريره أن يقال: لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعارة مستعمل فيما وضع له ولا شىء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له، ينتج المشبه ليس استعارة (قوله: والاستعارة ليست كذلك) — إشارة لكبرى القياس الذى ذكرناه، أى ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكى، لأنه جعلها من المجاز اللغوى، وفسرها بما ذكره الشارح وهو أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد الطرف الآخر. لا يقال قوله: وتريد الطرف الآخر أى

بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر. ولما كان هاهنا مظنة سؤال؛ وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي -فما معنى إضافة الأظفار إليها؟

أشار إلى جوابه بقوله: (**وإضافة نحو: الأظفار -قرينة التشبيه**) المضمر في النفس؛ يعني: تشبيه المنية بالسبع. وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي. وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنية............

حقيقة أو ادعاء، وحينئذ فلا يرد هذا البحث على السكاكي؛ لأنا نقول عبارته صريحة في إرادة الطرف الآخر حقيقة، وأيضا لو حمل كلامه على ما ذكر لزم إطلاق الآخر في كلامه على حقيقته ومجازه، وهو ممنوع لاسيما في مقام التعريف، وعلى تقدير جوازه فلا بد من قرينة التعميم وهي منتفية (قوله: بأن تذكر أحد إلخ) أي: بذكر أحد أي: بذي ذكر أو بمذكور هو اسم أحد طرفي التشبيه ويراد به الآخر وإنما احتجنا لذلك؛ لأنه جعلها من المجاز اللغوي الذي فسره بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له (قوله: مظنة سؤال) أي: من طرف السكاكي وارد على قوله: مستعمل فيما وضع له تحقيقا، وحاصله أنه إذا كان المراد بالمنية نفس الموت لا السبع فما وجه إضافة الأظفار إليها مع أنها معلومة الانتفاء عنها فلولا أنه أريد بالمنية معنى السبع لم يكن معنى لذكر الأظفار معها وإضافتها لها؛ لأن ضم الشيء لغير من هو له هدر ولغو يتحاشى عنه اللفظ البليغ.

(قوله: وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه) أي: لأنه لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ المنية وإضافة الأظفار لها؛ لأن إضافة نحو الأظفار في الاستعارة المكنية إنما كانت لأنها قرينة على التشبيه النفسي؛ لأنها تدل على أن الموت ألحق في النفس بالسبع، فاستحق أن يضاف لها ما يضاف إليه من لوازمه فإضافة الأظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه المضمر (قوله: المضمر في النفس) أي: على مذهب المصنف (قوله: وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي) لعل الشارح أخذ قوته عند المصنف من حيث اعتناؤه ببيان رده وكأن في كلام الشارح محتملة للتحقيق والظن (قوله: وقد يجاب عنه) أي: عن رد المصنف على السكاكي، (وقوله: بأنه) أي: الحال والشأن

إلا أن المراد به السبع ادعاء؛ كما أشار إليه فى المفتاح: من أنا نجعل هاهنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بأن ندخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين: متعارفا وغير متعارف، ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين؛ كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة.

ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق........................

(قوله: إلا أن المراد به السبع ادعاء) أى: وهو الموت المدعى سبعيته، وحينئذ فليس لفظ المنية مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى كونه استعارة فثبتت الصغرى (قوله: من أنا) بيان لما فى قوله: كما، وإضافة اسم للمنية بيانية (قوله: مرادفا له) أى: حالة كون اسم المنية مرادفا لاسم السبع (قوله: بأن ندخل إلخ) هذا وما عطف عليه بيان للمرادفة، وأشار به إلى أن جعل اسم المنية مرادفا لاسم السبع إنما هو بالتأويل، وليس بإحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظى فتخرج عن الاستعارة، ثم إن محصل ما أفاده أن السبع تحته فردان، والمنية اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضى الترادف؛ لأن المترادفين اللفظان المتحدان مفهومًا وماصدقا وهنا الأسد أعم من المنية؛ لأن المراد منها فرد من فردى الأسد، إلا أن يقال مراده بالترادف الصدق فكأنه قال من أنا نجعل اسم المنية اسما للسبع الادعائى وصدقا عليه -- كذا قال يس وهو غير وارد؛ لأن هذا ترادف تخييلى كما أشار له بقوله ثم نخيل إلخ لا تحقيقى (قوله: ثم نخيل) ينبغى أن يضبط بصيغة المتكلم المعلوم عطفا على ندخل أى: ثم بعد إدخال المشبه فى جنس المشبه به نذهب على سبيل التخييل أى: على سبيل الإيقاع فى الخيال أى: لا على سبيل التحقيق، إذ لا ترادف على سبيل الحقيقة؛ لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشىء واحد (قوله: لحقيقة واحدة) أى: وهى الموت المدعى سبعيته، وقوله كيف يصح استفهام إنكارى: بمعنى النفى أى: لا يصح ومصبه قوله: ولا يكونان مترادفين.

(قوله: ولا يكونان مترادفين) أى: والحال أنهما لا يكونان مترادفين أى: بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقة واحدة إلا وهما مترادفان، فحينئذ يتخيل ترادف المنية والأسد (قوله: فيتأتى لنا بهذا الطريق) أى: وهى ادعاء دخول المنية فى جنس السبع، وتخييل أن

دعوى السبعية للمنية، مع التصريح بلفظ المنية؛ وفيه نظر؛ لأن ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق،..........................

لفظيهما مترادفان (قوله: دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية) أى: أنه يتأتى لنا بالطريق المذكورة أمران:

أحدهما ادعاء ثبوت السبعية للمنية؛ لأن ذلك لازم لإدخالها فى جنسه فصح بذلك أن لفظ المنية إذا أطلق عليها إنما أطلق على السبع الادعائى فصار مستعملا فى غير ما وضع له؛ لأن المنية إنما وضعت للموت الخالى عن دعوى السبعية له فيكون استعارة.

ثانيهما: صحة إطلاق لفظ المنية على ذلك السبع الادعائى لأن ذلك لازم الترادف بين اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب؛ لأن إدخالها فى جنس السبع إنما يناسب إطلاق لفظ السبع عليها، والحاصل أنه بادعاء السبعية لها أطلقنا أحد الطرفين وعنينا الآخر فى الجملة وبالترادف المتخيل صح لنا إطلاق المنية على المعنى المراد وهو السبع الادعائى من غير تناف ولا منافرة بين دعوى السبعية للمنية وبين التصريح بالمنية؛ لأن التصريح بها بعد دعوى المرادفة، فصارت المنية اسما للسبع فلا منافاة بين ما اقتضته الاستعارة من أن المنية من أفراد السبع وبين التصريح بالمنية؛ لأن التصريح بالمنية كالتصريح بالسبع، وحينئذ فالمنية مستعملة فى غير ما وضعت له، ولا يخفى أن حاصل ما ذكر أن المنية أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكى آنفا (قوله: وفيه نظر) أى: وفى هذا الجواب نظر، وحاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقة، فكما أننا إذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الأسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الأسد فيه بطريق الحقيقة، بل هو مجاز، فكذلك إذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله فى الموت المدعى سبعيته مجازا حتى يكون استعارة، بل هو حقيقة، وادعاء السبعية للموت الذى أطلقت المنية عليه لا يخرجها عن إطلاقها على معناها حقيقة فى نفس الأمر، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها، وهذا حاصل ما ذكره المصنف من الرد أولا (قوله: لأن ما ذكر) أى: من ادعاء السبعية للمنية أى: الموت لا يقتضى إلخ.

حتى تدخل فى تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت، وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق، وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله فى الموت استعارة.

ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة؛ أى: هي الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل: أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق؛ من حيث إنه موضوع له بالتحقيق مثله فى قولنا: دنت منية فلان، بل من حيث إن الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل؛ وهذا الجواب وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازا،..

(قوله: حتى تدخل إلخ) تفريع على: كون المراد إلخ يعنى أن كون المراد بالمنية غير ما وضعت له المتفرع عليه دخولها فى تعريف الاستعارة لا يقتضيه ما ذكر من أن المراد بالمنية المنية المدعي سبعيتها (قوله: للقطع بأن المراد بها الموت) أى: وادعاء السبعية لذلك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناها الحقيقى فى نفس الأمر، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها (قوله: وهذا اللفظ) أى: لفظ منية (قوله: لا يقتضى إلخ) أى: لأن تخييل الترادف وادعائه لا يقتضى الترادف حقيقة كما علمت (قوله: ويمكن الجواب) أى: عن أصل الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى (قوله: مثله) أى: مثل استعمال لفظ المنية فى قولنا دنت منية فلان، فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، والحاصل أنك إذا قلت: دنت منية فلان فقد استعملت المنية فى الموت من حيث إن اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق، وإذا قلت: أنشبت المنية أظفارها بفلان فإنما استعملتها فى الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فردا من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفظ مستعملا فيما وضع له من حيث إنه وضع له، وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما يقتضى خروج لفظ المنية فى التركيب المذكور عن كونه حقيقة لانتفاء قيد الحيثية، ولا يقتضى أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعارة مرادا به الطرف الآخر كما هو المطلوب؛ لأنه

ومرادا به الطرف الآخر- غير ظاهر بعد.

(واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى تكون فى الحروف، والأفعال،...

لم يستعمل فى غير ما وضع له كما هو المعتبر فى المجاز عندهم، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع، بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه بـه، ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازا، ألا ترى أن اللفظ المهمل والغلط ليسا بحقيقة ولا بمجاز، وحينئذ فلم يتم هذا الجواب؛ ولذا قال الشارح: وهذا الجواب إلخ.

(قوله: ومرادًا به الطرف الآخر) إنما ذكر ذلك؛ لأن قضية كونه استعارة أن يكون مجازا وأن يكون مرادا به الطرف الآخر حقيقة كما يدل عليه تعريف الاستعارة ولا يكفى الادعاء (قوله: غير ظاهر بعد) أى: إلى الآن لجواز ألاّ يكون حقيقة ولا مجازا، بل واسطة بينهما لا يقال إنه يدخل المجاز باعتبار قيد الحيثية فى تعريفه بأن يقال: الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له أى: من حيث إنه غير ما وضعت له لعلاقة، لأنا نقول المنية فى التركيب المذكور لم تستعمل فى غير الموضوع له من حيث إنه غير، بل فى الموضوع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع له بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا فى الموضوع له من حيث إنه موضوع له لدخل فى تعريفه، لكنه لم يعرفه بذلك فتأمل.

(قوله: واختار رد التبعية إلى المكنى عنها) لا بد من التقدير فى أول الكلام أو فى آخره أى: واختار رد قرينة التبعية إلى المكنية أو واختار رد التبعية إلى قرينة المكنى عنها، أو أن الحذف فى أول الكلام وفى آخره والأصل واختار رد التبعية وقرينتها إلى المكنى عنها وقرينتها وهذا كلام مجمل بينه بقوله بجعل إلخ، والمحوج لارتكاب ما ذكر أنه لم يرد التبعية نفسها للمكنى عنها ولم يجعلها إياها كما هو ظاهر عبارة المصنف، ونص كلام السكاكى فى آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم المكنية - بأن جعلوا فى نطقت

وما يشتق منها (إلى) الاستعارة (**المكنى عنها–بجعل قرينتها**)–أى: قرينة التبعية–استعارة (**مكنيا عنها و**) جعل الاستعارة (**التبعية قرينتها**) أى: قرينة الاستعارة المكنى عنها (**على نحو قوله**) أى: قول السكاكى (**فى المنية وأظفارها**) حيث جعل المنية استعارة بالكناية، وإضافة الأظفار إليها قرينتها.

فى قولنا: نطقت الحال بكذا–جعل القوم: نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحال، والحال حقيقة، وهو يجعل الحال..

الحال بكذا الحال التى ذكروا أنها قرينة الاستعارة المصرحة استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة كما تراهم فى قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون إضافة الأظفار إليها قرينة الاستعارة – لكان أقرب إلى الضبط انتهى كلامه.

(قوله: وما يشتق منها) أى من مصادرها كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآلة (قوله: بجعل) متعلق برد أى: وهذا الرد بواسطة جعل أو بسبب جعل قرينتها إلخ، وأنت خبير بأن جعل قرينة التبعية مكنيا عنها إنما يمكن إذا كانت قرينتها لفظية أما إذا كانت قرينتها حالية فلا يمكن، إذ ليس هنا لفظ يجعل استعارة بالكناية، وهذا مما يضعف مذهب السكاكى، وذلك كما فى قوله تعالى: **﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾** فإن لعل استعارة تبعية لإرادته تعالى والقرينة استحالة الترجى لكونه علام الغيوب (قوله: على نحو قوله) أى: حالة كون ذلك الجعل آتيا على نحو أى طريقة قوله إلخ.

(قوله: وإضافة الأظفار إليها قرينتها) المناسب لمذهب السكاكى أن يقال: والأظفار المضافة إليها قرينتها؛ لأنها عنده استعملت فى صورة وهمية كما مر وكذا يقال فيما يأتى من قوله: ونسبة النطق إلخ ومن قوله ونسبة القرى إلخ أى: فالمناسب أن يقال فيهما والنطق المنسوب إليها قرينة الاستعارة بدل قوله: ونسبة النطق، وأن يقال: والقرى المنسوب إليها بدل ونسبة القرى (قوله: استعارة عن دلت) أى: استعارة تبعية

استعارة بالكناية عن المتكلم، ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة، وهكذا فى قولهم: نقريهم لهذميات؛ بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم، ونسبة القرى إليها قرينة الاستعارة، وعلى هذا القياس.

وإنما اختار ذلك إيثارا للضبط، وتقليل الأقسام (ورد) ما اختاره السكاكى

لدلت، وقوله: بقرينة الحال أى: قرينة إسناد النطق للحال، وقوله: والحال أى: وجعلوا الحال حقيقة (قوله: استعارة بالكناية عن المتكلم) أى للمتكلم الادعائى ويشبه الحال بالمتكلم ويدعى أنه عينه، وأن للمتكلم فردين متعارفًا وغير متعارف وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادعائى (قوله: القرى) بالقاف المكسورة والقصر الضيافة (قوله: وعلى هذا القياس) أى: ففى قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1] القوم جعلوا بشر استعارة تبعية للإنذار بواسطة التشبيه التهكمى والعذاب قرينتها وهو بجعل العذاب استعارة بالكناية عن الإنعام بواسطة التشبيه التهكمى ويجعل بشر قرينتها، وفى قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ القوم يجعلون اللام استعارة تبعية للعداوة والحزن الجزئيين بواسطة تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوة وحزن بالعلة الغائية للالتقاط كمطلق محبة وتبن وقرينتها العداوة والحزن، والسكاكى يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط بأن شبه العداوة والحزن بالمحبة والتبنى تشبيها مضمرا فى النفس وادعينا أن العداوة والحزن عين المحبة والتبنى، ثم استعير العداوة والحزن للمحبة والتبنى الادعائيين ولام التعليل التى يكون مدخولها باعثا قرينة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف الادعائية، واستعمال فى قرينة على ذلك والقوم يجعلون اللام استعارة تبعية والجذوع قرينة (قوله: وإنما اختار ذلك) أى: رد التبعية وقرينتها للمكنية وقرينتها (قوله: إيثارا للضبط) أى: لأجل أن يكون أقرب للضبط لما فيه من تقليل الأقسام، فقوله: (وتقليل إلخ) عطف علة على معلول، وإنما قلت أقسام الاستعارة على ما اختاره؛ لأنه لا يقال عليه استعارة أصلية وتبعية بل أصلية فقط (قوله: ورد ما اختاره السكاكى) أى:

---

(١) التوبة: ٣٤.

(**بأنه إن قدر التبعية**) كنطقت فى: نطقت الحال بكذا (**حقيقة**) بأن يراد بها معناها الحقيقى (**لم تكن**) التبعية استعارة (**تخييلية؛ لأنها**) أى: التخييلية (**مجاز عنده**) أى: عند السكاكى؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا، ولا عقلا، بل وهما؛ فتكون مستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق؛ فتكون مجازا. وإذا لم يكن للتبعية تخييلية (**فلم تكن**) الاستعارة (**المكنى عنها مستلزمة للتخييلية**) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية؛......................

من رد التبعية للمكنى عنها وجعلها داخلة فيها (قوله: بأنه) أى: السكاكى، وقوله: إن قدر التبعية حقيقة بالبناء للفاعل أى: إن جعل ويحتمل أن ضمير أنه للحال والشأن وقدر بالبناء للمفعول أى: إن فرض أن التبعية القائل بها القوم باقية على معناها الحقيقى بأن جعل نطقت التى هى التبعية عند القوم فى نطقت الحال بكذا مثلا مرادا به معناها الحقيقى، وهو النطق وجعل الحال استعارة بالكناية للمتكلم الادعائى، ثم لا يخفى قبح هذا الترديد؛ لأنه لما قال: وجعل التبعية قرينتها - على نحو قوله: فى المنية وأظفارها - لم يبق احتمال تقديرها حقيقة، وإلا لم يكن على نحو قوله: فى المنية وأظفارها، فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد (قوله: لأنها أى التخييلية مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف أى: وهى على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعارة فضلا عن كونها تخييلية (قوله: لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها) أى: التى هى من المجاز اللغوى (قوله: بذكر المشبه به) أى: بذكر اسم المشبه به (قوله: إلا أن المشبه فيها) أى: فى التخييلية يجب أى عند السكاكى (قوله: بل وهما) أى: بل مما له تحقق بحسب الوهم لكونه صورة وهمية محضة كما مر (قوله: فلم تكن الاستعارة المكنى عنها) أى: على هذا التقدير مستلزمة للتخييلية، وإذا لم تستلزم المكنى عنها التخييلية صح وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما فى نطقت الحال بكذا، حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادعائى، وجعل النطق مستعملا فى معناه الحقيقى، لكن عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل باتفاق، فبطل هذا التقدير أى: جعله التبعية مستعملة فى معناها الحقيقى (قوله: بمعنى أنها لا توجد) تفسير المنفى لا

وذلك لأن المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية فى مثل: نطقت الحال بكـذا؛ على هذا التقدير.

(وذلك) أى: عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية **(باطل بالاتفاق)** وإنما الخلاف فى:...

للنفى فلا يقال الصواب حذف لا، وأشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا، بل المراد به عدم الانفكاك فى الوجود؛ لأنه ليس المراد أن كـلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: بيان عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (قوله: على هذا التقدير) أى: تقدير كون التبعية حقيقة (قوله: بالاتفاق) أى: لاتفاق أهل الفن على أن التخييلية لازمة للمكنية (قوله: هل تستلزم المكنى عنها) أى: أو لا تستلزمها (قوله: فعند السكاكى لا تستلزم) أى: وعند غيره التخييلية تستلزم المكنية كمـا أن المكنيـة تستلزم التخييلية، فالتلازم عند السكاكى من الجانبين، وأما عنـده فالمكنيـة تسـتلزم التخييلية دون العكس على ما قال المصنف (قوله: كما فى قولنا أظفار المنيـة الشـبيهة بالسبع) أى: فقد ذكر السكاكى أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخييلا، وليس فى الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطـرف الذى يستعار له، وأما القوم فيقولون هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشـبيه، وليس فى الكلام لا مكنية ولا تخييلية (قوله: وهذا) أى: وباعتبار السكاكى التخييليـة دون المكنية فى قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا (قوله: ظهر فساد مـا قيل) أى: ما قاله صدر الشريعة جوابا عن السكاكى وردا لاعتراض المصنف وحاصـل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظ نطقت مثلا إذا استعمل فى حقيقته لم توجد الاسـتعارة التخييلية، وأما قولك لكن عدم استلزام المكنية للتخييلية أى: عدم وجودها معها باطل اتفاقا فممنوع؛ لأن معنى قول السكاكى فى المفتاح: لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنية فمتى وجدت التخييلية وجـدت المكنيـة لا العكـس، وحاصل الرد على ذلك المجيب أن السكاكى بعدما اعتبر فى تعريف الاستعارة بالكنايـة

أن التخييلية هل تستلزم المكنى عنها؟

فعند السكاكى: لا تستلزم؛ كما فى قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع؛ وبهذا ظهر فساد ما قيل: إن مراد السكاكى بقوله: لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها، لا على العكس؛ كما فهمه المصنف.

نعم، يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية؛.....

ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم فى تلك اللوازم أن تكون استعارة تخييلية، قال: وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق كلام الأصحاب وهذا صريح فى أن المكنية تستلزم التخييلية، وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخييلية توجد بدون المكنية كما فى قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا، فعلم من مجموع كلاميه أن المكنية تستلزم التخييلية دون العكس، وأن معنى قوله: لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لا العكس كما فهمه ذلك المجيب (قوله: أن التخييلية إلخ) خبر إن (قوله: لا على العكس) عطف على قوله: إن التخييلية إلخ بتقدير أى: لا أن كلامه محمول على العكس وهو أن المكنية مستلزمة للتخييلية كما قرر بعضهم وقرر آخر أن قوله: لا على العكس عطف على قوله: مستلزمة للمكنية أى: لا كائنة على العكس ولو حذف على كما فى بعض النسخ كان أوضح لأن مراده العكس (قوله: كما فهمه المصنف) الضمير راجع للعكس أى: كما فهمه المصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتفاق السكاكى، وغيره من أئمة الفن.

(قوله: نعم إلخ) هذا استدراك على قوله: ظهر فساد ما قيل، وذلك أن هذا القول الفاسد اعتراض على المصنف، وإذا كان فاسدا فلا اعتراض عليه من تلك الجهة، ولما كان يتوهم أنه لا يعترض عليه من جهة أخرى استدرك على ذلك بقوله: نعم إلخ، وحاصله أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكنى عنها لا توجد بدون التخييلية، وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشاف مصرح بخلاف ذلك فى قوله تعالى ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[1] وأن النقض استعارة تصريحية لإبطال العهد وهي

---

(١) البقرة: ٢٧.

لأن كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك. وقد صرح فى المفتاح -أيضا- فى بحث المجاز العقلى بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية، وقد تكون أمرا محققا؛ كالإنبات فى: أنبت الربيع البقل، والهزم فى: هزم الأمير الجند، إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى؛ لأنه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى: نطقت الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينة للمكنى عنها،.................

قرينة للمكنى عنها التى هى العهد، إذ هو كناية عن الحبل فقد وجدت المكنى عنها عنده بدون التخييلية؛ لأن النقض الذى هو القرينة ليس تخييلا، إذ التخييل إما إثبات الشىء لغير ما هو له كما عند الجمهور، وإما إثبات صورة وهمية كما عند السكاكى على ما تقدم بيانه والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية تحقيقية (قوله: لأن كلام الكشاف) سيذكره بعد (قوله: مشعر) أى: مصرح (قوله: وقد صرح فى المفتاح إلخ) جواب عما يقال: نحمل الاتفاق فى كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكى والمصنف، لا على اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشاف، وحينئذ فلا يتوجه ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهة حكاية الاتفاق، وحاصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح؛ لأن السكاكى صرح أيضا بما يقتضى عدم الاستلزام حيث قال فى بحث المجاز العقلى قرينة المكنى إلخ (قوله: قد تكون أمرا وهميا) أى: فتكون تخييلية وقد تكون أمرا محققًا أى: فلا تكون تخييلية، إذ لا تخييل فى الأمر المحقق عنده فقد أثبت المكنى عنها بلا تخييل (قوله: كالإنبات فى أنبت الربيع البقل) فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقى تشبيها مضمرًا فى النفس وقرينتها الإنبات (قوله: والهزم فى هزم الأمير الجند) أى فشبه الأمير بالجيش استعارة بالكناية وإثبات الهزم- الذى هو من توابع الجيش له- قرينتها (قوله إلا أن هذا) أى: ما صرح به فى المفتاح فى بحث المجاز العقلى لا يدفع الاعتراض عن السكاكى أى: لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا؛ لأنه وإن دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل باتفاق- لا يدفع الاعتراض الآتى عليه وهو لزوم القول بالتبعية (قوله: أمر وهمى) أى: فيكون نطقت مستعملا فى غير ما وضع له؛ لأن ذلك الأمر الوهمى غير الموضوع له فيكون مجازا، ولا شك أن علاقته المشابهة للنطق فيكون استعارة، ولا شك أنه فعل، والاستعارة فى الفعل لا تكون إلا تبعية فقد اضطر إلى اعتبار الاستعارة التبعية.

وأيضا فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية؛ كما فى: أنبت الربيع البقل. ووجود التخييلية بدونها؛ كما فى: أظفار المنية الشبيهة بالسبع. فلا جهة لقوله: إن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية.

(**وإلا**) أى: وإن لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة، بل قدرها مجازا (**فتكون**) التبعية كـ**نطقت الحال**-مثلا-(**استعارة**) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة. والاستعارة فى الفعل لا تكون إلا تبعية.

(**فلم يكن ما ذهب إليه**) السكاكى من رد التبعية إلى المكنى عنها (**مغنيا عما ذكره غيره**) من تقسيم الاستعارة إلى التبعية، وغيرها؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية، وقد يجاب..............................

(قوله: وأيضا إلخ) هذا اعتراض على السكاكى لازم له من كلامه أهمله المصنف، وحاصله أن السكاكى صرح فى هذا الباب بعدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية وصرح فيه أيضا بعدم استلزام التخييلية للمكنى عنها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وصرح فى المجاز العقلى بجواز وجود المكنية بدون التخييلية كما فى:أنبت الربيع البقل، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخرى فلا وجه لقوله: إن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية؛ لأنها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل، وهزم الأمير الجند.

(قوله: من رد التبعية) أى: من رد قرينتها (قوله: لأنه اضطر إلخ) أى: وإنما لم يكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعية فقد فرَّ من شىء وعاد إليه؛ لأنه حاول إسقاط الاستعارة التبعية ثم آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها كما أثبتها غيره (قوله: وقد يجاب) أى: عن لزوم القول بالاستعارة التبعية، وحاصله أنا نختار الشق الثانى وهو أن التبعية التى جعلها قرينة للمكنية ليست حقيقة، بل مجاز، وقولكم: فتكون استعارة فى الفعل، والاستعارة فيه لا تكون إلا تبعية ممنوع، لأن ذلك لا يلزم إلا لو كان السكاكى يقول: إن كل مجاز يكون قرينة للمكنى عنها يجب أن يكون استعارة فيلزم من كونها استعارة فى الفعل أن تكون تبعية، ولم لا يجوز أن

بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال؛ كما بين النطق والدلالة؛ فإنها لازمة للنطق، بل إنما يكون استعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة، وقصد المبالغة في التشبيه؛ وفيه نظر؛ لأن السكاكى قد صرح بأن: **نطقت** هاهنا أمر مقدر وهمى؛ كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار، ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا................................

يكون ذلك المجاز- الذى جعله قرينة للمكني عنها - مجازا آخر غير الاستعارة بأن يكون مجازا مرسلا، وحينئذ فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية؟ فللسكاكي أن يقول: هب أن نطقت فى قولنا: نطقت الحال بكذا مجاز عن دلالة الحال أى: إفهامه للمقصود، لكن لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة؛ لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقة اللزوم مثلا كما فى دلالة الحال، فإنه يجوز أن يعتبر استلزام النطق لها فينقل لفظه لها ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها فى وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود فيكون نطقت على الأول مجازا مرسلاً وعلى الثانى استعارة (قوله: بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة إلخ) اعترض بأن المجاز الذى تكون علاقته المشابهة منحصر فى الاستعارة فكيف يقول: لا يجب أن يكون استعارة، والجواب أن مراده كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة بأن كان محتملا لها ولغيرها بدليل بقية الكلام، وليس المراد علاقته المشابهة بالفعل، وإلا لم يصح قوله: لا يجب إلخ تأمل (قوله: علاقة أخرى) أى: كالملزومية.

(قوله: فإنها لازمة للنطق) أى: فنطقت إذا قلنا إنه غير مستعمل فى حقيقته، بل فى مجازه وهو الدلالة، نقول: إن استعماله فيها على جهة المجاز المرسل لعلاقة الملزومية لا على جهة الاستعارة، وحينئذ فقول المصنف فيكون[1] استعارة ممنوع فلم يلزم السكاكى القول بالتبعية (قوله: وفيه نظر) أى: فى الجواب المذكور نظر، وحاصله أن هذا لا يصلح أن يكون جوابا عن السكاكى؛ لأنه صرح بأن نطقت أطلق هاهنا على أمر وهمى كأظفار المنية فإنها استعارة لأمر وهمى شبه بالأظفار الحقيقية، ومن المعلوم أن مقتضى

---

(١) كذا، وفي المتن: يكون.

على أن هذا لا يجرى فى جميع الأمثلة؛ ولو سلم؛ فحينئذ يعود الاعتراض الأول؛ وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية.

ويمكن الجواب: بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها..

هذا الكلام كون نطقت استعارة من النطق الحقيقى للأمر الوهمى، لا أنه مجاز مرسل ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلى لا على أمر وهمى كما صرح به، وبالجملة فالتزام السكاكي أن قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح لمنافاة ذلك لما صرح به (قوله: على أن هذا) أى: كون قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يجرى فى جميع الأمثلة؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة (قوله: ولو سلم) أى: جريانه فى جميع الأمثلة يعود إلخ، وحاصله أنه لو سلم أن قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا فى جميع الأمثلة، وألغى النظر عما اقتضاه قوله: إن نطقت نقل للصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ أن المكنية خلت عن التخييلية؛ لأن التخييلية عنده ليست إلا تشبيه الصورة الوهمية بالحسية، فإذا كان ما ذكر من القرينة مجازا مرسلا فلا تخييل، إذ لا صورة وهمية شبهت بالمعنى الأصلى، وإذا انتفى التخييل بقيت المكنى عنها بدون التخييلية، والمصنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق، واعلم أن الشارح قد جارى المصنف فى ذلك وإن كان قد ناقشه فى ذلك سابقا.

(قوله: ويمكن الجواب) أى: عن قوله ولو سلم يعود الاعتراض الأول لا عن أصل الاعتراض؛ لأنه قد صرح بأن نطقت مستعمل فى أمر وهمى فقد اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية، وحاصله أنا لا نسلم أن وجود المكنية بدون التخييلية ممنوع عند السكاكى، بل هو قائل بذلك وعبر بيمكن إشارة إلى أن هذا الجواب من عنده (قوله: بأن المراد) أى: مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية، وهذا توطئة للجواب ومحط الجواب قوله: وأما وجود إلخ (قوله: أن التخييلية لا توجد بدونها) أى: فتكون التخييلية هى التى حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكنى عنها، وأنت

فيما شاع من كلام الفصحاء؛ إذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل: أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وإنما الكلام فى الصحة، وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع؛ على ما قرره صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[1]، وصاحب المفتاح فى مثل: أنبت الربيع البقل؛ فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية؛ مثل: أظفار المنية، ونطقت الحال، وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر فى قوله تعالى: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾[2] أن البلع استعارة عن غور الماء فى الأرض، ....

خبير بأن هذا الحمل يعكر على ما تقدم للشارح من أن قول القائل: إن قول السكاكى المذكور معناه استلزام التخييلية للمكنية مما تبين فساده، فقد جعل ذلك الحمل فاسدا فيما تقدم ومشى عليه هنا (قوله: فيما شاع) إشارة لجواب عما يقال كيف نقول: إن التخييلية لا توجد بدون المكنية مع أنها وجدت فى قولك: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا؟ وحاصل الجواب أن المنفى الوجود الشائع الفصيح لا مطلق الوجود (قوله: إذ لا نزاع) أى: وإنما قيدنا بقولنا: فيما شاع؛ لأنه لا نزاع ولا خلاف فى عدم شيوع إلخ (قوله: وإنما الكلام فى الصحة) أى: وإنما الخلاف فى صحة ذلك المثال فعند السكاكى هو صحيح وعند القوم لا يصح، إلا إذا جعل الأظفار ترشيحا للتشبيه لا على أنه تخييلية (قوله: فشائع) أى: وحينئذ فلا يصح الاعتراض بوجود المكنية بدون التخييلية (قوله: ينقضون عهد الله) أى فقد ذكر أن العهد مشبه بالحبل على طريق المكنية، وينقضون مستعار ليبطلون استعارة تحقيقية قرينة للمكنية، فقد وجدت المكنية بدون التخييلية (قوله: أنبت الربيع البقل) فقد ذكر أن الربيع شبه بالفاعل الحقيقى على طريق المكنية، وأن الإنبات قرينة لها وهو حقيقة، فقد وجدت المكنية بدون التخييلية (قوله: فصار الحاصل من مذهبه) أى: من مذهب السكاكى فى قرينة المكنية باعتبار ما ذكره فى أماكن متعددة (قوله: ابلعى ماءك) أى: غورى ماءك (قوله: عن غور الماء) أى: لغور الماء وهو منقول عن إدخال الطعام للجوف من الحلق.

---

(١) البقرة: ٢٧. (٢) هود: ٤٤.

والماء استعارة بالكناية عن الغذاء، وقد تكون حقيقة؛ كما فى: أنبت الربيع.

[فصل]:

فى شرائط حسن الاستعارة:

(**حسن كل من**) الاستعارة (**التحقيقية والتمثيل**) على سبيل الاستعارة

(قوله: استعارة بالكناية عن الغذاء) أى: الذى يأكله الحيوان؛ لأن البلع إنما يناسب بحسب أصله الطعام، ووجه الشبه فى الاستعارتين ظاهر، أما فى البلع فهو إدخال ما يكون به الحياة إلى مقر خفى أى: من ظاهر إلى باطن من مكان معتاد للإدخال من أعلى إلى أسفل، وهذه الاستعارة فى غاية الحسن لكثرة التفصيل فى وجه الشبه فيها، وأما فى الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به، فالأرض يتقوى نباتها وأشجارها بالماء، والحيوان يتقوى بالغذاء، ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا، والحاصل أنه شبه الماء بالغذاء بجامع أن كلا منهما تقوم به الحياة ويتقوى به على طريق الاستعارة بالكناية، وابلعى مستعار لغورى بجامع أن كلا إدخال ما يكون به الحياة إلى مقر خفى (استعارة تحقيقية وهى قرينة للمكنية).

فصل فى شرائط حسن الاستعارة

(قوله: فى شرائط إلخ) أطلق الجمع على ما فوق الواحد، إذ المشترط فى حسنها شرطان: رعاية جهات التشبيه وعدم شمها رائحته لفظا، و(قوله: فى شرائط حسن الاستعارة) أى: فى بيان ما به أصل الحسن وما يزيد فى حسنها، ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج عن الحسن إلى القبح قاله فى الأطول (قوله: التحقيقية) قد تقدم أنها هى التى تحقق معناها حسا أو عقلا وهى ضد التخييلية (قوله: والتمثيل على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لأجل الإيضاح لا للاحتراز عن مجرد التشبيه التمثيلى لما عرف من أن التشبيه التمثيلى لا يسمى التمثيل على الإطلاق وقد تقدم أن الاستعارة التمثيلية هى اللفظ المنقول من معنى مركب إلى ما شبه بمعناه، فإن خصصت التحقيقية بالإفرادية كان عطف التمثيلية على التحقيقية من عطف المباين، وإن كانت التمثيلية من التحقيقية بأن لم تخص التحقيقية بالإفرادية كان عطف التمثيلية

(برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين، والتشبيه وافيا بإفادة ما علق به من الغرض،.......................................

عليها من عطف الخاص على العام (قوله: برعاية جهات حسن التشبيه) خبر عن حسن أى: حسن الاستعارة حاصل بملاحظة جهات أى: أسباب حسن التشبيه أى: بملاحظة الأسباب المحصلة لحسن التشبيه؛ لأن بقاءهما عليه فيتبعانه فى الحسن والقبح، فإذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعارة وإلا فات حسنها بفوات حسن أصلها (قوله: كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التى يحسن التشبيه بمراعاتها، والمراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما وذلك كالشجاعة مثلا فى زيد والأسد، فإذا وجد وجه الشبه فى أحدهما دون الآخر فات الحسن كاستعارة اسم الأسد للجبان من غير قصد التهكم بعد تقرير تشبيهه به، وقد يقال: إن هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحسن، إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع، فالأولى إسقاط هذا أعنى قوله: كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين، وجواب بعض أرباب الحواشى عن ذلك بأن المراد الشمول الحسى، إذ هو الشرط فى الحسن، وأما الذى يكون شرطا فى الصحة فمطلق الشمول الصادق بالادعائى لا وجه له؛ لأن الشمول الادعائى إن كان مقبولا كما فى التهكم فإنما قبل لكونه فى حكم الحسى فيكون شرط الصحة، وإلا فهو فاسد لانتفائه عن حكم الحسى فكيف يجعل الحسى من شروط الحسن مع أن الصحة إنما هى باعتباره كذا فى ابن يعقوب؟! وقرر شيخنا العلامة العدوى أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما، فإن وجد فى أحدهما بأن كان جزءًا من مفهومه دون الآخر بأن كان لازمًا له فات الحسن وذلك كما فى استعارة الطيران للعدو فى قوله عليه الصلاة والسلام: "كلما سمع هيعة طار إليها"(١) والجامع قطع المسافة بسرعة فى كل وهو داخل فى مفهوم أحدهما ولازم للآخر على ما مر الشارح، وعلى هذا يندفع الاعتراض فتأمل.

(قوله: والتشبيه وافيا) أى: وأن يكون التشبيه موفيا بالغرض الذى علق به أى: وقصد إفادته كبيان إمكان المشبه أو تشويهه أو تزيينه، وكغير ذلك مما مر فى بيان الغرض

(١) أخرجه مسلم فى الإمارة (١٨٨٩).

ونحو ذلك (وألاَّ يشم رائحته لفظا).................................

من التشبيه، فإذا كان الغرض تزيين وجه أسود فيشبه بمقلة الظبى، ثم استعار له لفظ المقلة فهذا واف بالغرض، ولو شبه لإفادة هذا الغرض بالغراب واستعير لفظ الغراب له فات الحسن، وإذا كان الغرض إفادة تشويه وجه منقب بالجدرى فيشبه بالسلحة التى نقرها الديكة، ثم يستعار له لفظها فهذا واف بالغرض، ولو شبه لإفادة هذا الغرض بشىء آخر منقب واستعير له لفظه فات الحسن (قوله: ونحو ذلك) أى: مثل ذلك كون وجه الشبه غير مبتذل بأن يكون غريبًا لطيفًا لكثرة ما فيه من التفصيل، أو نادر الحضور فى الذهن كتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل، وتشبيه البنفسج بأوائل النار فى أطراف كبريت، ثم يستعار كل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبيه الوجه الجميل بالشمس، ثم يستعار له وتشبيه الشجاع بالأسد ثم يستعار له، فإن ذلك مما فات فيه الحسن لفوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود الابتذال (قوله: وألاَّ يشم رائحته إلخ) يشم بضم أوله مبنيا للمفعول من أشم ورائحته نائب الفاعل، وأما قول الشارح: أى: وبألا يشم إلخ: فهو بفتح أوله وضم ثانيه مبنيا للفاعل.

(قوله: أى وبأن لا يشم إلخ) أشار بهذا إلى قول المصنف: وألاَّ يشم عطف على رعاية أى: حسن الاستعارة حاصل برعاية الجهات المحصلة لحسن التشبيه، وحاصل بعدم شمها رائحة التشبيه، وأشار بقوله: من جهة اللفظ إلى أن لفظا فى كلام المصنف نصب على التمييز وهو محول عن المضاف إليه أى: وألاَّ يشم شىء منها رائحة لفظ التشبيه، ويحتمل نصبه على نزع الخافض أى: ألاَّ يشم رائحة التشبيه بلفظ يدل عليه، وإنما قال لفظا؛ لأن شم التشبيه معنى موجود فى كل استعارة بواسطة القرينة؛ لأن الاستعارة لفظ أطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به بواسطة المبالغة فى التشبيه فلا يمكن نفى إشمام الرائحة مطلقا أى: من جهة اللفظ والمعنى؛ لأن المعنى على التشبيه قطعا.

واعلم أن شم رائحة لفظ التشبيه إما أن يكون ببيان المشبه كما فى قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[1] فإن قوله: من الفجر

(١) البقرة: ١٨٧.

أى: وبألاَّ يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة؛ أعني: ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه (**ولذلك**)..........

هو المشبه بالخيط الأبيض، والكلام وإن لم يكن على صورة التشبيه، لكن لما فسر الخيط الأبيض بالفجر كان التشبيه مقدرا فهو فى تقدير حتى يتبين لكم الفجر الذى هو شبيه بالخيط الأبيض، وإما أن يكون بذكر وجه الشبه نحو رأيت أسدا فى الشجاعة؛ لأن ذكر الوجه ينبئ عن التشبيه ويهدى إليه فى التركيب، وإما أن يكون بذكر الأداة نحو زيد كالأسد، وإما أن يكون بذكر الشبه على وجه لا ينبئ عن التشبيه كما فى قوله: قد زَرَّ أزراره على القمر، فإنه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب، لكن ليس على وجه ينبئ عن التشبيه كما تقدم بيانه فإشمام رائحة لفظ التشبيه فى الثلاثة الأول مبطل للاستعارة، وأما إشمام رائحته على الوجه الرابع فلا يبطلها، إلا أنها تكون قبيحة إذا علمت هذا: تعلم أن شرط الحسن هو انتفاء الإشمام الذى لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كما فى القسم الرابع، وأما ما يخرج به الكلام عن الاستعارة فهو شرط فى الصحة فمراد المصنف الأول لا الثانى (قوله: أى وبألاَّ يشم شيء) المناسب لقول المتن حسن كل أن يقول أى: وبألاَّ يشم كل من التحقيقية إلخ فيبدل شيء بكل (قوله: لأن ذلك إلخ) أى: شم رائحة التشبيه لفظا أى: وإنما اشترط فى حسن الاستعارة عدم شمها لرائحة التشبيه؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، وفيه أن هذا يقتضى أنه من شرائط صحتها لا من شرائط حسنها؛ لأنه إذا بطل الغرض من الاستعارة انتفت وعاد الكلام تشبيها، إلا أن يقال: إن فى الكلام حذف مضاف أى: لأن ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعارة ومعلوم أن كمال الغرض من إيجاد الشيء حسنه ونقصانه قبحه (قوله: أعنى) أى: بالغرض من الاستعارة (قوله:لما فى التشبيه إلخ) علة للعلة أعنى قوله: لأن ذلك يبطل إلخ أى: وإنما كان شم رائحة التشبيه مبطلا لكمال الغرض من الاستعارة لما فى التشبيه إلخ، وحاصل ما ذكره أن شم رائحة التشبيه إنما أبطل كمال الغرض من الاستعارة، لأن الغرض منها إظهار المبالغة فى التشبيه، ويحصل ذلك الإظهار بادعاء دخول

أى: ولأن شرط حسنه ألاّ يشم رائحة التشبيه لفظا **(يوصى أن يكون الشبه)** أى: ما به المشابهة **(بين الطرفين جليا)** بنفسه.........................

المشبه فى جنس المشبه به وادعاء أنهما مشتركان فى الحقيقة الجامعة لهما، وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقة، إلا أن أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف، ومقتضى هذا الغرض استواؤهما فى ذلك الجامع الذى جعل كالحقيقة الجامعة؛ لأن استواء الأفراد فى الحقيقة هو الأصل، ولاشك أن إشمام رائحة التشبيه فيه إشعار ما بأصل التشبيه، والإشعار بأصله يتضمن الإيماء إلى ما علم من الأصل فى التشبيه والكثير فيه وهو كون المشبه به أقوى من المشبه فى الجامع وكونه أقوى منه ينافى الاستواء فيه الذى هو مقتضى الغرض، فقوله: لما فى التشبيه أى: الذى أشم رائحته من الدلالة على أن المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه أى: والغرض من الاستعارة يقتضى مساواتهما فيه، وبقولنا: لأن استواء الأفراد فى الحقيقة هو الأصل يندفع قول سم: لا نسلم أن الغرض المذكور يقتضى مساواة المشبه، والمشبه به فى الجامع الذى هو جعل كالحقيقة الجامعة بدليل المشكك، فإن بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها، وحينئذ فلا منافاة بين التفاوت فى القوة وبين الاشتراك فى الجنس فتأمل.

(قوله: أى ولأن شرط حسنه) أى: ولأجل ما قلنا من أن من شروط الحسن فى كل من الاستعارتين ألاّ يشم رائحة التشبيه لفظا فضمير حسنه راجع لكل من الاستعارتين.

(قوله: يوصى) بالبناء للمفعول أى: يوصى البلغاء بعضهم بعضا عند تحقق حسن الاستعارة لوجود هذا الشرط وهو عدم إشمام رائحة التشبيه لفظا (قوله: أى ما به المشابهة) أى: وهو وجه الشبه فكأنه قال: ولذلك يوصى البلغاء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه، وإنما رتب التوصى المذكور على ذلك الشرط وهو عدم إشمام رائحة التشبيه لفظًا لا باشتراط رعاية جهات حسن التشبيه؛ لأن التوصى إنما يحتاج إليه؛ لأنه هو الذى له دخل فى الخفاء وصيرورة الاستعارة لغزا بخلاف رعاية جهات حسن التشبيه، فإنه لا دخل له فى ذلك كما يعلم مما يأتى (قوله: جليا بنفسه) أى: لكونه يرى

أو بواسطة عرف، أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعارة (إلغازا) وتعمية إن روعى شرائط الحسن، ولم تشم رائحة التشبيه، وإن لم يراع فات الحسن.
يقال: ألغز فى كلامه: إذا عمى مراده؛.........................

مثلا كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحية (قوله: أو بواسطة عرف) أى: عام كما فى تشبيه زيد مثلا بإنسان عريض القفا فى البلادة، فإن العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلادة وكما فى تشبيه الرجل بالأسد فى الجراءة، فإن وصف الجراءة ظاهر فى الأسد عرفا (قوله: أو اصطلاح خاص) أى: أو بواسطة اصطلاح خاص كما فى تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل فى حكم الرفع، فإن الرفع فى الفاعل ظاهر فى اصطلاح النحاة فيشبه به عندما يحتاج المعلم للتشبيه مثلا (قوله: لئلا تصير إلخ) أى: وإنما يوصى بكون وجه الشبه جليا فى الاستعارة التى فيها عدم إشمام رائحة التشبيه لئلا تصير تلك الاستعارة إلغازًا أى: سبب إلغاز أو ملغزة فالإلغاز: بكسر الهمزة مصدر ألغز فى كلامه إذا عمى مراده وأخفاه أطلق على اسم المفعول أو على حذف مضاف كما علمت، وذلك لأنه إذ لم يكن وجه الشبه ظاهرا- بل كان خفيا، وانضم ذلك لخفاء التشبيه بواسطة عدم شم رائحته - لاجتمع خفاء على خفاء فتكون الاستعارة لغزا كما قال (قوله: إن روعى إلخ) شرط فى قوله لئلا تصير الاستعارة إلغازًا.

(قوله: ولم تشم رائحة التشبيه) من عطف المباين إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه؛ لأن عدم إشمام رائحة التشبيه ليس من شرائط حسن التشبيه كما لا يخفى، لكن المقصود بالذات ذلك المعطوف وغيره لا مدخل له فى التعمية، وإن كان من شرائط حسن الاستعارة ومن عطف الخاص على العام إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعارة أتى به بعد العام اهتماما به إشارة إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص، لأن مناط التعمية والإلغاز عليه عند خفاء الوجه (قوله: وإن لم يراع إلخ) مقابل لقوله: إن روعى إلخ أى: وإن لم يراع عدم الإشمام بأن حصل إشمام رائحة التشبيه لفظا فات الحسن ولم تكن الاستعارة لغزا فقوله: وإن لم يراع بالياء التحتية والضمير لعدم الإشمام أو بالمثناة فوق، والضمير لشرائط الحسن، والحاصل أنه إذا خفى وجه الشبه

ومنه اللغز، وجمعه: ألغاز؛ مثل: رطب وأرطاب **(كما لو قيل)** فى التحقيقية **(رأيت أسدا، وأريد به إنسان أبخر)** فوجه الشبه بين الطرفين خفى **(و)** فى التمثيل **(رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة؛ وأريد به الناس)**......................

إنما تكون الاستعارة إلغازا عند عدم إشمام رائحة التشبيه؛ لأن عدم الإشمام يبعد عن الأصل وخفاء الوجه يزيد ذلك بعدًا، وإذا انتفى عدم إشمام الرائحة بوجود إشمامها فذلك مما يقرب إلى الأصل، لكن يفوت الحسن (قوله: ومنه اللغز) بضم اللام وفتح الغين وهو المعنى الملغز فيه أو اللفظ المستعمل فى المعنى المذكور (وقوله: ومنه) أى: ومن هذا الفعل وهو ألغز فى كلامه أى: من مصدره (قوله: وجمعه) أى: جمع اللغز (وقوله ألغاز) أى: بفتح الهمزة (قوله: مثل رطب وأرطاب) أى: مثله فى وزن المفرد والجمع (قوله: كما لو قيل فى التحقيقية) أى: التى خفى فيها وجه الشبه (قوله: وأريد إنسان أبخر) أى: منتن رائحة الفم (قوله: فوجه الشبه) أى: هو البخر بين الطرفين أى: الأسد والرجل المنتن الفم خفي أى: وحينئذ فلا ينتقل من الأسد مع القرينة المانعة من إرادة الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر، إذ لا ينتقل من الأسد مع القرينة المذكورة إلا إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشهور وهو الشجاعة، والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا يفيد فى التجوز (قوله: مائة لا تجد فيها إلخ) يحتمل أن تكون جملة استئنافية أى: مائة منها لا تجد فيها راحلة فهى جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل على أى حال رأيتهم؟ فقيل: مائة منها لا تجد فيها راحلة، ويحتمل أن يكون مائة نعتا للإبل وما بعده وصف للمائة أى: إبلا معدودة بهذا القدر الكثير الموصوف بأنك لا تجد فيها راحلة (قوله: وأريد) أى: بالإبل الموصوفة بالأوصاف المذكورة حال الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه، ولاشك أن وجه الشبه المذكور خفى، إذ لا ينتقل إلى الناس من الإبل من هذه الحيثية، وإنما كانت هذه استعارة تمثيلية؛ لأن الوجه منتزع من متعدد؛ لأنه اعتبر وجود كثرة من جنس وكون تلك الكثرة يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامل، واعترض على المصنف فى التمثيل بما ذكر بأن الكلام إذا كان هكذا كان الخفاء فيه من عدم ذكر القرينة المانعة عن إرادة الأصل لا من جهة خفاء وجه الشبه،

من قوله – عليه الصلاة والسلام–: "الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة"[1].

وفى الفائق: الراحلة: البعير الذى يرتحله الرجل؛ جملا كان أو ناقة؛ يعنى: أن المرضى المنتخب من الناس فى عزة وجود؛ كالنجيبة المنتخبة التى لا توجد فى كثير من الإبل. (**وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا**)..........................

إذ لو قيل رأيت يوم الجمعة فى المسجد إبلا مائة لا تجد فيها راحلة تبين المراد فالأولى فى التمثيل أن يقال: رأيت يوم الجمعة فى المسجد والإمام يخطب إبلا مائة لا تجد فيها راحلة، فإن هذه صورة التجوز مع الخفاء إذ المفهوم أن الناس المرئيين فى المسجد كالإبل والمتبادر أنهم كالإبل فى كثرة الأكل، وقلة الفهم وكبر الأعضاء وطولها مثلا، إذ هذا هو المتبادر، أو أنهم كالإبل فى غاية الصبر، لأن الإبل مشهورة بالصبر؛ على ما تستعمل، وأما عزة الكمال مع كثرة أفراد الجنس فلا تفهم، وإنما كان الأولى ذلك الذى قلناه من المثال؛ لأن كلامنا فيما تحقق فيه التجوز مع الخفاء ولا يتحقق التجوز إلا بالقرينة ولو ذكرت القرينة فى المثال مع الإيماء للوجه انتفى الخفاء –اهـ يعقوبى.

(قوله: من قوله) أى: وهذا المثال مأخوذ من قوله –عليه الصلاة والسلام– لا أن قصد المصنف التمثيل بالحديث (قوله: يرتحله الرحل) أى يعده للارتحال عليه– كذا قال بعضهم– وفى الأطول أى: يعده لوضع رحله وحمل الأثقال عليه (قوله: المنتخب من الناس) أى: المختار منهم لحسن خلقه وزهده، وقوله: فى عزة وجوده[2] أى: فى قلة وجوده مع كثرة أفراد جنسه، وهذا وجه الشبه (قوله: المنتخبة) أى: المختارة لحمل الأثقال لقوتها وهى مرادفة للراحلة، وأشار بقوله: التى لا توجد فى كثير من الإبل إلى أن المراد من العدد الكثرة (قوله: وبهذا) أى: بما ذكر– وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا تنبغى فيه الاستعارة لئلا تصير إلغازا وتعمية – ظهر أن التشبيه أعم أى: من الاستعارة أى: عموما مطلقا؛ لأن العموم إذا أطلق إنما ينصرف له ونبه بقوله: محلا على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق، إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة كما أن الاستعارة لا تصدق على التشبيه، ثم إنه لم يعلم مما مر إلا أن التشبيه ينفرد عن الاستعارة

---

(١) السنن الكبرى للبيهقى ١٠/١٣٥ بلفظ (الناس كالإبل المائة لا يجد الرجل فيها راحلة).

(٢) كذا، وفي المتن: وجود.

إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلى فتصير الاستعارة إلغازا؛كما فى المثالين المذكورين؛ فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جملتها: أن يكون وجه التشبيه بعيدا غير مبتذل. فاشتراط جلائه فى الاستعارة ينافى ذلك.

قلنا: الجلاء، والخفاء مما يقبل الشدة والضعف؛ فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير ألغازا، ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا.

فتضم له ما هو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعارة، فبذلك يثبت أن التشبيه أعم مطلقا واعلم أن ما ذكر هنا من العموم المطلق باعتبار المحل منظور فيه للنسبة بين التشبيه مطلقا، سواء كان حسنا أو لا وبين الاستعارة الحسناء وما سيأتى عند قوله: ويتصل به إلخ، مما يفيد أن بينهما العموم والخصوص الوجهى، فذلك منظور فيه للنسبة بين التشبيه الحسن والاستعارة الحسناء فيتصادقان حيث لا خفاء ولا اتحاد وتنفرد الاستعارة حيث الاتحاد كما فى مسألة العلم والنور الآتية وينفرد التشبيه حيث الخفاء، وحينئذ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتى (قوله: إذ كل ما يتأتى) أى: إذ كل محل تتأتى فيه الاستعارة أى: الحسناء يتأتى فيه التشبيه، وذلك حيث لا خفاء فى وجه الشبه ولم يقو الشبه بين الطرفين بحيث يصيران كأنهما متحدان.

(قوله: كما فى المثالين المذكورين) أى: فى المتن وهما رأيت أسدا مريدا به إنسانا أبخر ورأيت إبلا إلخ، فتمتنع فيها الاستعارة الحسناء، ويجب أن يؤتى بالتشبيه فى صورة إلحاق الناس بالإبل كما فى الحديث الشريف، ويؤتى بالتشبيه فى صورة إلحاق الرجل بالسبع فى البخر، ويفرق بأن التشبيه يتصور فيه إجمال لما يتعلق الغرض به فى بعض التراكيب، والمجاز ليس كذلك وإن كانا مستويين فى الامتناع عند الخفاء إذ لم يذكر الوجه فى التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه فى ذلك التشبيه، وإذا صح التشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعارة كان أعم محلا (قوله: ينافى ذلك) أى: لأن من لوازم كون الشبه بعيدا غير مبتذل أن يكون غير جلى، فكأنهم اشترطوا فى حسنها كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلى وهذا تناف (قوله: فيجب أن يكون) أى: وجه

(ويتصل به) أي: بما ذكرنا من أنه إذا خفى التشبيه لم تحسن الاستعارة، ويتعين التشبيه **(أنه إذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا؛ كالعلم والنور، والشبهة والظلمة-لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة)** لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه. فإذا فهمت مسألة تقول:..

الشبه ملتبسا بحالة من الجلاء هى ألاّ يصير إلغازًا وأن يكون ملتبسا بحالة من الغرابة هى ألا يصير مبتذلا فالمطلوب فيه أن يكون متوسطا بين المبتذل والخفى (قوله: ويتصل به) أى: وينبغي أن يذكر متصلا بما ذكرنا وعقبه أنه إذا قوى إلخ، وذلك للمناسبة بينهما من حيث التقابل؛ لأن كلا منهما يوجب عكس ما يوجبه الآخر، وذلك لأن ما ذكر سابقا من خفاء الوجه يوجب حسن التشبيه، وما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه -كذا فى اليعقوبى- وذكر بعضهم أن قوله: ويتصل به معناه ويناسب ذلك من حيث قياسه عليه قياس عكس (قوله: أى بما ذكرنا من أنه إلخ) فيه أنه لم يصرح فيما مر بذلك، لكنه يفهم من قوله: ولذلك إلخ: أن الاستعارة لا تحسن إذا كان وجه الشبه خفيا، وإذا لم تحسن تعين التشبيه، فالمراد ما ذكرنا ضمنا لا صريحا (قوله: إذا خفي التشبيه) أى: وجه الشبه (قوله: ويتعين التشبيه) أى: عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن، لا أنه لا تصح الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من أن كل ما تتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (قوله: أنه) أى: الحال والشأن (قوله: إذا قوى التشبيه) أى: وجه الشبه، وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه (قوله: حتى اتحدا) أى: صارا كالمتحدين فى ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، وليس المراد أنهما اتحدا حقيقة، والكلام محمول على المبالغة.

(قوله: كالعلم والنور والشبهة والظلمة) أى: فقد كثر تشبيه العلم بالنور فى الاهتداء، والشبهة بالظلمة فى التحير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود فى المشبه بهما فصارا كالمتحدين فى ذلك المعنى، فيختل اتحادهما، وفى الحقيقة لا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر، لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه (قوله: وتعينت الاستعارة) أى: بنقل لفظ المشبه به للمشبه، ثم إن هذا ينافى قوله سابقا: إن التشبيه أعم محلا؛ لأنه

حصل فى قلبى نور، ولا تقول: علم كالنور، وإذا وقعت فى شبهة تقول: قد وقعت فى ظلمة، ولا تقول: فى شبهة كالظلمة.

(و) الاستعارة (المكنى عنها؛ كالتحقيقية) فى أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه؛..

هنا قد تعينت الاستعارة و لم يصح التشبيه، والجواب أن المراد تعينت الاستعارة عند إرادة الإتيان بالحسن لا أن التشبيه ممتنع، ويجب الاستعارة، بل التشبيه فى تلك الحالة جائز إلا أنه غير حسن كما يدل لذلك قوله: لم يحسن التشبيه، فتحصل أن الاستعارة والتشبيه الحسنين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد الاستعارة حيث يوجد الاتحاد كما فى مسألة العلم والنور، وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كما فى الإبل والناس، وأما مطلق الاستعارة ومطلق التشبيه فهما متحدان محلا، وأما التشبيه مطلقا والاستعارة الحسنة فبينهما العموم المطلق، وأن التشبيه أعم محلا - وهو محمل بقول المصنف سابقا، بهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا فتأمل- كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: حصل فى قلبى نور) أى: مستعيرا للعلم الحاصل فى قلبك لفظ النور (قوله: ولا تقول علم كالنور) أى: ولا تقول حصل فى قلبى علم كالنور مشبها للعلم بالنور بجامع الاهتداء فى كل، إذ هو كتشبيه الشىء بنفسه لقوة الوجه فى العلم وهو الاهتداء به كما فى النور (قوله: وإذا وقعت فى شبهة) أى: وإذا وقع فى قلبك شبهة (قوله: وقعت فى ظلمة) أى: وقع فى قلبى ظلمة مستعيرا لفظ الظلمة للشبهة (قوله: ولا تقول فى شبهة كالظلمة) أى مشبها للشبهة بالظلمة لقوة وجه الشبه فى الشبهة وهو عدم الاهتداء والتحير كما فى الظلمة، فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشىء بنفسه.

(قوله: برعاية جهات حسن التشبيه) لم يقل وبألا تشم رائحة التشبيه لفظا لعدم تأتيه؛ لأن من لوازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر فى خفاء وجه الشبه هناك، وأما القرينة الموجودة فى الاستعارة مطلقا فهى وإن ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه الشبه يكسر سورتها لا

لأنها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (**التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها**) لأنها لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها، وليس لها فى نفسها تشبيه، بل هى حقيقة؛ فحسنها تابع لحسن متبوعها.

يقال يلزم أن يكون فى ترشيح التحقيقية إشمام لرائحة التشبيه؛ لأنه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ؛ لأنا نقول الفرق أن المذكور فى المكنية لفظ المشبه فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه والمذكور فى التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن كونه يدل عليه وبما علمت من أن حسن المكنية إنما هو برعاية جهات حسن التشبيه فقط بخلاف التحقيقية والتمثيلية، فإن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه وعدم شم رائحة التشبيه لفظا كما مر ظهر لك حكمة تكلم المصنف على حسن الاستعارة التحقيقية والتمثيلية أولا، ثم تشبيه المكنية بالتحقيقية ثانيا ولم يذكر المكنية معهما أولا، إذ لو كان ما ثبت للتحقيقية من اشتراط الأمرين المذكورين فى حسنها ثابتًا للمكنية لم يكن لصنيع المصنف وجه، وكان الأولى أن يذكرها أولا، مع التحقيقية والتمثيلية (قوله: لأنها تشبيه مضمر) هذا على مذهب المصنف كما مر لا على مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به المضمر فى النفس المرموز إليه بذكر لوازمه (قوله: حسنها بحسب حسن المكنى عنها) أى: حسنها فى حساب المكنى عنها بمعنى أنه يعد بعد عد حسن المكنى عنها تابعا له، وإذا حصل عد حسنها بعد عد حسن المكنى عنها كان حسنها تابعا لحسنها؛ لأن ما يقال فيه إنه معدود فى عد الشىء الفلانى، أو بعدّ الشىء الفلانى إنما ذلك إذا كان ذكر ذلك الأمر عند قصده يغنى عنه الشىء الفلانى، ومن لازم هذا المعنى عرفًا التبعية وهى المرادة هنا بهذه العبارة، فالحسب على هذا بمعنى الإحساب والعد ويحتمل أن يكون اسمًا من الإحساب وهو الكفاية فيكون المعنى والتخييلية يستغنى عن ذكر حسنها بكفاية حسن المكنى عنها، ولاشك أن كفاية الثانية عن الأولى تفيد التبعية، فالمعنى أن التخييلية تابعة فى الحسن والقبح للمكنى عنها. اهـ يعقوبى.

(قوله: بل هى حقيقة) أى: عند المصنف؛ لأنها مستعملة فى الموضوع له، وأما عند صاحب المفتاح القائل بعدم وجوب تبعيتها للمكنى عنها، فيقول إن كانت تابعة لها

[فصل]:

فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه:

(**وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها**) أى: حكمها الذى هو الإعراب على أن الإضافة للبيان؛...

كما فى أظفار المنية نشبت بفلان حسنت بحسنها وقبحت بقبحها، وإن كانت غير تابعة لها فقلما تحسن وهو محتمل لأن يكون المعنى فلا تحسن فقلما فى كلامه للنفى، ويحتمل أنه أشار بذلك للقلة على الأصل ليفيد أنه لا يمتنع أن تحسن إذا ناسب المقام إفهام الصورة الوهمية لتذكرة الأصل كأن يكون فى إحضار صورته التأكيد لما سيقت له من التشبيه مثلا، ولقائل أن يقول: إذا كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مقصودة فى نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالمحققة فينبغى أن يكون حسنها برعاية جهات حسن التشبيه، وكونها فى بعض الصور تابعة للمكنى عنها لا يقتضى أن يكون حسنها تابعا لحسنها نعم يقتضى أن يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنها الذى هو فى نفسها فتأمل.

(فصل: وقد يطلق المجاز إلخ)

(قوله: فى بيان معنى آخر) أى: وهو الكلمة التى تغير إعرابها الأصلى (قوله: على سبيل الاشتراك) أى: اللفظى بأن يقال: إن لفظ مجاز وضع بوضعين أحدهما للكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة، والثانى للكلمة التى تغير حكم إعرابها الأصلى فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال (قوله: أو التشابه) أى: مشابهة الكلمة التى تغير إعرابها للكلمة المستعملة فى غير معناها الأصلى وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن إعرابها الأصلى بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلى بجامع الانتقال عن الأصل فى كل، واستعير اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للمشبه وعلى هذا الاحتمال فإطلاق لفظ مجاز على الكلمة التى تغير إعرابها الأصلى مجاز بالاستعارة (قوله: وقد يطلق المجاز) أى: قد يطلق هذا اللفظ يعنى على سبيل الاشتراك أو التشابه كما علمت، وأشار بقد لقلة ذلك الإطلاق؛ لأن الإطلاق الشائع هو ما مر (قوله: على أن الإضافة للبيان) هذا

أى: تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر (**بحذف لفظ، أو زيادة لفظ**) فالأول: (**كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾**[1]، **﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾**[2] و) الثانى مثل (**قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾**[3] **أى:**) جاء (**أمر ربك**) لاستحالة المجيء على الله تعالى (و) اسأل (**أهل القرية**)..

غير متعين لجواز أن تكون الإضافة حقيقية، ويراد بحكم الإعراب ما يترتب عليه من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك (قوله: أى تغير إعرابها من نوع) أى من أنواع الإعراب إلى نوع من أنواعه، وذلك بأن زال النوع الأصلى الذى تستحقه الكلمة وحل محله نوع آخر (قوله: بحذف لفظ إلخ) الباء سببية متعلقة بتغير أى: إن ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحقت نوعا من الإعراب، فلما حذف حدث نوع آخر، أو بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحقت قبله نوعا من الإعراب فحدث بزيادته نوع آخر من الإعراب، وخرج بقوله: بحذف لفظ إلخ تغير إعراب غير فى: جاءنى القوم غير زيد، فإن غيرًا كان مرفوعا صفة فغيرٌ إلى النصب على الاستثناء، لا بحذف ولا زيادة، بل بنقل غير من الوصفية إلى كونها أداة استثناء، وخرج أيضا ما إذا لم يتغير حكم الإعراب بالزيادة كما فى قوله تعالى: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾**[4] وما إذا لم يتغير بالنقص كما فى قوله تعالى: **﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾**[5] أى: كذوى صيب فلا تسمى الكلمة مجازا، وقد دخل فى تعريفه المذكور ما ليس بمجاز نحو إنما زيد قائم فإنه تغير حكم إعراب زيد بزيادة ما الكافة وإن زيد قائم، فإنه تغير إعراب زيد من النصب إلى الرفع بحذف إحدى نونى إن، ودخل فيه أيضا نحو: ليس زيد بمنطلق، وما زيد بقائم، مع أن هذه ليست بمجاز كما صرح به فى المفتاح فهو تعريف بالأعم بناء على جوازه (قوله: فالأول) أى: وهو التغير الذى يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله: والثانى) أى: وهو التغير الذى يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله: لاستحالة)

---

(1) الفجر: ٢٢.
(2) يوسف: ٨٢.
(3) الشورى: ١١.
(4) آل عمران: ١٥٩.
(5) البقرة: ١٩.

علة لمحذوف أى: وإنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المجيء على الله تعالى؛ وذلك لأن المجيء عبارة عن الانتقال من حيز إلى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحى الذى له رجل، ومطلق الجوهرية مستحيلة على الله تعالى فضلا عن الجسمية المخصوصة، فإذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالته وجب حمله على وجه يصح، فقدر المضاف وهو الأمر ليصح هذا الكلام الصادق، والقرينة على ذلك المقدر الامتناع العقلى، فإن قلت كما يستحيل المجيء على الرب يستحيل أيضا مجيء أمره، لأن المراد بأمره حكمه المحكى عنه وهو معنى من المعانى، وقد علمت أن المجيء مخصوص بالجسم الحي قلت: الأمر وإن كان المجيء محالا عليه أيضا، إلا أنه يصح إسناد المجيء إليه مجازا ليكون كناية عن بلوغه للمخاطبين، فيقال على وجه الكثرة، جاء أمر السلطان إلينا أى: بلغنا وإن كان الجائي فى الحقيقية حامله، وهذا الإسناد كثير حتى قيل: إنه حقيقة عرفية بخلاف إسناد المجيء إليه تعالى، فإنه لا يصح حقيقة ولا مجازًا لاستحالة بلوغه إلينا فوجب أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام ولو بالتجوز فى المقدر أيضا كذا قال بعضهم، وأورد عليه أن امتناع وجه من التجوز وهو كون الإسناد إليه تعالى كناية عن البلوغ لا يقتضى امتناع تجوز آخر فلا يتعين الإضمار، إذ يمكن أن يقال: أسند المجيء إليه تعالى لكونه آمرا بالأمر وبإبلاغه فهو كالإسناد إلى السبب الآمر فيكون من المجاز العقلى، وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصدده اهـ يعقوبى[1].

(قوله: للقطع إلخ) أى: وإنما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود من الآية سؤال أهل القرية لا سؤالها نفسها؛ لأن القرية عبارة عن الأبنية المجتمعة وسؤالها وإجابتها خرق للعادة، وإن كان ممكنا لكن ليس مرادًا فى الآية، بل المراد فيها سؤال أهلها للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق أو يكذب؛ لاسؤالها؛ لأن الشاهد لا يكون جمادا

(١) والذى عليه أهل السنة والجماعة فى هذا الأمر أن المجيء على حقيقته لكنه تعالى يجيء مجيئًا يليق بجلاله وكماله، بلا تعطيل ولا تكييف.

لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله) لأن المقصود نفى أن يكون شيء مثل الله تعالى، لا نفى أن يكون شيء مثل مثله. فالحكم الأصلى لـ ﴿رَبُّكَ﴾، و﴿الْقَرْيَةَ﴾-هو الجر؛ وقد تغير فى الأول إلى الرفع، وفى الثانى: إلى النصب بسبب حذف المضاف. والحكم الأصلي فى ﴿مثله﴾ هو النصب؛ لأنه خبر ﴿ليس﴾، وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف.

فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلى؛ كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلى. وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب.

(قوله: لم يكن من هذا القبيل) أى: بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة؛ لأنها حينئذ مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال (قوله: لأن المقصود إلخ) علة لمحذوف أى: وإنما حمل على زيادة الكاف؛ لأن المقصود إلخ (قوله: لا نفى أن يكون شيء مثل مثله) أى: لأنه لا مثل له تعالى حتى ينفى عن ذلك المثال من يكون مثله (قوله: لأنه خبر ليس) أى: وشيء اسمها وإنما صح الإخبار بمثل عن النكرة مع أنها مضافة للضمير؛ لأن مثل لتوغلها فى الإبهام لا تتعرف وحينئذ فالإخبار حاصل بنكرة عن مثلها، فاندفع ما يقال: إنه يلزم على هذا الإعراب الذى ذكره الشارح الإخبار بالمعرفة عن النكرة، لأن اسم ليس نكرة وخبرها معرفة بالإضافة للضمير وهو ممنوع (قوله: وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف) أى: لأن الكاف إما حرف جر، أو اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما يقتضى الجر (قوله: كذلك وصفت به إلخ) هذا صريح فى أن المسمى بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ القرية ولفظ المثل، وليس المسمى بالمجاز هو الإعراب المتغير وهو ما قاله المصنف (قوله: هو نفس الإعراب) أى: المستعمل فى غير محله الأصلى، فالنصب فى القرية يوصف عنده بأنه مجاز لأنه تجوز فيه بنقله لغير محله؛ لأن القرية بسبب التقدير محل الجر، وقد أوقع فيها النصب، وقوله وظاهر عبارة المفتاح أى: لأنه قال فى قوله تعالى﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ الحكم الأصلى فى الكلام لربك هو الجر، وأما الرفع: فمجاز، وصرح أيضا بأن النصب فى

وما ذكره المصنف أقرب، والقول بزيادة الكاف فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أخذ بالظاهر، ويحتمل ألاّ تكون زائدة، بل يكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ؛...

القرية فى قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1] والجر فى كمثله مجاز وإنما قال ظاهر عبارة المفتاح لإمكان تأويل الرفع بالمرفوع وهكذا (قوله: وما ذكره المصنف) أى: من أن الموصوف بكونه مجازا فى هذا النوع هو الكلمة التى تغير إعرابها أقرب مما ذكره السكاكى من أن الموصوف بكونه مجازا فى هذا النوع الإعراب المستعمل فى غير محله وذلك لوجهين أحدهما أن لفظ المجاز مدلوله فى الموضعين هو الكلمة بخلاف إطلاقه على الإعراب، فإنه يقتضى تخالف مدلوليه فى الموضعين هنا وما تقدم؛ لأن مدلوله فى أحد الموضعين الكلمة ومدلوله فى الموضع الآخر كيفية الكلمة وهو الإعراب، والثانى أن إطلاق المجاز على الإعراب لكونه قد وقع فى غير محله الأصلى إنما يظهر فى الحذف؛ لأن المقدر كالمذكور فى الإعراب، فانتقل إعراب المقدر للمذكور، وأما الزيادة فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعا فى غير محله؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور وله مقتضٍ أوقع إعرابا آخر فى محل مقتضاه، وإنما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع فى محله، فتقدير المقتضِى للنصب هو ليس لا الإسقاط وليس لا يعتبر لها مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير (قوله: ويحتمل أن تكون) أى: الكاف فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ زائدة، و(قوله: بل يكون) أى: الكلام نفيا أى مسوقا لنفى المثل (قوله: التى هى أبلغ) أى: من الحقيقة التى هى مقتضى زيادتها ووجه الأبلغية أنه يشبه دعوى الشيء بالبينة، فكأنه ادعى نفى المثل بدليل صحة نفى مثل المثل، وتوضيح ما ذكره الشارح من الكناية أن تقول إن الشيء إذا كان موجودا متحققا فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشيء الموجود المتحقق مثلا لذلك المثل؛ لأن المثلية أمر نسبى بينهما، فإذا نفى هذا اللازم وقيل: لا مثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفى الملزوم وهو مثل ذلك المتحقق؛ لأنه يلزم من نفى اللازم نفى الملزوم، وإلا كان الملزوم موجودا بلا لازم

---

(١) يوسف: ٨٢.

لأن الله تعالى موجود، لزم نفى مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو-أعنى الله تعالى-مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله؛ كما تقول: ليس لأخى زيد أخ، أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه، والله أعلم.

وهو باطل، فالله تبارك وتعالى متحقق موجود فلو كان له مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض، فإذا نفى مثل ذلك المثل الذى هو لازم كان مقتضيا لنفى الملزوم وهو وجود المثل، فصح النفى لمثل المثل، والحاصل أنه لو لم ينتف المثل عند نفى مثل المثل لم يصح نفى مثل المثل؛ لأن الله موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى مثلا لذلك المثل فيكون مثل المثل موجودا فلا يصح نفيه حينئذ، لكن النفى صحيح لوقوعه فى كلام المولى، فتعين أن يكون المراد من نفى مثل المثل نفى المثل ليصح النفى، فقد ظهر أن نفى مثل المثل توصل به إلى نفى المثل وهو معنى الكناية؛ لأنه أطلق نفى اللازم وأريد نفى الملزوم (قوله: لأن الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفي الموجود (قوله: فإذا نفى مثل مثله) أى: الذى هو اللازم (قوله: لزم نفى مثله) أى: الذى هو ملزوم (قوله: فلم يصح نفى مثل مثله) أى: على تقدير وجود المثل، لكن النفى لمثل المثل صحيح لوقوعه فى كلام الصادق فليكن المثل منفيا وهو المطلوب (قوله: كما تقول) أى: فى شأن زيد الذى لا أخ له قصدا لإفادة نفى أخ له وتوضيح ما ذكره من الكناية أنه إذا فرض أن لزيد الموجود أخا، لزم أن يكون زيد أخا لذلك الأخ المفروض وجوده، فلما استلزم وجود الأخ وجود الأخ لذلك الأخ وهو زيد، لم يصح نفى الأخ عن ذلك الأخ المفروض، وإلا لزم وجود الملزوم وهو الأخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت أخ له، فظهر أن قولنا: ليس لأخى زيد أخ نفى للملزوم وهو أخو زيد بنفى لازمه وهو أخو أخيه؛ لأن نفى الملزوم لازم لنفى لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية. واعلم أن فى تقرير الكناية فى الآية الشريفة طريقين:

إحداهما: ما ذكره الشارح وحاصله: أنه أطلق نفى مثل المثل وأريد منه نفى المثل ضرورة أن الله تعالى موجود، فلو كان له مثل لزم أن يكون تعالى مثلا لذلك المثل، فإذا انتفى أن يكون لمثله مثل لزم انتفاء المثل، وإلا لم يصح النفى.

الكناية

تعريف الكناية:

فى اللغة: مصدر كنيت عن كذا بكذا، أو كنوت إذا تركت التصريح به، وفى الاصطلاح: (لفظ أريد به لازم معناه...............................

وثانيتهما: أنه من باب نفى الشيء عمن هو مثلك أو على أخص أوصافك فيلزم عرفًا نفيه عنك، وإلا لزم التحكم فى ثبوت الشيء لأحد المثلين دون الآخر، فالمثل المفروض نفى عنه المماثل له، فيلزم أن ينتفى المماثل عن الله تعالى كما نفى المماثل عن مفروض المماثلة له تعالى وكلا الوجهين مذكور فى المطول.

(الكناية)

(قوله: أو كنوت) أى: بكذا عن كذا حذفه من هنا لدلالة الأول عليه، وأوفى كلامه للشك فعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياء، وعلى الثانى تكون واوا والمضارع على الأول يكنى فهو كرمى يرمى، وعلى الثانى يكنو فهو كدعا يدعو ويرد على الاحتمال الثانى قولهم فى المصدر كناية ولم يسمع كناوة بالواو، ولا يقال: إن الواو قلبت ياء فى المصدر لكسر فائه؛ لأنا نقول الكسرة فى نحو ذلك لا توجب قلبا كما فى علاوة، فالتزام الياء فى المصدر يدل على أن اللام ياء وأن الواو فى كنوت قلبت عن الياء سماعا فتأمل.

(قوله: إذا تركت التصريح به) أى: بمدخول عن وهو راجع لكنيت وكنوت فهى لغة ترك التصريح بالشيء (قوله: وفى الاصطلاح لفظ إلخ) إطلاقها على اللفظ فى الاصطلاح كثير، وقد تطلق فيه أيضا على المعنى المصدرى أعنى الإتيان بلفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه وهى بهذا المعنى أخص من معناها لغة.

(قوله: لفظ) خرج عنه ما دل مما ليس بلفظ كالإشارة والكتابة (قوله: أريد به لازم معناه) أى: لاستعماله فيه، والحاصل أن الكناية لفظ له معنى حقيقى أطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقى، بل أريد به لازم معناه الحقيقى، وخرج بقوله: (أريد به) لفظ الساهى والسكران والنائم، وخرج بقوله:(لازم معناه) اللفظ الذى يراد به نفس معناه

مع جواز إرادته معه) أى: إرادة ذلك المعنى مع لازمه؛ كلفظ: **طويـــل النجـــاد** المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا **(فظهر أنها تخالف المجاز**..

وهو الحقيقة الصرفة، وقد تقدم أن المراد باللزوم هنا مطلق الارتباط ولو بعرف لا اللزوم العقلى (قوله: مع جواز إرادته معه) أى مع جواز إرادة معناه الحقيقى مع لازمه فمـــن قيودها أنها بعد إرادة اللازم بلفظها لا بد أن تصحبها قرينه تمنع من إرادة المعنى الحقيقى، وحينئذ فتجوز إرادته من اللفظ مع لازمه، وهذا القيد أعنى قوله:(مع جواز إلخ) مخرج للمجاز، إذ لا يجوز إرادة المعنى الحقيقى فيه مع المعنى المجازى عند من يمنع الجمع بـــين الحقيقة والمجاز كالمصنف لاشتراطه فى قرينته أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقـــى، وقد علم مما ذكره المصنف أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز وليست حقيقـــة؛ لأن اللفظ لم يرد به معناه، بل لازمه، ولا مجازا؛ لأن المجاز لا بد له من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقيل: إنها لفظ مستعمل فى المعنى الحقيقى لينتقل منـــه إلى المجـــازى وعلى هذا تكون داخلة فى الحقيقة؛ لأن إرادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه فى الحقيقة أعم من أن تكون وحدها كما فى التصريح أو مع إرادة المعنى كما فى الكنايـــة، وقوله مع جواز إرادته معه أى: من اللفظ بحيث يصير اللفظ مستعملاً فيهما معًـــا، ولا يرد أن المصنف لا يجوز استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه؛ لأن محل عدم التجـــويز إذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعًـــا وهـــو المعـــنى الحقيقى، وإلى هذا يشير قوله: معه، ففائدته التنبيه على إرادة اللازم أمـــا إرادة المعـــنى بتبعية إرادة اللازم كما يفهم من قولنا: جاء زيد مع الأمير، ولا يقال جاء الأمير مـــع زيد؛ لأن مع تدخل على المتبوع لا على التابع (قوله: كلفظ طويل النجاد) الحاصل أن النجاد حمائل السيف فطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: فلان طويل النجـــاد فالمراد: أنه طويل القامة فقد استعمل اللفظ فى لازم معناه مع جواز أن يـــراد بـــذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف وطويل القامة بأن يراد بطويل النجاد معنـــاه الحقيقى واللازمى (قوله: فظهر) أى: مما ذكر وهو أن الكناية يصحبها جواز إرادة المعنى

من جهة إرادة المعنى) الحقيقى (مع إرادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة؛ بخلاف المجاز فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقى للزوم القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقى، وقوله: (من جهة إرادة المعنى) معناه: من جهة جواز إرادة المعنى...

الأصلى (قوله: من جهة إرادة المعنى الحقيقى) أى فيها و(قوله: مع إرادة لازمه) أى لازم المعنى الحقيقى (قوله: بخلاف المجاز) أى: فإنه وإن شارك الكناية فى إرادة مطلق اللازم إلا أنه لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقى وإن وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقى لينتقل منه للمعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال، والحاصل أن الكناية والمجاز يشتركان فى إرادة اللازم ويفترقان من جهة أن الكناية يجوز فيها إرادة المعنى الأصلى، والمجاز لا يجوز فيه إرادة ذلك؛ لأن الكناية لا بد ألاّ تصحبها قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، والمجاز لا بد أن تصحبه قرينه تمنع من إرادته واعترض هذا العصام بأنهم إن أرادوا أن المعنى الحقيقى تجوز إرادته فى الكناية لذاته بخلاف المجاز فهذا ممنوع؛ إذ إرادة المعنى الحقيقى لذاته كما لا تجوز فى المجاز لا تجوز فى الكناية، وإن أريد أنه تجوز إرادته للانتقال منه للازمه المراد فهذا جائز فى كل من الكناية والمجاز مثلاً جاءنى أسد يرمى لا تمنع فيه القرينة أى: يراد بالأسد السبع المخصوص لينتقل منه إلى الشجاع، وحينئذ فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز، وأجيب باختيار الشق الأول لكن إرادته لذاته لا من حيث إنه الغرض المهم، بل الغرض المقصود بالذات هو لازم المعنى فعلم من هذا أن المعنى الحقيقى يجوز إرادته للانتقال منه للمراد فى كل من الكناية والمجاز ويمتنع فيهما إرادة المعنى الحقيقى بحيث يكون هو المعنى المقصود بالذات وأما إرادته مع لازمه على أن الغرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جائز فى الكناية دون المجاز فتأمل.

(قوله: وقوله من جهة إلخ) هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف، وحاصله أن فى كلامه تنافيا بين التفريع والمفرع عليه؛ وذلك لأن المفرع عليه يقتضى أن إرادة كل من اللازم والملزوم فى الكناية جائزة والتفريع يقتضى أن إرادهما معا واقعة

ليوافق ما ذكره فى تعريف الكناية، ولأن الكناية كثيرا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقى للقطع بصحة قولنا: فلان طويل النجاد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل، وإن لم يكن له نجاد، ولا كلب، ولا فصيل. ومثل هذا فى الكلام أكثر من أن يحصى، وهاهنا بحث لا بد من التنبه له؛ وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقى فى الكناية هو أن الكناية..............................

وهذا تناف، وحاصل ما أجاب به الشارح أن فى التفريع حذف مضاف، والأصل من جهة جواز إرادة المعنى منها مع إرادة لازمه (قوله:ليوافق إلخ) أى: وإنما قدرنا ذلك المضاف لأجل أن يوافق كلامه هنا ما ذكره فى تعريف الكناية إذ لم يشترط فى تعريفها إلا جواز الإرادة لا وقوعها (قوله: طويل النجاد) كناية عن طول القامة؛ لأنه يلزم من طول النجاد أى: حمائل السيف طول القامة (قوله: وجبان الكلب) كناية عن الكرم؛ لأن جبن الكلب أى: عدم جراءته على من يمر به يستلزم كثرة الواردين عليه؛ لأن جبنه إنما نشأ من ذلك وكثرة الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله: ومهزول الفصيل) كناية عن الكرم أيضا؛ لأن هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن فى أمه وهو يستلزم الاعتناء بالضيفان لأخذ اللبن من أمه وسقيه لهم وكثرة الضيفان تستلزم الكرم (قوله: وإن لم يكن له نجاد إلخ) أى: وإذا صحت الكناية بنحو هذه الألفاظ ووقعت بها مع انتفاء أصل معناها لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقى، وإنما يصدق أنه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقى، فلو لم يرد الكلام إلى الجواز خرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف، فإن قلت: عند انتفاء معانيها الحقيقية لا يصدق الجواز أيضا؛ لأن معنى صحة الإرادة للشىء صحة صدق الكلام فى ذلك الشىء ولا صدق حالة الانتفاء، قلت: لا نسلم عدم الانتفاء ضرورة أن الموصوف بهذه الكناية يصح أن توجد له تلك الأمور بمعنى أنها جائزة فى حقه، وإذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها وإذا جاز الصدق جازت إرادة ما يصح فيه الصدق- نعم لو كانت هذه المعانى مستحيلة ورد ما ذكر (قوله: ومثل هذا) أى: القول المتقدم فى عدم إرادة المعنى الحقيقى لعدم وجوده (قوله: وهاهنا بحث) هذا جواب عما يقال: إن التعريف غير جامع؛ لأنه لا يشمل الكناية التى تمتنع فيها إرادة المعنى الحقيقى و(قوله:وهاهنا بحث) أى: فائدة ينبغى التنبيه عليها،

من حيث إنها كناية لا تنافى ذلك؛ كما أن المجاز ينافيه، لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة؛ كما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] أنه من باب الكناية؛ كما فى قولهم: مثلك لا يبخل؛ لأنهم إذا نفوه عمن يماثله، وعمن يكون على أخص أوصافه..................

وحاصلها اعتبار الحيثية فى التعريف، فقولهم فى تعريف الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه أى: من حيث إن اللفظ كناية، وأما من حيث خصوص المادة فقد يمتنع إرادة المعنى الحقيقى لاستحالته، والحاصل أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقى فى الكناية هو أن الكناية من حيث إنها كناية - أى: لفظ أريد به لازم معناه بلا قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقى - لا تنافى جواز إرادة المعنى الحقيقى نعم قد تمتنع تلك الإرادة فى الكناية من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى، فجواز الإرادة من حيث إنها كناية- ومنعها من حيث خصوص المادة بتعريف الكناية - صادق على هذه الصورة أيضًا (قوله: من حيث إنها كناية) أى: لا من حيث خصوص المادة و(قوله:لا تنافى ذلك) أى إرادة المعنى الحقيقى، و(قوله:كما أن المجاز ينافيه) تنظير فى المنفى.

(قوله:لكن قد يمتنع ذلك) أى إرادة المعنى الحقيقى وهذا الاستدراك مفهوم الحيثية السابقة فكان الأنسب أن يقول: وأما من حيث خصوص المادة فقد يمتنع فى الكناية ذلك، إذ لا وجه للاستدراك (قوله: من باب الكناية) أى: من حيث إن سلب الشيئية عن مثل مثله يستلزم سلبها عن مثله والإلزام التحكم فى نفى الشيئية عن أحد المثلين دون الآخر (قوله: كما فى قولهم مثلك لا يبخل) هذا نظير للآية من حيث إن كلاً كناية؛ لا من حيث امتناع إرادة المعنى الحقيقى مع لازمه، ويحتمل أن يكون نظيرها فى ذلك أيضا؛ لأن القصد من قولهم: مثلك لا يبخل نفى البخل عن المخاطب، ولا يصح أن يراد نفى البخل عن مثله أيضًا؛ لأن إثبات مثله للمخاطب نقص فى المدح- كذا قرر شيخنا العدوى (قوله: لأنهم إذا نفوه) أى: البخل وقوله: عمن يماثله أى: عمن يماثل المخاطب (قوله: وعمن يكون على أخص أوصافه) أى: على

---

(١) الشورى: ١١.

فقد نفوه عنه؛ كما يقولون بلغت أترابه؛ يريدون بلوغه، فقولنا: ليس كالله شيء، وقولنا: ليس كمثله شيء-عبارتان متعاقبتان على معنى واحد؛ وهو نفى المماثلة عن ذاته؛ لا فرق بينهما إلا ما تعطيه الكناية من المبالغة، ولا يخفى هاهنا امتناع إرادة الحقيقة؛ وهو نفى المماثلة عمن هو مماثل له، وعلى أخص أوصافه.........

أوصافه الخاصة ملتبسًا بها كالعلم والكرم لا العامة كالحيوانية أو الناطقية وهذا العطف تفسيرى؛ لأن المماثل هو من كان مشاركا فى الأوصاف الخاصة كلها (قوله: فقد نفوه) أى البخل عنه أى: عن المخاطب وإلا لزم التحكم فى نفى الشيء عن أحد المثلين دون الآخر (قوله: بلغت أترابه) جمع ترب بكسر التاء أى: أقرانه فى السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع فى زمن واحد وقوله: بلغت أترابه أى: بالسن (قوله: يريدون بلوغه) أى: يريدون بلوغه بالسن فإنه يلزم من بلوغ أقرانه بالسن بلوغه بالسن وإلا لزم التحكم - اهـ.سم

(قوله: متعاقبتان على معنى واحد) أى: واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية - فنفي المماثلة عن ذاته تعالى- تارة يؤدى بالعبارة الأولى على وجه الصراحة وتارة يؤدى بالعبارة الثانية على وجه الكناية؛ وذلك لأن مؤداها بالمطابقة نفى أن يكون شيء مماثلا لمثله، ويلزم من نفى كون الشيء مماثلا لمثله نفى كونه مماثلا له تعالى، إذ لو كان ثم مماثلا له تعالى كان الله مماثلا لمثله ضرورة أن ما ثبت لأحد المثلين فهو ثابت للآخر وإلا افترقت لوازم المثلين فثبت أن مفاد العبارتين واحد (قوله: إلا ما تعطيه الكناية) أى: وهى العبارة الثانية و(قوله: من المبالغة) أى: لإفادهما المعنى بطريق اللزوم الذى هو كادعاء الشيء ببينة، ولما كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله: ليس كمثله شيء أوكد فى نفى المثل من ليس كالله شيء (قوله: ولا يخفى هاهنا) أى: فى الآية وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب الكشاف استدلالا على قوله: لكن قد يمتنع إلخ، وإنما امتنع فى الآية إرادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته- ا.هـ سم.

فإن قلت: حيث كان يمتنع فى الآية إرادة المعنى الحقيقى لاستحالته فما المانع من جعل الآية من قبيل المجاز المرسل وقرينته حالية وهى استحالة إرادة المعنى الحقيقى ولا تكون من قبيل الكناية؟ قلت: لعلهم جعلوا الآية من قبيل الكناية لا من قبيل المجاز المرسل

(وفرق) بين الكناية والمجاز **(بأن الانتقال فيها)** أى: فى الكناية **(من اللازم)** إلى الملزوم؛ كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة.

(وفيه) أى: فى المجاز الانتقال **(من الملزوم)** إلى اللازم؛ كالانتقال من الغيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع. **(ورد)** هذا الفرق **(بأن اللازم......**

نظرا إلى أن الاستحالة إنما تكون قرينة للمجاز إذا كانت ضرورية لا نظرية كما هنا- فتأمل.

(قوله: وفرق) بالبناء للمفعول وهو الأقرب كما قال اليعقوبى لعدم تقدم الفاعل فيما مر- وإن كان الفرق الذى سيذكره للسكاكى وغيره، ويحتمل أن يكون مبنيًّا للفاعل، والفاعل ضمير عائد على السكاكى للعلم به من أن الكلام فى المباحثة غالبًا معه، والحاصل أن المصنف لما قدم الفرق المرضى عنده بين المجاز والكناية - وهو أن الكناية فيها جواز إرادة المعنى الحقيقى لعدم نصب القرينة المانعة، والمجاز لا يجوز فيه ذلك - أشار إلى فرق آخر بينهما للسكاكى وغيره لأجل الاعتراض الذى أورده عليه (قوله: كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة) فطول القامة ملزوم لطول النجاد، وطول النجاد لازم لطول القامة، لا يقال:طول القامة لا يستلزم طول النجاد؛ لصحة ألاّ يكون لطول القامة نجاد أصلا فكيف يكون ملزوما؟! لأنا نقول اللزوم عرفى أغلبى وذلك كاف مع وجود القرينة فإن قلت: مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف لفظ أُريد به لازم معناه أن طول القامة لازم لطول النجاد ملزوم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا قلت: كل من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم: لأن كلا منهما مساو للآخر، وحينئذ فالتمثيل بهذا المثال هنا لا ينافى التمثيل به فيما تقدم.

(قوله: أى فى المجاز) سواء كان مرسلا أو كان بالاستعارة ولذا عدد الشارح الأمثلة (قوله: كالانتقال من الغيث إلى النبت) أى: فإنه لازم للمطر بحسب العادة والمطر ملزوم له وكذلك الشجاعة لازمة للأسد [والأسد][1]

ملزوم لها لكن لما ناسبت الشجاعة الرجل أيضًا انتقل من الأسد بواسطة القرينة إلى الرجل المقيد بالشجاعة فصار الأسد

---

(١) زيادة اقتضاها السياق.

ما لم يكن ملزوما) بنفسه، أو بانضمام قرينة إليه **(لم ينتقل منه)** إلى الملــزوم؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم، ولا دلالة للعام علـى الخـاص. **(وحينئذ)** أى: وحين إذ كان اللازم ملزوما **(يكون الانتقال مـن الملــزوم إلى اللازم)** كما فى المجاز؛ فلا يتحقق الفرق،.........................

ملزوما والرجل الشجاع لازمًا بانضمام القرينة (قوله: ما لم يكن ملزومـا) مصـدرية ظرفية أى: مدة كونه غير ملزوم بأن بقي على لازميته و لم يكن ملزومًا لملزومه لكونـه أعم من ملزومه (قوله: من حيث إنه لازم) أى: من حيث إنه يلزم من وجـود غـيره وجوده (قوله: يجوز أن يكون أعم) أى: من ملزومه ضرورة أن مقتضـى لازميتـه أن وجود غيره لا يخلو عنه فغيره إما مساو أو أخص، وأما كون وجوده لا يخلو عن وجود غيره حتى يكون هو مساويًا أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعـم كـالحيوان بالنسبة للإنسان فلا يخلو الإنسان من الحيوان، وقد يخلو الحيوان من الإنسان وإذا صح أن يكون اللازم أعم فلا ينتقل منه للملزوم، إذ لا دلالة للأعم علـى الأخـص حـتى ينتقل منه إليه، وإنما ينتقل من اللازم إلى الملــزوم إذا كـان ذلـك الـلازم ملزومـا لذلك المنتقل إليه بأن يكون مساويا إما بنفسه كالناطق بالنسـبة للإنسـان فإنـه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان هو ملزوم له لمساواته له فيلزم من وجـوده وجـود الإنسان أو بواسطة انضمام قرينة إليه كالعرف، كقولنا كناية عن المؤذن: رأيت إنسانا يلازم المنار فإن الإنسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن، ويصح أن يكون أعـم منه لجواز أن تكون ملازمته للمنار لا للأذان، لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن لأن ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفا فهذا لازم أعم صـار ملزومـا بالقرينة.

(قوله: أى وحين إذ كان اللازم ملزوما) الأولى أن يقول: أى وحين إذ كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما (قوله: فلا يتحقق الفرق) أى بين المجاز والكناية؛ لأن الانتقال فى كل منهما من الملزوم إلى اللازم؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملــزوم لا يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما فينتقل منه من حيث إنه ملزوم لا

والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه، وما يقال إن مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه فمما لا دليل عليه، وقد يجاب........................

من حيث إنه لازم (قوله: والسكاكى أيضًا معترف إلخ) أى: وحينئذ فيتأكد هذا الرد عليه، وكان الأولى للشارح أن يقدم هذا على قول المصنف: وحينئذ يكون إلخ؛ لأجل أن يكون سند القول المتن ورد بأن اللازم إلخ وكان يقول: ورد بأن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه والسكاكى معترف بذلك (قوله: وما يقال) أى: فى الجواب عن الاعتراض على السكاكى وتصحيح فرقه، وحاصله أن مراد السكاكى بقوله: الانتقال فى الكناية من اللازم إلى الملزوم اللازم المساوى لملزومه اللزوم بين الطرفين من خواصها ومراده بقوله: والانتقال فى المجاز من الملزوم إلى اللازم مطلقًا؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط فى المجاز، وحينئذ فصح تعبيره فى جانب الكناية بالانتقال من اللازم و لم يصح التعبير به فى المجاز فتم ما ذكره من التفرقة بينهما (قوله: أو شرط لها) هذا تنويع فى التعبير فهو بمعنى ما قبله (قوله: فمما لا دليل عليه) أى: فيقال عليه إنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز، بل قد يكون اللزوم فيها أعم كما يكون مساويا وكذا المجاز، وحينئذ فالجواب المذكور ضعيف؛ لأن فيه حمل السكاكى على ما هو تحكم محض (قوله: وقد يجاب) أى: عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى، وكان الأولى أن يزيد أيضًا، لأن هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور، وحاصله أن مراد السكاكى باللازم فى قوله: إن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعًا عن اعتبار الغير: كطول النجاد التابع وجوده فى الغالب لطول القامة، وكنفى مثل المثل التابع اعتباره وجريانه فى الألسن لنفى المثل فإنهما وإن تلازما فى نفس الأمر إلا أن الأول منهما أكثر اعتبارا وأسبق ملاحظة ومراده بقوله: إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم أى من المتبوع فى الوجود الخارجى، أو فى الاعتبار إلى التابع فيه فصحت التفرقة التى ذكرها بينهما، والحاصل أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم حتى يتوجه

بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية؛ كطول النجاد التابع لطول القامة؛ ولهذا جوز كون اللازم أخص؛ كالضاحك بالفعل للإنسان. فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف، ويراد به ما هو متبوع ومردوف، والمجاز بالعكس؛ وفيه نظر...

عليه الاعتراض، بل مراده بهما التابع والمتبوع وإن لم يكن بينهما لزوم عقلى كطول النجاد لطول القامة وكالضحك بالفعل للإنسان (قوله: بأن مراده) أى السكاكى (وقوله: باللازم) أى فى جانب الكناية وفى جانب المجاز (قوله: ما يكون وجوده) أى فى الخارج أو فى الاعتبار، و(قوله: على سبيل التبعية) أى لوجود الغير، أو لاعتبار الغير.

(قوله: ولهذا) أى: لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف جوز أى السكاكى كون اللازم المنتقل منه للمعنى الكنائى أخص؛ لأن اللازم بمعنى التابع فى الوجود لوجود غيره أو فى الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص بخلاف اللازم المتعارف، فإنه إنما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص، وإلا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهذا محال.

(قوله: فالكناية إلخ) مفرع على الجواب المذكور أى: فالكناية على هذا أن يذكر إلخ (قوله: ورديف) عطفه على التابع إما من عطف المرادف إن أريد به نفس التابع أو من عطف المغاير إن أريد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير: كطول النجاد لطول القامة، والضحك بالفعل للإنسان، وبالرديف ما يعتبر بعد الآخر ولو تحقق معناه من الآخر كنفى مثل المثل لنفى المثل؛ لأن اعتبار الثانى واستعماله قبل الأول؛ لأنه أصرح وأكثر دورا على الألسنة فيسمى رديفًا لاستناده للآخر مع مساواته له فى الصحة والتحقق فى نفس الأمر و(قوله: أن يذكر من المتلازمين) المراد بهما ما بينهما لزوم ولو فى الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقى فقط وهو ما كان التلازم بينهما من الجانبين بدليل أنه قد ينتقل من الأخص إلى الأعم (قوله: والمجاز بالعكس) أى فيقال هو أن يذكر من المتلازمين ما هو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله: وفيه نظر) أى: وفى هذا الجواب نظر بالنسبة لقوله والمجاز بالعكس؛ لأن المجاز قد ينتقل فيه من التابع فى الوجود الخارجى إلى المتبوع فيه كإطلاق النبات على الغيث فى أمطرت السماء نباتا،

ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم هاهنا امتناع الانفكاك.

أقسام الكناية:

(وهى) أى: الكناية **(ثلاثة أقسام؛ الأولى)** تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية **(المطلوب بها غير صفة، ولا نسبة؛.............................**

والحاصل أن نحو النبات مما يكون تابعًا مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازًا مرسلا كما نصوا عليه فى قولك: أمطرت السماء نباتا فلو اختصت الكناية بالانتقال من التابع كان مثل ذلك من الكناية، مع أنهم مثلوا به للمجاز ونصوا على أنه منه، وقد يجاب عن ذلك برعاية الحيثية فى نحو النبات يستعمل فى الغيث، وذلك بأن يقال إذا استعمل النبات فى الغيث مثلا من حيث إنه رديف للغيث، وتابع له فى الوجود غالبًا كان كناية، وإن استعمل فيه من حيث اللزوم الغالب كان مجازا نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا واستعارة باعتبارين، ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق التحكم؛ لأن تخصيص الكناية بالتبعية والمجاز باللزوم مما لم يظهر عليه دليل، إلا أن يدعى أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين – ا. هـ يعقوبى.

(قوله: ولا يخفى إلخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره.

(قوله: هاهنا) أى: فى الكناية (قوله: امتناع الانفكاك) أى: الذى هو اللزوم العقلى، بل المراد باللزوم هاهنا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف كما تقدم غير مرة (قوله: وهى ثلاثة أقسام) أى: بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات كذا فى شرحه للمفتاح، فاختصاص القسم الثانى بالقسمة إلى القريبة والبعيدة الواضحة والخفية دون القسم الأول والثالث بالنظر إلى الاستقراء وإلا فالعقل يجوز قسمة كل منهما للأقسام المذكورة (قوله: تأنيثها) أى: هذه الكلمة وهى الأولى مع أن الظاهر تذكيرها؛ لأن لفظ قسم مذكر (قوله: باعتبار كونها عبارة عن الكناية) أى: باعتبار كونها معبرا بها أى: بلفظها عن الكناية (قوله: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) أى: ولا نسبة صفة لموصوف وذلك بأن كان المطلوب بها موصوفا، ولو قال المصنف: الأولى

فمنها) أى: فمن الأولى (ما هى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف....

المطلوب بها الموصوف لكان أحسن، والحاصل أن المعنى المطلوب بلفظ الكناية أى: الذى يطلب الانتقال من المعنى الأصلى إليه إمَّا أن يكون موصوفا أو يكون صفة والمراد بها الصفة المعنوية كالجود والكرم لا النحوية، وإما أن يكون نسبة صفة لموصوف، والمصنف قسم القسم الأول إلى قسمين، والثانى إلى أربعة، والثالث لم يقسمه والمرجع فى ذلك كله للاستقراء كما علمت، وفى بعض الحواشى لم يقل المطلوب الموصوف كما فى المفتاح مع أنه أخصر لأجل أن يشمل ما إذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة، فالحاصل أن المراد بقوله: غير صفة ولا نسبة الموصوف وغير الثلاثة كما فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾فإن المكنى عنه نفى المثل وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد من إدخاله (قوله: فمنها ما هى معنى واحد) الأولى أن يقول وهى قسمان الأول كذا والثانى كذا إذ قوله: فمنها كذا ومنها كذا لا يقتضى حصر أفراد الأولى فى هذين القسمين وأن لها أفرادا أخر وليس كذلك (قوله: ما هى معنى واحد) أى فمنها لفظ وكناية وهى دالٌ معنى واحد أو هى مدلولها معنى واحد؛ لأن الكناية ليست المعنى الواحد بل دالة عليه والمراد بوحدة المعنى هنا ألاَّ يكون من أجناس مختلفة، وإن كان جمعا كما فى الأضغان فى المثال الآتي وليس المراد بوحدته ما قابل التقنية والجمعية الاصطلاحية (قوله: مثل أن يتفق فى صفة من الصفات) أى: كالجامع فى المثال الآتى، و(قوله: اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والقديم وغير الحقيقى، كما إذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره، ثم الصفة من حيث هى صفة لا تدل على معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لأسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا (قوله: فتذكر تلك الصفة) أى: لفظ تلك الصفة، و(قوله: ليتوصل بها) أى: يتوصل بتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفة إلى ذات ذلك الموصوف لا إلى أوصافه ولا إلى نسبة من النسب المتعلقة به فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذى

(كقوله:

الضَّاربينَ بِكُلِّ أبْيَضَ مِخْذَمِ (والطاعنينَ مَجامِعَ الأضْغَانِ)

المخذم: القاطع، والضغن: الحقد، ومجامع الأضغان: معنى واحد كناية عن القلوب.

(ومنها ما هو مجموع معان)..............................

جعلناه كناية غير الصفة وغير النسبة، إذ هو ذات الموصوف وإنما اشترط في الصفة المكنى بها الاختصاص ولو بأسباب خارجة لما علمت أن الأعم لا يشعر بالأخص، وإنما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون أعم لوجوده في غيره (قوله: كقوله الضاربين إلخ)[1] قال في شرح الشواهد: لا أعلم قائله (قوله: بكل أبيض) أي: بكل سيف أبيض والضاربين نصب على المدح أي: أمدح الضاربين بكل سيف أبيض مخذم أي: قاطع والمخذم بضم الميم وكسر الذال المعجمة وبينهما خاء ساكنة - ا.هـ حفني.

(قوله: والطاعنين) أي: وأمدح الطاعنين أي: الضاربين بالرمح مجامع الأضغان فمجامع الأضغان كناية عن القلوب كأنه يقول: والطاعنين قلوب الأقران لأجل إخراج أرواحهم بسرعة ومجامع الأضغان معنى واحد إذ ليس أجسامًا ملتئمة وإن كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب؛ لأن مدلولها جمع الأضغان، ولا شك أن هذا المعنى مختص بالقلوب، إذ لا تجتمع الأضغان في غيرها، فإن قلت إن مصدوق قولنا: مجمع الضغن هو القلب وإطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقة فليس هذا من الكناية قلت: إن مجامع وإن كان مشتقا لم يرد منه الذات الموصوفة بالصفة، بل المراد منه خصوص الصفة وهي جمع الضغن، وهذه لا تطعن، وحينئذ فيكون الشاعر أطلق الصفة التي هي لازم وأراد محلها وهو الموصوف كناية (قوله: ومجامع الأضغان معنى واحد) أي: أن المضاف والمضاف إليه دال على معنى واحد وهو جمع الأضغان وهو مختص بالقلب، فيصح أن يكنى به عنه، وأما مجامع وحده فالمعنى الدال عليه وهو الجمع غير مختص بالقلب (قوله: ومنها ما هو) أي: قسم هو مجموع معان وفي بعض النسخ ما هي أي: كناية هي مجموع معان أي هي لفظ دال على مجموع معان بأن تكون تلك

---

(١) انظر معاهد التنصيص ص٢٦، الموازنة ص٢٧٩، الإشارات ص٢٤٠.

بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر، وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف؛ فيتوصل بذكرها إليه (**كقولنا-كناية عن الإنسان- حي مستوى القامة عريض الأظفار**) وهذا يسمى خاصة مركبة. (**وشرطهما**) أي: وشرط هاتين الكنايتين: (**الاختصاص بالمكنى عنه**)..

المعاني جنسين أو أجناسا متعددة (قوله: بأن تؤخذ صفة) أي: كحي مثلا، و(قوله: فتضم إلى لازم) أي: كمستوى القامة، و(قوله: و آخر) أي: وإلى لازم آخر مثل عريض الأظفار وتعبيره أولا بالصفة وثانيًا باللازم لمجرد التفنن ولو عبر بالصفة أولاً وثانيًا أو باللازم كذلك كان صحيحا (قوله: لتصير جملتها مختصة بالموصوف) أي: وإن كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به ألا ترى أن حي في المثال ليس خاصا بالإنسان لوجوده في الحمار وكذلك مستوى القامة فإنه موجود في النخل وعريض الأظفار موجود في الفرس، وأما جملة الثلاثة فهي مختصة بالإنسان وحينئذ فيتوصل بمجموع ذكرها إليه، وذلك بأن ينتقل من مفهومها الذى هو غير مقصود بالذات إلى ذات الموصوف كما مر (قوله: كناية عن الإنسان) حال من قولنا بمعنى مقولنا والعامل فيه معنى الكاف، وحينئذ فكناية بمعنى مكنيًّا به أي: كقولنا: حي مستوى إلخ حالة كون ذلك مكنيا به عن الإنسان، وحينئذ فقوله: حي مستوى القامة عريض الأظفار بدل من القول أو بيان له، ويجوز أن يكون فاعلاً لمحذوف أي: بدا لنا حي مثلا فلو كنى عن الإنسان باستواء القامة وحده شاركه فيه النخل ولو كنى عنه بالحي شاركه فيه الحمار، ولو كنى عنه بهما لساواه التمساح كما قيل، ولو كنى عنه بعريض الأظفار وحده أو بعريض الأظفار مع الحى ساواه الجمل بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة فإنها يختص بها الإنسان فكانت كناية نعم عرض الأظفار مع استواء القامة يغنى عن حي، بل قيل الحى مع استواء القامة يغنى عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حي كذلك خلاف ما قيل في التمساح والثعبان؛ لأن المراد بالقامة ما كان ممتدًّا إلى أعلى لا ما يمتد على الأرض (قوله: وهذا) أى مجموع الصفات المختصة بالموصوف الذى ينتقل منها، إليه يسمى عند أصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة كما أن الصفة الواحدة التى لها اختصاص بموصوف، وينتقل منها إليه تسمى خاصة بسيطة لعدم تركبها (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) أى:

ليحصل الانتقال.

وجعل السكاكى الأولى منهما-أعنى: ما هى معنى واحد-: قريبة؛ بمعنى: سهولة المأخذ، والانتقال فيها لبساطتها، واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر، وتلفيق بينهما، والثانية: بعيدة بخلاف ذلك، وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء.

أن يكون المعنى الواحد المكنى به مختصا بالمكنى عنه وأن يكون مجموع المعانى المكنى بها مختصا بالمكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الأولى، بل كل كناية كذلك إذ لا يدل الأعم على الأخص، ولا ينتقل منه إليه على أن هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مر أن الكناية الانتقال فيها من الملزوم للازم والملزوم مختص قطعا باللازم المكنى عنه، ولعله نص على ذلك الشرط فيهما تذكرة لما علم لئلا يغفل فيتوهم أن مجموع الأوصاف أو الصفة ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها (قوله: ليحصل الانتقال) أى: منهما للمكنى عنه.

(قوله: وجعل السكاكى) أى: سمى السكاكى (قوله: بمعنى سهولة المأخذ) أى: الأخذ يعنى أن محاول الإتيان بها يسهل عليه الإتيان بها ويسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها إلى ضم وصف لآخر والتأمل فى المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا نقص (قوله: وتلفيق) أى: تأليف بينهما والعطف مرادف (قوله: والثانية بعيدة) أى: وجعل الثانية أعنى ما هى مجموع معان بعيدة أى: سماها بذلك الاسم (قوله: بخلاف ذلك) أى: وهى ملتبسة بخلاف ذلك أى: أنها بعيدة بمعنى أنها صعبة الأخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلا زيد ولا نقص وذلك يحتاج إلى التأمل فى عموم مجموع الأوصاف وخصوصه ومساواته، وكلما توقف الإتيان أو الانتقال على تأمل كان بعيدًا (قوله: غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء) أى: وهى ما كان فيها وسائط، والحاصل أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال والتناول لأجل البساطة والمراد بالبعد صعوبتهما لأجل التركيب؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا، وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنى عنه، وبالبعد وجودها

(**الثانية**) من أقسام الكناية (**المطلوب بها صفة**) من الصفات؛ كالجود، والكرم، ونحو ذلك. وهى ضربان: قريبة، وبعيدة (**فإن لم يكن الانتقال**) من الكناية..

كما سيأتى، فالقرب والبعد هنا مخالفان لهما بهذا المعنى الآتى وإن كان يمكن مجامعتهما لصحة وجود البساطة وعدم الواسطة ووجود التركيب مع الوسائط (قوله: المطلوب بها صفة من الصفات) يعنى أن يكون المقصود إفادته وإفهامه بطريق الكناية هو صفة من الصفات ونعنى بها المعنوية وهى المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول القامة لا خصوص مدلول النعت النحوى ومعنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة: أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقام تلك الصفة فصار تصور المثبتة أعنى: المكنى عنها هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها، لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها، وذلك كأن يذكر جبن الكلب، أو كثرة الرماد لينتقل منه للجود، وأما طلب النسبة بالكناية دون الصفة ففيما إذا صرح بالصفة وقصد الكناية بإثباتها لشيء عن إثباتها للمراد فيصير الإثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات، وأما طلب النسبة والصفة معا بالكناية ففيما إذا جهلا معا وقصد الانتقال لهما، والحاصل أن النسبة إن كانت معلومة أو كالمعلومة للتعرض لها فى ضمن صفة كنى بها عن أخرى كان المطلوب تصور الأخرى التى أثبتت فى ضمن إثبات ما أفهمها، وحينئذ فتكون الكناية لطلب الصفة، وإن كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكنى بإثباتها لشيء لينتقل لإثباتها للمراد كان المطلوب ذلك الإثبات وتكون الكناية لطلب النسبة، وإن جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان المطلوب هما معا، وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة معا على ما سيأتى فالصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة، ولكن اختلفا فى الاعتبار والقصد الأولى وعدمه فافهم ففى المقام دقة- اهـ يعقوبى.

(قوله: وهى ضربان إلخ) حاصل ما ذكر من الأقسام أن الكناية المطلوب بها صفة إما قريبة أو بعيدة والقريبة إما واضحة أو خفية والواضحة إما ساذجة أو مشوبة

إلى المطلوب (**بواسطة-فقريبة**) والقريبة قسمان (**واضحة**) يحصل الانتقال منها بسهولة (**كقولهم-كناية عن طول القامة-: طويل نجاده، وطويل النجاد، والأولى**) أى: طويل نجاده-كناية (**ساذجة**) لا يشوبها شيء من التصريح (**وفى الثانية**) أى: طويل النجاد.......................................

بالتصريح فجملة الأقسام أربعة (قوله: إلى المطلوب) أى: الذى هو الصفة المكنى عنها؛ لأن الكلام فى الكناية المطلوب بها صفة (قوله: بواسطة) أى: بين المنتقل عنه والمنتقل إليه، وإنما يكون الانتقال المكنى عنه غير محتاج لواسطة إذا كان إدراك المكنى عنه يعقب إدراك المعنى الأصلى للفظ الكناية المشعور به منه (قوله: فقريبة) أى: فتلك الكناية تسمى قريبة لانتفاء الوسائط التى يبعد معها غالبا زمن إدراك المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الأصلى (قوله: والقريبة قسمان واضحة أو خفية) قد علمت أن المراد بالقرب هنا عدم الوسائط وعدم الوسائط يجامع كون المعنى المكنى عنه خفيا بالنسبة للأصل ويجامع كونه واضحا فلذا انقسمت القريبة للواضحة والخفية كما ذكر المصنف (قوله: يحصل الانتقال منها بسهولة) أى: لكون المعنى المنتقل إليه يسهل إدراكه بعد إدراك المنتقل عنه لكونه لازما بينًا بحسب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته (قوله: كناية) حال من القول مقدم عليه أى: كقولهم: فلان طويل نجاده كون القول كناية عن طول القامة، ولا شك أن طول النجاد اشتهر استعماله عرفا فى طول القامة ففهم منه اللزوم بلا تكلف، إذا لا يتعلق بالإنسان من النجاد إلا مقداره وليس بينه وبينه واسطة، فلذا كانت تلك الكناية واضحة قريبة وكانت كناية عن الصفة؛ لأن النسبة هنا مصرح بها وإنما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف؛ فلذا كانت كناية مطلوبا بها صفة (قوله: طويل نجاده) برفع النجاد على أنه فاعل طويل، والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف، والنجاد بكسر النون حمائل السيف (قوله: وطويل النجاد) أى: ومثل قولنا فلان طويل نجاده فى كونه كناية مطلوبا بها صفة هى قريبة واضحة فى[1]

---

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(تصريح ما لتضمن الصفة) أى: طويل (الضمير) الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه؛ فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول: هند طويلة النجاد، والزيدان طويلا النجاد، والزيدون طوال النجاد؛ فتؤنث، وتثنى، وتجمع الصفة البتة لإسنادها إلى ضمير الموصوف، بخلاف: هند طويل نجادها، والزيدان طويل نجادهما، والزيدون طويل نجادهم. وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح، ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة..................................

من شائبة التصريح بالمعنى المقصود وهو المكنى عنه، فقول الشارح: لا يشوبها شيء من التصريح أى: بالمعنى المقصود تفسير لقوله ساذجة وإنما كانت خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود؛ لأن الفاعل بطويل هو النجاد لينتقل منه إلى طول قامة فلان (قوله: تصريح ما) أى: نوع تصريح بالمقصود الذى هو طول القامة المكنى عنه فلذا كانت كناية مشوبة بالتصريح (قوله: لتضمن إلخ) أى: وإنما كان فيها تصريح ما لتضمن الصفة التى هى لفظ طويل الضمير الراجع للموصوف لكونها مشتقة والضمير عائد على الموصوف فكأنه قيل: فلان طويل ولو قيل ذلك لم يكن كناية، بل تصريحا بطوله الذى هو طول قامته ولما لم يصرح بطوله لإضافته للنجاد وأومئ إليه بتحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل تصريحًا حقيقيًا.

(قوله: ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه) أى: لمشابهتها للفعل فى الاشتقاق، والفعل محتاج إلى مرفوع مسند إليه فإن كان موجودا فى اللفظ فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفة (قوله: فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى: وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة (قوله: والدليل على تضمنه الضمير) أى: تضمن طويل ولو قال تضمنها أى الصفة كان أولى إلا أن يقال الضمير فى تضمنه للصفة وذكر الضمير باعتبار أنها وصف أى والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظا، لا أنها مضافة لفاعلها لفظا، بل لفاعلها فى المعنى أنك تقول: هند طويلة النجاد بتأنيث الصفة نظرًا لهند والزيدان طويلا النجاد بتثنيتها نظرا للزيدين والزيدون طوال النجاد بجمعها نظرًا للزيدين فقد أنثنا الصفة وثنيناها وجمعناها

فى المعنى صفة للمضاف إليه، واعتبار الضمير رعاية لأمر لفظى؛ وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (**أو خفية**) عطف على **واضحة**؛ وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية (**كقولهم-كناية عن الأبله-عريض القفا**) فإن عرض القفا، وعظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على البلاهة؛ فهو ملزوم لها

لزوما وجعلناها مطابقة للموصوف، وما ذاك إلا لإسنادها لضميره بخلاف ما إذا خلت عن ضمير الموصوف الذى جرت عليه وأسندت لاسم ظاهر فإنها لا تطابق ما قبلها، بل يجب فيها الإفراد والتجريد من علامة التثنية والجمع وتذكر لتذكير الفاعل وهو الاسم الظاهر الذى أسندت إليه وتؤنث لتأنيثه، وبالجملة فالصفة كالفعل إن أسندت لضمير ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وإن أسندت لاسم ظاهر وخلت عن ضمير ما قبلها وجب فيها الإفراد ولو كان الموصوف بها لفظا مثنى أو مجموعا، وذكرت لتذكير الفاعل ولو كان الموصوف بها مؤنثا وأنثت لتأنيث الفاعل ولو كان الموصوف بها مذكرا (قوله: فى المعنى) أى: فى الحقيقة ونفس الأمر (قوله: عطف على واضحة) أى: أن الكناية المطلوب بها صفة إن لم يكن الانتقال فيها للمطلوب وهو الصفة بواسطة فهى: إما واضحة لا تحتاج فى الانتقال للمراد إلى تأمل، أو خفية يتوقف الانتقال منها إلى المراد على تأمل وإعمال روية أى: فكر، وذلك حيث يكون اللزوم بين المكنى به وعنه فيه غموض ما فيحتاج إلى إعمال روية فى القرائن وسير المعانى ليستخرج المقصود منها، وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط؛ لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة.

(قوله: عن الأبله) أى: البليد وقيل هو الذى عنده خفة عقل (قوله: عريض القفا) القفا بالقصر مؤخر الرأس وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبًا والمقصود هنا العظم المفرط كما نبه عليه الشارح؛ لأنه الدال على البلاهة، وأما عظمها من غير إفراط، بل مع اعتدال فيدل على الهمة والنباهة وكمال العقل (قوله: فإن عرض القفا) العرض بالفتح[1]؛ لأن المراد به ما قابل الطول، وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب، وقوله: وعظم الرأس من عطف اللازم على الملزوم لا أنه مثال آخر (قوله: فهو) أى:

---

(١) غير واضحة في المطبوعة.

بحسب الاعتقاد، لكن فى الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد، وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة **(وإن كان الانتقال)** من الكناية إلى المطلوب بها **(بواسطة فبعيدة؛ كقولهم: كثير الرماد؛...............**

العرض ملزوم لها أى: البلاهة وهى لازمة له فقد انتقل من الملزوم للازم (قوله: بحسب الاعتقاد) أى: عند من له اعتقاد فى ملزوميته للبليد، فإن قلت: من له اعتقاد لا خفاء بالنسبة إليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتباره؛ إذ لا يفهم المراد أصلا، وحينئذ فجعل الكناية فى هذا المثال خفية لا يظهر – قلت: لا يلزم من تقدم اعتقاد اللزوم حضوره حال الخطاب، إذ يجوز أن يكون بعض المعانى المخزونة يدرك لزومه بمطلق الالتفات فلا تخفى الكناية عنها على المتكلم عند دوام إيجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها، ويجوز أن يكون إدراك لزومها يحتاج إلى تصفح المعانى والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم فى إيجادها إلى تأمل والسامع فى فهمها إلى روية وفكر، وما هنا من هذا القبيل فافهم.

وظهر من هذا أن اعتقاد لزوم البلادة لعرض القفا ليس مشتركا بين الناس، بل قد يخص به واحد دون آخر، إذ لا سبيل إليه إلا بعد التأمل، فإن قلت: كون عرض القفا كناية عن الأبله بلا واسطة لا يظهر؛ لأن الأطباء يقولون إنما استلزم عرض القفا البله؛ لأنه يدل على قوة الطبيعة البلغمية المستلزمة للبرودة المستلزمة للغفلة والبله قلت: ما ذكر تدقيق لا يعتبره أهل العرف ولا يلاحظونه، وإنما ينتقلون منه أولا إلى الأبله وحينئذ فكون عرض القفا كناية عن البله بلا واسطة واضح باعتبار العرف؛ لأن اللزوم بينهما متقرر حتى قيل إنه الآن لا خفاء فيه أصلا وأن الخفاء المذكور فيه لعله باعتبار العرف القديم (قوله: لا يطلع عليه) أى: لا يدركه كل أحد وإنما يدركه من أعمل فكرته ورويته حتى اطلع على الملزومية واعتقدها.

(قوله: وليس الخفاء إلخ) دفع به ما يتوهم من قوله: لا يطلع عليه كل أحد أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط (قوله: إلى المطلوب بها) أى: وهو الصفة (قوله: فبعيدة) أى: فتلك الكناية تسمى فى الاصطلاح بعيدة وذلك لبعد زمن إدراك المقصود

كناية عن المضياف، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها) أى: ومن كثرة الإحراق **(إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة)** جمع: آكل **(ومنها إلى كثرة الضيفان)** بكسر الضاد؛ جمع: ضيف **(ومنها إلى المقصود)** وهو المضياف؛..

فيها لاحتياجها فى الغالب إلى استحضار تلك الوسائط وظاهره أنها تسمى بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة وهو كذلك؛ لأن فيها بعدا ما باعتبار مالا واسطة فيها أصلا (قوله: كناية) أى: حالة كون ذلك القول كناية (قوله: عن المضياف) هو كثير الضيافة التى هى القيام بحق الضيف، فكثرة الرماد كناية عن المضيافية بسبب كثرة الوسائط، والحاصل أنه يلزم من كون كثير الرماد كناية عن المضياف أن تكون كثرة الرماد كناية عن المضيافية وهذه الكناية اللازمة هى المقصود بالتمثيل؛ لأن أصل الموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات -فتأمل.

(قوله: فإنه ينتقل إلخ) أى: إنما قلنا إن كثرة الرماد كناية عن المضيافية لكثرة الوسائط؛ لأنه أى الحال والشأن ينتقل من كثرة الرماد (قوله: إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور) أى: ضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق وربما كان مجرد كثرة الإحراق لا يفيد، وليس بلازم فى الغالب؛ لأن الغالب من العقلاء أن الإحراق لا يصدر منهم إلا لفائدة الطبخ، وإنما يكون الطبخ إذا كان الإحراق تحت القدور زاده ليفيد المراد ويتحقق الانتقال.

(قوله: الطبائخ) جمع طبيخ أى: ما يطبخ (قوله: إلى كثرة الأكلة جمع آكل) أى: إلى كثرة الآكلين لذلك المطبوخ؛ وذلك لأن العادة أن المطبوخ إنما يطبخ ليؤكل فإذا كثر الآكلون له (قوله: إلى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف)؛ وذلك لأن الغالب أن كثرة الأكلة إنما تكون من الأضياف إذا الغالب أن الكثرة المعتبرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال.

(قوله: ومنها إلى المقصود) أى: وينتقل من كثرة الضيفان إلى المقصود وهو المضيافية، فقول الشارح: وهو المضياف أى: مضيافية المضياف بدليل أن الكلام فى المطلوب

وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا، وخفاء.

(**الثالثة**) من أقسام الكناية (**المطلوب بها نسبة**) أى: إثبات أمر لأمر، أو نفيه عنه؛ وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام........................

بها صفة، والفرق بين كثرة الضيفان والمضيافية حتى ينتقل من أحدهما للآخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للأضياف والمضيافية وصف للمضيف بكسر الياء، إذ هى القيام بحق الضيف كما تقدم وهما متلازمان ولشدة اللزوم بينهما ربما يتوهم اتحادهما فيقال: ليس هناك انتقال، وقد ذكر المصنف أربع وسائط بين الكناية والمقصود، وزاد بعضهم بعد كثرة الرماد كثرة الجمر فكانت الوسائط خمسة (قوله: وبحسب قلة الوسائط وكثرتها إلخ)؛ وذلك لأن كثرة الوسائط من شأنها خفاء الدلالة وقلتها من شأنها وضوحها وإذا انتفت رأسا ظهرت شائبة الوضوح؛ لأن أول ما يدرك فى الغالب عند الالتفات إلى اللوازم ما يكون منها بلا واسطة، إذ اللازم الملاصق للملزوم أظهر، وإنما قلنا: إن الشأن فى كل منهما ما ذكر إشارة إلى أن كلا منهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن فى الكناية المنتفية الوسائط الخفاء كما تقدم فى عرض القفا وفى كثيرها الوضوح لمرور الذهن بسرعة إلى المقصود إما مع إحضارها لظهورها وإما بدون الإحضار لكثرة الاستعمال فيسرع الانتقال، ولا يقال إذا أسرع الذهن للانتقال بدون إحضار فلا واسطة؛ لأنا نقول يكفى فى كون الكناية ذات وسائط وجودها فى نفس الأمر مع إمكان إحضارها عرفا فتأمل. اهـ يعقوبى.

(قوله: المطلوب بها نسبة) ضابطها أن يصرح بالصفة ويقصد بإثباتها لشىء الكناية عن إثباتها للمراد وهو الموصوف بها (قوله: أى إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه) أى: إثبات صفة لموصوف أو نفى صفة عن موصوف (قوله: وهو) أى: إثبات أمر لأمر إلخ المراد بالاختصاص فى هذا المقام أى: القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه الحصر، والحاصل أن الاختصاص المعبر به فى هذا القسم فى كلام المصنف وغيره المراد به مجرد ثبوت أمر لأمر كان على وجه الحصر أولاً لا خصوص الحصر فقول المصنف: فإنه أراد أن يثبت اختصاص إلخ مراده بالاختصاص مجرد الثبوت؛ ولذا قال الشارح: أى:

(كقوله: إن السماحة والمروءة) هى كمال الرجولية (والندى... فى قبة ضربت على ابن الحشرج؛..

ثبوتها له لأنه ليس فى البيت أداة حصر، وإنما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وإن كان مجرد الثبوت أعم؛ لأن من ثبت له شيء لا يخلو من الاختصاص به فى نفس الأمر ولو لم تقصد الدلالة عليه، إذ لا بد من تحقق من ينتفى عنه ذلك الشيء فى نفس الأمر.

(قوله: كقوله) أى الشاعر وهو زياد الأعجم من أبيات من الكامل قالها فى: عبد الله بن الحشرج، وكان أميرا على نيسابور فوفد عليه زياد فأمر بإنزاله، وبعث إليه ما يحتاجه فأنشده البيت وبعده[1]:

مَلِكٌ أغَرُّ متوَّجٌ ذو نائلٍ ... للمُعْتَفِين يمينُه لَمْ تَشنَجِ

يا خيرَ مَنْ صَعِدَ المنابرَ بالتُّقى ... بعدَ النبيِّ المصطفى المتحرجِ(*)

لما أتيتكَ راجيًا لنوالِكُم ... ألفيتُ بابَ نوالِكُمْ لم يُرتَجِ

فأمر له بعشرة آلاف درهم، وكان عبد الله بن الحشرج سيدًا من سادات قيس وأميرا من أمرائها، وولى عمالة خراسان وفارس وهمذان (قوله: إن السماحة) هى بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان ذلك المبذول قليلا أو كثيرا، والندى: بذل الأموال الكثيرة لاكتساب الأمور الجليلة العامة كثناء كل أحد ويجمعهما الكرم، والمروءة فى العرف: سعة الإحسان بالأموال وغيرها كالعفو عن الجناية وتفسر بكمال الرجولية كما قال الشارح، لكن يرد عليه أنه يقتضى اختصاصها بالرجل دون المرأة مع أنها تتصف بالمروءة إلا أن يقال المراد بالرجولية الإنسانية الشاملة للذكر والأنثى، وتفسر أيضا بالرغبة فى المحافظة على دفع ما يعاب به الإنسان وعلى ما يرفع على الأقران وهذا قريب مما قبله.

(قوله: فى قبة ضربت على ابن الحشرج) فى جعل هذه الصفات الثلاثة فى قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له؛ لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل

---

(١) الشعر لزياد الأعجم فى الأغانى ج١٢ ص٤١.

(*) وفي المطبوع: المستخرج مكان المتحرج وما أثبت كما في الأغانى ودلائل الإعجاز.

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى: ثبوتها له (**فتـرك التصريح**) باختصاصه بها (**بأن يقول: إنه مختص بها، أو نحوه**) مجرور عطفا على: **أن يقول**، أو منصوب عطفا على: **أنه مختص بها**؛ مثل أن يقول: ثبتت سماحة ابن الحشرج، أو السماحة لابن الحشرج، أو سمح ابن الحشرج، أو حصلت السماحة له، أو ابن الحشرج سمح؛ كذا فى المفتاح، وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص هاهنا الحصر (**إلى الكناية**) أى: ترك التصريح،.........................

وحيزه فقد أثبت له (قوله: فإنه) أى: الشاعر وهذا علة لكون البيت المذكور مثالا للكناية المطلوب بها النسبة (قوله: أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى: أراد أن يفيد ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات (قوله: أى ثبوتها له) هو بالنصب تفسير للاختصاص، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت، والحصول وأن فى عبارة المصنف قلبا، وأن المراد منها أن الشاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج (قوله: باختصاصه بها) أى ثبوتها له.

(قوله: بأن يقول إلخ) تصوير للتصريح بالاختصاص بها، وقوله: إنه أى: ابن الحشرج، وقوله مختص بها أى: بهذه الأوصاف الثلاثة (قوله: عطفا على أن يقول) أى: فالمعنى ترك التصريح المصور بذلك القول وبنحوه (قوله: عطفا على أنه مختص) أى: فالمعنى حينئذ بأن يقول: إنه مختص، أو يقول نحوه أى: نحو أنه مختص بها من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كإضافتها له إضافة بتقدير اللام نحو: ثبتت سماحة ابن الحشرج؛ لأن إضافتها له تفيد كونها ثابتة له وكإسنادها إليه فى ضمن الفعل نحو سمح ابن الحشرج وكنسبتها إليه نسبة تشبه الإضافة مع الإخبار بالحصول كأن يقال: حصلت السماحة لابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج حاصلة وكإسنادها إليه على أنها خبر فى ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشرج سمح بسكون الميم، وكذا يقال فى الندى والمروءة (قوله: وبه يعرف) أى: وبما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص - المعبر به فى كلامهم هاهنا أى: فى هذا القسم - الحصر، بل المراد به الثبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا و(قوله: وبه يعرف إلخ) استدلال على ما

ومال إلى الكناية (**بأن جعلها**) أى: تلك الصفات (**فى قبة**) تنبيها على أن محلها ذو قبة؛ وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء (**مضروبة عليه**) أى: علــى ابــن الحشرج، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل، وحيزه فقد أثبت له (**ونحوه**) أى: مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به، ويشتمل عليه (**قولهم: المجد بــين ثوبيــه، والكرم بين برديه**)..

قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص فى هذا القسم الحصر، وحينئذ فلا تكرار بين مــا هنا وما تقدم (قوله: ومال إلى الكناية) إتيان الشارح بمال يحتمل أنه إشارة إلى أن تــرك فى كلام المصنف مضمن معنى مال، فيكون العطف فى كلام الشارح تفسيريا أى تــرك التصريح ومال عنه إلى الكناية، ويحتمل أنه إشارة إلى أن قول المصــنف: إلى الكنايــة متعلق بمحذوف عطفا على قوله: ترك التصريح (قوله: فى قبة) أى: حاصلة وواقعــة فى قبة (قوله: تنبيها) علة لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح وميلــه للكناية بأن جعلها واقعة فى قبة مضروبة على الممدوح أى لأجل التنبيه على أن محــل تلك الصفات وهو الممدوح ذو قبة وأنه من الرؤساء (قوله: وهى تكون إلخ) أى: والقبة مأوى يشبه الخيمة إلا أنها تكون فوق الخيمة فى العظم والاتساع وهى التى تسمى الآن بالصوان (قوله: فأفاد) أى: الشاعر بجعل الصفات فى قبة مضروبة على الممدوح إثباتهــا له والحاصل أن المصرح به نسبة الصفات للقبة حيث جعلت فيها وهى صفات لا تقوم بنفسها، بل بغيرها ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة فــتعين أن يكــون هــو المضروب عليه القبة لصلاحيته لها وعدم مشاركة غيره له فى تلك القبة فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة الصفات وثبوتها له فهذا هو المكنى عنه.

(قوله: لأنه إذا أثبت الأمر) أى: الذى لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله: فقد أثبت له) أى: لاستحالة قيام ذلك الأمر بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح أن يكون قائما بمحــل الرجل وحيزه فيتعين إثباته للرجل؛ لأن الأصل عدم مشاركة الغير لذلك الرجل فى مكانــه وحيزه (قوله: بأن تجعل) أى: بسبب جعل الصفة و(قوله: فيما يحيط به) أى: بالموصــوف فينتقل من ذلك لإثباتها للموصوف (قوله: المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه)

حيث لم يصرح بثبوت المجد له، بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه، وبين ثوبيه.
فإن قلت: هاهنا قسم رابع؛ وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا؛ كقولنا: كثر الرماد فى ساحة زيد؛قلت: ليس هذا كناية واحدة، بل كنايتان؛ إحداهما: المطلوب بها نفس الصفة؛..

المجد الشرف والكرم صفة ينشأ عنها بذل المال عن طيب نفس، والثوبان والبردان متقاربان، وثناهما بالنظر إلى أن الغالب فى الملبوس تعدده وهما على تقدير المضاف أى: بين أجزاء برديه وثوبيه، وإنما قدرنا ذلك لأن الشخص الممدوح حل فى بينية أجزاء البردين والثوبين؛ لأن كلا منهما محيط بكله أو بعضه على وجه الاشتمال (قوله: حيث لم يصرح) أى: وإنما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت فى كون الكناية لنسبة الصفة للموصوف؛ لأنه لم يصرح بثبوت المجد والكرم للممدوح بحيث يقال: ثبت الكرم والمجد له أو هما مختصان به، بل كنى إلخ، فالحيثية فى كلامه للتعليل (قوله: بل كنى عن ذلك) أى: عن ثبوتهما له بكونهما بين برديه وثوبيه أى: لأن من المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما هنالك وليس إلا صاحب الثوبين؛ لأن الكلام فى الثوبين الملبوسين فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية والكرم والمجد مذكوران فلا يطلبان، وإنما طلب ثبوتهما لموصوفهما فكانت الكناية هنا مما طلب بها النسبة (قوله: فإن قلت إلخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهى ثلاثة أقسام و(قوله: هاهنا) أى: فى الكناية (قوله: كثر الرماد فى ساحة زيد) الساحة هى الفسحة التى بين بيوت الدار وقدام بابها والمثال المذكور كناية عن المضيافية وإثباتها لزيد، أما الإثبات، فلأنا لم نثبت كثرة الرماد لزيد ولا لما أضيف لضميره كما فى طويل نجاده حتى تكون النسبة معلومة، وإنما أثبتناها فى ساحته لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له، وأما المضيافية فلأنا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة، بل كنينا عنها بكثرة الرماد (قوله: قلت ليس هذا كناية واحدة، بل كنايتان إلخ) حاصله أنا لا نسلم أن هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معا بل كنايتان إحداهما طلب بها النسبة وهى إثبات الكثرة فى الساحة والأخرى طلب بها نفس المضيافية وهى التصريح بكثرة الرماد لينتقل بها إلى المضيافية لاستلزامها إياها، ولك أن تسمى بمجموع الكنايتين

وهى كثرة الرماد؛ كناية عن المضيافية، والثانية: المطلوب بها نسبة المضيافية إلى زيد؛ وهو جعلها فى ساحته؛ ليفيد إثباتها له.

الكناية العرضية:

(والموصوف فى هذين القسمين) يعنى: الثانى، والثالث **(قد يكون)** مذكورا؛ كما مر، وقد يكون **(غير مذكور؛**..............................

قسما آخر، إذ لا حجر فى الاصطلاح لكن لو فتحنا هذا الباب لحدثت لنا كناية خامسة وهى التى يطلب بها الصفة والنسبة وغيرهما وهو الموصوف كقولنا: كثر الرماد فى ساحة العالم حيث دل الدليل كالشهرة على أن المراد بالعالم زيد، فتكون كثرة الرماد كناية عن الصفة وهى المضيافية لاستلزامها إياها وإثباتها فى الساحة كناية عن نسبتها للموصوف، وذكر العالم كناية عن الموصوف على ما تقدم فى الكناية بالصفة عن الموصوف (قوله: وهى كثرة الرماد) الضمير هى راجع لإحداهما لا إلى الصفة، وإحداهما نفس الكناية (قوله: يعنى الثانى) أى: من أقسام الكناية وهو المطلوب به صفة والثالث هو المطلوب به نسبة صفة لموصوف (قوله: قد يكون غير مذكور) أى: لا لفظا ولا تقديرًا؛ لأن المقدر فى التركيب حيث كان يقتضيه كالمذكور، وإنما قال والموصوف فى هذين؛ للاحتراز عن الموصوف فى القسم الأول من أقسام الكناية، فإنه لا يتصور إلا كونه غير مذكور، لأنه نفس المطلوب بالكناية بخلاف القسم الثانى والثالث من أقسام الكناية، فإن الموصوف فيهما قد يذكر وقد لا يذكر؛ فمثال ذكره فى القسم الأول من هذين القسمين وهو المطلوب بها صفة قولهم: زيد طويل نجاده فالموصوف بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكر، ومثال ذكره فى الثانى وهو المطلوب بها نسبة قوله: إن السماحة والمروءة البيت فإن الموصوف بنسبة السماحة والمروءة إليه وهو ابن الحشرج قد ذكر وأما مثال عدم ذكره فى المطلوب بها صفة والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة استحالة نسبة لغير منسوب إليه أى: حكم على غير محكوم عليه ملفوظ أو مقدر، وحينئذ فمتى كان المطلوب بها صفة وكانت النسبة موجودة فلا بد من ذكر الموصوف لفظا أو تقديرا فذكره لفظا كما فى: زيد كثير الرماد وذكره تقديرا كأن

كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده")[1] فإنه كناية عن نفى صفة الإسلام عن المؤذى؛ وهو غير مذكور فى الكلام، وأما القسم الأول؛ وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة،...

يقال: كثير الرماد فى جواب هل زيد كريم؟ وأما مثال عدم ذكره والنسبة غير مذكورة فموجود كقولك: كثر الرماد فى هذه الساحة، فإن كثره الرماد كناية عن صفة المضيافية وإيقاع الكثرة فى الساحة كناية عن ثبوت المضيافية لصاحب الساحة وهو لم يذكر (قوله: كما يقال) الأولى كقوله – عليه الصلاة والسلام؛ لأنه حديث كما فى البخارى، و(قوله: فى عرض من يؤذى) العرض بالضم الناحية والجانب، والمراد به هنا التعريض أى: فى التعريض بمن يؤذى المسلمين (قوله: كما يقال) مثال للقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة والنسبة المكنى عنها هنا نفي الصفة لا ثبوتها؛ لأن نسبة الصفة يكنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوتية أو سلبية وهى هنا سلبية، إذ هى سلب الإسلام عن المؤذى (قوله: عن نفى صفة الإسلام) الإضافة للبيان، و(قوله: وهو) أى: المؤذى (غير مذكور فى الكلام) ووجه الكناية هنا أن مدلول الجملة حصر الإسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه إلا بانتفائه عن المؤذى فأطلق الملزوم وأريد اللازم (قوله: وأما القسم الأول) أى: من هذين القسمين الأخيرين وهو الثانى فى المتن وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثة المذكورة فى المتن كما توهم وهذا مقابل المحذوف أى: أما كون القسم الثانى من هذين القسمين تارة يكون الموصوف فيه مذكورا وتارة يكون غير مذكور فظاهر فى جميع أنواعه، وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور فى جميع أنواعه والقصد بذلك– أى: بقوله وأما القسم الأول إلخ – تقييد كلام المصنف، فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكورا، وتارة يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبة أم لا، مع أنه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف فيقيد كلام المصنف بالنسبة للقسم الأول بما إذا

---

(١) أخرجه البخارى (ح١٠)، ومسلم (١/٢١٤).

وتكون النسبة مصرحا بها، فلا يخفى أن الموصوف بها يكون مذكورا لا محالة؛ لفظا، أو تقديرا. وقوله: (فى عرض من يؤذى) معناه: التعريض به؛ يقال: نظرت إليه من عرض -بالضم- أى: من جانب وناحية. قال (**السكاكى: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة**) وإنما قال: **تتفاوت**، ولم يقل: تنقسم؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط، بل هو أعم؛ كذا فى شرح المفتاح؛ وفيه نظر، والأقرب أنه قال ذلك لأن هذه الأقسام......

لم يصرح بالنسبة (قوله: وتكون النسبة مصرحا بها) أى: والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها وهذا إشارة إلى قسم للقسم الثانى لا إلى جملة القسم الثانى (قوله: أى من جانب وناحية) أى: ولما كان المعنى المعرض به منظورا له من ناحية المعنى المستعمل فيه اللفظ قيل للفظ المستعمل فى ذلك المعنى تعريض (قوله: تتفاوت) أى: تتنوع (قوله: وإشارة) عطف مرادف، لأن الرمز والإشارة شىء واحد، وحينئذ فالأنواع أربعة لا خمسة (قوله: وأمثاله) أى: من التلويح والرمز والإيماء (قوله: بل هو) أى: ما ذكر من التعريض وأمثاله أعم من الكناية؛ لأن هذه الأمور لا تختص بالكناية؛ لأن التعريض مثلا يكون كناية ومجاز و التلويح والرمز والإشارة يطلق كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحا ولغة فلو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكناية، إذ أقسام الشىء أخص منه (قوله: كذا فى شرح المفتاح) أى: للرازى (قوله: وفيه نظر) أى: من وجهين أحدهما أن تعدية التفاوت بإلى إنما تصح بتضمينه معنى الانقسام فقد عاد الأمر إلى الانقسام ثانيهما أن أقسام الشىء لا يجب أن تكون أخص منه لصحة أن يكون بعض الأقسام أو كلها بينها وبين المقسم عموم من وجه كما مر فى تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره، والحال أن بين الحيوان والأبيض عموما من وجه لصدقهما فى الحيوان الأبيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الأدهم، واختصاص الأبيض بنحو العاج، وكذا غيره وإذا صح أن يكون قسم الشىء أعم منه فلا ضرر حينئذ فى التعبير بتنقسم ولا نسلم أنه يقتضى أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكناية لما علمت أنه يصح أن يكون قسم الشىء أعم منه هذا محصل كلام الشارح وهو

قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات: من الوضوح والخفاء، وقلة الوسائط وكثرتها.

مبنى على ما اختاره من جواز كون القسم أعم من المقسم والمحققون على خلافه؛ لأن القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا أخص وعمومه إنما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله: قد تتداخل) أى: يدخل بعضها فى بعض فيمكن احتماع الجميع فى صورة واحدة باعتبارات مختلفة لجواز أن يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كناية ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسامع يفهم أن إطلاقه على ذلك الغير بالسياق، وقد يكون تلويحا بالنظر لسامع آخر لفهمه كثرة الوسائط ولم يفهم المعرض به، وقد يكون رمزا بالنسبة لسامع آخر يخفى عليه اللازم، والحاصل أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقة مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها فعدل السكاكى عن التعبير بـ تنقسم لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الأصل فيها (قوله: وتختلف إلخ) عطف على تتداخل من عطف السبب على المسبب؛ لأن دخول بعضها فى بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أى: المعتبرات وبين الاعتبارات بقوله: من الوضوح والخفاء إلخ، وبعد هذا كله فيقال للعلامة الشارح: إن هذا الوجه الذى استقربته إنما أفاد وجه العدول عن التعبير بالانقسام، وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت المشعر بالاختلاف فى الرتبة مع التساوى فى شىء يعم فلم يظهر على أن هذا الوجه الذى استقر به قد يقال عليه: إن الأمور الاعتبارية التى وقع بها الاختلاف بين هذه الأشياء يكفى اعتبارها فى كونها أقساما متباينة؛ لأن صدق كل منها فى صورة الاجتماع المذكور إنما هو باعتبار يخالف به الآخر فهى أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار، وإن اعتبر مجرد الصدق من غير رعاية أوجه الاختلاف لم يصدق التفاوت أيضا فلعل الأولى أن يقال: إنما عبر السكاكى بالتفاوت للإشارة إلى أن هذه الأقسام وإن استوت فى كونها كناية يقع التفاوت فيها فى جملة أى: أنه يفوق بعضها بعضا فى رتبة دقة الفهم وظهوره وفى رتبة قلة الوسائط وكثرتها وذلك مما يودى إلى التفاوت فى الأبلغية؛ لأن الخطاب بها يختلف

(والمناسب للعرضية التعريض) أى: الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور. كان المناسب أن يطلق عليها اسم: التعريض؛ لأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود؛ يقال عرضت لفلان:..................

يناسب بعضها الذكي وبعضها الغبى وما يكون خطابا لذكى يفوق ما كان خطابا لغبى فى الأبلغية، وإن كان كل فى مقامه بليغا- فتأمل ا هـ يعقوبى.

(قوله: والمناسب إلخ) هذا من كلام السكاكي قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبة و(قوله: والمناسب للعرضية) أى: لكون الكناية عرضية و(قوله: التعريض) أى: إطلاق اسم التعريض عليها وتسميتها بالتعريض (قوله: مسوقة لأجل موصوف غير مذكور) هذا تفسير العرضية، وحينئذ ففى الكلام حذف حرف التفسير وهو أى: المسوقة لأجل إثبات صفة لموصوف غير مذكور كما إذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفى الإيمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد لفرد معين (قوله: لأنه) أى التعريض وهذا تعليل لكون تسمية الكناية العرضية بالتعريض مناسبا، وحاصله أنه إنما ناسب لوجود معنى التعريض فيها.

(قوله: إمالة الكلام) أن توجيهه و(قوله: إلى عرض) بالضم أى: جانب وناحية، و(قوله: يدل) - أى: ذلك العرض بمعنى الجانب- على المقصود ويفهم منه وذلك الجانب هو محل استعماله الكلام وسياقه والقرائن كذا كتب بعضهم، وقرر شيخنا العدوى أن قوله: إمالة الكلام إلى عرض أى: جانب وهو المعنى الكنائى، وقوله: يدل أى ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، معناه الصريح: حصر الإسلام فى غير المؤذى ويلزم منه نفى الإسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق نفى الإسلام عن المؤذى المعين كزيد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه، بل مستعمل فى المعنى الكنائى، فالمعنى المعرض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كنائيا، وإذا علمت ما ذكر ظهر لك أن الكناية العرضية غير التعريض إلا أن المناسب كما قال السكاكي: تسميتها به لوجود معناه فيها (قوله: عرضت لفلان) أى: ارتكبت التعريض

وبفلان-إذا قلت قولا لغيره وأنت تعنيه؛ فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانبا آخر.

(و) المناسب (لغيرها) أى: لغير العرضية (إن كثرت الوسائط).........

لأجل إظهار حال فلان فاللام للتعليل (قوله: وبفلان) الباء للسببية أى: عرضت بسبب إظهار حال فلان (قوله: وأنت تعنيه) أى: تعني فلانا وتقصده فالقول ليس مستعملا فيه وإنما تعنيه من عرض ولهذا لم يقل وأنت تعنيه منه (قوله: فكأنك أشرت إلخ) أى: فكأنك لما قلت قولا له معنى أصلى وأردت معنى آخر وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الذى هو حال فلان أشرت بالكلام إلى جانب حسي وأردت به جانبا آخر، وإنما عبر بقوله: فكأنك و لم يقل: فقد أشرت إلخ بلا تشبيه للإشارة إلى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذى هو الحسى وإنما يراد به ما شبه به وهو المعنى أو أن الكنائية للتحقيق أى: إذا قلت قولا وعنيت به فلانا فقد أشرت تحقيقا إلى جانب وهو المعنى الأصلى الموضوع له اللفظ وأردت به جانبا آخر وهو المعنى المعرض به الذى قصد من سياق الكلام وقد يقال: قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية أى: مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى فى الجميع، إذ كل كناية أطلق فيها اللفظ الذى له جانب هو معناه الأصلى، وأريد به جانب آخر خلاف أصله، ويمكن الجواب بأن اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف أظهر؛ لأنه أشير بالكلام لغير مذكور ولا مقدر فكان إطلاق اسم التعريض الذى هو إرادة جانب آخر عليه أنسب، واعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية؛ لأن الحقيقة هو اللفظ المستعمل فى معناه الأصلى والمجاز هو المستعمل فى لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل فى اللازم مع جواز إرادة الأصل والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلا، ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة يكون مجازا وتارة يكون كناية، فالأول كما إذا قيل: لست أتكلم أنا بسوء فيمقتنى الناس ويريد إفهام أن فلانا ممقوت؛ لأنه كان يتكلم بسوء فالكلام حقيقة ولما سيق عند تكلم فلان بالسوء كان فيه

بين اللازم والملزوم؛ كما في: كثير الرماد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل (التلويح) لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد.

تعريض بمقته، ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع، والثانى كما إذا قيل لك: رأيت أسودا فى الحمام غير كاشفين العورة فما مقتوا، ولا عيب عليهم تعريضا بمن كان حاضرا أنه كشف عورته فى الحمام فمقت وعيب عليه، فالكلام مجاز، ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لا من المعنى المجازى، والثالث كما إذا قلت: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض الذى هو الإفهام بالسياق أن فلانا المعين ليس بمسلم فقولهم: إن الكناية تكون تعريضا معناه أن اللفظ قد يستعمل فى معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقرائن، والسياق كما فى هذا المثال فإن حصر الإسلام فيمن لا يؤذى من لازمه انتفاؤه عن مطلق المؤذى، فإذاً استعمال هذا اللفظ فى هذا اللفظ فى هذا اللازم كناية فإن لم يكن ثم شخص معين آذى كان اللفظ كناية وإلا جاز أن يعرض بهذا الشخص المعين أنه غير مسلم بسبب المعنى اللازم الذى استعمل فيه اللفظ وهو أن مطلق المؤذى غير مسلم (قوله: بين اللازم) أى: الذى استعمل لفظه وبين الملزوم أى: الذى أطلق اللفظ عليه كناية، وإنما فسرنا اللازم والملزوم بما ذكر على اصطلاح السكاكى لأن أصل الكلام له (قوله: كما فى كثير الرماد) أى: فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هى فيها وسائط وهى كثرة الإحراق وكثرة الطبائخ وكثرة الأكلة وكثرة الأضياف (قوله: وجبان الكلب) أى: فإن بين جبن الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهى عدم جراءة الكلب وأنس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الأضياف (قوله: ومهزول الفصيل) أى: فإن بين هزال الفصيل والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهى عدم اللبن وكثرة شاربيه وكثرة الأضياف (قوله: التلويح) أى: إطلاق اسم التلويح عليها وتسميتها به (قوله: لأن التلويح إلخ) علة لمحذوف أى: وإنما سميت الكناية الكثيرة الوسائط كما ذكر تلويحا؛ لأن التلويح فى الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد أى وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالبًا

(و) المناسب لغيرها (إن قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم؛ كعريض القفا، وعريض الوسادة (الرمز) لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأن حقيقته الإشارة بالشفة أو الحاجب.

(و) المناسب لغيرها إن قلت الوسائط (بلا خفاء) كما فى قوله:

أوما رأيت المجدَ ألقى رحلَه ... فى آل طلحةَ ثم لم يتحولِ

(قوله: والمناسب لغيرها) أى: لغير العرضية (قوله: إن قلت الوسائط) المراد بقلتها ألاّ تكون كثيرة وهذا صادق بانعدامها رأسا وبوجودها مع القلة (قوله: مع خفاء فى اللزوم) أى: بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الأصلى للفظ (قوله: كعريض القفا وعريض الوسادة) الأول مثال لما عدمت فيه الوسائط، وذلك لأنه يكنى عن البله بعرض القفا فيقال فلان عريض القفا أى: أنه أبله وليس بينهما واسطة عرفا؛ وذلك لأنه يكنى بعرض الوسادة عن البله وليس بينهما إلا واسطة واحدة؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله (قوله: الرمز) أى: إطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله: لأن الرمز إلخ) علة لمحذوف أى: إنما سميت هذه رمزًا؛ لأن الرمز فى الأصل إلخ (قوله: لأن حقيقته إلخ) أى: وإنما قيدنا بقولنا على سبيل الخفية؛ لأن حقيقته الإشارة بالشفة والحاجب أى: والغالب أن الإشارة بهما إنما تكون عند قصد الإخفاء.

(قوله: والمناسب لغيرها) أى: لغير العرضية إن قلت الوسائط بلا خفاء الإيماء والإشارة أى: إطلاق الإيماء والإشارة عليها وتسميتها بهما وذلك لأن أصل الإشارة أن تكون حسية وهى ظاهرة ومثلها الإيماء (قوله: كما فى قوله: أو ما رأيت المجد إلخ) وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاء أن تقول: إن إلقاء المجد رحله فى آل طلحة مع عدم التحول هذا معنى مجازى، إذ لا رحل للمجد ولكن شبه برجل شريف له رحل يخص بنزوله من شاء ووجه الشبه الرغبة فى الاتصال بكل وأضمر التشبيه فى النفس على طريق المكنية واستعمل معه ما هو من لوازم المشبه به وهو إلقاء الرحل أى: الخيمة والمنزل تخييلا، ولما جعل المجد ملقيا رحله فى آل طلحة بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه

(الإيماء والإشارة، ثم قال:) السكاكى **(والتعريض قد يكون مجازا؛ كقولك: آذيتنى فستعرف؛ وأنت تريد)** بتاء الخطاب **(إنسانا مع المخاطب دونه)** أى: لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فقط؛ فيكون مجازا

آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم، وذلك بواسطة أن المجد ولو شبه بذى الرحل هو صفة لا بد له من موصوف ومحل وهذه الواسطة بينة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور، ثم إن مراده بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواسطة الواحدة مع الظهور كما مر فى البيت وكما فى عرض الوسادة بناء على أنه ظاهر عرفًا فى البله وليس بينهما إلا واسطة واحدة ويصدق بعدم الواسطة أصلا مع الظهور كعرض القفا فى البله بناء على ظهوره عرفا فيه كما قيل (قوله: ثم قال إلخ) أى: انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض إلى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين المبحثين، وإلا فلا تراخى بين كلامى السكاكى، والحاصل أن السكاكى بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا انتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضى، فذكر أنه تارة يكون مجازا، وتارة يكون كناية، فقوله والتعريض أى: الكلام التعريضى أى: المعرض به (قوله: قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم صحة إرادة المعنى الحقيقى.

(قوله: وأنت تريد إنسانا مع المخاطب) جملة حالية أى: وإنما يكون هذا الكلام التعريضى مجازا، فى حال كونك تريد بتاء الخطاب إنسانا مع المخاطب، أى: تريد به تهديد إنسان مصاحب للمخاطب دون المخاطب، فلا تريد تهديده أى تخويفه. (قوله: بتاء الخطاب) أى فى قولك: آذيتنى فستعرف. (قوله: مع المخاطب) صفة لإنسان أى حاضرا مع المخاطب، فهو مصاحب له فى الحضور والسماع لا فى الإرادة (قوله: أى: لا تريد المخاطب) أى لا تريد تهديده، وحيث أردت بهذا الكلام تهديد غير المخاطب فقد صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها الذى هو المخاطب، وإنما أريد بها ذلك الإنسان بمعونة أن التهديد له، وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب وإنما أردت غيره للعلاقة كان هذا التعريض مجازا؛ لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم دون الملزوم.

(**وإن أردهما**) أى: أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا (**كان كناية**) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معه، والمجاز ينافى إرادة المعنى الأصلى (**ولا بد فيهما**) أى: فى الصورتين (**من قرينة**) دالة على أن المراد فى الصورة الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا، وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية، وتحقيق ذلك أن قولك: **آذيتنى فستعرف**-كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الإيذاء؛ إما تحقيقا، وإما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازا.

(قوله: وإن أردهما كان كناية) أى: وإن أردهما بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل: وأنت تريد بتاء الخطاب- يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كناية، حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلى، بل قامت على إرادة الأصلى وغيره، وذلك كقولك: آذيتنى فستعرف، والحال أنك أردت تهديد المخاطب وإنسانًا آخر معه، فحيث أردهما بهذا الخطاب كان كناية؛ لأن الكناية هى اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقى ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم، وأنت خبير بأنه إذا أريد بتاء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى، وهو ممنوع عند البيانيين، إلا أن يقال: إرادة المعنى الحقيقى هنا للانتقال لغيره، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما فى سم.

(قوله: ولا بد فيهما من قرينة) أى: وإذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد فى الصورتين السابقتين وهما صورة المجاز وصورة الكناية من قرينة تميز إحداهما من الأخرى، حيث اتحد لفظهما وإنما اختلفا فى الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد هو غير المخاطب فقط -كأن يكون المخاطب صديقا وغير مؤذ- كان اللفظ مجازا، وإذا وجدت القرينة الدالة على أنهما هددا معا- كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذيين له، ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر- كان اللفظ كناية. (قوله: وتحقيق ذلك) أى: وبيان ذلك الكلام على الوجه الحق، وهذا جواب عما يقال: لا نسلم أن (آذيتنى فستعرف)

(وإن أردهما) أى: أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا **(كان كناية)** لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معه، والمجاز ينافى إرادة المعنى الأصلى **(ولا بد فيهما)** أى: فى الصورتين **(من قرينة)** دالة على أن المراد فى الصورة الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا، وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية، وتحقيق ذلك أن قولك: **آذيتنى فستعرف**-كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الإيذاء؛ إما تحقيقا، وإما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازا.

(قوله: وإن أردهما كان كناية) أى: وإن أردهما بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل: وأنت تريد بتاء الخطاب- يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كناية، حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلى، بل قامت على إرادة الأصلى وغيره، وذلك كقولك: آذيتنى فستعرف، والحال أنك أردت تهديد المخاطب وإنسانًا آخر معه، فحيث أردهما بهذا الخطاب كان كناية؛ لأن الكناية هى اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقى ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم، وأنت خبير بأنه إذا أريد بتاء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى، وهو ممنوع عند البيانيين، إلا أن يقال: إرادة المعنى الحقيقى هنا للانتقال لغيره، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما فى سم.

(قوله: ولا بد فيهما من قرينة) أى: وإذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد فى الصورتين السابقتين وهما صورة المجاز وصورة الكناية من قرينة تميز إحداهما من الأخرى، حيث اتحد لفظهما وإنما اختلفا فى الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد هو غير المخاطب فقط -كأن يكون المخاطب صديقا وغير مؤذ- كان اللفظ مجازا، وإذا وجدت القرينة الدالة على أنهما هددا معا- كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذين له، ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر- كان اللفظ كناية. (قوله: وتحقيق ذلك) أى: وبيان ذلك الكلام على الوجه الحق، وهذا جواب عما يقال: لا نسلم أن (آذيتنى فستعرف)

عن الدلالة الأصلية إن استعمل اللفظ فيه وحده كان مجازا، وإن كان يسمى تعريضـا وإن استعمل فيه مع المعنى الأصلى كان كناية، وإن كان يسـمى تعريضـا، فيكـون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما بوجه من الوجوه، والمحققون على أن لـه مفهوما مخالفا، فجعله لا يخرج عن أحدهما مخالف لما عليه المحققون، وإن أيد هذا بأنه إن لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقـة فى ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية فالحق ما قاله الشارح العلامة فى شرح المفتاح من أن معنى كون التعريض مجازا أو كناية أن يرد على طريق أحدهما فى إفادة معنى كإفادة ذلك الأحد، وأما معناه المعرض به فليس التعريض فيه مجازا ولا حقيقة لأنه إنمـا دل عليـه بالسياق والقرائن، ولا عجب فى ذلك فإن التراكيب كثيرا ما تفيد المعانى التابعة لمعانيها ولم تستعمل فيها لا حقيقة ولا مجازا، كدلالة إن زيدا قائم مثلا على حـال الإنكـار، فمعنى كون التعريض مجازا على هذا أن قولك: آذيتنى فستعرف يـدل علـى تهديـد المخاطب مطابقة، ويدل على تهديد كل ما سواه لزوما، ويفيد بالتعريض تهديد معـين عند المخاطب بقرائن الأحوال، فلما قامت القرائن على إرادة ذلك المعين فقط وأنه هو المقصود بالذات دل على غير الأصل، وكانت دلالته على طريق المجاز من جهة دلالـة كل على غير الموضوع له فقط، وليس التعريض باعتبار ذلك المعين المعرض به مجـازا؛ لأن الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ إلى اللازم والملـزوم، كونـه مقصود فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن أصله، ألا ترى إلى المجاز الذى صار حقيقة عرفية فإن صيرورته حقيقة فى العرف لا تخرجه عن كونه مجازا باعتبار أصـل اللغـة، فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الأصلى من أن دلالته اللفظية على غير المعرض به يكون دلالته الفرعية السياقية على المعرض به، ومعنى كونه كناية أن يـراد الأصـل والمعرض به معا، فيكون على طريق الكنايـة فى إرادة الأصـل والفـرع، إلا أن إرادة الأصل لفظية وإرادة الفرع سياقية، وهذا هو المأخوذ من كـلام المحققـين فلـيفهم. انتهى.

[فصل]: الموازنة بين المجاز والحقيقة:

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛.....

فصل: تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح فى الجملة

(قوله: أطبق البلغاء) أى: اتفق أهل فن البلاغة الشاملة للمعانى والبيان، فالمراد بالإطباق: الإجماع والاتفاق، مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الأمر الفلانى: أجمعوا عليه، والمراد بالبلغاء أهل فن البلاغة؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع، ويمكن أن يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقة، ويكون إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقة والمجاز والتشبيه فى موارد الكلام، وإن لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقة ولفظ مجاز ولفظ كناية ولفظ استعارة.

(قوله: على أن المجاز والكناية) أى: الواقعين فى كلام بلغاء العرب ومن تبعهم، ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العلة توجب قصره على المجاز اللغوى. (قوله: أبلغ من الحقيقة) قيل عليه: إن أبلغ إن كان مأخوذا من بلُغ بضم اللام بلاغة ففيه أن البلاغة لا يوصف بها الفرد والكناية كلمة مفردة، والمجاز قد يكون كلمة، وأيضا الحال إن اقتضى الحقيقة كانت البلاغة فى الإتيان بها ولا عبرة بغيرها من كناية أو مجاز، وإن اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة فى الإتيان بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة، وإن كان مأخوذا من بالغ مبالغة ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى، وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغة اللغوية وهى الحسن؛ (فقوله: أبلغ من الحقيقة) أى: أفضل وأحسن منها، ويصح إرادة الثانى بناء على مذهب الأخفش والمبرد المجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى، والمعنى أنهما أكثر مبالغة فى إثبات المقصود. (قوله: من الحقيقة والتصريح) لف ونشر مرتب؛ فقوله: من الحقيقة يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكناية، وحينئذ فالمعنى المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح، وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والكناية بالتصريح أن الكناية ليست من المجاز؛ لأن التصريح حقيقة قطعا فلو كانت الكناية من المجاز كان فى الكلام تداخل، ويحتمل أن يكون الأمر كذلك

[فصل]: الموازنة بين المجاز والحقيقة:

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛.....

فصل: تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح فى الجملة

(قوله: أطبق البلغاء) أى: اتفق أهل فن البلاغة الشاملة للمعانى والبيان، فالمراد بالإطباق: الإجماع والاتفاق، مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الأمر الفلانى: أجمعوا عليه، والمراد بالبلغاء أهل فن البلاغة؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع، ويمكن أن يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقة، ويكون إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقة والمجاز والتشبيه فى موارد الكلام، وإن لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقة ولفظ مجاز ولفظ كناية ولفظ استعارة.

(قوله: على أن المجاز والكناية) أى: الواقعين فى كلام بلغاء العرب ومن تبعهم، ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العلة توجب قصره على المجاز اللغوى. (قوله: أبلغ من الحقيقة) قيل عليه: إن أبلغ إن كان مأخوذا من بلُغ بضم اللام بلاغة ففيه أن البلاغة لا يوصف بها الفرد والكناية كلمة مفردة، والمجاز قد يكون كلمة، وأيضا الحال إن اقتضى الحقيقة كانت البلاغة فى الإتيان بها ولا عبرة بغيرها من كناية أو مجاز، وإن اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة فى الإتيان بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة، وإن كان مأخوذا من بالغ مبالغة ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى، وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغة اللغوية وهى الحسن؛ (فقوله: أبلغ من الحقيقة) أى: أفضل وأحسن منها، ويصح إرادة الثانى بناء على مذهب الأخفش والمبرد المجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى، والمعنى أنهما أكثر مبالغة فى إثبات المقصود. (قوله: من الحقيقة والتصريح) لف ونشر مرتب؛ فقوله: من الحقيقة يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكناية، وحينئذ فالمعنى المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح، وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والكناية بالتصريح أن الكناية ليست من المجاز؛ لأن التصريح حقيقة قطعا فلو كانت الكناية من المجاز كان فى الكلام تداخل، ويحتمل أن يكون الأمر كذلك

لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة) فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه..............

ويكون ذكر الكناية والتصريح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على الأهمية؛ لأن السبب الموجب لأكثرية المبالغة فى الكناية مع التصريح فيه خفاء، حيث قيل إن الكناية يراد بها المعنيان معا فلا تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح، ويحتمل أن يراد بالمجاز ما سوى الكناية من أنواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الأقرب.

(قوله: لأن الانتقال فيها) أى: فى المجاز والكناية من الملزوم إلى اللازم، فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللفظ، بل بواسطة الانتقال من الملزوم إلى اللازم، أما فى المجاز فظاهر أنه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك: رأيت أسدا فى الحمام، بل بواسطة الانتقال من الحيوان إلى لازمه وهو الشجاع، وأما فى الكناية فلأن اللازم الذى قيل إن الانتقال فيها منه إلى الملزوم قد تقدم أنه ما دام غير ملزوم لم ينتقل منه، فصح أن الانتقال فيها من الملزوم أيضا، فالمراد بالملزوم بالنسبة لها الملزوم فى الذهن، ومن كان لازما فى الخارج (قوله: فهو كدعوى الشيء ببينة) أى: وإذا كان الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فذلك اللازم المنتقل إليه من الملزوم كالشيء المدعى ثبوته المصاحب للبينة، أى الدليل، بخلاف الحقيقة والتصريح فإن كلا منهما دعوى مجردة عن الدليل، فإذا قلت: فلان كثير الرماد كأنك قلت: فلان كريم لأنه كثير الرماد، وإذا قلت: رأيت أسدا فى الحمام فكأنك قلت: رأيت شجاعا فى الحمام لأنه كالأسد، كذا قرر شيخنا العلامة العدوى.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أن المراد بالبينة الشاهدان حيث قال: ووجه كونهما كالدعوى بالبينة أن تقرر الملزوم يستلزم تقرر اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم، فصار تقرر الملزوم مشعرا باللازم والقرينة مقررة له أيضا، فصار كأنه قرر مرتين مثل الدعوى التى أثبتت بشاهدين من جهة أن فى كل تأكيد الإثبات، وبهذا يعلم وجه كون الأبلغية فى كلام المصنف مأخوذة من المبالغة، وإنما قال: كدعوى ولم يقل: أن فيهما

أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل فى الواقع زيادة فى المعنى لا توجد فى الحقيقة والتصريح، بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف فى المشبه بالغ حد الكمال كما فى المشبه به، وليس بقاصر فيه؛ كما يفهم من التشبيه، والمعنى لا يتغير حاله فى نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ؛ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: [ليست مزية قولنا: [رأيت أسدا] على قولنا: [رأيت رجلا هو والأسد سواء فى الشجاعة] أن الأول أفاد زيادة فى مساواته للأسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى، ....

والتشبيه، أن كل واحد من تلك الثلاثة الأول يفيد تأكيد الإثبات وهذا لا يفيده خلافها، وليس السبب فى كون كل واحد من الثلاثة الأول أبلغ من خلافه أنه يفيد زيادة فى نفس المعنى المراد، كالكرم والشجاعة مثلا لا يفيدها خلافه، فقول الشارح: وليس معنى كون المجاز والكناية أى والاستعارة (وقوله: أبلغ) أى: من الحقيقة والتصريح والتشبيه(وقوله: أن شيئا منهما) أى: ومن الاستعارة (وقوله:يوجب أن يحصل) أى: يثبت فى الواقع ونفس الأمر، ولو قال أن شيئا منهما يفيد زيادة فى نفس المعنى لا تفيدها الحقيقة والتصريح لكان أوضح.

(قوله: بل المراد) أى: من كون المجاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه (قوله: أنه) أى ما ذكر من كل من المجاز والكناية والاستعارة (قوله: زيادة تأكيد) الإضافة بيانية (قوله: أن الوصف) أى الذى هو وجه الشبه (قوله: حد الكمال) أى مرتبة الكمال (قوله: وليس بقاصر) أى وليس الوصف بقاصر فى المشبه (قوله: كما يفهم إلخ) راجع للمنفي (قوله: بأن يعبر) أى بسبب أن يعبر عنه بعبارة أبلغ كالمجاز والكناية والاستعارة، أى: أن التعبير بما ذكر لأجل إفادة تغير المعنى فى نفس الأمر منتف (قوله: وهذا) أى: المراد المتقدم مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: إلخ، خلافا للمصنف فإنه حمل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه وأجاب عن اعتراضه انظر ذلك فى المطول.

(قوله: ليست مزية) أى فضيلة (قوله: أن الأول إلخ) هذا خبر ليس والمراد بالأول رأيت أسدا، والمراد بالثانى رأيت رجلا هو والأسد سواء فى الشجاعة (قوله: فى مساواته)

بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى. والله أعلم.

كمل القسم الثانى، والحمد لله على جزيل نوالسه، والصــلاة والســلام على سيدنا محمد وآله.

فى بمعنى على أى ليست فضيلة التركيب الأول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثانى المحتوى على التشبيه، أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل للأسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة الرجل للأسد فى الشجاعة و لم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة.

(قوله: بل الفضيلة) أى فضيلة الأول على الثانى (قوله: لإثبات تلك المساواة له) أى: للأسد (وقوله: لم يفده) أى ذلك التأكيد التركيب الثانى، وبيان ذلك أن التركيب الأول أفاد المساواة من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به؛ لأن ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة التنصيص على المساواة، كما فى التركيب الثانى، فإنه يخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض، والاتحاد الذى أفاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضى المساواة فى الحقيقة المتضمنة للشجاعة، وفيها تأكيد الإثبات أيضا من جهة أن الانتقال إلى الشجاعة المفاد بطريق المجاز كإثبات الشيء بالدليل، وهذا أى إفادة تأكيد الإثبات بالانتقال من الملزوم إلى اللازم هو الجارى فى الكناية والمجاز المرسل كما مر، فثبت أن كلا من المجاز المرسل والكناية والاستعارة لا يدل على أزيد مما تدل عليه الحقيقة، وأن الفضيلة فى كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفادته تأكيد الإثبات الذى لا تفيده الحقيقة.

هذا وقد تم الفن الثاني